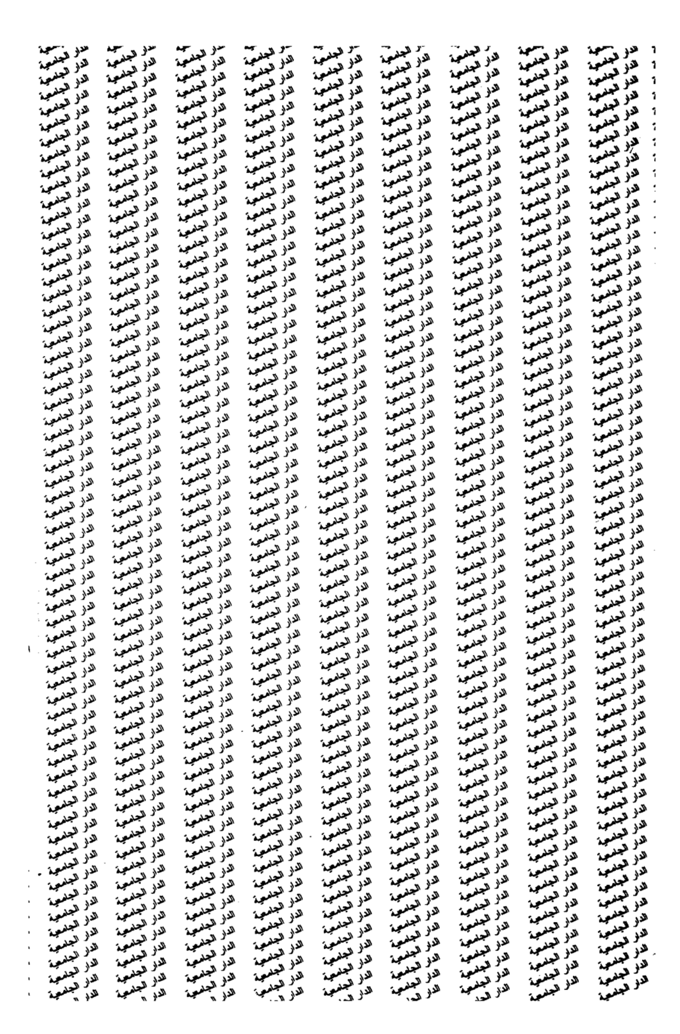
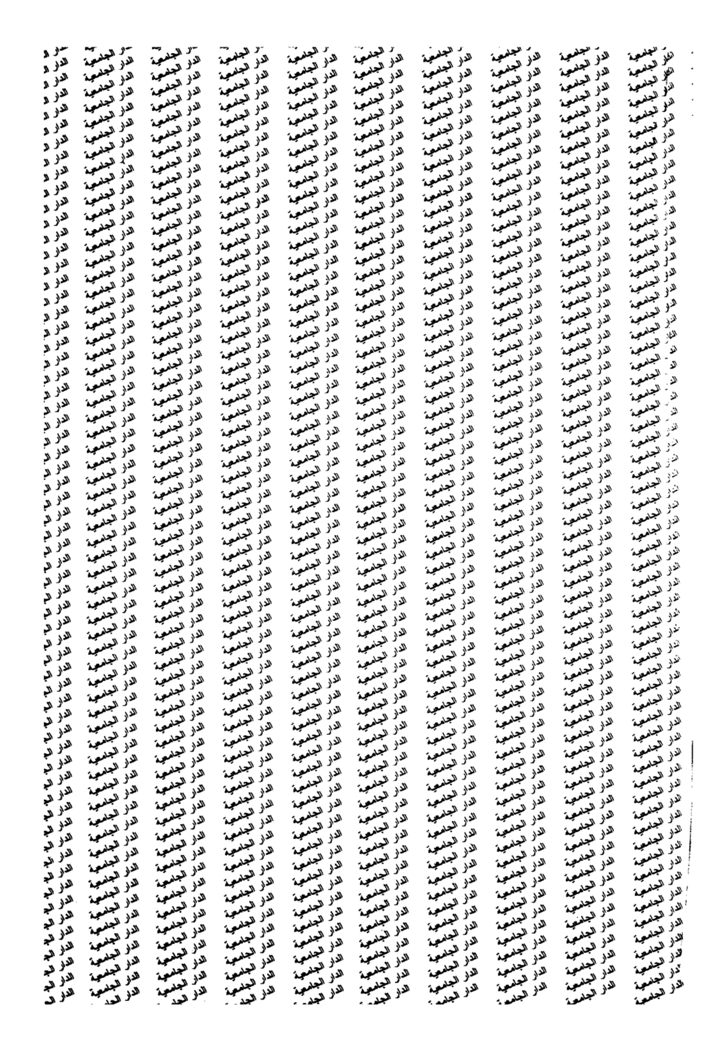
مشكلة البطالة

وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها
دراسة تحليلية - تطبيقية



دكتور / على عبد الوهاب نجا


الدار الجامعية


الدار الجامعية

إهـــــــداء 2005

قسم الاقتصاد كلية التجارة

جامعة الإسكندرية

مشكلة البطالة

وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادى عليها

دراسة تحليلية - تطبيقية

دكتور

على عبد الوهاب نجا

كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

2005

الدار الجامعية

٨٤ شارع زكريا غنيم - تانيس سابقاً

e-maill : m20ibrahim@yahoo.com

✆ ٥٩١٧٨٨٢ - ٥٩٠٧٤٦٦

اســــــــم الكتاب   مشكلة البطالة
المــــــــــؤلف   دكتور على إبراهيم نجا
رقم الإيداع بدار الكتب   2005/2732
الترقيم الــــــــدولى   977-5433-6300
الناشــــــــــــر   *الدار الجامعية*
العنــــــــــوان   ٨٤ شارع زكريا غنيــــم ـ الإبراهيمية
الإسكندرية ـ جمهورية مصر العربية
٥٩٠٧٤٦٦ ـ ٥٩١٧٨٨٢
البريــد الإليكترونى   e-maill : m20ibrahim@yahoo.com

بسم الله الرحمن الرحيم

"وما أوتيتم من العلم إلا قليلا"

(سورة الإسراء آية 85)

إهداء

إلي كل:

رجل أعمال، وكل مستثمر،

وكل صانع كبير كان أوصغير،

وكل صاحب مهنة أوحرفة،

يسهم في توفير فرصة عمل منتجة،

"وبالتالي يشارك في علاج مشكلة البطالة"

مقدمة الدراسة

تواجه معظم الاقتصاديات وخاصة اقتصاديات الدول النامية بعديد من المشاكل والاختلالات الهيكلية؛ لعل أهمها مشكلة البطالة التي تعوق عملية التنمية، فضلاً عما يترتب عليها من عديد من الآثار السلبية سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية أم سياسية. ولذا، تمثل قضية التشغيل وتوفير مزيد من فرص العمل أهم التحديات التي تواجه معظم الاقتصاديات بصفة عامة، واقتصاديات الدول النامية بصفة خاصة.

وقد كانت هذه المشكلة أحد الأسباب الرئيسة وراء تبني عديد من الدول النامية، لسياسات إصلاحية جذرية شاملة من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، وهو الأمر الذي انتهجته الحكومة المصرية في تطبيقها لهذا البرنامج منذ بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين.

وبالرغم من أنه لا يوجد جدل أو خلاف على أن مشكلة البطالة تمثل واحدة من أهم وأخطر المشاكل التي تواجه معظم اقتصاديات الدول النامية – إن لم تكن أهمها وأشدها خطراً على الإطلاق – إلا أنها لم تحظ بما يتناسب مع أهميتها على المستوى الفعلي في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي. كما أن الأساليب المطروحة لمواجهتها لا تعدو أن تكون نوعاً من الحلول المؤقتة – أي المسكنات – ذات مفعول قصير المدى؛ هذا في الوقت الذي ينتج عن تطبيق سياسات هذه البرامج عديد من الآثار السلبية على سوق العمل تسهم في زيادة حدة مشكلة البطالة.

وتبنى هذه الدراسة على فرض أساسي وهو:

"أن برامج الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها الدول النامية – كما هو الحال في مصر – يترتب عليها عديد من الآثار السلبية على سوق العمل بصفة عامة وعلى مشكلة البطالة بصفة خاصة، ومن ثم، فإنها تسهم في زيادة حدة مشكلة البطالة بها".

وقد استخدمت هذه الدراسة عديداً من أدوات التحليل الاقتصادي، سواء اللفظي أو الرياضي أو البياني أو القياسي لإثبات مدى صحة هذا الفرض ومدى اتفاقه مع الواقع، وقد تم ذلك في الدراسة التطبيقية علي الاقتصاد المصري.

وتقدم هذه الدراسة صورة واقعية عن مشكلة البطالة في مصر قبل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، ثم الوقوف على الوضع الراهن لهذه المشكلة في ظل تطبيق هذا البرنامج، وتحليل آثار تطبيق سياساته عليها، ومدى قدرة أدواته على خلق فرص العمل والحد من البطالة. هذا، **فضلاً عن تقديم تحليل قياسي لتحديد أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي على كل من معدل البطالة وحجمها، من خلال نموذجين قياسيين، الأول خاص بمعدل البطالة، والثاني خاص بحجم البطالة. وأخيراً التنبؤ بمسار حجم البطالة ومعدلها في المستقبل. فضلاً عن التنبؤ بالطلب علي العمل علي المستوى القطاعي، وتحديد القطاعات الاقتصادية الرائدة في استيعاب العمالة في المستقبل، وذلك من خلال استخدام برنامج (SPSS) و برنامج (Excel).**

وعليه؛ فقد انقسمت هذه الدراسة إلى تسعة فصول: تناول **الفصل الأول** البطالة بصفة عامة من حيث: مفهومها، وقياسها، وأنواعها، ونظرياتها. واختص **الجزء الأول من الدراسة** بدراسة مشكلة البطالة قبل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر خلال الفترة (74 – 1991)؛بينما اختص **الجزء الثاني من الدراسة** بدراسة مشكلة البطالة في ظل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري وقد اختص **الفصل التاسع و الأخير بتقديم نتائج وتوصيات الدراسة.**

وأدعو الله أن أكون قد وفقت في عرض وتحليل هذه المشكلة، وأن تفيد هذه الدراسة المهتمين بدراسة هذه المشكلة، وأن تسهم في علاج أعتى المشكلات سواء اقتصادياً أو اجتماعياً.

د.علي عبد الوهاب نجا

كلية التجارة – جامعة الأسكندرية

محتويات الدراسة

الفصل الأول

البطالة ونظرياتها

تعد البطالة ظاهرة طبيعية فى أى اقتصاد؛ حيث أنه من الصعب الوصول إلى مستوى التوظف الكامل لكل أفراد القوة العاملة، كما كان يعتقد الكلاسيك، وهذا ما أوضحته النظرية الكينزية والنظريات اللاحقة لها. ذلك أن العمالة الكاملة من وجهة نظر هؤلاء المنظرين هى مجرد وضع مثالي بعيد المنال؛ أما الوضع العادى، فهو العمالة غير الكاملة. وقد عرف الأدب الاقتصادى عديداً من أنواع البطالة التى غالباً ما تتزايد حجومها ومعدلاتها عبر الزمن. وتكمن الخطورة فى زيادة كل من حجم البطالة ومعدلها وآثارها السلبية على الناتج القومى، مع إهدار جزء متزايد من رأس المال البشرى؛ هذا فضلاً عن الآثار الاجتماعية والسياسية السلبية. ولذا، فإن هدف زيادة حجم العمالة، ومن ثم، التقليل من حجم البطالة ومعدلها يعد من أهم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمخططين وواضعى السياسات الاقتصادية فى أى مجتمع.

ويتطلب تحقيق هذا الهدف ضرورة التعرف على أنواع البطالة وحجومها ومعدلاتها، فضلاً عن دراسة خصائصها، وتقصى الأسباب المؤدية لمشكلة البطالة فى هذا المجتمع. وعليه، **ينقسم هذا الفصل إلى أربعة محاور هى**: مفهوم البطالة، وقياس البطالة، وأنواع البطالة، وأخيراً نظريات البطالة.

1-1 : مفهوم البطالة

هناك صعوبة بين الاقتصاديين تتعلق بأمر الوصول إلى مفهوم محدد للبطالة؛ حيث تعددت التعريفات التى تناولتها؛ فيرى بعض الاقتصاديين أن البطالة هى الحالة التى تنطبق على الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون، ولكنهم يبحثون بصورة جدية عن فرصة عمل. ويرى بعضهم الآخر أن البطالة تمثل اختلالاً بين قوة العمل المتاحة فى مجتمع معين وبين فرص العمل المتاحة تلك التى يتمخض عنها عدم اشتغال

جزء من قوة العمل بصورة كلية أو جزئية رغم قدرتها على العمل ورغبتها فيه، ومرد ذلك كله، إلى القيود التى تفرضها حدود الطاقة الاستيعابية وقدرتها فى الاقتصاد القومى. وهناك فئة ثالثة من الاقتصاديين تعرف البطالة بأنها عدم قدرة جزء من قوة العمل فى الحصول على فرص عمل، فضلاً عن ذلك، فإن هناك من يرى أن البطالة تتمثل فى نقص فرص العمل فى مجتمع ما؛ بالإضافة إلى وجود عديد من الآراء الأخرى فى هذا المجال[1].

ويمكن التفرقة – بصفة عامة – بين مفهومين للبطالة هما: المفهوم الرسمى والمفهوم العلمى، وسوف نعرض – بإيجاز – لكل منهما فيما يلى:

[1] يرجع فى ذلك إلى:

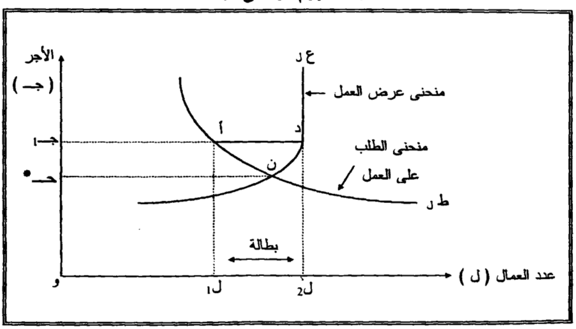
- Sinclair P., ***Unemployment: Economic Theory and Evidence***, Basil Blakwell Ltd., U.K.., 1987, p. 2.
- Routh G., ***Unemployment: Economic Perspectives***, the Macmillan Press Ltd., London, First Edition, 1986, p. 21.

1-1-1 : المفهوم الرسمى للبطالة:

تتمثل البطالة - وفقا للمفهوم الرسمى - فى الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المستخدم فى المجتمع خلال فترة زمنية معينة، عند مستويات الأجور السائدة، ومن ثم، فإن حجم البطالة يتمثل فى حجم الفجوة بين كل من الكمية المعروضة من العمل والكمية المطلوبة منه فى سوق العمل* عند مستوى معين من الأجور(1). ويمكن الاستعانة بالشكل رقم (1-1) لتوضيح هذا المفهوم.

شكل رقم (1-1)

تحديد المفهوم الرسمى للبطالة



* يجدر التنويه إلى أنه سوف يتم استخدام تعبير سوق العمل فى كل أجزاء الدراسة - عادة - فى صورة مفرد تجاوزاً وذلك للتبسيط، رغم أن سوق العمل فى أى مجتمع ليس سوقاً واحداً، ولكن هناك عديداً من أسواق العمل مثل: سوق العمل الرسمى وغير الرسمى، وسوق العمل الريفى والحضرى، وسوق العمل الحكومى والخاص ... الخ .

(1) يرجع فى ذلك إلى:

- Ehernberg R. G., Smith R. S., ***Modern Labor Economics: Theory and Public Policy***, the Macmillan Press Ltd., Third Edition, 1988, pp. 585 - 592

من هذا الشكل، يتضح أن منحنى عرض العمل يكون أكثر مرونة عند المستويات المنخفضة من الأجور، وتقل هذه المرونة تدريجياً إلى أن يصير عديم المرونة عند مستوى التوظف الكامل[1]. أما منحنى الطلب على العمل؛ فيكون سالب الميل. وعند مستوى الأجر السائد فى سوق العمل وليكن (جـ١) يكون مستوى التوظف الفعلى والمحدد بالطلب على العمل هو (ل١)، بينما مستوى التوظف الكامل؛ فيتمثل بالمستوى (ل2)، وبالتالى، تتمثل البطالة فى الفرق بين مستوى التوظف الفعلى ومستوى التوظف الكامل، وتقاس بالمسافة (ل١ ل2)[2]، ومن ثم، فإن البطالة يمكن تعريفها بأنها الزيادة فى الكمية المعروضة من العمل عن تلك الكمية المطلوبة منه عند مستوى أجر معين. وبالتأكيد، فإن تضييق الفجوة بين (ل١ ، ل2) يؤدى إلى: زيادة مستوى الإنتاج، ورفع معدل النمو الاقتصادى، ومن ثم، الارتفاع بمستوى المعيشة فى المجتمع.

وبالرغم من عدم وجود تعريف رسمى للبطالة متفق عليه، إلا أنه يمكن القول بصفة عامة، إن **البطالة تتمثل فى وجود أشخاص فى مجتمع معين قادرين على العمل، ومؤهلين له – بالنوع والمستوى المطلوبين – وراغبين فيه، وباحثين عنه، وموافقين على الولوج فيه فى ظل الأجور السائدة، ولا يجدونه خلال فترة زمنية معينة.**

---

(1) ينصرف مفهوم التوظف الكامل إلى ذلك الوضع الذى يتحقق فى ظله الاستخدام الكامل لقوة العمل المتاحة فى المجتمع مع توافر معدل أدنى من البطالة. ويختلف هذا المعدل من دولة إلى أخرى، ومن فترة زمنية إلى أخرى، وعادة يتراوح بين (3 % – 5 %) من قوة العمل.

(2) فى ظل المرونة الكاملة للأجور يتحقق توازن سوق العمل عند نقطة تقاطع منحنيى الطلب والعرض على العمل عند النقطة (ن) ويسود الأجر التوازنى فى سوق العمل (حـ*) وعنده يتحقق التوظف الكامل، وذلك نظرياً، كما سوف يوضح فى المحور (1-4)، وذلك لأن سوق العمل سوق غير تنافسى بدرجة عالية بسبب عديد من القيود الاجتماعية والمؤسسية وعدم توافر المعرفة الكافية، ... الخ

ويلاحظ أن التعريف السابق للبطالة هو المتفق عليه دولياً، ويقتضى أن تتوافر – معاً – المعايير الثلاثة الآتية كى يعد الفرد عاطلاً خلال فترة البحث[1]:

أولاً: أن يكون الفرد بدون عمل (*Without work*): ويدخل تحت هذا المعيار الأفراد الذين تجاوزت أعمارهم السن المحددة لقياس السكان الناشطين اقتصادياً[2]، ولا يعملون سواء أكان ذلك بمقابل أجر أم لحسابهم الخاص.

ثانياً: أن يكون الفرد متاحاً للعمل (*Currently Available for Work*): ويتضمن هذا المعيار الأفراد الذين يرغبون فى العمل ومستعدون له بأجر أو لحسابهم الخاص خلال فترة البحث، وبالتالى، فإنه وفقاً لهذا المعيار يكون الفرد قادراً ومستعداً للعمل إذا أتيحت له الفرصة عند مستوى الأجر أو الدخل السائد خلال فترة البحث، ومن ثم، يتم استبعاد كل الأفراد الذين يبحثون عن عمل لمباشرته فى المستقبل أى بعد فترة المسح، مثال ذلك: إذا كان الباحث عن عمل طالباً، ويبحث عن عمل لكى يمارسه بعد تخرجه؛ فإن هذا الفرد يكون غير مستعد للعمل خلال فترة البحث، ومن ثم، غير متاح للعمل ولا يدخل – بالتالى – فى تعداد العاطلين. كما أن هذا المعيار يستبعد الأفراد غير القادرين على العمل بسبب بعض المعوقات الخاصة بهم كالمرض أو المسئوليات العائلية، وما إلى

---

(1) يرجع فى ذلك إلى:

- International Labour Organization, ***World Labour Report***, ILo, Geneva, 1995, pp. 17, 18.

(2) وهذا السن يتراوح ما بين (14-16) سنة إلى 65 سنة، حسبما يحدده تعريف البطالة، وهذا السن يختلف من دولة إلى أخرى.

ذلك. كما أن حجم البطالة يتحدد خلال فترة البحث سواء أكانت يوماً أم أسبوعاً أم شهراً[1].

ثالثاً: أن يكون الفرد باحثاً عن عمل (*Seeking Work*): ويقوم هذا المعيار على أن يكون الفرد قد اتخذ خطوات جادة للبحث عن عمل بأجر أو لحسابه الخاص، وبالتالى، فإنه وفقاً لهذا المعيار يجب أن يتخذ العاطلون خطوات جادة للحصول على عمل خلال فترة البحث، مثل: التسجيل فى مكاتب العمل سواء الخاصة أم الحكومية، ونشر إعلانات البحث عن وظيفة، والرد على الإعلانات، وطلب مساعدة الأهل والأصدقاء فى ذلك، وطلب الحصول على التراخيص اللازمة، وكذلك الموارد المالية، وما شابه ذلك.

ويتضح من المعايير الثلاثة السابقة أن بعضها خاص بالعمل بأجر، والآخر يتعلق بالعمل الخاص، ذلك أن كليهما يعد عملاً، وأن طبيعة العمل لا دخل لها فى تحديد حجم البطالة. أما بالنسبة للفترة المحددة للبحث عن عمل؛ فهى ليست قاصرة على فترة البحث المحددة فقط، بل قد تمتد لتغطى الفترة السابقة على إجراءات البحث. وتتطلب هذه المعايير توافر البيانات والمعلومات الكافية عن سوق العمل للأفراد الباحثين عن العمل من خلال وسائل نشر المعلومات وتبادلها، كما يتطلب أن يكون

---

(1) ويفضل أن تطول فترة البحث هذه بعض الشئ بسبب بعض المعوقات التى قد تمنع الأفراد من الموافقة مباشرة على أى عمل يعرض عليهم، مثل : ترتيب وسيلة المواصلات للعمل الجديد، أو مكان مناسب قريب للسكن وخلافه، كما أن جهات العمل قد تفضل أن يبدأ العامل من بداية الشهر، لمزيد من التوضيح يرجع فى ذلك إلى:

- المكتب الإحصائى لمنظمة العمل الدولية، " التعطل مفاهيمه وطرق قياسه فى الاسكوا "،(اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا). *التعطل فى دول الأسكوا*، عمان ، 1994، ص ص 1-3.

الأفراد الباحثين عن عمل بأجر على علم ودراية بفرص العمل المناسبة، التى تشجعهم فى البحث بجدية ونشاط عنها"[1].

والهدف من تحديد المعايير الثلاثة - سالفة الذكر - هو محاولة تقديم تعريف محدد وأكثر شمولاً للبطالة يصلح للتطبيق فى مختلف دول العالم، وبالتالى، يمكن من خلاله قياس معدل البطالة فى الدول المختلفة بنفس الطريقة حتى يمكن المقارنة بين تلك المعدلات. ويلاحظ وجود بعض الاختلافات فيما بين الدول عند قياس تلك المعدلات، بسبب اختلاف تحديد الفئة العمرية للأفراد داخل سن العمل، وكذلك الفترة التى تقاس خلالها البطالة[2].

- **وهناك بعض الانتقادات التى وجهت إلى المفهوم الرسمى للبطالة بصفة عامة، تتمثل أهمها فى الآتى [3]:**

---

(1) يرجع فى ذلك إلى:

- ياسمين محمود فؤاد، ***أثر برنامج الإصلاح الاقتصادى على التضخم والبطالة فى مصر***، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، 1996، ص 10.

- Ehrenberg R. G., Smith R. S., Modern Labor Economics, ***op. cit.***,. pp. 597 - 599.

(2) فمثلاً فى اليابان تتمثل البطالة فى الأفراد الذين تجاوز سنهم 15 سنة، وتتوافر فيهم الشروط السابقة ولا يعملون فى الأسبوع الأخير من كل شهر؛ بينما فى الولايات المتحدة الأمريكية يدخل ضمن العاطلين الأفراد المدنيين الذين تجاوز عمرهم 16 سنة ولا يعملون خلال أسبوع المسح وتتوافر فيهم الشروط السابقة، لمزيد من التفاصيل يرجع فى ذلك إلى:

- Mcconnell C. R., Brue S. L., Macpherson D. A., ***Contemporary Labor Economics***, Mc-Graw Hill, New York, Sixth Edition, 2003, p. 554.

(3) د. عبد القادر محمد عبد القادر، " نحو مفهوم علمى للبطالة مع التطبيق على مصر "، ***مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية***، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية، المجلد 27، العدد الأول، مارس 1990، ص 205.

(1) لا يأخذ فى حسبانه كلاً من البطالة المقنعة والبطالة الجزئية، فالفرد يعد فى تعداد العاملين مادام يعمل حتى ولو لساعة واحدة، مثله فى ذلك مثل الفرد الذى يعمل سبع أو ثمانى ساعات يومياً.

(2) لا يربط بين العمل والانتاجية، فالفرد الذى يعمل وينتج ما قيمته جنيه واحد فى اليوم – مثلاً – يحسب فى تعداد العاملين مثل الفرد الذى يعمل وينتج ما قيمته 100 جنيه.

(3) لا يأخذ فى تعداد العاطلين إلا الأفراد الذين لا يعملون ويبحثون عن عمل، وبالتالى، يهمل قطاعاً كبيراً من العاطلين الذين لا يبحثون عن عمل بعد ما يئسوا من الحصول على وظيفة.

(4) يتجاهل الأفراد الذين يعملون فى وظائف هامشية أو يقومون بأنشطة غير مشروعة.

1-1-2 : المفهوم العلمى للبطالة:

تعرف البطالة وفقاً لهذا المفهوم بأنها " **الحالة التى لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل فيه استخداماً كاملاً و / أو أمثلاً، ومن ثم، يكون الناتج الفعلى فى هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل[1]؛ مما يؤدى إلى تدنى مستوى رفاهية أفراد المجتمع عما كان يمكن الوصول إليه** ".

ومن هذا التعريف يمكن التمييز بين بعدين للبطالة[2]:

(1) **الناتج المحتمل:** وهو يتمثل فى أقصى ناتج يمكن تحقيقه عندما يتم استخدام موارد المجتمع استخداماً كاملاً وأمثلاً، أو بمعنى آخر، يمثل ناتج التوظف الكامل غير التضخمى .

(2) د. عبد القادر محمد عبد القادر، " نحو مفهوم علمى للبطالة مع التطبيق على مصر " ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، *مرجع سابق* ، ص ص 205 ، 206 .

البعد الأول:

يتمثل هذا البعد فى عدم الاستخدام الكامل للقوة العاملة المتاحة، وذلك فى حالتى البطالة السافرة والبطالة الجزئية، وتتمثل **البطالة السافرة** فى وجود أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه، ولا يجدون فرصاً للعمل، وبالتالى، لا يشاركون فى عملية الإنتاج، وهذا هو الشكل الظاهر للبطالة كما وضحه المفهوم الرسمى. بينما **البطالة الجزئية**؛ فتتمثل فى الأفراد الذين يعملون دون المعدل المتوسط أو الطبيعى المتعارف عليه للعمل، مثل العمل لساعات محدودة فى اليوم أو لأيام محدودة فى الأسبوع أو لأشهر محدودة فى السنة، مثل: العمالة الموسمية، وبالتالى، يكون وقت العمل فى حالة البطالة الجزئية أقل من متوسط الوقت المتعارف عليه فى المجتمع.

البعد الثانى:

ويتمثل هذا البعد فى الاستخدام غير الأمثل للقوة العاملة؛ مما يترتب عليه أن تكون الإنتاجية المتوسطة للفرد أقل من حد أدنى معين، ومن ثم، فإن هذا النوع من البطالة يتحقق عندما تكون إنتاجية الفرد منخفضة عن الإنتاجية المتوسطة المتعارف عليها[1]. وتعد ظاهرة البطالة المقنعة المثال الواضح على ذلك، وهى تشير إلى الحالة التى يمكن فيها سحب عدد من العمال من العملية الإنتاجية بدون حدوث أى نقص يذكر فى الناتج الكلى أو قد يزداد الناتج الكلى- وبدون إحداث أى تغيرات فى الفنون الإنتاجية المستخدمة- وتكون إنتاجية العامل فى الحالة الأولى صفراً أو تقترب منه، وفى الحالة الثانية تكون سالبة، وتنتشر ظاهرة البطالة المقنعة فى الدول النامية ذات الكثافة السكانية العالية فى قطاع الخدمات الحكومية، وكذلك، فى كل من القطاع الزراعى والقطاعات الهامشية.

---

[1] سوف يتم توضيح ذلك فى البند (1-2-2).

1-2 : قياس البطالة

يُعد حجم البطالة أو عدد المتعطلين فى دولة ما مؤشراً ضعيفا للخطورة النسبية لمشكلة البطالة خاصة فى الدول التى ينمو فيها عدد المتعطلين بمعدل أسرع من معدل نمو العمالة. ولتسهيل المقارنة عبر الزمن أو فيما بين الدول يتم حساب ما يسمى " **معدل البطالة** ". ومثلما حدث أن تمت التفرقة بين مفهومى البطالة الرسمى والعلمى، فإنه يتعين التفرقة بين مقياسين للبطالة؛ هما **المقياس الرسمى والمقياس العلمى** لها كما يلى:

1-2-1 : المقياس الرسمى للبطالة:

يُعرف معدل البطالة وفقاً لهذا المقياس كنسبة بين عدد العمال العاطلين إلى العدد الكلى للعمال المشاركين فى القوة العاملة فى فترة زمنية معينة، أى أن:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{قوة العمل}} \times 100$$

ويشير مصطلح قوة العمل هنا إلى جميع الأفراد العاملين والعاطلين الذين يرغبون فى العمل بالطبع فى ظل الأجور السائدة .

أى أن قوة العمل = حجم العمالة + حجم البطالة[1]**.**

وبالتالى، تتضمن مكونات قوة العمل فى المجتمع ما يلى:

---

[1] يرجع فى ذلك إلى:
- Mcconnell C. R., Brue S. L., Macpherson D. A., Contemporary Labor Economics, *op. cit.*, p. 554.

1 - **العاملون:** ويتضمن هذا المكون كل الذين يعملون لدى غيرهم أو يقومون بأى أعمال ذاتية -خاصة- لكل الوقت أو لبعضه، سواء أكانت عمالة مؤقتة أم عمالة دائمة، وسواء أكان ذلك فى مجالات مدنية أم مجالات عسكرية[1].

2 - **المتعطلون:** ويتضمن هذا المكون كل الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه، ولا يجدون فرص عمل متاحة لهم فى ظل الأجور السائدة.

ويلاحظ أن هناك بعض الفئات لا تدخل ضمن القوة العاملة وهى[2]:

(أ) الأفراد خارج الفئة العمرية المحددة وهو الأمر الذى يختلف من دولة إلى أخرى[3]. ووفقاً لذلك يستبعد من قوة العمل الأفراد دون سن معينة، وكذلك الأفراد فوق سن معينة وهى سن التقاعد أو المعاش.

(ب) الأفراد غير القادرين على العمل، مثل: المرضى والعجزة، وكذلك غير المتاحين للعمل لأسباب مختلفة، مثل: الطلبة.

---

(1) علماً بأن هناك بعض الدول تستبعد من يعملون فى المجالات العسكرية، كما هو الحال فى الولايات المتحدة الأمريكية.

(2) يرجع فى ذلك إلى:

- د. عبد القادر محمد عبد القادر ، " نحو مفهوم علمى للبطالة مع التطبيق على مصر " ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، *مرجع سابق* ، ص ص 203 ، 204.

- Mcconnell C. R., Brue S. L., Macpherson D. A., Contemporary Labor Economics, ***op. cit.***, p. 554.

(3) حيث يكون هذا السن فى الولايات المتحدة الأمريكية فيما بين (16-65) سنة، وفى مصر فيما بين (6-65) سنة عُدل فى التعداد الأخير إلى (15-65) سنة.

(حـ) الأفراد الذين لا يطالبون المجتمع بوظائف رغم مقدرتهم على العمل، مثل: ربات البيوت أو الأفراد الذين لا يبحثون عن عمل ولا يرغبون فيه، وذلك باختيارهم فى ظل الأجور المتاحة.

ومن الأهمية بمكان أن نشير هنا إلى الملاحظات الآتية:

أولاً : تختلف طريقة قياس معدل البطالة من دولة إلى أخرى، وتتمثل أهم أوجه الاختلافات فيما يلى:

(1) الفئة العمرية المحددة فى التعريف، وذلك لوجود تباين فى السن المحددة لقياس السكان الناشطين اقتصادياً.

(2) الفترة الزمنية المحددة للبحث عن عمل، وذلك أن بعض الدول تحددها بأربعة أسابيع كما فى الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً، بينما تحدد بأسبوع واحد فى اليابان وأسبوعين فى كندا حتى يحسب الفرد متعطلاً.

(3) كيفية التعامل إحصائياً مع الخريجين الجدد، وكذلك مع الأفراد الذين لا يعملون بصفة منتظمة، أو ما يعرف بالعمالة الموسمية أو المؤقتة.

(4) تباين مصادر البيانات المستخدمة فى قياس معدل البطالة؛ حيث تعتمد بعض الدول على تعداد السكان فيها، بينما يعتمد بعضها الآخر على مسوح العمل كعينات، ودول أخرى، تلجأ إلى إحصائيات مكاتب العمل من خلال إعانات البطالة المقدمة للعاطلين.

ثانياً : أن قياس معدل البطالة يكون أكثر صعوبة فى الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة . وذلك للأسباب الآتية[1]:

(1) عدم توافر بيانات سليمة لدى الجهات الرسميه التى يستدل منها على حجم البطالة، وذلك بسبب عدم وجود إعانات بطالة تحفز الأفراد المتعطلين على تسجيل أنفسهم هذا من ناحية. أو لعدم توافر وسائل ملائمة لجمع المعلومات على نحو يسمح بتكوين قواعد بيانات يمكن الاعتماد عليها بدرجة ثقة معقولة، من ناحية أخرى.

(2) الوزن النسبى لما يسمى بالاقتصاد الخفى أو الأسود أو الموازى غير القانونى أكبر فى الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة. ولا تدخل أنشطة هذا الاقتصاد فى الإحصاءات الرسمية، ومن ثم، فإن البيانات المتعلقة بهذا القطاع فى الدول النامية تكون أقل من حقيقتها.

(3) عدم وجود إحصاءات وبيانات دقيقة عن القطاع غير المنظم (Informal Sector) فى الدول النامية، وهو عادة قطاع حضرى يضم المشروعات الصغيرة والحرفيين العاملين لحسابهم الخاص ومحلات الإصلاح والمقاهى، وما شابه ذلك، رغم زيادة الوزن النسبى لهذا القطاع فى الدول النامية.

ثالثاً: يؤخذ على هذا المقياس الرسمى للبطالة أنه يركز على البطالة الصريحة (السافرة)- فقط - ويهمل كافة الأنواع الأخرى غير

---

[1] رهام حسن عبد الحكيم ، *أثر سياسات الإصلاح الاقتصادى على مشكلة البطالة : دراسة مقارنة بين مصر وإسرائيل*، رسالة ماجستير ، كلية التجارة - جامعة عين شمس، 2000، ص 33.

الصريحة للبطالة. كما لا يأخذ فى حسبانه الأفراد الذين توقفوا عن البحث عن العمل بعد أن يئسوا من الحصول عليه[1].

وعلى الرغم من بساطة هذا المقياس واتصافه بعدم الدقة إلا أنه أكثر مقاييس سوق العمل انتشاراً، وهو المقياس الذى سوف يتم الاعتماد عليه لأنه هو المقياس الذى تأخذ به الدول كافة، وكذلك منظمة العمل الدولية عند المقارنة بين معدلات البطالة فيما بين الدول المختلفة، وفى داخل الدولة الواحدة على مدى الفترات الزمنية المختلفة رغم تلك المآخذ السابقة عليه.

1-2-2 : المقياس العلمى للبطالة[2]:

وفقاً لهذا المقياس؛ فإن العمالة الكاملة تتحقق فى المجتمع عندما يكون الناتج الفعلى فى الاقتصاد معادلاً للناتج المحتمل، وبالتالى، يكون معدل البطالة الفعلى مساوياً لمعدل البطالة الطبيعى غير التضخمى. بينما إذا كان الناتج الفعلى فى الاقتصاد أقل من الناتج المحتمل؛ يكون معدل البطالة الفعلى أكبر من معدل البطالة الطبيعى، وفى هذه الحالة، يعانى المجتمع من وجود بطالة بالمفهوم العلمى، ويحدث ذلك إما بسبب عدم الاستخدام الكامل لقوة العمل و / أو بسبب عدم الاستخدام الأمثل لها.

والاستخدام الأمثل لقوة العمل يتطلب ألا تقل إنتاجية العامل عن حد أدنى معين يطلق عليه **الإنتاجية المتوسطة المحتملة**[3]، وتُعرف بأنها أعلى متوسط للإنتاجية فيما بين قطاعات المجتمع ، وبالتالى، فإن:

---

(1) رونالد إيرنبرج ، روبرت سميث ، *اقتصاديات العمل* ، ترجمة د. فريد بشر طاهر ، دار المريخ للنشر ، الرياض، 1994 ، ص 578.

(2) د. عبد القادر محمد عبد القادر ، " نحو مفهوم علمى للبطالة مع التطبيق على مصر "، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، *مرجع سابق*، ص ص 216-225.

(3) سوف يتم تطبيق هذا المقياس على الاقتصاد المصرى فى كل من الفصلين الثانى والسابع.

الناتج المحتمل = قوة العمل × الإنتاجية المتوسطة المحتملة

∴ ن م = ق × ج م (1)

وإذا كان معدل البطالة الطبيعى والمسموح به ذلك الذى يحافظ على استقرار الأسعار وليكن 5 % مثلاً.

∴ قوة العمل المحتسبة = 0.95 (من قوة العمل الكلية)

ومن ثم، فإن الناتج المحتمل هو ذلك الناتج الذى يتم الحصول عليه من تشغيل 95 % من قوة العمل تشغيلاً كاملاً وأمثلاً.

∴ ن م = 0.95 ق × ج م (2)

∴ الناتج الفعلى = قوة العمل × الإنتاجية المتوسطة الفعلية

∴ ن ف = 0.95 ق × ج ف (3)

∵ فجوة الناتج = الناتج المحتمل – الناتج الفعلى

∴ ف ن = ن م – ن ف (4)

وتعرف فجوة الناتج بأنها تمثل قيمة الناتج المفقود نتيجة لعدم استخدام موارد المجتمع استخداماً كاملاً و / أو أمثلاً.

ومن المعادلتين (3) ، (4) :

∴ ف ن = 0.95 ق × ج م – 0.95 ق × ج ف

∴ ف ن = 0.95 ق (ج م – ج ف) (5)

ويمكن تحويل فجوة الناتج المقاسة بوحدات نقدية إلى فجوة بطالة مقاسة بوحدات عمل، وذلك من خلال قسمة المعادلة(5)على الإنتاجية المتوسطة المحتملة(ج م).

$$\therefore \text{فجوة أو حجم البطالة} = \frac{\text{فجوة الناتج}}{\text{ج م}}$$

$$\therefore \text{ف ب} = \frac{\text{ف ن}}{\text{ج م}} = \frac{0.95 \text{ ق } (\text{ج م} - \text{ج ف})}{\text{ج م}}$$

$$\therefore \text{فجوة أو حجم البطالة} = 0.95 \text{ ق } \left(1 - \frac{\text{ج ف}}{\text{ج م}}\right) \quad (6)$$

$$\therefore \text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{قوة العمل}}$$

$$\therefore \text{معدل البطالة (م ب)} = \frac{0.95 \text{ ق } \left(1 - \frac{\text{ج ف}}{\text{ج م}}\right)}{0.95 \text{ ق}}$$

$$\therefore \text{معدل البطالة (م ب)} = 1 - \frac{\text{ج ف}}{\text{ج م}} \quad (7)$$

والمعادلة (7) تمثل معدل البطالة وفقاً للمقياس العلمى، وهذا المقياس يأخذ فى حسبانه كافة أنواع البطالة فى المجتمع سواء أكانت سافرة أو جزئية أو مقنعة وغيرها، أو بمعنى آخر كل من البطالة الصريحة والبطالة غير الصريحة.

1-3 : أنواع البطالة

تأخذ البطالة أشكالاً متعددة طبقاً لمسبباتها؛ مما يترتب عليه اختلاف إجراءات مواجهتها. غير أنه يمكن التمييز بين نوعين رئيسين للبطالة – يندرج تحتهما أنواع فرعية متعددة – هما البطالة السافرة والبطالة المقنعة.

1-3-1 : البطالة السافرة (الصريحة):

تتمثل البطالة السافرة فى وجود أفراد قادرين على العمل ولا يشغلون أية وظائف، وبالتالى، يكون وقت العمل بالنسبة لهم صفراً، وإنتاجيتهم صفراً. وتمثل البطالة السافرة أكثر أشكال البطالة ذيوعاً بوصفها الصورة الواضحة للبطالة[1]. ويمكن التمييز بين **نوعين للبطالة السافرة هما:** البطالة الإجبارية والبطالة الاختيارية[2].

أولاً: البطالة الإجبارية: يتضمن هذا النوع من البطالة السافرة الأفراد القادرين على العمل، والراغبين فيه، ويبحثون عنه ولا يجدون فرص عمل متاحة لهم فى ظل الأجور السائدة. وهذا هو الشكل الظاهر للبطالة ذلك الذى لا يمكن للعين أن تخطئه؛ أى أنه يتمثل فى فائض العرض فى سوق العمل من الأفراد الراغبين فى العمل والقادرين عليه. **ويمكن التمييز بين عدة أشكال للبطالة الإجبارية، وذلك وفقاً للأسباب المؤدية إلى كل منها وهى[3]:**

1 - **البطالة الاحتكاكية (*Frictional Unemployment*):** تشير البطالة الاحتكاكية إلى وجود أفراد قادرين على العمل، ويبحثون- للمرة الأولى - عن وظيفة مناسبة أو يبحثون عن وظيفة أفضل من السابقة عليها علماً بأن هناك وظائف تناسب خبراتهم وأعمارهم ومهاراتهم، إلا أنهم لم يلتحقوا بها بسبب عدم معرفتهم بهذه الوظائف وأماكن وجودها، هذا فى الوقت الذى يحاول فيه أصحاب الأعمال البحث

---

(1) وهى البطالة التى ينصرف إليها الذهن عندما يثار موضوع البطالة، ويطلق عليها - أيضاً - البطالة المفتوحة (Open Unemployment).

(2) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، *التقرير العربى الموحد*، القاهرة، سبتمبر 2003، ص 171.

(3) د. محمد على الليثى، *التنمية الاقتصادية*، الناشر قسم الاقتصاد ، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية، 2002 ، ص ص 262 ، 263 .

عن العمالة البديلة للمتقاعدين لديهم أو لشغل الوظائف المترتبة على توسع المنشآت الخاصة بهم[1].

وتتميز البطالة الاحتكاكية بتواجدها فى الاقتصاديات كافة أياً كان مستوى نموها ومهما اختلفت طبيعتها، وذلك لأن سوق العمل يتميز بطبيعته الحركية، كما أن تدفق المعلومات لا يتم بالصورة المثلى، ولأن بحث العمال عن الوظائف وبحث أصحاب الأعمال عن العمال عادة ما يأخذ بعض الوقت[2]. وفى كل فترة زمنية يوجد بعض الأفراد الداخلين إلى سوق العمل، وبعضهم من يرحل عنه؛ فضلاً عن وجود بعض التقلبات فى النشاط الاقتصادى، وما يترتب عليها من نقص أو زيادة فى الطلب على العمل ويأخذ ذلك كله وقتاً للتوفيق بين شغل الوظائف والعمال العاطلين[3]. يضاف إلى ذلك، أن العمال ينتقلون بمحض إرادتهم من عمل إلى آخر وفى أية لحظة زمنية، وهو ما يرجع إلى طموح الإنسان ورغبته فى تحقيق الأفضل. إلا أن حجم البطالة الاحتكاكية هو الذى يختلف من اقتصاد إلى آخر وفقاً لطبيعة أفراده من حيث تفضيلهم للمخاطرة بترك أعمالهم فى سبيل الالتحاق– فيما بعد –بأعمال ذات مزايا أكبر، أو إيثار الاستقرار فى العمل وضمان دخل ثابت، وكذلك وفقاً للتغيرات التى يشهدها الاقتصاد؛ حيث أنه كلما كان الاقتصاد أكثر ميلاً للتغير والتطور المستمر،

---

(1) يرجع فى ذلك إلى:
- Marshall R., Vernon M. B., ***Labor Economics, Theory, Institutions, And Public Policy***, Irwin, Homewood, U. S., Sixth Edition, 1989, p. 89.

(2) د. نعمة الله نجيب إبراهيم، ***نظرية اقتصاد العمل***، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص ص 167، 168.

(3) رونالد إيرنبرج، روبرت سميث، اقتصاديات العمل، ***مرجع سابق***، ص 586.

توافرت فيه إمكانية خلق مجالات جديدة للعمل تتضمن مزايا تشجع الأفراد على ترك أعمالهم والتحول عنها.

ومن ثم، فإنه حتى فى حالة تعادل الكمية المطلوبة من العمل مع الكمية المعروضة منه عند مستويات الأجور السائدة فى الاقتصاد، فإنه ستوجد بعض البطالة الاحتكاكية فى هذا الاقتصاد(1).

ويمكن التمييز بين **نوعين من البطالة الاحتكاكية**: هما البطالة أثناء فترة البحث عن عمل وبطالة فترة الانتظار. أما **البطالة أثناء فترة البحث عن عمل**: فإنها تنشأ – سواء من جانب العمال أو رجال الأعمال – بسبب عدم تجانس كل من عنصر العمل والوظائف بدرجة كبيرة؛ حيث يختلف الأفراد من حيث الدوافع والقدرات، حتى لو كانوا على نفس مستوى التعليم والتدريب والخبرة. وينشأ عن عدم تجانس الوظائف أن المنشآت تدفع أجوراً مختلفة، وتقدم فرصاً مختلفة للترقى وكذلك اختلاف شروط العمل وظروفه. وفى الوقت نفسه تكون فيه المعلومات عن سوق العمل حول تلك الاختلافات غير كاملة وتأخذ وقتاً للحصول عليها(2).

وهناك مكاسب متوقعة لعملية البحث بالنسبة للعامل وكذلك تكاليف مصاحبة لها. وتتمثل الأولى فى احتمال الحصول على أجر أعلى، بينما تتمثل الثانية فى تكلفة البحث عن العمل الأفضل فى صورة الانتقالات وتكلفة الاستعلام عن

(1) لمزيد من التوضيح يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

– د. منى الطحاوى ، *اقتصاديات العمل*، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة،1984، ص ص80، 81.

- Mcconnell C. R., Brue S. L., Macpherson D. A., Contemporary Labor Economics, ***op. cit.,*** pp. 564, 565.

(2) يرجع فى ذلك إلى:

- ***Ibid***, p. 564.

الوظائف المختلفة، بالإضافة إلى الأجر الضائع بسبب ترك العامل لوظيفته. ومن ثم، فإن استمرار البطالة الاحتكاكية لفترة أطول يؤدى إلى تزايد تكلفتها ويشتد عبؤها على العامل؛ مما يجعله اكثر استعداداً لقبول أعمال أقل من العمل الأفضل الذى كان ينشده فى البداية. ويستمر العامل فى البحث مادامت المنافع الحدية المتوقعة من البحث عن عمل، تفوق التكاليف الحدية للبحث عنه، والعكس صحيح. وعندما يتحقق التعادل بين هذين المتغيرين يتحدد ما يسمى **بالأجر التحفظى**، ومن ثم، فإنه إذا كان الأجر المعروض على العامل أقل من الأجر التحفظى؛ فإن العامل يرفضه، ويستمر فى البحث عن عروض أخرى، والعكس صحيح[1].

وتوجد عوامل كثيرة تؤثر فى طول مدة البحث، ومن ثم، فى حجم البطالة الاحتكاكية ومدتها، ومن أهمها: مدخرات العامل أو إمكانية الاقتراض، وإعانات البطالة، ودالة منفعة العامل؛ حيث أن العامل يحتاج إلى مصدر بديل ينفق منه لإشباع حاجاته طوال فترة البطالة، وكلما توافر لديه ذلك المصدر من خلال مدخراته أو إمكانية الاقتراض؛ كان العامل أقدر على مواجهة أعباء البطالة لفترة أطول، والعكس صحيح. وتطول فترة البحث عن العمل -كذلك- كلما زاد حجم الإعانات المقدمة -من قبل الحكومة- للعاطلين ومدة سريانها؛ حيث يؤدى ذلك إلى تقليل رغبة الأفراد العاطلين فى قبول الوظائف المتاحة، فضلاً عن

---

(1) **الأجر التحفظى**: هو ذلك الأجر الذى يعادل بين المنفعة الحدية المتوقعة من البطالة الاحتكاكية والتكلفة الحدية للبطالة الاحتكاكية ، يرجع فى ذلك إلى:

- *Ibid*, P. 564.
- Sattinger M.,"General Equilibrium Effects of Unemployment Compensation with Labor Force participation", ***Journal of Labor Economics***, Vol. 13, Iss. 4, Oct. 1995, 2002 Jstor, http://www.jstor.org 17/12/2002, pp. 625, 626.

تحفيز آخرين على ترك وظائفهم والبحث عن وظائف أفضل. يضاف إلى ما سبق، أنه إذا كان الفارق كبيراً بين منفعة العمل الأفضل بالنسبة للعامل مقارنة بمنافع الأعمال الأخرى، فمن المتوقع أن يستمر العامل لفترة أطول فى صورة بطالة، والعكس صحيح.

وتتمثل بطالة فترة الانتظار فى الوقت الذى ينقضى انتظاراً للتعيينات من قبل الحكومة أو الجهات الرسمية بالنسبة للمؤهلين والداخلين الجدد إلى سوق العمل بدلاً من البحث عن وظائف فى مجالات أخرى، وكذلك انتظار الأفراد المسرحين مؤقتاً من وظائفهم للعودة مرة أخرى إليها بدلاً من البحث عن وظائف جديدة.

وخلاصة ذلك كله، أن البطالة الاحتكاكية تمثل بطالة مؤقتة تتوقف فترتها عموماً على مدى توافر المعلومات وشفافيتها فى سوق العمل. غير أن هذه البطالة لا يهتم الاقتصاديون بها كثيراً، لأنها لا تتطلب إجراءات تصحيحية فى السياسات، ويرى بعض الاقتصاديين أنها تمثل بطالة اختيارية وليست بالضرورة إجبارية. ويجدر التأكيد هنا، أن البطالة الاحتكاكية ليست مؤقتة وليست اختيارية بالنسبة للظروف السائدة فى الدول النامية، وإنما هى بطالة مزمنة وإجبارية.

2 - **البطالة الهيكلية (*Structural Unemployment*)**: تظهر البطالة الهيكلية فى منطقة معينة عندما تؤدى التغيرات فى أنماط الطلب إلى عدم التوافق بين المهارات المطلوبة والمعروضة فيها، أو عندما تتسبب هذه التغيرات فى عدم التوازن بين المطلوب والمعروض من العمال فيما بين المناطق المختلفة. وإذا كانت الأجور مرنة، وكانت تكاليف الانتقال بين الوظائف فى منطقة معينة أو

الانتقال بين المناطق المختلفة منخفضة للغاية، فإن تكيف سوق العمل سرعان ما يقضى على هذا النوع من البطالة. ولكن من الناحية العملية، قلما تتحقق هذه الشروط؛ مما ينتج عنها البطالة الهيكلية، ومن ثم، يمكن التمييز بين بعدين **لهذا النوع من البطالة**، ويتمثل **البعد الأول** منهما: فى عدم التوافق بين مؤهلات العاطلين وخبراتهم وبين متطلبات الوظائف الشاغرة. أما **البعد الثانى**: فيتمثل فى عدم التوافق الجغرافى بين أماكن الوظائف الشاغرة وأماكن الباحثين عنها[1].

وتنشأ البطالة الهيكلية لأسباب متعددة لعل أهمها[2]:

(أ) **التغيرات فى هيكل الطلب**: يترتب على تحقيق النمو الاقتصادى وزيادة الدخول الحقيقية للأفراد زيادة الطلب - بصفة عامة- على كثير من السلع. إلا أن هذه الزيادات تتأتى بنسب مختلفة بالنسبة للسلع، وذلك لأنها تكون أقل من الزيادة فى الدخل الحقيقى بالنسبة للسلع الضرورية والتقليدية، وبنسب أكبر من الزيادة فى الدخل الحقيقى فيما يتعلق بالسلع الكمالية والحديثة، فضلاً عن أنه قد يحدث نقص فى الطلب بالنسبة لبعض السلع التقليدية والدنيا. ويؤدى هذا التغير فى هيكل الطلب إلى ظهور

(1) يرجع فى ذلك إلى:
- Mcconnell C. R., Brue S. L., Macpherson D. A., Contemporary Labor Economics, ***op. cit.,*** p. 566.
- Marshall R., Vernon M. B., Labor Economics, Theory, Institutions, and Public Policy, ***op. cit.,***. p. 29.

(2) يرجع فى ذلك إلى:
- Mcconnell C. R., Brue S. L., Macpherson D. A., Contemporary Labor Economics, ***op. cit.,*** pp. 566-569.

البطالة الهيكلية فى هذه المجالات الأخيرة؛ التى لا يمكن استيعابها فى إنتاج السلع الحديثة و الكمالية.

(ب) **التقدم الفنى المطرد:** يؤدى التقدم الفنى إلى استخدام فنون إنتاجية جديدة تحل محل الفنون الإنتاجية القديمة، فضلاً عن إدخال أنواع جديدة من السلع قد تحل محل بعض السلع القديمة. ويترتب على ذلك؛ الاستغناء عن عدد من العاملين فى مجال الفنون الإنتاجية والسلع القديمة، وهؤلاء العمال المستغنى عنهم ليست لديهم القدرة – بطبيعة الحال – على الالتحاق بالوظائف التى استحدثها التقدم التقنى لاختلاف مؤهلاتهم عن الوافد الجديد. ويطلق على هذه البطالة الهيكلية فى بعض الأحيان **البطالة التقنية**[1]. وهى ناجمة عن عدم الإلمام بالتقدم التقنى الحديث، فضلاً عن أن استخدام المعدات والآلات الجديدة يكون مكثفاً لعنصر رأس المال؛ مما يؤدى إلى إحلال رأس المال محل العمل[2].

---

(1) حيث أن استخدام الأساليب الحديثة فى الإنتاج يتطلب مهارات خاصة؛ مما يؤدى إلى تعطل بعض أفراد قوة العمل أو الاستغناء عنهم، لمزيد من الإيضاح يمكن الرجوع إلى:

- Routh G., Unemployment: Economic Perspectives, ***op. cit.***, pp. 35, 36.
- Marshall R., Vernon M. B., Labor Economics, Theory, Institutions, and Public Policy, ***op. cit.***,. p. 93.

(2) ربما تؤدى تلك التغيرات إلى خلق نوع جديد من البطالة، وهى بطالة نقص الطلب الكلى؛ حيث أن هذه التغيرات الناتجة عن إحلال رأس المال محل العمل تؤدى إلى إعادة توزيع الدخل فى صالح الأرباح على حساب الأجور؛ مما يؤدى إلى نقص الاستهلاك، ومن ثم، نقص الطلب الكلى وذلك لأن الميل الحدى للاستهلاك لذوى الدخول المرتفعة أقل منه بالنسبة لذوى الدخول المنخفضة، يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

– د. منى الطحاوى، اقتصاديات العمل، ***مرجع سابق***، ص 83.

(حـ) التغير فى الهيكل العمرى للسكان وزيادة نسبة صغار السن والإناث فى القوة العاملة: يلاحظ أن النسبة التى يحتلها الشباب – صغار السن حديثو التخرج –والإناث فى قوة العمل– وهى فئات قليلة الخبرة – تزداد مع النمو السكانى؛ مما يترتب عليه زيادة البطالة الهيكلية بين تلك الفئات لعدم توافر الخبرات والمؤهلات اللازمة لشغل الوظائف الشاغرة لديهم، خاصة فيما يتعلق بتلك الوظائف التى تحتاج إلى خبرات ومؤهلات خاصة[1].

وعلاج البطالة الهيكلية ليس بالأمر الهين؛ حيث أنها تتطلب فترة طويلة نسبياً لمواجهتها، وهى الفترة التى خلالها يتم إعادة تعليم العمال العاطلين وتدريبهم لإكسابهم المهارات التى تتطلبها الوظائف الشاغرة والجديدة التى استحدثتها التغيرات الهيكلية. وهذا الأمر له تكاليفه – فى التعليم والتدريب وإعادة التأهيل– وربما لا تتوافر فى عديد من الدول – خاصة النامية منها. يضاف إلى ذلك الصعوبات التى تواجه تدريب العمال القدامى على اكتساب مهارات جديدة؛ إذ يصعب عليهم التخلى عن المهارات التى اكتسبوها خلال فترات زمنية طويلة، والتكيف مع المهارات الجديدة المطلوبة.

غير أنه يصعب الفصل – بشكل قاطع – بين كل من البطالة الهيكلية والبطالة الاحتكاكية، ذلك أن جزءاً من الثانية قد يدخل ضمن الأولى عندما تطول فترة الانتقال من عمل إلى آخر بسبب الاختلاف الكبير بين متطلبات العملين كليهما من حيث نوعية المهارات اللازمة لكل منهما. كما أن التغيرات الهيكلية قد تؤدى إلى زيادة البطالة الاحتكاكية نظراً لخلق فرص

---

(1) د. عبد القادر محمد عبد القادر، ***النظرية الاقتصادية الكلية*** ، الناشر قسم الاقتصاد، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية ، 1996 ، ص 363.

جديدة للعمل، وما تضيفه من مزايا أكبر؛ مما يشجع بعض العمال على ترك أعمالهم القديمة محاولين الدخول إلى تلك الفرص الجديدة.

وبالرغم من وجود قدر من التشابه بين كلى النوعين من البطالة الذى يتمثل فى تزامن البطالة مع توافر فرص العمل المتاحة فى الوقت نفسه، إلا أنهما يختلفان فى الأسباب وكيفية العلاج فى كل منهما. ذلك أن علاج البطالة الهيكلية يتطلب عملية إعادة تدريب للعاطلين واكتساب مهارات جديدة لهم، حتى تتواءم خصائصهم مع الخصائص المطلوبة فى سوق العمل[1]. بينما علاج البطالة الاحتكاكية -والحد منها- يتم من خلال تسهيل عملية انتقال العمال بين الوظائف والأماكن المختلفة، وذلك من خلال تحسين شبكة المعلومات الخاصة بسوق العمل والمتاحة لكل من العمال ورجال الأعمال.

3 - **البطالة الدورية *(Cyclical Unemployment)*:** تعتبر البطالة الدورية بطالة اجبارية ترتبط بتقلبات النشاط الاقتصادى - أو ما يسمى دورة الأعمال الاقتصادية - حيث تظهر فى حالة الانكماش أو الركود. ذلك أنه عندما ينخفض الطلب الكلى على السلع والخدمات، يقوم أصحاب الأعمال بتسريح جزء من العمال[2]. ويهتم الاقتصاديون وواضعو السياسات الاقتصادية بهذا النوع من

---

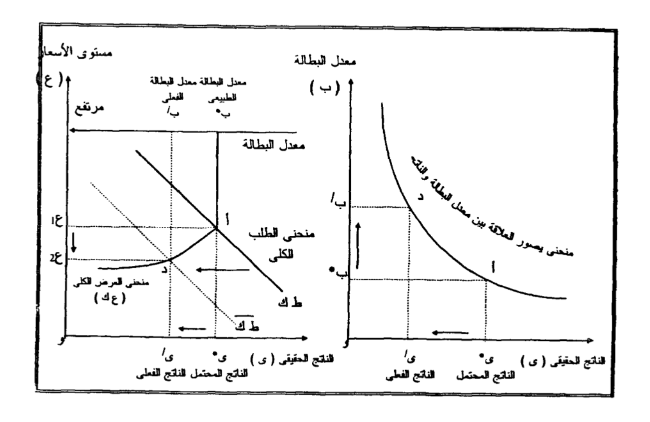
[1] لمزيد من التوضيح عن كيفية علاج البطالة الهيكلية، يمكن الرجوع فى ذلك إلى:
- Mcconnell C. R., Brue S. L., Macpherson D. A., Contemporary Labor Economics, ***op. cit.***, p. 576.

[2] وهذا هو الأمر الذى حدث فى بداية الثمانينيات من القرن الماضى، وما ترتب عليه من نقص الطلب الكلى، يرجع فى ذلك إلى:
- Marshall R., Vernon M. B., Labor Economics, Theory, Institutions, and Public Policy, ***op. cit.***, p. 90.

البطالة لخطورته محاولين - دائماً- المحافظة على عدم تدنى مستويات الإنتاج مع تحقيق مستويات ملائمة للنشاط الاقتصادى؛ مما يؤدى إلى عدم ظهور هذا النوع من البطالة أو التقليل من حدته[1]. ويوضح الشكل رقم (1-2) كيفية حدوث البطالة الدورية.

شكل رقم (1-2)

البطالة الدورية



---

[1] يرجع فى ذلك إلى:

- Miler R. L., ***Economics Today***, Harper & Row Publishers, New York, 1988, p. 163.

ووفقاً لمعطيات الشكل (1-2-أ) فإنه إذا كان الاقتصاد يعمل عند مستوى التوظف الكامل؛ حيث يسود معدل البطالة الطبيعي(ب°)-وليكن 5 % مثلاً- والناتج المقابل لذلك هو الناتج المحتمل (ى°)؛ وإذا نقص الطلب الكلى لينتقل المنحنى الممثل له من (ط ك) إلى (ط ك)، ومن ثم، يتقاطع منحنى الطلب الكلى الجديد مع منحنى العرض الكلى (ع ك) عند النقطة (د)؛ مما يؤدى إلى انخفاض مستوى الناتج ليصير (ى/)، ويرتفع معدل البطالة ويصير (ب/) - وليكن 10 % مثلاً- ومن ثم، تتمثل البطالة الدورية فى الفرق بين المعدل الفعلى والمعدل الطبيعى للبطالة أى (ب/ - ب°). وبذلك تكون العلاقة بين معدل البطالة ومستوى الناتج علاقة عكسية، كما يوضحها المنحنى سالب الميل والممثل بيانياً فى الشكل (1-2-ب)؛ حيث أن انخفاض مستوى الناتج من (ى°) إلى (ى/) يصاحبه ارتفاع معدل البطالة من (ب°) إلى (ب/).

وتزداد حدة البطالة الدورية - الناتجة عن نقص الطلب الكلى- فى حالة الانكماش أو الركود من خلال التجارة الخارجية وانعكاساتها بفعل **مضاعف التجارة الخارجية**[1]. ويتوقف ذلك على أمور كثيرة بالنسبة للدول النامية أهمها درجة ارتباط البلد النامى بالعالم المتقدم، ومدى تقدم القطاع الصناعى فيه، ومدى استقرار البنيان الاقتصادى وتأثره بالمتغيرات الخارجية؛ حيث أنه كلما كان اقتصاد الدولة النامية أكثر تقدماً والهيكل الاقتصادى أكثر تنوعاً؛ قلَّ تأثره بالمتغيرات الدورية فى الاقتصاديات الأخرى، والعكس صحيح.

---

(1) يرجع فى ذلك إلى:
- Routh G., Unemployment: Economic Perspectives, *op. cit.*, pp. 30-32.

وقد يرجع النقص أو القصور فى الطلب الكلى على السلع والخدمات، الناتجة عنه البطالة الدورية، إلى أسباب طويلة الأجل كامنة فى الاقتصاد ذاته، أو إلى أسباب مؤقتة عارضة. وفى **الحالة الأولى** يترتب على انخفاض الدخول الحقيقية، وبالتالى، انخفاض القوة الشرائية لدى الأفراد انخفاض الطلب الكلى، وهو الوضع الأكثر شيوعاً فى الدول النامية. أما **الحالة الثانية**؛ حيث تدفع الظروف العارضة الأفراد لإنقاص طلبهم على السلع والخدمات لفترة معينة يعود بعدها الطلب الكلى إلى الارتفاع، وهو الوضع الأكثر شيوعاً فى الدول المتقدمة.

ويتطلب **علاج البطالة الدورية** إتباع سياسات اقتصادية توسعية تهدف إلى زيادة مستوى الطلب الكلى من خلال تشجيع زيادة كل من الاستثمار والصادرات والإنفاق الحكومى و / أو انقاص كل من الواردات والضرائب[1]. غير أن هذا قد لا يتلاءم مع ظروف الدول النامية، نظراً لعدم مرونة الجهاز الإنتاجى فى مواجهة الزيادة فى الطلب الكلى؛ مما ينعكس بدوره على ارتفاع المستوى العام للأسعار دون تحقيق زيادات محسوسة فى كل من الإنتاج والعمالة. ذلك أن المشكلة فى الدول النامية تنصب فى جانب العرض؛ حيث أن سبب نقص الطلب الكلى هو انخفاض الدخول، بسبب انخفاض مستويات الإنتاج، ومن ثم، يتطلب العلاج التأثير فى جانب العرض الكلى من خلال زيادة الإنتاج واستغلال الموارد المعطلة، وهذا بدوره يؤدى إلى زيادة الدخول، ومن ثم، زيادة الطلب الكلى.

الأمر الذى يعنى أن سياسات علاج البطالة الدورية فى الدول النامية تكون أكثر صعوبة مقارنة بالدول المتقدمة، لأن الأولى تتطلب التأثير فى جانب العرض، بينما الثانية تتم من خلال سياسات توسعية فى جانب الطلب.

[1] وتكون هذه السياسة أكثر ملاءمة لظروف الدول المتقدمة.

4 - البطالة الموسمية *(Seasonal Unemployment)*: تنشأ البطالة الموسمية بسبب قصور الطلب على العمال فى مواسم معينة[1]، وتنتشر فى الدول النامية كثيفة السكان التى تعتمد بدرجة كبيرة على النشاط الزراعى الذى لا يتطلب سوى قدر ضئيل من رأس المال وقدراً محدوداً من المستوى التقنى، ولذا ، فإن تزايد العمالة فى هذا القطاع يعكس نوعاً من البطالة الموسمية بسبب طبيعة النشاط الزراعى؛ حيث يزداد الطلب على العمال فى مواسم الزراعة والحصاد وما بين تلك الفترتين يكون جزء من العمال فى حالة تعطل. ويواجه قطاع السياحة - أيضاً - هذه المشكلة فى فترات انخفاض الإقبال السياحى[2].

وبذلك يلاحظ وجود تشابه بين البطالة الدورية والبطالة الموسمية فى أن السبب فى كل منهما يرجع إلى انخفاض الطلب على العمالة، إلا أن البطالة الدورية ترجع لانخفاض الطلب الكلى؛ بينما يتمثل سبب البطالة الموسمية فى انخفاض الطلب على العمال فى مواسم معينة، وفى قطاعات محددة، ومن ثم، تكون أكثر انتظاماً، ويمكن توقعها خلال أوقات معينة فى السنة، فمثلاً، يقل الطلب على عمال الزراعة بعد انتهاء مواسم الزراعة ويعود إلى مستواه السابق مرة أخرى عند حلول مواسم الحصاد. وبالمثل ، ينخفض الطلب على عمال البناء فى مواسم الشتاء، ثم يزداد فى الفترات الأخرى.

ويمكن الحد من البطالة الموسمية عن طريق إيجاد أعمال معينة يمكن للأفراد ممارستها، مثل اشتغال المزارعين بالأعمال العامة المتعلقة بالبنية الأساسية

---

(1) أى أنها تنشأ نتيجة لتغير أو تذبذب الطلب على العمل تبعاً لتذبذب مستوى الإنتاج.

(2) إذ يمكن أن تُلحظ الظاهرة نفسها بالنسبة للقطاع السياحى فى فترات تقلب النشاط السياحى فى الدول النامية، فإذا كان السائحون يقصدون بلداً معيناً فى موسم معين (صيفاً أو شتاءاً) فإن العاملين فى القطاع السياحى سيعانون من البطالة فى المواسم الأخرى.

- مثل شق الترع وتطهير المصارف وتعبيد الطرق - فى فترات نقص الطلب على العمل فى النشاط الزراعى، هذا فضلاً عن تنويع المنتج الزراعى بدرجة أكبر مع التوسع فى الاستثمار فى الصناعات المرتبطة بالزراعة فى تلك المناطق.

ثانياً: البطالة الاختيارية *(Voluntary Unemployment)*: تشمل هذه البطالة الأفراد القادرين على العمل إلا أنهم لا يرغبون فى العمل فى ظل الأجور السائدة ، بالرغم من وجود وظائف شاغرة لهم، مثل: الأغنياء الذين يعزفون عن قبول العمل فى ظل الأجور المتاحة وبعض المتسولين، وكذلك الأفراد الذين تركوا وظائف كانوا يحصلون منها على أجور عالية، ولا يرغبون فى الالتحاق بوظائف مماثلة بأجور أقل مما تعودوا عليه من الأجور المرتفعة، غير أن هذا النوع من البطالة لا يدخل ضمن حساب قوة العمل فى المجتمع .

1-3-2 : البطالة المقنعة *(Disguised Unemployment)*:

إن البطالة المقنعة توجد حيث يعمل الأفراد بأقل من الطاقة الإنتاجية المفترضة لهم، أو فى حالة وجود أعداد من العاملين فى بعض القطاعات دون أن يترتب على وجودهم ناتج صافى أو إضافى، أو حتى أنه قد يترتب - أحياناً - على توظيفهم نقص الناتج الكلى، أى أنهم فى حالة عمالة ظاهرياً - فقط - بينما عملهم لا يسفر عن خلق سلع أو خدمات، وبالتالى، تكون إنتاجياتهم الحدية فى الحالة الأولى صفراً وسالبة فى الحالة الثانية[1].

ويتضح من ذلك أن لهذه البطالة مفهومين [2]:

---

(1) وتظهر هذه الحالة لظروف غير اقتصادية عادة ما تكون اجتماعية أو سياسية.

(2) أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، ***قضية البطالة وتوفير فرص العمل***، دراسات ووثائق، الجزء الأول، أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، القاهرة ، 1996 ، ص 20.

المفهوم الأول: ينصرف إلى الأفراد الذين يعملون، ولكن ليس بكامل طاقتهم أو يعملون فى أعمال إنتاجياتهم فيها أقل بكثير مما يمكن أن تكون عليه فى أعمال أخرى.

المفهوم الثانى: وهو الأكثر شيوعاً وهو ينصرف إلى الأفراد الذين يعملون فى أعمال تكون فيها الإنتاجية الحدية للعمل ضئيلة جداً أو منعدمة وقد تكون سالبة(1).

وتزداد البطالة المقنعة ظهوراً وانتشاراً فى البلاد النامية؛ حيث تتميز بوجه عام بوفرة نسبية فى عنصر العمل؛ بينما تكون فرص العمل فيها محدودة بسبب ضيق مجالات الإنتاج عموماً؛ مما يجعل الأفراد يشتغلون فى أية أعمال حتى ولو كانت متدنية أو عديمة الإنتاجية؛ ومما يدعم ذلك الأمر انخفاض المستوى التعليمى، وارتفاع نسبة الأيدى العاملة غير الماهرة. ولذا، فإن أسباب البطالة المقنعة تكمن فى طبيعة الاقتصاد النامى وخصائص بنيانه؛ حيث يكون الوزن النسبى للقطاع الصناعى محدود وقدرته على امتصاص العمالة ضعيفة، وبالتالى، لا يوجد أمام فائض العمل إلا الالتجاء إلى القطاع الزراعى(2)- بسبب الزيادة السكانية فى الريف ونظام العائلة الممتدة فيه- أو إلى قطاع الخدمات الحكومية- لأسباب اجتماعية وسياسية مثل سياسة تعيين الخريجين- والتكدس فيهما؛ مما يجعل الأيدى العاملة فى أنشطة هذين القطاعين تفوق الاحتياجات الفعلية لتلك الأنشطة.

ويلاحظ، أن البطالة المقنعة تمثل تبديداً لجزء مهم من القوة العاملة؛ حيث تستنزف هذه الطاقات فى أعمال لا تفيد الاقتصاد ولا يترتب عليها إضافات مهمة إلى

(1) أى تظهر فى الحالة التى يزيد فيها حجم قوة العمل عن حاجة الإنتاج، بحيث أنه لا يتأثر هذا الحجم كثيراً لو تم سحب هذا الجزء الزائد من قوة العمل.

(2) تجدر الإشارة إلى أن تأكيد وجود البطالة المقنعة فى القطاع الزراعى فى الدول النامية مسألة محل خلاف بين الاقتصاديين، فضلاً عن صعوبات قياسها، فالبعض لا يتفق على تسمية البطالة فى القطاع الزراعى بأنها بطالة مقنعة ولكن قد تكون بطالة موسمية.

الناتج القومى، ومن ثم، تمثل البطالة المقنعة أخطر أنواع البطالة لأنه من الصعب حصرها؛ إذ أنه فى ظلها يكون الأفراد ظاهرياً يعملون وإن كانوا لا يضيفون كثيراً إلى الإنتاج؛ حيث أن الإنتاجية الحدية تكاد تكون صفراً[1].

وتعد ظاهرة البطالة المقنعة من أصعب أنواع البطالة من حيث التعامل معها أو علاجها، وذلك أنه لا سبيل لعلاجها إلا بخلق مجالات جديدة للإنتاج يصاحبها فرص عمل حقيقية تستوعب فائض العمل فى الأعمال المنتجة، وذلك من خلال تغيير بنيان الاقتصاد القومى والتنويع فى هيكله.

4-1 : نظريات البطالة

يقدم هذا المحور عرضاً تحليلياً موجزاً لنظريات البطالة الأكثر شيوعاً فى الفكر الاقتصادى بهدف التعرف على العوامل والمتغيرات التى تؤدى إلى ظهور البطالة وتفاقمها، الأمر الذى يكشف عن وجود اختلافات واضحة فيما بين النظريات المختلفة فى هذا الصدد. فبينما تعترف النظريتان الكلاسيكية والنيوكلاسيكية بالبطالة الاختيارية والاحتكاكية فقط[2]، نجد أن النظرية الكينزية تقر بوجود النوعين من البطالة سواء البطالة الاختيارية أو البطالة الإجبارية - التى ترجع فى رأيه إلى قصور الطلب الكلى على السلع والخدمات. وقد اهتمت المدرسة النقدية بالمعدل الطبيعى للبطالة، فضلاً عن وجود نظريات أخرى تُرجع البطالة إلى وجود اختلالات فى سوق العمل

---

[1] يرجع فى ذلك إلى:

- Nurkse R., ***Problems of Capital Formation in Under Developed Countries***, Oxford, 1953, pp. 53, 54.

[2] هذا علماً بأنه قد تظهر البطالة الإجبارية من وجهة نظرهما غير أن هذه الظاهرة مؤقتة - بسبب ارتفاع الأجور النقدية - سرعان ما تختفى.

العمل. وفى استعراض النظريات الخاصة بسوق العمل والبطالة، سوف يتم تقسيمها إلى مجموعتين هما: النظريات التقليدية والنظريات الحديثة.

1-4-1 : النظريات التقليدية:

وتغطى هذه النظريات الاتجاهات التى تتبنى فكرة وجود سوق تنافسى للعمل - تتقاطع فيه منحنيات عرض العمل مع منحنيات الطلب على العمل- على نحو يسمح بتحديد الأجر التوازنى ومستوى التشغيل المقترن به. ويندرج تحت هذا المنظور التقليدى لسوق العمل والبطالة ثلاث نظريات هى:

- النظرية الكلاسيكية.
- النظرية النيوكلاسيكية.
- النظرية الكينزية.

أولاً: النظرية الكلاسيكية *(Classical Theory)*: تقوم النظرية الكلاسيكية على عدد من الافتراضات الأساسية، أهمها: سيادة ظروف المنافسة الكاملة فى كافة الأسواق، ومرونة الأجور والأسعار. ويؤمن الفكر الكلاسيكى بسيادة ظروف التوظف الكامل لعناصر الإنتاج كافة؛ بما فيها عنصر العمل. ولم يهتم الكلاسيك بدراسة موضوع البطالة؛ وإنما انصب اهتمامهم الأساسى على كيفية تحقيق التركيم الرأسمالى فى الأجل الطويل بوصفه المحدد الأساسى لمستوى أداء النشاط الاقتصادى والنمو فيه[1].

---

[1] د. ليلى أحمد الخواجة، " دراسة تحليلية لظاهرة البطالة السافرة وعلاقتها بهيكل سوق العمل فى مصر " ، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد، بعنوان : *البطالة فى مصر*، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ، تحرير : د. سلوى سليمان ، القاهرة ، 1989 ، ص 284 .

وأوضح الفكر الكلاسيكي أنه إذا تركت سوق العمل حرة دون تدخل خارجي، فإن مرونة كل من الأجور والأسعار تضمن التوازن في سوق العمل عند مستوى العمالة الكاملة؛ بحسبان أن كل فرد قادر على العمل، ويرغب فيه عند أجر التوازن يجد وظيفة، وبالتالي، فإن البطالة تمثل حالة استثنائية مؤقتة، تحدث إذا ارتفعت الأجور الحقيقية للعمال عن مستوى أجر التوازن[1]؛ مما يقلل من أرباح رجال الأعمال، ومن ثم، تقل الكمية المطلوبة من العمل، وفي الوقت نفسه، تزداد الكمية المعروضة منه. ولكن هذا الوضع يمثل حـــــــالة مؤقتة؛ حيث يترتب على انتشار البطالة بين العمال انخفاض الأجور الحقيقية حتى تعود إلى مستوى التوازن المستقر؛ الذي يضمن التوظف الكامل، وبالتالي، فإن مرونة الأجور الحقيقية تضمن دائماً القضاء على البطالة وفقاً للفكر الكلاسيكي.

وعليه، فإن المدرسة الكلاسيكية لا تعترف بوجود بطالة إجبارية، وإن وجدت البطالة فإنها إما أن تكون بطالة اختيارية؛ نظراً لرفض المتعطلين العمل بالأجر السائد في السوق، أو بطالة احتكاكية؛ تلك التي تتواجد نتيجة لانتقال العمال من وظيفة إلى أخرى[2]. ويمكن توضيح البطالة من وجهة نظر الكلاسيك في الشكل رقم (1-3).

---

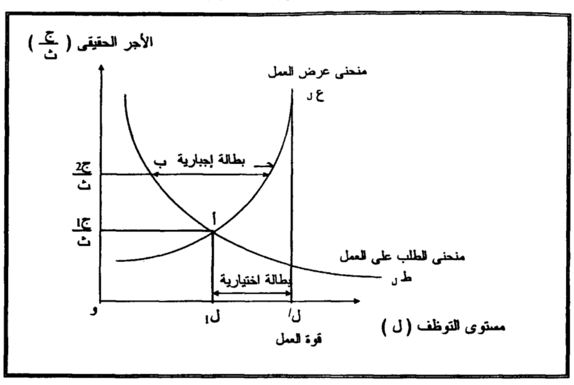
(1) ويحدث هذا الأمر إما بسبب زيادة الأجور النقدية بمعدل يفوق ارتفاع المستوى العام للأسعار أو انخفاضه بدرجة أقل من معدل انخفاض المستوى العام للأسعار.

(2) يرجع في ذلك إلى:

- Feldere B., Homburg S., ***Macroeconomics and New Macroeconomics***, Springer - Verlag, Berlin Heidexberg, 1992, pp. 48, 49.

شكل رقم (1-3)

البطالة وفقاً للنظرية الكلاسيكية[1]



ويتضح من هذا الشكل أن سوق العمل يتوازن عند النقطة (أ)؛ حيث تتعادل الكمية المطلوبة من العمل مع الكمية المعروضة منه، وبالتالى، فإن العمالة الكاملة تتحقق بتشغيل المستوى(و ل1)؛ حيث يمثل هذا العدد كل القادرين على العمل والراغبين فيه عند أجر التوازن (ج1/ث). أما المسافة (ل1 ل/) فهى تمثل القادرين على العمل وغير الراغبين فيه عند أجر التوازن (ج1/ث)، وبالتالى، فإنها تعبر عن البطالة الاختيارية.

وارتفاع الأجر الحقيقى عن أجر التوازن يؤدى إلى ظهور فائض عرض فى سوق العمل، أى بطالة إجبارية. ففى حالة الأجر (ج2/ث) تقدر البطالة

---

(1) ذلك أن كلاً من الكمية المطلوبة والكمية المعروضة من العمل تكون دالة فى الأجر الحقيقى.

الإجبارية بالمسافة (ب حـ)، غير أن وجود هذه البطالة يؤدى إلى التنافس بين العمال على تخفيض أجورهم؛ مما يؤدى إلى زيادة الكمية المطلوبة من العمل ونقص الكمية المعروضة منه إلى أن يتحقق التوازن مرة أخرى عند النقطة (أ)، وفى هذه الحالة تختفى البطالة الإجبارية تماماً. ويحدث العكس عند أى مستوى للأجر أقل من أجر التوازن ($\frac{ج1}{ث}$)، وبالتالى، فإن مرونة الأجور والأسعار تكفلان القضاء على ظاهرة البطالة الإجبارية فى سوق العمل.

ويقرر الكلاسيك أن السبب الأساسى لاستمرار البطالة فى سوق العمل هو تدخل الحكومة أو النقابات العمالية بفرض حد أدنى للأجور يفوق أجر التوازن؛ مما يؤدى إلى جمود الأجور. وعليه؛ فالتوظف الكامل لدى الكلاسيك يتفق مع وجود بطالة اختيارية، ويسمح بحجم معين من البطالة الاحتكاكية نتيجة لانتقال العمال من وظيفة إلى أخرى - فترة التسليم والتسلم- غير أنه لا يتفق مع وجود بطالة إجبارية، ويمكن توضيح ذلك من خلال المعادلات التالية[1]:

دالة الطلب على العمل :

$$L_d = E + V \qquad (1)$$

دالة عرض العمل :

$$L_s = E + U \qquad (2)$$

---

(1) يرجع فى ذلك إلى:

- Shone R., ***Open Economy Macroeconomics: Theory, Policy, Evidence***, Harvester Wheatsheaf, New York, 1989, p. 325.
- Sattinger M., "General Equilibrium Effects of Unemployment Compensation with Labor Force Participation", Journal of Labor Economics, ***op. cit.*** p.626.

حيث أن : (E) تشير إلى العمالة الفعلية، (V) تشير إلى الوظائف الشاغرة (U) تشير إلى البطالة الاحتكاكية.

وعند التوازن فى سوق العمل فإن:

شرط توازن سوق العمل:

$$L_d = L_s \qquad (3)$$

∴ V = U أى أن الوظائف الشاغرة = البطالة الاحتكاكية، ولذا فإن تواجد البطالة الاحتكاكية هو تواجد مؤقت؛ إذ أنه يزول مع توافق المتعطلين مع الوظائف الشاغرة.

وعليه، فإنه وفقاً للفكر الكلاسيكى، ليست هناك ضرورة لتدخل الحكومة باتخاذ سياسات لمعالجة مشكلة البطالة؛ إذ أن وجود البطالة الإجبارية هو وجود مؤقت سرعان ما يترتب عليه تخفيض الأجور الحقيقية؛ مما يترتب عليه حدوث التوازن تلقائياً عند مستوى العمالة الكاملة. وبذلك يلقى الكلاسيك بمسئولية وجود البطالة لفترات طويلة على عاتق العمال.

ثانياً: النظرية النيوكلاسيكية *(New Classical Theory)*: يعد النيوكلاسيك امتداداً للفكر الكلاسيكى، ولذا، فإنهم يؤمنون بالحرية الاقتصادية، وسيادة ظروف التوظف الكامل تأسيساً على " **قانون ساى للأسواق** " الذى ينص على: " **أن كل عرض يخلق الطلب عليه** "، وبالتالى، ومن هذا المنطق، فإن زيادة عرض سلعة ما – مع بقاء العوامل الأخرى على حالها– من شأنه أن يخفض من سعرها؛ مما يترتب عليه تمدد الكمية المطلوبة منها حتى تستوعب هذه الزيادة فى العرض. وبالمثل، فإن زيادة عرض العمل ينتج عنه بطالة فى سوق العمل؛ مما يؤدى إلى انخفاض الأجر الحقيقى، ومن ثم، تتمدد الكمية المطلوبة من العمل حتى تستوعب البطالة وتتحقق العمالة الكاملة. وطبقاً لذلك، فإن التوازن على

المستوى الكلى يتحقق دائماً بتعادل الطلب الكلى مع العرض الكلى فى كافة الأسواق.

وقد يحدث اختلال بين هيكل الإنتاج -العرض الكلى- وهيكل الإنفاق - الطلب الكلى- إلا أن تغيرات الأسعار سواء أكانت فى أسواق السلع أم فى أسواق خدمات عوامل الإنتاج - التى تحدث من خلال تفاعل قوى السوق- كفيلة بتصحيح هذا الاختلال بما فيه اختلال سوق العمل. ولذا، أوصى النيوكلاسيك بضرورة توافر مرونة الأجور - خاصة فى الاتجاه النزولى- كشرط أساسى لتحقيق هدف العمالة الكاملة، ومن ثم، اختفاء البطالة الإجبارية.

وعليه، فإنه وفقاً للفكر النيوكلاسيكى؛ فإن مرونة الأجور والأسعار تضمن العمالة الكاملة دائماً فى سوق العمل، وأى اختلال يُصحح تلقائياً من خلال تغير الأجور، وسريعاً ما تختفى البطالة الإجبارية إن وجدت. ووفقاً لهذا الفكر؛ فإن وجود البطالة واستمرارها ينطبق فقط على البطالة الاختيارية، وبمعنى آخر، يمكن لكل الأفراد الراغبين فى العمل عند مستويات الأجور التوازنية أن يجدوا عملاً، وهذا ما يوضحه المسار(أ ب جـ د) فى الشكل رقم (1-4)[1].

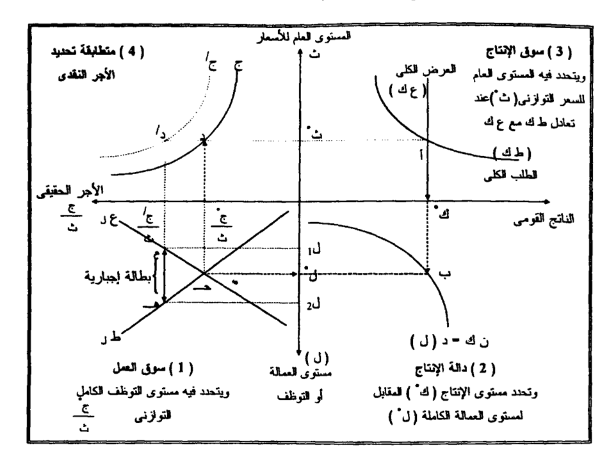
---

[1] يرجع فى ذلك إلى :

- Felder B., Homburge S., Macroeconomics and New Macroeconomics, ***op. cit.***, pp. 60 - 62.
- Sinclair P., Unemployment: Economic Theory and Evidence, ***op. cit.***, pp. 71, 72.

شكل رقم (1-4)

نموذج التوازن العام وفقاً للنظرية النيوكلاسيكية



ويمكن أن تحدث بطالة فى حالة انحراف الاقتصاد عن المسار التوازنى – أ ب حـ د – وذلك بسبب زيادة الأجـــر النقدى من (ج) إلى (ج/) – مع ثبات العـــوامل الأخــــرى – مما يترتب عليـه زيادة الأجر الحقيقى من ($\frac{ج}{ث}$) إلى ($\frac{ج/}{ث}$)، ومن ثم، توجد بطالة إجبارية تقدر بالمسافة (هـ م) غير أن مرونة الأجور تؤدى إلى انخفاض الأجر تدريجياً إلى أن يعود سوق العمل إلى توازنه الأصلى عند النقطة (حـ) مرة أخرى، وتختفى البطالة

الإجبارية فى الأجل الطويل، وذلك بسبب مرونة الأجور والأسعار. ومن ثم، لا يترتب على التغيرات النقدية فى الأجور والأسعار تغيرات حقيقية فى الاقتصاد حتى فى الأجل الطويل. ذلك أن البطالة الإجبارية تختفى فى الأجل الطويل إذا ما تحققت الفروض الخاصة بسوق العمل وما يعنيه ذلك من: سيادة ظروف المنافسة الكاملة فى سوق العمل، وتجانس عنصر العمل، وقدرته على التنقل، والمعرفة التامة، ومرونة الأجور والأسعار، وعدم التدخل الخارجى فى سوق العمل[1].

وقد ظل هذا الفكر مسيطراً على الفكر الاقتصادى لفترة طويلة من الزمن، ولكنه انهار فى ظل أحداث الكساد العالمى العظيم؛ مما مهد لظهور فكر جديد يؤمن بوجود البطالة الإجبارية متمثلاً فى النظرية الكينزية.

ثالثاً: النظرية الكينزية (*Keynesian Theory*): ترتب على أزمة الكساد العالمى العظيم انتشار البطالة على نطاق كبير، وصار من غير المتصور أن يكون معدل البطالة – المرتفع جداً خلال تلك الفترة– اختيارياً. ومن ثم، كيف يمكن لأعضاء المدرسة الكلاسيكية أو النيوكلاسيكية أن يوفقوا بين إنكارهم للبطالة الإجبارية وبين الحقيقة التى لا يمكن إنكارها التى تتمثل فى وجود أعداد كبيرة جداً من العاطلين يرغبون فى العمل وقادرين عليه، ولا يجدون إليه سبيلاً؟ وقد أرجع كينز ذلك إلى أن سوق العمل قد تعرض – أساساً– لبعض التشوهات

---

(1) وتضمن هذه الفروض، التوزيع الأمثل لقوة العمل بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وبين المناطق الجغرافية المختلفة، فضلاً عن تحقيق التوازن التلقائى فى سوق العمل عند مستوى التوظف الكامل، يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

– د. علا الخواجة، " أوضاع البطالة والتشغيل فى مصر"، *سلسلة أوراق بحثية العدد (19)*، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة ، 2001 ، ص ص 3، 4.

بسبب وجود النقابات العمالية، التى حالت دون حرية انخفاض الأجور إلى مستوياتها التنافسية.

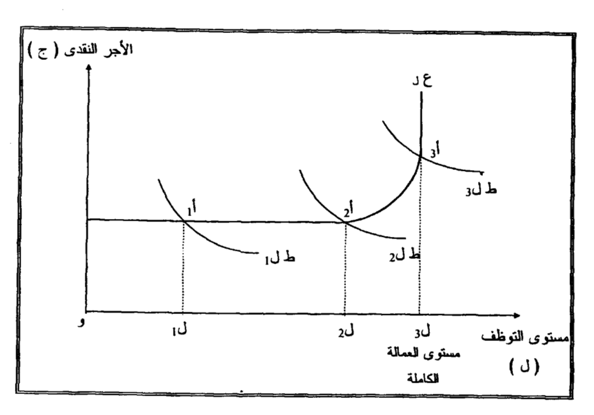
ولا يملك العامل سوى قوة عمله كمصدر للحصول على الدخل، ويكون عرض العمل لانهائى المرونة طالما كان العامل عاطلاً وذلك وفقاً لكينز. ومن ثم؛ فإن مستوى التوظف لا يتوقف على جانب العرض بل على جانب الطلب، وبذلك ينفى كينز مسئولية العمال عن البطالة ويلقيها على رجال الأعمال الذين يتحكمون فى جانب الطلب، وبالتالى، يقرر أن حجم التوظف يتحدد عن طريق الطلب الكلى الفعال (Aggregate Effective Demand)[1]. وهذا ما يوضحه الشكل رقم (1-5).

ومن هذا الشكل، يلاحظ أن منحنى عرض العمل فى المجتمع يكون لا نهائى المرونة عند المستويات المنخفضة من التوظف طالما كان هناك عمال عاطلين، وتقل هذه المرونة تدريجياً إلى أن تنعدم عند مستوى التوظف الكامل. كما أن مستوى التوظف الفعلى لا يتوقف على عرض العمل بل على جانب الطلب؛ الذى يتحدد بمستوى الطلب الكلى.

(1) ويمثل نقطة تعادل الطلب الكلى مع العرض الكلى؛ إذ عندها يعظم المنظمون أرباحهم المتوقعة.

شكل رقم (1-5)

سوق العمل وفقاً للنظرية الكينزية



ومن الطبيعى، فإن زيادة الطلب الكلى تؤدى إلى زيادة الطلب على العمل مثلاً من ط ل$_1$ إلى ط ل$_2$ مما يترتب عليه الارتفاع بمستوى التوظف، ومن ثم، تقليل حجم البطالة، ويتحقق التوظف الكامل عند النقطة (أ$_3$) فقط؛ حيث يكون مستوى الطلب على العمل ممثلاً بالمنحنى (ط ل$_3$)، ويكون ذلك مناظراً لمستوى الطلب الكلى الفعال.

ووفقاً لكينز؛ فإن الأسعار والأجور لا تتسمان بالمرونة الكافية – كما اعتقد كل من الكلاسيك والنيوكلاسيك – وذلك بسبب عدم كمال الأسواق وعدم التأكد

والتعاقدات فيما بين رجال الأعمال والعمال[1]. وهذا ما يؤدى إلى ظهور البطالة الإجبارية واستمرارها، وهذا ما نتبينه من الشكل رقم (1-6).

ويتضح من هذا الشكل، أنه عندما يكون الأجر أعلى أجر التوازن، وليكن مثلاً عند ($\frac{ج/}{ث}$) فإن ذلك يؤدى إلى وجود بطالة إجبارية تقدر بالمسافة (هـ م)، ويكون كل من مستوى التوظف ومستوى الإنتاج أقل من مستويات التوظف الكامل، وفى هذه الحالة؛ لا يترتب على انخفاض الأجور زيادة مستوى التوظف بالدرجة الكافية بسبب وجود فائض عرض أى نقص فى الطلب الكلى عند مستوى التوظف الكامل. وفى هذه الحالة؛ يتطلب الأمر زيادة الطلب الكلى من خلال انتهاج سياسات مالية توسعية كى يتحقق مستوى التوظف الكامل.

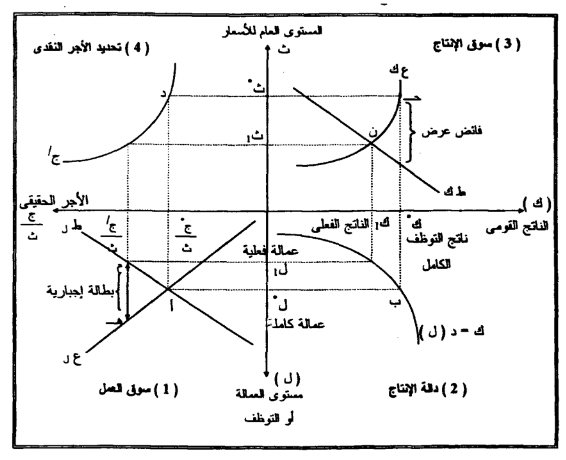
---

[1] يرجع فى ذلك إلى:

- Felder B., Homburg S., Macroeconomics and New Macroeconomics, ***op. cit.***, pp. 110, 111.

شكل رقم (1-6)

نموذج التوازن العام وفقاً للنظرية الكينزية



غير أنه – وفقاً لكينز– توجد بعض العوامل التى تعقد حل مشكلة البطالة الإجبارية منها زيادة تفضيل السيولة، والتقدم الفنى وزيادة رصيد رأس المال فى المجتمع، لأن هذا من شأنه أن يؤدى إلى زيادة الإنتاج عند نفس مستوى التوظف و / أو تقليل المطلوب من العمالة عند مستوى الناتج نفسه. كما يرى كينز أن وجود البطالة ذاتها يعد سبباً من أسباب قصور الطلب الكلى؛ حيث يترتب عليه انخفاض الدخول لدى الأفراد، ومن ثم، انخفاض انفاقهم

الاستهلاكى، وبالتالى، انخفاض الطلب الكلى. وبالتالى، فإن سياسة تخفيض الأجور – بوصفها علاجاً لمشكلة البطالة – يمكن أن يزيد من حدتها.

ولذا، فإن العلاج الأساسى للبطالة عند كينز يتمثل فى زيادة الطلب الكلى من خلال إتباع سياسات مالية توسعية[1]. وعليه؛ فلابد من تدخل الحكومة فى النشاط الاقتصادى، وهذا ما يتنافى مع فكرة تحقق التوازن التلقائى عند مستوى التوظف الكامل، وهو الموقف السائد من قبل كل من الكلاسيك والنيوكلاسيك.

ومما سبق، نستنتج أن كينز له الفضل فى توضيح مفهوم البطالة الإجبارية الناتجة عن قصور الطلب الكلى الفعال، ولذا تسمى البطالة الإجبارية وفقاً لهذا التحليل أحياناً بطالة قصور الطلب، فضلاً عن أن النظام الرأسمالى لا يملك الآليات الذاتية التى تضمن تحقيق التوازن عند مستوى التوظف الكامل، ومن ثم، يصبح التوازن المقترن بمستوى أقل من التوظف الكامل هو حالة أكثر واقعية، ولا يتحقق التوازن عند مستوى التوظف الكامل إلا بمحض الصدفة[2]. ولذا، فقد نادى كينز بضرورة تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى بهدف علاج القصور فى الطلب الكلى لعلاج البطالة الإجبارية وذلك باستخدام السياسات المالية التوسعية.

(1) د. علا الخواجة، " أوضاع البطالة والتشغيل فى مصر " ، سلسلة أوراق بحثية العدد (19) ، مرجع *سابق* ، ص 4.

(2) يرجع فى ذلك إلى:

- Routh G., Unemployment: Economic Perspectives, *op. cit.*, p. 3.

1-4-2 : النظريات الحديثة:

تناولت النظريات السابقة مشكلة البطالة من المنظور التقليدى لسوق العمل؛ حيث يوجد إما سوق تنافسى كامل للعمل – كما هو الحال عند الكلاسيك والنيوكلاسيك– أو سوق تنافسى غير كامل للعمل، كما هو الوضع عند كينز. غير أن هذا الإطار التحليلى لم يستطع تفسير وصول البطالة إلى معدلات مرتفعة غير مسبوقة منذ أوائل سبعينيات القرن الماضى. هذا، فى الوقت الذى ارتفعت فيه معدلات التضخم؛ حيث تعايشت الظاهرتـــان معــاً وهو ما أطلــق عليه ظاهرة الركود التضخـــمى (Stagnation Inflation)[1]. ولذا؛ فقد ظهر عدد من النظريات الحديثة تناولت النظريات السابقة بالتطوير والتعديل من خلال إدخال فروض أكثر واقعية حتى تصير أكثر قدرة على تفسير تلك الظواهر الحديثة، ولعل أهم هذه النظريات[2]:

- **نظرية البحث عن عمل.**
- **نظرية الاختلال.**
- **نظرية تجزئة سوق العمل.**

أولاً: نظرية البحث عن عمل (*Job Search Theory*): نشأت هذه النظرية بوصفها نتيجة لمحاولات استخدام مكونات النظرية الاقتصادية الجزئية لفهم المتغيرات الكلية وتحليلها. وتبنى هذه النظرية على أساس إسقاط فرض المعرفة التامة وهو فرض أساسى من فروض النموذج التقليدى لسوق العمل، ذلك أن هذه

---

(1) يرجع فى ذلك إلى:

- *Ibid*, pp. 2, 3.

(2) وكذلك هناك النقديون الذين يرون أن هناك معدلاً طبيعياً للبطالة هو الذى يسود فى الأجل الطويل، يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- *Ibid*, p. 2.

النظرية تؤكد صعوبة توافر المعلومات الكاملة عن سوق العمل؛ الأمر الذى يترتب عليه زيادة درجة عدم التأكد عند اتخاذ القرارات؛ مما يدفع الأفراد إلى السعى للتعرف على هذه المعلومات. وتتسم عملية البحث عن هذه المعلومات بسمتين أساسيتين[1]: تتمثل الأولى منهما فى أنها عملية مكلفة مادياً لكل من العمال والمؤسسات؛ حيث تتطلب نفقات تتعلق بالبحث والانتقال من قبل العاملين، ونفقات إجراء الاختبارات من قبل رجال الأعمال. وتتمثل الثانية منهما فى أنها عملية تحتاج إلى وقت طويل، وإلى تفرغ من قبل الأفراد لجمع هذه المعلومات. وتستند هذه النظرية إلى هاتين السمتين فى تفسير وجود كم هائل من المتعطلين جنباً إلى جنب مع وجود فرص عمل شاغرة، فضلاً عن تفسير تباين الأجور المتعلقة بنفس فئات المهارة.

وطبقاً لهذه النظرية ترجع معدلات البطالة المشاهدة فى المجتمع محل الدراسة إلى رغبة الأفراد فى ترك وظائفهم والتفرغ من أجل البحث وجمع المعلومات المتعلقة بأفضل فرص العمل الملائمة لقدراتهم وهيكل الأجور المقترن بها. ومن ثم، فإنه وفقاً لهذه النظرية، فإن البطالة السائدة فى الاقتصاد – البطالة الاحتكاكية– تعد سلوكاً اختيارياً، ينتج عن سعى العمال إلى الحصول على أجور أعلى وفرص عمل أكثر ملائمة؛ كما أنها ضرورية من أجل الوصول إلى التوزيع الأمثل لقوة العمل فيما بين الأنشطة والاستخدامات المختلفة. ومن ناحية أخرى، فإن رجال الأعمال يفضلون الاحتفاظ بالوظائف

---

[1] د. ليلى أحمد الخولجة، " دراسة تحليلية لظاهرة البطالة السافرة وعلاقتها بهيكل سوق العمل فى مصر " ، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد، بعنوان : البطالة فى مصر، *مرجع سابق*، ص 186.

الشاغرة لبعض الوقت بدلاً من شغلها بأول المتقدمين، وذلك بهدف التأكد من العثور على أفضل العناصر ملاءمة لشغل الوظائف الشاغرة لديهم.

وبالتالى، فإنه وفقاً لهذه النظرية، فإن الباحث عن عمل يستفيد من عملية البحث هذه؛ حيث أنها تمكنه من الحصول على الوظيفة والأجر المناسبين. وترتبط عملية البحث بنوعين من التكاليف[1]: الأولى منهما تتمثل فى التكاليف المباشرة، مثل: تكاليف إعلانات البحث عن الوظيفة ورسوم مكاتب التشغيل وتكاليف الانتقالات. أما الثانية منهما فهى التكاليف غير المباشرة التى تتمثل فى – تكلفة الفرصة البديلة– الأجر المضحى به خلال فترة التفرغ للبحث عن الوظيفة الملائمة.

وتتوقف فترة البطالة – فترة البحث عن عمل– وفقاً لهذا التحليل على الأجر الذى يتوقع الفرد أن يحصل عليه نتيجة لتحسن معلوماته بأحوال سوق العمل، وعلى قدر الإعانة التى يحصل عليها المتعطل، وكذلك الظروف الاقتصادية فى المجتمع؛ حيث تزداد فترة البطالة هذه كلما زاد الأجر المتوقع الحصول عليه، وزاد مقدار الإعانة الذى يحصل عليها الفرد العاطل، وكذلك فى فترات الرواج الاقتصادى – نظراً لثقة الأفراد فى وجود عدد كافٍ من فرص العمل المتاحة – والعكس صحيح.

وقد أسهمت هذه النظرية فى تفسير فترات البطالة، والسبب فى إطالتها بين فئات معينة مقارنة بفئات أخرى من قوة العمل، وينطبق ذلك بصفة خاصة على الشباب الوافدين الجدد إلى سوق العمل؛ حيث أنه نظراً لانعدام خبراتهم

---

[1] ياسمين محمود فؤاد، أثر برنامج الإصلاح الاقتصادى على التضخم والبطالة فى مصر، *مرجع سابق*، ص 21.

بسوق العمل، يزداد معدل تنقلهم بين الوظائف المختلفة من أجل الحصول على قدر أكبر من المعلومات. وبالتالى، يتسم هؤلاء الأفراد بقدر أكبر من الحركة مقارنة بالفئات الأخرى؛ مما يرفع من معدل البطالة بينهم أثناء فترة التنقل بين الوظائف المختلفة.

وخلاصة ذلك، أن هذه النظرية تفسر سبب البطالة بقصور المعلومات وعدم توافرها بدرجة كافية عن سوق العمل، ولذا؛ فإنها تمثل خطوة متقدمة على النظريات التقليدية. وبالرغم مما أضافته هذه النظرية عن تحليل سبب البطالة وتركزها بين فئات معينة دون الأخرى، إلا أن ذلك يظل مشوباً بكثير من أوجه القصور، **ويوجه إلى هذه النظرية عديداً من الانتقادات أهمها:**

(1) عدم اتفاق هذه النظرية فى تفسيرها للبطالة مع الواقع المشاهد ذلك أنها تعزو سبب البطالة إلى رغبة الأفراد فى البحث عن عمل أفضل، ومن ثم، فإن هذه النظرية ترى أن البطالة اختيارية. ولكن الواقع العملى يبين أن الجانب الأكبر من البطالة يرجع بالدرجة الأولى إلى الاستغناء عن العمال من قبل رجال الأعمال، ومن ثم، فإن غالبية البطالة تكون اجبارية وليست اختيارية.

(2) أوضحت عديد من الدراسات التطبيقية – خاصة فى الدول المتقدمة – أن الفرد يكون لديه قدرة أكبر فى البحث عن فرصة العمل الأفضل حينما يكون موظفاً وليس متعطلاً. كما توجد حالات انتقالات بين الوظائف بدون مرور الفرد بحالة بطالة.

(3) من الصعب إرجاع الارتفاع المستمر للبطالة فى أى مجتمع لمجرد رغبة الأفراد فى جمع المعلومات عن سوق العمل.

(4) تعجز عن تفسير المحددات الأساسية للبطالة واستمرارها فى الأجل الطويل.

وقبل الانتهاء من هذا العرض الموجز لنظرية البحث عن عمل يمكن الإشارة إلى استنتاج مؤداه أن مجال تطبيق هذه النظرية يقتصر على تفسير ظاهرة البطالة الاحتكاكية؛ حيث أن هذه الظاهرة تتعلق بنوع من أنواع البطالة الاختيارية.

ثانياً: نظرية الاختلال (*Disequilbrium Theory*): وتقوم هذه النظرية على رفض فرض مرونة الأجور والأسعار، وهو أحد الفروض الأساسية للنموذج التقليدى لسوق العمل. ووفقاً لهذه النظرية؛ فإن الأجور والأسعار يتميزان بالجمود فى الأجل القصير، غير أن هذا الجمود لا يرجع لأسباب غير اقتصادية – كوجود النقابات العمالية أو وضع حد أدنى للأجور– بل يرجع إلى عجز الأجور والأسعار فى الأجل القصير عن التغير بسرعة بما يضمن توازن سوق العمل[1]. ونتيجة لذلك؛ قد يتعرض سوق العمل لحالة من الاختلال تتمثل فى وجود فائض عرض، ومن ثم، ظهور البطالة الإجبارية، بمعنى وجود أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه ولا يجدونه فى ظل الأجور السائدة. وينطبق ذلك – أيضاً – على أسواق السلع؛ حيث يؤدى جمود الأسعار والأجور إلى الاختلال بين المعروض والمطلوب. ونظراً لاستحالة تحقيق التوازن عن طريق التغيرات النقدية سواء فى الأجور أو الأسعار، فإن ذلك من شأنه أن

---

[1] ويكون تغير الأجور فى حدود صغيرة لأن هذا يرتبط بسلوك العمال الذين اعتادوا عليه، لمزيد من الإيضاح يرجع إلى:

- Romer D., ***Advanced Macroeconomics***, The Mc-Graw Hill Companies, Inc, New York, International Edition, 1996, pp. 440-442.

يحدث عدم توازن؛ حيث تظهر البطالة فى سوق العمل، وفى حالة سوق السلع يوجد فائض عرض أو فائض طلب[1].

وتتشابه هذه النظرية مع النظرية التقليدية عن سوق العمل؛ إذ يعترفان بنوعين من البطالة، هما: البطالة الاختيارية والبطالة الاحتكاكية، إلا أنها تختلف معها فى اعتراف نظرية الاختلال بإمكانية ظهور البطالة الإجبارية. ومن ثم؛ فإن نظرية الاختلال تتوافق مع الفكر الكينزى، فضلاً عن ذلك؛ فإن نظرية الاختلال لا يتوقف بحثها عن أسباب البطالة فى سوق العمل فقط، بل يمتد أيضاً إلى تحليل ظاهرة البطالة من خلال العلاقات المتشابكة بين سوقى العمل والسلع. وينجم عن علاقات التشابك -فيما بين هذين السوقين- نوعان من البطالة هما:

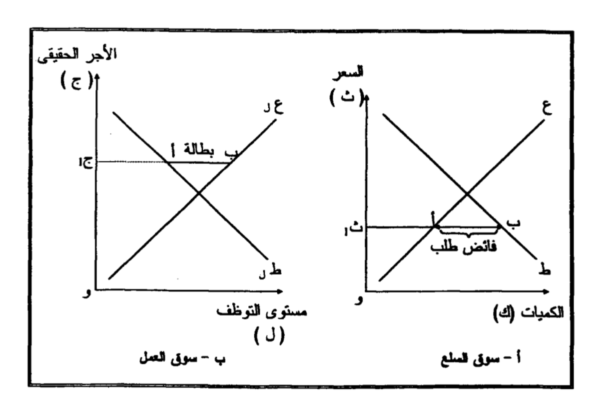
أ - **البطالة الكلاسيكية:** وسميت البطالة بهذا الاسم نظراً لوجود تشابه بين هذا النوع من البطالة مع البطالة عند الكلاسيك التى ترجع إلى زيادة الأجور عن أجر التوازن. ويقترن هذا النوع من البطالة بوجود فائض طلب فى سوق السلع مع وجود فائض عرض فى سوق العمل. ويرجع سبب البطالة هنا إلى ارتفاع الأجور الحقيقية للعمال؛ مما يدفع رجال الأعمال إلى عدم زيادة مستوى التشغيل، وبالتالى، عدم زيادة عرض السلع، وذلك بسبب انخفاض ربحية الاستثمارات الإضافية وانخفاض أرباح رجال الأعمال. ويوضح **الشكل** رقم (1-7) هذا النوع من البطالة الذى يوجد فيه فائض عرض فى سوق العمل وفائض طلب فى سوق السلع.

---

[1] د. ليلى أحمد الخواجة، " دراسة تحليلية لظاهرة البطالة السافرة وعلاقتها بهيكل سوق العمل فى مصر " ، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد، بعنوان : البطالة فى مصر، ***مرجع سابق***، ص 188.

شكل رقم (1-7)

البطالة الكلاسيكية وفقاً لنظرية الاختلال

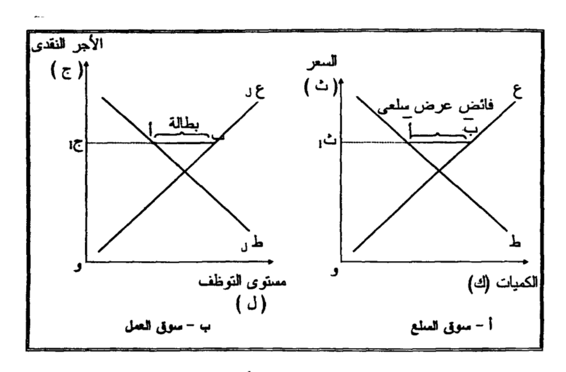


ب - **البطالة الكينزية:** وسمى هذا النوع من البطالة بهذا الاسم نظراً لوجود تشابه بين هذا النوع من البطالة مع حالة نقص التشغيل الناتجة عن قصور الطلب الفعال فى التحليل الكينزى، وتتميز بوجود فائض عرض فى كل من سوق العمل وسوق السلع، وفى هذه الحالة لا ترجع البطالة إلى ارتفاع الأجور؛ وإنما إلى قصور الطلب فى سوق السلع؛ مما ينتج عنه زيادة العرض ووجود مخزون، وبالتالى، يحجم رجال الأعمال عن تشغيل مزيد من العمال طالما أن الزيادة فى الإنتاج المقترنة بذلك لن

تجد من يشتريها. ويوضح الشكل رقم (1-8) هذا النوع من البطالة الذى يوجد فيه فائض عرض فى كل من سوقى العمل والسلع.

شكل رقم (1-8)

البطالة الكينزية وفقاً لنظرية الاختلال



والجديد فى هذه النظرية، استخدامها لنفس إطار التحليل فى تفسير كل من البطالة الكلاسيكية والبطالة الكينزية. وهذا يعنى أن نوع البطالة وأسبابها ليست من الثوابت فى أى نظام اقتصادى، وإنما يتوقف الأمر على طبيعة الاختلالات التى تعانى منها الأسواق المختلفة.

ويتضح مما سبق، أن نظرية الاختلال قدمت تحليلاً نظرياً لأسباب البطالة المعاصرة، وأوضحت أن البطالة الإجبارية ترجع فى الدول الصناعية المتقدمة – بخاصة – إلى سبب أساسى واحد هو انخفاض مستوى الإنتاج، الذى يرجع

بدوره إلى انخفاض ربحية الاستثمارات بسبب زيادة الأجور – وفقاً للنظرية الكلاسيكية – أو لعدم وجود الطلب الكافى – وفقاً للنظرية الكينزية.

وعلى الرغم من القبول المنطقى لهذه النظرية فى تفسير البطالة؛ إلا أنه يوجه إليها عديداً من الانتقادات أهمها[1]:

(1) أنها تقتصر على تحليل البطالة فى الفترة القصيرة فقط، ولا توضح أسبابها واستمرارها فى الأجل الطويل.

(2) افتراض تجانس عنصر العمل الأمر الذى يعنى إما أن تكون البطالة كينزية أو كلاسيكية. وهذا لا يعكس الواقع؛ حيث توجد أنواع مختلفة من عنصر العمل، ومن ثم، يمكن أن يتزامن نوعى البطالة معاً؛ الأمر الذى يؤدى إلى تعارض الحل المقترح لعلاج البطالة الكينزية مع الحل المقترح لعلاج البطالة الكلاسيكية؛ حيث أن السياسة الملائمة لعلاج البطالة الكينزية هى سياسة مالية توسعية تهدف إلى زيادة الطلب الكلى – من خلال زيادة الإنفاق الحكومى و / أو الأجور بهدف زيادة الاستهلاك– ولكن ذلك سوف يؤدى إلى زيادة حجم البطالة الكلاسيكية نظراً لتناقص معدل ربحية الاستثمارات بدلاً من زيادتها.

كما أن علاج البطالة الكلاسيكية يتم من خلال خفض الأجور؛ الأمر الذى يترتب عليه انخفاض الدخول، ومن ثم، الاستهلاك، وبالتالى، خفض الطلب الكلى، مما يزيد من حدة البطالة الكينزية. وبالتالى، فإن هذه النظرية لا تقدم السياسات الاقتصادية الواجب اتباعها لعلاج مشكلة البطالة نظراً لوجود النوعين من البطالة آنياً.

---

[1] ياسمين محمود فؤاد، أثر برنامج الإصلاح الاقتصادى على التضخم والبطالة فى مصر، مرجع *سابق*، ص 28 .

ثالثاً: نظرية تجزئة سوق العمل

(*Segmentation Theory of The Labor Market*): تُبنى هذه النظرية على أساس إسقاط فرض تجانس وحدات عنصر العمل، وهو أحـد الفروض الأساسية فى النظريات التقليدية. وتهدف هذه النظرية إلى تفسير أسباب ارتفاع معـدلات البطالة، فضلاً عن أسباب تزامن وجود معدلات مرتفعة من البطالة فى قطاعات معينـة فى الوقت الذى يوجد فيه عجز فى قطاعات أخرى.

وتفترض هذه النظرية وجود نوعين من الأسواق وفقاً لمعيار درجة الاستقرار التى يتمتع بها سوق العمل هما: **سوق رئيس وسوق ثانوى**[1]. كما تفترض النظرية أن عنصر العمل لديه القدرة على الانتقال والتحرك داخل كل سوق، ولا يتحقق له ذلك فيما بين السوقين، وذلك لاختلاف السوقين من حيث خصائص الأفراد والوظائف بكل منهما[2].

---

(1) تجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى وجود نظريات أخرى لتجزئة سوق العمل، منها مثلاً: تقسيم سوق العمل إلى سوق محلى وآخر اقليمى أو دولى، وكذلك سوق العمل الريفى والحضرى، وسوق العمل الماهر وغير الماهر، وسوق العمل فى القطاع الخاص والقطاع العام، لمزيد من الإيضاح يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- Agenor P. R., "The Labor Market and Economic Adjustment", *International Monetary Fund : Staff Papers*, IMF, Washington, Vol. 43, Iss. 2, Jun. 1996, http://80- proquestumi.com.,21/12/2002, pp. 263-267.

(2) يرجع فى ذلك إلى:

– د. ليلى الخواجة، " دراسة تحليلية لظاهرة البطالة السافرة وعلاقتها بهيكل سوق العمل فى مصر "، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد، بعنوان: البطالة فى مصر، *مرجع سابق*، ص 191.

- Riveros L. A., *Labor Markets in an Era of Adjustment, Case Studies: Chile*, Vol. (2) Issues Papers, Edited by: Horton S., and Others, W. B., Washington, D. C., 1994, pp. 169 - 172.

والنوع الأول أى السوق الرئيس: فهو سوق المنشآت كبيرة الحجم التى تستخدم فنوناً إنتاجية كثيفة رأس المال بجانب عمالة على درجة عالية من المهارة، وتعمل هذه المنشآت على الاحتفاظ بهم لما اكتسبوه من مهارات أثناء عملهم، ومن ثم، يتميز هذا السوق بفرص عمل أفضل وأجور أعلى وتتسم ظروف العمل فيه بدرجة عالية من الاستقرار.

أما النوع الثانى وهو السوق الثانوى: فهو سوق المنشآت صغيرة الحجم التى تستخدم أساليباً إنتاجية بسيطة مكثفة للعمل. ويتسم هذا السوق بانخفاض الأجور ووجود ظروف غير مواتية للعمل، فضلاً عن تعرضه لدرجة أكبر من التقلبات وفقاً لظروف النشاط الاقتصادى، ومن ثم، يكون العمال فى هذا السوق أكثر عرضة للبطالة، خاصة فى ظل الافتقار إلى التشريعات التى تنظم هذا السوق[1].

وترجع أسباب هذه التجزئة إلى أسباب تاريخية تعزى إلى تطور النظام الرأسمالى من التنافس إلى الاحتكار، أو إلى التغيرات التقنية؛ حيث يتمتع السوق الرئيس باستخدام فنون إنتاجية كثيفة استخدام رأس المال وعمالة ماهرة، بينما يستخدم السوق الثانوى أساليب إنتاجية كثيفة استخدام العمل، وأكثر عرضة للتقلبات فى مستوى النشاط الاقتصادى.

ونود أن نشير إلى أن الوزن النسبى لقوة العمل الداخلة إلى السوق الرئيس يكون أكثر ارتفاعاً فى الدول المتقدمة مقارنة بالدول النامية، ومن ثم، فإن معدل البطالة وطول فتراتها عادة ما تكون أقل فى الدول المتقدمة، وأكبر فى

---

(1) دعاء وفيق حامد ندا، ***دور سياسة تشجيع الصادرات كعلاج لمشكلة البطالة فى مصر***، رسالة ماجستير ، كلية التجارة – جامعة عين شمس، 2001 ، ص 25.

الدول النامية، وذلك لأنه فى الدول النامية يكون الوزن النسبى لقوة العمل الداخلة إلى السوق الثانوى فيها أكبر مقارنة بنظيره فى الدول المتقدمة[1].

• الخلاصة

تتمثل **البطالة السافرة** – أو الصريحة – فى وجود أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه وباحثين عنه ولا يجدون فرصاً للعمل فى ظل الأجور السائدة خلال فترة زمنية معينة، ومن ثم، لا يشاركون فى عملية الإنتاج. ويقاس معدل البطالة – وفقاً للمقياس الرسمى– كنسبة بين عدد العمال العاطلين وحجم قوة العمل. بينما وفقاً **للمقياس العلمى** يعانى المجتمع من البطالة عندما يكون الناتج الفعلى به أقل من الناتج المحتمل، وذلك بسبب عدم الاستخدام الكامل و / أو الأمثل لقوة العمل. ويأخذ هذا المقياس فى حسبانه كافة أنواع البطالة بالمجتمع، غير أنه يتأثر بالتفاوت بين الإنتاجية المتوسطة الفعلية فى المجتمع ونظيرتها المحتملة الافتراضية فى القطاع الذى تكون الإنتاجية المتوسطة فيه هى الأعلى مقارنة بباقى القطاعات.

وتكون البطالة السافرة أحياناً إجبارية وأحياناً اختيارية. وتأخذ **البطالة الإجبارية** – وهى الأهم – عدة صور وفقاً لأسبابها، ذلك أنها قد تكون احتكاكية أو

(1) وهو ما ينطبق على سوق العمل المصرى؛ حيث كان معدل نمو العمالة فى القطاع غير الرسمى 4.6 % فى المتوسط سنوياً خلال عقد التسعينيات مقابل 2.8 % فى القطاع الرسمى فى المتوسط سنوياً خلال هذا العقد، ومن ثم، استوعب القطاع غير الرسمى حوالى 66 % من الداخلين الجدد إلى سوق العمل، يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- د. سمية أحمد على عبد المولى، " القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى فى ضوء خصائص قوة العمل "، المؤتمر العلمى الثالث والعشرين للاقتصاديين المصريين، بعنوان: ***القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى***، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، القاهرة ، فى الفترة (8–10) مايو 2003 ، ص 14.

هيكلية أو دورية أو موسمية. **والبطالة الاحتكاكية** تنتج عن قصور المعلومات فى سوق العمل. أما **البطالة الهيكلية** فترجع إلى عدم التوافق بين مؤهلات العاطلين ومتطلبات الوظائف الشاغرة، أو عدم التوافق الجغرافى بين أماكن الوظائف الشاغرة وأماكن الباحثين عن عمل. بينما **البطالة الدورية** تكون نتاج نقص الطلب الكلى فى ظل ظروف الركود الاقتصادى، وتعزى **البطالة الموسمية** إلى نقص الطلب على العمل فى قطاعات معينة ومواسم معينة. وتتمثل **البطالة المقنعة** فى الأفراد الذين تكون إنتاجياتهم متدنية أو قد تكون صفر أو حتى سالبة.

تغطى **النظريات التقليدية للبطالة** الاتجاهات النظرية التى تتبنى فكرة وجود سوق تنافسى للعمل. ووفقاً لكل من **النظريتين الكلاسيكية والنيوكلاسيكية** تضمن مرونة كل من الأجور والأسعار تحقيق التوازن التلقائى فى سوق العمل عند مستوى العمالة الكاملة، ومن ثم، لا تعترفان بوجود البطالة الإجبارية. إلا أن **النظرية الكينزية** تعترف بوجود البطالة الإجبارية الناتجة عن قصور الطلب الكلى الفعال. وقد أضافت **النظريات الحديثة للبطالة** فروضاً أكثر واقعية على النظريات السابقة كى تستطيع تفسير الظواهر الحديثة فى سوق العمل، وأهم هذه النظريات ثلاث هى: **نظرية البحث عن عمل** وتفسر سبب البطالة بقصور المعلومات فى سوق العمل، **ونظرية الاختلال** وتفسر سبب البطالة بجمود الأجور والأسعار، **ونظرية تجزئة سوق العمل** وترجع البطالة إلى عدم تجانس عنصر العمل؛ مما يترتب عليه تعدد أسواق العمل فى المجتمع.

الفصل الثانى

البطالة فى مصر قبل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي: أنواعها وتطورها

لاشك أن وجود قدر من البطالة فى أى اقتصاد يعد أمراً طبيعياً، ولكن إذا تجاوزت البطالة حدوداً معينة؛ فإنها تصبح مشكلة لها خطورتها؛ إذ أن آثارها السلبية لا تتوقف – فقط – عند الجوانب الاقتصادية؛ بل تمتد – أيضاً – إلى نواحى اجتماعية وسياسية[1]. وتأخذ البطالة فى مصر أشكالاً متعددة تختلف فى أسبابها وكيفية معالجتها. وتؤكد البيانات خطورة مشكلة البطالة فى مصر – خاصة السافرة منها – من حيث الحجم أو المدلول وانعكاساتها سواء المباشرة أم غير المباشرة. وبالتالى، فإن ظاهرة البطالة – التى بدأت تتفجر أزمتها فى ثمانينيات القرن الماضى – تعد من أهم مظاهر الاختلال فى الاقتصاد المصرى. وتتجلى خطورة هذه المشكلة فى مصر؛ حيث توجد بها ندرة نسبية أقل فى عنصر العمل مقارنة بندرة نسبية أكبر فى كل من: رأس المال والأرض الزراعية، ومن ثم، فإن وجود معدلات مرتفعة من البطالة يعنى إهداراً لجزء مهم من المورد البشرى الذى يتسم بالندرة النسبية الأقل.

---

(1) ذلك أن البطالة لا تعبر – فقط – عن طاقة عاطلة فى الاقتصاد بسبب عدم التوظف الكامل لعنصر العمل؛ بل تمس حياة أفراد المجتمع، وتؤثر فى سلوكياتهم وتصرفاتهم أيضاً؛ مما يجعل هذه المشكلة فى مقدمة المشاكل التى تواجه المجتمع المصرى؛ حيث توجد معدلات مرتفعة نسبياً من البطالة، ومن ثم، فإن عدم مواجهة هذه المشكلة قد يتسبب فى زيادة حدة مشاكل أخرى.

وينقسم هذا الفصل إلى محورين، يتناول أولهما: أهم أنواع البطالة فى الاقتصاد المصرى، ويستعرض ثانيهما: تطور مشكلة البطالة فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة (74-1991).

2-1 : أهم أنواع البطالة فى الاقتصاد المصرى

لقد عرف المجتمع المصرى عديداً من صور البطالة، يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنواع أساسية هى: البطالة السافرة أو الصريحة، والبطالة المقنعة، والبطالة الاختيارية.

2-1-1 : البطالة السافرة أو الصريحة:

تتمثل البطالة السافرة فى الشكل الواضح لفائض العرض فى سوق العمل، ويتزايد حجم هذا النوع من البطالة ومعدله فى الدول النامية، ومنها مصر. ويرجع ذلك إلى عدم قدرة الزيادة فى فرص العمل على مواجهة التدفقات المستمرة إلى سوق العمل نتيجة للنمو السكانى السريع والمتزايد، ذلك الذى قدر معدله فى مصر بحوالى 2.5 % فى المتوسط سنوياً خلال الخمسينيات والستينيات، ارتفع إلى حوالى 2.7 % فى المتوسط سنوياً خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضى. وقد ترتب على هذه الزيادات السكانية زيادة حجم القوة العاملة – أى زيادة عرض العمل – هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى عدم قدرة الاقتصاد القومى على توفير فرص العمل الكافية محلياً. ويرجع ذلك الأمر إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادى الناتجة عن عجز الموارد – المحلية والأجنبية – اللازمة لتمويل الاستثمارات المطلوبة لخلق فرص العمل لكل قادر على العمل وراغب فيه. ويزيد من حدة تلك المشكلة؛ الإسراف فى ادخال التقدم التقنى فى العمليات الإنتاجية، وما يترتب عليه من استخدام الأساليب الإنتاجية المكثفة لرأس المال وإحلال الآلة محل الإنسان.

لقد أدت ظروف التخلف فى الاقتصاد المصرى إلى إعاقة إمكانات التوسع فى نشاط القطاع الخاص، فضلاً عن ذلك؛ فإن طاقة القطاعين العام والحكومى على استيعاب مزيد من العمالة يبدو أنها قد جاوزت حدودها القصوى؛ بل قد برز اتجاه نحو تسريح العمالة الزائدة بسبب اتباع سياستى التحرر الاقتصادى والخصخصة. وقد تراجعت – كذلك – فرص العمل بالخارج، وظهرت ملامح الهجرة العائدة خلال عقد الثمانينيات من القرن الماضى، وذلك كله، أدى إلى زيادة حجم البطالة ومعدلها فى مصر وتزايدت خطورتها فى عقد الثمانينيات[1].

وتؤكد الإحصاءات الاتجاهات السابقة؛ حيث أن حجم البطالة السافرة فى مصر لم يتعد 175 ألف فرد فى بداية الستينيات بنسبة 2.2 % من حجم قوة العمل، ثم ازداد حجم البطالة ومعدلها خلال السبعينيات والثمانينيات؛ حيث ازداد حجم البطالة السافرة إلى 850 ألف فرد، ثم إلى حوالى 2 مليون فرد فى عامي 1976 ، 1986. ارتفع – كذلك – معدل البطالة السافرة من قوة العمل ليصبح 7.7 %، 14.7 % فى هذين العامين على التوالى[2].

والبطالة السافرة فى مصر لها عدة أشكال هى: البطالة الهيكلية – وذلك فى القطاعات الحديثة – والبطالة الموسمية وخاصة فى قطاعى الزراعة والسياحة، وبطالة المتعلمين التى تزايدت بصورة كبيرة خاصة بين الخريجين الجدد.

---

(1) عاصم عبد الحق، كلمة الافتتاح فى المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد بعنوان: البطالة فى مصر، *مرجع سابق*، ص ص 12 ، 13.

(2) يرجع فى ذلك إلى:

- Leonor M. D., Korayem K., ***Unemployment, Schooling and Training in Developing Countries***, (Tanzania, Egypt, The Philippines and Indonesia), Croom Helm ltd., London, ILO, 1985, p. 61.

أولاً : البطالة الهيكلية: وهذا النوع من البطالة هو نتيجة طبيعية للتغيرات الهيكلية التي شهدها الاقتصاد المصرى خاصة الاتجاه إلى التصنيع، وارتفاع الأهمية النسبية للقطاع الصناعى فى الاقتصاد القومى. وقد صاحب ذلك استحداث مواصفات خاصة ومهارات جديدة فى العمل لم تكن موجودة فى السابق؛ الأمر الذى نتجت عنه بطالة هيكلية كانت تمتص تدريجياً فى أولى مراحل التصنيع مع اكتساب تلك المهارات والمواصفات[1]. غير أنه نتيجة لاستمرار الأخذ بأساليب التقدم التقنى واستخدام معدات وآلات أحدث فى العمليات الإنتاجية – بخاصة تلك المكثفة لرأس المال – أدى ذلك كله إلى زيادة حجم هذا النوع ومعدله من البطالة بصورة مستمرة. وقد تزايدت حدة هذه المشكلة بسبب زيادة تعقد الأساليب الإنتاجية الحديثة، وعدم توافر الموارد المالية لإقامة مراكز التدريب الكافية لإعادة تدريب الأفراد وتأهيلهم لممارسة تلك الأساليب، فضلاً عن عدم ملاءمة مخرجات التعليم لاحتياجات سوق العمل[2].

---

[1] يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

– د. منى الطحاوى، " تحليل ظاهرة البطالة بين المتعلمين "، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد، بعنوان: البطالة فى مصر، *مرجع سابق*، ص ص 586 ، 587.

- Youssef S. M., “Structural Reform Programme of Egyptian State - Owned Enterprises Current Impact and Future Prospects”, ***The Journal of Management Development***, Bradford, Vol. 15, No. 5, 1996, http://80proquestumi.com.,21/12/2002, p. 2.
- Leonor M. D., Korayem K., Unemployment, Schooling and Training in Developing Countries, ***op. cit.***, p. 58.

[2] يرجع فى ذلك إلى:

- Nassar H., El-Laithy H., “Labor Market, Urban Poverty and Pro-Poor Employment Policies”, ***Socioeconomic Policies and Poverty Alleviation Programs in Egypt***, Center for Economic and Financial Research and Studies, Edited by: Nassar H., El-Laithy H., Faculty of Economics and Political Science- Cairo University, 2001, p. 455.

وعليه، فإن معظم الدول التى تمر بتلك التغيرات فى هياكلها الاقتصادية يوجد بها هذا النوع من البطالة، غير أن ارتفاع معدل هذا النوع من البطالة يعكس عدم قدرة عنصر العمل على التكيف مع متطلبات تلك التغيرات؛ وهذا هو جوهر المشكلة فى مصر.

ثانياً : البطالة الموسمية: ويرجع هذا النوع من البطالة إلى قصور الطلب على عنصر العمل فى مواسم دون الأخرى. وقد عرف الاقتصاد المصرى ذلك النوع من البطالة خاصة فى القطاع الزراعى - نظراً لطبيعة هذا النشاط - حيث يتسم الطلب على العمل الزراعى بتقلبه من وقت إلى آخر. وذلك نظراً لأن القطاع الزراعى يمثل المصدر الأساسى فى الناتج القومى، ويستوعب جزءاً كبير - نسبياً - من العمالة فى مصر. ويعزى ذلك إلى أن الطرق الإنتاجية المستخدمة فى الزراعة كانت – ومازالت – تعتمد – إلى حد كبير – على كثافة عالية من العمل.

ويمكن تخفيض حجم هذا النوع من البطالة ومعدله من خلال التوسع فى الأنشطة المرتبطة بالزراعة التى تستطيع امتصاص فائض العمل الزراعى الموسمى، مثل: مشروعات التصنيع الزراعى.

ومع تزايد الوزن النسبى لقطاع السياحة فى الاقتصاد المصرى بدأت مشكلة البطالة الموسمية فى الظهور فى هذا القطاع، وذلك فى المواسم التى يقل فيها الطلب السياحى لأسباب اقتصادية أو سياسية خارجية كانت أم داخلية خارجة عن السيطرة[1].

---

[1] ومن الأمثلة على ذلك تأثر القطاع السياحى المصرى عكسياً، ومن ثم، ظهور البطالة الموسمية فيه مع بداية فترة قطع علاقات الدول العربية مع مصر فى عام 1979 ، وكذلك خلال فترة حرب الخليج الثانية، فضلاً عن أحداث الأقصر الأمنية فى نهاية عام 1997.

ثالثاً : بطالة المتعلمين: وقد ظهر هذا الشكل الجديد من البطالة السافرة فى ساحة الاقتصاد المصرى[1]؛ حيث انتشرت البطالة بين المتعلمين – وبوجه خاص بين خريجى المؤهلات المتوسطة والعليا– وصارت ظاهرة تستدعى التأمل والدراسة والتحليل. ولا ينفرد سوق العمل المصرى بهذه الظاهرة المركبة – المتمثلة فى بطالة شباب المتعلمين– بل ينطبق ذلك – بصفة عامة – على معظم الدول النامية، وهو أن البطالة المرتفعة بين الشباب تتزامن مع بطالة مرتفعة بين المتعلمين الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة، وأن تعذر الحصول على وظائف هو التفسير الأكثر قبولاً[2].

ورغم أن ظاهرة بطالة المتعلمين قد ظهرت بصورة واضحة منذ ثمانينيات القرن الماضى، إلا أن لهذه المشكلة جذورها البعيدة، وحالت عوامل عديدة دون ظهورها بشكل سافر من قبل، أهمها: سياسة تعيين الخريجين التى تبنتها الحكومة المصرية منذ عام 1966، فضلاً عن زيادة الطلب الداخلى والخارجى على العمل المؤهل خلال فترة الانفتاح الاقتصادى وبداية الثمانينيات. فلقد أدى التزام الحكومة بتعيين الخريجين إلى أن صارت أجهزتها تعج بعمالة زائدة لا

---

(1) وهى تعد صورة من صور البطالة الهيكلية، وذلك لأن ناتج التعليم والتدريب لا يتوافق مع متطلبات سوق العمل؛ غير أنها قد وضعت كمكون مستقل للبطالة السافرة وذلك لأهميتها وتزايد وزنها النسبى فى حجم البطالة، وهو الأمر الذى سوف يتم توضيحه بصورة أكثر تفصيلاً فى الفصل الثالث من هذه الدراسة.

(2) د. أحمد حسن إبراهيم،" استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسات الإصلاح الاقتصادى بمصر"، ***سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (89)***، معهد التخطيط القومى، القاهرة، سبتمبر 1994 ، ص 310.

تضيف إنتاجاً يستحق الذكر[1]، فضلاً عن كونها قد أسهمت بما تحصل عليه – من أجور – فى زيادة معدلات التضخم. إن الاستمرار فى سياسة التعيين الفورى للخريجين فى مصر، قد صار يمثل عبئاً اقتصادياً واجتماعياً لا يتفق وتحقيق هدف النمو الاقتصادى؛ إذ أن فرص العمل الحقيقية المنتجة لم تتوسع – بالقدر الكافى – لاستيعاب مخرجات التعليم.

وترتب على تطبيق **سياسة الانفتاح الاقتصادى** وازدهار قطاع المال والتجارة بصفة خاصة تزايد الحاجة إلى الأيدى العاملة الماهرة والخبرات العلمية. يضاف إلى ذلك، أن فرص العمل المتاحة فى الدول العربية النفطية قد تزايدت مع انتعاش اقتصادياتها بعد حرب أكتوبر 1973 بسبب الارتفاع المتواصل فى أسعار البترول، وتزايد إيراداتها منه بمعدلات كبيرة، ومن ثم، زاد الطلب على العمالة المصرية المؤهلة لتعويض نقص الأيدى العاملة لدى هذه الدول.

ومع بداية ثمانينيات القرن الماضى، ومع تراكم بعض السلبيات التى صاحبت تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى، ووضع القيود أو الضوابط التى تحكم عمل الاستثمارات الجديدة؛ انكمشت فرص العمل الإضافية، فيما تغيرت الظروف السائدة فى الدول العربية عكسياً؛ مما أدى إلى تقلص طلبها على العمالة المصرية المؤهلة بصفة خاصة، فضلاً عن الآثار التى نتجت عن موجة الركود الاقتصادى العالمى الذى ساد آنذاك؛ مما أدى إلى تراجع الطلب على العمالة المؤهلة داخلياً وخارجياً، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى استمرت

---

[1] تمثل هذه العمالة الزائدة بطالة مقنعة، ولمزيد من الإيضاح يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- Leonor M. D., Korayem K., Unemployment, Schooling and Training in Developing Countries, ***op. cit.***, pp. 58, 59.

أعداد الخريجين فى التزايد، نتيجة للتوسع فى التعليم بمراحله المختلفة وانتشاره فى كافة ربوع المجتمع وزيادة الإقبال عليه[1]. وترتب على هذه الاتجاهات تزايد الاختلال فى سوق العمل المؤهل فى صورة وجود فائض عرض متزايد فى حجمه ووزنه مع مر الزمن.

ولا تتجلى خطورة **بطالة المتعلمين** فى حجمها المتزايد فقط، وإنما فى نوعياتها أيضاً؛ حيث تشير الإحصاءات إلى أن سوق العمل كان يدخله سنوياً ما يزيد عن 400 ألف فرد أكثر من نصف هذا العدد من المتعلمين[2]؛ مما يعنى أن مشكلة البطالة تكمن بالدرجة الأولى فى البطالة بين الشباب المؤهل.

ووجود البطالة بين المتعلمين وخاصة خريجى الجامعات – وما فى حكمها– يعنى عدم توافق سياسات التنمية والاستثمار مع السياسات التعليمية؛ الأمر الذى يكشف عن سوء تخصيص الموارد وإهدارها، وزيادة تكلفة الفرصة البديلة فى هذا المجال إذا ما أخذت الجوانب الاجتماعية والسياسية والنفسية فى الحسبان[3]، فضلاً عن تكاليف إعادة التأهيل والتدريب لهؤلاء الخريجين فى محاولة تحقيق المواءمة بين جانبى الطلب على العمل وعرض العمل على المستوى القومى فى قطاعاته المختلفة.

---

(1) وزارة القوى العاملة والتدريب، " آثار وانعكاسات البطالة فى مصر على المستوى القطاعى "، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد، بعنوان: البطالة فى مصر، ***مرجع سابق*** ، ص 1009.

(2) وذلك فى ثمانينيات القرن الماضى.

(3) وتتمثل تلك الجوانب النفسية فى الآثار السلبية الناتجة عن الإحساس بالإحباط والسخط والفشل فى تحقيق الذات، يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- El-Baradei M.,"Towards Apro-Poor Educational Policy for Egypt", Socioeconomic Policies and Poverty Alleviation Programs in Egypt, ***op. cit.***, pp. 440-448.

2-1-2 : البطالة المقنعة:

يلاحظ أن الاقتصاد المصرى عرف ظاهرة البطالة المقنعة فى بادئ الأمر بالريف المصرى، ومع زيادة التحضر والتحولات فى أنماط السلوك الاقتصادى أخذت مواقع البطالة المقنعة تنتقل – كذلك – إلى المدن عبر قنوات الهجرة الداخلية، وقد مثل التعليم أحد هذه القنوات، وكذلك سياسة الالتزام الحكومى بتعيين الخريجين والمسرحين من الجيش فى أجهزة الدولة ومشروعاتها العامة. وهكذا تضخم حجم العاملين فى قطاع الخدمات الحكومية والقطاع العام وظهرت البطالة المقنعة فيهما بحجوم ومعدلات كبيرة ومتزايدة.

وعليه، فإن ظاهرة البطالة المقنعة فى مصر كانت انعكاساً لتزايد عرض العمل بمعدلات كبيرة نتيجة للنمو السكانى السريع مع قصور فرص التوظف فى القطاعات المنتجة؛ مما أدى إلى اشتغال فائض العمل فى مجالات ذات إنتاجيات حدية منخفضة جداً أو منعدمة. وتكدس هذا الفائض فى عدد من القطاعات، أهمها: **القطاع الزراعى وقطاع الخدمات الحكومية والقطاع العام**. ولقد ظهرت البطالة المقنعة فى **القطاع الزراعى** – وتزايدت – بسبب وجود الزيادة السكانية وتركزها بالريف المصرى؛ بالإضافة إلى سيادة نظام العائلة الممتدة به. وقد تفاقمت مشكلة البطالة المقنعة فى كل من **قطاع الخدمات الحكومية والقطاع العام** نتيجة لإتباع الحكومة لسياسة تعيين الخريجين منذ عام 1966 والمسرحين من الجيش بعد حرب أكتوبر 1973. وقد ترتب على ذلك، تدنى مستويات الإنتاجية فى هذه القطاعات كلها بسبب تشغيل أعـــداد من

العاملين تفوق الاحتياجات الفعلية لهم[1].

ولا توجد فى الواقع أية إحصاءات رسمية عن حجم البطالة المقنعة أو معدلها أو عن توزيعها إقليمياً على الأنشطة الاقتصادية المختلفة. إلا أنه توجد بعض الدراسات التى قدمت تقديرات لتلك الظاهرة فى بعض القطاعات؛ فقد قدرت إحدى الدراسات معدل البطالة المقنعة فى الجهاز الحكومى – الذى يستوعب نحو 36.6 % من حجم العاملين فى المجتمع المصرى – بما لا يقل عن 40 % من إجمالى العاملين فى هذا القطاع فى عام 1976[2]. وقدرت دراسة للبنك الدولى نسبة البطالة المقنعة فى القطاع الزراعى المصرى بما يتراوح بين 20 % – 30 % من إجمالى العمالة الزراعية فى السبعينيات[3].

2-1-3 : البطالة الاختيارية:

يتمثل هذا النوع من البطالة فى الأفراد القادرين على العمل ولكنهم لا يرغبون فى العمل فى ظل الأجور السائدة أو المتاحة رغم توافر فرص عمل لهم. ويتماشى هذا التحليل مع فكرة **منحنى عرض العمل الملتوى إلى الخلف** مع زيادة الدخول بالدول المتقدمة، مع الفارق فى طبيعة الظروف المؤدية إلى العزوف عن عرض مزيد من الجهد والعمل فى سوق العمل فى كل من الدول المتقدمة والدول النامية ومنها مصر؛ حيث

---

(1) للتعرف على حجم البطالة المقنعة ومعدلها فى قطاع الخدمات الحكومية والقطاع العام فى ثمانينيات القرن الماضى، يرجع إلى:

- د. سلوى سليمان، " البطالة فى مصر وقضية التنمية " ، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد ، بعنوان: البطالة فى مصر، *مرجع سابق* ، ص 3.

(2) د. سميحة السيد فوزى، " سياسات مواجهة البطالة : رؤية من خلال تجارب بعض الدول الأخرى "، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد ، بعنوان: البطالة فى مصر، *مرجع سابق*، ص 1054.

(3) يرجع فى ذلك إلى:

- The World Bank, ***Population and Human Resources***, Egypt, Report No. 3175 EGT, W.B., Washington, D.C., 1980, p. 32.

يختار الفرد الفراغ بدلاً من العمل واكتساب أجر إضافى ليس لأنه حقق دخلاً كبيراً وفر له مستوى معيشى مرتفع تصير معه الراحة هى السلعة المفضلة على السلع الأخرى، ولكن لأنه حقق مستوى من الدخل يكفى لإشباع حاجاته وتطلعاته؛ بحيث يصبح العزوف عن العمل مفضلاً على الولوج فيه[1].

ويلاحظ من ذلك، أن البطالة الاختيارية ذات طابع غير حضارى؛ حيث تحصر ظروف التخلف تطلعات الفرد فى إطار ضيق ومتواضع، وعندما يتمكن الفرد من تحقيقه بعدد محدود من ساعات أو أيام العمل الأسبوعية أو الشهرية، فإنه سوف يفضل الراحة ووقت الفراغ على العمل، وبالتالى، يتجه منحنى عرض العمل إلى الخلف عند مستويات منخفضة من الأجر. بينما الأمر يختلف فى الدول المتقدمة؛ حيث تستمر العلاقة الطردية بين ساعات وأيام العمل الأسبوعية أو الشهرية، ومستوى الأجر حتى مستويات مرتفعة جداً منه، وذلك نتيجة لوجود قدر أكبر من التطلعات التى تتطلب مزيداً من الجهد والعمل لتوفير إمكانات تحقيقها.

وبالتالى، فإن فكرة منحنى عرض العمل المرتد إلى الخلف عند مستويات الأجور المنخفضة فى الدول النامية، ومنها مصر، تفسر غموض التناقض بين ارتفاع معدل النمو السكانى فى البيئة الفقيرة والمتخلفة – مثل الريف المصرى– وندرة العمال الزراعيين، ومن ثم، فإنها تفسر نقاط الخلاف بين وجود بطالة فى الريف المصرى أو عدم وجودها، وتباين وصفها بأنها بطالة سافرة أو بطالة موسمية. ويترتب على ذلك، أن تشكل الكمية المعروضة من العمل نسبة منخفضة من حجم قوة العمل، وبالتالى،

---

[1] لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى:

– د. سلوى سليمان، " البطالة فى مصر وقضية التنمية " ، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد، بعنوان : البطالة فى مصر، *مرجع سابق* ، ص ص 3-6.

توجد ندرة مفتعلة لعرض عنصر العمل؛ مما يدفع معدل الأجر إلى أعلى، ومن ثم، يزيد الميل إلى الإعراض عن العمل وتفضيل الراحة عليه.

ولذا، فإن الظروف الاجتماعية والبيئية للفقر سوف تعمل على تحقيق أجر للعامل قد يفوق إنتاجيته الحدية؛ مما يترتب عليه التوسع فى إحلال الآلة – رأس المال– محل العامل الزراعى، رغم كل ما هو معروف عن الزيادات السكانية فى الريف المصرى ووفرة الأيدى العاملة به؛ الأمر الذى يؤدى إلى سوء استخدام الموارد المتاحة وتفاقم البطالة فى الريف المصرى، سواء أكانت بطالة مقنعة أم بطالة سافرة.

وقد توجد البطالة الاختيارية – كذلك – فى قطاع كبير بين أفراد المجتمع الذين لا يرغبون فى العمل فى ظل الأجور السائدة، وخاصة فيما بين أفراد الهجرة العائدة من دول الخليج العربى بعد أن أمضوا فيها سنوات طويلة واعتادوا على مستويات مرتفعة من الأجور، ومن ثم، لا يقبلون العمل فى ظل الأجور المتاحة التى تكون متدنية من وجهة نظرهم.

وخلاصة ذلك، أن ظاهرة البطالة الاختيارية عند مستويات الأجور المنخفضة تفسر عديداً من التناقضات فى الريف المصرى أهمها:

(أ) التناقض بين كبر حجم السكان وحجم القوة العاملة، وندرة العمل الزراعى؛ مما أدى إلى ارتفاع معدلات الأجور.

(ب) التناقض بين كبر حجم القوة العاملة، وإحلال رأس المال محل العامل، وهذا الأمر لا يعكس الندرة النسبية للموارد فى مصر؛ مما أدى إلى سوء استخدامها، وانخفاض كفاءة الجهاز الإنتاجى للاقتصاد القومى ككل، ومن ثم، ضعف قدرته على خلق فرص العمل الحقيقية.

(حـ) التناقض بين زيادة درجة الفقر والتخلف من ناحية، وزيادة معدلات الإنجاب من ناحية أخرى؛ حيث تكون بيئة التخلف والفقر مسئولة بدرجة كبيرة عن الزيادة الكبيرة فى معدلات النمو السكانى بسبب وجود وقت الفراغ الكافى لدى السكان.

2-2: تطور مشكلة البطالة فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة (74-1991)

مر الاقتصاد المصرى بتحولات عديدة منذ بداية السبعينيات من القرن الماضى تمثلت فى سياسة الانفتاح الاقتصادى، وما انتهت إليه من تبنى برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى فى أوائل التسعينيات. وقد كان لهذه السياسات المختلفة انعكاسات - مباشرة وغير مباشرة - على مشكلة البطالة. وللتعرف على تطور حجم البطالة فى مصر ومعدلاتها لابد من توافر البيانات الخاصة بها.

ولذا، سوف يتم دراسة مصادر تلك البيانات أولاً، ثم يتم دراسة اتجاهات البطالة فى الاقتصاد المصرى على المستوى القومى وتحليلها وفقاً للمقياس الرسمى والمقياس العلمى للبطالة. غير أنه سوف يتم التركيز - أساساً - على المقياس الأول منهما مع الإشارة إلى الثانى فى ضوء السياسات الاقتصادية التى طبقت، وانعكاساتها على معدلات النمو الاقتصادى والتطورات الهيكلية، ومن ثم، على مشكلة البطالة، منذ بداية فترة الانفتاح الاقتصادى حتى تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى. ونظراً لطول تلك الفترة، واختلاف الظروف الاقتصادية والسياسات المتبعة خلالها عبر الزمن؛ فإنه سوف يتم تقسيمها إلى فترتين، **الأولى** منهما تغطى الفترة (74-1981) وهى فترة الرواج الاقتصادى، أما **الثانية** فتتعلق بالفترة (82-1991) وهى فترة الركود الاقتصادى.

1-2-2 : مصادر البيانات:

هناك مصدران أساسيان لبيانات البطالة فى مصر[1]، هما: التعداد العام للسكان والإسكان، وبحوث القوة العاملة بالعينة، وسوف نشير إليهما - بإيجاز- على التوالى.

أولاً : بيانات التعداد العام للسكان والإسكان: ويقوم به الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء كل عشر سنوات، ويتميز بصفة العمومية والشمول، غير أنه يعاب عليه طول الفترة الزمنية التى تنقضى بين كل تعداد والذى يليه. وتشير كل هذه التعدادات إلى الزيادة المستمرة فى معدلات البطالة مع مر الزمن.

ثانياً : بيانات بحوث القوة العاملة بالعينة: وتصدر عن وزارة القوى العاملة بشكل منتظم سنوياً، غير أنه يعاب عليها تحيزات العينة بسبب محدودية قاعدتها، وتشير بياناتها إلى تذبذب أرقام البطالة حول متوسط منخفض نسبياً[2]، مقارنة ببيانات التعداد العام للسكان.

وتتمثل **البطالة وفقاً للمفهوم الرسمى** - المستخدم من قبل الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - فى الأفراد الذين تجاوز عمرهم 6 سنوات ويقل عن 65 سنة وقادرين على العمل، ويرغبون فيه ويبحثون عنه ولا يجدونه[3]. وبالتالى، يعد كل من ضباط الاحتياط والمجندين والخريجين الجدد الذين يبحثون عن عمل ويؤدون

---

(1) وتوجد بالإضافة إلى ذلك بيانات وزارة التخطيط، وتوزيعها للعمالة فيما بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، بالإضافة إلى تقديرات الخطط الخمسية المتعاقبة.

(2) ويرجع ذلك إلى اختلاف الفئة العمرية التى تكون فيما بين (12-64 سنة)، كما أنه يقيس قوة العمل المدنية فقط، ولا يتم إجراء بحوث قوة العمل بالعينة - عادة - فى سنوات التعداد، ويكتفى بما يتم جمعه من بيانات التعداد التى تكون أكثر شمولاً ودقة، ولذا، سيتم الاعتماد عليها كثيراً.

(3) وقد عدل الحد الأدنى لسن العمل بعد ذلك إلى 12 سنة فى تعداد 1986 ، ثم عدل أخيراً إلى 14 سنة فى التعداد الأخير لعام 1996 .

الخدمة العامة من المتعطلين، فضلاً عن كل من ينطبق عليهم التعريف السابق. كما يعد كل من لا يرغب فى العمل ولا يبحث عنه خارج قوة العمل، حتى ولو كان يستطيع العمل، مثل: الطلبة المتفرغين للدراسة، وربات البيوت المتفرغات للأعمال المنزلية، والأفراد الزاهدين فى العمل بسبب اكتفائهم بما يحصلون عليه من دخول أو من أحيلوا إلى المعاش أو التقاعد[1]، وكذلك الأطفال، والأفراد الذين بلغوا من العمر 65 سنة، والعاملون بالخارج. إن تلك الفئات المستبعدة كلها من قوة العمل تتم بصورة تقديرية، ولا يمكن تحديدها بدقة.

ونتيجة لذلك لا يوجد تقدير دقيق عن حجم البطالة السافرة فى مصر، وللتدليل على ذلك، فإنه يوجد تفاوت كبير فى التقديرات الخاصة بها من قبل المصادر المختلفة، إلى جانب أن التقديرات التى يصرح بها المسئولون من حين إلى آخر تنطوى على قدر كبير من التضارب، الأمر الذى يتمخض عنه صعوبة التعامل مع هذه المشكلة ومواجهتها، ووضع السياسات المناسبة لها؛ حيث لا تتوافر صورة حقيقية وكاملة عنها.

ويرجع الاختلاف فى تقديرات البطالة وتصنيفها فيما بين الجهات المختلفة إلى عاملين:

العامل الأول: وجود اختلافات فيما يتعلق بالفئة العمرية لقوة العمل؛ حيث يحددها الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء فيما بين (12-65 سنة)، عدلت فى تعداد عام 1996 لتصبح ما بين (15-65 سنة)؛ بينما استمرت وزارة القوى العاملة فى تحديدها فيما بين (12-65 سنة)،

---

[1] يستثنى من ذلك الأفراد الذين أحيلوا إلى المعاش أو التقاعد مبكراً، ويبحثون عن العمل ويرغبون فيه.

فى الوقت الذى تحددها وزارة التخطيط فيما بين (15-65 سنة) من البداية.

العامل الثانى: اختلاف الأساليب المستخدمة فى تقدير حجم البطالة؛ فيتبع الجهاز المركزى أسلوب الحصر الشامل للبطالة بوصفه أحد مكونات الإحصاء السكانى فى التعداد العام. بينما تقوم وزارة القوى العاملة والتدريب بإجراء الحصر على أساس عينة منتقاة من المجتمع بفئاته المختلفة.

وهناك صعوبات فى عقد مقارنات بين معدلات البطالة فى مصر بدول العالم الأخرى نتيجة لعدم الدقة فى تقديرات قوة العمل، بالإضافة إلى تباين التعريف المصرى لقوة العمل عن التعريف العالمى لها[1].

ويصور **الجدول** رقم (**1-2**) عدد السكان والقوة البشرية وحجمى العمالة والبطالة فى مصر فى تعدادى 1976، 1986، وهو ما يلقى الضوء على بعض **ملامح مشكلة البطالة فى مصر.**

---

(1) ويحددها الأخير بحجم السكان فى سن العمل فيما بين (15-65 سنة).

جدول رقم (2-1)

إجمالى عدد السكان والقوة البشرية وقوة العمل والمتعطلين فى مصر وفقاً لتعدادى 1976 ، 1986

السنة	القوة البشرية *										خارج القوة البشرية **		إجمالى عدد السكان	
	داخل قوة العمل						خارج قوة العمل		إجمالى القوة البشرية					
	مشتغلون		عاطلون		الإجمالى									
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
1976	10131.5	27.7	850	2.3	10981.5	30	12724.2	34.9	23705.7	64.9	12805.2	35.1	36510.9	100
1986	11666.3	24.2	2011.4	4.2	13677.6	28.4	16682	34.6	30360	63	17845.4	37	48205	100

<u>المصدر</u> : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، *التعداد العام للسكان والإسكان عام 1976، 1986.*

* **القوة البشرية**: وتتضمن قوة العمل سواء العاملين فعلاً أو العاطلين، وكذلك الأفراد داخل سن العمل المحدد ولا يرغبون فى العمل مثل ربات البيوت والطلبة وأرباب المعاشات والزاهدون فى العمل.

** **خارج القوة البشرية**: وتتضمن الأفراد خارج نطاق سن العمل المحدد، أى الأطفال أقل من 12 سنة وكبار السن من 65 سنة فأكثر ولا يعملون، وكذلك غير القادرين على العمل.

ويتضح من بيانات هذا الجدول ما يلى:

(أ) أن نسبة كبيرة ومتزايدة من السكان تقع خارج نطاق القوة البشرية؛ حيث كانت تمثل 35 % من السكان فى عام 1976؛ ارتفعت إلى 37 % فى عام 1986؛ وذلك بسبب تغير الهيكل العمرى للسكان.

(ب) أن أكثر من نصف القوة البشرية كان خارج قوة العمل؛ حيث كان حوالى 54 %، 55 % فى عامى 1976، 1986 على التوالى.

(جـ) صغر حجم القوة العاملة نسبة إلى العدد الكلى للسكان – وهو ما يطلق عليه السكان الناشطون اقتصادياً– حيث مثل حوالى 30 %، 28 % فى عامى 1976، 1986 على التوالى، كذلك كانت نسبة البطالة إلى السكان 2.3 %،

4.2 % فى العامين المذكورين على التوالى، ويعكس ذلك كله ارتفاع عبء الإعالة بدرجة كبيرة فى مصر.

(د) أن معدلات البطالة السافرة – بوصفها نسبة من القوة العاملة – كانت مرتفعة؛ إذ مثلت 7.7 % فى عام 1976، ثم ارتفعت إلى 14.7 % فى عام 1986، ولاشك أن هذه النسبة الأخيرة تعد مرتفعة للغاية، وتمثل ضياعاً للموارد البشرية خاصة فى اقتصاد يتميز بنقص نسبى أكبر فى موارده المادية.

2-2-2 : تطور مشكلة البطالة خلال فترة الرواج الاقتصادى (74-1981):

شهدت هذه الفترة تحولات كبيرة فى السياسات الاقتصادية من توجه اشتراكى شديد المركزية فى الستينيات إلى التحرر والانفتاح على العالم الخارجى؛ ذلك بإتباع سياسات تستهدف الحد من تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى؛ وتزايد الاعتماد على آليات السوق، وكان محصلته ما عُرف بسياسة الانفتاح الاقتصادى. وقد تزامن ذلك مع حدوث طفرة كبيرة فى موارد مصر من النقد الأجنبى نتيجة لارتفاع أسعار البترول عالمياً بعد حرب أكتوبر 1973؛ الأمر الذى انعكس إيجابياً على حصيلة مصر من النقد الأجنبى، كانت مصادرها: حصيلة صادرات البترول، وتحويلات المصريين العاملين فى الخارج، وإيرادات قناة السويس، وإيرادات السياحة، وهذه العوامل تعرف بالأربعة الكبار لعائدات النقد الأجنبى فى مصر، فضلاً عن تزايد حجم القـــــــروض

والمساعدات الأجنبية التى تدفقت إليها بصورة كبيرة خلال هذه الفترة[1].

وكان من الطبيعى أن تتسم هذه الفترة بالرواج الشديد فى الاقتصاد المصرى؛ حيث تزايدت التحويلات الحقيقية للمصريين العاملين فى الخارج، حتى صارت تمثل حوالى 6.5 % من الناتج المحلى الإجمالى فى نهاية تلك الفترة. وقد ارتفعت الموارد الخارجية من المصادر الأربعة سالفة الذكر من حوالى مليار جنيه فى عام 1976 إلى حوالى 4.3 مليار جنيه فى عام 1982/81 لتمثل حوالى 20 % من الناتج المحلى الإجمالى آنذاك[2]. وكذلك أصبحت الموارد الخارجية تمثل 35 % من إيرادات الحكومة فى عام 1980 مقارنة بحوالى 10 % - فقط - فى عام 1974.

ويضاف إلى ما سبق، ازدياد إجمالى الاستثمار الثابت بمعدل نمو سنوى قدر بحوالى27 % خلال تلك الفترة[3]. غير أنه قد صاحب ذلك الأمر بعض التشوهات فى الهيكل الإنتاجى؛ حيث توسعت القطاعات الخدمية بمعدلات تفوق نظيرتها فى القطاعات السلعية.

---

(1) يرجع فى ذلك إلى:
- Pfeifer K., "Parameters of Economic Reform in North Africa", ***Review of African Political Economy***, London, Vol. 26, Iss. 82, Dec. 1999, http://80-proquestumi:com.,21/12/2002, p. 442.

(2) يرجع فى ذلك إلى:
- Assaad R., Commander S., Labor Markets in an Era of Adjustment, Case Studies: Egypt, ***op. cit.***, pp. 319-321.

(3) وذلك بالأسعار الثابتة للمستهلك بحسبان سنة الأساس 1973 ، وذلك من بيانات:
- وزارة التخطيط، ***وثيقة مرجعية عن أهم متغيرات الاقتصاد القومى عن الفترة من عام 1960/59 إلى عام 2000/99*** ، وزارة التخطيط ، القاهرة ، أغسطس 2000 ، ص 32.

وقد حقق الاقتصاد المصرى بفضل هذه العوامل - بالإضافة إلى السياسات المالية والنقدية التوسعية التى اتبعت خلال تلك الفترة - معدلاً سنوياً مرتفعاً للنمو الاقتصادى وصل إلى حوالى 9.5 % بالنسبة للناتج المحلى الإجمالى الحقيقى خلال الفترة (73-1981/80)، وقد صاحب ذلك ارتفاع مستوى التشغيل الذى قدر معدل نموه بحوالى 3.7 % فى المتوسط سنوياً[1]؛ الأمر الذى فاق معدل نمو كل من السكان وحجم قوة العمل اللذان قدرا بحوالى 2.6 % ، 2.2 % فى المتوسط سنوياً على الترتيب خلال نفس الفترة سالفة الذكر[2].

وللتعرف على تطور مشكلة البطالة خلال تلك الفترة ، فإن الأمر يتطلب دراسة تطور حجم البطالة ومعدلها ، وعندما يتم الحديث عن ذلك ، فإن الفكر ينصرف - عادة - إلى حجم البطالة الصريحة أو السافرة ومعدلها، تلك التى تقدر على أساس **المقياس الرسمى الشائع للبطالة** التى تأخذ به الدول كافة، وعندما نتطرق إلى كل من البطالة المقنعة والجزئية وغيرها من الصور غير الصريحة للبطالة؛ فإن الأمر يتطلب قياس حجم البطالة ومعدلها **وفقاً للمقياس العلمى**.

---

(1) وترتب على ذلك زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى إلى 540 دولار فى عام 1981 مقارنة بحوالى 260 دولار فى عام 1973 ، يرجع فى ذلك إلى:

- Leonor M. D., Korayem K., Unemployment, Schooling and Training in Developing Countries, ***op. cit.***, p. 55.

(2) يرجع فى ذلك إلى:

- بيانات الجدول رقم (2-1) م (1).
- Shaban R. A., Assaad R., Al-Qudsi S., "The Challenge of Unemployment in The Arab Region", ***International Labor Review,*** Geneva, Vol. 134, No. 1, 1995, http://80-proquestumi.com., 21/12/2002, p. 67.

أولاً : البطالة الصريحة (السافرة): وتحدد من خلال المقياس الرسمى للبطالة الذى تأخذ به منظمة العمل الدولية والدول كافة، وينشر فى الإحصاءات الرسمية – محلياً ودولياً – وهو الذى سوف يتم التركيز عليه – أساساً – فى هذه الدراسة. ويتضح من العرض السابق أنه كانت لسياسة الانفتاح الاقتصادى انعكاسات إيجابية واضحة على سوق العمل ومستوى التوظف، ترتب عليها عدم استفحال مشكلة البطالة. ذلك أنها لم تتجاوز 7.7 % من إجمالى القوة العاملة، 2.3 % من إجمالى عدد السكان، وهذا ما يوضحه **الشكل رقم(2–1)** عن العلاقة بين حجم كل من السكان وقوة العمل والتوظف والبطالة وفقاً لتعداد عام 1976 [1].

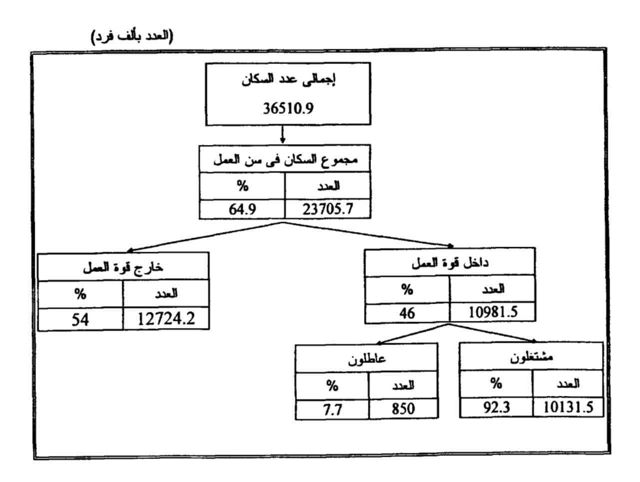
---

(1) فكرة هذا التوزيع مأخوذة عن:

- Mcconnell C. R., Brue S. L., Macpherson D. A., Contemporary Labor Economics, *op. cit.*, p. 555.

شكل رقم (2-1)

العلاقة بين هيكل السكان والتوظف والبطالة فى مصر وفقاً لتعداد السكان عام 1976



المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، *التعداد العام للسكان عام 1976* ، مأخوذ من بيانات الجدول رقم (2-1).

ويمكن رصد أهم الانعكاسات على سوق العمل ومشكلة البطالة السافرة خلال فترة الرواج الاقتصادى فيما يلى:

(أ) عرض العمل: لقد زاد حجم قوة العمل فى مصر من حوالى 9 مليون فرد فى عام 1973 إلى 10.5 مليون فرد فى عام 1981/80، بزيادة إجمالية قدرها 1.5

مليون فرد، وبمعدل نمو حوالى 2.2 % فى المتوسط سنوياً خلال هذه الفترة[1] – وهو أقل من معدل نمو السكان والمقدر بحوالى 2.6 % فى المتوسط سنوياً– ويرجع ذلك إلى تزايد هجرة العمالة المصرية إلى الدول العربية النفطية، بسبب الرواج البترولى فى هذه الدول، فضلاً عن تقليل المعوقات أمام خروج العمالة إلى الخارج بشكل ملحوظ.

وقد أدى ذلك كله إلى زيادة حجم العمالة المصرية المهاجرة من 20 ألف عامل فى عام 1976 إلى ما يفوق المليون عامل فى بداية الثمانينيات. وبالتالى، امتصت هذه الهجرة أعداداً كبيرة من السكان الناشطين اقتصادياً؛ واستوعبت نحو20 % من الزيادة فى قوة العمل آنذاك[2]؛ مما ترتب عليه زيادة التحويلات الخارجية الحقيقية إلى أكثر من 12 مثل ما كانت عليه فيما بين عامى 1973 ، 1980[3]. وقد أسهم هذا الأمر من جانب آخر فى انخفاض حجم التدفقات السنوية إلى سوق العمل، ومن ثم، فى انخفاض معدلات النمو فى قوة العمل.

(ب) **الطلب على العمل:** لقد زاد عدد المشتغلين فى الاقتصاد المصرى من حوالى 8.9 مليون فرد فى عام 1973 إلى حوالى 11.4 مليون فرد فى عام 1981/80، بزيادة قدرها 2.6 مليون فرد؛ بما يمثل حوالى 364 ألف فرد فى

(1) محسوب من بيانات الجدول رقم (2-1) م (أ).

(2) د. نجلاء الأهوانى، " سياسات التكيف والإصلاح الهيكلى وأثرها على التعطل فى مصر "، ***اجتماع خبراء حول التعطل فى دول الاسكوا***، وزارة التخطيط، المملكة الأردنية الهاشمية ، عمان ، 26 – 29 يوليو 1993 ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) ، 1993 ، ص 97.

(3) د. أحمد محمد مندور، " انعكاسات برنامج الإصلاح الاقتصادى على أسواق العمل فى مصر " ، ***مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية***، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية ، المجلد 33 ، العدد الثانى، سبتمبر 1996 ، ص 58.

المتوسط سنوياً، وبمعدل نمو 2.9 % فى المتوسط سنوياً خلال تلك الفترة، وهذا ما توضحه بيانات الجدول رقم (2-2) والجدول رقم (2-2) م[1].

جدول رقم (2-2)

توزيع المشتغلين على قطاعات الاقتصاد القومي والنصيب النسبي لكل قطاع من الزيادة فى أعداد المشتغلين ، ومتوسط معدل نمو المشتغلين خلال الفترة (73 - 1981/80)

البيان / القطاع	عام 1973		عام 1981/80		المتوسط السنوى لمعدل نمو المشتغلين	المتوسط السنوى لاستيعاب المشتغلين	النصيب النسبي من الزيادة فى المشتغلين
	العدد (ألف فرد)	النسبة (%)	العدد (ألف فرد)	النسبة (%)	(%)	(ألف فرد)	(%)
الزراعة	4164	46.8	4200	36.7	0.1	5.2	1.4
الصناعة والتعدين	1123	12.6	1430	12.5	3.5	43.9	12
البترول والكهرباء	52	0.6	83	0.7	7.1	4.9	1.2
التشييد والبناء	302	3.4	657	5.7	12.5	50.7	13.9
إجمالى القطاعات السلعية	5640	63.5	6370	55.7	1.8	104.2	28.6
النقل والمواصلات وقناة السويس	402	4.5	460	4.0	2.0	8.3	2.3
التجارة والمال والتأمين	864	9.7	1207	10.5	4.9	48.9	13.4
السياحة	50	0.6	91	0.8	9.0	5.8	1.6
إجمالى قطاعات الخدمات الإنتاجية	1316	14.8	1757	15.4	4.2	63.0	17.3
الإسكان	138	1.6	166	1.5	2.7	4.0	1.1
المرافق العامة والخدمات الحكومية	1194	13.4	2146	18.8	8.9	136.1	37.3
الخدمات الشخصية	600	6.8	1000	8.7	7.8	57.1	15.7
إجمالى قطاعات الخدمات الاجتماعية	1932	21.7	3312	29.0	5.7	197.2	54.1
المستوى القومى	8888	100	11439	100	3.7	364.4	100

المصدر : محسوب من بيانات الجدول رقم (2-2) م.

[1] تجدر الإشارة إلى أن الرمز (م) المرفق فى نهاية رقم الجدول يشير إلى أن هذا الجدول بالملحق الإحصائى.

ويتضح من بيانات هذين الجدولين وكذلك الشكل رقم (2-2) ما يلى:

(1) انخفضت نسبة المشتغلين فى **القطاعات السلعية** من حوالى 63 % من إجمالى المشتغلين فى عام 1974 إلى حوالى 56 % فى عام 1981/80؛ حيث كان معدل نمو العمالة بها حوالى 1.8 % فى المتوسط سنوياً وهذا المعدل نصف نظيره على المستوى القومى، وانعكس هذا الأمر فى انخفاض نسبة ما استوعبته هذه القطاعات من الزيادة فى العمالة القومية المحققة خلال هذه الفترة لتصبح حوالى 29 % فقط؛ بما يمثل 104 ألف فرد فى المتوسط سنوياً. ويرجع ذلك – أساساً– إلى الانخفاض الكبير فى معدل نمو العمالة فى **القطاع الزراعى** الذى كان حوالى 0.1 % فى المتوسط سنوياً – فقط – ولذا، لم يستوعب هذا القطاع سوى 1.4 % من الزيادة فى العمالة القومية المحققة خلال تلك الفترة، وما ترتب عليه، من انخفاض نسبة المشتغلين فى هذا القطاع من حوالى 47 % من إجمالى المشتغلين فى عام 1974 إلى 37 % فى عام 1981/80[1]. بينما كان معدل نمو العمالة فى **القطاع الصناعى** حوالى 3.5 % فى المتوسط سنوياً، واستوعب حوالى 12 % من الزيادة فى العمالة القومية المحققة خلال تلك الفترة، وحافظ هذا القطاع على نصيبه النسبى من العمالة القومية عند مستوى 12.5 % تقريباً.

وقد أدت حالة الرواج الاقتصادى إلى بروز **قطاع التشييد والبناء** فى توفير مزيد من فرص العمل وتميز بارتفاع معدل نمو العمالة به إذ كان حوالى 12.5 % فى المتوسط سنوياً، وبالتالى استوعب حوالى 14 % من الزيادة فى العمالة القومية المحققة خلال تلك الفترة، وانعكس ذلك فى ارتفاع النصيب النسبى لهذا القطاع من إجمالى المشتغلين من 3.4 % فى بداية الفترة إلى 5.7 % فى

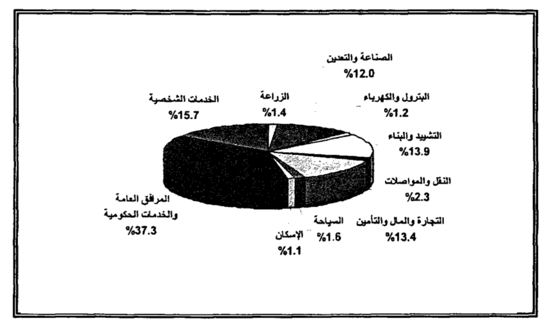
[1] وتعزى هذه التطورات فى قطاع الزراعة إلى زيادة الأجور فى قطاع التشييد والبناء وتحول العمال إليه، فضلاً عن الهجرة الخارجية.

نهايتها، ويعد الاهتمام بعمليات التشييد والبناء بعد الحرب، فضلاً عن ظروف الرواج الاقتصادى من الأسباب المهمة وراء هذا التطور[1].

وحقق قطاع البترول والكهرباء معدلاً مرتفعاً لنمو العمالة، غير أن وزنه النسبى المحدود فى نصيبه من المشتغلين جعله يستوعب 1.2 % فقط من الزيادة فى العمالة القومية المحققة خلال تلك الفترة. وبذلك يكون قطاع التشييد والبناء والقطاع الصناعى قد استوعبا حوالى 91 % من الزيادة فى العمالة المحققة فى القطاعات السلعية خلال تلك الفترة.

شكل رقم (2-2)

النصيب النسبى لقطاعات الاقتصاد القومى من الزيادة فى العمالة القومية خلال فترة الرواج الاقتصادى (74-1981/80)



المصدر : بيانات الجدول رقم (2-2).

---

[1] د. محمد البنا، " تزامن ظاهرتى البطالة والتضخم فى الاقتصاد المصرى " ، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد، بعنوان: البطالة فى مصر ، *مرجع سابق*، ص 439.

(2) حققت **قطاعات الخدمات الإنتاجية** معدلاً مرتفعاً - إلى حد ما- لنمو العمالة بها وهو 4.2 % فى المتوسط سنوياً خلال هذه الفترة (74 - 1981/80)؛ وبما يفوق نظيره على المستوى القومى، واستوعبت حوالى 17 % من الزيادة فى العمالة القومية المحققة خلال هذه الفترة؛ بما يمثل حوالى 63 ألف فرد فى المتوسط سنوياً، وازداد نصيبها النسبى من إجمالى المشتغلين بدرجة محدودة.

وترجع هذه التطورات إلى ارتفاع معدل نمو العمالة فى **قطاع التجارة والمال والتأمين** الذى قدر بحوالى 4.9 % فى المتوسط سنوياً؛ مما ترتب عليه استيعاب هذا القطاع لحوالى 13.4 % من الزيادة فى العمالة القومية المحققة خلال تلك الفترة، وحوالى 78 % من نظيراتها فى قطاعات الخدمات الإنتاجية. بينما حقق **قطاع النقل والمواصلات** معدلاً منخفضاً - نسبياً - لنمو العمالة وهو 2 % فى المتوسط سنوياً؛ مما ترتب عليه انخفاض نصيبه النسبى من إجمالى المشتغلين، واستوعب 2.3 % من الزيادة فى العمالة القومية المحققة خلال تلك الفترة. وكذلك استوعب **قطاع السياحة** حوالى 1.6 % من الزيادة فى العمالة القومية المحققة خلال تلك الفترة رغم تحقيقه لمعدل مرتفع لنمو العمالة وهو 9% فى المتوسط سنوياً، ولم يصل نصيبه النسبى من العمالة القومية بعد إلى 1 %.

(3) لقد زاد نصيب **قطاعات الخدمات الاجتماعية** من إجمالى المشتغلين من 22 % فى عام 1974 إلى 29 % فى عام 1981/80 نتيجة لارتفاع معدل نمو العمالة بهذه القطاعات؛ إذ كان 5.7 % فى المتوسط سنوياً، وهو ما يفوق نظيره على المستوى القومى؛ مما ترتب عليه استيعابها للنصيب الأكبر من الزيادة فى العمالة القومية المحققة خلال تلك الفترة وهى 54 %؛ بما يمثل حوالى 197 ألف فرد فى المتوسط سنوياً.

وترجع هذه التطورات إلى الارتفاع الكبير فى معدل نمو العمالة فى **قطاع المرافق العامة والخدمات الحكومية** وهو 8.9 % فى المتوسط سنوياً نتيجة إلتزام الحكومة بتوظيف الخريجين والمسرحين من الجيش وساعدها فى ذلك وفرة الموارد المالية لديها؛ مما ترتب عليه استيعابها لحوالى 37.3 % من الزيادة فى العمالة القومية المحققة خلال تلك الفترة، فضلاً عن زيادة نصيبها النسبى من إجمالى المشتغلين من 13.4 % فى عام 1974 إلى 18.8 % فى عام 1981/80. وكذلك حقق **قطاع الخدمات الشخصية** معدلاً مرتفعاً لنمو العمالة بلغ 7.8 % فى المتوسط سنوياً، واستوعب 15.7 % من الزيادة فى العمالة القومية المحققة خلال تلك الفترة، وزاد نصيبه النسبى من المشتغلين على المستوى القومى بحوالى 2 % خلال تلك الفترة. وحقق **قطاع الإسكان** معدلاً منخفضاً – نسبياً – لنمو العمالة وهو 2.7 % فى المتوسط سنوياً، واستوعب حوالى 1.1 % من الزيادة فى العمالة القومية المحققة خلال تلك الفترة.

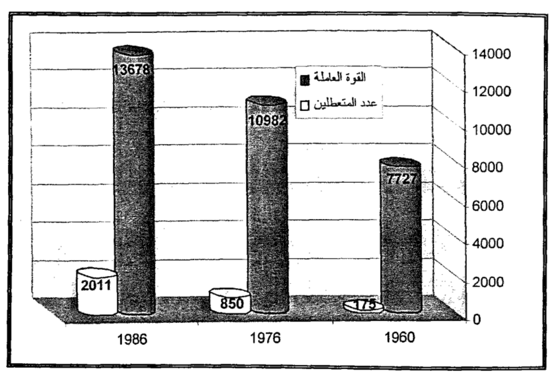
يتضح مما سبق، أن أربعة قطاعات، وهى: المرافق العامة والخدمات الحكومية، والخدمات الشخصية، والتشييد والبناء، والتجارة والمال والتأمين، قد استوعبت حوالى 80 % من الزيادة فى العمالة القومية المحققة خلال تلك الفترة، ويعكس هذا الأمر زيادة دور قطاعات الخدمات بصفة عامة والاجتماعية منها بصفة خاصة فى استيعاب العمالة وتراجع دور القطاعات السلعية فى هذا الشأن.

(حـ) حجم البطالة ومعدلها: لقد اتضح مما سبق، أن الاقتصاد المصرى تمتع خلال فترة الرواج الاقتصادى (74-1981/80) بمستوى مرتفع نسبياً من التشغيل؛ حيث كان معدل نمو التشغيل يفوق كثيراً معدل نمو قوة العمل، وبالتال ، لم تتجاوز معدلات البطالة السافرة 7.7 % من قوة العمل؛ بما يمثل حوالى 850 ألف عاطل وفقاً للتعداد العام للسكان فى عام 1976 كما أن بحث قوة العمل بالعينة قد أظهر هذا المعدل غاية

فى الانخفاض؛ حيث كان 2.6 % كما توضحه بيانات الشكل رقم (2-3) وكذلك الجدول رقم (2-1) م (1). وقد كان متوسط معدل البطالة خلال تلك الفترة حوالى 4 % سنوياً.

شكل رقم (2-3)

تطور حجم البطالة السافرة من واقع تعداد السكان (ألف فرد)



المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، *التعداد العام للسكان، السنوات 1960، 1976، 1986*.

ويتضح من هذا السياق، أن البطالة السافرة لم تمثل مشكلة كبيرة خلال هذه الفترة التى عرفت بفترة الانتعاش الاقتصادى طويل الأجل؛ حيث تراوح معدل البطالة فيما بين 2.3 % ، 7.7 %، ويرجع ذلك إلى الأسباب الآتية:

- (1) ارتفاع معدل النمو الاقتصادى نتيجة لما اتبع من سياسات مالية ونقدية توسعية، فضلاً عن الطفرة الكبرى فى موارد البلاد من النقد الأجنبى.

(2) استيعاب أسواق الدول العربية النفطية لأعداد كبيرة من العمال والفنيين المصريين فى التخصصات كافة.

(3) استمرار الدولة فى التزامها بسياسة تعيين الخريجين – من حملة المؤهلات المتوسطة والعليا– فضلاً عن المسرحين من الجيش.

(4) زيادة الإنفاق العام فى مجال البنية الأساسية ومشروعات الإحلال والتجديد؛ وهو الأمر الذى ترتب عليه استيعاب أعداد كبيرة من العمال.

(5) التوسع الكبير فى قطاعات الخدمات بصفة عامة والتشييد والبناء، فضلاً عن القطاع الهامشى الذى استوعب أعداداً ضخمة من العمالة.

وقبل الانتهاء من استعراض تطور حجم البطالة السافرة ومعدلاتها خلال فترة الرواج؛ تجدر الإشارة إلى أن سوق العمل المصرى خلال هذه الفترة اتسم بالتجزء الشديد وجمود الحراك المهنى. وبالتالى، فإنه لا يمكن معالجة خدمة عنصر العمل على أنها خدمة متجانسة يتم تداولها فى سوق تنافسى واحد؛ إذ أنها تنقسم إلى أسواق عديدة تبعاً لمعايير مختلفة – منها العام والخاص ، والريفى والحضرى ، والمنظم وغير المنظم – غير أنه توجد تشابكات بين هذه الأسواق مع بعضها بعضاً بدرجة كبيرة؛ بحيث تبدو بوصفها أسواقاً غير منفصلة لا تنتقل العمالة فيما بينها؛ مما يترتب عليه الجمود النسبى فى الأجور، ومن ثم، عدم قدرتها على الاستجابة لتغيرات العرض والطلب كى تعكس الندرة النسبية الحقيقية. كذلك ينعكس جمود الحراك المهنى فى صورة صعوبة تحرك قوة العمل عبر الأقسام الوظيفية المختلفة للسلم المهنى، ومن ثم، فإن درجة الإحلال الداخلية لسد العجز فى أنواع مختلفة من العمالة تكون ضعيفة.

ويقدم هذا الأمر تفسيراً إضافياً لظاهرة انتشار البطالة مع تفشى العجز فى آن معاً فى أنواع معينة من العمالة؛ الأمر الذى يؤكد أن مشكلة البطالة فى مصر خلال

تلك الفترة كانت مشكلة عدم توافق بين العرض والطلب على العمالة المصرية - أى أنها بطالة هيكلية - أكثر من كونها مشكلة إيجاد فرص عمل. وقد ضاعف القصور الشديد فى نظم التعليم والتدريب من حدة هذه المشكلة التى تعد بمثابة المفتاح لعلاج الاختلالات، وعدم التكيف فى سوق العمل المصرى؛ إذ لم يوجد نظام تعليمى يلبى متطلبات سوق العمل بل ركز - أساساً - على التعليم العام، وأهمل التعليم الفنى والتدريب بمفهومهما السليم[1].

وأدت الهجرة الخارجية - كذلك - والمصحوبة بتصاعد الطلب على عمال التشييد والبناء إلى ارتفاع متزايد فى الأجور الحقيقية فى الزراعة والصناعة والبناء، فضلاً عن إحداث عجز حاد فى بعض التخصصات الفنية جنباً إلى جنب مع وجود فائض فى بعض التخصصات الأخرى.

خلاصة ما سبق، أن فترة الانتعاش أو الرواج الاقتصادى (74-1981/80) قد اتسمت بتزايد الأهمية النسبية لكل من الهجرة الخارجية، وقطاع التشييد والبناء، والقطاع غير المنظم، وقطاعات الخدمات فى استيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل، إلى جانب سياسة التعيين الحكومى. وقد ترتب على ذلك إحداث نوع من التوازن فى سوق العمل، وتحقيق مستوى مرتفع - نسبياً - من التشغيل غير أنه قد صاحب ذلك تشوهات فى الهيكل الوظيفى، وحدوث توزيع غير كفء لقوة العمل فيما بين القطاعات الاقتصادية، فضلاً عن تزامن ظهور كل من: **الفائض فى قوة العمل والعجز فيه فى الوقت نفسه.**

ثانياً : البطالة غير الصريحة: وتشتمل البطالة غير الصريحة على كل من البطالة الجزئية والبطالة المقنعة والبطالة الموسمية. ويتحدد حجم هذه الأنواع من

---

[1] د. نجلاء الأهوانى، " سياسات التكيف والإصلاح الهيكلى وأثرها على التعطل فى مصر " ، اجتماع خبراء حول التعطل فى دول الاسكوا ، *مرجع سابق* ، ص 98 .

البطالة ومعدلاتها من خلال المقياس العلمى للبطالة، ولإجراء ذلك، فإنه قد تم تقسيم قطاعات الاقتصاد القومى إلى **ثلاثة قطاعات** رئيسة هى: القطاعات السلعية، وقطاعات الخدمات الإنتاجية، وقطاعات الخدمات الاجتماعية.

وقد تم تقدير الإنتاجية المتوسطة للعمل فى هذه القطاعات الثلاثة ، ومن خلال مقارنتها؛ اتضح أن أعلى متوسط للإنتاجية فيما بينها يتحقق فى قطاعات الخدمات الإنتاجية، ولذا، فقد تم اتخاذه بوصفه مؤشراً للإنتاجية المتوسطة المحتملة الافتراضية فى الاقتصاد القومى.

وبافتراض أن معدل البطالة الطبيعى الذى يحافظ على استقرار الأسعار فى حدود 5 % – مثلاً– وبذلك تكون قوة العمل وفقاً للمفهوم العلمى هى 0.95 من قوة العمل الكلية. وبالاعتماد على العلاقات السابق ذكرها –فى الفصل السابق مباشرة فى المحور (1–2)– فإنه قد تم تحديد حجم البطالة ومعدلها وفقاً لهذا المفهوم كما هو موضح فى الجدولين (2–1) م (ب)، (2–1) م (حـ).

ويتضح من هذين الجدولين، أن معدل البطالة وفقاً للمفهوم العلمى يتراوح فيما بين 26 % – 41 % خلال تلك الفترة، وبمتوسط يقدر بحوالى 33 % من قوة العمل، أى أن ثلث قوة العمل المصرية كانت فى صورة بطالة وفقاً لهذا المفهوم.

وقد تم تحديد معدل البطالة غير الصريحة عن طريق طرح معدل البطالة السافرة – والسابق تحديده – من معدل البطالة وفقاً للمفهوم العلمى، ويعنى ذلك أن معدل البطالة غير الصريحة خلال الفترة (74–1981) يتراوح حول متوسط قدره 29 % تقريباً؛ بما يمثل حوالى 3 مليون فرد. غير أنها تكون فى صورة مستترة، وهو ما يخفف من عبئها على أفراد المجتمع، ولكنها تعوق تحقيق عمليات النمو والتنمية الاقتصادية بالمجتمع على المدى الطويل.

ورغم احتمال وجود مغالاة فى تقدير حجم البطالة ومعدلها وفقاً للمفهوم العلمى، مما انعكس بدوره على حجم البطالة غير الصريحة ومعدلها[1]،إلا أنه- وبصفة عامة - يشير إلى معاناة الاقتصاد المصرى بدرجة كبيرة من كافة أشكال البطالة، وإن كانت أقلها فى هذه الفترة هى الصورة الصريحة أو السافرة للبطالة.

3-2-2 : تطور مشكلة البطالة خلال فترة الركود الاقتصادى (1991-82) :

لقد شهد الاقتصاد المصرى حالة من **الركود الاقتصادى** مع بداية الثمانينيات من القرن الماضى تحت تأثير بعض العوامل الخارجية، أهمها: الركود الاقتصادى فى الدول الصناعية المتقدمة وما ترتب عليه من انخفاض فى أسعار البترول فى الأسواق العالمية[2]. وقد صاحب ذلك، **تناقص موارد البلاد من مصادر النقد الأجنبى الرئيسة** وهى: صادرات البترول، والتحويلات الخارجية، وإيرادات قناة السويس، والسياحة. فى الوقت الذى قد حلت فيه آجال السداد لأقساط الديون المستحقة وفوائدها بعد انقضاء فترة السماح، وصارت تستنزف ما يقرب من نصف حصيلة إيرادات الحساب الجارى - فى عام 1986/85 على سبيل المثال- ومن ثم، فقد وصل الازدهار الاقتصادى الذى ساد فى السبعينيات إلى نهايته، وظهرت بجلاء جوانب الضعف المزمن فى بنيان الاقتصاد المصرى، وبدأت الاختلالات - وكذا الجمود الهيكلى- الذى استطاع رخاء السبعينيات

---

[1] وذلك بسبب وجود تفاوت كبير بين الإنتاجية المتوسطة الفعلية والإنتاجية المتوسطة المحتملة - الافتراضية - فيما بين قطاعات الاقتصاد القومى.

[2] حيث كان يمثل محركاً رئيساً للنمو فى الاقتصاد المصرى.

حجبها مؤقتاً تمارس ضغوطاً شديدة على الاقتصاد القومى[1].

وتمثلت حالة الركود فى الاقتصاد المصرى خلال تلك الفترة فى تناقص معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى من حوالى 9.5 % فى المتوسط سنوياً خلال فترة الرواج الاقتصادى إلى ما بين 6 %، 7 % فى المتوسط سنوياً خلال الفترة (83-1985) ثم استمر هذا المعدل فى الانخفاض حتى وصل إلى 1 % فى عام 1989، وهذا ما توضحه بيانات **الجدول رقم (2-4)** م. وقد تزايد اعتماد مصر على الموارد الخارجية من خلال القروض والمساعدات خلال النصف الأول من الثمانينيات؛ مما ترتب عليه زيادة عجز ميزان المدفوعات وزيادة حجم المديونية الخارجية التى قفزت إلى 42.1 مليار دولار فى عام 1985، وزادت لتصل إلى 46 مليار دولار فى عام 1986[2]. وفضلاً عن ذلك؛ فقد ازداد عجز الموازنة العامة من 19.1 % من الناتج المحلى الإجمالى فى عام 1982 ليصل إلى 22.8 % فى عام 1985، غير أنه أخذ فى الانخفاض بعد ذلك نتيجة إتباع الحكومة المصرية سياسات مالية ونقدية انكماشية، ويوضح الجدول رقم (2-4) م أهم تلك الاختلالات سواء الخارجية منها أو الداخلية فى الاقتصاد المصرى خلال تلك الفترة[3].

---

[1] يرجع فى ذلك إلى:

- International Monetary Found, Arab Republic of Egypt, ***Recent Economic Development***, IMF, Washington, D. C., 1989, p. 1.

[2] يرجع فى ذلك إلى:

- The World Bank, ***World Debt Tables***, W. B., Washington D. C., 1991, p. 167.

[3] ولمزيد من التوضيح يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- Sullivan D. J., "The Political Economy of Reform in Egypt", ***International Journal of Middle East Studies***, Vol. 22, Iss. 3, Aug. 1990, 2002 Jstor, http://www.jstor.org. 20/12/2002, pp. 318, 319.

وباتباع الأسلوب السابق نفسه – كما فى البند (2-2-2)- سوف يتم تناول كل من البطالة الصريحة – التى تقاس من خلال المقياس الرسمى للبطالة – والبطالة غير الصريحة التى يمكن تحديدها من خلال المقياس العلمى للبطالة.

أولاً : البطالة الصريحة (السافرة): انعكست الآثار الانكماشية – سالفة الذكر – سلبياً على سوق العمل؛ مما أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة السافرة، ذلك أنه بعد انقضاء ما يربو على ربع قرن من تولى الدولة مسئولية القيادة لعملية التنمية وتبنيها تحقيق هدف التوظف الكامل، بدأت مشكلة البطالة السافرة تتفاقم فى الاقتصاد المصرى متخذة عدة أبعاد ومنذرة بالخطر على كل من المستويين: الاقتصادى والاجتماعى، فضلاً عن انعكاساتها السياسية. فلقد اتجه معدل البطالة السافرة إلى التزايد مع مر الزمن؛ حيث ارتفع من 2.2 % فى عام 1960 إلى 7.7 % فى عام 1976، ثم قفز ليصبح 14.7 % فى عام 1986؛ بما يمثل حوالى 2.11 مليون عاطل فى هذا العام الأخير[1]، وهذا ما توضحه بيانات الجدول رقم (2-1) وكذلك الشكل رقم (2-4). ولا تقتصر مشكلة البطالة على الشكل الصريح منها – فقط – بل تتعداه إلى أشكال أخرى تشمل مختلف صور الاستخدام غير الأمثل لقوة العمل فى مختلف قطاعات الاقتصاد القومى[2].

---

[1] وفقاً لبعض الدراسات فإن معدل البطالة قد تراوح فيما بين 15 % - 20 % فى نهاية الثمانينيات، يرجع فى ذلك إلى:

- Lofgren H., "Economic Policy in Egypt: A Breakdown in Reform Resistance?", ***International Journal of Middle East Studies*** ,Vol. 25, Iss. 3, Aug. 1993, 2002 Jstor, http://www.jstor.org.,26/12/2002, p. 410.

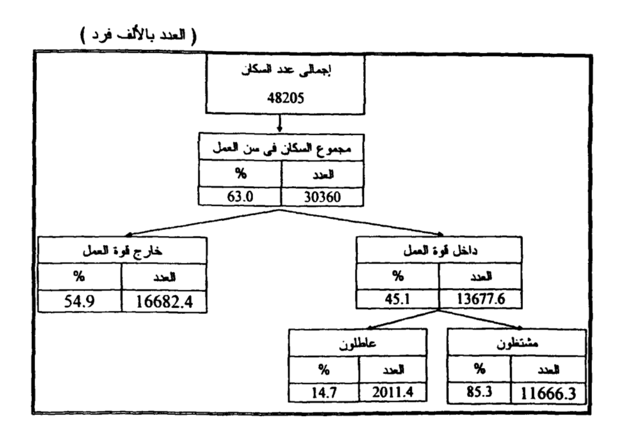
[2] يرجع فى ذلك إلى:

- Assaad R., Commander S., Labor Markets in an Era of Adjustment, Case Studies: Egypt, ***op. cit.***, pp. 342 , 343.

شكل رقم (2-4)

العلاقة بين هيكل السكان والتوظف والبطالة فى مصر وفقاً لتعداد السكان عام 1986

(العدد بالألف فرد)



المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، *التعداد العام للسكان عام 1986*، مأخوذ من بيانات الجدول رقم (2-1).

ويمكن رصد أهم الانعكاسات على سوق العمل ومشكلة البطالة السافرة خلال فترة الركود الاقتصادى فيما يلى:

(أ) عرض العمل: لقد زاد حجم قوة العمل فى مصر من حوالى 10.5 مليون فرد عام 1981/80 إلى حوالى 14.8 مليون فرد فى عام 1991/90، بزيادة قدرها 4.3 مليون فرد، ومن ثم، يكون التدفق إلى سوق العمل حوالى 423 ألف فرد

فى المتوسط سنوياً خلال عقد الثمانينيات، وبمعدل نمو 3.4 % فى المتوسط سنوياً خلال هذا العقد – وهو يفوق معدل نمو السكان والمقدر بحوالى 2.8 % فى المتوسط سنوياً[1]. **ويعزى هذا الارتفاع الكبير فى معدل نمو قوة العمل خلال هذه الفترة مقارنة بالفترة السابقة عليها إلى:**

- تراجع الطلب الخارجى على العمالة المصرية، نتيجة لانخفاض أسعار البترول، وما ترتب عليه من موجة ركود اقتصادى حادة فى اقتصاديات الدول العربية النفطية؛ ومما زاد من تفاقم تلك المشكلة وزيادة الموقف سوءاً أن سوق العمل المصرى قد شهد هجرة عكسية بدأت منذ منتصف الثمانينيات وتفاقمت مع حرب الخليج الثانية، وترتب على ذلك زيادة أعداد الداخلين إلى سوق العمل، وأسهم فى زيادة رصيد البطالة القائم .
- تغير الهيكل العمرى للسكان وزيادة نسبة السكان النشطاء اقتصادياً؛ حيث أنه فى عام1990 على سبيل المثال كان حوالى57%من السكان فى الفئة العمرية (15-64) سنة، رغم أن قوة العمل تمثل حوالى27.2 %- فقط – من الحجم الكلى للسكان[2]. هذا فضلاً عن زيادة نسبة الإناث فى قوة العمل[3].

(ب) الطلب على العمل: لقد زاد عدد المشتغلين فى الاقتصاد المصرى من حوالى 11.4 مليون فرد فى عام 1981/80 إلى حوالى 13.4 مليون فرد فى عام 1991/90 بزيادة إجمالية حوالى 2 مليون فرد؛ بما يمثل حوالى 194 ألف فرد

---

(1) محسوب من بيانات الجدول رقم (2-1) م (1) .

(2) ويعكس هذا ارتفاع عبء الإعالة ، يرجع فى ذلك إلى:

- البنك الدولى ، ***تقرير التنمية فى العالم لعام 1992*** ، واشنطن ، 1992 ، ص 230.

(3) وهو الأمر الذى سوف يوضح بصورة أكثر تفصيلاً من خلال دراسة هيكل البطالة وفقاً لمعيار النوع فى الفصلين الثالث والسابع من هذه الدراسة.

فى المتوسط سنوياً، وبمعدل نمو 1.6 % فى المتوسط سنوياً خلال هذا العقد وهذه القيم أقل بكثير فى هذه الفترة مقارنة بالفترة السابقة عليها، كما هو موضح فى بيانات الجدول رقم (2-3) وكذلك الجدول رقم (2-3) م.

جدول رقم (2-3)

توزيع المشتغلين على قطاعات الاقتصاد القومى والنصيب النسبى لكل قطاع من الزيادة فى أعداد المشتغلين، ومتوسط معدل نمو المشتغلين خلال الفترة (80/81 - 90/1991)

البيان / القطاع	عام 80/1981		عام 90/1991		المتوسط السنوى لمعدل نمو المشتغلين (%)	المتوسط السنوى لاستيعاب العمالة (ألف فرد)	النصيب النسبى من الزيادة فى المشتغلين (%)
	العدد (ألف فرد)	النسبة (%)	العدد (ألف فرد)	النسبة (%)			
الزراعة	4200	36.7	4513	33.7	0.7	31.3	16.2
الصناعة والتعدين	1430	12.5	1676	12.5	1.7	24.7	12.7
البترول والكهرباء	83	0.7	132	1.0	4.7	4.9	2.5
التشييد والبناء	657	5.7	822	6.1	2.6	16.5	8.5
إجمالى القطاعات السلعية	6370	55.7	7143	53.4	1.2	77.3	39.9
النقل والمواصلات وقناة السويس	460	4.0	575	4.3	2.4	11.5	5.9
التجارة والمال والتأمين	1207	10.5	1378	10.3	1.4	17.2	8.9
السياحة	91	0.8	147	1.1	5.2	5.6	2.9
إجمالى قطاعات الخدمات الإنتاجية	1757	15.4	2100	15.7	1.9	34.3	17.7
الإسكان	166	1.5	200	1.5	1.9	3.4	1.9
المرافق العامة والخدمات الحكومية	2146	18.8	2744	20.5	2.6	59.8	30.9
الخدمات الشخصية	1000	8.7	1189	8.9	1.9	18.9	9.8
إجمالى قطاعات الخدمات الاجتماعية	3312	29.0	4133	30.9	2.3	82.1	42.4
المستوى القومى	11439	100	13376	100	1.6	193.7	100

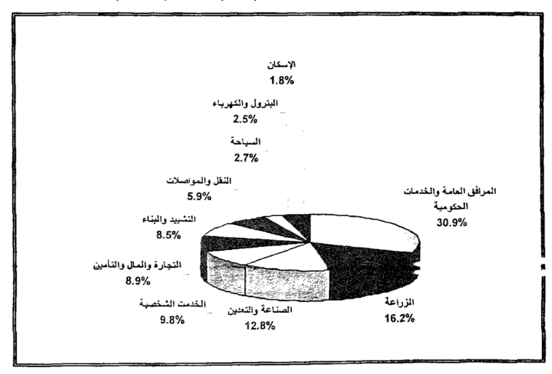
المصدر : محسوب من بيانات الجدول رقم (2-3) م.

ويتضح من بيانات هذين الجدولين وكذلك الشكل رقم (2-5) ما يلي:

(1) تراجعت نسبة المشتغلين فى القطاعات السلعية بدرجة محدودة من 57 % من إجمالى المشتغلين فى عام 1982/81 إلى 53.4 % فى عام 1991/90، وقد كان معدل نمو العمالة بها 1.2 % فى المتوسط سنوياً، وهو أقل من نظيره على المستوى القومى خلال هذا العقد، واستوعبت هذه القطاعات حوالى 40 % من الزيادة فى العمالة القومية المحققة خلال هذا العقد؛ بما يمثل حوالى 77 ألف فرد فى المتوسط سنوياً. ويرجع ذلك إلى استمرار معدل نمو العمالة فى القطاع الزراعى عند مستوى متدنى وهو 0.7 % فى المتوسط سنوياً، واستوعب 16.2 % من الزيادة فى العمالة القومية المحققة خلال هذا العقد، ومن ثم، انخفضت نسبة المشتغلين فى الزراعة من حوالى 37 % من إجمالى المشتغلين فى بداية هذا العقد إلى حوالى 34 % فى نهايته. بينما كان معدل نمو العمالة فى قطاع الصناعة 1.7 % فى المتوسط سنوياً، معادلاً تقريباً لنظيره على المستوى القومى، ولذا، حافظ هذا القطاع على نصيبه النسبى من المشتغلين على المستوى القومى، واستوعب 12.7 % من الزيادة فى العمالة القومية المحققة خلال هذا العقد. وتأثر قطاع التشييد والبناء بدرجة كبيرة بحالة الركود الاقتصادى وتباطأت قدرته على استيعاب مزيد من العمالة، ومن ثم، تراجع معدل نمو العمالة به خلال هذا العقد - مقارنة بالفترة السابقة - وأصبح 2.6 % فى المتوسط سنوياً، واستوعب 8.5 % - فقط - من الزيادة فى العمالة القومية المحققة خلال هذا العقد. أما قطاع البترول والكهرباء فقد حقق معدلاً مرتفعاً لنمو العمالة وهو 4.7 % فى المتوسط سنوياً، واستوعب 2.5 % من الزيادة فى العمالة القومية المحققة خلال هذا العقد.

شكل رقم (2-5)

النصيب النسبى لقطاعات الاقتصاد القومى من الزيادة فى العمالة القومية خلال فترة الركود الاقتصادى (80/81-90/1991)



المصدر : بيانات الجدول رقم (2-3).

(2) تراجع معدل نمو العمالة فى **قطاعات الخدمات الإنتاجية** فى هذه الفترة – مقارنة بالفترة السابقة عليها– وأصبح حوالى 1.9 % فى المتوسط سنوياً؛ بما يمثل 34.3 ألف فرد فى المتوسط سنوياً واستوعبت حوالى 18 % من الزيادة فى العمالة القومية المحققة خلال هذا العقد، وزاد نصيبها النسبى من إجمالى المشتغلين بدرجة محدودة -0.5 % فقط - خلال هذا العقد. ويعزى ذلك إلى تراجع معدل نمو العمالة **بقطاع التجارة والمال والتأمين** إلى 1.4 % فى المتوسط سنوياً، واستوعب هذا القطاع 9 % من الزيادة فى العمالة القومية

المحققة خلال هذا العقد. بينما حقق قطاعى النقل والمواصلات وقناة السويس، والسياحة معدلاً مرتفعاً لنمو العمالة بكل منهما وهو 2.4 %، 5.2 % فى المتوسط سنوياً على الترتيب، واستوعب كل منهما حوالى 6 %، 3 % من الزيادة فى العمالة القومية المحققة خلال هذا العقد على الترتيب.

(3) حققت قطاعات الخدمات الاجتماعية معدلاً مرتفعاً لنمو العمالة بها مقارنة بالقطاعات الأخرى، والمستوى القومى وهو 2.3 % فى المتوسط سنوياً؛ بما يمثل 82 ألف فرد فى المتوسط سنوياً خلال هذا العقد ؛ مما ترتب عليه استيعابها لحوالى 42 % من الزيادة فى العمالة القومية المحققة فى هذا العقد، وزاد نصيبها النسبى من 28 % من إجمالى المشتغلين فى بداية هذا العقد إلى حوالى 31 % فى نهايته.

ويرجع ذلك إلى زيادة نسبة ما استوعبه كل من قطاعى الخدمات الحكومية، والخدمات الشخصية؛ حيث استوعب كل منهما حوالى31 %، 10 % من الزيادة فى العمالة القومية المحققة خلال هذا العقد، وقد كان معدل نمو العمالة بكل منهما حوالى 2.6 % ، 1.9 % فى المتوسط سنوياً على التوالى خلال هذا العقد. وقد كان ذلك نتيجة لاستمرار الحكومة فى التزامها بسياسة تعيين الخريجين على الأقل فى النصف الأول من هذا العقد، وتراجعها تدريجياً فى النصف الثانى منه؛ مما ترتب عليه ارتفاع النصيب النسبى للمشتغلين فى قطاع الخدمات الحكومية من 18 % من إجمالى المشتغلين فى بداية هذا العقد إلى حوالى 21 % فى نهايته. واستوعب قطاع الإسكان حوالى 2 % من الزيادة فى العمالة القومية المحققة خلال هذا العقد رغم تحقيقه لمعدل نمو يفوق نظيره على المستوى القومى.

يتضح مما سبق، أن **قطاعى المرافق العامة والخدمات الحكومية، والخدمات الشخصية** استوعبا معاً حوالى 41 % من الزيادة فى العمالة القومية المحققة خلال هذا العقد، وتراجع دور قطاعى **البناء والتشييد، والتجارة والمال والتأمين** فى استيعاب العمالة فى هذه الفترة مقارنة بالفترة السابقة عليها، وذلك لتأثرهما بدرجة كبيرة بحالة الركود الاقتصادى. كما يلاحظ استمرار تراجع دور القطاعات السلعية وزيادة دور قطاعات الخدمات ولكن بدرجة أقل فى هذه الفترة مقارنة بالفترة السابقة عليها.

(حـ) **حجم البطالة ومعدلها:** إن معدل نمو قوة العمل كان أعلى من ضعف معدل نمو المشتغلين خلال عقد الثمانينيات، ومن ثم، فإنه فى الوقت الذى كان فيه التدفق السنوى إلى سوق العمل حوالى 423 ألف فرد فى المتوسط؛ كانت فرص العمل المتاحة حوالى 194 ألف فرصة عمل فى المتوسط سنوياً – بما يمثل أقل من نصف عدد الوافدين إلى سوق العمل– وهذا يعنى أن حوالى 229 ألف فرد فى المتوسط سنوياً فى سن العمل ويبحثون عن العمل ولا يجدونه، ومن ثم، ينضمون إلى رصيد البطالة القائم[1]. وهو الأمر الذى ترتب عليه ؛ تفاقم مشكلة البطالة السافرة، التى وصل معدلها إلى أعلى قيمة له وهو 14.7 %؛ بما يفوق

---

[1] وهو الأمر الذى تؤيده إحدى الدراسات من أن التدفق السنوى إلى سوق العمل فى النصف الثانى من الثمانينيات كان حوالى 450 ألف فرد فى المتوسط، فى حين أن فرص التوظف المتاحة كانت حوالى 150 ألف فرصة عمل سنوياً، ومن ثم، أضيف حوالى 300 ألف فرد إلى رصيد البطالة سنوياً ، يرجع فى ذلك إلى:

- د. شنودة سمعان شنودة ، " البطالة فى مصر : دراسة تحليلية " ، ***مذكرة خارجية رقم (1524)*** ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، مايو 1991 ، ص 20.

2 مليون عاطل وفقاً لتعداد عام 1986[1]. كما قدر متوسط معدل البطالة خلال هذا العقد بما يفوق 7 % فى المتوسط سنوياً، وقدر معدل نمو البطالة بحوالى 9.1 % فى المتوسط سنوياً خلال هذا العقد. وهذا ما يوضحه الشكل رقم (2-3) وكذلك الجدول رقم (2-1) م (ا).

وبالتالى، فإن التوازن الظاهرى فى سوق العمل المصرى - الذى تحقق خلال فترة الرواج الاقتصادى - قد اختل خلال فترة الركود الاقتصادى نتيجة لاعتماده على آليات خاصة وموقوتة يصعب الاعتماد عليها كثيراً، وكان من المنطقى أن تبرز مشكلة البطالة السافرة فى مصر وتتفاقم بشكل حاد بعدما فقدت هذه الآليات فاعليتها.

ومما سبق، يتضح أن سوق العمل المصرى عانى من مشكلات هيكلية متراكمة؛ إذ أنها تمتد إلى فترة الستينيات من القرن الماضى، وزادت حدتها خلال عقد السبعينيات ، وتفجرت فى منتصف الثمانينيات. وتمثل ذلك فى اختلالات هيكلية فى سوق العمل مع وصول مشكلة البطالة إلى مستويات حرجة باتت تهدد الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى والسياسى على حدٍ سواء.

ويمكن حصر أهم العوامل التى أدت إلى تفاقم مشكلة البطالة السافرة فى مصر خلال تلك الفترة فى نوعين من العوامل:

النوع الأول وهى العوامل الخارجية: وقد أسهمت هذه العوامل فى انخفاض معدل الاستثمار المحلى، ومن ثم، تراجع معدل النمو الاقتصادى؛ مما أدى إلى تناقص فرص العمل الجديدة، وتتمثل أهمها فيما يلى:

---

[1] وذلك وفقاً للنتائج الأولية فى تعداد عام 1986 ؛ بينما وفقاً للنتائج النهائية كان معدل البطالة السافرة حوالى 12.4 % من قوة العمل.

(1) تراجع أسعار الصادرات المصرية وفى مقدمتها أسعار البترول، ومن ثم، تراجع متحصلات الدولة من الصادرات[1].

(2) زيادة أعباء الديون الخارجية؛ حيث أصبحت خدمة هذه الديون تلتهم ما يزيد عن 60 % من إجمالى حصيلة الصادرات المصرية[2].

(3) ضعف قدرة الاقتصاد المصرى على الاستيراد؛ مما أثر سلبياً فى معدل الاستثمار المحلى وبدوره فى معدل النمو الاقتصادى.

(4) انخفاض الطلب الخارجى على العمالة المصرية، وخاصة فى دول الخليج العربى وعودة أعداد كبيرة بسبب موجة الركود الاقتصادى بها، هذا فضلاً عن الانتهاء من تشييد جزء كبير من مشروعات البنية الأساسية فى هذه الدول[3].

النوع الثانى وهى العوامل الداخلية: وقد أسهمت هذه العوامل فى انخفاض قدرة الاقتصاد القومى على استيعاب مزيد من العمالة وخاصة من الداخلين الجدد إلى سوق العمل ، **وتتمثل أهمها فيما يلى:**

(1) تراجع الحكومة عن سياسة تعيين الخريجين الجدد، فضلاً عن الاتجاه إلى تحرير القطاع العام تدريجياً.

---

(1) وقد انعكس ذلك فى صورة تدهور شروط التجارة بصورة ملموسة كما توضحه بيانات الجدول رقم (2-4) م.

(2) أحمد زكى محمود، ***دور السياسة الاستثمارية فى سياسة التوظيف فى مصر مع دراسة تطبيقية عن الفترة من 1982 إلى 1996***، رسالة ماجستير، كلية التجارة - جامعة عين شمس، 1998، ص 57.

(3) حسام الدين محمد صديق ، ***المتغيرات الحديثة فى سوق العمل فى مصر ومواجهة مشكلة البطالة*** ، رسالة دكتوراه ، كلية التجارة - جامعة عين شمس ، 2002 ، ص ص 41 ، 42.

(2) تراجع قدرة القطاع الهامشى فى استيعاب مزيد من العمالة الجديدة، بسبب النمو المفرط الذى أخذ مكانه فى هذا القطاع، فضلاً عن تراجع الطلب عن الخدمات التى يؤديها.

(3) تدنى معدل النمو فى القطاع الزراعى؛ مما ترتب عليه وجود فائض فى قوة العمل الريفية وتدفق جزء كبير منها إلى المدن.

(4) تزايد الاعتماد على الأساليب الفنية الحديثة والمكثفة لرأس المال فى قطاعى الزراعة والصناعة؛ مما أدى إلى انخفاض قدرتهما فى استيعاب مزيد من العمالة[1].

(5) قيام الحكومة بتنظيم القطاع العام، والتخلص من عبء جزء من العمالة الزائدة فى وحداته؛ مما ترتب عليه انخفاض العمالة الصناعية به من 605 ألف عامل فى عام 1984 إلى564 ألف عامل فى عام 1989[2].

ومما سبق، يتضح أن العوامل الخارجية تشير إلى تأثير التبعية الاقتصادية الخارجية للاقتصاد المصرى، فى حين تشير العوامل الداخلية إلى آثار سياسات الإصلاح الاقتصادى، وتراجع دور الدولة، وتعثر عملية التنمية، وأسهم ذلك كله فى تفاقم مشكلة البطالة.

---

[1] وقد ترتب على ذلك زيادة فى إنتاجية العامل بحوالى 10 % سنوياً، وهذا الإجراء يقلل من البطالة المقنعة والجزئية ويحولها إلى بطالة سافرة ، يرجع فى ذلك إلى:

- د. نجلاء الأهوانى ، " سياسات التكيف والإصلاح الهيكلى وأثرها على التعطل فى مصر " ، اجتماع خبراء حول التعطل فى دول الاسكوا ، *مرجع سابق* ، ص 99.

[2] يرجع إلى:

- Shaban R. A., Assaad R., Al-Qudsi S., "The Challenge of Unemployment in the Arab Region", International Labor Review, ***op. cit.***, p. 71.

ثانياً : البطالة غير الصريحة: وقد تم تقدير كل من حجم هذه البطالة ومعدلاتها من خلال المقياس العلمى للبطالة الذى يحدد البطالة الكلية فى المجتمع[1]، اعتماداً على المقارنة بين الإنتاجيات المتوسطة الفعلية والمحتملة فى المجتمع كما هو موضح فى الجدولين (2-1) م (ب)، (2-1) م (جـ)، ويتضح منهما؛ أن معدل البطالة وفقاً لهذا المفهوم قد تراوح فيما بين 41 % - 52 % من إجمالى قوة العمل خلال تلك الفترة. وهذا يعنى أن نصف قوة العمل المصرية كانت فى حالة بطالة خلال عقد الثمانينيات وفقاً للمفهوم العلمى للبطالة.

وبعد طرح معدل البطالة السافرة من معدل البطالة وفقاً للمفهوم العلمى، يتضح أن معدل البطالة غير الصريحة تراوح حول متوسط يقدر بحوالى 37 % من إجمالى قوة العمل؛ بما يمثل حوالى 5 مليون فرد.

ويتضح مما سبق، ارتفاع حجم البطالة ومعدلاتها خلال فترة الركود الاقتصادى (82-1991) مقارنة بفترة الرواج الاقتصادى، سواء أكان ذلك بالنسبة للبطالة الصريحة أم البطالة غير الصريحة، ويرجع ذلك إلى عديد من الأسباب سواء الداخلية منها أو الخارجية - والسابق ذكرها فى توضيح أسباب تفاقم البطالة السافرة خلال عقد الثمانينيات - وهو الأمر الذى سوف يوضح بصورة أكثر تفصيلاً - أيضاً - فى الفصل الرابع من هذه الدراسة.

---

[1] وذلك بنفس الأسلوب كما فى البند (2-2-2).

• الخلاصة

عرف المجتمع المصرى عديداً من صور البطالة سواء أكانت سافرة أم مقنعة أم اختيارية، وتتمثل **البطالة السافرة** فى فائض العرض فى سوق العمل، وترجع إلى ارتفاع معدل نمو السكان، ومن ثم، معدل نمو قوة العمل بما يفوق قدرة الاقتصاد القومى على توفير فرص العمل الكافية للعديد من الأسباب.

وتأخذ البطالة السافرة عدة أشكال أهمها: **البطالة الهيكلية** نتيجة لعدم قدرة عنصر العمل على التكيف مع التغيرات الهيكلية التى شهدها الاقتصاد المصرى، وبخاصة زيادة الأهمية النسبية للقطاع الصناعى، وتزايد استخدام الأساليب الفنية الحديثة المكثفة لرأس المال. و**البطالة الموسمية** خاصة فى قطاعى الزراعة والسياحة، و**بطالة المتعلمين** نتيجة لتراجع الطلب على العمالة المؤهلة سواء داخلياً أو خارجياً منذ بداية الثمانينيات مع استمرار تزايد أعداد الخريجين. ويعكس هذا الأمر عدم توافق السياسة التعليمية مع كل من متطلبات سوق العمل وسياسات التنمية. بينما **البطالة المقنعة** فقد كانت نتيجة لزيادة عرض العمل بمعدلات مرتفعة مع قصور فرص التوظف؛ مما أدى إلى اشتغال فائض العرض فى مجالات ذات إنتاجيات منخفضة أو منعدمة، خاصة فى الزراعة والخدمات الحكومية والقطاع العام. أما **البطالة الاختيارية** فتتمثل فى الأفراد العازفين عن العمل فى ظل الأجور السائدة رغم قدرتهم على العمل، تمشياً مع فكرة منحنى عرض العمل الملتوى إلى الخلف - لكن عند مستويات منخفضة من الأجور- وتنتشر فيما بين أفراد الهجرة المرتدة، وفى الريف المصرى.

ترتبت على **سياسة الانفتاح الاقتصادى** آثار إيجابية على سوق العمل، وتمتع الاقتصاد المصرى خلال الفترة (74 - 1981) بمستوى مرتفع نسبياً من التشغيل؛ إذ تم توظيف حوالى 364 ألف فرد فى المتوسط سنوياً، وكان معدل نمو التشغيل حوالى

3.7 % فى المتوسط سنوياً؛ بما يفوق معدل نمو كل من السكان وقوة العمل، وقد أسهم ذلك فى عدم تفاقم مشكلة البطالة السافرة، التى لم يتجاوز معدلها 7.7 % فى عام 1976، ومن ثم، لم تمثل البطالة مشكلة كبيرة خلال تلك الفترة، التى عرفت بفترة الانتعاش الاقتصادى طويل الأجل، وذلك بسبب تزايد الأهمية النسبية لكل من الهجرة الخارجية، وقطاع التشييد والبناء، والقطاع غير المنظم، وقطاعات الخدمات وخاصة الاجتماعية فى استيعاب أعداد كبيرة من الداخلين الجدد إلى سوق العمل، هذا إلى جانب سياسة التعيين الحكومى، فضلاً عن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادى بسبب السياسات المالية والنقدية التوسعية والطفرة الكبيرة فى موارد البلاد من النقد الأجنبى. وقد ترتب على ذلك كله، إحداث توازن فى سوق العمل؛ غير أن الصورة قد اختلفت بالنسبة **للبطالة غير الصريحة** التى قدر معدلها بحوالى 29 % فى المتوسط من قوة العمل؛ بما يمثل حوالى 3 مليون فرد، وهو ما يشير إلى معاناة الاقتصاد المصرى بدرجة كبيرة من الأنواع غير الصريحة من البطالة مقارنة بالشكل الصريح لها.

وقد شهد الاقتصاد المصرى خلال **فترة الركود الاقتصادى** (82-1991) اختلالات واضحة فى سوق العمل؛ حيث بدأت مشكلة البطالة السافرة فى التفاقم بعدما فقدت الآليات الموقوتة فى السبعينيات فاعليتها فى المحافظة على المستوى المرتفع من التشغيل، الذى لم يصل إلى حوالى 200 ألف فرد فى المتوسط سنوياً خلال عقد الثمانينيات فى حين كان الوافدون إلى سوق العمل حوالى 423 ألف فرد فى المتوسط؛ مما أدى إلى وصول هذه البطالة إلى مستويات حرجة -ووصل معدلها إلى 14.7 % فى عام 1986- وباتت تهدد الاستقرار السياسى والاجتماعى، ويرجع ذلك إلى مجموعتين من العوامل تتمثل الأولى منهما فى: **عوامل خارجية** تشتمل على تراجع أسعار الصادرات وحصيلتها، وزيادة حجم الديون الخارجية وأعباء خدمتها، وضعف

القدرة على الاستيراد، وانخفاض الطلب الخارجى على العمالة المصرية وتراجع تحويلاتها، وترتب على ذلك كله انخفاض معدل نمو الاستثمارات القومية، ومن ثم، معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى. وتتمثل **الثانية منهما فى: عوامل داخلية أهمها** تراجع الحكومة عن سياسة التعيينات وانخفاض قدرة القطاع غير المنظم على استيعاب مزيد من العمالة، وتراجع النمو فى القطاع الزراعى، وتزايد الاعتماد على الأساليب الفنية المكثفة لرأس المال، وقد أسهمت هذه العوامل فى تخفيض قدرة الاقتصاد القومى على استيعاب مزيد من العمالة الوافدة إلى سوق العمل. وقد كان معدل **البطالة غير الصريحة** مرتفعاً -أيضاً- حيث قدر بحوالى 37 % فى المتوسط من قوة العمل؛ بما يقترب من 5 مليون فرد. ويتضح من ذلك زيادة حدة مشكلة البطالة خلال فترة الركود الاقتصادى مقارنة بفترة الرواج الاقتصادى، سواء أكان ذلك بالنسبة للبطالة الصريحة أو البطالة غير الصريحة.

الفصل الثالث

هيكل البطالة فى الاقتصاد المصرى

لقد اتضح – مما سبق – أن هناك اختلافات جوهرية فى تقديرات حجم البطالة ومعدلاتها وفقاً لاختلاف مصدر التقدير. غير أن التقديرات – كافة – تتفق فيما بينها على تزايد كل منهما خلال عقد الثمانينيات من القرن الماضى؛ بحيث صارت مشكلة البطالة تمثل أهم التحديات التى تواجه الاقتصاد المصرى. ذلك أن معدلات البطالة السافرة قد ازدادت بصورة كبيرة من 2.2 % من إجمالى قوة العمل فى عام 1960 لتصير 7.7 % فى عام 1976، ثم قفزت إلى 14.7 % فى عام 1986، وقدرت أعداد العاطلين المناظرة لذلك بحوالى (175 ، 850 ، 2011) ألف عاطل فى الأعوام الثلاثة على الترتيب.

ولا يكمن جوهر المشكلة – حقيقة – فى معدل البطالة وحده؛ إذ أن كثيراً من الدول تتعايش مع معدلات للبطالة قريبة من / أو أعلى من تلك المعدلات؛ غير أن الوضع يختلف فى ظروف الاقتصاد المصرى؛ حيث تشير الشواهد إلى وجود بطالة مقنعة وموسمية وجزئية – أيضاً – فى عديد من قطاعات الاقتصاد القومى، فضلاً عن تلك البطالة السافرة.

وعليه؛ فإن المشكلة لا تتمثل – فقط – فى زيادة حجم البطالة وارتفاع معدلها، وإنما تكمن فى بعض الخصائص التى اتسمت بها، والتى أثارت كثيراً من الجدل فيما يتعلق بدلالتها والآثار المترتبة عليها؛ فالبيانات السابقة ما هى إلا بيانات إجمالية، وإن كانت قد ألقت الضوء على مدى جسامة المشكلة، إلا أنها عجزت عن إعطاء صورة تفيد التحليل الاقتصادى لظاهرة البطالة السافرة فى مصر؛ حيث أنها تعاملت مع سوق

العمل على أنه سوق واحد متجانس؛ بينما هو فى حقيقة الأمر ينقسم إلى عدة أسواق، لكل منها سماته الخاصة به سواء بالنسبة للحضر أو للريف، وما إذا كان العامل ذكراً أم أنثى، ووفقاً للحالة التعليمية، وكذلك الفئة العمرية ونوع التعطل بالنسبة للفرد العاطل.

وإذا كان تشخيص الظاهرة يسهم فى علاجها؛ فإن الأمر يتطلب مزيداً من التحليل للكشف عن هيكل الظاهرة وخصائصها، وتحليل اتجاهاتها، وتبايناتها النوعية والمكانية، ونوع التعطل، فضلاً عن خصائص المتعطلين العمرية والتعليمية خلال هذه الفترة من الدراسة (74-1991).

وعليه، ينقسم هذا الفصل إلى خمسة محاور، يتم من خلالها تناول هيكل البطالة وفقاً للمعايير التالية: النوع، والمكان، ونوع التعطل، والفئة العمرية، والحالة التعليمية.

3-1 : هيكل البطالة وفقاً لمعيار النوع (الذكور والإناث)

يمكن متابعة تطور حجم البطالة ومعدلاتها فى مصر وفقاً لمعيار النوع، أى فيما بين الذكور والإناث من خلال متابعة بيانات **الجدول رقم (3-1)**، وكذلك **الشكل رقم (3-1). ويلاحظ منهما ما يلى:**

جدول رقم (3-1)

تطور حجم البطالة بين الذكور والإناث فى سنوات التعداد 1960 ، 1976 ، 1986 وكذلك عامى 1989 ، 1990

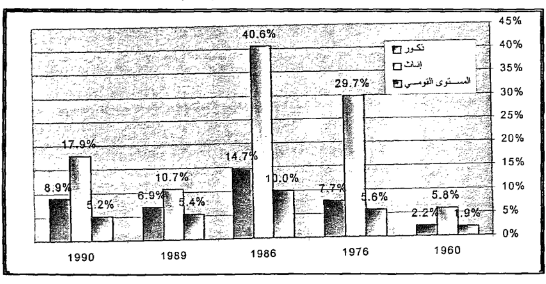
البيان	ذكور		إناث		الإجمالى	
السنة	عدد (ألف فرد)	النسبة (%)	عدد (ألف فرد)	النسبة (%)	عدد (ألف فرد)	النسبة (%)
1960	139	79.5	36	20.5	175	100
1976	558	65.5	292	34.5	850	100
1986	1159	57.6	852	42.4	2011	100
1989	616	56	492	44	1108	100
1990	602	45	744	55	1346	100

المصدر : - بيانات الجدول رقم (3-1) م.

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، *بحث العمالة بالعينة فى عامى 1989، 1990*.

شكل رقم (3-1)

تطور معدل البطالة بين الذكور والإناث فى سنوات التعداد 1960 ، 1976 ، 1986 وكذلك عامى 1989 ، 1990 (%)



المصدر: - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، *تعدادات السكان للسنوات 1960، 1976، 1986*.

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، *بحث العمالة بالعينة فى عامى 1989، 1990*.

- أن النصيب النسبى للبطالة بين الذكور كان آخذاً فى الانخفاض باستمرار خلال الفترة (60-1990)؛ حيث كان يمثل 79.5 % من إجمالى حجم البطالة فى بداية هذه الفترة، انخفض إلى 45 % فى نهايتها. ويعكس هذا الاتجاه -بالضرورة- تزايد النصيب النسبى للبطالة بين الإناث؛ حيث ارتفع هذا النصيب من 20.5 % من إجمالى حجم البطالة فى بداية هذه الفترة إلى 55 % فى نهايتها.
- الارتفاع النسبى لمعدل البطالة بين الإناث فى سنوات التعداد - كافة - مقارنة بنظيره فيما بين الذكور؛ حيث كان معدل البطالة فيما بين الإناث حوالى 6 %، 30 %، 41 % فى تعدادات 1960، 1976، 1986 على التوالى. فى حين كانت المعدلات المناظرة لها فيما بين الذكور حوالى 2 %، 6 %، 10 % فى هذه التعدادات الثلاثة على التوالى.
- أكد بحث قوة العمل بالعينة فى عامى 1989، 1990 ارتفاع معدل البطالة فيما بين الإناث مقارنة بالذكور؛ حيث كان معدل البطالة بين الإناث حوالى 11 %، 19 % فى هذين العامين على التوالى، فى حين كان المعدل المناظر لهما فيما بين الذكور حوالى 5 % فى كل من هذين العامين.

يرجع تزايد معدل البطالة فيما بين الإناث ، وتزايد أهميته النسبية فى إجمالى البطالة مقارنة بالذكور خلال هذه الفترة إلى عديد من الأسباب لعل أهمها[1]:

---

[1] لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- معهد التخطيط القومى ، " قضية التشغيل والبطالة على المستوى العالمى والقومى والمحلى " ، *سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (173)* ، القاهرة، يوليو 2003 ، ص ص 27-29.

(1) التوسع فى تعليم الإناث، فضلاً عن تغير بعض العادات والتقاليد الاجتماعية بشأن عمل المرأة وخاصة فى الريف؛ مما أدى إلى زيادة عدد الإناث الداخلات إلى سوق العمل، ومن ثم، زيادة عرض العمل من الإناث وزيادة نصيبهن النسبى فى قوة العمل من حوالى 9 % فى عام 1976 إلى حوالى 12 % فى عام 1986[1]، ثم إلى حوالى 26 % فى عام1990[2]. وفى مقابل ذلك تراجع النصيب النسبى للذكور فى قوة العمل باستمرار من 91 % إلى 88 %، ثم إلى 74 % فى الأعوام الثلاثة سالفة الذكر على التوالى.

(2) تراجع الحكومة تدريجياً فى سياسة تعيين الخريجين فى أجهزة الحكومة والقطاع العام خاصة منذ عام 1987؛ مما أدى إلى انخفاض فرص العمل المتاحة أمام الإناث، وذلك بحسبان أن الإدارة الحكومية والقطاع العام كانا يمثلان المستخدم الرئيس لهن فى مجال العمل[3].

(3) التحيز ضد عمل المرأة، بمعنى وجود اتجاه فى سوق العمل يفضل توظيف الذكور على الإناث بسبب تزايد أعداد المتعطلين من الذكور، وكذلك لأسباب اقتصادية واجتماعية، فضلاً عن وجود بعض جهات

---

[1] وقد زادت نسبة الإناث المشاركات فى قوة العمل من 5 % من إجمالى السكان الإناث فى عام 1976 إلى 7 % فى عام 1986 ، يرجع فى ذلك إلى:

- د. ماجد عثمان ، ***السكان وقوة العمل فى مصر*** ، منتدى العالم الثالث ، مكتبة مصر 2020 ، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة ، 2002 ، ص 112.

[2] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، ***بحث قوة العمل بالعينة فى عام 1990*** .

[3] د. ماجدة أحمد شلبى ، " حول مشكلة البطالة واختلالات سوق العمل والتشغيل المصرى ؛ الأسباب والإستراتيجيات المقترحة " ، ***ندوة مشكلة البطالة فى مصر*** ، الجزء الأول ، جامعة الأزهر ، القاهرة ، فى الفترة 14-16 يوليو 2001 ، ص 36.

العمل التى تتضرر من القوانين الخاصة بتنظيم عمل المرأة - خاصة فى ظل تزايد دور القطاع الخاص - تتمثل فى كثرة الإجازات والارتباطات الاجتماعية فى حالة الإناث، وعدم وجود التفرغ الكافى للعمل كما فى حالة الذكور، ومن ثم، تكون إنتاجية الإناث أقل مقارنة بالذكور على المستوى العام والمتوسط.

(4) زيادة دور القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى، الذى يهدف إلى تعظيم الربح دون الأخذ فى الحسبان بعض الأهداف الاجتماعية التى يمكن أن يهدف إليها كل من القطاع العام والقطاع الحكومى، مثل: مراعاة ظروف عمل المرأة، حتى يمكنها الموازنة بين مسئولياتها فى العمل ومسئولياتها الاجتماعية.

وينتج عن ذلك كله، زيادة الطلب على الإناث فى سوق العمل بمعدلات أقل من المعدلات التى يتزايد بها المعروض من قوة العمل لدى الإناث؛ مما ينعكس فى صورة بطالة إضافية لهم، وبالتالى، يسهم فى زيادة حجم البطالة ومعدلها فيما بين الإناث مقارنة بنظيراتها فيما بين الذكور.

3-2 : هيكل البطالة وفقاً لمعيار المكان (الريف والحضر)

لا تقدم البطالة فى صورتها المطلقة ومعدلاتها - يضاً- إلا جانباً واحداً لصورة البطالة فى مصر؛ إذ أن إمعان النظر فى تلك الأرقام وتكوينها يؤكد وجود اتجاهات بالغة الأهمية، يتمثل أهمها فى تزايد معدلات البطالة فى الريف بمعدل أسرع

عن ارتفاع معدل البطالة بالحضر، وارتفاعها - أيضاً- عن المعدل القومى للبطالة[1].
وهذا ما توضحه – تفصيلاً – بيانات الجدولين (3-1) م، (3-2) م، وما تلخصه بيانات الجدول رقم (3-2).

جدول رقم (3-2)

تطور حجم البطالة ومعدلها فيما بين الريف والحضر فى سنوات التعداد 1960 ، 1976 ، 1986 .

البيان	الريف			الحضر			الإجمالى		
السنة	عدد (ألف فرد)	النصيب النسبى(%)	المعدل (%)	عدد (ألف فرد)	النصيب النسبى(%)	المعدل (%)	عدد (ألف فرد)	النصيب النسبى(%)	المعدل (%)
1960	56	32	1.1	119	68	4.3	175	100	2.2
1976	396	47	6.4	454	53	9.5	850	100	7.7
1986	985	49	13.7	1027	51	15.7	2011	100	14.7

<u>المصدر</u> : - بيانات الجدول رقم (3-1) م.

ويتضح من بيانات هذه الجداول الملاحظات الآتية:

- تزايد معدل البطالة بالمناطق الريفية بصورة أسرع مقارنة بنظيره فى المناطق الحضرية، وخاصة فيما بين فئات الإناث بالريف؛ حيث وصل معدل البطالة فيما بين هذه الفئات إلى 38 % ، 50 % فى عامى 1976، 1986على التوالى فى حين كانت المعدلات المناظرة لها فى الحضر25 %،

---

(1) هذا فضلاً عن التطورات التى شهدها الريف المصرى منذ منتصف السبعينيات، التى أثبتت أن البطالة الريفية تأخذ أشكالاً متعددة ؛ فبالإضافة إلى البطالة السافرة توجد البطالة المقنعة والجزئية والموسمية ، يمكن الرجوع فى ذلك إلى:
- Leonor M. D., Korayem K., Unemployment, Schooling and Training in Developing Countries, *op. cit.*, pp. 61 - 63.

35 % على التوالى[1]. وقد ترتب على ذلك تقارب مستويات البطالة السافرة فى كل من الريف والحضر[2]. ويصور هذا الأمر اختلالات سوق العمل وتفاقم مشكلة البطالة خاصة بالريف؛ مما يستدعى أخذه فى الحسبان عند وضع سياسة فاعلة لمواجهة مشكلة البطالة فى مصر[3].

- ارتفاع النصيب النسبى للبطالة الريفية من 47 % من إجمالى حجم البطالة فى عام 1976 إلى 49 % فى عام 1986[4]. هذا، فى الوقت الذى انخفضت فيه قوة العمل فى الريف من حوالى 57 % إلى 52 % من إجمالى قوة العمل فيما بين العامين السابقين على التوالى.
- ارتفع معدل البطالة فى الريف إلى إجمالى قوة العمل به من 6.4 % فى عام 1976 إلى 13.7 % فى عام 1986؛ بينما ارتفع معدل البطالة فى الحضر من 9.5 % إلى 15.8 % فى العامين السابقين على الترتيب.
- ازداد حجم البطالة فى الريف من 396 ألف فرد فى عام 1976 إلى 985 ألف فرد فى عام 1986، بمعدل نمو 9.5 % فى المتوسط سنوياً خلال هذه

---

(1) د. مصطفى السيد عبد العزيز، " مشكلة البطالة فى مصر " ، المؤتمر الثانى عشر ، بعنوان : ***البطالة فى مصر*** ، مؤتمر مصر عام 2000 ، جمعية أصدقاء العلميين المصريين فى الخارج ، فى الفترة 28 – 30 ديسمبر 1996 ، القاهرة ، ص 25.

(2) هذا فضلاً عن ارتفاع معدل كل من: البطالة الموسمية والمقنعة والجزئية فى الريف مقارنة بالحضر.

(3) د. سميحة السيد فوزى ، " سياسات مواجهة البطالة : رؤية من خلال تجارب بعض الدول الأخرى ، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد ، بعنوان : البطالة فى مصر ، ***مرجع سابق*** ، ص ص 1051 ، 1052.

(4) تجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة قد انخفضت بعد ذلك لتصير 33.5 % فى عام 1990 ، وذلك وفقاً لبحث قوة العمل بالعينة.

الفترة[1]. فى الوقت الذى كان فيه معدل نمو قوة العمل فى الريف 1.5 % فى المتوسط سنوياً؛ بينما كان معدل نمو السكان فى الريف 2.7 % فى المتوسط سنوياً خلال تلك الفترة.

- ازداد حجم البطالة فى الحضر من 454 ألف فرد فى عام 1976 إلى 1026 ألف فرد فى عام 1986، بمعدل نمو 8.5 % فى المتوسط سنوياً خلال هذه الفترة؛ بينما كان معدل نمو قوة العمل والسكان فى الحضر 3.2 %، 2.8 % فى المتوسط سنوياً خلال هذه الفترة.

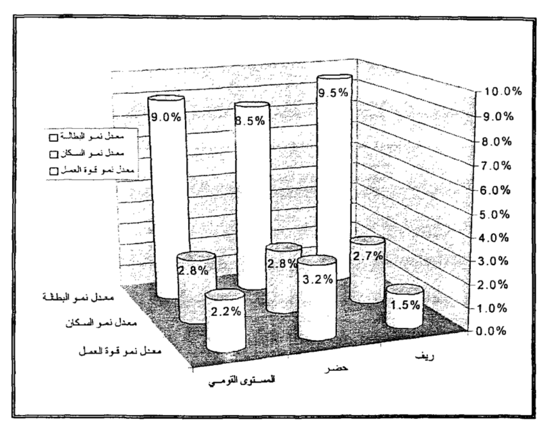
يتضح مما سبق، أنه فى الوقت الذى تساوى فيه – تقريباً – المتوسط السنوى لمعدل نمو السكان فى كل من الريف والحضر؛ فإن المتوسط السنوى لمعدل نمو قوة العمل فى الحضر تجاوز ضعف نظيره فى الريف. وفى الوقت نفسه، كان معدل نمو البطالة فى الريف – 9.5 % فى المتوسط سنوياً – يفوق نظيره فى الحضر – 8.5 % فى المتوسط سنوياً – وهذا ما توضحه بيانات الشكل رقم (3-2).

[1] وقد كان نصيب محافظات الوجه البحرى منها 67.5 % ، ومحافظات الوجه القبلى 32.2 % ، والمحافظات الصحراوية 0.3 % ، يرجع فى ذلك إلى:

– أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، قضية البطالة وتوفير فرص العمل ، *مرجع سابق* ، ص 48 .

شكل رقم (3-2)

المتوسط السنوى لمعدل نمو كل من السكان وقوة العمل والبطالة فى كل من الريف والحضر فيما بين عامى 1976 ، 1986



المصدر: بيانات الجدول رقم (3-2) م.

إن معدل نمو البطالة كان أكثر ارتفاعاً بالريف مقارنة بالحضر، وذلك بالرغم من أن معدل نمو قوة العمل كان أقل فى الريف مقارنةً بالحضر، وذلك لأن عدد المشتغلين فى الحضر زاد من حوالى 3.9 مليون فرد فى عام 1976 إلى حوالى 5.5 مليون فرد فى عام 1986 بزيادة قدرها 1.6 مليون فرد. بينما زاد عدد المشتغلين فى الريف من حوالى 5.4 مليون فرد إلى حوالى 6.2 مليون فرد بزيادة قدرها 770 ألف فرد خلال تلك الفترة. وهذا يعنى أن فرص العمل التى تولدت خلال تلك الفترة بلغت حوالى 2.4

مليون فرصة عمل، وأن 68 % منها تحقق فى الحضر مقابل 32 % - فقط - فى الريف، وبالتالى، كان معدل نمو المشتغلين فى الحضر 2.4 % فى المتوسط سنوياً خلال ذلك العقد، فى الوقت الذى لم يتجاوز نظيره فى الريف 0.6 % فى المتوسط سنوياً خلال الفترة نفسها[1]، وهذا ما تؤكده بيانات الجدول رقم (3-3).

جدول رقم (3-3)

النصيب النسبى لكل من السكان وقوة العمل والمشتغلين والمتعطلين فى كل من الريف والحضر فى التعدادين 1976 ، 1986 .

البيان / السنة	1976		1986	
	ريف (%)	حضر (%)	ريف (%)	حضر (%)
السكان	56.2	43.8	56.1	43.9
قوة العمل	56.6	43.4	52.4	47.6
المشتغلون	58.4	41.6	53.1	46.9
المتعطلون	46.4	53.4	49.0	51.0

المصدر : محسوب من بيانات الجدولين (3-1) م ، (3-2) م.

ويتضح من بيانات هذا الجدول ما يلى:

- انخفض النصيب النسبى لقوة العمل فى الريف من حوالى 57 % فى عام 1976 إلى حوالى 52 % فى عام 1986.
- انخفض النصيب النسبى لحجم المشتغلين فى الريف من حوالى 58 % فى عام 1976 إلى حوالى 53 % فى عام 1986.

---

[1] فى حين كان هذا المعدل على المستوى القومى 1.4 % فى المتوسط سنوياً خلال ذلك العقد.

- ارتفع النصيب النسبى لحجم البطالة فى الريف من حوالى 46 % فى عام 1976 إلى حوالى 49 % فى عام 1986.

ويلاحظ أن النصيب النسبى لكل من قوة العمل وحجم المشتغلين فى الحضر قد ازداد، وانخفض النصيب النسبى لحجم البطالة فيه، وذلك فى مقابل هذه التغيرات فى الريف.

وترجع سرعة تزايد معدل البطالة فى الريف إلى سببين مهمين:

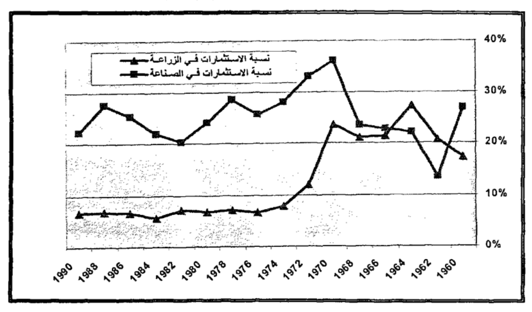
الأول : انخفاض معدلات نمو مساحة الأراضى الزراعية مقارنة مع معدلات النمو السكانى بالريف، فضلاً عن ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية للسكان؛ مما ترتب عليه الارتفاع النسبى للكثافة السكانية مقارنة بدول العالم.

الثانى : إهمال التنمية الريفية بوجه عام والزراعية بوجه خاص؛ مما نتج عنه قصور فى القطاع الزراعى عن استيعاب مزيد من القوة العاملة. ويستدل من إهمال التنمية الزراعية؛ الانخفاض النسبى لما يوجه من الاستثمارات القومية إلى القطاع الزراعى، ومقارنته بالقطاع الصناعى منذ بداية الستينيات حتى أوائل التسعينيات، كما يبينه **الشكل** رقم (3-3)؛ حيث كان هناك انخفاض مستمر فى نسبة الاستثمارات الموجهة إلى القطاع الزراعى من حوالى 20 % من الاستثمارات القومية فى الستينيات إلى حوالى 7 % - فقط - فى نهاية الثمانينيات. كما أن النصيب النسبى للاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعى كان حوالى 13 % فى المتوسط سنوياً من الاستثمارات القومية خلال تلك الفترة من الدراسة؛ بينما كان النصيب النسبى المناظر لها الموجه للقطاع الصناعى حوالى 25 % فى المتوسط سنوياً. وذلك على الرغم من أن النصيب

النسبى للقطاع الزراعى من العمالة القومية كان يمثل حوالى 50 % فى بداية تلك الفترة.

شكل رقم (3-3)

تطور النصيب النسبى للاستثمارات القومية فى كل من قطاعى الزراعة والصناعة خلال الفترة (60-1990) (%)



<u>المصدر</u> : محسوب من بيانات وزارة التخطيط ، ***وثيقة مرجعية عن أهم متغيرات الاقتصاد القومى عن الفترة من عام 1960/59 إلى عام 2000/99*** ، وزارة التخطيط ، القاهرة ، أغسطس 2000 ، ص ص 198-204.

وقد ترتب على التوزيع غير المتوازن للاستثمارات بين قطاعات الاقتصاد القومى والمناطق الجغرافية المختلفة، نمو بعض المناطق الحضرية نمواً سريعاً – على حساب المناطق الأخرى– وكان ذلك، نتيجة لتركز الاستثمارات بعدد محدود من المدن جعل منها مناطق جذب للهجرة الداخلية. وبالتالى، تم انتقال المهاجرين إلى تلك المناطق

الحضرية للأسباب التالية[1]: أن تلك المناطق تقدم فرصاً أكثر احتمالاً للعمل، وأن السكان فيها يحظون بمستوى أفضل من الخدمات الأساسية، مثل: توافر المواصلات والاتصالات والخدمات العامة والمصالح الحكومية، فضلاً عن تركز الأنشطة الإنتاجية والصناعات المختلفة بها، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الأجور[2].

وقد تمخض عن هذه الهجرة الداخلية تزايد كبير فى معدلات البطالة فى الحضر. ومن المفيد فى هذا الصدد أن نقدم ما أشار إليه مايكل تودارو من أن الهجرة إلى الحضر ترتبط بها مشكلتان أساسيتان هما[3]:

(1) مشكلة تتعلق بجانب **عرض العمل**؛ ذلك أن تلك الهجرة تؤدى إلى تفوق معدل نمو الباحثين عن عمل عن معدل النمو الطبيعى للسكان فى مناطق الجذب.

(2) مشكلة تتعلق بجانب **الطلب على العمل**؛ حيث تزداد صعوبة توفير فرص العمل الكافية فى المناطق الحضرية، من حيث وجودها وتكلفتها مقارنة بفرص العمل الريفية،

---

[1] د. عالية المهدى، " التوزيع الإقليمى للبطالة وعلاقته بالهجرة الداخلية " ، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد ، بعنوان: البطالة فى مصر ، *مرجع سابق* ، ص 133.

[2] يضاف إلى ذلك عوامل الطرد فى المناطق الريفية ، مثل: ضيق فرص العمل وقصور الخدمات العامة بها ، ... ، يرجع فى ذلك إلى:

- Freeman R. B., "Labor Market and Institutions in Economic Development", ***The American Economic Review***, Vol. 83, Iss. 2, May 1993, 2002 Jstor, http://www.jstor,org., 26/12/2002, pp. 403, 404.
- Looney R., "Rural Labor Movements in Egypt and Their Impact on The State, 1961 - 1992", ***Journal of Third World Studies***, Vol. 19, Iss. 1, 2002, http://80-proquestumi.com., 21/12/2002, p. 258.

[3] يرجع فى ذلك إلى:

- Toodaro M. P., ***Economic Development in The Third World***, Second Edition, Longman, London, 1982, pp. 132, 133.

وذلك لما تتطلبه الأولى من مدخلات أساسية مكملة للعملية الإنتاجية، ولاسيما فى مجال الصناعة؛ مما يؤدى إلى تفاقم مشكلة البطالة الحضرية.

ولقد تمخضت تلك الهجرة عن تزايد النصيب النسبى لقوة العمل فى الحضر من 35 % إلى 43 % ثم إلى 48 % فى الأعوام 1960 ، 1976، 1986 على التوالى، وفى المقابل تناقص النصيب النسبى لقوة العمل فى الريــف من 65 % إلى 57 % ثم إلى 52 % فى الأعوام الثلاثة السابقة على الترتيب. وهو ما يعنى أن معدل نمو قوة العمل بالمناطق الحضرية كان حوالى 3.4 % فى المتوسط سنوياً خلال هذه الفترة، فى حين كان نظيره بالمناطق الريفية حوالى 1.3 % فى المتوسط سنوياً، وقد كان معدل نمو قوة العمل على المستوى القومى 2.2 % فى المتوسط سنوياً خلال تلك الفترة[1].

وقد ترتب على تزايد معدل البطالة بالمناطق الحضرية الجاذبة؛ محاولة الحكومة معالجتها عن طريق تخصيص مزيد من الاستثمارات لهذه المناطق. وهذا الأمر – المتمثل فى اتباع سياسة التنمية غير المتوازنة فيما بين الريف والحضر– أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة فى كل منهما.

إن وجود البطالة بالريف المصرى – سواء الموسمية أو الجزئية أو المقنعة – ليس بالأمر الجديد؛ حيث يمثل أحد خصائص الزراعة المصرية فى مراحل متعددة من تطورها. إلا أن وجود حجم ضخم من البطالة السافرة – وبمعدل مرتفع – هو الذى يمثل أمراً جديداً ومستحدثاً بالنسبة للريف المصرى، **وقد تزامن ذلك مع بروز تحولات ترتبط بالريف المصرى على جانب كبير من الأهمية منها**[2]:

---

[1] وهذه الفترة فيما بين عامى 1960 ، 1986 ، وهذه البيانات مصدرها الجدول رقم (3-1) م.

[2] د. رجاء عبد الرسول، " البطالة فى الريف المصرى : الظاهرة والأسباب " ، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد ، بعنوان: البطالة فى مصر ، *مرجع سابق* ، ص 673 .

(1) النقص الكبير فى العمالة الزراعية مع ارتفاع معدلات الأجور.

(2) ارتفاع مستويات التعليم بالريف على المستويات كافة.

(3) زيادة الموارد المالية المتدفقة إلى القطاع الريفى سواء من تحويلات العمالة المهاجرة أو من الأنشطة غير الزراعية؛ حيث كان يتوقع من خلالها حدوث زيادة فى الاستثمارات وإتاحة مزيد من فرص العمل الجديدة فى هذا القطاع.

(4) التحسن النسبى فى البنية الأساسية -اصة فى الماء والكهرباء مما أدى إلى تقارب المستوى الحضارى بين كثير من القرى المصرية والمدن الصغيرة.

(5) اتباع أساليب فنية حديثة[1]، وادخال الحاصلات المحسنة؛ مما يرفع كل من إنتاجية العامل ودخل المزارع.

وبالرغم من وجود هذه التغيرات الإيجابية إلا أنها قد تزامنت مع ارتفاع معدلات البطالة السافرة بالريف، التى أسهمت فيها الهجرة الخارجية المرتدة خلال عقد الثمانينيات، وبخاصة فيما بين المتعلمين. ويرجع ذلك – ساساً- إلى عدم قدرة هؤلاء الأفراد على الانخراط فى فرص العمل المتاحة، إما لأنها لا تتناسب اجتماعياً مع أوضاعهم أو لأنهم غير مؤهلين للقيام بها. ومن ثم، فإن التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال تلك الفترة من الدراسة قد فرضت على الريف المصرى الخروج من عزلته التقليدية، واقتربت الأوضاع المعيشية فيه – تدريجياً- من نظيرتها بالحضر سواء فى مجال الإنتاج أو الاستهلاك أو السلوك أو الثقافة، وغيرها.

---

(1) وهذا التطور يترتب عليه بكل تأكيد زيادة البطالة بسبب استخدام الآلات الزراعية التى تعمل على إحلال الآلة محل العامل.

لقد صار الريف المصرى يتأثر بالعوامل المؤثرة نفسها فى الحضر إلى حد كبير، ويستجيب لها باستجابات لا تختلف كثيراً عنه فى غالبية الأحيان. فالبطالة فى الريف تشتمل – أيضاً – على من لم يسبق لهم العمل أمثال الحرفيين الراغبين فى ممارسة مهنتهم فى الأنشطة غير الزراعية التى دخلت الريف حديثاً، وصارت ذات أهمية كبيرة فى هذا المجتمع الريفى، فضلاً عن اشتمالها على العائدين من هجرة مؤقتة خارج البلاد، وكذلك المتعلمين. والفريقان الأخيران كلاهما عازف عن العمل بالزراعة لأسباب اجتماعية وفى الوقت نفسه، لا يجد عملاً ملائماً – من وجهة نظره على الأقل– فى الأنشطة الريفية غير الزراعية.

3-3 : هيكل البطالة وفقاً لمعيار نوع التعطل

لقد كانت السمة المميزة لهيكل البطالة فى الاقتصاد المصرى تتمثل فى أنها تتركز بصفة أساسية فيما بين الشباب الداخلين سوق العمل لأول مرة. وقد تأكدت هذه الظاهرة من بيانات التعدادات السكانية المتعاقبة وكذلك أبحاث قوة العمل بالعينة، ففى تعداد عام 1976 كان معدل البطالة 7.7 %، منهم 95 % ممن لم يسبق لهم العمل أى من الداخلين الجدد إلى سوق العمل. وفى تعداد عام 1986 كان معدل البطالة 14.7 % منهم ما يفوق 75 % من الداخلين الجدد إلى سوق العمل[1]. ووفقاً لبحث قوة العمل بالعينة فى عام 1989 كان نصيب المتعطلين الذين لم يسبق لهم العمل أى الداخلين الجدد إلى سوق العمل حوالى 91 % من إجمالى المتعطلين، وفى عام 1990 كانت هذه النسبة حوالى 90 % تقريباً، ارتفعت إلى 91 % فى عام 1991[2].

---

[1] د. ماجد عثمان ، السكان وقوة العمل فى مصر، *مرجع سابق* ، ص 49.

[2] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، *بحث قوة العمل بالعينة فى الأعوام 1989، 1990، 1991*.

يتضح مما سبق، أن الجزء الأكبر من البطالة فى مصر يتركز بين الأفراد الداخلين الجدد إلى سوق العمل، ويلاحظ أن الجزء الأكبر من الداخلين الجدد إلى سوق العمل يكون من مخرجات النظام التعليمى بمراحله المختلفة، الأمر الذى يعنى عدم تكيف مخرجات النظام التعليمى مع متطلبات سوق العمل، وهو ما يعكس – بدوره – حقيقة أن البطالة السافرة فى مصر فى أغلبها تكون بطالة هيكلية ناتجة عن عدم وجود تنسيق كاف بين سياستى التعليم والتنمية الاقتصادية بصفة عامة، وسياسة التعليم وسياسات التوظف بصفة خاصة، وهو الأمر الذى سوف يوضح بصورة أكثر تفصيلاً فى كل من المحور (3–5) من هذا الفصل والمحور الثانى من الفصل الرابع من هذه الدراسة.

3–4 : هيكل البطالة وفقاً لمعيار الفئة العمرية

تزايدت معدلات البطالة فى مصر بصورة كبيرة خلال الفترة(60 – 1990) إلا أن زيادتها فيما بين فئات الشباب كانت بمعدلات أكبر، وهذا ما توضحه بيانات الجدول رقم (3–4).

جدول رقم (3-4)

تطور معدلات البطالة حسب فئات العمر فى سنوات التعداد 1960 ، 1976 ، 1986

السنة / فئات	1960 (%)	1976 (%)	1986 (%)
6 -	3.5	24.5	4.4
15 -	5.3	9.9	25.1
20 -	2.9	9.9	26.6
30 -	1.2	0.7	3.3
40 -	9.4	0.5	0.6
50 - 64	9.4	0.5	0.6
الإجمالى	2.2	7.7	14.7

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، *بيانات التعداد السكانى فى الأعوام 1960 ، 1976 ، 1986 .*

ويتضح من هذا الجدول ما يلى:

• الارتفاع النسبى لمعدل البطالة فيما بين الشباب فى الفئة العمرية (15-29 سنة)؛ حيث كان معدل البطالة لهذه الفئة نسبة إلى قوة العمل 8.2 %، 19.8 % فى عامى 1960 ، 1976 على التوالى. هذا، فى الوقت الذى كان فيه معدل البطالة على المستوى القومى 2.2 %، 7.7 % فى

هذين العاملين على التوالى[1].

- الارتفاع النسبى الشديد لمعدل البطالة بين الشباب فى الفئة العمرية (15-29 سنة) فى عام 1986؛ حيث وصل معدل البطالة حوالى 52 % من قوة العمل لهذه الفئة العمرية. وهذا يعنى أن أكثر من نصف شباب مصر المنتمين إلى قوة العمل يبحثون عن فرص عمل ولا يجدونها؛ مما يعنى سوء استغلال الموارد البشرية، وخاصة فى تلك المرحلة العمرية التى تعد أقوى مرحلة إنتاجية فى حياة الإنسان.
- يعزى التزايد السريع لمعدلات البطالة فيما بين الشباب خلال العقد الزمنى (76-1986) إلى تراخى سياسة التعيين الحكومى فى بعض المؤسسات الحكومية، وإبطاء حركة التعيينات فى بقية المؤسسات الحكومية الأخرى، وعدم قدرة القطاع الخاص على استيعاب قدر كبير من التدفقات إلى سوق العمل[2]. وقد ترتب على ذلك كله؛ زيادة الوزن النسبى للبطالة فى فئات

---

[1] يلاحظ ارتفاع معدل البطالة فى فئة الأطفال (6-14 سنة) فى عام 1976 ، وقد يرجع ذلك إلى عيوب فى بيانات قوة العمل تتعلق بهذه الفئة العمرية، بخلاف عامى 1960 ، 1986 ، الذى كان معدل البطالة حوالى 4 % بالنسبة لهذه الفئة العمرية ، لمزيد من التوضيح يمكن الرجـوع إلى:
- د. عوض مختار هلودة ، " البطالة فى مصر : قياسها وأساليب علاجها " ، المؤتمر العلمى السنوى الرابع عشر للاقتصاديين المصريين، بعنوان : ***الموارد البشرية والبطالة*** ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، القاهرة ، الفترة 23 - 25 نوفمبر 1989، ص 10 .

[2] ترتب على هذا الأمر عديد من المشاكل التى يعانى منها الشباب المصرى فى الوقت الحاضر ، يمكن الرجوع فى ذلك إلى:
- Turnham D., ***Employment and Development : A New Review of Evidence***, Development Center, OECD, Paris, 1993, p. 14.

الشباب كنسبة من إجمالى البطالة فى المجتمع، وهو ما تؤكده بيانات مسح قوة العمل بالعينة والموضحة فى الجدول رقم (3-5).

يتضح من بيانات هذا الجدول أن حوالى 94 % ، 88 % من العاطلين فى المجتمع المصرى ينتمون إلى الشباب فى الفئة العمرية (15-29 سنة) فى عامى 1989 ، 1990 على الترتيب. وهذا يعنى أن الجزء الأكبر من شباب مصر – خاصة فيما بين الخريجين– يكونون فى صورة بطالة سافرة؛ مما يؤدى إلى وجود فاقد كبير فى الاقتصاد القومى.

جدول رقم (3-5)

حجم البطالة ومعدلها وفقاً للفئات العمرية فى عامى 1989 ، 1990 (ألف فرد)

السن / فئات العمر	1989				1990			
	ذكور	إناث	الإجمالى	النسبة (%)	ذكور	إناث	الاجمالى	النسبة (%)
12 -	7.8	2.7	10.5	0.9	3.1	3.4	6.5	0.5
15 -	109.6	111.6	221.2	20.0	111.5	159.4	270.9	20.1
20 -	275.1	270.8	545.9	49.3	245.2	339.2	584.4	43.7
25 -	173.5	98.1	271.6	24.5	183.2	148.4	331.6	24.6
30 -	33.2	8.2	41.4	3.7	40.8	90.0	130.8	9.7
40 -	7.9	0.7	8.6	0.8	10.9	1.1	12.0	0.9
50 -	7.4	–	7.4	0.7	5.9	1.3	7.2	0.6
64 - 60	1.3	–	1.3	0.1	1.7	1.3	3.0	0.2
الإجمالى	615.8	494.1	1109.9	100	602.3	744.3	1346.4	100

المصدر :

–الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ***بحث قوة العمل بالعينة فى عامى 1989، 1990.***

ويرجع تركز البطالة فى فئات الشباب صغير السن – أساساً – إلى ارتفاع معدلات النمو السكانى والتوسع فى التعليم بمراحله المختلفة؛ حيث أن ارتفاع معدلات النمو السكانى، وما يقترن بها من نمو فى القوة البشرية العاملة بصورة كبيرة ومستمرة من خلال ما يفد إليها كل عام من صغار السن الراغبين فى العمل، أو التى تؤجل لديهم هذه الرغبة – مؤقتاً– حتى انقضاء سنوات الدراسة خاصة فى ظل سياسة مجانية التعليم. ويترتب على ذلك كله فى النهاية، زيادة عرض العمل بمعدلات تفوق معدلات نمو الطلب عليه، ومن ثم، ينضم فائض عرض العمل إلى رصيد البطالة القائم، وتكون النسبة الأكبر من هذا الفائض من الشباب فى مقتبل العمر والداخلين إلى سوق العمل لأول مرة. ويتطلب هذا الأمر، ضرورة التركيز على مشكلة بطالة الشباب لإيجاد الحلول الفاعلة لدى متخذى القرارات وواضعى الخطط والسياسات الاقتصادية.

3-5 : هيكل البطالة وفقاً لمعيار الحالة التعليمية

تتمثل البطالة السافرة فى الزيادة فى القوة البشرية التى تبحث عن فرص العمل المتاحة فى المجتمع سواء أكانت هذه الفرص اقتصادية أم غير اقتصادية. ويتوقف حجم القوة البشرية على حجم السكان وشكل الهرم السكانى. أما فرص العمل التى يتيحها المجتمع فتتوقف على معدل التنمية وهيكلها فيه، ويتحدد هذا بدوره بنوعين من العوامل[1]، يتمثل **أولهما: فى العوامل الاقتصادية**، وتتضمن حجوم كل من الموارد الطبيعية ونوعياتها، ورأس المال والقوة العاملة. ويتمثل **ثانيهما: فى العوامل غير الاقتصادية**، التى تتضمن نوعيات التعليم والتدريب ومستوياتهما، فضلاً عن رفع مستويات المعارف والتقنية الحديثة.

---

[1] د. عوض مختار هلودة ، " المدخل المنظومى لدراسة مشكلة البطالة فى مصر " ، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد، بعنوان: البطالة فى مصر ، *مرجع سابق* ، ص 151 .

وفى الماضى، كان ينظر إلى العوامل الاقتصادية على أنها المحددات الوحيدة فى عملية التنمية الاقتصادية، غير أنه مع مرور الزمن، تغيرت هذه النظرة وصارت العوامل غير الاقتصادية ذات أهمية مساوية - إن لم تزد فى الأهمية - للعوامل الاقتصادية؛ إذ أنها تحدد كيفية التكامل فيما بين العوامل الاقتصادية، فضلاً عن اعتماد العوامل الاقتصادية على العوامل غير الاقتصادية فى إحداث التنمية المطلوبة. فالتقدم العلمى والتقنى يمثلان حجر الأساس فى عملية التنمية والتقدم الاقتصادى، خاصة فى مجال الصناعات والأنشطة الحديثة[1].

ومن هذا المنطلق، تزايد اهتمام معظم الدول النامية - ومنها مصر - بالتعليم على اعتبار أنه يؤدى إلى رفع الطاقات الإنتاجية لعنصر العمل وفقاً لمفهوم الاستثمار البشرى؛ مما أدى إلى زيادة مستمرة فى الإنفاق على التعليم بهدف الإسراع بعمليات النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك منذ منتصف القرن العشرين[2]. وترتب على ذلك استمرار الزيادة فى أعداد الخريجين الوافدين إلى سوق العمل فى مصر؛ بما يفوق قدرته الاستيعابية؛ مما تمخض عنه ظهور بطالة المتعلمين ابتداءً من نهاية السبعينيات وتفاقمها مع مر الزمن حتى الآونة الراهنة. ولذا، بدأ هناك اعتقاد معاكس يسود مؤداه أن التوسع فى التعليم يشكل استثماراً فى موارد عاطلة، ويمثل عبئاً على

---

[1] لمزيد من التفصيل عن أهمية التعليم والتدريب أو ما يسمى رأس المال البشرى ، يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- د. سمية أحمد على عبد المولى، " القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى فى ضوء خصائص قوة العمل "، المؤتمر الثالث والعشرين للاقتصاديين المصريين، بعنوان: القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى ، *مرجع سابق* ، ص ص 3-8 .

[2] د. سيد محمد عبد المقصود، " بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية، القضايا والمعوقات الحاكمة " ، *سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (174)*، معهد التخطيط القومى، القاهرة ، يوليو 2003 ، ص 30.

ميزانية الدولة[1]. وقد ترتب على التوسع فى التعليم فى مصر كثيراً من الظواهر لعل أهمها:

- زيادة الهجرة الداخلية للمتعلمين من الريف إلى الحضر؛ مما ترتب عليه تحويل البطالة المقنعة بالريف إلى بطالة سافرة بالحضر.
- تدهور مستوى التعليم بسبب زيادة الأعداد بما يفوق الإمكانات المتاحة.
- عدم التوافق بين أعداد الخريجين طبقاً للتخصصات المختلفة من ناحية، ومتطلبات سوق العمل من ناحية أخرى.

وللتعرف على تطور النصيب النسبى للبطالة فيما بين الفئات التعليمية المختلفة سيتم الاعتماد فى هذا الشأن على بيانات الشكل رقم (3-4)، وتتضح منه الملاحظات الآتية:

- ترتبط البطالة بالمستوى التعليمى طردياً، وتصل إلى أعلى نسبة لها فيما بين فئات المؤهلات المتوسطة والعليا، وهذا الأمر توضحه بصفة خاصة بيانات عام 1986.
- أن النصيب النسبى للبطالة فيما بين فئة المؤهلات المتوسطة والعليا، كان آخذاً فى التزايد باستمرار؛ حيث كان يمثل حوالى 20 %، 31 %، 54 % من إجمالى المتعطلين فى الأعوام 1960، 1976، 1986 على التوالى، أى أن ما يزيد عن نصف المتعطلين فى عام 1986 كان من بين الأفراد المؤهلين، وهو ما يعنى إهدار الموارد البشرية والمالية.

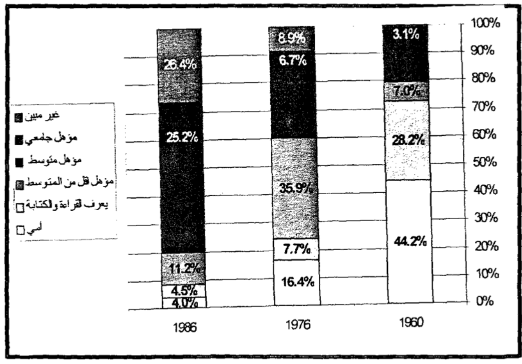
---

[1] د. سامية مصطفى كامل، " التعليم، سوق العمل، بطالة المتعلمين " ، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد ، بعنوان: البطالة فى مصر، *مرجع سابق*، ص 611.

- أن النصيب النسبى للبطالة فيما بين الأميين كان آخذاً فى التناقص باستمرار؛ حيث كان حوالى 44 %، 16 %، 4 % من إجمالى المتعطلين فى الأعوام 1960، 1976، 1986 على التوالى.
- أن النصيب النسبى للبطالة فيما بين غير المؤهلين كان فى تناقص باستمرار من حوالى 79 % فى عام 1960 إلى 60 % فى عام 1976 ثم إلى 20 % – فقط – من إجمالى المتعطلين فى عام 1986.

شكل رقم (3-4)

تطور النصيب النسبى للبطالة وفقاً للحالة التعليمية فى سنوات التعداد 1960، 1976، 1986



المصدر :

– الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، *تعداد السكان فى السنوات 1960، 1976، 1986*.

وتؤكد بيانات بحث قوة العمل بالعينة فى عامى 1989، 1990 عن حجم البطالة – موزعة بين الذكور والإناث – حسب الحالة التعليمية والمبينة فى الجدول

رقم (3-6) تلك الظاهرة السابقة، التى مؤداها أنه فى الوقت الذى يتناقص فيه النصيب النسبى للبطالة فيما بين الأفراد غير المؤهلين؛ فإنه يتزايد النصيب النسبى للبطالة فيما بين الأفراد المؤهلين.

جدول رقم (3-6)

حجم البطالة وفقاً للحالة التعليمية والنوع فى عامى 1989 ، 1990

(ألف فرد)

السنة / الحالة التعليمية	1989				1990			
	ذكور	إناث	الإجمالى	النسبة (%)	ذكور	إناث	الإجمالى	النسبة (%)
أمى	27.6	6.1	33.7	3.0	21.2	152.4	173.6	12.9
يعرف القراءة والكتابة	30.6	0.7	31.3	2.8	29.8	24.7	54.5	4.0
مؤهل أقل من المتوسط	25.3	4.1	29.4	2.7	66.4	46.3	112.7	8.4
مؤهل متوسط	364.3	368.4	732.7	66.1	318.9	397.3	716.2	53.2
مؤهل فوق المتوسط	45.8	44.8	90.6	8.2	51.5	39.9	91.4	6.8
مؤهل جامعى فأعلى	122.4	68.0	190.2	17.2	114.5	83.5	198.0	14.7
الإجمالى	615.8	492.1	1107.9	100	602.3	744.1	1346.4	100

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، *بحث العمالة بالعينة فى عامى 1989، 1990*.

ويتضح من هذا الجدول ما يلي:

- أن غالبية الأفراد العاطلين هم من حملة المؤهلات المتوسطة؛ حيث وصل نصيبهم النسبى حوالى 66 %، 53 % من إجمالى المتعطلين فى عامى 1989، 1990 على التوالى.

- تحتل فئات المؤهلات العليا المرتبة الثانية فى فئات المتعطلين؛ حيث كان نصيبهم حوالى 17 %، 15 % من إجمالى المتعطلين فى العامين السابقين على الترتيب.
- ينخفض النصيب النسبى للبطالة فيما بين الأميين ومن فى حكمهم؛ حيث كان نصيب فئة الذين يعرفون القراءة والكتابة وفئة الأمين معاً حوالى 6%، 17 % من إجمالى المتعطلين فى عامى 1989، 1990 على التوالى.

وتتأكد ظاهرة تزايد معدلات البطالة وتزايد نصيبها النسبى فيما بين المتعلمين فى مصر بعديد من الدراسات، لعل أهمها تلك التى تمت بالتعاون فيما بين وزارة القوى العاملة، ووزارة الإدارة المحلية، ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء؛ التى ركزت على حصر فائض الخريجين خلال الفترة (83-1992) فى 21 محافظة[1].

وتتمثل أهم نتائج هذه الدراسة كما توضحها بيانات الجدول رقم (3-3) م فيما يلى:

(أ) وصل فائض الخريجين خلال هذه الفترة (83-1992) حوالى 1.4 مليون عاطل؛ بما يمثل 41.4 % من إجمالى الخريجين خلال تلك الفترة.

(ب) احتل حملة المؤهلات المتوسطة النصيب النسبى الأكبر من هؤلاء المتعطلين، يليهم فى ذلك حملة المؤهلات العليا، ثم حملة المؤهلات فوق المتوسطة، ويتمثل نصيب كل منها حوالى 77 %، 14 %، 9 % من إجمالى المتعطلين على الترتيب خلال تلك الفترة.

(حـ) يحتل خريجو التجارة - متوسطة وفوق متوسطة وعليا - أكبر نصيب نسبى وهو 35 % من إجمالى المتعطلين، يلى ذلك خريجو كل من كليات الآداب والحقوق

---

[1] لقد تم الانتهاء من هذه الدراسة فى نوفمبر 1993.

والزراعة، ويمثل نصيب كل منهم حوالى 15 % من إجمالى المتعطلين خلال تلك الفترة.

(د) يتوزع فائض الخريجين جغرافياً على النحو التالى: حوالى 41 % للوجه البحرى، 30 % للوجه القبلى، 29 % للقاهرة الكبرى والمحافظات الحضرية.

وقد ارتبط تفاقم ظاهرة بطالة المتعلمين فى مصر ارتباطاً وثيقاً مع ثلاثة متغيرات أساسية شكلت أسباباً رئيسة لها، وصارت جزءاً مكملاً لها، وهى[1]:

(1) تراجع حجم موارد الاستثمار المحلية والأجنبية بسبب ظروف الركود الاقتصادى العالمى منذ بداية الثمانينيات.

(2) تناقص فرص العمل المتاحة فى أسواق الدول العربية النفطية، فضلاً عن عودة جانب كبير من العمالة المصرية أُضيفَ إلى رصيد البطالة المتزايد.

(3) تخلى الحكومة – ضمنياً – عن الالتزام بتعيين الخريجين، الذى كان يعد تأجيلاً لظهور البطالة السافرة ويجعلها بطالة مقنعة، وقد تأكد أن هذا الأسلوب لم يعد من الممكن – عند حدٍ معين – الاستمرار فيه.

---

[1] هذا بالإضافة إلى عديد من الأسباب الأخرى، مثل: انخفاض تكلفة التعليم وخاصة الجامعى، قصور التنسيق بين سياستى التعليم والتوظف، وإنشاء عديد من الجامعات الإقليمية وزيادة الإقبال على التعليم بالريف، وانخفاض عوائد البترول ، لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع فى ذلك إلى :

- د. رجاء عبد الرسول ، " البطالة فى الريف المصرى : الظاهرة والأسباب " ، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد ، بعنوان: البطالة فى مصر ، *مرجع سابق* ، ص ص 685 ، 686.
- أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، قضية البطالة وتوفير فرص العمل، *مرجع سابق*، ص ص 26 ، 27.
- Leonor M. D., Korayem K., Unemployment, Schooling and Training in Developing Countries, *op. cit.*, pp. 68-70.

ونتيجة لذلك كله ظهرت بطالة المتعلمين وتفاقمت كما سبق توضيحه من واقع البيانات وخاصة فى الثمانينيات، إلا أنها لا تُعد فى حقيقة الأمر ظاهرة حديثة نشأت بسبب ظروف طرأت على الاقتصاد والمجتمع المصرى فى هذه الفترة، وإنما هى ظاهرة تمتد جذورها إلى سنوات طويلة سابقة، وإن حالت عوامل دون ظهورها بهذا الشكل السافر من قبل وذلك بفعل سياسة مجانية التعليم من ناحية وسياسة تعيين الخريجين من ناحية أخرى[1].

ومما سبق، يمكن التوصل إلى حقيقتين، أولهما: أنه فى الوقت الذى تزايدت فيه أعداد الخريجين لم تتوسع فرص العمل الحقيقية فى القطاعات المنتجة بما يستوعب تلك الأعداد المتزايدة من الخريجين؛ ذلك أن القطاع الصناعى لم يستطع خلق مجالات جديدة للتوظف بنفس معدل زيادة الخريجين، وفى الوقت نفسه؛ فإن القطاع الزراعى – بحكم طبيعته ونوعية الأساليب الإنتاجية المستخدمة فيه – لم يستطع هو الآخر توفير فرص عمل حقيقية لمزيد من الأيدى العاملة المؤهلة. **وثانيهما:** أن حجم العمالة المتعلمة فى الفترات السابقة لم يكن انعكاساً حقيقياً لحجم الطلب على العمل المؤهل، فضلاً عن أن الزيادة المحققة فى العمالة المتعلمة خلال تلك الفترة لم تكن استجابة لمتطلبات المشروعات القائمة، بل كانت – أساساً – نتيجة لقرارات سياسية عملت على اصباغ صفة العمالة على جزء من الأيدى العاملة المؤهلة التى لا تعدو فى الواقع إلا أن تكون بطالة مقنعة تحولت فيما بعد إلى بطالة سافرة[2].

---

[1] د. منى الطحاوى، " تحليل ظاهرة البطالة بين المتعلمين " ، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد ، بعنوان : البطالة فى مصر ، *مرجع سابق* ، ص 588.

[2] يرجع فى ذلك إلى:

- Leonor M. D., Korayem K., Unemployment, Schooling and Training in Developing Countries, *op. cit.*, pp. 58, 59.

ومما لاشك فيه، أن سوق العمل المؤهل يعانى – حالياً – من اختلال شديد بين جانبيه، فهناك عرض وفير يتصاعد باطراد وتزاحم على فرص العمل المحدودة، وهذا الاختلال سيزداد حدة بمرور الوقت ما لم تتضافر الجهود، وتحشد الإمكانات لمواجهته حتى تضيق الفجوة بين عرض العمل المؤهل والطلب عليه، تلك الفجوة التـــى تلــتهم طاقات الشباب وتبددها وتستنزف موارد الدولة دون طائل. ولذا ، فقــد أصـــبح مـــن الضرورى التصدى لهذه المشكلة؛ الأمر الذى يتطلب تقصى أسبابها ومعالجة جوانـــب القصور فى السياسات المتبعة فى هذا الشأن من أجل التصدى لهـــا، والقــضاء علـــى أسبابها.

يتضح مما سبق، أن مشكلة البطالة فى الاقتصاد المصرى – فى هذه الفتـــرة من الدراسة – هى بطالة متزايدة فى حجمها ومعدلاتها باستمرار، وتنتشر وتتزايـــد فيما بين فئات المجتمع سواء من الذكور أو من الإناث – وإن كانت أعلى فى الثانية عن الأولى– وتتركز بصفة خاصة فيما بين فئات الشباب من المتعلمين الداخلين إلى سوق العمل لأول مرة، وتشمل الحضر والريف فى آن معاً، إلا أن تزايدها فى الريف كان بمعدل أسرع[1].

وتكمن خطورة مشكلة البطالة فى السنوات الأخيرة ليس – فقط – فى كونها تمثل إهداراً واضحاً لموارد المجتمع، لما لها من الآثار الاجتماعية والسياسية السلبية، التى تزداد حدتها مع مر الزمن. ولذا، كان من الضرورى أن تحشد الجهود لمواجهة هذه الظاهرة ومحاولة الحد منها، والرجوع بها إلى حدود مقبولة. والخطوة الأولى فى

[1] يمكن الرجوع فى ذلك إلى :

- Horton S., Kanbur R., Mazumdar D., "Labor Markets in an Era of Adjustment: An Overview", ***Labor Market in an Era of Adjustment***, Vol. 1, Issues Papers, Edited by: Horton S., and Others, W. B., Washington D.C., 1994, p. 15.

معالجة تلك المشكلة تبدأ بطبيعة الحال من خلال التعرف على هيكلها وخصائصها، وهذا ما تم تناوله فى هذا الفصل، ثم دراسة أسبابها فضلاً عن تقييم السياسات التى استخدمت لمواجهتها، وهذا ما سوف يتم دراسته فى الفصل الرابع من هذه الدراسة.

• الخلاصة

لا تكمن مشكلة البطالة فى زيادة حجم البطالة ومعدلها فقط بل تمتد بدرجة أكبر إلى هيكل المتعطلين وخصائصهم. فوفقاً **لمعيار النوع** كان هناك تزايد فى نصيب الإناث من البطالة باستمرار نتيجة لتزايد عدد الإناث الداخلين إلى سوق العمل، فى الوقت الذى تزايد فيه الدور النسبى للقطاع الخاص الذى يفضل عمالة الذكور على الإناث. ووفقاً **لمعيار المكان** يتضح ارتفاع معدل نمو كل من قوة العمل والمشتغلين بالحضر مقارنة بالريف خلال الفترة (74-1991)، وأن معدل نمو البطالة فى الريف يفوق نظيره فى الحضر، ويعزى هذا التباين إلى إهمال التنمية الريفية بصفة عامة، والزراعية منها بصفة خاصة. ووفقاً **لمعيار نوع التعطل** فقد تبين أن البطالة تتركز بصفة أساسية فيما بين الشباب الداخلين إلى سوق العمل لأول مرة. ووفقاً **لمعيار الفئة العمرية** تبين تركز البطالة بدرجة كبيرة فى الفئة العمرية (15-29 سنة) حيث ينتمى أكثر من 90 % من العاطلين إلى هذه الفئة العمرية فى نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات. ويعزى ذلك إلى تراجع الحكومة عن سياسة تعيين الخريجين، فضلاً عن عدم قدرة القطاع الخاص على استيعاب قدر كبير من المتدفقين إلى سوق العمل؛ مما يعكس قصور عملية التنمية عن تحقيق أهدافها. ووفقاً **لمعيار الحالة التعليمية** فقد كان هناك اتجاه مستمر لتزايد نصيب الفئات المؤهلة من البطالة، وعلى وجه الخصوص بين حملة المؤهلات المتوسطة والعليا. ويعزى ذلك إلى تراجع الطلب

على العمالة المؤهلة خارجياً بسبب تراجع الهجرة الخارجية، وداخلياً بسبب ظروف الركود الاقتصادى فى الثمانينيات وتخلى الحكومة تدريجياً عن تعيين الخريجين، ويعكس هذا الأمر الانفصام بين السياسة التعليمية من جهة وكل من سياستى التنمية والتوظف من جهة أخرى.

الفصل الرابع

أسباب مشكلة البطالة فى مصر وتقييم سياسات علاجها

تعد مشكلة البطالة فى مصر إحدى المشكلات المهمة - إن لم تكن أهمها على الإطلاق- التى يمر بها المجتمع المصرى فى الآونة الراهنة؛ ذلك لأن عنصر العمل هو العنصر الإنتاجى الأقل ندرة بين عناصر الإنتاج فى المجتمع المصرى، ومن ثم، فإن ظهور مشكلة البطالة وتفاقمها فى هذا العنصر يعد إهداراً لأهم ما يتاح لدى المجتمع من موارد.

ومن خلال دراستنا لمعدلات البطالة الظاهرة فى مصر تبين أمر تزايدها بسرعة حتى أنها وصلت إلى 14.7 % من إجمالى القوة العاملة فى عام 1986 وهذا الأمر ينذر بالخطر فى المجتمع المصرى؛ خاصة أن المشكلة لا تقتصر على ارتفاع معدل البطالة الظاهرة فحسب؛ بل تشتمل -أيضاً- على التشغيل غير الكامل فى عديد من قطاعات الاقتصاد القومى، بالإضافة إلى البطالة المقنعة والجزئية والصور الأخرى غير الصريحة للبطالة، فضلاً عن وجود عديد من جوانب عدم التوازن فى سوق العمل المصرى.

وترجع مشكلة البطالة فى الاقتصاد المصرى -خلال الفترة محل الدراسة (74-1991)- إلى كثير من الأسباب، يتعلق بعضها بهيكل سوق العمل وآلياته ويتعلق بعضها الآخر بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية المحددة لنمط تخصيص الموارد به، فضلاً عن الفن الإنتاجى المستخدم، واختيار أولويات توزيع الاستثمارات.

وعليه؛ فإن أسباب البطالة فى الاقتصاد المصرى متعددة، فمنها ما هو اقتصادى واجتماعى ومنها السياسى والسكانى ومنها التقنى والتنظيمى والإدارى. ولقد

ترتب على ذلك كله، عدم قدرة الاقتصاد المصرى على توفير فرص العمل الكافية أمام الداخلين الجدد إلى سوق العمل، وهكذا تصبح المشكلة أكثر تعقيداً نتيجة لعدم وجود سياسات واضحة للعمالة تعمل على زيادة فرص العمل؛ بما يتماشى مع الزيادات المستمرة فى قوة العمل خلال الفترة محل الدراسة.))

ووفقاً لذلك ينقسم هذا الفصل إلى محورين، **يتناول أولهما**: أسباب تفاقم مشكلة البطالة فى الاقتصاد المصرى، **ويختص ثانيهما**: بتقييم أهم سياسات علاج مشكلة البطالة خلال تلك الفترة من الدراسة.

4-1 : أسباب تفاقم مشكلة البطالة

((إن وجود الاختلالات فى سوق العمل فى أى مجتمع ينعكس فى ظهور البطالة فى هذا المجتمع، ويمكن أن يعزى ظهور مشكلة البطالة وتفاقمها فى مصر إلى مجموعتين من الأسباب، **تتمثل أولاهما**: فى تلك الأسباب الخارجة عن نطاق سيطرة الحكومة، **وتركز ثانيتهما**: على الأسباب التى تدخل فى نطاق سيطرة الحكومة، علماً بأن كلاً من المجموعتين من الأسباب تؤثر فى جانب عرض العمل أو فى جانب الطلب عليه أو فى كل منهما آنياً.))

4-1-1 : الأسباب الخارجة عن نطاق سيطرة الحكومة:

لقد أسهمت هذه الأسبـــاب - التى لا تعد الحكومة مسئولة عنها مسئولية مباشرة - بشكل قوى فى إضعاف معدلات الاستثمار المحلى، ومن ثم، ضآلة خلق فرص عمل جديدة بالقدر الكافى لمواجهة التدفقات المتتالية والمستمرة من قوة العمل، وتتمثل أهم هذه الأسباب فيما يلى:

1 - **انخفاض أسعار البترول فى الأسواق العالمية:** لقد انخفضت أسعار البترول بصورة مستمرة خلال عقد الثمانينيات.من حوالى 35 دولار للبرميل فى عام 1981/80 إلى حوالى 15 دولار للبرميل فى عام 1986[1]. وقد ترتب على ذلك أمران: يتمثل **الأمر الأول فى انكماش اقتصاديات الدول العربية النفطية**، ومن ثم، اتباعها لسياسات تقييدية بسبب تدهور عوائد البترول، وقد ترتب على ذلك انخفاض الطلب على العمالة الأجنبية بصفة عامة، والمصرية منها بصفة خاصة، وقد انعكس ذلك، فى الاستغناء عن جزء من العمالة المصرية بالخارج، وهو ما أطلق عليه العمالة العائدة أو المرتدة. يضاف إلى ذلك، انخفاض حجم المعونات المقدمة من تلك الدول النفطية إلى الدول النامية، ومنها مصر[2]، وتناقص تحويلات المصريين العاملين فى الخارج - خاصة من دول الخليج العربى - وهى من البنود الأساسية فى ميزان الخدمات. ولقد نتجت عن هذه التطورات كلها آثار انكماشية لكل من مستويى الدخل والعمالة فى مصر. أما **الأمر الثانى**، فيتمثل فى **تناقص عائدات صادرات البترول المصرى؛** التى كانت - ومازالت - تشكل مصدراً أساسياً للدخل القومى؛ مما أضاف قوة دافعة للآثار الانكماشية - سالفة الذكر - على كل من الدخل القومى والعمالة.

---

(1) يرجع فى ذلك إلى:
- Shaban R. A., Assaad R., Al-Qudsi S., "The Challenge of Unemployment in the Arab Region", International Labor Review, ***op. cit.***, pp. 68-72.

(2) د. منى الطحاوى ، " تحليل ظاهرة البطالة بين المتعلمين " ، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد ، بعنوان : البطالة فى مصر ، *مرجع سابق* ، ص 596.

2 - **الاتجاهات الانكماشية فى الدول الصناعية:** ترتب على الاتجاهات الانكماشية بالدول الصناعية المتقدمة خلال عقد الثمانينيات انخفاض معدلات النمو الاقتصادى بها؛ ذلك أن معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى فى تلك الدول قد انخفض من 9.4 % فى عام 1980 إلى 5.3 % فى عام 1983 ثـم إلى 3.3 % فى عام 1986[1]؛ مما أدى إلى تناقص واردات هذه الدول من الدول النامية، ومنها مصر التى انخفضت صادراتها بسبب ظروف الركود الاقتصادى؛ مما كان له من آثار انكماشية فى كل من مستويى الدخل والعمالة خاصة فى قطاعات التصدير والقطاعات المرتبطة بها.

3 - **تراجع حركة الهجرة الخارجية:** رغم عدم وجود إحصاءات دقيقة عن حجم العمالة المصرية بالخارج، إلا أن التقديرات الأولية - فى النصف الأول من الثمانينيات - تشير إلى أنها تقدر بحوالى 4 مليون مصرى موزعة فى أنحاء العالم وبوجه خاص فى دول الخليج العربى[2]. وقد أدت الهجرة الخارجية دوراً مهماً فى امتصاص جزء كبير من الزيادة السنوية فى قوة العمل خلال عقد السبعينيات وبداية الثمانينيات[3]، وذلك لأن تلك الهجرة قد استوعبت 19.2 % من الزيادة فى قوة العمل فى عام 1977؛ ارتفعت هذه النسبة إلى 20 % فى بداية الثمانينيات، واستمر هذا الأمر إلى أن

---

[1] يرجع فى ذلك إلى:

- International Monetary Fund, ***Annual Report***, IMF, Washington D. C., 1987, p. 7.

[2] المجالس القومية المتخصصة ، " البحث العلمى والتكنولوجيا والهندسة الوراثية " ، ***التكنولوجيا والبطالة***، مجلد رقم(25) ، 2000 ، ص 541.

[3] فقد استوعبت دول الخليج العربى ما يفوق 2.5 مليون فرد فى بداية الثمانينيات؛ مما أسهم فى الحد من مشكلة البطالة، يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- Shaban R. A., Assaad R., Al-Qudsi S., "The Challenge of Unemployment in the Arab Region", International Labor Review, ***op. cit.***, p. 72.

وصل – معدل استيعاب الهجرة من الزيادة السنوية فى قوة العمل– إلى 43.2 % فى عام 1982 ثم إلى 49.2 % فى عام 1987[1]. غير أن معدلات الاستيعاب قد أخذت فى التراجع فيما بعد ، وهو ما توضحه بيانات **الجدول رقـــــم (4-1)** م .

وتقف عوامل كثيرة وراء التناقص فى معدلات الاستيعاب الخارجية للعمالة المصرية خاصة فى دول الخليج العربى، يأتى فى مقدمتها انخفاض أسعار البترول فى النصف الأول من الثمانينيات، والانتهاء من جزء كبير من مشروعات البنية الأساسية فى دول الخليج العربى، واتباع سياسة احلال العمالة الوطنية فى تلك الدول محل العمالة الوافدة ، فضلاً عن المنافسة القوية من قبل العمالة الآسيوية ذات الأجور المنخفضة نسبياً، والمطالب الأقل. وقد أدى ذلك كله إلى تراجع الطلب الخارجى على العمالة المصرية؛ الأمر الذى يمكن ملاحظته من تطور حجم التعاقدات الرسمية للعمالة المصرية بالدول العربية خلال النصف الثانى من الثمانينيات كما هو موضح فى الشكل رقم (4-1)؛ إذ انخفض حجم هذه التعاقدات إلى أقل من النصف، ووصل إلى 41 % فى عام 1990 مقارنة بما كان عليه فى عام 1985.

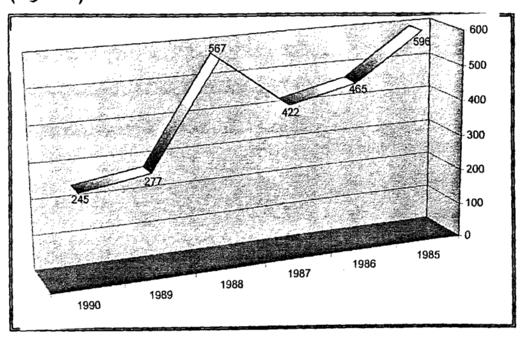
---

(1) يرجع فى ذلك إلى:
- Hansen B., Radwan S., ***Employment Opportunities Equity in Egypt: A Labor Market Approach***, ILO, Geneva, 1982, p. 19.

شكل رقم (4-1)

تطور حجم التعاقدات الرسمية للعمالة المصرية للعمل بالدول العربية خلال الفترة (85-1990) •

(ألف فرد)



<u>المصدر</u>: النشرات السنوية لإحصاءات الاستخدام الخارجية بوزارة القوى العاملة والتدريب، مأخوذ عن:

- دعاء وفيق حامد ندا، ***دور سياسة تشجيع الصادرات كعلاج لمشكلة البطالة فى مصر***، رسالة ماجستير، كلية التجارة - جامعة عين شمس، 2001، جدول رقم (10)، ص 57.

• تشمل التعاقدات الشخصية من الحكومة والقطاع العام والإعارات الحكومية والقطاع الخاص التى ترد من مكاتب تصاريح العمل بوزارة الخارجية.

ويضاف إلى ما سبق، النتائج العكسية المترتبة على حرب الخليج الثانية وما أحدثته من موجة ضخمة من الهجرة المصرية العائدة؛ إذ بلغ عدد العائدين من العراق حوالى 670 ألف فرد، ومن الكويت حوالى 160 ألف فرد، ومن الأردن حوالى 65 ألف فرد، وبذلك يصل مجموع العمالة العائدة من هذه الدول الثلاث فقط حوالى 895

ألف فرد؛ بما يمثل حوالى 46 % من إجمالى العمالة الموجودة فى دول الخليج العربى، وكل هذه الأعداد من العمالة العائدة أو معظمها قد أضيف بالطبع إلى الرصيد القائم للبطالة[1].

وهناك أمر تجدر الإشارة إليه فى هذا السياق إذ أن هذه الحرب قد أدت إلى إضعاف حركة المرور بقناة السويس، وانخفاض تحويلات المصريين بالخارج؛ مما أثر سلبياً على حصيلة صادرات مصر غير المنظورة، وما ترتب على ذلك من آثار انكماشية فى مستوى النشاط الاقتصادى، وبالتبعية فى فرص العمل المتاحة.

وعليه، يمكن القول إن الهجرة الخارجية قد أدت دوراً إيجابياً واضحاً قلل من وطأة مشكلة البطالة فى مصر فى عقد السبعينيات وبداية الثمانينيات[2]. ولكن مع عودة العمالة المصرية خاصة بعد حرب الخليج الثانية تفاقمت المشكلة على نحو يتطلب مواجهتها بكافة الوسائل والسياسات الممكنة.

---

[1] حيث أن نسبة كبيرة من العائدين يعزفون عن العمل لفترات طويلة، نتيجة للاكتفاء المادى الذى حققته تلك النسبة فى هجرتها أو لمقارنتها لحجم العائد من عملها بالخارج مع الأجور الضعيفة فى الداخل، يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ، قضية البطالة وتوفير فرص العمل ، ***مرجع سابق*** ، ص 77.

[2] يرجع فى ذلك إلى:

- Leonor M. D., Korayem K., Unemployment, Schooling and Training in Developing Countries, ***op. cit.***, p. 60.

4 – **انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكى فى مواجهة العملات الأخرى**[1]: لقد انخفض الرقم القياسى لسعر الصرف الحقيقى للدولار من 124.3 فى عام 1985/84 إلى 101.9 % فى عام 1987/86 بحسبان سنة 1980 هى سنة الأساس. وقد ترتب على ذلك؛ إضعاف القوة الشرائية لموارد مصر من العملات الأجنبية لأن الجزء الأكبر منها فى صورة دولارات؛ مما قلل من قدرة مصر على الاستيراد وأثر سلبياً فى مستويى الإنتاج والعمالة، وخاصة فى حالة المشروعات التى تستورد مستلزمات إنتاجية من الخارج. وقد دعم هذا الاتجاه نتيجة للاتجاهات التضخمية العالمية التى انعكست فى صورة ارتفاع أسعار الواردات المصرية. ويعوق ذلك كله التوسع فى الاستثمار، ومن ثم، يؤثر سلباً فى قدرة المجتمع على خلق فرص العمل الجديدة[2].

5 – **تدهور شروط التبادل فى غير صالح المواد الأولية وخاصة الزراعية**: لقد نتج عن إحلال البدائل الصناعية محل بعض المواد الخام الأولية تحول فى الطلب العالمى على هذه المواد. ونتج عن هذه الاتجاهات تدهور معدلات التبادل فى غير صالح الدول النامية المنتجة والمصدرة لهذه المواد الخام، ومنها مصر. وهو ما توضحه بيانات الجدول رقم (2-4) م؛ حيث وصل معدل التبادل التجارى إلى 57 فى عام 1988 مقارنة بعام 1981 بوصفها سنة أساس. وذلك

---

(1) فقد انخفض سعر صرف الدولار بنحو 30 % أمام الين اليابانى، 20 % أمام المارك الألمانى فى بداية الثمانينيات، يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- رهام حسن عبد الحكيم، أثر سياسات الإصلاح الاقتصادى على مشكلة البطالة، *مرجع سابق*، ص 116.

(2) د. منى الطحاوى، " تحليل ظاهرة البطالة بين المتعلمين " ، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد ، بعنوان: البطالة فى مصر ، *مرجع سابق* ، ص 597.

لأن السلع الأولية مازالت تشكل نسبة فى الصادرات المصرية لها أهميتها؛ حيث مثلت 17.5 % فى عام 1984/83 وحوالى 18.5 % فى عام 1987/86. وأى انكماش فى حصيلة الصادرات ينعكس - بالضرورة - سلباً بفعل مضاعف التجارة الخارجية، وبشكل أكبر على كل من مستوى الدخل القومى، وقدرة المجتمع على خلق فرص عمل جديدة[1].

6 - **ارتفاع معدل النمو السكانى:** لقد ترتب على ارتفاع معدل النمو السكانى فى مصر خلال الفترة - موضع الدراسة - تدفق أعداد كبيرة مع مرور الزمن إلى سوق العمل تفوق قدرته الاستيعابية؛ مما أدى إلى ظهور مشكلة البطالة وتفاقمها[2]. وهو ما تشير إليه عديد من الدراسات التى خلصت إلى أن معدل النمو السكانى السريع فى الدول النامية يعتبر من أهم أسباب ارتفاع معدلات البطالة عن المعدلات الطبيعية؛ إذ يترتب عليه زيادة أعداد من هم فى سن

---

(1) *المرجع السابق*، ص 597.

(2) وقد كان معدل نمو السكان فى مصر حوالى 2.7 % فى المتوسط سنوياً خلال عقدى السبعينيات والثمانينيات ، وقد وصل إلى حوالى 3 % فى منتصف الثمانينيات، يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- المجالس القومية المتخصصة ، " البحث العلمى والتكنولوجيا والهندسة الوراثية " ، التكنولوجيا والبطالة، *مرجع سابق* ، ص 540.
- معهد التخطيط القومى ، " قضية التشغيل والبطالة على المستوى العالمى والقومى والمحلى "، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (173)، *مرجع سابق* ، ص 41.
- د. صبرى أحمد أبو زيد، " العلاقة بين البطالة والإنتاجية فى الاقتصاد المصرى " ، المؤتمر الثانى لقسم الاقتصاد ، بعنوان: *الإنتاجية فى الاقتصاد المصرى*، تحرير: د. سلوى سليمان، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، إبريل 1991، ص ص 370، 371.

العمل ويرغبون فى العمل على نحو يفوق – عادة – عدد فرص العمل الجديدة التى تخلقها عملية التنمية؛ مما يؤدى إلى زيادة رصيد البطالة[1].

وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التى بذلتها الحكومة المصرية – عن طريق الحملات المختلفة لتنظيم الأسرة، وسياسة نشر التعليم، ورفع المستوى الصحى بهدف الحد من النمو السكانى – إلا أن معدل النمو السكانى قد ظل مرتفعاً، وهذا ما توضحه بيانات **الجدول** رقم **(4-2)** م. ويبين هذا الجدول كلاً من حجم السكان وحجم القوة العاملة ومعدلى نموهما خلال الفترة محل الدراسة. ويلاحظ منه زيادة عدد سكان مصر من 35.6 مليون نسمة فى عام 1974 إلى 54.4 مليون نسمة فى عام 1991/90، وفى المقابل زادت قوة العمل من حوالى 9 مليون فرد إلى 14.8 مليون فرد فى العامين السابقين على التوالى، ومن ثم، فإن معدل نمو السكان خلال هذه الفترة كان حوالى 2.7 % فى المتوسط سنوياً؛ بينما كان معدل نمو القوة العاملة خلال الفترة نفسها حوالى 3.2 % فى المتوسط سنوياً ، وتكشف هذه النسب مدى الارتباط بين

(1) فقد كان معدل نمو السكان فى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حوالى 2.7 % فى المتوسط سنوياً خلال عقدى السبعينيات والثمانينيات؛ مما ترتب عليه ارتفاع معدل نمو قوة العمل إلى حوالى 3.3 % فى المتوسط سنوياً، وقد أسهم ذلك فى زيادة حدة مشكلة البطالة بهذه الدول، يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- Richard S. A., "The Global Financial Crisis and Economic Reform in the Middle East", ***Middle East Policy***, Vol. 6, Feb. 1999, http://80-proquestumi.com. 12/12/2002, p. 63.
- Shaban R. A., Assaad R., Al-Qudsi S., "The Challenge of Unemployment in the Arab Region", International Labor Review, ***op. cit.***, p. 65.

معدل نمـــو السكان ونمو القوة العاملة[1].

ولقد تزامن مع التغيُّرات السكانية - سالفة الذكر - تزايد نسبة السكان النشطاء اقتصادياً من 25.4 % فى عام 1974 إلى 27 % فى عام 1991/90 وذلك بسبب زيادة معدلات مشاركة الإناث فى سوق العمل؛ رغبة منهن فى المساعدة، وتحمل أعباء الأسرة خاصة فى ظل ارتفاع نفقات المعيشة، وبالتالى، ارتفعت نسبة قوة العمل إلى إجمالى السكان. ومن ثم، فقد أدت الزيادة السكانية وزيادة نسبة السكان النشطاء اقتصادياً إلى زيادة عرض قوة العمل بما يفوق فرص العمل المتاحة؛ مما انعكس فى النهاية فى صورة زيادة كل من حجم البطالة ومعدلاتها[2].

4-1-2 : الأسباب الداخلة فى نطاق سيطرة الحكومة:

وتدخل هذه الأسباب تحت سيطرة الحكومة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وأسهمت إلى حد كبير فى تفاقم مشكلة البطالة السافرة، **وتتمثل أهمها فيما يلى:**

1 - **تراجع الحكومة فى التزامها بتشغيل الخريجين:** لقد بدأت الحكومة فى تطبيق نظام تعيين الخريجين منذ صدور القانون رقم 14 لعام 1964، والمعدل بالقانون رقم 85 لعام 1973، الذى تكفلت الدولة بمقتضاه بتعيين الخريجين كافة. وهذا النظام قد أدى إلى زيادة الأفراد المعينين بالحكومة والقطاع العام؛

---

(1) يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- د. ماجدة أحمد شلبى، " حول مشكلة البطالة واختلالات سوق العمل والتشغيل المصرى " ، ندوة مشكلة البطالة فى مصر، *مرجع سابق*، ص ص 56-59.

- Lee k., ***The Location of Jobs in Developing Metropolis***, Published for the W. B., Oxford University Press, 1989, p. 135.

(2) هذا فضلاً عن عديد من الآثار السلبية الأخرى؛ حيث تبتلع الزيادة السكانية كل زيادة فى الإنتاج، وتستنزف كل عائد للجهد البشرى المبذول وكل مصدر للثروة الطبيعية، فضلاً عن تأثيرها الضار فى مستوى المعيشة سواء على المستوى الجماعى أو الفردى.

مما نتج عنه انتشار البطالة المقنعة بهما[1]؛ حيث ارتفعت نسبة العاملين بالقطاع العام من أقل من 10 % من إجمالى العاملين فى عام 1960 إلى حوالى 30 % فى عام 1976[2].

وقد بدأت الحكومة فى التراجع عن الالتزام بسياسة تشغيل الخريجين فى المشروعات العامة منذ عام 1978، ولمتد تطبيق هذا التوقف إلى القطاع الحكومى – أيضاً – فى عام 1983 نظراً لتضخم العمالة بهما؛ مما أدى إلى طول فترة الانتظار، ومن ثم، تراكم فائض الخريجين[3]. كما أن تطبيق مبدأ مجانية التعليم لم يقدم حلاً حقيقياً لمشكلة البطالة، إلا أنه قد أدى إلى تغيير شكل المشكلة لتظهر فى صورة بطالة المتعلمين فى الثمانينيات بدلاً من بطالة الأميين فى السبعينيات.

ولقد استوعب القطاعان الحكومى والعام أعداداً كبيرة من الخريجين الجدد، وبالتالى، أديا دوراً إيجابياً فى الحد من البطالة خلال عقد السبعينيات وبداية الثمانينيات. إلا أن العبء المتزايد لسياسة تعيين الخريجين مع مرور الزمن على الموازنة العامة للدولة؛ أدى إلى اتباع سياسة التباطؤ فى تعيين الخريجين

---

(1) رهام حسن عبد الحكيم ، أثر سياسات الإصلاح الاقتصادى على مشكلة البطالة ، *مرجع سابق* ، ص 120 .

(2) فضلاً عما يترتب على ذلك من ارتفاع فى معدلات التضخم وانخفاض فى إنتاجية العمل.

(3) هاله سمير الغاوى، ***مدى كفاءة نظام التعليم المصرى فى تحقيق متطلبات التنمية*** ، رسالة ماجستير، كلية التجارة – جامعة عين شمس، 2001 ، ص 185.

فى البداية عن طريق إطالة فترة انتظار التعيين؛ الأمر الذى ترتب عليه ارتفاع معدلات البطالة فيما بين شباب المتعلمين[1].

- ويتضح مما سبق، أن سياسة الالتزام بتشغيل الخريجين قد أدت إلى ظهور البطالة المقنعة، ولم تستطع - فى الوقت نفسه - القضاء على البطالة السافرة ولكنها أرجأت - فقط - ظهورها.

2 - **عدم ملاءمة الهيكل التعليمى لمتطلبات سوق العمل:** يتمثل أحد العوامل الأساسية فى انتشار البطالة بين المتعلمين فى عدم توجيه الأفراد إلى التخصصات التعليمية التى تتوافق مع متطلبات سوق العمل. ذلك أن عملية التعليم تمتد لسنوات طويلة، وتتطلب أعباءً متنوعة، وتكاليف كثيرة يتحملها الفرد والمجتمع خلال تلك الفترة. وهذه التكاليف يبررها العائد الخاص من وجهة نظر الفرد -الذى يتمثل فى الحصول على فرص أفضل للتوظف والأجر الأعلى- وكذلك العائد الاجتماعى من وجهة نظر المجتمع - ويتمثل فى الارتفاع بإنتاجية العمالة المؤهلة ككل، وتوفير المهارات الوطنية المطلوبة بدلاً من استيرادها. غير أن انعدام الربط بين سياستى التعليم والتوظف قد أدى إلى تراجع عائد التعليم بنوعيه؛ الأمر الذى أدى بالخريج أن يختار بين أمرين: إما أن يقبل العمل فى مجالات بعيدة عن تخصصه أو أن يبقى عاطلاً. وهذا يعنى انخفاض إنتاجيته أو انعدامها، وبالتالى، ضياع الموارد التى خصصت لتعليمه، ومن ثم،

---

[1] المجالس القومية المتخصصة، " البحث العلمى والتكنولوجيا والهندسة الوراثية "، التكنولوجيا والبطالة، *مرجع سابق*، ص 541.

تختفى مبررات تحمل تكاليف العملية التعليمية من قبل الفرد والمجتمع فى آن معاً[1].

ويلاحظ أنه فى واقع الاقتصاد المصرى - خلال الفترة محل الدراسة - لم تساير برامج التعليم والتدريب الواقع العملى واحتياجات المجتمع. ذلك أن هذه البرامج نمطية وغير متطورة؛ إذ أن الدولة - منذ بداية الستينيات - قد توسعت فى التعليم بكافة مراحله دون تخطيط مدروس، الأمر الذى تمخض عنه مضاعفة أعداد الخريجين منذ بداية السبعينيات؛ فازدادت أعداد الخريجين من حوالى 59 ألف خريج فى عام 1975/74 لتصل إلى حوالى 428 ألف خريج فى عام 1991/90 - علماً بأن عدد الخريجين قد تجاوز النصف مليون فرد فى عام 1984/83- وهذا ما توضحه بيانات **الجدول** رقم (4-3) م وكذلك **الشكل** رقم (4-2). وقد وصل الرقم القياسى لأعداد الخريجين إلى 720 فى عام 1991/90 مقارنة بما كان عليه فى عام 1975/74، وقد كان النصيب الأكبر من الخريجين من حملة المؤهلات المتوسطة، يليه حملة المؤهلات العليا، ثم حملة المؤهلات فوق المتوسطة، وذلك كما هو موضح من هذا الشكل.

وقد ترتب على ذلك زيادة فى المعروض من الخريجين عن حاجة سوق العمل؛ أدت إلى الاختلالات فيه فى صورة عجز فى بعض التخصصات، وفائض فى تخصصات أخرى. ذلك أن زيادة كبيرة قد وجدت فى المعروض من خريجى الجامعات والمعاهد المتوسطة لا يقابلها طلب مماثل فى بعض

---

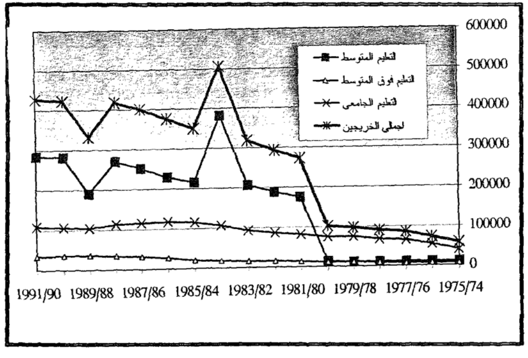
(1) معهد التخطيط القومى ، " قضية التشغيل والبطالة على المستوى العالمى والقومى والمحلى " ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (173)، *مرجع سابق* ، ص 42.

التخصصات، وفى الوقت نفسه، وجد نقص فى المعروض من تخصصات أخرى فى مواجهة الطلب عليها فى سوق العمل. ويرجع ذلك بالطبع - فى المقام الأول- إلى قصور السياسة التعليمية، وعدم مواكبتها لمتطلبات سوق العمل[1].

شكل رقم (4-2)

تطور أعداد الخريجين لكافة المستويات التعليمية كافة فى مصر

خلال الفترة (74/75-90/1990)



المصدر: بيانات الجدول رقم (4-3) م.

(1) ياسمين محمود فؤاد، أثر برنامج الإصلاح الاقتصادى على التضخم والبطالة فى مصر، مرجع *سابق*، ص 106.

3 - **تدنى معدل الإنفاق الاستثمارى:** لقد كان معدل الاستثمار فى مصر فى الفترة (1973-67) منخفضاً، وقدر بحوالى 14 % من الناتج المحلى الإجمالى، وقد وجهت نسبة كبيرة من هذه الاستثمارات إلى عملية الإحلال والتجديد. ونتج عن ذلك أن حجم العمالة لم ينم خلال تلك الفترة إلا بمعدل منخفض قدره 1.7 % فى المتوسط سنوياً[1]، فى الوقت الذى كان فيه معدل نمو كل من حجم السكان وحجم قوة العمل حوالى 2.6 %، 2.8 % فى المتوسط سنوياً خلال تلك الفترة على التوالى[2]، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على مستوى البطالة الذى يعد تعبيراً عن ضعف قدرة الاستثمار على توفير فرص العمل الكافية لاستيعاب الأعداد المتزايدة من القوة العاملة. وقد كانت الحكومة هى المستثمر الرئيس فى الاقتصاد المصرى؛ حيث أنه فى عام 1973 كان أكثر من 90 % من الاستثمارات تتم بوساطة الحكومة؛ ثم تراجعت بعد ذلك إلى حوالى 81 % خلال الفترة (74-1985)[3].

وبالرغم من ازدياد معدلات الاستثمار خلال فترة الانفتاح الاقتصادى (74-1981/80)؛ حيث وصلت إلى حوالى 25 % من الناتج المحلى الإجمالى[4]، إلا أنه قد حدثت تحولات فى سياسات الاستثمار لصالح

---

[1] وزارة التخطيط، وثيقة مرجعية عن أهم متغيرات الاقتصاد القومى عن الفترة من عام 1960/59 إلى عام 2000/99 ، *مرجع سابق* ، ص 32.

[2] د. عالية عبد المنعم المهدى ، " التوزيع الإقليمى للبطالة وعلاقته بالهجرة الداخلية " ، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد ، بعنوان: البطالة فى مصر، *مرجع سابق*، ص 129.

[3] *المرجع السابق*، ص ص 129 ، 130.

[4] وزارة التخطيط، وثيقة مرجعية عن أهم متغيرات الاقتصاد القومى عن الفترة من عام 1960/59 إلى عام 2000/99 ، *مرجع سابق*، ص 32.

القطاعات الخدمية؛ إذ بلغت 46.3 % من الاستثمارات القومية بعد أن كانت تمثل 39.7 % فى الفترة السابقة عليها (66-1973)، وكان ذلك - بالطبع- على حساب القطاعات السلعية التى بلغ نصيبها 53.7 % من الاستثمارات القومية بعد أن كانت 60.3 %؛ مما أثر فى نصيب القطاعات السلعية من العمالة؛ حيث بلغت نسبة العاملين بهذه القطاعات 59.3 % من إجمالى العمالة، واستحوذت قطاعات الخدمات على 40.7 %.

وقد طبقت خلال هذه الفترة سياسة استهدفت زيادة الإنفاق الاستثمارى فى قطاعات لا يتمخض عنها خلق فرص عمل جديدة؛ بما يتناسب مع حجم الاستثمارات الموجهة إليها؛ فقد استحوذ قطاع البترول على حوالى 12 % من إجمالى الاستثمارات القومية فى عام 1981/80، وتم التوسع فى مشروعات تطوير قناة السويس، وكذلك السياحة، بوصفها المصادر الرئيسة لموارد النقد الأجنبى بجانب تحويلات العاملين فى الخارج خلال هذه الفترة[1].

وقد استمر تراجع نسبة الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعى حتى وصلت إلى 7.3 % من الاستثمارات القومية؛ مما أدى إلى انخفاض معدل نمو العمالة به إلى 0.1 % فى المتوسط سنوياً خلال فترة الانفتاح الاقتصادى، وانخفض- بالتالى- نصيبه النسبى من العمالة حتى وصل إلى 41.3 % ، وهذا ما توضحه بيانات **الجدول** رقـــم (4-4) م[2].

---

(1) شريف رفعت رزق، ***دور الصندوق الاجتماعى للتنمية فى علاج مشكلة البطالة***، رسالة ماجستير، كلية التجارة - جامعة عين شمس، 1997 ، ص 60.

(2) كما سوف يناقش هذا الأمر بصورة أكثر تفصيلاً فى الفصل السادس من هذه الدراسة.

وقد شهدت فترة الخطة الخمسية الأولى (82/83-86/1987) تناقصاً مستمراً فى كل من نسبة الاستثمارات الموجهة للقطاعات السلعية ونصيبها من العمالة الكلية؛ بحيث صار نصيب القطاعات السلعية منهما 44.5 %، 52.7 % على التوالى، ومن ثم، ارتفع نصيب القطاعات الخدمية منهما ليصيرا 55.5 %، 47.3 % على التوالى. وواصل نصيب القطاع الزراعى من الاستثمارات والعمالة انخفاضه؛ حيث صار 9.2 %، 33.6 % على التوالى، وقد انعكس ذلك فى انخفاض القدرة الاستيعابية لهذا القطاع من العمالة[1].

ويلاحظ من الجدول رقم (4-4) م – أيضاً – أن الخطة الخمسية الثانية (86/87-91/1992) قد شهدت تحسناً نسبياً فى الاستثمارات الموجهة للقطاعات السلعية؛ حيث بلغت 52.8 % من الاستثمارات القومية بعد أن كانت 44.5 % فى الخطة السابقة عليها. كما انخفضت نسبة الاستثمارات الموجهة لقطاعات الخدمات لتصير 47.2 % بعد أن كانت 55.5 %. ولقد ترتب على ذلك كله؛ حدوث نمو غير متوازن فيما بين القطاعات المختلفة؛ حيث حققت القطاعات التوزيعية والخدمية معدلات نمو تفوق ما حققته القطاعات السلعية – التى انخفض نصيبها النسبى فى الناتج المحلى – مما ترتب عليه خلل ملحوظ فى الهيكل الإنتاجى؛ أدى إلى انخفاض مرونة الجهاز الإنتاجى فى مصر؛ إذ أن أى انتعاش فى الطلب لا يؤدى إلى زيادة الإنتاج والتوظف؛ بل تنتج عنه زيادة فى الأسعار[2].

---

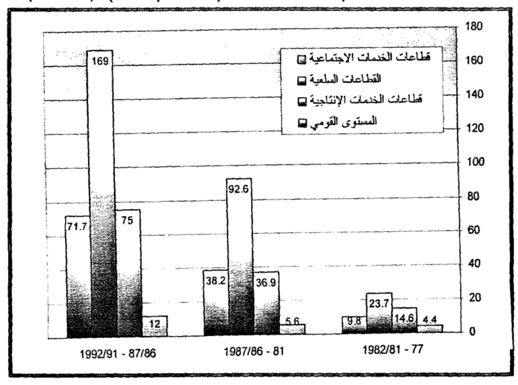
(1) د. صبرى أحمد أبو زيد، " العلاقة بين البطالة والإنتاجية فى الاقتصاد المصرى "، المؤتمر الثانى لقسم الاقتصاد، بعنوان: الإنتاجية فى الاقتصاد المصرى ، *مرجع سابق* ، ص ص 381 ، 382 .

(2) د. منى الطحاوى، " تحليل ظاهرة البطالة بين المتعلمين "، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد، بعنوان: البطالة فى مصر، *مرجع سابق*، ص ص 593-595.

4 - استخدام فنون إنتاجية مكثفة لرأس المال: بالإضافة إلى تراجع معدل نمو الاستثمارات على المستوى القومى - وبخاصة الموجهة للقطاعات السلعية - فقد اعتمد الاقتصاد المصرى على استخدام أساليب إنتاجية مكثفة لرأس المال، وذلك نتيجة لاتباع مصر لسياسة الإحلال محل الواردات، وقد كان ذلك - بصفة خاصة - فى قطاعى الصناعة والزراعة. ويمكن معرفة كيفية تأثير الفن الإنتاجى المستخدم فى البطالة من خلال تطور قيمة معامل رأس المال / العمل؛ الذى يقيس مقدار الاستثمارات اللازمة لتشغيل عامل إضافى واحد، وهذا ما توضحه بيانات الشكل رقم (4-3).

شكل رقم (4-3)

تطور معامل الاستثمار / العمل خلال الفترة (77-1992/91) (ألف جنيه)



المصدر: محسوب من بيانات وزارة التخطيط، *الخطة القومية الأولى والثانية والثالثة*.

ويتضح من هذا الشكل، أنه تم استخدام فنون إنتاجية ذات كثافة رأسمالية عالية؛ حيث تزايدت نسبة الاستثمار / العمل من 9.8 ألف جنيه في الفترة (77-1982/81) لتصير 71.7 ألف جنيه في الفترة (87/86-1992/91) وهو ما يدل على استخدام أساليب فنية مكثفة لرأس المال وموفرة للعمل. وقد دعمت التغيرات - التي أخذت مكانها في تشكيلة المنتج - هذا الاتجاه، وخاصة في القطاع الصناعي؛ حيث اتجهت دائماً نحو السلع الصناعية التي تتطلب درجة أعلى من الكثافة الرأسمالية، وذلك لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية[1]. إن ذلك كله يتبلور في الحد من فرص استيعاب العمالة في قطاع الصناعة بصفة خاصة، وعلى المستوى القومي بصفة عامة.

5 - **قوانين العمل وتشريعاته:** وتعد من أهم الأسباب وراء انتشار البطالة المقنعة في مصر، وتزايد نسبة البطالة السافرة فيها؛ ذلك أن قوانين العمل وتشريعاته قد أسهمت في تقييد المسار الوظيفي، بحيث صار انتقال العامل أو الموظف من درجة إلى أخرى يرتبط بعوامل شكلية بعيدة عن حسابات المهارة والكفاءة[2]. يضاف إلى ذلك، أن الأجور تتحدد وفقاً لهذه التشريعات بصرف النظر عن حسابات الكفاءة والإنتاجية.

---

[1] تتمثل الأسباب الاقتصادية في انخفاض تكلفة رأس المال مقارنة بالعمل بسبب ارتفاع الأجور وانخفاض إنتاجية العمل؛ بينما تتمثل الأسباب الاجتماعية في رفع جودة المنتج لكي يلبي رغبة ذوي الدخول المرتفعة، وأخيراً تتمثل الأسباب السياسية في التبعية للخارج، ومن ثم، زيادة الواردات من السلع الإنتاجية التي لا تتلاءم مع الظروف المحلية، لمزيد من الإيضاح يرجع إلى:
- شريف رفعت رزق، دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في علاج مشكلة البطالة، *مرجع سابق*، ص 75.

[2] عبير فرحات علي، *دور القطاع الخاص الصناعي في مواجهة مشكلة البطالة في مصر*، رسالة ماجستير، كلية التجارة - جامعة عين شمس، 1991 ، ص 34.

وقد أدى ذلك كله، إلى انخفاض إنتاجية العامل فى قطاع الخدمات الحكومية والقطاع العام. كما أن نظام الأجور فى القطاع الخاص يتسم – بدوره – بالجمود مما يجعله مسئولاً عن تزايد معدلات البطالة[1]. فضلاً عن أن ارتفاع نفقات المعيشة فى ظل تزايد معدلات التضخم تمخض عن قيام كثير من العمال والأفراد بالبحث عن أعمال إضافية – خاصة – فى القطاع الخاص والقطاع غير المنظم؛ مما يؤدى إلى حجب فرص العمل الإضافية عن آخرين يدخلون سوق العمل، ويبحثون عن فرص العمل لأول مرة ولا يجدونها، ومن ثم، تزداد معدلات البطالة[2].

6 – **قلة الاهتمام بالبحث العلمى:** إن عدم استخدام الطرق الحديثة فى الإنتاج – خاصة المبتكرة محلياً – يؤدى إلى استمرار استخدام طرق الإنتاج التقليدية وهى تنتج سلعاً لا تتواءم مع السوق العالمى، وهذا يضعف القدرة التصديرية للاقتصاد القومى. ولاشك فى أن التقاعس عن استخدام طرق الإنتاج الحديثة يرجع – ولو جزئياً على الأقل – إلى انفصام العلاقة بين المؤسسات البحثية والمؤسسات الإنتاجية فى مصر؛ مما خلق نوعاً من الضآلة فى التدفقات الاستثمارية الخارجية إلى مصر، وهذا يؤثر سلباً بدوره فى كل من مستويى الدخل والعمالة.

7 – **قصور تخطيط القوة العاملة:** يترتب على عدم الاستغلال الأمثل والتوزيع المناسب للطاقات البشرية – حيث لا يوضع الإنسان المناسب فى المكان

---

[1] شريف رفعت رزق، دور الصندوق الاجتماعى للتنمية فى علاج مشكلة البطالة، *مرجع سابق*، ص 89.

[2] د. ماجدة أحمد شلبى، " حول مشكلة البطالة واختلالات سوق العمل والتشغيل المصرى "، ندوة مشكلة البطالة فى مصر، *مرجع سابق*، ص 32.

المناسب – وجود أعداد كبيرة فى بعض التخصصات تعانى من البطالة، هذا، فى الوقت الذى يعانى المجتمع نقصاً شديداً فى تخصصات أخرى. يضاف إلى ذلك، أنه فى ظل غياب استراتيجية واضحة للتعيين، وفى ظل عدم وجود التنسيق الكافى بين سياستى التعليم والتوظف تُتْرك قضية التشغيل والتوزيع لعشوائية الأحوال والظروف؛ مما يسهم فى زيادة حجم البطالة ومعدلاتها[1].

ومما سبق، تتضح أهمية تخطيط القوة العاملة؛ حيث تُقدَّر الأعداد المطلوبة من العمالة فى مختلف المجالات، والقدر المتوفر منها فى المجتمع، والتعرف على الفجوات فيما بين المطلوب والمتوفر، والعمل على مواجهتها من خلال توجيه أجهزة التعليم والتدريب فى المجتمع، أو من خلال العمل على تغيير بعض الأساليب الإنتاجية. وبالتالى، يمكن القضاء على ظاهرة قصور التنسيق بين أعداد الخريجين من ناحية، واحتياجات أسواق العمل سواء الداخلية أو الخارجية، من ناحية أخرى. ولاشك، أن وجود التخطيط السليم للقوة العاملة يحد من البطالة – خاصة فيما بين المتعلمين – ويضمن توجيه العمالة إلى القطاعات التى تكون فى أمس الحاجة إليها[2].

ويرجع قصور تخطيط القوة العاملة فى مصر إلى عدد كبير من العوامل أهمها[3]:

(أ) عدم توافر البيانات والدراسات الإحصائية.

---

[1] المجالس القومية المتخصصة، " البحث العلمى والتكنولوجيا والهندسة الوراثية "، التكنولوجيا والبطالة، *مرجع سابق*، ص541.

[2] *المرجع السابق*، ص 542.

[3] عبير فرحات على، دور القطاع الخاص الصناعى فى مواجهة مشكلة البطالة فى مصر، *مرجع سابق*، ص 36.

(ب) عدم الربط والتنسيق بين تخطيط القوة العاملة وسياسات التعليم والتدريب.

(حـ) تزايد كل من حجم السكان وحجم القوة العاملة بمعدلات كبيرة، وبما يفوق القدرة على استيعابها.

(د) الهجرة غير المخططة للخارج.

(هـ) كثرة الأجهزة المعنية بتخطيط القوة العاملة، وتداخل اختصاصاتها. وتتمثل هذه الأجهزة فى وزارة التخطيط، ووزارة القوى العاملة، والجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

(و) قصور الأجهزة الخاصة بقياس الكفاءة الإنتاجية ومعدلات العمل التى يمكن من خلالها تحديد حجم العمالة الزائدة - أى البطالة المقنعة والجزئية - التى يمكن تحويلها إلى مجالات أخرى ذات إنتاجيات مرتفعة أو إعادة تدريبها.

8 - **تعارض عديد من السياسات مع سياسة التوظف:** فمثلاً، يترتب على السياسة النقدية التوسعية زيادة معدلات التضخم؛ مما يؤثر سلباً فى الاستثمار، ومن ثم، يؤثر - بدوره - فى الإنتاج والعمالة. ويترتب على اتباع سياسة مالية انكماشية لمعالجة التضخم نقص فى مستوى الطلب الكلى، وتكون لها آثار انكماشية فى كل من مستويى الدخل والتوظف. والسياسة الضريبية المغالى فيها، تؤدى إلى إعاقة الادخار والاستثمار؛ حتى فى حالة توجيهها للاستثمارات إلى مجالات دون الأخرى؛ فإنها تؤثر سلباً فى فرص العمل والتوظف.

9 - **زيادة معدلات الهجرة الداخلية وسوء التوزيع الجغرافى للسكان:** شهدت مصر نمواً سريعاً فى نسبة التحضر بسبب تيارات الهجرة الداخلية المكثفة خلال نصف القرن الأخير؛ وقد تسببت هذه الزيادة غير المخطط لها فى تيارات

الهجرة من الريف إلى الحضر فى تفاقم مشكلة البطالة، وبخاصة فى الحضر. ذلك أن هذه الهجرة تؤدى إلى تفوق معدل نمو الباحثين عن عمل عن معدل النمو الطبيعى للسكان فى مناطق الجذب[1]. وتتم هذه الهجرة الداخلية ليس - فقط - من الريف إلى الحضر؛ بل -أيضاً- من مناطق أو محافظات طاردة -ريفية أو حضرية- إلى مناطق أو محافظات جاذبة، وذلك بسبب سوء توزيع الإنفاق العام، وعدم توافر الخدمات فى المناطق أو المحافظات الطاردة[2].

وقد ترتب على زيادة معدلات الهجرة الداخلية – أيضاً – اختلال فى التوزيع السكانى داخل مصر؛ حيث زادت نسبة سكان الحضر من أقل من 40 % فى منتصف الستينيات إلى حوالى 44 % فى بداية التسعينيات[3]، وهو ما أدى إلى بروز عديد من المشاكل السلبية على التنمية والإنتاج فى الريف، هذا من ناحية، وزيادة التكدس السكانى وارتفاع معدلات البطالة بالحضر، من ناحية أخرى[4].

وبوجه عام، تعانى مصر من اختلال فى توزيع السكان وكثافتهم فى المناطق المختلفة؛ حيث يتركز 97 % من السكان فى الوادى والدلتا – أى فى حوالى 3.5 % من مساحة مصر– وتعد مصر من أعلى الدول من حيث نسبة الكثافة السكانية فى المناطق المأهولة بالسكان، وقد ارتفعت تلك الكثافة السكانية فى المناطق المأهولة

---

(1) وهو الأمر الذى تم توضيحه بصورة أكثر تفصيلاً فى المحور (3-2) من الفصل السابق.

(2) يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- Loony R., "Rural Labor Movements in Egypt and Their Impact on The State, 1961 - 1992", Journal of Third World Studies, ***op. cit.***, pp. 257, 258.

(3) أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، قضية البطالة وتوفير فرص العمل، ***مرجع سابق***، ص 74.

(4) يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- Freeman R. B., "Labor Markets and Institutions in Economic Development", The American Economic Review, ***op. cit.***, p. 403.

باستمرار من 300 نسمة / كم^2 فى بداية القرن الماضى إلى 695، 917، 1024 نسمة / كم^2 فى الأعوام 1976، 1986، 1991 على التـــوالى[1]، هذا، بالإضافة إلى وجود تباين شـــديد فى الكثافـــة السكانية فى مصـــر؛ حيث تبلغ الكثافة السكانية أكبر ما يمكن فى القاهرة الكبرى حوالى 28.3 ألف نسمة / كم^2 وفى الإسكندرية 9.3 ألف نسمة / كم^2؛ بينما تنخفض الكثافة السكانية بدرجة كبيرة فى المحافظات الحدودية، مثل: مرسى مطروح والوادى الجديد وشمال سيناء وجنوبها[2].

ولاشك، أن لهذا التباين تأثيراً واضحاً فى بروز مشكلة البطالة وتفاقمها؛ ذلك لأن هذا الخلل التوزيعى يخلق ضغوطاً على المنشآت الإنتاجية فى المناطق مرتفعة الكثافة السكانية؛ فى حين تعانى المناطق ذات الندرة السكانية من عدم الاستغلال الكامل لمواردها بسبب نقص العمالة فى عديد من التخصصات، ويسهم هذا الأمر – بالتالى – فى خلق مزيد من الاختلال فى سوق العمل المصرى.

10 – عدم الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة: لقد ترتب على عدم التوسع الأفقى فى الأراضى الزراعية تناقص نصيب الفرد من الأرض الزراعية الذى وصل إلى حوالى 0.12 من الفدان فى نهاية الثمانينيات، فضلاً عن انتشار الآلية الزراعية؛ وقد أدى ذلك كله؛ إلى تقليل فرص العمل بالريف؛ مما أسهم فى زيادة معدلات البطالة به[3]. وذلك لأن ندرة الأراضى الزراعية وقلة المياه تعدان من العوامل المهمة التى أسهمت فى ضعف الاقتصاد المصرى – والمسئولة إلى حد ما عن ظهور البطالة به خاصة فى

---

(1) محمد الفاتح محمد مصطفى، " مجهودات وزارة القوى العاملة والهجرة فى حل مشكلة البطالة "، ندوة مشكلة البطالة فى مصر، الجزء الأول، جامعة الأزهر، القاهرة، الفترة (14–16) يوليو 2001، ص 3.

(2) أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، قضية البطالة وتوفير فرص العمل، *مرجع سابق*، ص 74.

(3) عبير فرحات على ، دور القطاع الخاص الصناعى فى مواجهة مشكلة البطالة فى مصر ، *مرجع سابق*، ص 37 .

الريف - نظراً لعدم وجود فرص العمل الكافية فى القطاعات الأخرى. وكان من المحتمل مواجهة هذه المشكلة - ولو جزئياً - عن طريق إقامة المشروعات الصناعية الصغيرة، والتوسع فيها فى الريف؛ حيث تتميز بقدرتها على توفير فرص عمل بتكلفة مناسبة نظراً لانخفاض استثماراتها الثابتة، إلا أن ذلك لم يتحقق لعدم اهتمام الحكومة بها وتشجيعها[1].

وتمتلك مصر عديداً من الموارد الطبيعية الأخرى، ولكنها غير مستغلة الاستغلال الأمثل الذى يتناسب مع أهميتها، مثل: الآثار والطبيعة والمناخ المعتدل، وذلك كله مناسب جداً لتنشيط الحركة السياحية، فضلاً عن عديد من المواد الخام سواء فى صورة معادن أو مصادر الطاقة - خاصة الغاز الطبيعى - وغير مستغلة بالدرجة المثلى. ولقد كان من الممكن خلق فرص عمل للطاقات العاطلة إذا ما أُحسن استغلالها دون الحاجة إلى إجراء توسعات استثمارية. ويعزى عدم الاستغلال الأمثل للطاقات الإنتاجية القائمة فى مصر إلى صعوبة الحصول على المواد الأولية، ومستلزمات الإنتاج المستوردة منها - خاصة فى القطاع الصناعى- بسبب نقص موارد النقد الأجنبى[2]، فضلاً عن نقص الإمدادات من الطاقة، وعدم توافر قطع غيار الآلات، وكذلك، عدم استكمال بعض مشروعات البنية الأساسية، بالإضافة إلى عدم كفاية الطلب سواء المحلى أو الخارجى وهذا كله يؤثر سلباً فى مستويى الإنتاج والعمالة، نتيجة لمحدودية فرص العمل فى الوقت الذى يزداد فيه عرض العمل باستمرار.

(1) يمكن الرجوع فى ذلك إلى:
- Shaban R. A., Assaad R., Al-Qudsis., "The Challenge of Unemployment in The Arab Region", International Labor Review, *op. cit.*, p. 71.

(2) أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، قضية البطالة وتوفير فرص العمل، *مرجع سابق*، ص 88.

4-2 : تقييم سياسات علاج مشكلة البطالة

رغم إهدار البطالة لأهم الموارد الاقتصادية فى المجتمع المصرى، ورغم تأثيراتها السلبية فى الأمن والسلام الاجتماعيين؛ إلا أن الدولة لم تنتهج استراتيجية متكاملة واضحة المعالم تتسم بالاستمرارية لمواجهة تلك المشكلة والحد منها. غير أن هناك مجموعة من السياسات المتناثرة وغير المتكاملة عملت على تأجيل مسألة تفاقم المشكلة، والتخفيف من حدتها، تلك التى لم تتغير وفقاً لتغير هذه المشكلة[1]. **ويتصدى هذا المحور إلى استعراض أهم السياسات التى اتبعتها الدولة لمواجهة هذه المشكلة خلال تلك الفترة من الدراسة، ثم تقييمها. وتتمثل هذه السياسات فى كل من: السياسة السكانية، والسياسة التعليمية، وسياسة تعيين الخريجين، وسياستى تشجيع كل من الهجرة الخارجية والقطاع الخاص.**

4-2-1 : السياسة السكانية:

أولاً : استعراض السياسة:

تتمثل مشكلة البطالة فى تزايد عرض الباحثين عن العمل مقارنة بفرص العمل المتاحة فى الاقتصاد. وبما أن عرض العمل يتأثر بمجموعة من العوامل، أهمها: معدل نمو السكان مع مر الزمن؛ فقد حاولت الحكومة المصرية – بوساطة السياسة السكانية، وأهم أدواتها: تنظيم النسل، ونشر التعليم، ورفع المستوى الصحى للسكان –

---

(1) د. سميحة السيد فوزى ، " سياسات مواجهة مشكلة البطالة " ، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد ، بعنوان: البطالة فى مصر، *مرجع سابق* ، ص 1055.

تخفيض معدل نمو السكان[1]. ويقصد بالسياسة السكانية: مجموعة الإجراءات والأدوات المباشرة وغير المباشرة التى تقوم بوضعها الحكومات أو المؤسسات الإقليمية والدولية بغرض تعديل اتجاهات المتغيرات السكانية. وتتجسد هذه السياسة فى برامج تنظيم الأسرة، والتوزيع الداخلى للسكان - الهجرة الداخلية - والهجرة الخارجية[2].

ولقد أعلنت السياسة القومية للسكان وتنظيم الأسرة فى مصر عام 1973، وكان هدفها الأساسى هو الحد من الزيادة السكانية لما لها من تأثيرات سلبية فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد حددت هذه السياسة مجموعة من الأدوات التى يمكن بوساطتها الحد من معدلات النمو السكانى. ومن أبرز هذه الأدوات: السيطرة على مستويات الإنجاب؛ مما أدى إلى زيادة الطلب على خدمات تنظيم الأسرة بهدف رفع المستوى الاجتماعى والاقتصادى لها، وكذلك رفع مستوى التعليم، وتثقيف المرأة، وزيادة إسهامها فى سوق العمل، والآلية الزراعية، وتصنيع الريف، وخفض معدلات الوفيات بين الأطفال، وكذلك دور وسائل الإعلام والتوعية، فضلاً عن الضمان الاجتماعى، حتى يكون بديلاً عن دور الأولاد فى تأمين الشيخوخة للوالدين[3].

---

(1) يرجع فى ذلك إلى:

- Awad I., "Economic Reform, Employment and Employment Policy in Egypt", Conference on : ***Aspects of Structural Reform: With Special Reference Egyptian Economy***, Economic Department, Faculty of Economics and political Science - Cairo University, Apr. 13, 14, 2003, pp. 1 - 4.

(2) وسوف يتم تناول هذه الإدارة فى البند (4-2-4).

(3) عبير فرحات على ، دور القطاع الخاص الصناعى فى مواجهة مشكلة البطالة فى مصر، *مرجع سابق*، ص ص 41 ، 42.

وقد أعيدت صياغة السياسة القومية للسكان فى عام 1980 – فى ضوء ما تحقق من نتائج – لتؤكد دور السكان كمورد بشرى، واستهدفت السياسة الجديدة تحقيق معدل أمثل للنمو السكانى من خلال تخفيض معدل المواليد الإجمالى، وركزت على ثلاثة برامج أساسية هى[1]:

(أ) الارتفاع بخدمات تنظيم الأسرة وتكاملها مع الخدمات الاجتماعية المناسبة.

(ب) تطبيق البرامج الاقتصادية والاجتماعية وتعميمها، تلك التى تدعم تنظيم الأسرة على مستوى المحليات.

(حـ) تدعيم برامج التربية السكانية وبرامج الإعلام والتعليم والاتصال التى تهدف إلى تغيير القيم الخاصة بحجم الأسرة بالإضافة إلى تشجيع استخدام الوسائل الحديثة لتنظيم الأسرة.

غير أن النتائج جاءت على غير ما خطط له، وذلك لأسباب مختلفة سواء أكانت تتعلق بصعوبات التنفيذ أو لأسباب خارجية، مثل: ظروف الحرب، وتغير أولويات توجيه الموارد. ولقد أقر المجلس القومى للسكان السياسة القومية للسكان بداية من عام 1986؛ حيث تم من خلالها إعداد وثيقة بالأهداف الكمية التى يسعى المجتمع إلى تحقيقها . وتتمثل – أساساً– فى نشر خدمات تنظيم الأسرة خاصة فى الريف، والارتفاع بخدمات الأمومة والطفولة، وتصميم برامج تهدف إلى تغيير القيم والعادات تجاه السلوك الإنجابى، فضلاً عن الحد من الهجرة الداخلية[2].

---

(1) ***المرجع السابق***، ص ص 42 ، 43.

(2) ***المرجع السابق***، ص 45.

وقد حددت هذه الوثيقة أهداف السياسة القومية للسكان خلال الفترة (86-2001) على النحو التالى[1]:

(1) تخفيض معدلات النمو السكانى بوساطة تخفيض مستويات الإنجاب تدريجياً، من خلال زيادة نسبة الأفراد الذين يستخدمون وسائل تنظيم الأسرة.

(2) تحقيق توزيع سكانى أمثل من خلال تخفيض الكثافة السكانية والسيطرة على الهجرة الداخلية.

(3) الارتقاء بالخصائص السكانية من خلال:

- تخفيض نسبة الأمية من 49 % فى عام 1986 إلى 40 %، 30 %، 20 % فى الأعوام 1991، 1996، 2001 على التوالى.
- الارتفاع بمكانة المرأة من خلال الارتفاع بنصيبها النسبى فى القوة العاملة من 11 % فى عام 1986 إلى 14 %، 17 %، 20 % فى الأعوام 1991، 1996، 2001 على التوالى، فضلاً عن التوسع فى مشروعات الأسر المنتجة.
- استخدام الوسائل الحديثة فى العلاج لتخفيض وفيات الرضع من 70 لكل ألف مولود فى عام 1986 لكى تصل إلى 50، 40، 30 لكل ألف فى الأعوام 1991، 1996، 2001 على التوالى.

ثانياً : تقييم السياسة: ويثار فى هذا المجال تساؤل، أنه بعد هذه الجهود التى بذلتها الحكومة المصرية سواء المتعلقة بتنظيم الأسرة أم بالهجرة، هل حققت السياسة السكانية فى هذه الفترة الأهداف التى نشدتها؟ وهل نجحت فى تخفيض معدل

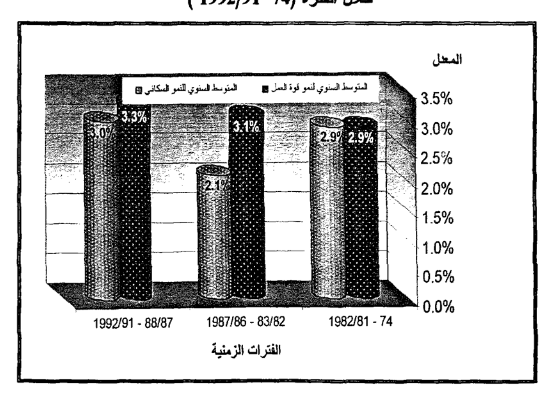
---

(1) *المرجع السابق*، ص ص 45-47.

النمو السكانى؟ الإجابة على ذلك من واقع الأرقام تكون بالنفى؛ إذ ارتفع معدل النمو السكانى من حوالى 2 % فى المتوسط سنوياً خلال الفترة (66-1976) إلى 2.8 % فى المتوسط سنوياً خلال الفترة (76-1986)[1]. ويقدم الجدول رقم (4-2) م تطور بيانات كل من حجم السكان وحجم قوة العمل خلال الفترة محل الدراسة، وقد تم تلخيصها فى الشكل رقم (4-4).

شكل رقم (4-4)

تطور المتوسط السنوى لمعدلى نمو كل من السكان وقوة العمل خلال الفترة (74-1992/91)



__المصدر:__ بيانات الجدول رقم (4-2) م.

---

(1) د. منى البرادعى، " مواجهة مشكلة البطالة فى مصر من منظور استراتيجية اشباع الحاجات الأساسية "، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد، بعنوان: البطالة فى مصر، *مرجع سابق*، ص 835.

يتضح من بيانات هذا الشكل أن معدلى النمو السكانى ونمو قوة العمل كانا متعادلين فى الفترة الأولى، وبعد ذلك فاق معدل نمو قوة العمل معدل النمو السكانى. غير أن معدل النمو السكانى كان شديد الارتفاع؛ مما ترتب عليه زيادة فى عرض قوة العمل بما يفوق فرص التوظف أو الطلب على العمل، وقد انعكس ذلك فى زيادة معدلات البطالة. ولذا، فإن أحد الأسباب الأساسية لزيادة حجم البطالة ومعدلاتها فى الاقتصاد المصرى هو الارتفاع الكبير فى معدلات النمو السكانى[1].

ومن جانب آخر، فإن السياسة السكانية لم تنجح فى تحقيق هدف الحد من الهجرة الداخلية، بل على النقيض؛ زادت نسبة التحضر وما ارتبط بها من ارتفاع معدلات البطالة، وخاصة فى المناطق الحضرية؛ إذ ارتفعت نسبة السكان فى المناطق الحضرية من حوالى 37 % فى عام 1960 إلى حوالى 44 % عام 1986؛ مما ترتب عليه زيادة فى معدل البطالة فى الحضر من 4.3 % فى عام 1966 إلى 15.8 % فى عام 1986[2].

ولا يرجع تزايد عرض قوة العمل فى مصر عن فرص العمل المتاحة - الطلب على العمل- إلى ارتفاع معدل النمو السكانى فقط؛ بل يرجع - أيضاً- إلى عاملين إضافيين، يتمثل **أولهما** فى التغير فى الهيكل العمرى للسكان؛ إذ ارتفعت نسبة السكان فى الفئة العمرية (15-64 سنة) من 54% فى عام 1960 إلى حوالى 56%

[1] وهو الأمر الذى سوف يوضح بصورة كمية فى الفصل السابع من هذه الدراسة.

[2] ذلك أن معدل نمو قوة العمل فى الحضر كان يفوق ضعف نظيره فى الريف خلال الفترة (76-1986)، لمزيد من الإيضاح يمكن الرجوع فى ذلك إلى المحور(3-2) والجدول رقم (3-2) وكذلك الشكل رقم (3-2) فى الفصل السابق من هذه الدراسة.

فى عام 1976، ثم إلى 63 % فى عام 1986. ويتمثل ثانيهما فى زيادة نسبة الإناث المشاركات فى قوة العمل .

4-2-2 : السياسة التعليمية:

أولا : استعراض السياسة: تعد سياسة التعليم والتدريب من أهم العوامل المؤثرة فى الاتجاهات متوسطة المدى، وطويلة المدى فى سوق العمل. والهدف الاقتصادى من التعليم والتدريب هو توفير المؤهلات والمهارات المطلوبة فى سوق العمل؛ بما يكفل فرص متكافئة للأفراد فى الحصول على وظيفة تتناسب مع الميول والتطلعات والمهارات المكتسبه لهؤلاء الأفراد.

إن العمل عنصر غير متجانس من عناصر الإنتاج؛ إذ تنقسم العمالة إلى عمالة ماهرة وغير ماهرة. والعمالة الماهرة تتنوع وفقاً للمهنة والتعليم والتدريب، وتختلف العمالة غير الماهرة اختلافات كثيرة، إلا أنها تشترك فيما بينها فى خاصية الأمية أو شبه الأمية، وتحتل نسبة كبيرة فى سوق العمل المصرى، ومن ثم، فإن التعليم والتدريب يدخلان بطريق مباشر فى تحديد نوع العمل سواء أكان ماهر أو شبه ماهر أو غير ماهر، وبالتالى، فإن السياسة التعليمية لها دور مهم فى تتبع الاتجاهات العامة فى سوق العمل للتعرف على مشاكل الاختلال الهيكلى القصير والمتوسط، وبعيد المدى الذى ينعكس على كفاءة عملية التنمية فى الدولة[2].

---

(1) حيث زاد نصيب الإناث فى قوة العمل من حوالى 9 % فى عام 1976 إلى حوالى 26 % فى عام 1990 ، وهو الأمر الذى سوف يتم توضيحه بصورة أكثر تفصيلاً فى الفصل السابع من هذه الدراسة.

(2) عبير فرحات على، دور القطاع الخاص الصناعى فى مواجهة مشكلة البطالة فى مصر، *مرجع سابق*، ص 49.

ويتأثر **سوق العمل** فى مصر بعاملين رئيسيين تتضمنهما سياسة التعليم، هما: مجانية التعليم واتجاهات التعليم والتدريب. فقد توسعت الحكومة المصرية فى تطبيق **نظام مجانية التعليم** وعممته فى المراحل التعليمية كافة منذ بداية الستينيات[1]. وقد ترتب على ذلك كله، زيادة نسبة الملتحقين بمراحل التعليم المختلفة وخاصة الثانوى والجامعى فيما بعد؛ مما أدى إلى حدوث زيادة كبيرة فى أعداد الخريجين الذين يرغبون فى الالتحاق بسوق العمل[2]. وكانت محصلة اتباع هذا الأسلوب ظهور نوع خاص من البطالة فى مصر هو بطالة المتعلمين. أما عن **اتجاهات التعليم والتدريب**؛ فهناك فجوة كبيرة بين ما يتلقاه الطلاب من التعليم والتدريب وبين احتياجات الواقع ومتطلباته. ذلك أن نظام التعليم فى مصر يفتقد – بصفة عامة – إلى طابع التوجه المهنى باستثناء بعض التخصصات المحدودة – مثل الطب والهندسة – أى أن التعليم لا يقدم سوى القليل من متطلبات معظم المهن، وقدر ضئيل من المعلومات العامة، ولا يدعم عملية تنمية القدرة على الخلق والإبداع. فالتعليم فى مراحله المختلفة فى مصر يعانى من انخفاض النوعية؛ بسبب تزايد أعداد الملتحقين به، وعدم توافر الخبرات العلمية والتربوية القادرة على مواجهة هذه الأعداد، فضلاً عن اتباع نظام التلقين – بصفة أساسية – والتركيز على المناهج الدراسية الجامدة، والنجاح كهدف وحيد – أو أساسى– فى امتحان نهاية العام الدراسى.

ثانياً – تقييم السياسة: لقد كان للسياسة التعليمية المطبقة خلال هذه الفترة – وعدم الربط بينها من ناحية، وسياسة تعيين الخريجين، من ناحية أخرى– أكبر الأثر فى زيادة أعداد خريجى المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة والعليا؛ بما يفوق

---

(1) منذ عام 1962، وإن كان نظام مجانية التعليم هذا قد طبق فى المرحلة الابتدائية منذ عام 1925، والمرحلة الثانوية منذ عام 1952.

(2) كما هو مبين فى الجدول رقم (4-3) م، وكذلك الشكل رقم (4-2).

قدرة الاقتصاد القومى على خلق وظائف لهم؛ مما انعكس فى زيادة حجم البطالة ومعدلاتها[1]. وهذا ما توضحه بيانات الجدول رقم(4-3) م؛ حيث كان معدل نمو الخريجين من حملة المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة والعليا حوالى 23 %، 11 %، 6 % فى المتوسط سنوياً على التوالى خلال هذه الفترة من الدراسة (74-1991)، وقد كان معدل نمو الخريجين ككل حوالى 13 % فى المتوسط سنوياً خلال تلك الفترة.

وترجع الزيادة الكبيرة فى خريجى المراحل التعليمية المختلفة - وما ترتب عليها من ارتفاع معدلات البطالة بين المتعلمين- إلى عوامل كثيرة أهمها[2]:

(أ) **انخفاض تكاليف التعليم:** وينطبق هذا الأمر على المراحل المختلفة - خاصة التعليم الجامعى- مما ترتب عليه زيادة الإقبال على التعليم، ومن ثم، زيادة عرض الخريجين المؤهلين؛ بما يفوق الطلب عليهم. ورغم أن مجانية التعليم لها مبرراتها الإنسانية والاجتماعية؛ إلا أنها تعد سبباً مهماً من أسباب الاختلال بين العرض والطلب على تلك الفئات فى سوق العمل. فجانب العرض من كل فئة من فئات المتعلمين يتزايد بسرعة؛ بسبب تزايد السكان وكذا أعداد الخريجين، أما

---

(1) وخاصة بطالة المتعلمين والتى تزايدت بصورة كبيرة خلال هذه الفترة ، لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- المحور (3-5) من الفصل السابق.
- د. ماجدة أحمد شلبى، " حول مشكلة البطالة وإختلالات سوق العمل والتشغيل المصرى " ، ندوة مشكلة البطالة فى مصر، *مرجع سابق*، ص 27.

(2) يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- Leonor M. D., Korayem K., "Unemployment, Schooling and Training in Developing Countries", *op. cit.*, pp. 68-70.

جانب الطلب؛ فإنه يتحدد بمجموعة من العوامل التى تحكم قدرة النشاط الاقتصادى على استيعاب هذه الأعداد المتزايدة[1].

(ب) **إنشاء كثير من المعاهد والجامعات الإقليمية**: وقد يسّر ذلك على أبناء الريف مسألة إتمام دراساتهم الجامعية؛ رغبة فى الحصول على فرص عمل أفضل فى المستقبل. وقد تمخض ذلك عن زيادة فى أعداد الخريجين الوافدين إلى سوق العمل؛ مما يزيد من الاختلال بين العرض والطلب فى سوق العمل لتلك الفئات.

(حـ) **تدنى المستوى التعليمى للخريجين**: إن نظام القبول بالجامعات والمعاهد العليا يعتمد على مجموع الدرجات الذى حققها الطالب فى الثانوية العامة أو ما يعادلها دون النظر إلى إمكاناته ورغباته. وكذلك؛ فإن أعداد المقبولين فى كثير من الكليات والمعاهد قد تزايد بدرجة تؤثر سلباً فى عملية التحصيل العلمى؛ مما أدى إلى انخفاض مستوى التحصيل العلمى، والقدرة على الاستيعاب.

(د) **التعليم يؤدى إلى البطالة**: يؤدى التعليم إلى ارتفاع آمال الخريجين وطموحاتهم لدرجة يصعب تحقيقها، وينعكس ذلك الأمر على فكرهم، ومن ثم، على سلوكياتهم، ويجعلهم يرفضون عديداً من الأعمال التى لا تتناسب مع تلك الطموحات – من وجهة نظرهم – وينتهى بهم الأمر إلى الانضمام إلى قائمة البطالة السافرة أو البطالة المقنعة فى أحسن الأحوال.

وعلى الرغم من الزيادة المطردة فى أعداد المدارس والجامعات، وتزايد أعداد المقيدين بهما، والجهود المبذولة فى سبيل تطوير التعليم المصرى وتحديثه، إلا أن ذلك كله لم ينجح فى القضاء على الأمية؛ حيث أن نصف سكان مصر – تقريباً – حتى

---

(1) عبد السلام محمد عوض، ***نمط الاستثمار وأثره على البطالة فى مصر فى الفترة(74-1992)***، رسالة ماجستير ، كلية التجارة – جامعة الزقازيق ، فرع بنها ، 1999 ، ص 72.

نهاية الثمانينيات كانوا أميين[1]. وإذا أضفنا إلى ذلك هؤلاء المتسربون من التعليم الابتدائى تصل هذه النسبة إلى حوالى 70 %[2]. ولم تنجح سياسة التعليم – كذلك – فى استيعاب جميع الأطفال فى سن المدرسة؛ حيث كانت نسبة الاستيعاب 84 % فى مرحلة التعليم الأساسى، 58 % فى مرحلة التعليم الثانوى فى عام 1987/86. وكذلك فشلت هذه السياسة فى تحقيق الاتساق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل وفرص العمل المتاحة، وبالتالى، فإن نظام التعليم فى مصر يعانى من وجود فجوة متزايدة فيما بين المناهج الدراسية وما يحصله الطلبة من معلومات وقدرات من ناحية، ومن ناحية أخرى، بين متطلبات الواقع العملى والتطبيقى. ولقد أدى ذلك كله، إلى ظهور قائمة طويلة من الخريجين الذين لا يجدون فرص عمل تتناسب ومؤهلاتهم[3].

وعليه، فإن مكونات سياسة التعليم تعد مسئولة – مسئولية كبيرة – عن تفاقم مشكلة البطالة فى مصر سواء من الناحية الكمية أو الكيفية. فبالرغم من أن هذه السياسة أدت إلى استيعاب جزء كبير من السكان عن طريق الالتحاق بمراحل التعليم المختلفة، ومن ثم، أدت إلى خفض أعداد الداخلين إلى سوق العمل خلال عقدى الستينيات والسبعينيات؛ إلا أنها فى حقيقة الأمر لم تقدم حلاً حقيقياً لمشكلة البطالة، ولكنها أدت إلى تأجيل تلك المشكلة لتظهر فيما بعد فى صورة بطالة

---

(1) وبما يمثل 49.4 % طبقاً لتعداد عام 1986.

(2) د. منى البرادعى، " مواجهة مشكلة البطالة فى مصر من منظور استراتيجية اشباع الحاجات الأساسية "، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد، بعنوان: البطالة فى مصر، ***مرجع سابق***، ص 835.

(3) يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- Leonor M. D., Korayem K., "Unemployment, Schooling and Training in Developing Countries", ***op. cit.***, pp. 58 - 60.
- El-Baradei M., "Towards Apro-Poor Educational Policy for Egypt", Socioeconomic Policies and Poverty Alleviation Programs in Egypt, ***op. cit.***, p. 438.

المتعلمين بدلاً من بطالة الأميين. ولاشك أن الصورة الأولى أكثر تكلفة من الثانية وأبعد أثراً في الاقتصاد القومي. وقد كانت نسبة البطالة بين المتعلمين - وخاصة من حملة المؤهلات المتوسطة والعليا - أعلى ما يمكن؛ بل وقد كانت في اتجاهها إلى التزايد باستمرار مع مر الزمن،وهذا ما تم بيانه في الفصل السابق مـــن هذه الدراســـة [1].

ومن ناحية أخرى، فإن افتقاد التعليم لطابع التوجه المهنى وعجزه عن التكيف مع احتياجات المجتمع؛ قد أدى إلى اختلالات فى التوازن بين جانبى العرض والطلب فى فئات المهارات العمالية المختلفة، وذلك بسبب عدم التنسيق بين سياستى التعليم والتوظف. **وبالتالى، فإن المسئول الحقيقى عن زيادة البطالة فيما بين فئات المتعلمين هو عدم تطوير كل من التعليم والتدريب؛ بما يتماشى مع الاحتياجات الفعلية لسوق العمل باستمرار.**

ويتضح من العرض السابق، أنه على الرغم من الجهود المبذولة فى مجال التعليم فى مصر إلا انه لم يحقق نجاحات كبيرة فى القضاء على الأمية أو تحقيق تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع، أو خلق المهارات والقدرات والخبرات الملائمة لمجالات العمل؛ الأمر الذى تمخض عنه زيادة حجم البطالة ومعدلاتها، خاصة فيما بين المتعلمين [2].

---

[1] وذلك فى المحور (3-5) ، كما سوف توضح أيضاً فى الفصل السابع من هذه الدراسة.

[2] د. سمية أحمد على عبد المولى ، " القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى فى ضوء خصائص قوة العمل " ، المؤتمر العلمى الثالث والعشرين للاقتصاديين المصريين، بعنوان: القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى، *مرجع سابق*، ص ص 19 ، 20.

4-2-3 : سياسة تعيين الخريجين:

أولاً : استعراض السياسة:

أمام ازدياد السكان، وتزايد القوة العاملة سنوياً؛ فقد التزمت الحكومة المصرية منذ أوائل الستينيات – كنوع من المسئولية الاجتماعية – بتعيين خريجى الجامعات والمدارس الفنية والمسرحيين من القوات المسلحة، وذلك فى القطاع العام والمصالح الحكومية، دون دراسة الاحتياجات الفعلية لهذه الجهات. وقد مثلت سياسة التعيين أداة الدولة فى تحقيق التشغيل الكامل لقوة العمل، وحققت هذه السياسة نجاحاً كبيراً فى الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي نتيجة للتوسع الكبير فى الاستثمارات العامة، والنمو الضخم فى الجهاز الإدارى للدولة، وزيادة أعداد الموجهين للقوات المسلحة، وقد زادت نسبة العمالة بالحكومة من 12.8 % من إجمالى المشتغلين فى منتصف الستينيات إلى 20 % فى عام 1978. غير أنه، ومع بداية الثمانينيات واجهت الحكومة زيادة ضخمة فى أعداد الخريجين بما يفوق قدرة القطاعين: الحكومى والعام على الاستمرار فى استيعاب هذه الأعداد الضخمة؛ ذلك أن هذه الأعداد صارت تمثل عبئاً على ميزانية الدولة؛ مما أدى إلى تراجع الحكومة تدريجياً عن تطبيق هذه السياسة. وتمثل هذا التراجع فى إطالة فترات انتظار الخريجين للتعيين حتى تجاوزت سنوات عديدة.

ثانيا : تقييم السياسة: رغم أن سياسة تعيين الخريجين استهدفت – أساسا- استيعاب الزيادات المتتالية فى القوة العاملة والحد من البطالة، **إلا أنها قد تمخضت عن كثير من الآثار السلبية، لعل أهمها[1]:**

(أ) تزايد معدلات البطالة المقنعة بأجهزة الدولة ومؤسساتها، ومن ثم، انخفاض الإنتاجية فيها، وذلك بسبب استمرار التعيينات غير المبررة اقتصادياً، وبصفة خاصة فى القطاع الحكومى؛ فقد استوعب القطاع الحكومى حوالى 42.5 % من العمالة المعينة فى عام 1982/81، وبلغت نسبة الزيادة به حوالى 416 % خلال الفترة (66-1988)[2]. وينطبق الاتجاه نفسه على القطاع العام، وإن كان بدرجة أقل مقارنة بقطاع الخدمات الحكومية.

(ب) أدى تزايد أعداد الخريجين وعجز الدولة عن التوسع فى أنشطتها الاقتصادية بمعدلات مماثلة إلى ظهور البطالة السافرة بين الخريجين؛ مما أدى إلى إطالة فترات انتظار التعيين؛ إذ وصلت فى منتصف الثمانينيات إلى ما بين 5 إلى 6 سنوات.

(حـ) نتج عن التزام الحكومة بتعيين الخريجين؛ تزايد الطلب على التعليم فى مصر بما يفوق الإمكانات المتاحة؛ مما أدى إلى انخفاض نوعيته، ذلك أن التعليم صار الوسيلة للحصول على وظيفة مدى الحياة، وانعكس ذلك مباشرة فى صورة بطالة المتعلمين.

---

(1) د. سميحة السيد فوزى، " سياسات مواجهة مشكلة البطالة " ، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد ، بعنوان: البطالة فى مصر ، *مرجع سابق*، ص ص 1055 ، 1056.

(2) د. هبة أحمد نصار، " البطالة وسياسات الاستثمار " . المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد، بعنوان: البطالة فى مصر ، *مرجع سابق*، ص 969.

(د) أدت سياسة التزام الحكومة بتعيين الحريجين إلى زيادة الإقبال على التعليم العالى؛ فى الوقت الذى صار فيه التعليم الفنى والمهنى أقل جذباً للشباب.

يتضح مما سبق، أن سياسة تعيين الخريجين من قبل الحكومة والعمل على تحقيق التوظف الكامل – وليس الأمثل- أدت إلى إبطاء أو تأجيل ظهور مشكلة البطالة السافرة فى عقدى الستينيات والسبعينيات؛ حيث استوعب القطاعين الحكومى والعام حوالى 5 مليون فرد؛ بما يمثل 48 % من المشتغلين على المستوى القومى وفقاً لتعداد 1976[1]، ولذلك كله، وُجِدَت البطالة المقنعة فى أجهزة الحكومة والقطاع العام. غير أنه، منذ بداية الثمانينيات تأكد عدم قدرة الحكومة على الاستمرار فى سياسة التعيين؛ مما أدى إلى تراجعها عنها دون القضاء على البطالة السافرة التى تفاقمت منذ منتصف الثمانينيات[2].

وخلاصة القول: فإن سياسة تعيين الخريجين نجحت فى مراحلها الأولى بالفعل فى تحقيق أهدافها فى امتصاص ضغوط مشكلة البطالة السافرة سواء الاجتماعية أو السياسية، وإرضاء تطلعات الأفراد إلى التعليم والوظيفة الحكومية؛ إلا أنها قد أدت- وبمرور الوقت – إلى مجموعة من النتائج السلبية على الإنتاج فى القطاعين الحكومى والعام، وتزايد الأعباء على الموازنة العامة للدولة، فضلاً عن تغذية الضغوط التضخمية، وقد بدأت هذه المشاكل فى الظهور تدريجياً، ثم زادت حدتها منذ بداية الثمانينيات، وتحت وطأة هذه الضغوط بدأت الحكومة تتراجع تدريجياً عن الالتزام بهذه السياسة، ومن ثم، بدأت مشكلة البطالة السافرة فى التضخم.

---

[1] محسوب من بيانات الجدول رقم (2-1).

[2] وهو الأمر الذى سوف يوضح بصورة أكثر تفصيلاً فى الفصل السادس من هذه الدراسة.

4-2-4 : سياسة تشجيع الهجرة الخارجية:

أولاً : استعراض السياسة: شهدت مصر هجرة عمالية كبيرة إلى الخارج منذ بداية السبعينيات – خاصة بعد حرب أكتوبر 1973- وترجع هذه الظاهرة إلى مجموعة من العوامل الخارجية والداخلية[1]. **وتتمثل العوامل الخارجية:** فى ارتفاع أسعار البترول بعد حرب أكتوبر 1973، وزيادة الفوائض النفطية لدى الدول العربية، ومن ثم، زيادة الاستثمار فى الدول العربية النفطية؛ فزيادة الطلب على العمالة المستوردة بسبب عدم كفاية العمالة المحلية لديها. وقد كان لارتفاع الأجور والمرتبات فى هذه الدول دوراً رئيساً فى جذب العمالة إليها. **وتتمثل العوامل الداخلية:** فى ضيق فرص التوظف المتاحة، وانخفاض مستويات الأجور والمرتبات الحقيقية، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية فى تلك الفترة نتيجة للأعباء التى فرضتها الحروب المتتالية، وما ترتب عليها من عجز فى الموازنة العامة للدولة، وعجز فى ميزان المدفوعات المصرى، وبالتالى، زادت حاجة الدولة إلى موارد إضافية لتمويل هذا العجز.

ولقد اتجهت الحكومة المصرية – فى مواجهة هذه الظروف – إلى تشجيع الهجرة الخارجية من خلال تذليل كافة الصعوبات التى تواجهها، وذلك بإصدار عديد من التشريعات الميسرة لانتقال العمالة المصرية إلى الخارج[2]. وقد مثلت هذه الإجراءات – فى مجموعها- حوافز قوية للمهاجرين، بالإضافة إلى عوامل الطرد

(1) عبير فرحات على ، دور القطاع الخاص الصناعى فى مواجهة مشكلة البطالة فى مصر ، **مرجع** ***سابق*** ، ص ص 55 ، 56.

(2) د. هبة أحمد نصار، " البطالة وسياسات الاستثمار " ، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد، بعنوان: البطالة فى مصر، ***مرجع سابق***، ص 969.

الاقتصادية السائدة داخلياً من ناحية، وعوامل الجنب- الخارجية - من قبل الدول العربية النفطية، من ناحية أخرى[1].

ثانياً : **تقييم السياسة:** يمكن القول، إن عقد السبعينيات وبداية الثمانينيات يمثلان مرحلة ازدهار الهجرة الخارجية؛ مما ترتب عليه عديد من الآثار الإيجابية والسلبية على مشكلة البطال.//

ـ **وتتمثل الآثار الإيجابية فيما يلى**[2]:

(أ) الاستفادة من تحويلات المصريين المهاجرين التى وصلت إلى حوالى 2.8 مليار دولار فى بداية الثمانينيات.

(ب) الوفر فى الاستهلاك العائلى.

(حـ) تقليل حجم البطالة السافرة؛ حيث أن المهاجر لا يتوافر له عمل داخل البلاد -فى أغلب الأحيان- وعادة ما يكون شاباً حديث التخرج أو حرفياً، وبالتالى، فإن هؤلاء الأفراد لو لم يسافروا إلى الخارج لأضيفوا إلى الرصيد القائم للبطالة[3].

---

(1) يمكن الرجوع فى ذلك إلى:
- Leonor M. D., Korayem K., "Unemployment, Schooling and Training in Developing Countries", *op. cit.*, pp. 59, 60.

(2) يرجع فى ذلك إلى:
- International Labour Organization, "Egypt: Better Administration and Insurance for Expatriates", ***International Labour Review***, Vol. 132, No. 4, Geneva, 1993, http://80- proquestumi.com., 21/12/2002, p. 417.

(3) وذلك على الرغم من وجود عديد من الدراسات التى ترى نقيض ذلك، أى أن هجرة العمالة كانت معظمها من فئة الأفراد العاملين بالفعل، وليس من بين فئة المتعطلين، ومن ثم، فإن الهجرة الخارجية لم تخفف من حدة البطالة إلا بنسبة محدودة نتيجة لهجرة بعض الخريجين الجدد.

وتتمثل أهم الآثار السلبية فيما يلي:

(أ) اكتساب المهاجرين لأنماط استهلاكية ترفيهية تفوق إمكانات أقرانهم في البلاد.

(ب) حرمان البلاد من ثمار تعليم – وتدريب – مواطنيها المهاجرين.

(حـ) فقدان الاقتصاد القومي لإنتاجية العمالة المهاجرة.

(د) اختلال سوق العمل الداخلية، وذلك بسبب عدم وجود ضوابط لعملية الهجرة، وعدم التفرقة بين المهارات والتخصصات اللازمة لتنمية الاقتصاد المصرى؛ مما أدى إلى هجرة العمالة الماهرة ذات الإنتاجية المرتفعة، واحلال العمالة الأقل مهارة بدلاً منها فى الأنشطة الاقتصادية المتعددة؛ مما أثر سلبياً فى الإنتاجية بوجه عام، فضلاً عن وجود عجز فى عديد من التخصصات[1].

وبالرغم من تلك السلبيات، فإنه لا يمكن إهمال الآثار الإيجابية – سالفة الذكر – وخاصة التخفيف من حدة البطالة –ولو بدرجة محدودة– حيث تمخض عنها هجرة ما بين (1.5–2) مليون فرد فى أوائل الثمانينيات، وفاق 2 مليون فرد فى نهاية الثمانينيات[2].

---

[1] د. سميحة السيد فوزى، " سياسات مواجهة مشكلة البطالة " ، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد ، بعنوان: البطالة فى مصر ، *مرجع سابق*، ص 1057.

[2] حيث استوعبت العراق وحدها حوالى 1.25 مليون فرد، ودول الخليج العربى الأخرى حوالى مليون فرد، يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- International Labour Organization, "Egypt: Better Administration and Insurance for Expatriates", International Labor Review, ***op. cit.***, p. 417.

((غير أن سياسة تشجيع الهجرة الخارجية لم تستمر فى تحقيق أهدافها - وبخاصة الحد من مشكلة البطالة فى الاقتصاد المصرى- ويرجع ذلك إلى الصدمات العكسية فى سوق البترول، وما ترتب عليها من انخفاض فى إيرادات الدول النفطية؛ مما أدى إلى تقليص الطلب على العمالة المستوردة، والاستغناء عن أعداد متزايدة منها[1]، فضلاً عن التوسع فى استعانة هذه الدول بالعمالة الآسيوية بسبب انخفاض مستويات أجورها[2]))

((إن فترة الثمانينيات قد شهدت تراجعاً فى حركة الهجرة الخارجية، بالإضافة إلى بداية عودة العمالة المصرية، وقد ساعد على تقوية هذا الاتجاه حالة التوتر والقلق التى سادت منطقة الخليج العربى بسبب حربى الخليج الأولى والثانية)) وانعكس ذلك التراجع فى تناقص حجم تعاقدات العمالة المصرية بالدول العربية خلال النصف الثانى من الثمانينيات، التى يوضحها الشكل رقم (4-1).

ولقد ترتب على هذه الهجرة المرتدة زيادة معدلات البطالة المقنعة بالحكومة والقطاع العام بسبب عودة المهاجرين إلى وظائفهم السابقة، فضلاً عن تزايد أعداد

---

(1) قدر عدد العمال المصريين العائدين من الدول العربية النفطية بحوالى 100 ألف فرد سنوياً بداية من الثمانينيات ، يمكن الرجوع فى ذلك إلى:
- د. منى البرادعى، " مواجهة مشكلة البطالة فى مصر من منظور استراتيجية اشباع الحاجات الأساسية "، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد، بعنوان: البطالة فى مصر، **مرجع سابق**، ص 836.

(2) د. إيهاب عز الدين النديم، " كفاءة استخدام الموارد البشرية وقضية البطالة فى مصر " ، ***المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة***، كلية التجارة - جامعة عين شمس، العدد الثانى، 1989، ص 226.

العاطلين والباحثين عن عمل. وكان معدل البطالة بين العائدين حوالى 17 % وهو أعلى من نظيره لغير المهاجرين الذى قدر بحوالى 5 % فى بداية الثمانينيات[1].

ومما سبق، يتضح أن سياسة تشجيع الهجرة الخارجية أدت دوراً فاعلاً وساعدت فى الحد من مشكلة البطالة فى عقد السبعينيات وبداية الثمانينيات، غير أن هذا النجاح بدأ فى التراجع مع انخفاض أسعار البترول وعودة العمالة المصرية بعد حربى الخليج الأولى والثانية. وبالتالى، فإنه رغم ضرورة الاهتمام بقطاع الاستخدام الخارجى، إلا أنه يجب أن يعطى له دور ثانوى - وليس أساسى- فى استيعاب الأيدى العاملة. إن الاعتماد الأساسى فى استيعاب هذه الأيدى يجب أن يستند على سياسات داخلية - سياسات الاستثمار مثلاً- تستهدف خلق فرص عمل حقيقية فى الاقتصاد المصرى.

4-2-5 : سياسة تشجيع القطاع الخاص:

أولاً : استعراض السياسة:

قامت الحكومة المصرية بتشجيع القطاع الخاص بكافة أشكاله حتى يقوم بدور فاعل فى عملية التنمية، وبخاصة فى استيعاب الأيدى العاملة منذ بداية السبعينيات. فأصدرت عديداً من القوانين التى تشجع القطاع الخاص على زيادة دوره فى النشاط الاقتصادى مع توفير البيئة الملائمة له، ومن أهم هذه القوانين، القانون 43 لعام 1974، والمعدل بالقانون 32 لعام 1977 بشأن استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة، والقانون 59 لعام 1979

[1] د. هبة أحمد نصار، " البطالة وسياسات الاستثمار " ، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد، بعنوان: البطالة فى مصر، *مرجع سابق*، ص 969.

بشأن تنظيم الاستثمار فى المجتمعات العمرانية الجديدة، والقانون 159 لعام 1981 بشأن استثمار رؤوس الأموال الوطنية، وأخيراً، القانون 230 لعام 1989 - الذى حل محل القانون 43 لعام 1974 وتعديلاته - ويهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار فى مصر والقضاء على كل العيوب والقصور فى القوانين السابقة، وقد عمل على توفير مناخ ملائم للاستثمار فى مصر، وتدعيمه لكل المزايا والضمانات المقدمة من قبل.

ثانياً : **تقييم السياسة:** لم تنجح سياسة تشجيع القطاع الخاص فى خلق فرص العمل الكافية لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الداخلين إلى سوق العمل؛ على الرغم من الحوافز والمزايا والتسهيلات المقدمة من قبل الحكومة للقطاع الخاص؛ فلم تتجاوز فرص العمل التى وفرتها المشروعات التى تمت الموافقة عليها من جانب الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة 225 ألف فرصة عمل حتى نهاية عام 1987[1]. ويتضح كذلك من **بيانات الجدول رقم (4-1)** الثبات النسبى أو بعض التناقص لإسهام القطاع الخاص فى التوظف خلال الفترة (74-1991/90)؛ حيث انخفضت نسبة العاملين فى القطاع الخاص من حوالى 70 % من إجمالى العاملين فى بداية الفترة إلى حوالى 66 % فى نهايتها. ويرجع ذلك – أساساً – إلى الاعتماد على تقنيات مكثفة لرأس المال خلال تلك الفترة بسبب الوفرة الوقتية التى تحققت من العملة الأجنبية نتيجة لارتفاع أسعار البترول، وكذلك زيادة دور الشركات الأجنبية وشركات الانفتاح الاقتصادى التى اعتادت استخدام نظم كثيفة الاستخدام لرأس المال، هذا، فضلاً

---

(1) د. منى البرادعى، " مواجهة مشكلة البطالة فى مصر من منظور استراتيجية اشباع الحاجات الأساسية "، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد، بعنوان: البطالة فى مصر، *مرجع سابق*، ص 836.

عن اعتمادها الكبير على استيراد مستلزماتها من خامات وسلع وسيطة ؛ مما يحد من أثرها الإيجابى فى العمالة. بالإضافة إلى أن ضيق السوق المحلى، وضعف الصادرات، واتباع سياسة الإحلال محل الواردات، ووجود الطاقات العاطلة قد قلل من دور هذه السياسة فى إتاحة مزيد من فرص العمل.

جدول رقم (4-1)

تطور العاملين فى كل من القطاعين العام والخاص خلال الفترة (74-1991)

البيان / السنة	العاملون بالقطاع الخاص		العاملون بالقطاعين العام والحكومى		إجمالى عدد العاملين فى الدولة (مليون فرد)
	العدد (مليون فرد)	النسبة (%)	العدد (مليون فرد)	النسبة (%)	
1974	6.3	69.9	2.7	30.1	9.0
1975	6.5	69.1	2.9	30.9	9.4
1976	6.6	68.6	3.0	31.4	9.6
1977	6.7	67.3	3.2	32.7	9.9
1978	6.9	67.3	3.3	32.7	10.2
1979	7.1	67.0	3.5	33.0	10.6
1981/80	7.5	65.2	4.0	34.8	11.4
1982/81	6.9	65.9	3.6	34.1	10.5
1983/82	7.4	66.2	3.7	33.8	10.8
1984/83	7.4	66.5	3.7	33.5	11.1
1985/84	7.6	66.7	3.8	33.3	11.4
1986/85	7.8	67.1	3.8	32.9	11.7
1987/86	8.1	67.2	3.9	32.8	12.0
1988/87	8.3	67.2	4.0	32.8	12.3
1989/88	8.5	67.1	4.2	32.9	12.7
1990/89	8.7	66.9	4.3	33.1	13.0
1991/90	8.9	66.4	4.5	33.6	13.4

المصدر: وزارة التخطيط، ***وثيقة مرجعية عن أهم متغيرات الاقتصاد القومى عن الفترة من عام 1960/59 إلى عام 2000/99*** ، معهد التخطيط القومى، القاهرة ، أغسطس 2000، ص 32.

وإجمالا يمكن القول؛ إن السياسات التى اتبعتها الحكومة المصرية لمواجهة مشكلة البطالة لم تنجح فى معالجة تلك الظاهرة أو حتى التخفيف من حدتها. ويرجع ذلك إلى أن هذه السياسات ركزت على الاختلالات قصيرة الأجل دون الاهتمام بالأجل الطويل. كما تميزت باهتمامها بالآثار المباشرة - فقط - دون أخذ الآثار غير المباشرة فى الحسبان، فضلاً عن عدم اتساق هذه السياسات وتكاملها واندماجها فى خطط التنمية المعلنة للدولة. فمشكلة البطالة مشكلة مركبة، وليست مشكلة اقتصادية فحسب؛ بل هى مشكلة اجتماعية وسياسية أيضاً. ولذا، فإن مواجهة هذه المشكلة لا يتأتى إلا من خلال استراتيجية متكاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تراعى الأبعاد كافة سواء القصيرة منها أو طويلة الأجل. وهو الأمر الذى سيتم التركيز عليه فى توصيات هذه الدراسة.

• الخلاصة

ترجع البطالة فى المجتمع المصرى - خاصة منذ النصف الثانى من الثمانينيات - إلى عديد من الأسباب، غير أنه يمكن إجمالها فى مجموعتين: **الأولى، مجموعة الأسباب الخارجة عن سيطرة الحكومة**، وتتمثل فى: انخفاض أسعار البترول فى الأسواق العالمية، والركود الاقتصادى فى الدول الصناعية، وتراجع حركة الهجرة الخارجية، وانخفاض سعر صرف الدولار الأمريكى فى مواجهة العملات الأخرى، وتدهور شروط التبادل التجارى للمواد الأولية وخاصة الزراعية منها، وارتفاع معدل النمو السكانى، فضلاً عن زيادة نسبة السكان النشطاء اقتصادياً. **والثانية، مجموعة الأسباب الداخلة فى نطاق سيطرة الحكومة، وتتمثل فى**: تراجع الحكومة فى التزامها بتعيين الخريجين، وعدم ملاءمة الهيكل التعليمى لمتطلبات سوق العمل، وتدنى معدل الإنفاق الاستثمارى، واستخدام فنون إنتاجية مكثفة لرأس المال، وقوانين العمل وتشريعاته، وقلة الاهتمام بالبحث العلمى، وقصور تخطيط القوة العاملة، وتعارض

عديد من السياسات مع سياسة التوظف، وزيادة الهجرة الداخلية، وسوء التوزيع الجغرافى للسكان، بالإضافة إلى عدم الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة. وتؤثر بعض هذه الأسباب فى جانب الطلب على العمل، ويؤثر بعضها الآخر فى جانب العرض، وقد يؤثر البعض منها فى الجانبين معاً. وقد ترتب على ذلك زيادة الاختلال فى سوق العمل وتفاقم مشكلة البطالة السافرة وزيادة حدتها.

ورغم الأهمية القصوى لعلاج مشكلة البطالة - وخاصة الصريحة منها - إلا انه لم تكن هناك خطة أو استراتيجية لعلاجها أو للحد منها. ولقد توافرت مجموعة من السياسات المتناثرة - غير المتكاملة - عملت على تأجيل تفاقمها وخففت من حدتها مؤقتاً، وإن أسهمت - بصورة غير مباشرة - فى زيادة حدة الصور غير الصريحة منها. وتتمثل هذه السياسات فى كل من: **السياسة السكانية**، ولم تنجح هذه السياسة فى تحقيق أهدافها، سواء هدف الحد من الزيادة السكانية، التى تراوح معدلها فيما بين 2.5 % - 3 % سنوياً، أو هدف الحد من الهجرة الداخلية، وما نتج عنها من زيادة نسبة التحضر، ومن ثم، ارتفاع معدلات البطالة بالحضر. **السياسة التعليمية**، ولم تنجح - هى الأخرى - فى القضاء على الأمية رغم التوسع فى التعليم وزيادة أعداد الخريجين، ولم تحقق الاتساق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، ولذا، لم تسهم فى علاج مشكلة البطالة؛ بل غيرت هيكلها لتزداد بطالة المتعلمين بدلاً من بطالة الأميين. **سياسة تعيين الخريجين** وحققت هذه السياسة نجاحاً فى مراحلها الأولى، غير أنها عجزت عن الاستمرار فى ذلك، عندما بدأت الحكومة فى التراجع عنها مع تزايد أعداد الخريجين وتزايد أعبائها على الموازنة العامة؛ مما أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة الصريحة، فضلاً عن عديد من المشاكل الاقتصادية الأخرى. **سياسة تشجيع الهجرة الخارجية**، وقد أدت هذه السياسة دوراً فاعلاً فى الحد من البطالة السافرة فى السبعينيات وبداية الثمانينيات، غير أن هذا الدور بدأ فى التراجع مع

انخفاض أسعار البترول وعودة العمالة المصرية بعد حربى الخليج الأولى والثانية.

سياسة تشجيع القطاع الخاص، لم تحقق هذه السياسة هدفها فى توفير فرص العمل الكافية واستيعاب الداخلين إلى سوق العمل، رغم المزايا والحوافز والضمانات التى قدمتها الحكومة للقطاع الخاص. فقد انخفضت نسبة العاملين بالقطاع الخاص من 70 % من إجمالى المشتغلين فى بداية السبعينيات إلى 66 % فى بداية التسعينيات، ويعزى ذلك إلى الاعتماد على أساليب إنتاجية مكثفة لرأس المال، واتباع سياسة الإحلال محل الواردات، والاعتماد على المستلزمات المستوردة ووجود طاقات إنتاجية عاطلة.

ويتضح مما سبق، عجز السياسات التى اتبعتها الحكومة المصرية فى علاج مشكلة البطالة السافرة أو التخفيف من حدتها، لأنها ركزت على الاختلالات قصيرة الأجل دون الاهتمام بالأجل الطويل، فضلاً عن اهتمامها بالآثار المباشرة فقط، بالإضافة إلى عدم اتساقها. فمشكلة البطالة مشكلة مركبة لها أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لذا، تتطلب مواجهتها استراتيجية متكاملة ضمن خطة التنمية تراعى فيها كافة الأبعاد، ويمثل التشغيل هدفاً محورياً لها.

الفصل الخامس

برنامج الإصلاح الاقتصادى ومشكلة البطالة فى مصر

عانى الاقتصاد المصرى من اختلالات هيكلية عديدة خلال عقد الثمانينيات، وتمثلت خطورة هذه الاختلالات فى كثير من المؤشرات السلبية – التى مثلت عقبة أمام عملية التنمية الاقتصادية – وتمخضت عن تواضع معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى، وتصاعد كل من معدلى التضخم والبطالة، وتزايد أعباء المديونية الخارجية، فضلاً عن تزايد عجز الموازنة العامة للدولة، وعجز ميزان المدفوعات، ومن ثم، تدهور قيمة العملة الوطنية. وقد انعكس ذلك كله، فى تراجع معدل النمو الاقتصادى؛ مما أثر سلبياً فى مستوى التشغيل وفرص العمل[1].

ونتيجة لهذه الأوضاع الاقتصادية المتردية أقدمت الحكومة المصرية على توقيع اتفاقيتين فى إبريل ومايو عام 1991 مع البنك الدولى وصندوق النقد الدولى أُطلق

---

[1] يرجع فى ذلك إلى:

- Sullivan D. J., "The Political Economy of Reform in Egypt", International Journal of Middle East Studies, *op. cit.*, pp. 217-219.
- Lofgren H., "Economic Policy in Egypt: A Breakdown in Reform Resistance", International Journal of Middle East Studies, *op. cit.*, pp. 407, 408.
- El-Serafy S., "Structural Adjustment in Retrospect Some Critical Reflections", Conference on: ***Aspects of Structural Reform: With Special Reference to the Egyptian Economy***, Economics Department, Faculty of Economics and Political Science - Cairo University, Apr. 13, 14, 2003, p. 11.

عليهما برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى (ERSAP)[1]؛ حيث استهدف هذا البرنامج الخروج من الوضع الاقتصادى المتدهور[2].

ويعمل هذا البرنامج على الحد من دور الدولة فى النشاط الاقتصادى، وزيادة دور القطاع الخاص، وإضفاء مزيد من الحرية الاقتصادية بهدف دفع عجلة التنمية الاقتصادية، ورفع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع[3].

ويتكون برنامج الإصلاح الاقتصادى المصرىّ من ثلاثة مكونات رئيسة - شأنه فى ذلك شأن برامج الإصلاح التى طبقتها معظم الدول النامية المدينة

---

(1) ويعنى هذا الاختصار:

Economic Reform and Structural Adjustment Program

(2) وقد تمت الموافقة - من خلال هذا البرنامج - على تخفيض 50 % من الديون الخارجية، التى قدرت آنذاك بحوالى 50 مليار دولار، وقد تم الاتفاق على أن يتم ذلك خلال ثلاث مراحل: المرحلة الأولى بنسبة 15 % اعتباراً من أول يوليو 1991، والمرحلة الثانية بنسبة 15 % فى أول يناير 1993 ، والمرحلة الثالثة بنسبة 20 % اعتباراً من أول يوليو 1994. على أن يرتبط ذلك التخفيض بنجاح تنفيذ خطوات الإصلاح المتفق عليها مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، وقد تأخر تنفيذ المرحلة الثالثة إلى أكتوبر 1996 ، يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- د. أمينة زكى شبانة، " المعوقات الحالية لدور القطاع الخاص فى مصر فى ظل سياسة الإصلاح الاقتصادى " ، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة* ، كلية التجارة - جامعة عين شمس، العدد الثانى، 1995 ، ص 463.
- د. منى قاسم ، *الإصلاح الاقتصادى: دور البنوك فى الخصخصة وأهم التجارب الدولية*، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1997 ، ص ص 35 ، 36.

(3) يرجع فى ذلك إلى:

- Lofgren H., "Economic Policy in Egypt: A Breakdown in Reform Resistance", International Journal of Middle East Studies, ***op. cit.***, pp. 410, 411.

خلال الثمانينيات[1] - وهى: **برنامج التثبيت، وبرنامج التكيُّف الهيكلى، والبعد الاجتماعى**. ويطبق هذا البرنامج على مرحلتين، يتم التركيز فى المرحلة الأولى منهما على تطبيق سياسات برنامج التثبيت، وفى المرحلة الثانية يتم تطبيق سياسات برنامج التكيف الهيكلى. ويراعى عند تنفيذ كل من المرحلتين الآثار الاجتماعية الناتجة عن تطبيقهما عن طريق إنشاء الصندوق الاجتماعى للتنمية. ولضمان تحقيق أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادى تطلب الأمر أن تكون البرامج الثلاثة متكاملة.

وينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة محاور، يتناول أولها أسباب الأخذ ببرنامج الإصلاح الاقتصادى، ويتصدى ثانيها لمكونات برنامج الإصلاح الاقتصادى المصرى، أما الأخير فيتناول أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادى وموقع مشكلة البطالة فيما بين تلك الأهداف.

5-1 : أسباب الأخذ ببرنامج الإصلاح الاقتصادى

رغم محاولات الإصلاح التى بدأت فى الاقتصاد المصرى خلال عقد السبعينيات وما تبعها من رواج اقتصادى، إلا أنه لم ينجز كثيراً منها. غير أنه مع بداية الثمانينيات حدثت تحولات مفاجئة على الصعيد العالمى أثرت سلبياً فى الاقتصاد

[1] لمزيد من الإيضاح يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- Mohammed A. F., "The Role of the Fund and the World Bank in Adjustment and Development", ***Adjustment Policies and Development Strategies in the Arab World***, Edited by: El-Naggar S., Papers presented at a seminar, United Arab Emirates, Feb. 16-18, 1987, IMF, Washington D.C., 1987, pp. 78-82.
- The World Bank, ***Trends Developing Economies 1996***, W.B., Washington D.C., 1996, pp. 152-155.

المصرى وجدارته الائتمانية. وقد تعمقت هذه الاختلالات منذ منتصف الثمانينيات[1]، وبدأ الاقتصاد المصرى فترة حرجة إذ عانى خلال تلك الفترة من **نوعين من الاختلالات** هما: اختلال مالى واختلال هيكلى. ويتمثل **الاختلال المالى** بوجه عام فى زيادة العجز الداخلى والخارجى، وزيادة كل من معدلات التضخم والمديونية الخارجية، وتدهور قيمة العملة الوطنية. بينما يتمثل **الاختلال الهيكلى** فى تدهور أداء القطاعات الإنتاجية بصفة عامة، والقطاع العام بصفة خاصة، فضلاً عن الاختلال فى معدلات النمو فيما بين القطاعات الاقتصادية، يضاف إلى ذلك زيادة حجوم البطالة ومعدلاتها وتراجع معدل النمو الاقتصادى[2].

وعلى الرغم من تداخل كافة الأسباب والمبررات التى أدت بالحكومة المصرية إلى تبنى برنامج الإصلاح الاقتصادى، إلا أنه يمكن تقسيمها إلى نوعين من الأسباب أو المبررات: **الأولى** منها داخلية، **والثانية** خارجية، كما يلى:

5-1-1 : الأسباب الداخلية للإصلاح الاقتصادى:

وتتمثل هذه الأسباب فى الاختلالات الداخلية خلال عقد الثمانينيات، ولعل أهمها ما يلى:

(1) يمكن الرجوع فى ذلك إلى:
- Galal A. A., "Adjustment and Development: The Case of Egypt", Adjustment Policies and Development Strategies in the Arab World, ***op. cit.***, pp. 92-95.

(2) لمزيد من الإيضاح يمكن الرجوع فى ذلك إلى:
- ***Ibid***, p. 93.
- Shaban R. A., Assaad R., Al-Qudsi S., "The Challenge of Unemployment in the Arab Region", International Labor Review, ***op. cit.***, p. 68.
- Sullivan P., "Globalization: Trade and Investment in Egypt, Jordan and Syria Since 1980", ***Arab Studies Quarterly***, Belmont, Vol. 21, Summer 1999, http://80-proquestumicom., 21/12/2002, p. 43.
- وهذا ما توضحه كذلك بيانات الجدول رقم (2-4) م.

أولاً : تراجع معدلات الأداء الاقتصادى: لقد انخفض معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى من حوالى 10 % فى المتوسط سنوياً خلال الفترة (74-1979) إلى حوالى 2.6 % خلال عقد الثمانينيات (80/81-90/1991). غير أن الانخفاض كان أكبر نسبياً من ذلك خلال النصف الثانى من عقد الثمانينيات (85/86-90/1991)؛ إذ وصل معدل نمو الناتج إلى حوالى 1.6 % وهو أقل من معدل نمو السكان[1]. ويعزى هذا التراجع فى معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى – باستمرار خلال عقد الثمانينيات – إلى تدهور موارد البلاد من النقد الأجنبى، وذلك فى أعقاب تباطوء معدلات النمو العالمية وانهيار أسعار البترول، وما تبع ذلك من تأثيرات سلبية فى الاقتصاد المصرى سواء على حركة الملاحة فى قناة السويس، أو تحويلات العاملين بالخارج، فضلاً عن انخفاض الدخل من قطاع السياحة نتيجة لعدة أحداث أمنية. وقد تواكب ذلك كله مع حلول آجال السداد لأقساط جزء كبير من الديون المستحقة وفوائدها بعد انقضاء فترة السماح[2]. وقد تمخضت التطورات السابقة عن تناقص

---

(1) محسوب من بيانات: وزارة التخطيط ، وثيقة مرجعية عن أهم متغيرات الاقتصاد القومى عن الفترة من عام 59/1960 إلى عام 99/2000 ، *مرجع سابق*، ص ص 101 ، 102.

– ولمزيد من الإيضاح يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- Youssef S. M., "Structural Reform Program of Egyptian State - Owned Enterprises Current Impact and Future Prospects", The Journal of Management Development, ***op. cit.***, p. 33.
- International Monetary Found, "Arab Republic of Egypt", Recent Economic Development, 1989, ***op. cit.***, p. 1.
- Weiss D., "Institutional Obstacles to Reform Policies: A Case Study of Egypt, ***Economics***, Vol. 97, Federal Republic of Germany, 1993, p. 67.

(2) يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- The World Bank, Trends in Developing Economies, 1996, ***op. cit.***, p. 152.

معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى باستمرار حتى وصل إلى 1.5 % فى عامى 1986، 1987، ثم صار بالسالب فى الأعوام التالية لذلك؛ حيث كان - 4.3 %، - 3 %، - 6.3 % فى الأعوام 1988، 1989، 1990 على التوالى[1].

ثانياً : النمو غير المتوازن فيما بين القطاعات: بالرغم من تراجع معدلات النمو فى كافة القطاعات خلال عقد الثمانينيات، غير أن هذا التراجع كان بمعدل أسرع فى القطاعات السلعية عنه فى قطاعات الخدمات، وهذا ما توضحه بيانات **الجدول رقم (5-1)**؛ فقد كان متوسط معدل النمو السنوى فى القطاعات السلعية خلال عقد الثمانينيات هو 1.9 %، فى حين كان فى قطاعات الخدمات الإنتاجية حوالى 2.5 % فى المتوسط سنوياً. وقد ترتب على ذلك انخفاض النصيب النسبى للقطاعات السلعية ككل من 50.2 % من الناتج المحلى الإجمالى فى عام 1982/81 إلى 47.4 % فى عام 1990/89، ومن ثم، ازداد نصيب قطاعات الخدمات ككل من 49.8 % من الناتج المحلى الإجمالى إلى 52.6 % فيما بين العامين السابقين[2].

ويترتب على هذا التراجع فى النصيب النسبى للقطاعات السلعية تراجع قدرة المجتمع الذاتية على توفير احتياجاته من السلع، وبالتالى، حدوث اختلال بين الإنتاج والاستهلاك منها، وبخاصة فيما يتعلق بالسلع الغذائية. ولقد شكلت

---

(1) د. عبد الرحمن يسرى، د. محمد محروس إسماعيل، ***قضايا اقتصادية معاصرة***، الناشر قسم الاقتصاد، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية، 1999 ، ص 39.

(2) محسوب من بيانات: وزارة التخطيط، وثيقة مرجعية عن أهم متغيرات الاقتصاد القومى عن الفترة من عام 1960/59 إلى عام 2000/99 ، ***مرجع سابق***، ص ص 184 ، 185.

الفجوة الغذائية الناتجة عن ذلك أحد العوامل الهيكلية التى أسهمت فى زيادة كل من معدلات التضخم والواردات وعجز ميزان المدفوعات، وبالتبعية زيادة المديونية الخارجية، ومن ثم، فإن النمو غير المتوازن فيما بين القطاعات الاقتصادية قد ترتب عليه حدوث اختلالات أخرى؛ مما يتطلب ضرورة توجيه اهتمام أكبر لتنمية القطاعات السلعية، وتحقيق التوازن فيما بين نمو كل من القطاعات السلعية والقطاعات الخدمية.

جدول رقم (5-1)

معدلات نمو الناتج فى كل من القطاعات السلعية والخدمية بالأسعار الثابتة *

(%)

السنة / البيان	1983/82	1984/83	1985/84	1986/85	1987/86	1988/87	1989/88	1990/89	1991/90
القطاعات السلعية	2.0	1.3-	3.9	2.3-	6.1-	1.7	6.6	4.3	9.3
قطاعات الخدمات الإنتاجية	3.7	0.5	4.0	0.1-	1.9	1.1	8.4	4.6	2.8
قطاعات الخدمات الاجتماعية	2.7	2.1	7.7	1.2	6.3-	2.3-	5.4	0.5-	4.0-

المصدر: وزارة التخطيط، ***وثيقة مرجعية عن أهم متغيرات الاقتصاد القومى عن الفترة من عام 1960/59 إلى عام 2000/99***، وزارة التخطيط، القاهرة، أغسطس 2000.

* محسوبة من خلال بيانات الناتج للقطاعات بالأسعار الجارية، وذلك على أساس أسعار سنة الأساس لعام 1982/81.

ثالثاً : ارتفاع معدل التضخم: يعد التضخم أحد صور الاختلالات الهيكلية التى أعاقت النمو فى الاقتصاد المصرى؛ إذ وجه الاقتصاد المصرى بزيادة مستمرة فى المستوى العام للأسعار منذ بداية السبعينيات؛ ازدادت حدتها فى الثمانينيات[1]؛ حيث ارتفع الرقم القياسى لأسعار المستهلكين إلى حوالى 527 فى سنة 1992/91 بحسبان سنة 1982/81 كسنة أساس. وهذا يعنى أن الرقم القياسى لهذه الأسعار صار أكبر من خمسة أمثال ما كان عليه خلال عقد من الزمن. وقد تراوح متوسط معدل التضخم السنوى وفقاً لأسعار المستهلكين ما بين 18 % خلال النصف الأول من عقد الثمانينيات، 19 % خلال النصف الثانى من العقد نفسه. غير أن معدل التضخم السنوى كان أكبر وفقاً لأسعار الجملة؛ حيث أصبح الرقم القياسى لأسعار الجملة حوالى ستة أمثاله خلال عقد الثمانينيات، وبالتالى، أصبح معدل التضخم السنوى فى المتوسط المبنى على أساس أسعار الجملة حوالى 19 % خلال النصف الأول من الثمانينيات، وحوالى 21 % خلال النصف الثانى من العقد نفسه. وهذا ما توضحه بيانات الجدول رقم (5-2).

---

[1] لمزيد من التوضيح يمكن الرجوع إلى:

- Weiss D., "Institutional Obstacles to Reform Policies: A Case Study of Egypt", Economics, ***op. cit.***, p. 68.

جدول رقم (5-2)

تطور الأرقام القياسية للأسعار ومعدلات التضخم فى مصر

خلال الفترة (81/82-91/1992)

البيان / السنة	الرقم القياسى للأسعار ومعدل التضخم وفقاً لأسعار المستهلك		الرقم القياسى للأسعار ومعدل التضخم وفقاً لأسعار الجملة	
	الرقم القياسى	معدل التضخم(%)	الرقم القياسى	معدل التضخم(%)
1982/81	100	–	100	–
1983/82	115.4	15.4	120.4	20.4
1984/83	136.2	18.0	141.6	17.6
1985/84	154.1	13.1	164.3	16.0
1986/85	180.8	17.3	197.4	20.1
1987/86	226.2	25.1	234.8	18.9
1988/87	268.3	18.6	277.5	18.2
1989/88	313.1	16.7	357.1	28.7
1990/89	379.3	21.1	434.6	21.7
1991/90	435.2	14.7	505.1	16.2
1992/91	527.1	21.1	598.7	18.5

المصدر: محسوب من بيانات وزارة التخطيط، ***وثيقة مرجعية عن أهم متغيرات الاقتصاد القومى عن الفترة من عام1960/59 إلى عام2000/99***،وزارة التخطيط،القاهرة،أغسطس2000، ص 253.

ويرجع ارتفاع معدل التضخم خلال تلك الفترة إلى الزيادات المفرطة فى الطلب الكلى وقصور العرض الكلى، وعدم ملاحقته لتلك الزيادات فى الطلب، **ويرجع هذا بدوره إلى نوعين من العوامل هما:**

(أ) **العوامل الداخلية**: وتتمثل فى: زيادة معدلات نمو الإصدار النقدى بما يفوق نمو الناتج، ونمو الأجور بمعدلات تفوق نمو الإنتاجية[1]، فضلاً عن الإسراف فى الاستهلاك بسبب سياسة الدعم والإعانات، بالإضافة إلى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة والاعتماد فى تمويله على مصادر تضخمية بالاقتراض من الجهاز المصرفى، وكذلك اختلال النمو فيما بين القطاعات وتباطوء النمو بالقطاع الزراعى.

(ب) **العوامل الخارجية**: وتتمثل فى ارتفاع أسعار الواردات، وتزايد عبء المديونية الخارجية الذى يغذى التضخم لأنه يقتطع جزءاً من حصيلة الصادرات.

رابعاً : عجز الموازنة العامة للدولة: لقد عانى الاقتصاد المصرى من عجز متزايد فى الموازنة العامة للدولة خلال عقدى السبعينيات والثمانينيات؛ نتيجة للزيادة المستمرة فى النفقات العامة وقصور الإيرادات العامة عن اللحاق بها[2].وهذا ما توضحه بيانات **الجدول رقم (5-1)** م.

---

[1] فقد كان معدل نمو الإصدار النقدى خلال عقد الثمانينيات حوالى 15 % فى المتوسط سنوياً، ومعدل نمو الأجور 13 % فى المتوسط سنوياً؛ بينما لم يتجاوز معدل نمو الإنتاج 7.9 % فى المتوسط سنوياً، يرجع فى ذلك إلى:
- The World Bank, Trends in Developing Economies, 1996, ***op. cit.***, p. 152.

[2] يرجع فى ذلك إلى:
- Sabry A. R., "Structural Adjustment Policies in Arab Countries", ***Facing Social Consequences of Structural Adjustment in Latin America and Arab World***, Editor by: Sayyid M. K., Center of Developing Countries Studies, Faculty of Economics and Political Science-Cairo University, No. 24, 2002, p. 26.

ويتضح من هذا الجدول أن النفقات العامة قد ازدادت من حوالى 2.2 مليار جنيه فى عام 1974 إلى حوالى 10 مليار جنيه فى عام 1980، ثم إلى حوالى 44.3 مليار جنيه فى عام 1990. بينما زادت الإيرادات العامة من حوالى 1.4 مليار جنيه إلى حوالى 7.3 مليار جنيه، ثم زادت إلى حوالى 32.7 مليار جنيه فى الأعوام الثلاثة السابقة على الترتيب.

وقد ترتب على ذلك زيادة عجز الموازنة العامة للدولة باستمرار من حوالى 0.9 مليار جنيه إلى حوالى 2.7 مليار جنيه، ثم إلى حوالى 11.6 مليار جنيه فى الأعوام الثلاثة السابقة على الترتيب. وقد كان معدل نمو عجز الموازنة العامة للدولة حوالى 17.6 % فى المتوسط سنوياً خلال تلك الفترة. وقد تمخض عن ذلك ارتفاع نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلى الإجمالى من حوالى 9 % فى عام 1974 إلى حوالى 17.5 % فى عام 1980، ثم تراجع إلى حوالى 10.4 % فى عام 1990.

ولقد اعتمدت الحكومة المصرية فى تمويل ذلك العجز – بصورة أساسية – على كل من التمويل الخارجى والتمويل المصرفى – من خلال الإصدار النقدى – مما ترتب عليه زيادة حجم الدين الداخلى والخارجى، ومن ثم، ارتفاع معدل التضخم. ومما لاشك فيه، أن زيادة عجز الموازنة العامة للدولة يترتب عليه انخفاض قدرة الدولة على الوفاء بالحاجات الأساسية للمجتمع؛ مما يتطلب ترشيد الإنفاق العام، وزيادة الإيرادات العامة بهدف إصلاح المسار الاقتصادى[1].

---

(1) يرجع فى ذلك إلى:

- Sahn D. E., "On Economic Reform, Poverty, and nutrition in Africa", ***The American Economic Review***, Vol. 84, Iss. 2, May 1994, 2002 Jstor, http://www.jstor.org./22/12/2002, pp. 285, 286.

خامساً : تدنى الأداء الاقتصادى للمشروعات العامة: يعد تعثر المشروعات العامة أحد الأسباب الرئيسة لتفاقم المشكلات فى الاقتصاد المصرى، وذلك لأن هناك صلة وثيقة بين تدهور الأداء فى مشروعات القطاع العام، وكل من عجز الموازنة العامة وعجز ميزان المدفوعات، وارتفاع معدلى التضخم والبطالة، وتزايد الدين الخارجى[1]. وقد ظل القطاع العام حتى بداية التسعينيات مستأثراً بالنصيب الأكبر من النشاط الاقتصادى؛ حيث امتص حوالى 40 % من العمالة الوافدة إلى سوق العمل، وأسهم بنحو 40 % من الناتج المحلى الإجمالى، واستأثر بحوالى 70 % من إجمالى الاستثمارات القومية، 90 % من النظام المصرفى وقطاع التأمين، 90 % من القيمة المضافة فى القطاع الصناعى. غير أن هذا القطاع قد عانى من عديد من المشاكل خلال عقد الثمانينيات؛ إذ زادت ديونه إلى أن وصلت نسبتها إلى صافى أصوله حوالى 75.4 % فى عام 1991/90[2]. وارتفع العجز العام للمشروعات غير المالية من 1 % من الناتج المحلى الإجمالى إلى أكثر من 6 % فى بداية الثمانينيات؛

---

(1) مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، ***تقرير التنمية الشاملة فى مصر***، العدد الأول، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة، 1998، ص 26.

(2) يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- د. نجيب عيسى، ***الخصخصة فى دول الاسكوا ذات الاقتصاد المتنوع***، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، الأمم المتحدة، 1996، ص 5.
- مركز دراسات وبحوث الدول النامية، تقرير التنمية الشاملة فى مصر، العدد الأول، ***مرجع سابق***، ص 26.
- Abdel-Rahman I. H., Abu Ali M. S., "Role of Public and Private Sectors with Special Reference to Privatization: The Case of Egypt", ***Privatization and Structural Adjustment in The Arab Countries***, Papers Presented at Seminar, United Arab Emirates, Dec. 5-7, 1988, Edited by: El-Naggar S., IMF, Washington D.C., 1989, pp. 162, 163.

بما يمثل 25 % - 30 % من العجز الإجمالى للحكومة، وذلك بسبب انخفاض معدلات العائد الصافى على رأس المال من حوالى 14.3 % فى عام 1981/80 إلى حوالى 7.2 % فى عام 1990/89، فضلاً عن انخفاض الإنتاجية الحدية لرأس المال بأكثر من 50 %[1].

وقد انعكس هذا الضعف فى الأداء الاقتصادى للمشروعات العامة على الوضع المالى لهذه المشروعات، وزاد عدد المشروعات الخاسرة التى وصلت إلى 21 مشروع عام 1991. ويوضح **الجدول رقم (5-2)** م، تطور خسائر شركات القطاع العام خلال عقد الثمانينيات التى وصلت إلى حوالى 2.2 مليار جنيه، وقد بلغت خسائر القطاع الصناعى على حوالى 34 % من إجمالى هذه الخسائر، ولاشك أن هذه الخسائر تمثل مبالغ ضخمة تتحملها الموازنة العامة للدولة.

ويتضح من تجربة القطاع العام فى مصر، أنه لم يكن يدفع التنمية بقدر ما كان يعرقلها؛ فالاختلالات الهيكلية فى النشاط الصناعى الذى يحتويه هذا القطاع ظلت قائمة، وبقيت السياسات السعرية الرسمية غير قادرة على علاج هذه الاختلالات؛ بل كانت تؤدى إلى مزيد من التشوهات. وفضلاً عن ذلك؛ فقد ثبت أن العقبات الإدارية، وضعف الحوافز الخاصة، والعمالة الزائدة، بالإضافة إلى سياسات الدعم والحماية كانت جميعاً من وراء ضعف الكفاءة الإنتاجية، وانخفاض المقدرة التنافسية للقطاع العام خاصة فى السوق

(1) مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، تقرير التنمية الشاملة فى مصر ، العدد الأول ، مرجع *سابق* ، ص 28 .

العالمى. وبالتالى، كان لابد من تصحيح مسار ذلك القطاع، وهذا ما تم – فعلاً – من خلال عملية الخصخصة وإدارته على أسس اقتصادية[1].

سادساً : التشوهات السعرية فى أغلب قطاعات الاقتصاد القومى: لقد تمخض عن القيود الحكومية على الأسعار تشوهها فى أغلب قطاعات الاقتصاد القومى، وذلك بسبب سياسات الدعم وتسعير منتجات القطاع العام بأقل من تكلفتها الفعلية؛ مما أدى إلى إهدار الموارد، والتأثير سلباً فى فرص التصدير نتيجة لزيادة الاستهلاك ونموه بمعدلات تفوق معدلات نمو الإنتاج، وكذلك خسائر القطاع العام والتأثير سلباً فى استثمارات القطاع الخاص. وقد امتد ذلك التشوه – أيضاً – إلى أسعار الصرف وأسعار الفائدة؛ حيث اتبعت سياسات سعر صرف غير مرنة صاحبها مغالاة فى قيمة الجنيه المصرى بنحو 70 % فى الفترة (70–1987)، وكذلك معدل سالب لسعر الفائدة الحقيقى خلال الفترة (75–1989)، وذلك بسبب زيادة معدلات التضخم. ويضاف إلى ذلك، سياسات غير مثلى لتحديد الأجور والإيجارات وكافة أنواع الحوافز؛ مما أثر سلبياً فى توزيع الموارد الاقتصادية وتخصيصها فيما بين استخداماتها المختلفة[2].

سابعاً : الاختلالات الجذرية فى سوق العمل وزيادة معدل البطالة: لقد تفاقمت مشكلة البطالة فى مصر لأسباب عدة خلال الثمانينيات أهمها: عدم قدرة القطاع الزراعى التقليدى على خلق عدد مناسب من فرص العمل الجديدة، وتراجع دور

---

(1) د.عبد الرحمن يسرى،د.محمد محروس إسماعيل،قضايا اقتصادية معاصرة، ***مرجع سابق***،ص39.

(2) يرجع فى ذلك إلى:

- The World Bank, ***African Development Indicators***, W. B., Washington D. C., 1996, p. 63.

الهجرة الخارجية والتوظف الحكومى فى خلق فرص العمل؛ حيث كانا يمثلان المصدرين الأساسيين فى خلق فرص العمل فى السبعينيات وبداية الثمانينيات. يضاف إلى ذلك أن القطاع غير المنظم - الذى ظل يستوعب حوالى 30 % من العمالة النشطة - صارت قدرته محدودة جداً نظراً لاعتماد النمو فى ذلك القطاع على القطاع المنظم؛ فى الوقت الذى وفد إلى سوق العمل ما لا يقل عن 500 ألف عامل جديد سنوياً[1].

ونتيجة لذلك؛ فقد ارتفع معدل البطالة السافرة ليصل إلى 12 % فى عام 1986 وفقاً لتقدير قوة العمل بالعينة و 14.7 % وفقاً لتعداد 1986. واستمر هذا المعدل فى الازدياد ليصل إلى ما بين 14 % - 15 % من قوة العمل فى عامى 1990، 1991. ومما يزيد من وطأة مشكلة البطالة فى مصر أن 75 % من العاطلين هم ممن يدخلون سوق العمل للمرة الأولى، وأن 90 % منهم من المتعلمين[2].

---

(1) لمزيد من التفصيل يرجع فى ذلك إلى:

- الباب الأول من هذه الدراسة وخاصة الفصلين الثانى والرابع.
- Weiss D., "Institutional Obstacles to Reform Policies: A Case Study of Egypt", Economics, *op. cit.*, p. 72.

(2) يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- د. عبد الرحمن يسرى، د. محمد محروس إسماعيل ، قضايا اقتصادية معاصرة ، **مرجع سابق**، ص ص 43 ، 44.
- Weiss D., "Institutional Obstacles to Reform Policies: A Case Study of Egypt", Economics, *op. cit.*, p. 72.
- Tesche J., Tohamy S., "A Note on Economic Liberalization and Privatization in Hungary and Egypt", ***Comparative Economic Studies***, Vol. 36, Iss. 2, Summer 1994, http://80-proquestumi.com., 21/12/2002, p. 54.

5-1-2 : الأسباب الخارجية للإصلاح الاقتصادى:

رغم أن الأسباب الأساسية لعملية الإصلاح الاقتصادى تتمثل فى الظروف الداخلية للاقتصاد المصرى، غير أن هناك بعض الأسباب الخارجية – التى لا تنفصل عن الأسباب الداخلية بل تتداخل معها – يتمثل أهمها فيما يلى:

أولاً : العجز الدائم فى ميزان المدفوعات: وهو من أكثر الاختلالات الهيكلية خطورة، والمزمنة فى الاقتصاد المصرى كما يتضح من بيانات **الجدول رقم (5-3) م**، الذى يتعلق بتطور ميزان المدفوعات المصرى خلال عقد الثمانينيات.

ويتبين من هذا الجدول أن عجز ميزان المدفوعات المصرى – الحساب الجارى والتحويلات معاً– كان متزايداً خلال عقد الثمانينيات حتى وصل إلى حوالى 2.6 مليار دولار فى عام 1990. ويرجع ذلك العجز – أساساً – إلى العجز الكبير والدائم فى الميزان التجارى نتيجة لزيادة الواردات دون أن تقابلها زيادة تناظرها فى الصادرات، فضلاً عن تدهور شروط التجارة الخارجية فى غير صالح الاقتصاد المصرى[1]؛ فقد زاد عجز الميزان التجارى من حوالى 3 مليار دولار فى عام 1980 إلى حوالى 8.3 مليار دولار فى عام 1990؛ بما يمثل حوالى 19 % من الناتج المحلى الإجمالى فى ذلك العام الأخير.

وقد ترتب على ذلك انخفاض مناظر فى نسبة تغطية الصادرات للواردات – السلعية – التى بلغت 61 %، 52 %، 27 % فى الأعوام 1981/80، 1986/85، 1990/89 على التوالى[2]. كما تمخض ذلك العجز عن عدم قدرة الاقتصاد المصرى

---

(1) كما هو موضح فى الجدول رقم (2-4) م.

(2) محسوب من بيانات وزارة التخطيط، وثيقة مرجعية عن أهم متغيرات الاقتصاد القومى عن الفترة من عام 1960/59 إلى عام 2000/99 ، *مرجع سابق*، ص 243.

على سداد قيمة احتياجاته من العالم الخارجي؛ مما ترتب عليه تزايد كل من عبء المديونية الخارجية والتضخم، بالإضافة إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية.

ثانياً : عدم واقعية سعر صرف الجنيه المصرى وتعدده: يمثل عدم واقعية سعر صرف الجنيه المصرى وتعدده فى مواجهة العملات الأجنبية خاصة الدولار الأمريكى أحد صور الاختلالات الهيكلية التى عانى منها الاقتصاد المصرى خلال عقد الثمانينيات؛ **حيث أنه حتى يناير عام 1985 وجدت ثلاثة أسعار لصرف الجنيه المصرى بالنسبة للدولار هى**[1]:

(أ) سعر صرف مجمع البنك المركزى وسعر الدولار فيه يساوى 70 قرشاً.

(ب) سعر صرف مجمع البنوك التجارية وسعر الدولار فيه يساوى 84 قرشاً.

(حـ) سعر صرف السوق السوداء وسعر الدولار فيه تراوح بين 136، 150 قرشاً.

وقد استمر الحال على هذا المنوال حتى عام 1987 ؛ إذ قررت الحكومة فى ذلك العام تحديد سعر الصرف بصورة مرنة من خلال قوى العرض والطلب مع المحافظة على بعض القيود الخاصة بالصرف الأجنبى[2].

وبالإضافة إلى تعدد سعر صرف الجنيه المصرى؛ فإن هذا السعر قد تعرض للتدهور بصورة مستمرة، وقد كان ذلك نتيجة طبيعية للعجز الدائم فى

---

(1) لمزيد من الإيضاح يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

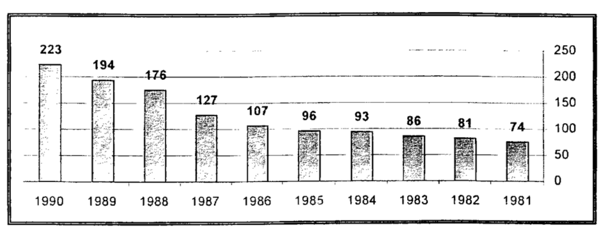
- عبد المنعم الشحات محمد على، ***تقييم سياسات الإصلاح الاقتصادى فى تحقيق الأهداف الإنمائية للاقتصاد المصرى " دراسة قياسية "*** ، رسالة دكتوراة ، كلية التجارة – جامعة عين شمس، 2000 ، ص ص 51 ، 52.
- وزارة التخطيط، وثيقة مرجعية عن أهم متغيرات الاقتصاد القومى عن الفترة من عام 1960/59 إلى عام 2000/99 ، ***مرجع سابق***، ص 250.

(2) د.عبد الرحمن يسرى،د.محمد محروس إسماعيل،قضايا اقتصادية معاصرة، ***مرجع سابق***،ص68.

ميزان المدفوعات، وهذا ما توضحه بيانات الشكل رقم (5-1)؛ إذ ارتفع سعر صرف الدولار من 74 قرشاً فى عام 1981 إلى 223 قرشاً فى عام 1990. وهذا يعنى أن قيمة الجنيه قد انخفضت من 1.35 دولار إلى 0.45 من الدولار فيما بين العامين السابقين على التوالى.

شكل رقم (5-1)

تطور المتوسط السنوى لسعر الدولار بالنسبة للجنيه المصرى خلال عقد الثمانينيات



المصدر: بيانات البنك الدولى، *تقرير التنمية فى العالم*، أعداد مختلفة.

ومما لاشك فيه، أن هذا الاختلال والتدهور فى قيمة الجنيه المصرى قد ترتب عليه كثير من الآثار السلبية، مثل: تسرب مدخرات المصريين العاملين فى الخارج إلى عملات أخرى، وإلى دول أخرى، وإضعاف ثقة الأفراد فى العملة الوطنية، ومن ثم، تفضيل الأفراد للودائع الدولارية على الودائع بالجنيه المصرى - ظاهرة الدولرة - وانتشار تجارة العملة فى السوق السوداء، فضلاً عن ضعف تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للداخل.

ثالثا : تزايد المديونية الخارجية[1]: لقد قفز حجم الدين الخارجي المصرى إلى أكثر من 42.4 مليار دولار فى عام 1986؛ بما يمثل ضعف ما كان عليه فى عام 1981، وصار هذا الدين يمثل حوالى أربعة أمثال الصادرات، 158 % من الناتج المحلى الإجمالى، وغدت فوائد وخدمة الدين تمثل حوالى 4 % ، 8.5 % من هذا الناتج على التوالى. فضلاً عن ذلك فإن خدمة الدين صارت تستنزف حوالى نصف حصيلة إيرادات الحساب الجارى. واستمر – كذلك – تزايد حجم المديونية الخارجية ليصل إلى حوالى 46.8، 53.8 مليار دولار فى عامى 1987، 1989 على الترتيب[2]. وقد أصبحت خدمة هذه الديون حوالى 6.6 مليار دولار فى العام الأخير[3].

(1) وهذا هو السبب المباشر لقبول الحكومة المصرية لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى شأنها فى ذلك شأن عديد من الدول النامية المدينة، يمكن الرجوع فى ذلك إلى:
- Logan I. B., Mengisteab K., "IMF-World Bank Adjustment and Structural Transformation in sub-Saharan Africa", ***Economic Geography***, Vol. 69, Iss. 1, Jan. 1993, 2002 Jstor, http://www/jstor.org., 16/12/2002, pp. 2, 3.

(2) يمكن الرجوع فى ذلك إلى:
- تهانى فتحى رضوان، ***تقييم برنامج التكيف الهيكلى من أجل تحقيق التنمية الشاملة: دراسة مقارنة مع إشارة خاصة لمصر***، رسالة ماجستير، كلية التجارة – جامعة عين شمس، 2000 ، ص 305.
- د. منى قاسم، الإصلاح الاقتصادى: دور البنوك فى الخصخصة ، وأهم التجارب الدولية، ***مرجع سابق*** ، ص 24.
- Lofgren H., "Economic policy in Egypt: A Breakdown in Reform Resistance", International Journal of Middle East Studies, ***op. cit.***, pp. 410, 411.

(3) يرجع فى ذلك إلى:
- Weiss D., "Institutional Obstacles to Reform Policies: A Case Study of Egypt", Economics, ***op. cit.***, p. 67.

وترجع الزيادة الكبيرة فى هذه الديون إلى عديد من الأسباب الداخلية والخارجية، أهمها: العجز الدائم والمستمر فى ميزان المدفوعات – فجوة الموارد الخارجية – وكذلك قصور المدخرات المحلية عن تمويل الاستثمارات المطلوبة – فجوة الموارد المحلية[1].

رابعاً : **الغزو العراقى للكويت:** ترتب على ذلك الغزو خسائر فادحة بالنسبة للاقتصاد المصرى قدرت بما يتراوح بين 2.5 ، 3.6 مليار دولار، هذا فضلاً عن عودة أفواج كبيرة من العمالة المصرية من منطقة الصراع، وساد مناخ عام محبط للنشاط الاقتصادى[2].

ونتيجة لهذه المشاكل كلها، والاختلالات التى واجهت الاقتصاد المصرى؛ فإنه كان لابد من المواجهة الشاملة لها، وذلك من خلال مجموعة متكاملة من السياسات والإجراءات الإصلاحية تستهدف توليد قدرة ذاتية على النمو من خلال اعمال آليات السوق داخلياً وخارجياً، وتنمية القدرات التنظيمية والقوى البشرية لتتحمل مسئوليتها فى تحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى من خلال

---

(1) يرجع فى ذلك إلى:

- Sabry A. R., "Structural Adjustment Policies in Arab Countries", Facing Social Consequences of Structural Adjustment in Latin America and Arab World, ***op. cit.***, pp. 24, 25.
- El-Serafy S., "Structural Adjustment in Retrospect Some Critical Reflections", Conference on: Aspects of Structural Reform: With Special Reference to The Egyptian Economy, ***op. cit.***, p. 11.

(2) حيث ضربت السياحة وانخفضت تحويلات المصريين العاملين فى الخارج، يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

– شيرين حسن الشواربى، ***تحليل الآثار الماكرو اقتصادية (الاقتصادية الكلية) لبرنامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر باستخدام نموذج قياسى***، رسالة دكتوراة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة، 1997 ، ص 11.

افساح المجال أمام القطاع الخاص. وقد تم ذلك، فى منتصف عام 1991 من خلال برنامج الإصلاح الاقتصادى المصرى[1].

2-5 : مكونات برنامج الإصلاح الاقتصادى

تشتمل برامج الإصلاح الاقتصادى على نموذجين، يتعلق أحدهما بصندوق النقد الدولى ويختص الآخر بالبنك الدولى. ويطلق على النموذج الأول **برنامج التثبيت**، ويسعى إلى تقليل الاختلال الداخلى والخارجى على المدى القصير، وذلك من خلال سياسات تهدف إلى وضع الاقتصاد أقرب ما يكون إلى مستوى الاستقرار وعدم استمرارية التدهور فيه، ومن ثم، فإن هذا البرنامج يعالج الاختلالات المالية والنقدية فى غضون الأجل القصير - ثلاث سنوات. أما النموذج الثانى، فيطلق عليه **برنامج التكيف الهيكلى**، ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق مستوى مرتفع للعمالة من خلال سياسات ترمى إلى رفع الكفاءة الاقتصادية، ومعدلات النمو على المدى المتوسط والطويل؛ أى أنه يركز على الجانب الحقيقى، وذلك خلال فترة تتراوح بين خمس سنوات إلى سبع سنوات؛ ويمكن أن تمتد إلى عشر سنوات[2]. ويواجه برنامج

---

(1) لمزيد من الإيضاح يمكن الرجوع إلى:

- مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ***تقرير التنمية الشاملة فى مصر 2000/99***، العدد الثانى، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، 2000، ص 41.
- Pfeifer K., "Parameters of Economic Reform in North Africa", Review of African Political Economy, ***op. cit.***, p. 443.

(2) يرجع فى ذلك إلى:

- Unctad "Adjustment and Stagnation in Sub-Saharan Africa", ***Trade and Development Report***, U.N., New York, 1993, pp. 94, 95.
- Logan I. B., Mengisteab K., "IMF-World Bank Adjustment and Structural Transformation in sub-Saharan Africa", Economic Geography, ***op. cit.***, p. 4.

الإصلاح الاقتصادى الآثار السلبية الناتجة عن تطبيق النموذجين السابقين من خلال **الصندوق الاجتماعى للتنمية.**

وعليه؛ فإنه يمكن القول إن برنامج الإصلاح الاقتصادى المصرى يتكون من **ثلاثة برامج فرعية هى: برنامج التثبيت، وبرنامج التكيف الهيكلى، والبعد الاجتماعى.** وسوف يتم استعراض هذه البرامج الثلاثة من حيث أهدافها وأدواتها على النحو التالى:

5-2-1 : برنامج التثبيت Stabilization Program:

يحتل هذا البرنامج مكان الصدارة فى برنامج الإصلاح الاقتصادى، ويهدف إلى تقليل العجز الداخلى والخارجى، وتخفيض معدل التضخم من خلال ضبط جوانب الطلب الكلى باتباع سياسات مالية ونقدية انكماشية، فضلاً عن اتباع سياسة سعر صرف حقيقية. وهذه السياسات شديدة الصلة ببعضها بعضاً، ويعد تطبيقها شرطاً ضرورياً لنجاح برنامج التكيف الهيكلى. لقد استهدف هذا البرنامج استعادة التوازن الكلى والجدارة الائتمانية للاقتصاد المصرى، ويتضمن جانبين رئيسين للإصلاح هما: الإصلاح المالى والإصلاح النقدى[1].

أولاً : الإصلاح المالى: ويهدف بداية إلى إحداث خفض سريع فى عجز الموازنة العامة للدولة من 17.2 % كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى فى عام 1991/90 إلى

---

(1) يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- Morley B., Perdikis N., "Trade Liberalization, Government Expenditure and Economic Growth in Egypt", ***The Journal of Development Studies***, London., Vol. 36, Iss. 4, Apr. 2000, http://80-proquestumi.com., 16/12/2002, p. 41.
- The World Bank, Trends in Developing Economies, 1996, ***op. cit.***, p. 152.

10.2 % فى عام 1992/91، ثم إلى 1.5 % فى عام 1995/94 إلى أن يتلاشى -تماماً- فى عام 1997/96[1]. كما أنه يرمى إلى تعديل أسلوب تمويل هذا العجز؛ بالاعتماد على وسائل حقيقية من خلال أذون الخزانة.

وقد تطلب تخفيض عجز الموازنة العامة مجموعة من الإجراءات الفعالة؛ سواء فيما يتعلق بجانب الإيرادات بهدف زيادتها، أو جانب النفقات؛ بهدف ترشيدها والحد من معدل الزيادة فيها[2].

جانب الإيرادات: اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات استهدفت زيادة حصيلة الإيرادات العامة من 28.9 % من الناتج المحلى الإجمالى فى عام 1991/90 إلى أن تبلغ 43.3 % فى عام 1995/94، **وتتمثل أهم هذه الإجراءات فيما يلى**[3]:

(أ) رفع أسعار بعض السلع والخدمات، مثل المنتجات البترولية والكهرباء والتبغ.

---

(1) يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- مركز دراسات وبحوث الدول النامية، تقرير التنمية الشاملة فى مصر، العدد الأول، *مرجع سابق*، ص 7.
- Youssef S. M., "Structural Reform Program of Egyptian State - Owned Enterprises Current Impact and Future Prospects", The Journal of Management Development, ***op. cit.***, p. 2.

(2) يرجع فى ذلك إلى:

- Weiss D., "Institutional Obstacles to Reform Policies: A Case Study of Egypt", Economics, ***op. cit.***, p. 64.

(3) مركز دراسات وبحوث الدول النامية، تقرير التنمية الشاملة فى مصر، العدد الأول ، *مرجع سابق*، ص 7.

(ب) زيادة الرسوم المفروضة على عديد من الخدمات، مثل: رسوم تسجيل الممتلكات، وأسعار خدمات النقل العام.

(حـ) تحرير أسعار عديد من المنتجات الصناعية والزراعية.

(د) إصلاح النظام الضريبي[1]؛ إذ استحدثت ضريبة المبيعات الأكثر عمومية لتحل محل ضريبة الاستهلاك، وتطبيق الضريبة الموحدة على الدخل بداية من عام 1994، فضلاً عن زيادة الضرائب على السلع والخدمات، ورسوم الدمغة، وتقليل الإعفاءات. يضاف إلى ذلك، تحسين أساليب التحصيل، وسرعة الفصل فى المنازعات الضريبية بهدف زيادة حصيلة الضرائب[2].

(هـ) تعديل هيكل التعريفة الجمركية، فضلاً عن تطبيق نظام التعريفة الجمركية المنسقة؛ مما ترتب عليه زيادة حصيلة الرسوم الجمركية؛ لتصل إلى حوالى 6.9 مليار جنيه فى عام 1995/94؛ بما يمثل 20.4 % من إجمالى الإيرادات العامة.

---

(1) يرجع فى ذلك إلى:

- The World Bank, Trends in Developing Economies, 1996, ***op. cit.***, p. 153.

(2) يرجع فى ذلك إلى:

- ***Ibid***, p. 153.
- International Monetary Found, "Arab Republic of Egypt", ***Recent Economic Development***, IMF, Washington D.C., 1995, p. 20.

وقد نتج عن هذه الإجراءات؛ زيادة الإيرادات العامة إلى 55.7 مليار جنيه فى عام 1995/94 مقابل 23.5 مليار جنيه فى عام 19901/89[1].

جانب النفقات: اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات استهدفت تخفيض النفقات العامة من حوالى 46 % من الناتج المحلى الإجمالى فى عام 1991/90 إلى ما لا يزيد عن 35.8 % فى عام 1995/94، **وذلك بوساطة**[2]:

(أ) تخفيض الدعم أو إلغائه على بعض السلع الاستهلاكية، ومستلزمات الإنتاج الزراعى.

(ب) خفض الموارد الموجهة للإنفاق الاستثمارى العام؛ بما لا يزيد عن7 % من الناتج المحلى الإجمالى فى عام 1994/93.

(حـ) الحد من التوسع فى بند الأجور من خلال تخفيض عدد المشتغلين فى الجهاز الحكومى.

وقد نجحت السياسة المالية الانكماشية فى تحقيق هدفها؛ إذ انخفض العجز إلى 6.2 مليار جنيه فى عام 1992؛ بما يمثل 5.2 % من الناتج المحلى الإجمالى، وبما يفوق المستهدف وهو 5.7 %، وقد استمر هذا الانخفاض ليصل إلى 4 %، 2.5 %،

(1) محمد عادل الصاوى ، ***أثر برنامج الإصلاح الاقتصادى على التضخم والبطالة فى مصر*** ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ، 1998 ، ص ص 113 ، 114 .

(2) مركز دراسات وبحوث الدول النامية، تقرير التنمية الشاملة فى مصر، العدد الأول ، مرجع ***سابق*** ، ص 7.

1.3 %، 1 % فى الأعوام 1993، 1994، 1996، 1998 على التوالى[1]. إلا أنه ارتفع بعد ذلك فى عامى 1999 ، 2000 كما هو موضح فى الجدول رقم (5-1) م. وقد اقترن ذلك بارتفاع نسبة تغطية الإيرادات للنفقات باستمرار خلال عقد التسعينيات.

تمويل عجز الموازنة العامة للدولة: فقد أصبح أكثر اعتماداً على المصادر المحلية الحقيقية من خلال إصدار أسبوعى لأذون الخزانة حسباناً من يناير عام 1991، ويستهدف هذا الأسلوب تحقيق هدفين **أولهما:** تقليل الاعتماد على الاقتراض الخارجى، **وثانيهما:** سحب قدر متزايد من السيولة المحلية؛ مما يسهم فى الحد من معدلات التضخم، فضلاً عن استيعاب جزء من السيولة المحلية المتراكمة لدى الجهاز المصرفى.

ثانياً : الإصلاح النقدى: لقد استهدف الإصلاح النقدى تطوير أدوات السياسة النقدية والائتمانية، وعلاج جوانب التناقض والقصور بها، وذلك من خلال جعل قوى السوق هى المتحكم الرئيس فى توزيع الائتمان، وتعبئة المدخرات، وتحديد أسعار الفائدة، فضلاً عن إدارة السياسة النقدية، وتحديد سعر الصرف. ويقوم البنك المركزى بضبط العرض النقدى للسيطرة على معدل التضخم، وذلك من

---

(1) يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- د. عبد الرحمن يسرى ، د. محمد محروس إسماعيل ، قضايا اقتصادية معاصرة ، **مرجع سابق**، ص 61.
- Sabry A. R., "Structural Adjustment Policies in Arab Countries", Facing Social Consequences of Structural Adjustment in Latin America and Arab World, *op. cit.*, p. 30.
- Shaban W., Dibeh G., ***Earning Inequality, Unemployment and Poverty in the Middle East and North Africa***, Greennwood Press, Inc., London, First Published in 2000, pp. 117-119.

خلال التحول من أساليب الرقابة النقدية المباشرة إلى الأساليب غير المباشرة.

وتتمثل أهم أدوات الإصلاح النقدى فيما يلى[1]:

(أ) **تحرير أسعار الفائدة**: لقد اتخذت الحكومة المصرية عدة خطوات نحو تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة بداية من عام 1991، وذلك بغرض الوصول إلى أسعار فائدة حقيقية تعكس قوى السوق ومتطلباته. وبالتالى، بات للبنوك الحرية فى تحديد أسعار الفائدة على القروض والسلفيات – وأيضاً – على الودائع. كما تقرر إلغاء هيكل أسعار الفائدة على القروض، وما يشتمل عليه من تمييز فيما بين القطاعات، ومن ثم ، صار توزيع الائتمان يتم وفقاً لقوى السوق. وبذلك، اقتصر دور البنك المركزى بالنسبة لتحديد أسعار الفائدة على وضع مؤشرات تسترشد بها المؤسسات المالية عند تحديد أسعار الفائدة، أهمها: أسعار الفائدة على أذون الخزانة. وقد نتج عن ذلك؛ ارتفاع سعر الفائدة الاسمى إلى حوالى 21 % فى نهاية يونيو 1991، وتحول سعر الفائدة الحقيقى من قيمة سالبة إلى قيمة موجبة لأول مرة منذ بداية الثمانينيات[2].

ويرى كثير من الاقتصاديين أن تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة، واستقرارها فوق معدل التضخم يتمخض عنه **عديد من الآثار الإيجابية، يتمثل أهمها:** فى زيادة فرص الاستثمار والحد من القروض الاستهلاكية، أو لأغراض المضاربة العقارية، وترشيد سياسة التخزين، فضلاً عن تشجيع الادخار بالعملة الوطنية، وكذلك جذب جانب من مدخرات المصريين العاملين فى الخارج. أما فيما يتعلق بأثر ارتفاع

---

(1) يرجع فى ذلك إلى:

- Lofgren H., "Economic Policy in Egypt: A Breakdown in Reform Resistance", International Journal of Middle East Studies, ***op. cit.***, p. 408.

(2) يرجع فى ذلك إلى :

- ***Ibid***, p 408.

أسعار الفائدة المدينة فى الاستثمار والإنتاج؛ فإن تكلفة سعر الفائدة على الأموال المقترضة للاستثمار لا تمثل إلا نسبة محدودة من التكلفة الكلية تتراوح بين 5 % - 8 % فقط، ومن ثم، لا يكون لها دور مؤثر - بدرجة كبيرة - فى ربحية الاستثمار والإنتاج[1].

(ب) **الأسقف الائتمانية**: وهى وسيلة مباشرة للتحكم فى حجم الائتمان الذى تمنحه البنوك؛ حيث يتم بمقتضاها تحديد حد أقصى للائتمان الذى يمنحه كل بنك. وقد أدخلت هذه الوسيلة فى يونيو 1991، وتم تحديد هذه السقوف عند المستويات التى كانت سائدة لدى البنوك فى نهاية فبراير من العام نفسه. غير أنه، وبعد أن احدث ارتفاع سعر الفائدة أثره الانكماشى المطلوب؛ تم إلغاء هذه الأسقف الإدارية بالنسبة للقطاعين الخاص والعام فى أكتوبر 1992 ويوليو 1993 على التوالى، فضلاً عن السماح للقطاع العام بالتعامل مع وحدات الجهاز المصرفى كافة دون قيود[2].

(1) عبير شعبان عبد الحفيظ ، ***الطلب على العمل وظاهرة البطالة فى مصر : دراسة تحليلية تطبيقية للفترة (81-1995)***، رسالة ماجستير، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية، 2001، ص 157.

(2) يرجع فى ذلك إلى:

- International Monetary Found, “Arab Republic of Egypt”, Recent Economic Development, 1995, ***op. cit.***, p. 25.

(حـ) تقوية المؤسسات المالية وتحريرها: وتهدف هذه الأداة إلى زيادة مستوى الادخار والاستثمار من خلال[1]:

(1) تعديل نسبة الاحتياطى القانونى: فقد ألزم البنك المركزى فى بداية عام 1991 البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال - باستثناء بنك الإسكان والتعمير- أن تحتفظ لديه - وبدون فائدة - بأرصدة نقدية دائنة بنسبة لا تقل عن 15 % من إجمالى الودائع بالجنيه المصرى، وتسرى النسبة نفسها، على الودائع بالعملة الأجنبية، على أن تدفع عنها فائدة تعادل سعر الفائدة على الودائع فى سوق لندن.

(2) تعديل نسبة السيولة: حيث ألزم البنك المركزى فى بداية عام 1991 البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال وفروع البنوك الأجنبية - عدا بنك الإسكان والتعمير- أن تحتفظ بنسبتين للسيولة بحد أدنى 20 % من إجمالى الودائع بالجنيه المصرى، 25 % من إجمالى الودائع بالعملات الأجنبية.

(3) تحسين كفاءة الوساطة المالية: ويتم ذلك من خلال زيادة درجة المنافسة بين البنوك، وتقليل القيود على دخول بنوك جديدة، وتطوير

---

(1) يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- مركز دراسات وبحوث الدول النامية، تقرير التنمية الشاملة فى مصر، العدد الأول، ***مرجع سابق***، ص 8.
- شيرين حسن الشواربى، تحليل الآثار الماكرو اقتصادية (الاقتصادية الكلية) لبرنامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر باستخدام نموذج قياسى، ***مرجع سابق*** ، ص 18.
- عبد المنعم الشحات محمد على، تقييم سياسات الإصلاح الاقتصادى فى تحقيق الأهداف الإنمائية للاقتصاد المصرى، ***مرجع سابق***، ص ص 57 ، 58.
- International Monetary Found, “Arab Republic of Egypt”, **Recent Economic Development**, IMF, Washington D.C., 1992, p. 3.

أسواق النقد والمال، هذا، بالإضافة إلى إتباع البنك المركزى أسلوب الرقابة النقدية غير المباشرة، واستخدامه لوسائل أكثر فاعلية فى إدارة السياسة النقدية، وكذلك، تشجيعه للادخار من خلال إصدار قانون سرية الحسابات[1].

(د) تحرير سعر الصرف: لقد تم تحرير أسعار الصرف وتوحيدها خلال عام 1991[2]. ومن ثم، صارت قيمة الجنيه المصرى تتحدد بشكل واقعى من خلال قوى السوق، كما تم السماح لعدد كبير من شركات الصرافة بممارسة نشاطها فى سوق الصرف الأجنبى؛ مما أدى إلى انخفاض القيمة الخارجية للجنيه المصرى مقابل الدولار من 0.91 دولار لكل جنيه فى عام 1990/89 إلى 0.45 دولار فى عام 1991/90[3]، ثم إلى 0.27 دولار فى عام 2000/99.

---

[1] وهو القانون رقم (205) لعام 1991.

[2] إذ تم تعديل سعر مجمع البنك المركزى من 110 قرش للدولار إلى 200 قرش للدولار فى 27 فبراير عام 1991 ، كما تم إلغاء تعدد أسعار الصرف ، وصار نظام الصرف يعمل من خلال سوقين، هما: السوق الأولى، والسوق الحرة للصرف الأجنبى، وذلك لفترة انتقالية لـم تتجاوز 9 أشهر. وفى نوفمبر من العام نفسه؛ تم توحيد السوقين معاً فى سوق واحدة هى سوق الصرف الحر، يرجع فى ذلك إلى:

- مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، تقرير التنمية الشاملة فى مصر ، العدد الأول ، **مرجع *سابق*** ، ص 8.

- Lofgren H., "Economic Policy in Egypt: A Breakdown in Reform Resistance", International Journal of Middle East Studies, ***op. cit.***, p. 408.

[3] يرجع فى ذلك إلى:

- الشكل رقم (5-1).

- International Monetary Found, "Arab Republic of Egypt", Recent Economic Development, 1992, ***op. cit.***, p. 37.

وقد كان ذلك بهدف جذب موارد النقد الأجنبى إلى الجهاز المصرفى، وتحقيق التوازن الخارجى؛ الأمر الذى أدى – بالفعل – إلى تحقيق استقرار نسبى فى سعر صرف الجنيه بالنسبة للدولار وحد من ظاهرة " الدولرة "[1].

وقد نجحت جهود الإصلاح النقدى فى تحقيق أهدافها إلى حد بعيد حيث:

(1) ترتب على الإجراءات النقدية الانكماشية انخفاض معدل نمو العرض النقدى من حوالى 25 % فى المتوسط سنوياً خلال عقد الثمانينيات إلى حوالى 11 % فقط عام 1994[2].

(2) صارت أذون الخزانة أداة رئيسة فى تنظيم العرض النقدى، والائتمان، وتمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

(3) ترتب على ارتفاع أسعار الفائدة على القروض والسقوف الائتمانية؛ انخفاض معدل نمو الائتمان المحلى من حوالى 28 % فى المتوسط سنوياً خلال الفترة (88 – 1991) إلى حوالى 1.5 % فقط عام 1992، وإن ارتفع ثانية مع إيقاف العمل بالسقوف الائتمانية إلى 4.9 %، 8.7 % فى عامى 1993، 1994 على التوالى[3].

---

(1) مركز دراسات وبحوث الدول النامية، تقرير التنمية الشاملة فى مصر، 2000/99، العدد الثانى، *مرجع سابق*، ص 67.

(2) يرجع فى ذلك إلى:

- The World Bank, African Development Indicators, 1996, *op. cit.*, p. 62.

(3) مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، تقرير التنمية الشاملة فى مصر، العدد الأول، *مرجع سابق*، ص 8.

(4) ترتب على ارتفاع أسعار الفائدة على الودائع زيادة إجمالى الودائع لدى الجهاز المصرفى من 54 مليار جنيه عام 1989 إلى 132 مليار جنيه عام 1994؛ مما أدى إلى تراجع أسعار الفائدة فى السنوات التالية لذلك.

(5) أدى استقرار سعر الصرف إلى تراكم الاحتياطيات من النقد الأجنبى، حتى وصلت إلى حوالى 18 مليار دولار فى عام 1994/93، ثم إلى حوالى 20 مليار دولار فى عامى 1997 ، 1998، وانخفضت بعد ذلك إلى أن وصلت إلى 17 مليار دولار فى عام 2000/99، فضلاً عن زيادة تحويلات العاملين فى الخارج إلى أن وصلت ما يفوق 4 مليار جنيه فى عام 2000/99[1].

(6) ترتب على السياسة النقدية الانكماشية انخفاض معدل التضخم إلى اقل من10 % فى النصف الأول من عقد التسعينيات وإلى أقل من 5 % فى النصف الثانى منه[2].

---

[1] وقد تجاوز تغطية الاحتياطيات للواردات المصرية ما يفوق العام والنصف فى منتصف التسعينيات، يرجع فى ذلك إلى:

- مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، تقرير التنمية الشاملة فى مصر ، 2000/99 ، العدد الثانى، ***مرجع سابق***، ص 67.
- Sabry A. R., "Structural Adjustment Policies in Arab Countries", Facing Social Consequences of Structural Adjustment in Latin America and The Arab World, ***op. cit.***, p. 37.

[2] يرجع فى ذلك إلى:

- Morley B., Perdikis N., "Trade Liberalization, Government Expenditure and Economic Growth in Egypt", The Journal of Development Studies, ***op. cit.***, p. 39.

2-2-5 : برنامج التكيف الهيكلى (Structural Adjustment Program):

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق النمو الاقتصادى المتواصل فى المدى المتوسط والطويل من خلال التأثير فى جانب العرض الكلى. ويتضمن هذا البرنامج إجراءات خاصة بتحرير الاقتصاد المصرى وزيادة درجة المنافسة فيه، وذلك من خلال إصلاح القطاع العام، والتحول التدريجى من القطاع العام إلى القطاع الخاص من خلال عملية الخصخصة. وبالتالى، يتم تقليص دور الدولة فى النشاط الاقتصادى، وإتاحة فرص أكثر للقطاع الخاص، وتحسين البيئة التنظيمية له. ويرمى هذا البرنامج – كذلك – إلى تصحيح الاختلالات السعرية المفرطة فى هيكل الأسعار، ونظام الحوافز من خلال تحرير الأسعار، يضاف إلى ذلك، العمل على تحسين مناخ الاستثمار لتعبئة الموارد المحلية والأجنبية، وزيادة معدلات الاستثمار، وتوفير فرص عمل جديدة تستوعب الوافدين الجدد إلى سوق العمل، فضلاً عن الانفتاح على العالم الخارجى من خلال تحرير التجارة الخارجية[1].

ويتضمن هذا البرنامج أربع سياسات رئيسة هى: سياسات إصلاح القطاع العام والخصخصة، وسياسات تحرير الأسعار، وسياسات تحسين مناخ الاستثمار،

[1] يرجع إلى:

- د. فرج عبد الفتاح فرج، " برامج التثبيت والتكيف الهيكلى ومسار التنمية العربية "، المؤتمر العلمى السنوى التاسع عشر للاقتصاديين المصريين، بعنوان: ***التنمية العربية والتطورات الإقليمية والدولية***، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، القاهرة، فى الفترة من 21 – 23 ديسمبر 1995، ص ص 23 ، 24.
- Korayem K., "***Egypt's Economic Reform and Structural Adjustment (ERSAP)***", Working Paper No. 19, The Egyptian Center for Economic Studies, Cairo, Oct. 1997, pp. 1-3.

وسياسات تحرير التجارة الخارجية. وسوف يتم استعراض هذه السياسات من حيث أدواتها وأهدافها على النحو التالى.

أولاً : سياسات إصلاح القطاع العام والخصخصة: عانت شركات القطاع العام – فى الفترة السابقة على برنامج الإصلاح الاقتصادى– من الرقابة الحكومية الواسعة على قراراتها الحيوية؛ مما أثر سلبياً فى كفاءتها. وقد تبلور ذلك فى صورة انخفاض مستويات الأرباح فى بعضها، وتحقيق خسائر متزايدة فى بعضها الآخر، فضلاً عن تناقص كل من الإنتاجيات المتوسطة والحدية[1]. ولذا، صار إصلاح القطاع العام والتحول إلى القطاع الخاص سواء بالإدارة أو الملكية هو جوهر عملية الإصلاح الاقتصادى[2]. **وتنطوى هذه السياسات على مكونين من الإصلاحات هما: إصلاح القطاع العام، والخصخصة.**

(أ) **إصلاح القطاع العام:** وقد بدأت أولى محاولات إصلاح القطاع العام بصدور قانون شركات قطاع الأعمال العام رقم (203) لعام 1991 الذى يسعى إلى رفع كفاءة القطاع العام وتطبيق سياسة الخصخصة كلياً أو جزئياً. **وذلك من خلال عدة محاور رئيسة أهمها**[3]: قصر نشاط القطاع العام على الأنشطة الإستراتيجية، وفصل الملكية عن الإدارة، والمساواة فى المعاملة بين شركات

---

(1) لمزيد من الإيضاح يمكن الرجوع إلى البند (5-1-1).

(2) لمزيد من الإيضاح يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- Ramamurti R., "Why are Developing Countries Privatizing?". ***Journal of International Business Studies***, Vol. 23, Iss. 2, 2nd Qtr. 1992, 2002 Jstor, http://www.jstor.org../23/12/2002, pp. 225, 226.

(3) عبد المنعم الشحات محمد على، تقييم سياسات الإصلاح الاقتصادى فى تحقيق الأهداف الإنمائية للاقتصاد المصرى، ***مرجع سابق***، ص 62.

القطاع العام وشركات القطاع الخاص، وبيع المشروعات العامة غير الاستراتيجية أو المشتركة إلى القطاع الخاص، وتصفية الوحدات التى يتعذر اصلاحها.

ويعمل هذا القانون على تحرير شركات القطاع العام، وإدارتها بمنطق القطاع الخاص، وفصل العلاقة بينها وبين الموازنة العامة للدولة، كما يكفل لها حرية توفير احتياجاتها من النقد الأجنبى بعيداً عن الموازنة العامة للدولة، ودون تدخل الحكومة. وبموجب هذا القانون سميت شركات القطاع العام **بشركات قطاع الأعمال العام**، وتم تقسيمها إلى 17 شركة قابضة بوصفها ممثلة لصاحب رأس المال(1)، بالإضافة إلى تقسيم الشركات القابضة إلى 314 شركة تابعة يكون لكل منها الحرية فى وضع اللوائح والنظم الخاصة بها، وتعامل بالأسلوب نفسه لشركات القطاع الخاص(2).

(ب) **الخصخصة:** وهى مرحلة من سياسات التحرر الاقتصادى تعمل على تحويل المشروعات العامة إلى مشروعات خاصة سواء فى مجال الملكية أو الإدارة، أو أى من الأساليب المتاحة والملائمة. ولا تعد عملية الخصخصة هدفاً فى حد

(1) عدلت فيما بعد إلى 13 شركة قابضة فقط.

(2) لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- بنك الإسكندرية، " التخصصية والإصلاح الاقتصادى "، بحوث مؤتمر قسم الاقتصاد، كلية التجارة بنات – جامعة الأزهر فى الفترة 2 ، 3 يونيو 1995 ، منشور ***بمجلة كلية التجارة بنات*** ، جامعة الأزهر، الطبعة الأولى، 1997.

- د. نجيب عيسى،الخصخصة فى دول الاسكوا ذات الاقتصاد المتنوع، **مرجع *سابق***، ص ص1، 2.

- El-Nagar S., Privatization and Structural Adjustment in the Arab Countries, ***op. cit.***, ch. 1.

ذاتها؛ بل هى تعبير عن التحول إلى القطاع الخاص بوصفها وسيلة تساعد الدولة على زيادة كفاءة اقتصادياتها، وتحقيق الاستخدام الأمثل لمواردها[1]. ومن ثم، فإنها تعمل على تقليص دور الدولة فى النشاط الاقتصادى، ولا تعنى – مطلقاً– إنهاء هذا الدور بل تغييره؛ خاصة فى ظل تدنى الأداء الاقتصادى للمشروعات العامة فى مصر.

وتتمثل أهم أهداف عملية الخصخصة فيما يلى[2]: زيادة درجة المنافسة ، وتحسين الأداء، والكفاءة الاقتصادية، خاصة ، لمشروعات قطاع الأعمال العام، وتنشيط أسواق المال وتطويرها، وتوسيع قاعدة الملكية، وزيادة دور القطاع الخاص، يضاف إلى ذلك خفض العجز المالى للحكومة من خلال تخفيف الأعباء المالية لشركات قطاع الأعمال العام الخاسرة، فضلاً عن تشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية بوساطة تهيئة المناخ الملائم للقطاع الخاص.

---

(1) يرجع فى ذلك إلى:

- Davis J., Ossowski R., Richardson T., "Fiscal and Macroeconomic Impact of Privatization", ***Occasional Paper (194),*** IMF, Washington D.C., 2000, pp. 2, 3.

(2) يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

– د. عزت ملوك قناوى، " الأبعاد الاقتصادية لعملية الخصخصة فى ظل الإصلاح الاقتصادى، دراسة تحليلية " ، *مصر المعاصرة* ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، العددان (461) ، (462) ، يناير وإبريل 2001 ، ص 117.

- The World Bank, Trends in Developing Economies, 1996, ***op. cit.***, p. 154.
- Davis J., Ossowski R., Richardson T., "Fiscal and Macroeconomic Impact of Privatization", Occasional Paper (194***), op. cit.***, p. 3.

وتستند الحكومة إلى معايير عدة لاختيار المشروعات العامة التى تطرح للبيع؛ حيث تم تصنيفها تبعاً لأدائها إلى **ثلاث مجموعات هى**[1]: شركات تحقق أرباحاً وتطرح للبيع، وشركات تواجه مشاكل يمكن التغلب عليها ويتم إعادة هيكلتها وإصلاح مسارها أولاً، وشركات تواجه مشاكل غير قابلة للحل ويتم تصفيتها وبيعها كأصول.

ويراعى عند إجراء عملية الخصخصة بعض الاعتبارات لعل أهمها[2]:

(1) تجنب خصخصة الشركات الاستراتيجية.

(2) عدم اللجوء إلى طرح الشركات ذات الربحية المنخفضة إلا بعد إعادة هيكلتها فى المدى القصير والمتوسط.

(3) تجنب طرح الشركات التى تتمتع بإجراءات الحماية أو الشركات الاحتكارية كى لا تنفرد بالسوق.

(4) الحفاظ على المال العام من خلال إجراء تقييم دقيق للشركات التى تطرح للبيع، والحفاظ على حقوق العاملين بها.

---

(1) يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- مركز دراسات وبحوث الدول النامية، تقرير التنمية الشاملة فى مصر، العدد الأول، **مرجع *سابق***، ص 30.
- د. منى قاسم ، الإصلاح الاقتصادى: دور البنوك فى الخصخصة وأهم التجارب الدولية ، **مرجع *سابق***، ص ص 114 ، 115.

(2) يرجع فى ذلك إلى:

- مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، تقرير التنمية الشاملة فى مصر، العدد الأول، **مرجع *سابق***، ص 30.
- The World Bank, Trends in Developing Economies, 1996, ***op. cit.***, p. 154.

(5) لا يعد سعر البيع هو المعيار الوحيد؛ بل يؤخذ فى الاعتبار خطط الملاك الجدد وزيادة الإنتاج وزيادة فرص العمل والتصدير.

أساليب الخصخصة: وتتمثل أهم الأساليب التى اتبعت للتحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص فى مصر فيما يلى[1]:

(**1**) **الطرح الخاص (البيع لمستثمر رئيس)**: وذلك من خلال الإعلان عن عملية البيع بأسلوب تنافسى لتقييم العروض، واختيار أفضلها، ويباع المشروع أو جزء منه لمستثمر واحد أو مجموعة من المستثمرين. ويواجه هذا الأسلوب مشكلات تقييم المشروع ووضع الضمانات اللازمة لاستمرارية المشروع، والمحافظة على حقوق العمال. غير أن هذا الأسلوب يتميز بأنه يؤدى إلى تطوير فنون الإنتاج، وأنه أكثر ملاءمة مع أوضاع المشروعات الصغيرة.

---

[1] لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، تقرير التنمية الشاملة فى مصر، العدد الأول، ***مرجع سابق***، ص 31.
- عبير شعبان عبد الحفيظ، الطلب على العمل وظاهرة البطالة فى مصر: دراسة تحليلية تطبيقية للفترة (81-1995)، ***مرجع سابق***، ص ص 161 ، 162.
- د. هاله حلمى السعيد، " الآثار الاقتصادية لبرنامج الخصخصة فى الدول النامية مع التطبيق على التجربة المصرية " ، ***مصر المعاصرة***، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، العدد (446) ، يناير 1997 ، ص ص 44-54.
- دينا عبد المنعم راضى، ***معوقات الخصخصة فى إطار برنامج التحرر الاقتصادى المصرى: دراسة مقارنة***، رسالة دكتوراة ، كلية التجارة - جامعة عين شمس، 2000 ، ص ص 112-122.

(2) **الطرح العام:** ويتم هذا الأسلوب بطرح الأسهم المقرر بيعها للمواطنين أو لصناديق الاستثمار أو للأشخاص المعنويين من خلال سوق الأوراق المالية. وقد يكون هذا الطرح بشكل كلى، ومن ثم، يتحول المشروع العام بعد بيعه إلى مشروع خاص بالكامل، أو يكون الطرح بشكل جزئى، ويصير المشروع مشروعاً مشتركاً. ويؤدى هذا الأسلوب إلى توسيع قاعدة الملكية، وتنشيط سوق الأوراق المالية، فضلاً عن جذب صغار المستثمرين، ولكنه يتطلب وجود سوق متطور للأوراق المالية.

(3) **البيع للعاملين:** ويستخدم هذا الأسلوب فى حالة الشركات التى يوجد فيها عدد كبير من العمال، ومن خلاله يتملك العاملون جزءاً من الشركة بشروط ميسرة تقدمها الدولة للعاملين، مثل: توفير الائتمان اللازم بسعر فائدة منخفض، وتخفيض أسعار الأسهم بحوالى 20 % عن القيمة المقدرة لها، والتقسيط على عدد كبير من السنوات – فى حدود 10 سنوات – بدون فائدة، فضلاً عن الإعفاءات الضريبية.

(4) **عقود الإيجار والإدارة:** ويفصل هذا الأسلوب الملكية عن الإدارة؛ حيث تظل الملكية العامة قائمة، غير أن الحكومة تقوم بتأجير الشركة العامة لمدة زمنية معينة مقابل مبالغ نقدية تحصل عليها[1]. أما عقود الإدارة؛ فتقوم الحكومة بالتعاقد مع شركة خاصة –مصرية كانت أم أجنبية– لإدارة الشركة العامة مقابل نسبة فى الأرباح، ويتبع هذا الأسلوب فى إدارة الفنادق المصرية.

---

[1] وقد تم تأجير عشرة محالج مصرية فى بداية عملية الخصخصة

(5) عقود الامتياز فى مجال المنافع العامة (BOT, BOOT) [1]: وقد أخذت الدولة بهذا النظام فى مجال الخدمات العامة؛ بهدف إعطاء دفعة قوية لبرنامج الخصخصة. ويسمح هذا الأسلوب للقطاع الخاص -سواء المحلى أو الأجنبى- بإنشاء مشروعات البنية الأساسية، وامتلاكها، وإدارتها تحت إشراف الحكومة لفترة زمنية تؤول بعدها للدولة. وقد كان قطاع الكهرباء سباقاً فى الأخذ بهذا النظام[2]، وتبعته فى ذلك الهيئة العامة للطرق والكبارى عندما أعلنت فى مايو 1997 عن طرح ستة طرق بنظام (BOT) تصل فى مجملها إلى أكثر من 2000 كم. ويتميز هذا الأسلوب بأنه يتيح فرصاً جديدة للاستثمار الخاص، ويرفع عبء تمويل مشروعات البنية الأساسية عن كاهل الحكومة.

ويعتمد الاختيار فيما بين الأساليب الخمسة - سالفة الذكر - على عدة عوامل، أهمها: الأهداف المرجوة من عملية الخصخصة، وظروف المشروع المالية، ومستوى أدائه واعتبارات العمالة، وحجم سوق الأوراق المالية[3].

---

[1] يشير اختصار (BOT) إلى: Build Operate Transfer.

واختصار (BOOT) يشير إلى: Build Operate Ownership Transfer.

[2] اتبعت الحكومة المصرية هذا الأسلوب لتعويض نقص تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- Sullivan P., "Globalization: Trade and Investment in Egypt, Jordan and Syria Since 1980", Arab Studies Quarterly, *op. cit.,* p. 55.
- Khattab M., "***Constraints to Privatization: The Egyptian Experience***", Working Paper No. 38, The Egyptian Center for Economic Studies, Cairo, May 1999, pp. 3-12.

[3] دينا عبد المنعم رلضى، معوقات الخصخصة فى إطار برنامج التحرر الاقتصادى : دراسة مقارنة، *مرجع سابق*، ص ص 130-134.

ويركز برنامج الخصخصة المصرى فى تنفيذه على أساليب ثلاثة هى: الطرح العام فى البورصة، والبيع للعاملين، والبيع لمستثمر رئيس. وقد تم خصخصة 190 شركة حتى منتصف عام 2002، منها 38 شركة تم بيعها عن طريق الطرح العام فى البورصة، و 34 شركة بيعت للعاملين، و 29 شركة بيعت لمستثمر رئيس، فى حين تم تصفية 21 شركة، وبيع أصول 32 شركة، ولدى قطاع الأعمال العام بقيت 181 شركة، وذلك كما هو موضح **بالجدول رقم (5-4)** م. وبذلك تكون حصيلة برنامج الخصخصة حتى ذلك التاريخ حوالى 17 مليار جنيه[1].

لقد واجه برنامج الخصخصة المصرى عديداً من المشاكل والمعوقات أدت إلى بطء تنفيذه، أهمها[2]: العمالة الزائدة بشركات قطاع الأعمال العام، مشكلة الشركات الخاسرة وذات المديونية، مشكلة التقييم وتحديد قيمة الأصول للشركات التى سيتم طرحها للبيع، وكذلك ضيق ومحدودية سوق الأوراق المالية، فضلاً عن عدم توافر القدر الكافى من المصداقية والشفافية والإفصاح بشأن ظروف وأداء الشركات المدرجة للبيع.

---

(1) محسن حسان، " برنامج الخصخصة خلال عشر سنوات " ، ***انعكاسات برنامج الخصخصة على الاقتصاد المصرى***، تحرير: د. نجوى سمك، د. عبد الله محمد رجب، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة، 2003، ص 45.

(2) لمزيد من التوضيح يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

– مركز دراسات وبحوث الدول النامية، تقرير التنمية الشاملة فى مصر، العدد الأول، **مرجع *سابق***، ص ص 32-34.

- El-Nagar S., Privatization and Structural Adjustment in the Arab Countries, ***op. cit.***, pp. 16,17.

ثانيا : سياسات تحرير الأسعار: يهدف برنامج الإصلاح الاقتصادى المصرى إلى إزالة الاختلالات والتشوهات السعرية. وإزالة الفوارق بينها وبين الأسعار العالمية؛ بحيث يتم تحديد الأسعار كلها – عدا الخبز – عن طريق قوى السوق خلال ثلاث سنوات، بعدما تبين للحكومة خطورة فرض نظام الأسعار الاجتماعية. وفى هذا الشأن حررت الحكومة أسعار غالبية مستلزمات الإنتاج الزراعى ومنتجاته، وكذا الإنتاج الصناعى، إلى جانب عديد من الخدمات[1].

ففى قطاع الزراعة : تم تحرير الأسعار تدريجياً خلال النصف الثانى من الثمانينيات إلى أن تم – أخيراً – تحرير سعر قصب السكر، وسعر القطن فى عامى 1993، 1994 على التوالى، كما تم إلغاء نظام التوريد الجبرى للمحاصيل الزراعية وترك أسعارها تتحدد وفقاً لقوى السوق، وتم أيضاً خفض أو إلغاء الدعم على المستلزمات الزراعية خلال الفترة (88/89-91/1992) مما ترتب عليه ارتفاع أسعارها، فمثلاً: ارتفعت أسعار الأسمدة بنسب تتراوح بين 64 % – 574 % وأسعار التقاوى ما بين 32 % – 400 % والمبيدات ما بين 29 % – 58 % خلال الفترة السابقة. وأخيراً، تم تحرير إيجارات الأراضى الزراعية، وإنهاء عقود الإيجار القديمة فى عام 96/1997[2].

---

(1) يرجع فى ذلك إلى:

- The World Bank, Trends in Developing Economies, 1996, ***op. cit.***, p. 153.

(2) يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

– د. محمود عبد الفضيل، ***برامج الإصلاح الاقتصادى الهيكلى فى مصر والمغرب بين المأمول والمتوقع***، مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية والتوثيق ، بيروت ، الطبعة الأولى، يناير 1994 ، ص 557.

- International Monetary Found, "Arab Republic of Egypt", Recent Economic Development. 1995, ***op. cit.***, p. 11.

وفى قطاع الصناعة: منح القانون (203) لعام 1991 شركات قطاع الأعمال العام حرية تحديد أسعار منتجاتها، كما تم إلغاء الدعم على عدد كبير من سلع ومنتجات هذه الشركات.

وفى مجال الخدمات: ارتفعت أسعار كثير من الخدمات، مثل: التليفونات والكهرباء والمواصلات العامة، وكذلك، أسعار المنتجات البترولية إلى أن وصلت إلى مستوى الأسعار العالمية فى عام 1995؛ وذلك بهدف ترشيد الاستهلاك، وتخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة.

ثالثاً : سياسات تحسين مناخ الاستثمار: وتهدف هذه السياسات إلى تعبئة المدخرات، وتشجيع الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية، ومن ثم، زيادة معدلات الاستثمار بالقدر اللازم لرفع معدلات النمو الاقتصادى، وتوليد مزيد من فرص العمل المنتجة. وفى هذا الإطار، تم إصدار بعض التشريعات التى من شأنها تحسين بيئة الاستثمار ومناخه، وترسيخ قوى السوق، **ولعل أهمها**[1]:

(1) قانون سوق المال رقم (95) لعام 1992 بهدف تنظيم عمل هذا السوق وإزالة كافة المعوقات أمام تطويره، كما شجع هذا القانون نشاط صناديق الاستثمار وشركات أمناء الاستثمار والسمسرة وأمناء الاكتتاب. وهذه

---

(1) لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى:

- شيرين حسن الشواربى، تحليل الآثار الماكرو اقتصادية (الاقتصادية الكلية) لبرنامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر باستخدام نموذج قياسى، ***مرجع سابق***، ص ص 23 ، 24.
- مركز دراسات وبحوث الدول النامية، تقرير التنمية الشاملة فى مصر، العدد الأول، ***مرجع سابق*** ، ص ص 14-22.
- Lofgren H., “Economic Policy in Egypt: A Breakdown in Reform Resistance”, International Journal of Middle East Studies, ***op. cit.***, p. 409.

الوسائل تساعد – بالطبع – على تعبئة المدخرات، وتوفير التمويل متوسط وطويل الأجل للاستثمارات.

(2) قانون التأجير التمويلى لعام 1995، وهو يساعد فى تمويل المشروعات. وتوفير المعدات والأصول الرأسمالية، ومن ثم، تشجيع الاستثمارات وزيادة الإنتاج.

(3) إلغاء جميع الموافقات والتراخيص اللازمة للمشروعات الاستثمارية التى تقل تكلفتها عن 10 مليون جنيه باستثناء بعض الأنشطة التى تتعلق بظروف الأمن القومى والصحة والبيئة.

ويضاف إلى ذلك كله، قانون قطاع الأعمال العام رقم (203) لعام 1991 الذى استهدف إدارة وحدات قطاع الأعمال العام بأسلوب القطاع الخاص، ونقل ملكية بعض وحداته وإدارتها إلى القطاع الخاص، فضلاً عن صدور قوانين منع الغش والتدليس، وهى تساعد على تهيئة البيئة التنافسية فى الاقتصاد المصرى.

وقد تحسن مناخ الاستثمار فى مصر منذ بداية التسعينيات نتيجة لتنفيذ برنامج التثبيت الاقتصادى، وما ترتب عليه من خفض كل من: عجز الموازنة العامة للدولة وعجز ميزان المدفوعات، وعبء الديون الخارجية، ومعدل التضخم، فضلاً عن استقرار سعر الصرف، وتحرير أسعار الفائدة. وبالرغم من ذلك، كانت استجابة الاستثمارات الخاصة بطيئة ومحدودة، ولم تتجاوز نسبتها 10 % من الناتج المحلى الإجمالى والمدخرات 6 % من هذا الناتج، وهذه معدلات متدنية وغير كافية لتحقيق النمو الاقتصـ ـى المستهدف، أو تحقيق

التراكم الرأسمالى المطلوب الذى يعد شرطاً - ضرورياً - لرفع الكفاءة الاقتصادية، ودعم القدرة التنافسية عالمياً[1].

رابعا : **سياسات تحرير التجارة الخارجية:** وتهدف هده السياسات إلى جعل الاقتصاد المصرى أكثر انفتاحاً على العالم الخارجى، وزيادة درجة المنافسة داخلياً وخارجياً، والتحول من التوجه الذى يرمى إلى الإحلال محل الواردات إلى التوجه صوب الإنتاج من أجل التصدير[2]. ولذا؛ فقد تم الربط بين تنمية الصادرات والإصلاح الهيكلى فى كافة جوانبه[3]. وتتضمن هذه السياسات - بالإضافة إلى سياسة تحرير سعر الصرف - مجموعة من الإجراءات تتعلق بتحرير كل من: الواردات والصادرات.

---

(1) وقد مثل الاستثمار ككل حوالى 17 % من الناتج المحلى الإجمالى فى منتصف التسعينيات، وهو أقل بكثير من المتوسط العام فى الدول النامية والمقدر بحوالى 26 % ، وفى الدول الصناعية الحديثة فى جنوب شرق آسيا والمقدر بحوالى 31 % من الناتج المحلى الإجمالى، لمزيد من التوضيح يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، تقرير التنمية الشاملة فى مصر ، العدد الأول ، *مرجع سابق*، ص 4.

- Morley B., Perdikis N., "Trade Liberalization, Government Expenditure and Economic Growth in Egypt", The Journal of Development Studies, ***op. cit.***, p. 39.

(2) يرجع فى ذلك إلى :

- Collier P., Gunning J. W., "Aid and Exchange Rate Adjustment in African Trade Liberalization", ***The Economic Journal***, Vol. 102, Iss. 413, Jul. 1992, 2002 Jstor, http://www.jstor.org., 16/12/2002, p. 192.

(3) يرجع فى ذلك إلى:

- Youssef S. M., "Structural Reform Program of Egyptian State - Owned Enterprises Current Impact and Future Prospects", The Journal of Management Development, ***op. cit.***, p. 2.

ففى جانب تحرير الواردات: تم تخفيض متوسط التعريفة الجمركية من حوالى 47 % فى عام 1989 إلى 34 % فى عام 1994، ثم إلى 30 % فى عام 1996. وكذلك التضييق التدريجى بين الحدين الأدنى والأعلى لفئات التعريفة الجمركية؛ فبدلاً من تراوحها بين 0.7 %، 120 % عام 1991 صارت تتراوح بين 5 %، 55 % فى عام 1996، هذا بالإضافة إلى تخفيض الحد الأعلى بنسبة 10 % فى نهاية عام 1997[1]. وفى مجال القيود غير التعريفية؛ فقد تم إلغاء كثير من القيود الكمية على الواردات، وكذلك إلغاء الحظر على عديد من الواردات، وتخفيض نسبة الإنتاج الزراعى والصناعى المشمولة بحظر الاستيراد من 37 % عام 1991 إلى 4.5 % فى عام 1994.

وفى جانب تحرير الصادرات: فقد تم تخفيض كل من: السلع المحظور تصديرها من 20 سلعة إلى سلعتين فقط فى عام 1992، وقائمة السلع التى تخضع لنظام حصص التصدير من 17 سلعة إلى 4 سلع فقط. يضاف إلى ذلك، أنه تم إلغاء الحصول على موافقات تصديرية مسبقة، فضلاً عن العمل على تسهيل الائتمان بالنسبة للمصدرين من خلال خفض سعر الفائدة، وكذلك عمولة البنوك.

وقد انعكس ذلك كله إيجابياً على ميزان المدفوعات المصرى؛ حيث حقق ميزان العمليات الجارية شاملاً التحويلات فائضاً بلغ 9.8 ، 5.5 مليار دولار فى

---

(1) يرجع فى ذلك إلى:

-مركز دراسات وبحوث الدول النامية،تقرير التنمية الشاملة فى مصر،العدد الأول،*مرجع سابق*، ص10.

- The World Bank, Trends in Developing Economies, 1996, ***op. cit.***, p. 153.

العامين 1991، 1992 على التوالى[1].

5-2-3 : البعد الاجتماعى (Social Dimension):

ترتب على برنامج الإصلاح الاقتصادى كثيراً من الضغوط على الفئات محدودة الدخل، والطبقة العاملة، **ويرجع ذلك إلى عديد من الأسباب، أهمها**[2]:

- أن التخلى عن الدعم والأسعار الاجتماعية وتحرير الأسعار ترتب عليها – جميعاً – ارتفاع الأسعار حتى وصلت إلى الأسعار الاقتصادية؛ مما أدى إلى ارتفاع نفقات المعيشة.
- أن تحرير سعر الصرف ترتب عليه انخفاض قيمة الجنيه المصرى، ومن ثم، انخفاض قوته الشرائية.
- أن التخلص من العمالة الزائدة المترتبة على تطبيق برنامج الخصخصة زاد من حدة مشكلة البطالة.
- أن السياسات المالية والنقدية الانكماشية التى تضمنها البرنامج ترتب عليها تراجع معدلات النمو الاقتصادى، ومن ثم، انخفاض متوسط دخول الأفراد؛

---

[1] يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- Shahin W., Dibeh G., ***Earning Inequality, Unemployment, and Poverty in the Middle East and North Africa***, Greennwood Press, Inc., London, First Published, 2000, pp. 120, 121.

[2] يرجع فى ذلك إلى:

- عبد المنعم الشحات محمد على، تقييم سياسات الإصلاح الاقتصادى فى تحقيق الأهداف الإنمائية للاقتصاد المصرى، دراسة قياسية ، ***مرجع سابق***، ص ص 62 ، 63.
- مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، تقرير التنمية الشاملة فى مصر ، العدد الأول ، ***مرجع سابق***، ص 36.
- The World Bank, Trends in Developing Economies, 1996, ***op. cit.***, p. 154.

مما زاد من حدة كل من: الفقر والبطالة خاصة فى المراحل الأولى لتنفيذ ذلك البرنامج.

وقد كان توقع مثل هذه النتائج السلبية الدافع وراء قيام البنك الدولى بالمساهمة فى إنشاء الصندوق الاجتماعى للتنمية الذى يهدف إلى تحقيق ثلاثة أهداف أساسية هى[1]:

1 - الإسهام فى حل مشكلة البطالة وتوفير فرص العمل سواء لهؤلاء الذين فقدوا وظائفهم نتيجة عملية الخصخصة وللخريجين أيضاً، إلى جانب تلك الفئات التى عادت إلى الوطن نتيجة لأزمة الخليج الثانية.

2 - تخفيف وطأة إجراءات الإصلاح الاقتصادى عن كاهل محدودى الدخل.

3 - التعامل مع الآثار الجانبية لبرنامج الإصلاح، وتحقيق التنمية الاجتماعية والبشرية، وتحسين المستوى المعيشى للفئات الأكثر فقراً؛ بما يدعم تنفيذ برنامج الإصلاح.

وقد أنشئ الصندوق الاجتماعى للتنمية بالقرار الجمهورى رقم (40) لعام 1991. وتتكون **موارد الصندوق** من مكونين أساسيين هما: المنح والقروض التى يقدمها الأفراد، والمؤسسات، والمنظمات المحلية، والإقليمية، والدولية، وحكومات

---

[1] يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- Sayyied M. K., Facing Social Consequences of Structural Adjustment in Latin America and The Arab World, ***op. cit.***, pp. 10, 11.
- Kheir El-Din H., "Assessment of Performance and Impact"., Facing Social Consequences of Structural Adjustment in Latin America and The Arab World, ***op. cit.***, p. 237.
- Awad A. B., "Social Funds Anew Approach to Poverty Reduction", Facing Social Consequences of Structural Adjustment in Latin America and The Arab World, ***op. cit.***, p. 219.

الدول الأجنبية، هذا إلى جانب المبالغ التى تخصصها الحكومة المصرية فى الموازنة العامة للدولة[1]. وتستخدم القروض فى تمويل الأنشطة الإنتاجية ولدى استرجاعها يتم تدويرها مرة أخرى، أما المنح، فيتم استخدامها فى تمويل المشروعات الخدمية التى تستهدف تنمية البنية الأساسية والمرافق فى مناطق أكثر احتياجاً لها؛ بهدف تحسين المستوى المعيشى للمواطنين بها.

وتبنى الصندوق الاجتماعى للتنمية ستة برامج متكاملة، وخُطط لتوزيع الموارد فيما بينها على النحو الآتى[2]:

1 – برنامج الأشغال العامة، وخصص له 43 % من موارد الصندوق.

2 – برنامج تنمية الصناعات الصغيرة، وخصص له حوالى 22 % من موارد الصندوق.

---

(1) يرجع فى ذلك إلى:

- د. حسين الجمال ، " تجربة الصندوق الاجتماعى فى دعم التنمية البشرية " ، ***وقائع ورشة العمل حول التجربة العملية للتنمية البشرية المستدامة ، سلسلة دورات التنمية البشرية رقم (7)*** ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، 1997 ، ص ص 79 - 81.
- The World Bank, Trends in Developing Economies, 1996, ***op. cit.***, pp. 154, 155.

(2) يرجع فى ذلك إلى:

- د. نجلاء الأهوانى، " سياسات التكيف والإصلاح الهيكلى وأثرها على التعطل فى مصر، اجتماع خبراء حول التعطل فى دول الإسكوا ، ***مرجع سابق*** ، ص 105.
- Awad A. B., "Social Funds Anew Approach to Poverty Reduction", Facing Social Consequences of Structural Adjustment in Latin America and The Arab World, ***op. cit.***, p. 219.
- Kheir El-Din H., "Assessment of Performance and Impact", Facing Social Consequences of Structural Adjustment in Latin America and The Arab World, ***op. cit.***, pp. 243 - 245.

3 – برنامج تنقلية العمالة (التدريب التحويلى)، وخصص له حوالى 16 % من موارد الصندوق.

4 – برنامج خدمات النقل والمرافق العامة، وخصص له حوالى 10 % من موارد الصندوق.

5 – برنامج تنمية المجتمع، وخصص له حوالى 7 % من موارد الصندوق.

6 – برنامج التنمية المؤسسية، وخصص له حوالى 2% من موارد الصندوق.

أما الفئات المستهدفة من خدمات الصندوق؛ فهى ست فئات، وهى فئات أكثر تضرراً من برنامج الإصلاح، والطبقات الكادحة، ومحدودى الدخل، وسكان المجتمعات الأقل نمواً، وسكان المناطق المحرومة من الخدمات، والعاطلون، والمرأة.

5-3 : أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادى وموقع مشكلة البطالة منها

سيتم فى هذا المحور تناول أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادى بصفة عامة، وهى تتمثل إلى حد كبير فى علاج المشاكل والاختلالات التى كانت وراء الأخذ بهذا البرنامج، ثم بعد ذلك، يتم تحديد مكانة مشكلة البطالة فيما بين هذه الأهداف ومدى أخذ هذا البرنامج لهذه المشكلة فى الحسبان، وكيفية التصدى لها كما يلى:

5-3-1 : أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادى:

إن الإصلاح الاقتصادى وسيلة لتحقيق غاية أو غايات معينة تتفاوت من مجتمع إلى آخر، وفى المجتمع نفسه من فترة إلى أخرى، ومن ثم، فإن سياسات برنامج الإصلاح وأدواته تختلف تبعاً لذلك. ومن اللافت – حقاً – أن الحاجة إلى

الإصلاح الاقتصادى لا تبدو ملحة إلا عندما تتراكم المشكلات الاقتصادية فى المجتمع، وما يصاحبها من انعكاسات سلبية اقتصادية واجتماعية، وسياسية؛ بحيث تعجز معه الآليات الاقتصادية والإدارية القائمة عن مواجهتها، وإيجاد حلول لها.

وقد أقدمت الحكومة المصرية على انتهاج برنامج الإصلاح الاقتصادى لمواجهة عديد من المشاكل والاختلالات التى واجهت الاقتصاد المصرى آنذاك، بسبب الحروب التى خاضتها مصر، والسياسات المتضاربة التى اتبعتها؛ مما أفرز بيئة اقتصادية ضعيفة يؤثر فيها تضخم المديونية الخارجية، وضعف البنية الأساسية. وقد استهدف برنامج الإصلاح الاقتصادى علاج تلك الاختلالات المزمنة وإزالة العقبات التى تحول دون تحقيق التنمية الاقتصادية المتواصلة، وتهيئة المناخ الملائم للارتقاء بمستوى الأداء الاقتصادى، والقضاء على العقبات والقيود التى تحد من إمكانيات النمو فى المستقبل. ولهذا؛ فإن الإصلاح الاقتصادى لابد أن يؤدى إلى تنمية تستهدف تحسين بنيان الاقتصاد القومى وهيكلة، وتحقيق زيادة مستمرة فى متوسط الدخل الحقيقى للفرد مع الارتقاء بمستوى معيشته، فضلاً عن ضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وافتراض إمكانية تحقيق هذه الأهداف كلها فى ظل تحرير الاقتصاد القومى والعمل وفقاً لقوى السوق الحر(1).

وعليه، يمكن إيجاز أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر فيما يلى(2):

(1) يرجع فى ذلك إلى:
- Richards A., "The Global Financial Crisis and Economic Reform in The Middle East", Middle East Policy, ***op. cit.***, p. 63.

(2) يرجع فى ذلك إلى:
- Youssef S. M., "Structural Reform Program of Egyptian State - Owned Enterprises Current Impact and Future Prospects", The Journal of Management Development, ***op. cit.***, p. 2.

1 - تقليل العجز فى الموازنة العامة للدولة من خلال ضغط الإنفاق العام وترشيده، وزيادة الإيرادات العامة.

2 - الحد من معدلات التضخم المتزايدة.

3 - تحسين موقف ميزان المدفوعات، وتخفيض العجز فيه من خلال الدفع بزيادة الصادرات، والحد من الواردات.

4 - إصلاح التشوهات والاختلالات السعرية.

5 - تخفيض عبء المديونية الخارجية من خلال إعادة جدولة الديون وترشيد الاقتراض الخارجي.

6 - تشجيع الاستثمارات الخاصة: المحلية والأجنبية، وزيادة دور القطاع الخاص.

7 - إصلاح القطاع العام ورفع كفاءته، فضلاً عن تقليل دور الدولة فى النشاط الاقتصادى، وإفساح المجال بدرجة أكبر للقطاع الخاص وقوى السوق.

8 - إيجاد فرص عمل جديدة وحقيقية؛ للحد من معدلات البطالة المتزايدة، وأحجامها.

9 - رفع مستوى الأداء الاقتصادى، وما ينتج عنه من رفع معدلات النمو، وتحسين مستوى المعيشة لأفراد المجتمع.

وقد سبق التعرض لسياسات برنامج الإصلاح الاقتصادى ودورها فى تحقيق هذه الأهداف والأدوات المستخدمة فى ذلك. ويتوقف نجاح برنامج الإصلاح

الاقتصادى فى تحقيق هذه الأهداف المرجوة على قوة المجهودات المبذولة لتنفيذ برنامج التثبيت، وما يتضمنه من إصلاحات جوهرية، وإجراءات تصحيحية.

ويتكون برنامج الإصلاح الاقتصادى - كما سبق ذكره - من ثلاث مجموعات مترابطة من البرامج الفرعية، **يستهدف أولها**: تحقيق التثبيت المالى والنقدى فى المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادى. **ويتعلق الثانى**: بالجانب الحقيقى مستهدفاً رفع معدلات نمو الناتج المحلى فى المرحلة التالية. وتركز **المجموعة الثالثة** على الآثار الاجتماعية الناتجة عن تطبيق البرنامج فى مرحلتيه السابقتين. وتكون هذه المجموعات الثلاثة برنامجاً شاملاً للإصلاح يجب تنفيذه كاملاً؛ ذلك أن النجاح فى أى من هذه المجالات لا يمكن توقعه بصورة مستقلة عن المجالين الآخرين.

5-3-2 : مكانة مشكلة البطالة فى أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادى:

لاشك أن مشكلة البطالة تعد إحدى أهم – وأخطر – مشاكل المجتمع المصرى، ولقد مثلت هذه المشكلة أحد الأسباب الرئيسة لتبنى برنامج الإصلاح الاقتصادى. غير أنها لم تحظ بما تمثله من أهمية نسبية فى الواقع العملى فى إطار برنامج الإصلاح الاقتصادى؛ إذ خلت مكونات هذا البرنامج من السياسات المباشرة للتعامل مع قضية التشغيل ، ومواجهة مشكلة البطالة؛ إذ ليس هناك من إشارة مباشرة فى هذا البرنامج – الذى بدئ فى تطبيقه منذ عام 1991– إلى دوره فى معالجة هذه المشكلة المزمنة؛ حيث تأتى مشكلة البطالة على هامش اهتمامات هذا البرنامج، فضلاً عن أن الأساليب المطروحة لمواجهتها لا تعدو أن تكون نوعاً من الحلول المؤقتة – أى المسكنات – ذات مفعول قصير المدى، وتمارس تلك المسكنات – أساساً – من خلال **الصندوق الاجتماعى للتنمية**. هذا، فى الوقت الذى يتمخض عن تطبيق سياسات برنامج الإصلاح الاقتصادى كثير من الآثار السلبية على سوق العمل يتوقع – فى ظلها –

ارتفاع معدلات البطالة سواء فى الأجل القصير أو الأجل المتوسط. ويعزى هذا الأمر إلى ما صاحب المرحلة الأولى لتطبيق هذا البرنامج من محدودية قدرة القطاعات المختلفة للاقتصاد القومى على خلق فرص عمل جديدة؛ بسبب الطبيعة الانكماشية لسياساته المالية والنقدية. ومن ناحية أخرى؛ فقد ترتب على إعادة تنظيم القطاع العام المصرى، واتباع سياسة الخصخصة؛ التخلص من العمالة الزائدة التى انتشرت فى غالبية وحداته[1].

ويجب التأكيد – هنا – أن مشكلة البطالة – التى نجمت عن إعادة تنظيم القطاع العام – قد عمقت من حدة اختلالات سوق العمل؛ ذلك أن العدد الإضافى من العمال المسرحين قد أضيف إلى سوق عمل يعانى أصلاً من معدل مرتفع من البطالة، ومن مشكلة عدم التواءم بين الطلب على العمل وعرضه؛ فضلاً عن الإضافات السنوية الجديدة إلى سوق العمل التى تقدر بما يربو على 500 ألف عامل جديد[2].

وتحتل عملية الخصخصة مكاناً رئيساً فى برنامج الإصلاح الاقتصادى، ويترتب عليها حجب رؤوس الأموال التى تدفع ثمناً لشراء أصول قطاع الأعمال العام

(1) يرجع فى ذلك إلى:

- Hafez S., "General Trends of Social Policies Related to Structural Adjustment in The Arab Countries", Facing Social Consequences of Structural Adjustment in Latin America and The Arab World, ***op. cit.***, p. 84.

(2) يرجع فى ذلك إلى:

- Oweiss I. M., "Labor and The State in Egypt, 1952 - 1992: Workers, Unions, and Economic Restructuring", ***The American Political Science Review***, Vol. 95, Sep. 2001, http//80-proquestumi.com.,21/12/2002, p. 754.
- Weiss D., "Institutional Obstacles to Reform Policies: A Case Study of Egypt", Economics, ***op. cit.***, p. 72.

القائمة عن الاستثمار فى خلق أصول وطاقات إنتاجية جديدة. وعن إضافة فرص عمل جديدة فى الاقتصاد القومى[1]

ويعرى خلو برنامج الإصلاح الاقتصادى من مثل هذه السياسات إلى أنه يستند - أساساً - إلى إطار تحليلى تستمد أصوله من الفكر النقدى، وفكر المدرسة النيوكلاسيكية، التى تتناسب مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التى تسود فى الدول الصناعية المتقدمة، التى تكون فيها البطالة فى ظل الظروف العادية اختيارية واحتكاكية[2] . غير أن الشكل الغالب للبطالة فى الدول النامية - ومنها مصر - يتمثل فى البطالة الإجبارية والمقنعة، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى؛ فإن برنامج الإصلاح يعكس اهتمام المؤسسات الدولية بتحقيق التوازن الداخلى والخارجى من خلال سياسات إدارة الطلب الكلى، وتقديمها على سياسات زيادة الإنتاج، حتى إن ترتب على ذلك نقص مستوى التشغيل لعنصر العمل فى المدى القصير؛ بحسبان أن تنفيذ ذلك البرنامج فى الأجل الطويل سوف يؤدى إلى حفز الإنتاج وزيادته، ورفع كفاءة تخصيص الموارد، ومن ثم، زيادة مستوى التشغيل الكلى.

وقد اكتفى برنامج الإصلاح الاقتصادى - فى إطار المكون الثالث والخاص بعلاج الآثار الاجتماعية للإصلاح - باقتراح مؤقت: هو إنشاء **الصندوق الاجتماعى**

---

(1) لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع فى ذلك إلى:
- El-Nagar S., "Privatization and Structural Adjustment of Basic Issues", Privatization and Structural Adjustment in The Arab Countries, ***op. cit.***, pp. 1-16.

(2) هذا باستثناء ظروف الركود أو الكساد؛ حيث تكون البطالة إجبارية، يمكن الرجوع فى ذلك إلى:
- Stiglitz J. E., "Employment, Social Justice and Societal Well-being", ***International Labor Review***, ILO, Geneva, Vol. 141, Iss. 1, 2, 2002, http://80-proquestumi.com.. 16/12/2002, pp. 16, 17

للتنمية؛ بهدف تعبئة الموارد المالية والفنية من أجل التصدى لمشكلة البطالة المتزايدة، والتعامل مع الآثار الجانبية لهذا البرنامج[1].

ومن ثم، فإن هذا الصندوق يرمى إلى معالجة بعض الآثار السلبية لبرنامج الإصلاح الاقتصادى على العمالة – خاصة الناتجة عن الخصخصة – من خلال توفير فرص عمل حقيقية للعمالة التى تفقد وظائفها، وتسهيل انتقال العمالة بين المشروعات العامة والخاصة، وتنفيذ برنامج التدريب التحويلى، فضلاً عن إقامة مشروعات للتنمية الريفية والأسر المنتجة، ومساعدة العمالة المتضررة من أزمة الخليج، وتوفير فرص عمل لشباب الخريجين.

ومن أهم برامج الصندوق الاجتماعى من حيث اتصالها بمشكلة البطالة اتصالاً مباشراً ثلاثة برامج هى: برنامج تنمية المشروعات الصغيرة، وبرنامج تنقلية العمالة، وبرنامج الأشغال العامة، وسوف يتم الإشارة إلى كل منها على النحو التالى:

1 - برنامج تنمية المشروعات الصغيرة (Enterprise Development Program): يقوم هذا البرنامج على إتاحة الفرصة للأفراد لإقامة المشروعات الصغيرة والحرفية وتملكها، فضلاً عن التوسع فى المشروعات الصغيرة القائمة لتوفير فرص عمل جديدة، والحد من مشكلة البطالة، وذلك من خلال منحهم قروضاً لتأسيس هذه الوحدات؛ على أن تستخدم هذه القروض فى تمويل رأس المال العامل، والمعدات، والمواد الخام. وبالإضافة إلى ذلك؛ يوفر البرنامج التدريب الفنى، والإدارى، والمهنى للأفراد؛ بحيث يكون فى إمكانهم إعداد دراسات الجدوى اللازمة، ثم إدارة مشروعاتهم بكفاءة. ويهدف الصندوق من

---

[1] يرجع فى ذلك إلى :

- The World Bank, Trends Developing Economies, 1996, ***op. cit.***, pp. 154, 155.

ذلك الأمر توفير فرص عمل جديدة من خلال تنمية ملكات العمل الحر لدى الأفراد[1].

2 - **برنامج تنقلية العمالة (Labor Mobility Program)**[2]: يترتب على إعادة الهيكلة وتوسيع قاعدة الملكية فى المشروعات العامة الاستغناء عن العمالة الزائدة. ولذا، استهدف الصندوق الاجتماعى للتنمية - منذ بداية إنشائه - الاهتمام بمساعدة الشركات التى تقوم بإجراء تعديل هيكلى فى إيجاد حل لمشكلة هذه العمالة الزائدة بوساطة تحديد حجم هذه العمالة الزائدة وخصائصها، وتوفير عدد من البدائل للاختيار فيما بينها بما يتناسب مع ظروف العمالة. وتتضمن هذه البدائل: التقاعد المبكر، والتدريب أو إعادة التدريب، والحصول على إعانات البطالة أو فرص عمل بديلة، أو قروض لإنشاء مشروع صغير[3].

---

(1) يرجع فى ذلك إلى:

- مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، تقرير التنمية الشاملة فى مصر ، العدد الأول ، ***مرجع سابق***، ص 37.
- ياسمين محمود فؤاد ، أثر برنامج الإصلاح الاقتصادى على التضخم والبطالة فى مصر ، ***مرجع سابق*** ، ص 132.
- د . زينات محمد طباله، " الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتحرير القطاع الصناعى المصرى فى ظل الإصلاح الاقتصادى " ، ***سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (93)*** ، معهد التخطيط القومى، القاهرة ، يناير 1995 ، ص ص 225 ، 226.

(2) وأطلق عليه فيما بعد برنامج التدريب التحويلى.

(3) يرجع فى ذلك إلى:

- د. نجلاء الأهوانى ، " سياسات التكيف والإصلاح الهيكلى وأثرها على التعطل فى مصر " ، اجتماع خبراء حول التعطل فى دول الإسكوا ، ***مرجع سابق*** ، ص ص 105 ، 106.
- مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، تقرير التنمية الشاملة فى مصر ، العدد الأول ، ***مرجع سابق***، ص 37.

3 - برنامج الأشغال العامة (Public Works Program): يهتم هذا البرنامج بصفة أساسية بتوفير البنية الأساسية والمرافق العامة فى المناطق المحرومة. وتحسينها فى المناطق التى تعانى من قصور فيها حتى يتسنى أمر رفع المستوى المعيشى للفئات المستهدفة. والمشروعات العامة، مثل: مشروعات تحسين الطرق ومياه الشرب والصرف الصحى وصيانة المرافق العامة، وهى مشروعات مكثفة للعمالة يترتب على إقامتها خلق فرص عمل مؤقتة على نطاق واسع، فضلاً عن توفير فرص عمل دائمة، وإن كانت محدودة، وبخاصة فى أعمال الصيانة[1].

ويجدر بالذكر هنا، أن الموارد التى أتيحت لهذه البرامج الثلاثة كانت محدودة للغاية، ولم يسهم أى منها بصورة فاعلة فى تحقيق أهدافه[2].

ولا يمثل الصندوق الاجتماعى للتنمية فى صورته الحالية سياسة أو برنامجاً متكاملاً للتشغيل ومواجهة مشكلة البطالة - بشقيها الموروث والمحتمل - إنما هو ترتيب مؤقت محدود الموارد، مقيد بشروط الدول المانحة، وتواجه أعماله عديد من الصعوبات والعقبات التى تعوقه عن تأدية عمله بكفاءة، ومن أهمها[3]:

(أ) أن الصندوق ترتيب مؤقت خلق - أساساً- ليستمر لعدد محدود من السنوات، ولا يمثل جهازاً دائماً أو جزءاً ضمن استراتيجية دائمة

---

(1) *المرجع السابق* ، ص 36.

(2) وهو الأمر الذى سوف يتم توضيحه بصورة أكثر تفصيلاً فى المحور (6-4) بالفصل السادس من هذه الدراسة.

(3) د. نجلاء الأهوانى ، " سياسات التكيف والإصلاح الهيكلى وأثرها على التعطل فى مصر ، اجتماع خبراء حول التعطل فى دول الإسكوا". *مرجع سابق* . ص 107

للتشغيل[1]. ونظراً لأن البطالة فى مصر هى مشكلة مزمنة وتتصاعد معدلاتها مع مر الزمن ، ولذا ؛ فإنه من غير المتصور أن تحل هذه المشكلة العضال من خلال ذلك الإجراء المؤقت.

(ب) ضعف موارد الصندوق سواء المتمثلة فى الموارد الإجمالية المقدرة أو المتاحة فعلاً؛ مما يحد من قدرة الصندوق على تنفيذ أهدافه المتضمنة فى برامجه الستة.

(حـ) تناقض الشروط التى يعمل فى ظلها الصندوق مع أهدافه وسياساته؛ ذلك أنه لابد وأن توافق الدول والهيئات المانحة على كل موافقات المشروعات كل على حده بوصفه شرطاً للحصول على التمويل، فضلاً عن وجود التدخل المتصاعد فى عمله من قبل المؤسسات الدولية مثل: مؤسسة التنمية الدولية.

(د) يواجه الصندوق بصعوبات كثيرة فى تنفيذ برامجه؛ حيث يصعب عليه تحديد المشروعات التى يقوم بتمويلها نتيجة لقصور المعلومات الخاصة بها، هذا؛ فضلاً عن عدم وضوح الرؤية فيما يتعلق بمجال عمل الصندوق نفسه.

وبالتالى؛ فإنه يمكن القول إن الصندوق الاجتماعى للتنمية يمثل **صندوقاً للطوارئ** وبرنامجاً لمواجهة حالات بعينها لتكيُّف العمالة أكثر من كونه سياسة فعالة متكاملة ضمن استراتيجية عامة للتشغيل فى مصر، وهو الأمر الذى تقتضيه أوضاع

---

[1] أن الصندوق الاجتماعى أنشئ لمدة تتراوح من 3 - 5 سنوات قابلة للتجديد فى حالة النجاح، واستمرار تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى، والمقدر له أن يستمر لمدة 10 سنوات.

التشغيل المتردية وحالة البطالة الحرجة التى يواجهها الاقتصاد المصرى. ومما يؤكد ذلك الأمر؛ أن الصندوق الاجتماعى لم يوفر سوى 616 ألف فرصة عمل خلال الفترة (92-2000)[1]، منها حوالى 40 % فرص عمل مؤقتة[2]. ومن ثم، فإن الصندوق الاجتماعى لا يستطيع بمفرده مواجهة كل من مشكلة البطالة القائمة، والآثار السلبية الأخرى لبرنامج الإصلاح على الفئات الضعيفة وغير القادرة على التكيف؛ حيث يتطلب ذلك مجموعة مختارة من البرامج والسياسات التعويضية إلى جانب مجموعة متكاملة من البرامج لإعادة تأهيل العمالة الزائدة فى وحدات القطاع العام، وتشجيع الصناعات الصغيرة على استيعاب قوة العمل الفائضة الحالية، والإضافات الجديدة إليها، وهذا يتطلب قدراً متزايداً من الموارد المالية يفوق كثيراً قدرات الصندوق الاجتماعى للتنمية.

• الخلاصة

واجه الاقتصاد المصرى منذ بداية الثمانينيات عديداً من المشاكل والاختلالات التى كانت وراء تبنى الحكومة المصرية لمجموعة متكاملة من السياسات الإصلاحية تستهدف توليد قدرة ذاتية على النمو عن طريق إفساح المجال أمام القطاع الخاص وتقليص دور الدولة فى النشاط الاقتصادى، وقد كان ذلك من خلال **برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى**.

---

[1] الصندوق الاجتماعى للتنمية ، ***التقرير السنوى للصندوق الاجتماعى للتنمية فى عامى 1999 ، 2000*** ، الجزء الثانى ، الملحق الإحصائى.

[2] وسوف يوضح ذلك الأمر بصورة أكثر تفصيلاً فى المحور (6-4) بالفصل السادس من هذه الدراسة.

ورغم تداخل الأسباب والمبررات وراء الأخذ بهذا البرنامج إلا أنه يمكن تقسيمها إلى مجموعتين من الأسباب: الأولى منها داخلية، والثانية خارجية. وتتمثل **الأسباب الداخلية في**: تراجع معدلات الأداء الاقتصادى، والنمو غير المتوازن فيما بين القطاعات، وارتفاع معدلات التضخم، وتزايد عجز الموازنة العامة للدولة، وتدنى الأداء الاقتصادى للمشروعات العامة، فضلاً عن التشوهات السعرية فى أغلب قطاعات الاقتصاد القومى، بالإضافة إلى اختلالات سوق العمل وزيادة حدة مشكلة البطالة. بينما تتمثل **الأسباب الخارجية فى**: العجز المتزايد فى ميزان المدفوعات، وعدم واقعية سعر صرف الجنيه المصرى وتعدده، وتزايد المديونية الخارجية وأعبائها، والآثار السلبية لحرب الخليج الثانية.

ويتكون برنامج الإصلاح الاقتصادى المصرى من ثلاثة برامج فرعية هى: برنامج التثبيت، وبرنامج التكيف الهيكلى، بالإضافة إلى البعد الاجتماعى. ويهدف **برنامج التثبيت** إلى تقليل العجز الداخلى والخارجى وتخفيض معدل التضخم ، بوساطة اتباع سياسات مالية ونقدية انكماشية، فضلاً عن تحرير سعر الصرف. ويتضمن هذا البرنامج جانبين للإصلاح، وهما: الإصلاح المالى والإصلاح النقدى. ويرمى **برنامج التكيف الهيكلى** إلى التأثير فى جانب العرض الكلى، ومن ثم؛ فإنه يختص بإصلاح الجوانب الحقيقية فى الاقتصاد القومى، ويتضمن **أربع سياسات رئيسة** هى سياسات: إصلاح القطاع العام والخصخصة، وتحرير الأسعار، وتحسين مناخ الاستثمار، وتحرير التجارة الخارجية. أما **البعد الاجتماعى** فإنه يهدف إلى تخفيف الآثار الجانبية لبرنامج الإصلاح على محدودى الدخل والفقراء وتوفير فرص العمل لمواجهة البطالة المتوقعة وذلك من خلال **الصندوق الاجتماعى للتنمية** الذى أنشئ خصيصاً لمواجهة الجوانب الاجتماعية السلبية الناتجة عن تطبيق هذا البرنامج.

ويهدف برنامج الإصلاح الاقتصادى بصفة عامة إلى علاج عديد من المشاكل والاختلالات التى واجهت الاقتصاد المصرى خلال عقد الثمانينيات، والتى كانت وراء تبنى هذا البرنامج. غير أن مشكلة البطالة لم تحظ بأهمية كبيرة فى ظل هذا البرنامج؛ إذ خلت مكوناته من أية سياسات مباشرة للتعامل مع هذه المشكلة؛ حيث أتت على هامش اهتماماته وبصورة غير مباشرة وذلك من خلال **الصندوق الاجتماعى للتنمية**. كما أن الأساليب المطروحة لمواجهة مشكلة البطالة من خلال الصندوق لا تعدو أن تكون نوعاً من الحلول المؤقتة ذات مفعول قصير الأجل؛ فى الوقت الذى ترتب على تطبيق سياسات هذا البرنامج كثير من الآثار السلبية على سوق العمل؛ حيث نتج عنها زيادة حدة مشكلة البطالة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وتتمثل أهم برامج الصندوق التى لها صلة بمشكلة البطالة فى **ثلاثة برامج هى**: برنامج تنمية المشروعات الصغيرة، والتدريب التحويلى، وبرنامج الأشغال العامة. وبالتالى، فإن الصندوق الاجتماعى لا يعتبر ولا يعد سياسة أو برنامجاً متكاملا لعلاج مشكلة البطالة؛ إنما هو وسيلة مؤقتة محدودة الموارد مقيدة بشروط الدول المانحة، فضلاً عن أن أعماله تواجه عديد من الصعوبات والعقبات التى تحول دون تحقيق هدف الارتفاع بمستوى التشغيل ومواجهة مشكلة البطالة، فى الاقتصاد المصرى.

الفصل السادس

تحليل آثار برنامج الإصلاح الاقتصادى المصرى

فى مستويى التشغيل والبطالة

ترتب على تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر منذ بداية التسعينيات من القرن الماضى عديد من الآثار والانعكاسات فى مستوي التشغيل أوالتوظف، ومن ثم، البطالة، نظراً لما تضمنه من سياسات تؤثر فى متغيرات سوق العمل بصورة مباشرة أو غير مباشرة. ذلك أن هذه السياسات تؤثر فى عديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية، مثل: معدلات الاستثمار، ونمو الناتج المحلى الإجمالى، التى تؤثر بدورها فى متغيرات سوق العمل.

ويوضح هذا الفصل تلك الآثار من خلال تناول بعض النماذج النظرية فى هذا الإطار؛ حيث تتضح آثار برامج الإصلاح فى مستويى التشغيل والبطالة؛ وفقاً لرؤية واضعى هذه البرامج، كصندوق النقد الدولى، والبنك الدولى، وذلك فى ظل ظروف معينة تحدد إطار تطبيق هذه النماذج، ثم بعد ذلك، يتناول الفصل تحليل الآثار المتوقعة للسياسات المكونة لبرنامج الإصلاح فى مستويى التشغيل والبطالة، وإلقاء الضوء على جوانبها الإيجابية والسلبية؛ وفضلاً عن ذلك، يتصدى الفصل لتحليل قدرة قطاعات الاستخدام الرئيسة فى خلق فرص العمل، ومن ثم، التوظف من خلال مقارنة نصيبها النسبى من العمالة، ومعدل نمو العمالة بها، ومقارنة ذلك بنصيبها النسبى من الاستثمارات، ومعدل نموها فى ظل تطبيق برنامج الإصلاح، ومقارنة ذلك بالفترات

السابقة عليها. وأخيراً، يتم تقييم دور الصندوق الاجتماعى للتنمية فى خلق فرص العمل والحد من البطالة.

وعليه، فإن هذا الفصل سوف ينقسم إلى أربعة محاور، وهى: التحليل النظرى، وتحليل الآثار المتوقعة لسياسات البرنامج، وتحليل قدرة قطاعات الاقتصاد القومى على خلق فرص العمل والتوظف، وتقييم دور الصندوق الاجتماعى للتنمية فى خلق فرص العمل، والحد من البطالة.

6-1 : التحليل النظرى لآثار برامج الإصلاح الاقتصادى فى مستويى التشغيل والبطالة

تستند برامج الإصلاح الاقتصادى - التى تفرض على الدول النامية المدينة ومنها: مصر من قبل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى- إلى إطار تحليلى يستمد أصوله من أفكار كل من المدرسة النيوكلاسيكية والنقديين، أى أنه يعتمد على الجانب النقدى[1]. ولذا؛ فإن تحديد طبيعة الآثار المترتبة عن تنفيذ ذلك البرنامج على مستويى التشغيل والبطالة - سوق العمل- يتطلب دراسة هذا الإطار النظرى، وفهم آلياته. وينصب اهتمام هذا الإطار النظرى فى مجموعتين رئيستين من سياسات برامج الإصلاح الاقتصادى، وذلك بحسبان أنهما يمثلان جوهرهذه البرامج فى مجملها، وهما سياسات التثبيت وسياسات التكيف الهيكلى. وتركز **المجموعة الأولى** على جانب الطلب من خلال سياسات مالية ونقدية انكماشية تعرف

(1) يمكن الرجوع فى ذلك إلى:
- Stiglitz J. E., "Employment, Social justice and Societal Well-being", International labour Review, ***op. cit.***, p. 12.
- Agenor P. R., "The Labor market and Economic Adjustment", International Monetary Fund, Staff papers, ***op. cit.***, p. 30.

باســم (Expenditure Reducing Policies) بهدف معالجة الاختلالات القائمة في الموازنة العامة، وميزان المدفوعات والتضخم. وتهدف **المجموعة الثانية** إلى إعادة تخصيص الموارد فيما بين القطاعات المختلفة؛ على نحو يؤدى إلى تصحيح هيكل الإنتاج؛ بما يضمن رفع معدل النمو الاقتصادى؛ بوساطة إصلاح السياسات السعرية، وتحرير التجارة الخارجية، وتحرير أسواق العمل ورأس المال، فضلاً عن ترشيد دور القطاع العام، ودعم نشــاط القطــاع الخــاص. وتعــرف سيــاســات هذه المجموعــة باســم (Expenditure-Switching Policies). **وسينصرف هذا المحور إلى تحليل أهم نموذجين فى هذا المجال، وهما: النموذج التقليدى، ونموذج الترشيد الكمى.**

6-1-1 : النموذج التقليدى (*The Orthodox Model*)[1]:

ويبنى هذا النموذج على عدد من الافتراضات النظرية هى:

(1) أن الاقتصاد محل الدراسة ينقسم إلى ثلاثة أسواق رئيسة: سوق العمل، وسوق سلع التجارة الدولية (**Tradable Goods**)، وسوق السلع المحلية (**Non-Tradable Goods**) وتوجه السلع جميعها للاستهلاك النهائى[2]. ويتم تحديد أسعار سلع التجارة الدولية (T) فى الأسواق العالمية، وتعد معطاة للاقتصاد الصغير المفتوح – محل الدراسة – بينما أسعار السلع المحلية (N)؛ فيتم تحديدها وفقاً لظروف الطلب والعرض المحليين.

(2) أن السلع – كافة – تحتاج إلى نوعين – فقط – من المدخلات، هما: العمل ورأس المال. ويمتاز عنصر العمل بخاصيتين، هما التجانس والقدرة على الانتقال فيما بين القطاعات المختلفة حتى فى الأجل القصير، بينما يفتقد عنصر رأس المال إلى هاتين الخاصيتين السابقتين.

---

[1] تم الاعتماد فى كتابة هذا الجزء على كل من:

– د. أحمد محمد مندور، "انعكاسات برنامج الاصلاح الاقتصادى على أسواق العمل فى مصر"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، *مرجع سابق* ، ص ص 75-80.

– د. ليلى أحمد الخواجة، " أسواق عمل الدول النامية فى ظل برنامج الاصلاح الاقتصادى " ، **مصر *المعاصرة***، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، القاهرة، العدد (431) يناير 1993 ، ص ص 93-98.

– ياسمين محمود فؤاد، أثر برنامج الإصلاح الاقتصادى على التضخم والبطالة فى مصر، *مرجع سابق*، ص ص 51-83.

- Addison T., Demery L., "The Poverty Effects of Adjustment with Labour Market Imperfections", Labor Markets in an Era of Adjustment, Vol. 1, ***op. cit.***, pp. 149-158.

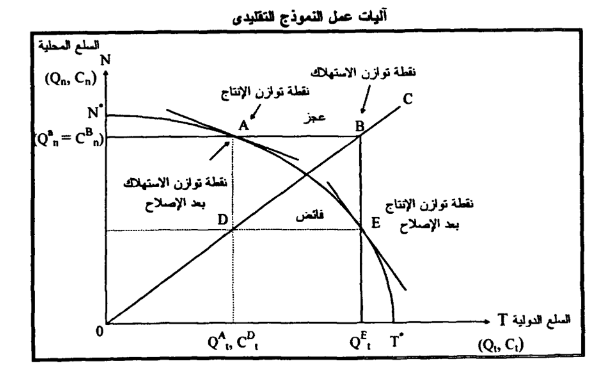
[2] وهو ما يعنى ضمنياً عدم وجود منتجات وسيطة.

(3) أن الأجور النقدية تتمتع بمرونة كاملة ارتفاعاً وهبوطاً على نحو يضمن التوظف الكامل لعنصر العمل؛ مما يترتب عليه وصول الاقتصاد إلى حدود إمكانات الإنتاج.

ويوضح الشكل رقم (6-1) آليات عمل ذلك النموذج التقليدى.

شكل رقم (6-1)

آليات عمل النموذج التقليدى



ويعبر المحور الرأسى عن السلع (N) ، والمحور الأفقى عن السلع (T) ، والخط 0C عن خط الاستهلاك ، والمنحنى N^*T^* عن إمكانات الإنتاج فى المجتمـــع ، ويـــــقيس

مـــيل هذا المنحنى تكلفة الفرصة البديلة[1]، وهذا يعنى أن ميل منحنى إمكانية الإنتاج عند أى نقطة عليه تعبر عن الأسعار النسبية للسلع T إلى السلع N ($\frac{P_t}{P_n}$) فى صورة عينية. ويوضح هذا الشكل وضع توازن الاقتصاد قبل وبعد بدء تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى. فإذا بدأنا من وضع يعانى فيه الاقتصاد من عجز فى الميزان التجارى، وكانت النقطتان A ، B تمثلان توازن الإنتاج والاستهلاك على التوالى؛ فإن عجز الميزان التجارى يقدر بالمسافة (AB)، وهو يمثل قصور الإنتاج عن الاستهلاك من السلع T، وذلك فى ظل وجود توازن داخلى فى سوق السلع N؛ حيث $Q_n = C_n$، ويتحقق ذلك فى ظل التشغيل الكامل لعنصر العمل.

ولاستعادة التوازن الخارجى؛ فإن الدولة تقوم بتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى، وذلك باتباع سياسات مالية ونقدية انكماشية من خلال خفض الإنفاق الحكومى، أو زيادة الضرائب، وخفض سعر الصرف الحقيقى للعملة الوطنية . ويترتب على ذلك كله ؛ خفض الطلب المحلى على كل من السلع T، والسلع N؛ مما يؤدى إلى انخفاض P_n، مع ثبات P_t، وبالتالى، زيادة ميل المنحنى ($\frac{P_t}{P_n}$)، ويصير خط السعر أشد انحداراً فى اتجاه السلع T، ويتحقق توازن الإنتاج والاستهلاك عند النقطتين E ، D على التوالى ، وعندئذ يتحول عجز الميزان التجارى إلى فائض يقدر بالمسافة (DE)[2].

ويتضح مما سبق، أن سياسة خفض الطلب المحلى من شأنها خفض الطلب على السلع المحلية N، وبالتالى، ينخفض الإنتاج فى هذا القطاع، وتظهر البطالة،

---

[1] أى تكلفة إنتاج وحدة إضافية من السلعة (T) معبراً عنها بوحدات من السلعة (N).

[2] ليس من الضرورى أن يتحول عجز الميزان التجارى إلى فائض ؛ بل ربما ينخفض العجز - فقط - أو يختفى . ويتوقف ذلك على مدى التغير فى الأسعار النسبية.

وتنخفض أسعار السلع (N) بالنسبة لأسعار السلع (T)؛ مما يؤدى إلى تحول عنصر العمل من إنتاج السلع (N) إلى إنتاج السلع (T) نتيجة لارتفاع ($\frac{P_t}{P_n}$)، ويتحقق ذلك فى ظل المرونة الكاملة للأسعار.

وجدير بالملاحظة، أنه فى حالة جمود أسعار السلع (N)، وعدم قابليتها للانخفاض؛ فإن السياسة المالية الانكماشية لن تكون كافية لتحقيق التوازن. وفى هذه الحالة، يجب أن يدعم ذلك بخفض سعر صرف العملة الوطنية؛ أى المزج بين سياسة خفض الطلب المحلى - من خلال تخفيض الانفاق الحكومى و / أو زيادة الضرائب - وسياسة خفض سعر صرف العملة الوطنية. وتجدر الإشارة إلى أن النتائج التى تتحقق - وفقاً لهذا النموذج - تختلف فى الأجل القصير عنها فى الأجل الطويل، وسوف يتم تناول ذلك بإيجاز على النحو التالى:

أولاً : آثار البرنامج فى الأجل القصير: يتضح مما سبق، أن الشرط الأساسى لاستعادة الاقتصاد إلى وضع توازنه هو تحول عنصر العمل من القطاع (N) إلى القطاع (T)، وما يساعد على ذلك هو مرونة الأجور الحقيقية - فى كل من القطاعين - فى تحقيق إعادة التخصيص المطلوب. ذلك أن ارتفاع الأجر الحقيقى فى القطاع (N) أى ارتفاع ($\frac{W}{P_n}$) يؤدى إلى تقليل الطلب على العمل فى هذا القطاع نتيجة لارتفاع تكلفة عنصر العمل بالنسبة لسعر الناتج. بينما ينخفض الأجر الحقيقى فى القطاع (T)؛ أى انخفاض ($\frac{W}{P_t}$) يؤدى إلى زيادة الطلب على العمل فى هذا القطاع نتيجة لانخفاض تكلفة عنصر العمل بالنسبة لسعر الناتج. ويتحقق التوازن فى سوق العمل عندما يتساوى الطلب على العمل فى كل من القطاع T (L_t) والقطاع N (L_n) مع العرض المتاح والثابت فى الاقتصاد (L)، أى أن:

$$\therefore\ L_t\left(\frac{w}{P_t}, K_t\right) + L_n\left(\frac{w}{P_n}, K_n\right) = L \qquad (1)$$

حيث w تمثل الأجر النقدى، ويكون متساوياً فى القطاعين نتيجة لافتراض قابلية عنصر العمل للانتقال بحرية كاملة، أما $\frac{w}{P_t}$ ، $\frac{w}{P_n}$ فتشير إلى الأجور الحقيقية فى القطاعين T ، N على الترتيب، أما K_t، K_n فتمثلان رصيد رأس المال الثابت فى القطاعين السابقين على الترتيب.

وبافتراض أن معدل تغير الأجر التوازنى ($\dot{w}$) –الذى ينتج عن تغير سعر صرف العملة الوطنية– دالة خطية فى معدلات تغير الأسعار النقدية $\dot{P}_t$، $\dot{P}_n$؛ بحيث يكون التغير فى معدل الأجر التوازنى $\dot{w}$ هو مجموع مرجح لتغير أسعار كل من السلع T والسلع N.

$$\therefore\ \dot{w} = a\,\dot{P}_n + (1 - a)\,\dot{P} \qquad (2)$$

حيث أن (a) تشير إلى معامل تغير الأسعار النسبية، $0 < a < 1$ وأن النقطة فوق المتغيرات تشير إلى نسبة التغير.

وبإعادة ترتيب المعادلة السابقة (2) نحصل على *:

$$\left.\begin{aligned} \dot{w} - \dot{P}_t &= -a\,(\dot{P}_t - \dot{P}_n) \\ \dot{w} - \dot{P}_n &= (1 - a)(\dot{P}_t - \dot{P}_n) \end{aligned}\right\} \qquad (3)$$

* من المعادلة (2) بطرح $\dot{P}_t$ من الطرفين:

$$\dot{w} - \dot{P}_t = a\,\dot{P}_n + \dot{P}_t - a\,\dot{P}_t - \dot{P}_t$$
$$\therefore\ \dot{w} - \dot{P}_t = -a\,(\dot{P}_t - \dot{P}_n) \qquad (3)$$

– وكذلك بطرح $\dot{P}_n$ من الطرفين:

$$\therefore\ \dot{w} - \dot{P}_n = a\,\dot{P}_n + \dot{P}_t - a\,\dot{P}_t - \dot{P}_n$$
$$= \dot{P}_t(1 - a) - \dot{P}_n(1 - a)$$
$$\therefore\ \dot{w} - \dot{P}_n = (1 - a)(\dot{P}_t - \dot{P}_n) \qquad (3)$$

ومن المعادلة (3) طالما أن نسبة التغير فى الأجر الحقيقى فى القطاع T ($\frac{w}{P_t}$) سالبة ، وذلك لأن نسبة التغير فى أسعار سلع التجارة أكبر من نسبة التغير فى أسعار السلع المحلية ($P^{\cdot}_t > P^{\cdot}_n$) -وذلك لانخفاض تكلفة عنصر العمل بالنسبة لسعر الناتج فى القطاع T- مما يؤدى إلى زيادة الطلب على عنصر العمل فى القطاع T. وعلى النقيض؛ فإن ارتفاع الأجر الحقيقى فى القطاع N ($\frac{w}{P_n}$)، يؤدى إلى تراجع الطلب على العمل فى هذا القطاع. وبالتالى، يتم إعادة تخصيص عنصر العمل فى الاتجاه المرغوب.

أما بالنسبة لمستوى الأجور الحقيقية $\frac{w}{P_t}$ ، $\frac{w}{P_n}$ ؛ فإن أثر تخفيض سعر الصرف للعملة الوطنية غير محدد فى إطار هذا النموذج؛ حيث يتوقف ذلك على طبيعة السلع المستهلكة بوساطة العاملين، ونسبة كل من السلع T والسلع N فى سلة الاستهلاك الرئيسة لهم[1].

غير أنه من المتوقع ارتفاع الأجور الحقيقية للعمال ($\frac{w}{P}$) إذا كان استهلاكهم يمثل نسبة أكبر من السلع المحلية التى انخفض ثمنها، وبالعكس، تتدهور أجورهم الحقيقية إذا كانت سلع التجارة الدولية تمثل نسبة مرتفعة من استهلاكهم.

ويمكن توضيح أثر تلك السياسات الإصلاحية فى مستوى التشغيل - بيانياً- من خلال الشكل رقم (6-2)، ويوضح المحور الأفقى فى هذا الشكل نمط تخصيص عرض العمل فى الاقتصاد بين القطاعين T ، N؛ حيث يتم قياس حجم التشغيل فى

---

[1] لمزيد من الإيضاح يمكن الرجوع فى ذلك إلى المعادلة رقم (4):

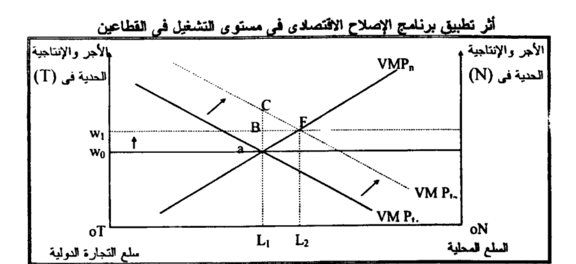
$$w^{\cdot}_c = B (w^{\cdot} - P^{\cdot}_t) + (1 - B) (w^{\cdot} - P^{\cdot}_n) \qquad (4)$$

- يمكن الرجوع إلى:
- Addison T., Demery L., "The Poverty Effects of Adjustment with Labour Market Imperfections", Labor Markets in an Era of Adjustment, Vol. 1, *op. cit.*, p. 152.

القطاع T من جهة اليسار، والقطاع N من جهة اليمين. ويمثل المحور الرأسى معدل الأجر والإنتاجية الحدية لعنصر العمل فى القطاعين بدلالة السلع المحلية (N)، وكذلك منحنيات الطلب على العمل والمرتبطة بنقطة الإنتاج (A) فى الشكل رقم (6-1).

شكل رقم (6-2)

أثر تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى في مستوى التشغيل في القطاعين



ومن الشكل رقم (6-2) يتضح أن التوازن فى سوق العمل يتحقق -قبل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى- عند النقطة (a) التى تقابل نقطة توازن الإنتاج (A) فى الشكل رقم (6-1)، ومن ثم؛ فإن القطاع T يقوم بتشغيل $0TL_1$، والقطاع N يقوم بتشغيل $0NL_1$ ويسود الأجر النقدى w_0 فى سوق العمل. ويترتب على تخفيض سعر صرف العملة الوطنية - بعد تطبيق برنامج الإصلاح - ارتفاع P_t مع بقاء P_n ثابتة؛ حيث تتخذ كوحدة قياس. ونظراً لأن كلاً من الأجر الحقيقى وقيمة الإنتاجية الحدية تقاس بدلالة السلع المحلية؛ فإن منحنى VMP_t ينتقل إلى أعلى ناحية اليمين من VMP_{t_1} إلى VMP_{t_2}، بينما يظل المنحنى VMP_n ثابت، ويتحقق التوازن الجديد عند النقطة F، ويرتفع الأجر التوازنى إلى w_1. وعند ذلك الوضع التوازنى الجديد يلاحظ أن المقدار L_1L_2 من عنصر العمل قد انتقل من القطاع N إلى القطاع T. وذلك لأن

الزيادة فى الأجر النقدى (aB) أقل من الزيادة المتحققة فى أسعار سلع التبادل الدولى P_t وهى (ac)، بحيث تنخفض نسبة الأجر إلى سعر السلعة فى هذا القطاع (T)، ومن ثم، يتمكن من استيعاب مزيد من العمالة. وهو ما يعنى نجاح سياسة الإصلاح فى إعادة تخصيص عنصر العمل فيما بين القطاعات بشكل أكثر كفاءة مع المحافظة على مستوى التشغيل الكامل.

ويتضح مما سبق، أن عملية الإصلاح الاقتصادى لا تؤثر فى مستوى التشغيل الكلى، وإن كان من المتوقع حدوث نوع من البطالة المؤقتة نتيجة لانكماش الإنتاج فى القطاع N بسرعة تفوق قدرة القطاع T على التوسع، حتى يتمكن من استيعاب العمالة التى تم الاستغناء عنها فى القطاع N[1]. غير أنه من المتوقع - أيضاً- أن يتلاشى هذا الأثر السلبى فى مستوى التشغيل مع زيادة الإنتاج فى القطاع T، ونجاح استراتيجية زيادة الصادرات.

وهذا الأمر يتطلب أن يكون القطاع T أكثر كثافة فى استخدام عنصر العمل مقارنة بالقطاع N[2].

(1) وخاصة إذا كان القطاع T يحتاج إلى تعديل رصيده من السلع الرأسمالية والقيام باستثمارات جديدة .

(2) لمزيد من الإيضاح يمكن الرجوع إلى:

- Corden W. M., "Exchange Rate Policies for Developing Countries", ***The Economic Journal***, Vol. 103, Iss. 416, Jan. 1993, 2002 Jstor, http://www.jstor.org., 20/12/2002, pp. 198 - 200.

- لمزيد من الإيضاح عن أن حرية التجارة يترتب عليها الارتفاع بمستوى التشغيل وإعادة تخصيص عنصر العمل على نحو أكثر كفاءة فى الدول النامية ، يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- Matusz S. J., "International Trade, The Division of Labor, and Unemployment", ***International Economic Review***, Vol. 37, Iss. 1, Feb. 1996, 2002 Jstor, http://www.jstor.org., 22/12/2002, pp. 71 - 73.

ثانياً : آثار البرنامج فى الأجل الطويل: يواجه تقييم آثار برنامج الإصلاح الاقتصادى فى مستويى التشغيل والبطالة فى الأجل الطويل بظروف عدم التأكد، وذلك نظراً لإمكان تعرض الاقتصاد - موضع الدراسة - إلى عديد من الصدمات الخارجية التى تؤثر فى مدى تحقق النتائج المفترضة. غير أنه بغض النظر عن هذا التحفظ، فإنه وفقاً للنموذج التقليدى؛ فإن انعكاسات برنامج الإصلاح الاقتصادى فى مستوى التشغيل فى الأجل الطويل تتوقف إلى حد كبير على درجة الكثافة النسبية لعناصر الإنتاج المستخدمة - العمل ورأس المال - خاصة فى القطاع T. ونظراً لأن هذا النموذج يفترض حرية انتقال عناصر الإنتاج بين القطاعات المختلفة - وهو الأمر الذى يتحقق بدرجة أكبر فى الأجل الطويل - فسيكون من المتوقع أن تتم عملية إعادة تخصيص الموارد لصالح القطاع T[1]. وبالتالى؛ فإنه إذا كان القطاع T كثيف استخدام عنصر العمل؛ فإن سياسة الإصلاح سوف تؤدى إلى زيادة الطلب على عنصر العمل من قبل هذا القطاع؛ مما يؤدى إلى ارتفاع الأجور الحقيقية. والأمر على النقيض فى حالة كون هذا القطاع كثيف الاستخدام لعنصر رأس المال. وهذا الأمر يختلف من دولة إلى أخرى، غير أنه فى ظل ظروف الدول النامية - وهو الأمر الذى تؤكده كثير من الدراسات- غالباً ما يكون القطاع المنتج لسلع التبادل الدولى كثيف الاستخدام لعنصر العمل حتى يمكن الاستفادة من المزايا النسبية؛ الناتجة عن انخفاض الأجور بهذه الدول.

---

[1] يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- Hoeven R. V., Taylor L., "Introduction: Structural Adjustment, Labour Markets and Employment: Some Considerations for Sensible People", ***The journal of Development Studies***, London, Vol. 36, Iss. 4, Apr. 2000, http://80- proquestumi.com., 16/12/2002, p. 59.

وخلاصة ذلك، أن برامج الإصلاح الاقتصادى وفقاً للنموذج التقليدى لها آثار إيجابية فى الدول النامية؛ إذ تؤدى إلى المحافظة على مستوى التشغيل الكامل لعنصر العمل مع إعادة تخصيصه فيما بين القطاعات الاقتصادية على نحو أكثر كفاءة يترتب عليها زيادة الإنتاجية، ويسهم فى رفع معدلات النمو الاقتصادى، فضلاً عن تقليل التشوهات فى هياكل الإنتاج.

6-1-2 : نموذج الترشيد الكمى (*Quantity Rationing Model*)[1]:

وهو امتداد للنموذج التقليدى السابق حيث يفترض - أيضاً - **ثلاثة أسواق** فقط، **وعنصرين إنتاجيين هما**: العمل ورأس المال. غير أنه نظراً لأن النموذج التقليدى ينبنى على عدد من الافتراضات التى يصعب تحققها فى الواقع العملى فى أية دولة، مثل: افتراضات عدم وجود أى اختلالات داخلية فى الاقتصاد موضع الدراسة، والتشغيل الكامل لعنصر العمل، والمرونة التامة للأسعار والأجور، ولذا؛ فقد قام عدد من الاقتصاديين بإعادة صياغة هذه الافتراضات، وتعديل النموذج بما يتمشى بصورة

---

[1] تم الاعتماد فى كتابة هذا الجزء على كل من:

- د. أحمد محمد مندور، " إنعكاسات برنامج الإصلاح الاقتصادى على أسواق العمل فى مصر"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، *مرجع سابق*، ص ص 80-83.
- د. ليلى أحمد الخواجة ، " أسواق عمل الدول النامية فى ظل برامج الاصلاح الاقتصادى" ، مصر المعاصرة، *مرجع سابق*، ص ص 99-101.
- Addison T., Demery L., "The Poverty Effects of Adjustment with Labour Market Imperfections", Labor Markets in an Era of Adjustment, Vol. 1, ***op. cit.***, pp. 159-164.

أكثر اتساقاً مع الواقع السائد في هذه الدول[1]. وتفترض هذه الصياغة المعدلة جمود كل من الأجور النقدية (w)، وأسعار السلع المحلية (P_n) في الأجل القصير؛ مما يعني صعوبة وصول الاقتصاد إلى وضع التوازن بالاعتماد على تغيرات الأجور والأسعار، وبالتالي، ضرورة حدوث نوع من الترشيد الكمي بالنسبة للقطاع N وسوق العمل، حتى يتم استعادة وضع التوازن.

ونتيجة لافتراض ضآلة إسهام الاقتصاد محل الدراسة في الاقتصاد العالمي؛ فإن أسعار السلع الدولية (P_t) تتحدد بظروف الأسواق العالمية، ومن ثم، لا يواجه المنتجون أو المستهلكون أي ترشيد كمي في هذا القطاع، ومن ثم، يمكن للمنتجين بيع أية كمية من الناتج بالأسعار السائدة في الأسواق العالمية، وهو ما ينطبق - أيضاً- على المستهلكين[2]. أما بالنسبة للقطاع N الذي يتحدد فيه مستوى الإنتاج - وفقاً لظروف الطلب والعرض المحليين- فإنه في ظل ثبات الأسعار في الأجل القصير؛ فإن التوازن لا يتحقق إلا من خلال الترشيد الكمي، سواء للكميات التي يبيعها المنتجون في حالة وجود فائض عرض، أو تلك التي يشتريها المستهلكون في حالة وجود فائض طلب. ويؤدي جمود الأجر النقدي في سوق العمل - كذلك - إلى عدم تحقق التوازن في سوق العمل في الأجل القصير؛ فإذا كان الأجر أعلى من أجر التوازن؛ فإنه يؤدي إلى ظهور فائض عرض في سوق العمل - أي بطالة - مما يتمخض عنه قيام العمال بترشيد

---

(1) وقد اعتمدت هذه النماذج على أفكار كل من: Clower (1965), Patinkin (1965) وطورها بعد ذلك كل من Malinvaud (1977), Baro, Grosman (1971) ثم بعد ذلك Cuddington (1981), Neary (1980), Dixit (1978) ولمزيد من التفصيل يمكن الرجوع في ذلك إلى:
- *Ibid*, p. 159.

(2) أي يستطيع المستهلكون الحصول على أية كمية من السلع عن طريق الاستيراد من الخارج بالأسعار نفسها.

عرض خدماتهم فى الفترة التالية إلى القدر الذى ترغب المنشآت القائمة – واقعياً – فى استخدامه.

غير أن استمرار وجود البطالة فى سوق العمل تؤدى إلى حدوث انخفاض فى الطلب على منتجات القطاع (N)؛ مما يؤدى إلى تقليل الطلب على العمال من قبل المنتجين مرة أخرى، وهكذا، تستمر علاقات التشابك بين الأسواق حتى يصل الاقتصاد إلى وضع يتساوى فيه الطلب مع العرض فى كل من السوقين معاً – سوق العمل وسوق السلع N– ويلاحظ أن هذا التوازن المؤقت يقترن بوجود فائض عرض فى كلى السوقين معاً.

ومن هذا، يتضح أن الفكرة الأساسية لهذا النموذج تتلخص فى أن فشل سوق معينة فى تحقيق التوازن، سوف تنتشر فى أرجاء الاقتصاد، وتؤثر فى الأسواق الأخرى؛ حيث أنه فى حال الأسعار المرتفعة (P_n)؛ يوجد فائض عرض فى سوق السلع (N)، ومن ثم، يضطر المنتجون إلى تقليل الإنتاج والعمالة ، وبالتالى ، تقييد الطلب الفاعل على العمل ، وتظهر البطالة[1]. ويقل الطلب الفاعل على المنتجات من السلع (N) – فى ظل تقييد الطلب على العمل– من قبل أولئك الذين يعرضون خدمات عملهم، وتحاول المنشآت – أيضاً – تقليل الإنتاج، ومن ثم، الطلب على العمل مرة أخرى، وبالتالى، الدخول والطلب على المنتجات. وسوف يتم استخدام هذا النموذج لتبيان أثر برنامج الإصلاح الاقتصادى من خلال السياستين السابق ذكرهما فيما يلى:

---

(1) وهذا يتفق مع فكرة البطالة الكينزية ، الناتجة عن قصور الطلب الكلى فى الاقتصاد ، لمزيد من الإيضاح يمكن الرجوع إلى:

- ***Ibid***, p. 160.

أولاً : الآثار الناتجة عن السياسة المالية (*Fiscal Policy*): يترتب على اتباع الحكومة لسياسة مالية انكماشية من خلال خفض الانفاق الحكومى (G) التأثير فى كل من القطاعين T ، N بأشكال متباينة. فبالنسبة للقطاع T، فإنه نظرا لأن كلاً من مستوى الإنتاج به (y_t) ومستوى العمالة (L_t) يتحدد وفقا لسلوك المنشآت، ورغبتها فى تعظيم أرباحها؛ فإن خفض الإنفاق الحكومى لا يؤثر فيهما. وذلك، أن الجزء الأكبر من الإنتاج يوجه للتصدير، ومن ثم، لا يتأثر أى من مستوى الإنتاج أو العمالة. أما بالنسبة للقطاع N، فإن خفض الإنفاق الحكومى (G_n) يؤدى إلى تخفيض مستوى الإنتاج وفقاً لآلية المضاعف كما يتضح من المعادلة التالية:

$$\frac{d\,y_n}{d\,G_n} = \frac{1}{1 - \left(\frac{d\,D_n}{d\,y_n}\right) P_n} > 0$$

حيث أن المقام يمثل الواحد الصحيح مطروحاً منه الميل الحدى للانفاق على السلع المحلية. وبالتالى، فإن السياسة المالية الانكماشية من خلال تخفيض الإنفاق الحكومى يترتب عليها:

- تخفيض العجز فى الميزان التجارى، وذلك لأن انخفاض الانفاق على القطاع T يؤدى إلى تخفيض الطلب على الواردات من سلع التبادل الدولى بالمقدار نفسه.

- عدم التأثير فى مستويى الإنتاج والتشغيل فى القطاع T.

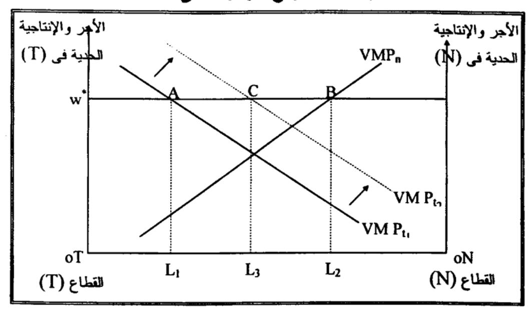
• انخفاض مستويى الإنتاج والتشغيل فى القطاع N؛ نتيجة لوجود فائض عرض به، مع بقاء الأجور الحقيقية ($\frac{w}{P_n}$) كما هى عليه، وذلك نظراً لجمود كل من w ، P_n.

وبالتالى ، فإنه يترتب على هذه السياسة التأثير سلباً فى مستوى التشغيل فى القطاع N نتيجة لانكماش الطلب الكلى على السلع بهذا القطاع، وإن كان تأثيرها سيكون محايداً فى مستوى التشغيل بالقطاع T.

ثانياً : الآثار الناتجة عن تخفيض سعر صرف العملة الوطنية (*Devaluation*) فى ظل افتراض ثبات كل من w ، P_n؛ فإن تخفيض سعر صرف العملة الوطنية سوف يؤدى إلى تخفيض الأجور الحقيقية فى القطاع T ($\frac{w}{P_t}$) أى انخفاض تكلفة عنصر العمل فى هذا القطاع؛ مما يؤدى إلى زيادة الكمية المطلوبة من العمل (L_t)، ومن ثم، زيادة مستوى الإنتاج (y_t) بهذا القطاع على نحو يؤدى إلى تحسن وضع الميزان التجارى. غير أن هذا التحسن يعد تحسناً مؤقتاً؛ ذلك أن زيادة الدخول المتولدة فى القطاع T نتيجة لارتفاع مستوى التشغيل به يترتب عليها زيادة الطلب المحلى على كل من سلع T ، N. وتؤدى زيادة الطلب المحلى على السلع الدولية (D_t) إلى زيادة عجز الميزان التجارى -نقص الصادرات وزيادة الواردات- بينما يكون لزيادة الطلب على السلع المحلية (D_n) أثر إيجابى فى مستويى الإنتاج (y_n) والتشغيل (L_n) بهذا القطاع. ويمكن توضيح ذلك من **الشكل رقم (6-3)**.

شكل رقم (6-3)

آليات عمل نموذج الترشيد الكمى



ويتضح من هذا الشكل أنه عند مستوى الأجر النقدى الثابت *w يكون حجم البطالة قبل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى هو L_1L_2؛ بينما يترتب على تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى -بوساطة تخفيض سعر صرف العملة الوطنية؛ وما يترتب عليها من انخفاض $(\frac{w}{P_t})$- انتقال منحنى VMP_t من VMP_{t_1} إلى VMP_{t_2} ومن ثم، يزداد مستوى التشغيل فى القطاع T من L_1 إلى L_3، وبالتالى، تقل البطالة فى الاقتصاد من L_1L_2 إلى L_3L_2.

ويتضح مما سبق، وجود اختلاف فى الآثار الناتجة عن تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى فى هذا النموذج عن النموذج التقليدى، وخاصة **فيما يتعلق بنقطتين: أولهما** أن تخفيض سعر صرف العملة الوطنية لا يترتب عليه بالضرورة تخفيض عجز الميزان التجارى - كما يفترض النموذج التقليدى- ولكن يتوقف الأثر النهائى على مدى التغير فى الطلب الكلى فى المجتمع، نتيجة للتغيرات النسبية فى كل

من الدخول والأسعار. **وثانيهما** أن زيادة الإنتاج فى القطاع T لا تتم على حساب نقص الإنتاج والتشغيل فى القطاع N، وذلك لوجود قدر من البطالة مسبقاً فى المجتمع.

خلاصة القول، أن آثار برامج الإصلاح الاقتصادى – وفقاً لهذا النموذج المعدل – ستكون إيجابية على مستوى التشغيل نتيجة لرفع مستوى التشغيل فى القطاع T؛ مما يسهم فى الحد من مشكلة البطالة فى المجتمع.

6-1-3 : تقييم النماذج النظرية:

هناك عديد من الانتقادات التى وجهت إلى هذه النماذج فى مجال استخدامها لتحليل الآثار الناتجة عن تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادى فى مستويى التشغيل والبطالة، من أهمها:

(1) الاستناد إلى مجموعة كبيرة من الافتراضات المبسطة والنظرية؛ مما يجعلها بعيدة عن الواقع الاقتصادى للدول النامية، ويقلل من الثقة فى نتائجها.

(2) التركيز على سياستين – فقط – من سياسات برنامج الإصلاح الاقتصادى – وهما سياستى تخفيض الإنفاق الحكومى، وتخفيض سعر صرف العملة الوطنية – مع إهمال باقى سياسات البرنامج الأخرى، الذى قد ينتج عن أخذها فى الحسبان نتائج مختلفة، فضلاً عن تحليل أثر تطبيق كل سياسة على حدة، مع إغفال الأثر الناتج عن تطبيقهما معاً.

(3) تجاهل الخصائص الهيكلية للدول النامية، وما تعانيه من أوجه الجمود والاختلالات، وعدم كمال الأسواق؛ مما يؤدى إلى صعوبة استجابة العرض للتغيرات فى الأسعار النسبية المترتبة على سياسة تخفيض سعر صرف العملة

الوطنية، ومن ثم، عدم قدرة القطاع T على استيعاب مزيد من العمالة، كما يتوقع فى ظل هذه النماذج.

(4) تجاهل التجزئة التى تتميز بها أسواق العمل فى الدول النامية، وذلك بافتراض وجود سوق عمل واحد متجانس - وبخاصة تجاهل التجزئة فيما بين أسواق العمل الرسمية وغير الرسمية - كما افترضت هذه النماذج أن عنصر العمل لديه القدرة على الانتقال بحرية فيما بين القطاعات الاقتصادية حتى فى الأجل القصير، وهذا غير واقعى؛ حيث تعترضه عديد من المعوقات سواء الاقتصادية منها أو الاجتماعية أو الجغرافية[1].

(5) أن برامج الإصلاح لها آثار إيجابية فى مستوى التشغيل - وفقاً لتلك النماذج - غير أن واقع الدول النامية يشير إلى حدوث آثار انكماشية لها على مستوى الإنتاج، وبالتالى، على مستوى التشغيل؛ مما يتعارض مع النتائج المرتقبة لتلك النماذج. **ويعزى هذا التعارض للأسباب الآتية:**

(أ) يكون القطاع T فى الدول النامية - عادة - شديد الاعتماد على المدخلات الإنتاجية المستوردة، ومن ثم، تؤدى سياسة تخفيض سعر الصرف الوطنى إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج المحلى، وبالتالى، ارتفاع أسعار منتجاته؛ مما يحول دون التوسع فى الإنتاج والتشغيل به[2].

---

(1) لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- Agenor P. R., "The Labor Market and Economic Adjustment", International Monetary Fund: Staff papers, ***op. cit.***, pp. 263-267.

(2) يرجع فى ذلك إلى:

- Corden W. M., "Exchange Rate Policies for Developing Countries", The Economic Journal, ***op. cit.***, p. 200.

(ب) يعتمد القطاع الخاص المحلى على الاقتراض فى تمويل استثماراته واحتياجاته من رأس المال العامل؛ ويزداد الطلب على الاقتراض مع تخفيض سعر الصرف للعملة الوطنية؛ وما يترتب عليه من ارتفاع أسعار المستلزمات المستوردة؛ مما يؤدى إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج[1]، بالإضافة إلى السياسة النقدية الانكماشية فى ظل هذا البرنامج، وهذا كله؛ يؤدى إلى انخفاض مستوى الإنتاج والتشغيل فى القطاع (N).

(حـ) يترتب على السياسات المالية والنقدية الانكماشية – فى ظل هذا البرنامج – انخفاض الطلب الكلى، ومن ثم، حالة من الركود، وعليه، تزداد البطالة[2].

ولذا؛ سيكون من الصعوبة أن نستند إلى هذه النماذج لتحديد انعكاسات برامج الإصلاح على مستويى التشغيل والبطالة؛ سواء لعدم انطباق فروضها على ظروف الدول النامية، أو لعدم فاعلية آلياتها الأساسية فى ظل الخصائص الهيكلية للدول النامية. ومن ثم، فإن المنهج البديل – الأكثر واقعية – هو دراسة آثار سياسات برامج الإصلاح – كل على حده – على المستوى القومى وتحليل قدرة قطاعات الاقتصاد على استيعاب العمالة، وخلق فرص العمل الجديدة، وذلك فى ظل ظروف كل دولة على حدة من واقع البيانات الفعلية المتاحة بها، وهذا ما سوف يتم توضيحه فى المحورين التاليين بالنسبة للاقتصاد المصرى .

---

(1) يرجع فى ذلك إلى:

- ***Ibid***, p. 200.

(2) لمزيد من التفصيل عن أثر برامج الإصلاح على مشكلة البطالة فى عديد من الدول النامية ، يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- The World Bank, "Workers in an Integrating World, Patterns of Reform", ***Development Report***, W. B., Washington, D. C., 1995, Ch. 15.

6-2 : تحليل الآثار المتوقعة لسياسات برنامج الإصلاح الاقتصادى المصرى فى مستويى التشغيل والبطالة

لاشك أن سياسات برنامج الإصلاح الاقتصادى المصرى التى بدأ تطبيقها منذ بداية التسعينيات لها عديد من الآثار والانعكاسات فى سوق العمل، ومن ثم، فى مستويى التشغيل والبطالة. وقد تناولت كثير من الدراسات ذلك، وتوصلت – معظمها– إلى أن تأثيرها – عادة – يكون سلبياً فى مستوى التشغيل؛ مما يترتب عليه زيادة حدة مشكلة البطالة على الأقل فى الأجل القصير وربما فى الأجل المتوسط[1]، مثلما حدث فى كثير من الدول النامية التى سبقت مصر فى تطبيق مثل هذه البرامج[2]. وسوف

[1] ويرى بعض الاقتصاديين أن تلك الآثار تقتصر على الأجل القصير فقط، حيث أنه مع مرور الوقت ترتفع مرونة سوق العمل ويعمل بطريقة أكثر كفاءة فى الأجل الطويل، ومن ثم، يرتفع مستوى التشغيل ويسهم ذلك فى علاج مشكلة البطالة، لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- Hoeven R. V., Taylor L., "Introduction: Structural Adjustment, Labour Markets and Employment: Some Considerations for Sensible People", The journal of Development Studies, ***op. cit.,*** pp. 58, 59.

[2] يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- د. كريمة كريم، " الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسات الاصلاح الاقتصادى (1991/1992) فى مصر " ، ***مصر المعاصرة*** ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، القاهرة، العددان (441) ، (442)، يناير وابريل 1996 ، ص ص 38-40.
- د. أحمد حسن إبراهيم، " استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسات الإصلاح الاقتصادى بمصر "، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (89) ، ***مرجع سابق***، ص ص 281 ، 282.
- The World Bank, "Workers in Integrating World, Employment Restructuring", ***Development Report***, W. B., Washington, D. C., 1995, Ch. 17.

يتم تحليل الآثار المتوقعة لخمس من هذه السياسات على مستوى التشغيل، وذلك على النحو التالي.

6-2-1 : آثار سياسات إدارة الطلب الكلي:

لقد اتبعت الحكومة المصرية ضمن إطار برنامج الإصلاح الاقتصادى سياسات مالية انكماشية – من خلال تخفيض الإنفاق العام و / أو زيادة الضرائب – وسياسات نقدية انكماشية – اتخذت صور رفع أسعار الفائدة وخفض سعر صرف الجنيه المصرى– فضلاً عن رفع أسعار عديد من السلع والخدمات. وقد ترتب على ذلك كله؛ خفض الطلب الكلى محلياً بهدف خفض كل من معدل التضخم وعجز الموازنة العامة للدولة وعجز ميزان المدفوعات. غير أن هذه السياسات أثرت سلبياً فى الاستثمار، ومن ثم، فى معدل نمو الناتج المحلى؛ مما أدى إلى انخفاض الطلب على العمل أو إلى زيادته فى أفضل الأحوال بأقل من الزيادة فى المعروض منه، وما ترتب عليه –فى النهاية– من زيادة حجم البطالة ومعدلها. **ويتضح ذلك من استعراض النقاط التالية**[1]:

(1) أن ارتفاع سعر الفائدة على الاقراض يزيد من تكلفة الاستثمار، وفى ظل تراجع الطلب المحلى؛ فإن هذا الأمر من شانه أن يؤدى إلى تراجع الاستثمار الخاص، ومن ثم، انخفاض قدرته على خلق فرص عمل جديدة، هذا، فى الوقت

---

[1] يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

– د. أحمد حسن إبراهيم، " استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسات الإصلاح الاقتصادى بمصر "، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (89)، ***مرجع سابق***، ص ص 282 – 286.

– فاطمة أحمد حسن، " المرأة وسوق العمل المصرى الواقع وسبل تحقيق الطموحات " ، ***قضايا التنمية العدد (22)، بعنوان: مستقبل المجتمع والتنمية فى مصر رؤية الشباب***، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة ، 2002، ص ص 197 ، 198.

الذى تتراجع فيه الاستثمارات العامة - طبقاً لبرنامج الإصلاح - ومن ثم، ينخفض معدل نمو الاستثمار الكلى، ويتراجع معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى؛ مما يتمخض عنه ضعف قدرة الاقتصاد على خلق مزيد من فرص العمل الجديدة[1].

(2) أن انخفاض سعر صرف الجنيه المصرى فى مواجهة العملات الأجنبية يؤدى إلى زيادة كل من: تكلفة الاستثمار وتكلفة الإنتاج الجارية؛ بسبب الاعتماد المتزايد على المستلزمات المستوردة، وذلك كله يحد من نمو الاستثمارات الجديدة، وكذلك من التوسع فى الاستثمارات القائمة، ومن ثم، فى قدرة الاقتصاد على خلق مزيد من فرص العمل الجديدة[2].

(3) أن ارتفاع أسعار السلع والخدمات - بما يفوق الزيادة فى القوة الشرائية للأفراد- يزيد من انكماش الطلب الكلى محلياً، ومن ثم، يحد من التوسع فى كل من: الاستثمارات الجديدة والاستثمارات القائمة.

وذلك كله من شأنه أن يخفض من معدلات الاستثمار المحلى الجديد، فضلاً عن تخفيض مستوى استخدام الطاقات المتاحة والقائمة. ويترتب على ذلك فى النهاية

---

[1] عبد المنعم الشحات محمد على، تقييم سياسات الإصلاح الاقتصادى فى تحقيق الأهداف الإنمائية للاقتصاد المصرى، دراسة قياسية، *مرجع سابق*، ص 113.

[2] وإن كان يرى البعض أن انخفاض سعر صرف الجنيه المصرى يؤدى إلى زيادة الصادرات، والحد من الواردات، ومن ثم، زيادة المقدرة على خلق فرص العمل نتيجة لزيادة الصادرات، وزيادة الطلب على بدائل الواردات محلياً، إلا ان هذا لا يتحقق فى واقع الاقتصاد المصرى؛ بسبب انخفاض مرونة الطلب الخارجى على الصادرات، ومرونة الطلب المحلى على الواردات، فضلاً عن انخفاض مرونة الجهاز الإنتاجى، وسوف يتم توضيح ذلك فى البند (6-2-5).

انخفاض قدرة الاقتصاد المصرى على خلق فرص عمل جديدة، وربما إلغاء وظائف قائمة؛ مما يزيد من حدة مشكلة البطالة.

وتوضح بيانات **الجدول** رقم (6-1) التطورات التى تتمثل فى تراجع معدلات نمو كل من الاستثمارات والناتج المحلى الإجمالى الحقيقى فى الاقتصاد المصرى فى ظل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى مقارنة بالفترات السابقة عليها.

جدول رقم (6-1)

المتوسط السنوى لمعدل نمو كل من: الاستثمار و الناتج المحلى الإجمالى ونسبة الاستثمارات إلى الناتج المحلى خلال فترة الدراسة (بالأسعار الثابتة لعام 1973)

(%)

البيان / الفترة	المتوسط السنوى لنمو الاستثمار			نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلى الإجمالى			المتوسط السنوى لمعدل نمو الناتج المحلى الإجمالى
	الخاص	العام	الإجمالى	الخاص	العام	الإجمالى	
74-1981/80	56	22	26.8	5	20	24.9	9.5
82/81-1991/90	6.5	1.2	2.1	12.2	18.3	30.5	5.7
92/91-2000/99	10.1	-2.7	3.3	11	11	22	3.2

المصدر: محسوب من بيانات:

- وزارة التخطيط ، *وثيقة مرجعية عن أهم متغيرات الاقتصاد القومى عن الفترة من عام 1960/59 إلى عام 2000/99*، وزارة التخطيط، القاهرة، أغسطس 2000، ص 32.

ويتضح من بيانات هذا الجدول؛ انخفاض معدل نمو الاستثمار من 26.8 % فى المتوسط سنوياً خلال فترة الانفتاح الاقتصادى الأولى إلى 3.3 % فى المتوسط

سنوياً خلال عقد التسعينيات[1]. ويرجع ذلك؛ إلى التراجع الكبير في معدل نمو الاستثمارات العامة من 22 % في المتوسط سنوياً – خلال فترة الانفتاح الأولى– إلى أن صارت سالبة (– 2.7 %) في عقد التسعينيات. هذا، في الوقت الذي لم يزد فيه معدل نمو الاستثمارات الخاصة بدرجة تعوض ذلك التراجع في الاستثمارات العامة؛ إذ انخفض معدل نموها من 56 % في المتوسط سنوياً خلال فترة الانفتاح الأولى إلى حوالي 10 % في عقد التسعينيات. وهو نقيض المتوقع من قبل واضعي سياسات الإصلاح الاقتصادي. وقد أدى ذلك إلى انخفاض كل من الاستثمارات الخاصة والعامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 12 % ، 18 % على التوالي في عقد الثمانينيات إلى حوالي 11 % لكل منهما في عقد التسعينيات؛ مما أدى إلى تناقص الاستثمار القومي من حوالي 31 % من الناتج المحلي الإجمالي إلى 22 % فيما بين العقدين السابقين، وعليه فقد تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي باستمرار، وصار 3.2 % في المتوسط سنوياً خلال عقد التسعينيات مقارناً بحوالي 9.5 %، 5.7 % خلال فترتي الانفتاح الأولى وعقد الثمانينيات على التوالي.

لقد أكد برنامج الإصلاح الاقتصادي أمر التوجه نحو تقليص دور الدولة، وتزايد الاعتماد على القطاع الخاص كمحرك – ورائد – للنمو، إلا أن استجابته كانت – ولا زالت – محدودة بالنسبة للأهداف التنموية.

[1] وإن كان أعلى قليلاً من معدله السنوي خلال عقد الثمانينيات.

إن ضعف استجابة الاستثمارات الخاصة يمكن أن تعزى إلى الطبيعة الانكماشية لبرنامج التثبيت، وتباطؤ تنفيذ المكون الخاص بالإصلاح الهيكلي[1]. وبالتالي؛ فإنه بالرغم من نجاح هذه السياسات فى تحقيق الاستقرار النقدى والمالى، إلا أن طبيعتها الانكماشية فرضت قيوداً على إمكانية زيادة الاستثمارات الخاصة. وعليه، لم تنجح الاستثمارات الخاصة فى تعويض تراجع الاستثمارات العامة، ومن ثم، لم تسهم فى خلق مزيد من فرص العمل كما كان متوقعاً لها. هذا، فى الوقت الذى تخلت فيه الحكومة – تدريجياً – عن سياستها فى تشغيل العمالة. ولاشك أن ذلك كله قد أدى إلى نقص المتاح من فرص العمل فى مواجهة نمو متــزايد فى قوة العمل؛ مما ترتب عليه – فى النهاية – زيادة حدة مشكلة البطالة فى المجتمع المصرى[2].

6-2-2 : آثار سياسات خفض الإنفاق العام:

ترتب على خفض الانفاق العام – من حوالى 50 % من الناتج المحلى الإجمالى فى نهاية الثمانينيات إلى أقل من 40 % فى بداية التسعينيات – عديد من الآثار السلبية على مستوى التشغيل؛ مما زاد من حدة مشكلة البطالة، **وذلك فى أكثر من اتجاه كما يتضح مما يلى:**

(1) يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- Abd-Elatif L. M., "Investment Policy, Employment and Poverty in Egyptian Manufacturing", Socioeconomic Policies and Poverty Alleviation Programs in Egypt, ***op. cit.***, p. 356.

(2) يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- Awad I., "Economic Reform, Employment, and Employment Policy in Egypt", Conference on: Aspects of Structural Reform: With Special Reference to The Egyptian Economy, ***op. cit.***, pp. 11, 12.

(1) إن خفض الإنفاق العام يقترن بانخفاض الاستثمار العام، وهذا ما توضحه بيانات الجدول رقم (6-1)؛ إذ انخفضت نسبة الاستثمار العام إلى الناتج المحلى الإجمالى فى عقد التسعينيات إلى نصف ما كانت عليه تقريباً فى الفترتين السابقتين عليه، مما يعنى تراجع دور الدولة فى خلق وظائف جديدة لاستيعاب جزء من العاطلين بالفعل أو من الداخلين إلى سوق العمل[1].

(2) إن خفض الإنفاق العام الجارى اقترن بخفض الأجور، ومن ثم، خفض عدد الوظائف الحكومية عن طريق إيقاف أو تجميد التعيين فيها، بالإضافة إلى تسريح بعض العاملين بالفعل عن طريق تطبيق نظام المعاش المبكر[2].

(3) إن خفض الإنفاق العام أدى إلى خفض الطلب المحلى؛ مما أدى إلى انخفاض مستوى استخدام الطاقات الإنتاجية القائمة، وعدم تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى طاقات إنتاجية جديدة، وترتب على ذلك تقليص فرص العمل القائمة، وعدم الإسهام فى خلق فرص عمل جديدة[3].

---

[1] يرجع فى ذلك إلى:

- عبد الفتاح الجبالى، " مقومات ومعوقات التنمية فى مصر " ، ***سلسلة ندوات 2002/2001، تنمية مصر، رؤية مستقبلية***،الحلقة الثانية، معهد التخطيط القومى، القاهرة، 2002، ص 8.
- معهد التخطيط القومى ، " الفجوة النوعية لقوة العمل فى محافظات مصر وتطورها خلال الفترة (1986-1996) "، ***سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (130)***، معهد التخطيط القومى، القاهرة ، يناير 2000 ، ص 66.

[2] يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- Shaban R. A., Assaad R., Al-Qudsi S., "The Challenge of Unemployment in The Arab Region", International Labour Review, ***op. cit.***, p. 76.

[3] د. ماجدة أحمد شلبى، " حول مشكلة البطالة واختلالات سوق العمل والتشغيل المصرى "، ندوة البطالة فى مصر، ***مرجع سابق***، ص 86.

(4) إن خفض الإنفاق العام اقترن بخفض الدعم أو إلغائه فى عديد من الخدمات، مثل: التعليم، ومن ثم، أدى إلى زيادة نفقات التعليم؛ الذى صار فى ظل ارتفاع نفقات المعيشة ترفاً لدى عديد من الأسر الفقيرة ومتوسطة الدخل؛ مما أدى إلى الدفع بالأطفال إلى سوق العمل؛ نتيجة لتخلى الحكومة عن التزامها بتعيين الخريجين. وترتب كذلك على ارتفاع نفقات المعيشة – بسبب خفض أو إلغاء الدعم – زيادة عدد الإناث الوافدات إلى سوق العمل، واستمرار الأفراد بعد سن التقاعد فى البحث عن عمل، وذلك للحفاظ على مستوى المعيشة، أو منعها من التدهور. وهذا كله – بالطبع – يزيد من عرض قوة العمل بما يفوق الزيادة فى الطلب عليها[1].

(5) إن خفض الإنفاق العام على الخدمات العامة أدى إلى خفض موازى فى الطلب الحكومى على العمال المشتغلين بمثل هذه الخدمات؛ مما زاد من حدة مشكلة البطالة.

6-2-3 : آثار سياستى اصلاح القطاع العام والخصخصة:

أولاً : آثار سياسة إصلاح القطاع العام: لقد ضم قطاع الأعمال العام عند تكوينه 314 شركة وزعت –بعد عدد من التطورات – إلى 13 شركة قابضة. ووفقاً لقانون قطاع الأعمال العام (203) لعام 1991؛ فإن شركات قطاع الأعمال العام واجهت أحد احتمالات تنظيمية ثلاثة هى: **التصفية الكاملة (Liquidation):** وذلك بالنسبة لوحدات القطاع العام التى تحقق خسائر يصعب إصلاحها، أو **إعادة الهيكلة (Restructuring):** وذلك بالنسبة لوحدات القطاع العام التى تحقق خسائر ويمكن اصلاحها بوساطة تحديث إدارة الإنتاج أو إعادة النظر فى أوضاع العمالة بها وفقاً للتغيرات الجديدة، أو **الخصخصة (Privatization)**

[1] وهو الأمر الذى سوف يوضح فى المحور (7-1) بالفصل السابع من هذه الدراسة.

وذلك بالنسبة لوحدات القطاع العام التى تحقق أرباحاً، بمعنى تغيير ملكية أو إدارة وحدات القطاع العام من مشروعات عامة إلى مشروعات خاصة.

وتؤثر هذه الأساليب الثلاثة على نحو سلبى فى مستوى التشغيل؛ حيث أن التصفية الكاملة تؤدى إلى الاستغناء كلية عن العمال، أما إعادة الهيكلة؛ فتعتمد على الأساليب الإنتاجية الحديثة وهى عادة ما تكون مكثفة لرأس المال؛ بما ينطوى على التخلص من العمالة الزائدة. وأخيراً، **الخصخصة**، وتعنى تحول الوحدات الإنتاجية إلى هدف تعظيم الربح عن طريق رفع درجة الكفاءة الاقتصادية بغض النظرعن الاعتبارات الاجتماعية. ومن أهم القضايا والمشاكل التى تواجه تطبيق قانون قطاع الأعمال العام، هى قضية العمالة الزائدة وتتبلور مشكلتها فى جانبين[1]: **أولهما** أن وجود هذه العمالة يمثل عقبة أمام إعادة تنظيم هذه الشركات؛ خاصة عند محاولة توسيع قاعدة الملكية الخاصة لها، **وثانيهما** أنه قد ترتب على الاستغناء عن تلك العمالة الزائدة بأعداد كبيرة -فى ظل المعدل الحالى والمرتفع للبطالة فى المجتمع المصرى- تهديد استقراره السياسى والاجتماعى. وبدراسة البيانات عن تطور العمالة بشركات قطاع الأعمال العام؛ يتضح أنها انخفضت من 1070 ألف فرد فى بداية مسيرة الإصلاح عام 1991 لتصل إلى 800 ألف فرد فى منتصف عام 1998؛ أى أنها قد انخفضت بمقدار 270 ألف فرد بما يمثل 25 % من العمالة مع بداية تطبيق هذا البرنامج[2]. لقد كان ذلك محصلة التآكل التدريجى عن طريق

---

[1] د. نجلاء الأهوانى، " سياسات التكيف والإصلاح الهيكلى وأثرها على التعطل فى مصر "، اجتماع خبراء حول التعطل فى دول الاسكوا، *مرجع سابق*، ص 125.

[2] د. إسماعيل محمد عرمان، " دراسة تحليلية لسوق العمل فى قطاع الأعمال العام المصرى "، *ندوة فرص العمل والتكنولوجيا فى المشروعات الصغيرة*، رئاسة مجلس الوزراء، الإسماعيلية، فى الفترة 13-15 ديسمبر 1998 ، ص 175.

بلوغ سن المعاش مع تجميد التعيينات الجديدة، بالإضافة إلى التوسع فى إغراء العمال لترك وظائفهم من خلال نظام المعاش المبكر. وهذا، بالإضافة إلى خروج عديد من الشركات من مظلة قانون قطاع الأعمال من خلال عملية الخصخصة، الأمر الذى سوف نوضحه فيما يلى:

ثانياً : آثار سياسة الخصخصة: هناك كثير من الآثار الإيجابية التى يمكن أن تعود على الاقتصاد المصرى من جراء عملية الخصخصة إذا ما أحسن استغلالها، غير أن عملية التطبيق قد كشفت عن عديد من الآثار السلبية على مستوى التشغيل؛ مما أدى إلى زيادة حدة مشكلة البطالة[1] – كما تشير إلى ذلك تجارب الدول الأخرى التى سبقت مصر فى هذا المضمار – **وترجع أهم تلك الآثار السلبية إلى العوامل الآتية:**

(1) تسريح العمالة الزائدة فى مشروعات قطاع الأعمال العام: وتوجد اختلافات كبيرة حول تقديرات هذه العمالة الزائدة، فتقدرها إحدى الدراسات بحوالى 380 ألف عامل؛ بما يمثل ثلث العمالة بتلك المنشآت[2]، ويرى أمين عام الصندوق الاجتماعى للتنمية – آنذاك – أنها تقدر بحوالى 300 ألف عامل، يتركز أغلبهم فى الوظائف

---

(1) يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- Awad I., "Economic Reform, Employment, and Employment Policy in Egypt", Conference on: Aspects of Structural Reform: With Special Reference to The Egyptian Economy, *op. cit.*, pp. 11, 12.
- Oweiss I. M., "Labor and The State in Egypt, 1952 - 1992: Workers, Unions, and Economic Restructuring", The American Political Science Review, *op. cit.*, p. 754.
- Youssef S. M., "Structural Reform Programs of Egyptian State - Owned Enterprises Current Impact and Future Prospects", The Journal of Management Development, *op. cit.*, pp. 3, 4.

(2) د. كريمة كريم،"الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسات الاصلاح الاقتصادى (1991/1992) فى مصر "، مصر المعاصرة، *مرجع سابق*، ص 39.

الإدارية والكتابية، ويعمل منهم حوالى 180 ألف عامل فى شركات تعانى من المشكلات والاضطرابات فى أدائها[1]. ووفقاً لبعض الدراسات الأخرى، فإن هذه العمالة تقدر ما بين (200-250) ألف عامل[2].

وتختلف نسبة العمالة الزائدة هذه من صناعة إلى أخرى، ومن شركة إلى أخرى بطبيعة الحال[3]؛ حيث يقدر البعض هذه العمالة الزائدة بحوالى 50 % فى صناعة الغزل والنسيج، وفى صناعة الحديد والصلب بحوالى 80 %، وفى الشركات التابعة للشركات القابضة للصناعات الغذائية بحوالى 64 % فى بعض المواقع بها. ووفقاً للدراسة التى قام بها الصندوق الاجتماعى للتنمية على 12 شركة من شركات

---

(1) يرجع فى ذلك إلى:

- Kattab M., Privatization in Egypt: Constraints and Resolutions in: Fawzy S., Galal A., ***Patner for Development***, World Bank, Institute, Washington D. C., 1999, p. 104.

(2) يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- د. ليلى أحمد الخواجة ، " التعطل المستتر فى القطاع العام ، حالة مصر " ، ***التعطل فى دول الاسكوا***، وزارة التخطيط، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، الفترة 26 - 29 يوليو 1993، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) ، 1993 ، ص 211.
- د. سعيد النجار، " التخصيصية والتصحيحات الهيكلية : القضايا الأساسية "، تحرير: د. سعيد النجار، بعنوان: ***التخصيصية والتصحيحات الهيكلية فى البلاد العربية***، صندوق النقد العربى، الكويت، 1997 ، ص 46.
- د. نجلاء الأهوانى، " سياسات التكيف والإصلاح الهيكلى وأثرها على التعطل فى مصر "، إجتماع خبراء حول التعطل فى دول الاسكوا، ***مرجع سابق***، ص ص 129 ، 130.

(3) ويجدر بالذكر هنا أن نسبة العمالة الزائدة فى معظم التجارب الدولية التى طبقت برامج الخصخصة كانت تزيد عن 20 % من إجمالى عمالة هذه الشركات ، يمكن الرجوع فى ذلك إلى ***المراجع السابقة***.

قطاع الأعمال العام – تنتمي إلى عدة أنواع من الشركات القابضة– أن نسبة العمالة الزائدة بها حوالي 38 %[1]، وهو ما يتفق مع التصريح السابق للأمين العام لهذا الصندوق.

وجدير بالملاحظة هنا، أن هناك توقع مسبق بمثل تلك الآثار السلبية على مستوى التشغيل من قبل واضعي برنامج الإصلاح الاقتصادي – خاصة الناتج منها عن طريق سياسة الخصخصة – بدليل إنشاء الصندوق الاجتماعي للتخفيف من أعباء الإصلاح على محدودي الدخل، وإيجاد فرص عمل، وخاصة فيما يتعلق بمشكلة تلك العمالة الزائدة. وقد خصص الصندوق عدداً من برامجه لمواجهة ذلك[2]. وقد قدر عدد العاملين الذين يمكن للصندوق أن يقدم لهم الخدمات بنحو 60 ألف عامل؛ أي ما يمثل أقل من ربع العمالة الزائدة بتلك المشروعات[3].

وبالرغم من أن الحكومة تلزم المشترين لهذه المشروعات بالاحتفاظ بعمالتها لفترة انتقالية –لمدة ثلاث سنوات على الأقل– فإن هذا الأمر لا يعد حلاً للمشكلة، وإنما هو بمثابة تأجيل لها، ومن ثم، تسكين أو تجزؤ للشعور الجماعي بوطأة الآثار الناتجة عن هذا التسريح، وتقليل رد الفعل الجماعي ضد هذه السياسات، إلا ان هؤلاء جميعاً

---

[1] د. نجيب عيسى، الخصخصة في دول الاسكوا ذات الاقتصاد المتنوع، *مرجع سابق*، ص 25.

[2] وهذا ما سوف يتم توضيحه في المحور (6-4) من هذا الفصل.

[3] يمكن الرجوع في ذلك إلى:

– د. احمد حسن إبراهيم، " إستشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسات الإصلاح الاقتصادي بمصر " ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (89) ، *مرجع سابق*، ص 387.

- Korayem K., "Egypt's Economic Reform and Structural Adjustment", Working paper No. (19), *op. cit.*, pp. 19, 20.

ينتهى بهم الأمر إلى الانضمام إلى رصيد البطالة القائم[1]. كما أنه إذا تم إضافة العمالة الزائدة فى بعض الوحدات الحكومية والإدارية التى يوصى برنامج الإصلاح الاقتصادى بالتخلص من جزء كبير منها، فضلاً عما ينتج من إعادة تنظيم العمالة بالجهاز الحكومى من عمالة زائدة، وتشجيعها على ترك العمل اختيارياً من خلال وضع برنامج مناسب للحوافز؛ مما يترتب عليه فى النهاية تصعيد المعدل القومى للبطالة . وقد تمخض ذلك كله بالفعل عن انخفاض حجم العمالة بقطاع الأعمال العام الصناعى من 1070 ألف عامل فى بداية التسعينيات إلى 942 ألف عامل، 800 ألف عامل فى عامى 1995/94، 1998 على التوالى[2]. وفضلاً عن ذلك، فإن العمالة فى قطاع الخدمات الحكومية قد حققت معدل نمو سنوى متوسط خلال عقد التسعينيات قدره 1.3 % وهو معدل شديد التواضع إذا ما قورن بالفترات السابقة[3].

(2) حجب رؤوس الأموال التى تدفع ثمناً لشراء أصول قطاع الأعمال العام القائمة عن الاستثمار فى أصول وطاقات إنتاجية جديدة، وذلك أنه إذا استخدمت رؤوس الأموال فى استثمارات جديدة تضاف إلى الأصول

---

[1] وإن كان يرى البعض أن الخصخصة لا تؤثر على حجم البطالة الكلية فى المجتمع رغم ما يترتب عليها من زيادة فى معدل البطالة السافرة، وذلك لأنها تعمل على تحويل الأفراد من بطالة غير صريحة إلى الصورة الصريحة للبطالة، يرجع فى ذلك إلى:

- Davis J., Ossowski R., Richardson T., "Fiscal and Macroeconomic Impact of Privatization", Occasional Paper (194), ***op. cit.***, p. 3.

[2] د. إسماعيل محمد عرمان، " دراسة تحليلية لسوق العمل فى قطاع الأعمال العام المصرى "، ندوة فرص العمل والتكنولوجيا فى المشروعات الصغيرة، *مرجع سابق*، ص 195.

[3] لقد ازداد عدد العاملين فى قطاع الخدمات الحكومية من حوالى 2.8 مليون فرد فى عام 1992/91 إلى حوالى 3.8 مليون فرد فى عام 2000/99 ، يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

– بيانات وزارة التخطيط، وثيقة مرجعية عن أهم متغيرات الاقتصاد القومى عن الفترة من عام 1960/59 إلى عام 2000/99 ، *مرجع سابق*، ص ص 262 ، 263.

والطاقات القائمة؛ فإنها بالطبع سوف تضيف إلى فرص العمل المنتجة في الاقتصـــاد المصـــرى[1]. وقد قدرت القيمة السوقية الصافية لمشـــروعات قطـــاع الأعمال العام بعد استنزال ديونه بحوالى 160 مليار جنيه، وهو ما يزيد عن إجمالى الاستثمارات التى تم تنفيذها فى الخطة الخمسية للتنمية (92/93-96/1997) بحوالى 6 مليارات جنيه. ومن ثم، فلو أنها استثمرت فى أصول جديدة لكان بمقدورها خلق فرص عمل جديدة تتساوى على الأقل مع عدد فرص العمل المستهدفة فى تلك الخطة والمقدرة بحوالى 2.45 مليون فرصة عمل. فلو حدث هذا الأمر؛ لكان من شأنه أن يؤدى إلى انخفاض البطالة فى الاقتصاد المصرى إلى معدل البطالة الطبيعى المتعارف عليه؛ الذى يدور حول 3 %[2].

(3) زيادة الاتجاه إلى تبنى فنون إنتاجية مكثفة لرأس المال وموفرة للعمل:

إذ تؤدى الخصخصة إلى زيادة سيطرة القطاع الخاص ورأس المال الأجنبى على النشاط الاقتصادى، وهما يتميزان بالميول إلى استخدام أساليب فنية أكثر كثافة رأسمالية، مقارنة بما هو قائم فى وحدات القطاع العام؛ فقد وجد فى الثمانينيات أن تكلفة فرصة العمل الواحدة فى

---

(1) د. مصطفى كامل السعيد، ***الاقتصاد المصرى وتحديات الأوضاع الراهنة***، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، 2002 ، ص 50.

(2) يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- د. ماجدة أحمد شلبى، " حول مشكلة البطالة واختلالات سوق العمل والتشغيل المصرى "، ندوة البطالة فى مصر، ***مرجع سابق***، ص 89.
- د. أحمد حسن إبراهيم، " إستشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسات الإصلاح الاقتصادى بمصر "، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (89)، ***مرجع سابق***، ص 388.

الشركات متعددة الجنسية تمثل ضعف الرقم المقابل لها فى مشروعات القطاع الخاص العاملة فى المجال نفسه، وتتعدى خمسة أمثال تكلفة فرصة العمل الموجودة فى وحدات القطاع العام[1].

وحتى يكون لبرنامج الإصلاح الاقتصادى أثر إيجابى فى العمالة، فإن علينا أن نفترض أن الخصخصة سيترتب عليها خلق فرص عمل بمعدل أكبر مما كان يخلقه القطاع العام. وهذا الافتراض من الصعب قبوله منطقياً، لأن خلق فرص عمل جديدة يكون أصعب فى القطاع الخاص منه فى القطاع العام الذى تسوده حسابات غير اقتصادية - اجتماعية وسياسية- عند اتخاذ قرار التعيين. وتتوقف مسألة خلق فرص العمل فى الاقتصاد القومى على معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى، الذى يتوقف بدوره على حجم الاستثمارات،كما سبق توضيحه فى الجدول رقم(6-1)[2]. وهناك تراجع ملموس فى معدل نمو الاستثمارات العامة، وفى نصيبها من الناتج المحلى الإجمالى ، وهذا لم يقابله زيادة فى الاستثمارات الخاصة؛ التى انخفضت هى الأخرى، ولازالت هذه الاستثمارات الخاصة محدودة بسبب الانكماش العام الذى يسود

---

(1) عبير شعبان عبد الحفيظ، الطلب على العمل وظاهرة البطالة فى مصر: دراسة تحليلية تطبيقية للفترة (81-1995)، *مرجع سابق*، ص 186.

(2) رغم أن برنامج الخصخصة المصرى هذا قد اسهم فى خفض حجم الدين الداخلى من حوالى 129 % من الناتج المحلى الإجمالى فى عام 1993 إلى حوالى 90 % فى نهاية عام 1998، وبالتالى، فى خفض مدفوعات الفائدة على هذا الدين، يرجع فى ذلك إلى:

- Davis J., Ossowski R., Richardson T., "Fiscal and Macroeconomic Impact of Privatization". Occasional Paper (194), ***op. cit.***, p. 22.

الاقتصاد القومى فى ظل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى، الأمر الذى حدَّ من قدرته على خلق فرص عمل جديدة[1].

6-2-4 : آثار سياسات تحرير الزراعة:

تؤثر هذه السياسات فى مستويى التشغيل والبطالة من عدة زوايا أهمها[2]:

(1) إن قانون الإصلاح الزراعى لعام 1992 - الذى ينظم العلاقة بين المالك والمستأجر- يترتب عليه إعادة تركز ملكية الأراضى الزراعية فى يد عدد محدود من الملاك، الذين يتمتعون بمقدرة مالية عالية، واستخدام تقنيات مكثفة لرأس المال، بدلاً من الحيازات المستأجرة الصغيرة، التى كانت توفر عملاً للمستأجر - هو وأفراد أسرته - أى التى يغلب عليها استخدام فنون إنتاجية مكثفة للعمل.

(2) إن ترك تحديد القيمة الإيجارية وفقاً لقوى السوق ترتب عليه ارتفاع ريع الأرض، وترتب على ذلك بدوره أمران: **أولهما:** اتجاه قسم من الملاك الذين اعتادوا تأجير أراضيهم لغيرهم - الغائبون منهم بصفة خاصة - إلى بيعها، واستخدام حصيلة البيع بوصفها ودائع تحقق لهم عائداً أعلى، ولا يستطيع الشراء سوى كبار الملاك ومتوسطيهم؛ بما لديهم من قدرة مالية، وهذا الأمر يترتب عليه تركز الملكية مرة أخرى فى يد عدد محدود من كبار الملاك ومتوسطيهم الذين يتمتعون بميل مرتفع إلى استخدام أساليب إنتاجية مكثفة لرأس المال،

---

(1) مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، تقرير التنمية الشاملة فى مصر 2000/99، العدد الثانى، *مرجع سابق*، ص ص 43 ، 44.

(2) فاطمة أحمد حسن، " المرأة وسوق العمل المصرى ، الواقع وسبل تحقيق الطموحات "، قضايا التخطيط والتنمية العدد (22) ، *مرجع سابق*، ص 199.

ثانيهما: الإتجاه إلى تراكيب محصولية عالية الربحية، ومكثفة لرأس المال. ومن ثم، تتجه الزراعة بدرجة أكبر إلى التكثيف الرأسمالى، هذا، فى الوقت الذى يكثر فيه الحديث عن المشروعات الصغيرة بوصفها أداة لتوفير فرص عمل أكثر بهدف زيادة مستوى التشغيل، والتخفيف من حدة البطالة.

(3) إن إلغاء نظام الدورة الزراعية ترتب عليه الاتجاه إلى تراكيب محصولية مكثفة لرأس المال؛ مما أدى إلى نقص الطلب على العمل الزراعى أو زيادته بمعدل أقل من المطلوب.

ولقد انعكس ذلك كله بالفعل فى تراجع معدل نمو العمالة بالزراعة؛ حيث زادت العمالة الزراعية من حوالى 4.6 مليون عامل عام 1992/91 إلى حوالى 5 مليون عامل فى عام 2000/99 وبمعدل نمو سنوى أقل من 1 % وهو معدل متدنى جداً بالنسبة للزيادة فى عرض قوة العمل ووضع قطاع الزراعة كمستوعب رئيس للعمالة فى الاقتصاد[1].

6-2-5 : آثار سياسات تحرير التجارة الخارجية:

ترتب على هذه السياسات عديد من الآثار السلبية على مستوى التشغيل؛ مما أدى إلى زيادة حدة مشكلة البطالة فى الاقتصاد المصرى، ويتضح هذا مما يلى:

أولاً : أثر تحرير سعر الصرف: لقد ترتب على تحرير سعر الصرف انخفاض قيمة الجنيه المصرى فى مواجهة العملات الأخرى -خاصة الدولار- ونظرياً يتوقع أن يؤدى ذلك الإجراء إلى نقص الواردات، وزيادة الصادرات، ومن ثم، زيادة

---

(1) محسوب من بيانات وزارة التخطيط، وثيقة مرجعية عن أهم متغيرات الاقتصاد القومى عن الفترة من عام 1960/59 إلى عام 2000/99 ، *مرجع سابق*، ص ص 262 ، 263.

الطاقة الإنتاجية المحلية البديلة للواردات، ولمواجهة زيادة الصادرات. ويترتب على ذلك خلق مزيد من فرص العمل، والارتفاع بمستوى التشغيل، والحد من البطالة. **غير أن ذلك لم يتحقق فى واقع المجتمع وذلك للأسباب التالية[1]:**

(1) لم تنخفض الواردات بدرجة كبيرة كما كان متوقعاً؛ لأن معظمها يتمثل فى واردات استهلاكية ومستلزمات إنتاج يتميزان بانخفاض مرونتى الطلب عليهما[2]. ورغم انخفاض الواردات من حوالى 28 % من الناتج المحلى الإجمالى فى عام 1990/89 إلى حوالى 19 % فى عام 2000/99 كما هو موضح فى **الشكل رقم (6-4)**، إلا أن ذلك يرجع - أساساً - إلى تراجع الطلب الكلى محلياً بسبب السياسات الانكماشية خلال تلك الفترة، وليس بسبب تحرير سعر الصرف.

(2) لم تزد الصادرات - بصورة كبيرة - كما كان متوقعاً، بل إنها انخفضت من حوالى 11 % من الناتج المحلى الإجمالى فى عام 1990/89 إلى حوالى 7 % فى عام 2000/99 وذلك كما هو موضح بالشكل رقم (6-4)؛ الأمر الذى يعزى إلى انخفاض مرونة الطلب الخارجى على الصادرات، فضلاً عن انخفاض مرونة الجهاز الإنتاجى، وانخفاض جودة الصادرات المصرية - أيضاً - فى الوقت التى تواجه فيه بمنافسة قوية فى الأسواق العالمية.

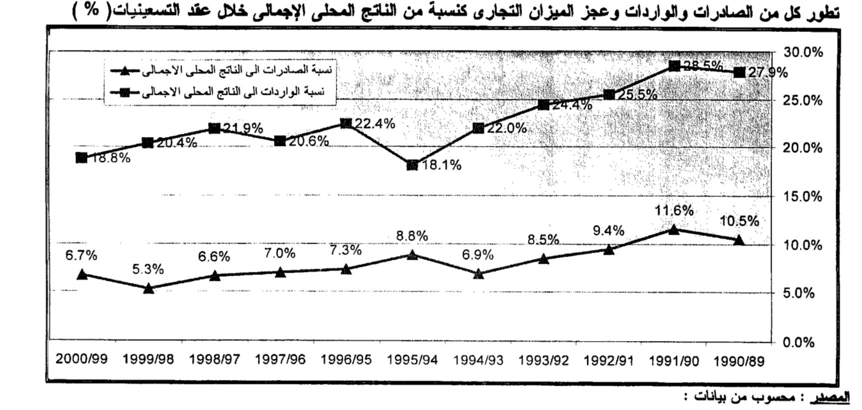
---

(1) وهذا هو شأن معظم الدول النامية وخاصة الإفريقية منها، يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- Sahn D. E., "On Economic Reform, Poverty, and Nutrition in Africa", The American Economic Review, *op. cit.*, pp. 286 - 289.

(2) د. فتحى أبو الفضل، " سياسات التكيف والتجارة الخارجية فى الاقتصاد المصرى "، ***مجلة التخطيط والتنمية***، معهد التخطيط القومى، القاهرة، يونيو 1993، ص ص 63-66.

تطور كل من الصادرات والواردات وعجز الميزان التجارى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى خلال عقد التسعينيات(%)



المصدر : محسوب من بيانات :

- وزارة التخطيط ، *وثيقة مرجعية عن أهم متغيرات الاقتصاد القومى عن الفترة من عام 1960/59 إلى عام 2000/99* ، وزارة التخطيط ، القاهرة ، أغسطس 2000 ، ص ص 44 ، 45 .

(3) أدى ارتفاع أسعار الواردات إلى زيادة تكلفة الإنتاج بسبب ارتفاع نسبة المكون الأجنبى سواء فى صورة مستلزمات أو معدات أو آلات؛ مما ترتب عليه وجود طاقات معطلة، وحد هذا الأمر من الطلب على العمل بدلاً من زيادته كما كان متوقعاً.

(4) ترتب على انخفاض قيمة الجنيه المصرى زيادة تكلفة الاستثمارات بسبب زيادة المكون الأجنبى بها؛ مما أدى إلى انخفاض معدل نمو الاستثمارات، وهذا ما توضحه بيانات الجدول رقم (6–1).

ثانياً – أثر تخفيض القيود الجمركية وغير الجمركية: يترتب على خفض الرسوم على الواردات، أو إلغاء الحظر عليها انخفاض أسعارها؛ ويؤثر ذلك سلباً فى الصناعات المحلية المنتجة للسلع المماثلة، خاصة التى اتخذت من الرسوم ساتراً لحمايتها أمام منافسة المنتجات الأجنبية[1]، هذا، فى الوقت الذى تزداد فيه تكلفة المنتجات المحلية بسبب ارتفاع أسعار عديد من المدخلات[2]. ويترتب على ذلك كله، وجود حالة من الركود ووجود طاقات معطلة بهذه الصناعات المحلية، وتحقيق بعض المشروعات لخسائر أو إفلاسها وخروجها من مجال الإنتاج، وانضمام جزء من المشتغلين إلى رصيد البطالة القائم. وفضلاً عن ذلك، فإن بعض رجال الأعمال يوجهون رؤوس أموالهم إلى الاستيراد بوصفه

---

(1) د. أحمد محمد مندور، " انعكاسات برنامج الإصلاح الاقتصادى على أسواق العمل فى مصر "، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، *مرجع سابق*، ص 106.

(2) مثل الطاقة والمياه ومستلزمات الإنتاج، فضلاً عن زيادة الضرائب والذى يوصى بها برنامج الإصلاح.

بديلاً أكثر ربحية عن الإنتاج المحلى، وتحسين جودته؛ مما يترتب عليه انخفاض الطلب على العمل، وزيادة حدة مشكلة البطالة[1].

ومن الجدير بالملاحظة، أن تأثير تخفيض كل من قيمة الجنيه المصرى والرسوم الجمركية على كل من الصادرات والواردات المصرية أمر مرهون بمرونات كل من الطلب المحلى على الواردات، والطلب الخارجى على الصادرات، وجهاز الإنتاج المحلى، فضلاً عن مقدار الحماية والقيود المفروضة من قبل الدول الأخرى على وارداتها[2]. ومن المتوقع، أن يترتب على هذه السياسات آثار إيجابية، وآثار سلبية على مستوى التشغيل، وإن كانت الآثار السلبية تفوق الآثار الإيجابية بحكم ظروف الاقتصاد المصرى فى الوقت الراهن وواقعه.

وهكذا، تتضافر السياسات المختلفة المكونة لبرنامج الإصلاح الاقتصادى فى التأثير سلبياً فى مستوى التشغيل والحد من فرص العمل، أو زيادتها فى أفضل الأحوال بمعدلات لا تتناسب مع الزيادة فى قوة العمل.وهذه السياسات كلها يعضد بعضها بعضاً، لينتهى الأمر بزيادة حدة مشكلة البطالة فى الاقتصاد المصرى.

---

(1) د. احمد حسن إبراهيم،" إستشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسات الإصلاح الاقتصادى بمصر"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (89) ، *مرجع سابق*، ص ص 397 ، 398.

(2) يرجع فى ذلك إلى:

- Agenor P. R., "The Labor Market and Economic Adjustment", International Monetary Fund: Staff Papers, ***op. cit.***, pp. 316, 317.

6-3 : تحليل قدرة قطاعات الاقتصاد القومى على خلق فرص العمل والتوظف

سيتم هذا التحليل بوساطة تناول ما تم توفيره من فرص عمل فى كل قطاع، فضلاً عن معدل نمو العمالة فى كل منها، فى ظل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى – أى خلال عقد التسعينيات – ومقارنتها بالفترات السابقة عليها. ونظراً لأن معدل نمو الاستثمار يعد محدداً أساسياً لمعدل النمو الاقتصادى، ومن ثم، فإنه يؤدى دوراً أساسياً فى تحديد حجم فرص العمل والتوظف. ولذا، فسوف تتم مقارنة كل من: معدل نمو الاستثمار مع معدل نمو العمالة، والنصيب النسبى من الاستثمار مع نظيره من العمالة فى كل من القطاعات الرئيسة فى الاقتصاد القومى فى ظل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى، بالإضافة إلى مقارنة ذلك كله مع الفترات السابقة. **وسوف يتم تقسيم قطاعات الاقتصاد القومى إلى ثلاثة قطاعات رئيسة هى: القطاعات السلعية، وقطاعات الخدمات الإنتاجية، وقطاعات الخدمات الاجتماعية.** وذلك كما هو موضح فى بيانات الجدول رقم (6-2).

جدول رقم (6-2)

توزيع المشتغلين على قطاعات الاقتصاد القومى والنصيب النسبى لكل قطاع من الزيادة فى أعداد المشتغلين ومتوسط معدل نمو العمالة بها خلال الفترة (91/90 - 2000/99)

البيان / القطاع	عام 1991/90		عام 2000/99		المتوسط السنوى لمعدل نمو المشتغلين	المتوسط السنوى لاستيعاب المشتغلين	النصيب النسبى من الزيادة فى المشتغلين
	العدد (ألف فرد)	النسبة (%)	العدد (ألف فرد)	النسبة (%)	(%)	(ألف فرد)	(%)
الزراعة	4513	33.7	4985	28.6	1.1	52.4	11.6
الصناعة والتعدين	1676	12.5	2412	13.8	4.1	81.8	18.1
البترول والكهرباء	132	1.0	180	1.0	3.5	5.3	1.2
التشييد والبناء	822	6.1	1377	7.9	5.9	61.7	13.7
إجمالى القطاعات السلعية	7143	53.4	8954	51.4	2.5	201.2	44.6
النقل والمواصلات وقناة السويس	575	4.3	789	4.5	3.6	23.8	5.3
التجارة والمال والتأمين	1378	10.3	1888	10.8	3.6	56.7	12.6
السياحة	147	1.1	150	0.9	0.4	0.3	0.1
إجمالى قطاعات الخدمات الإنتاجية	2100	15.7	2827	16.2	3.4	80.8	17.9
الإسكان	200	1.5	231	1.3	1.6	3.4	0.8
المرافق العامة والخدمات الحكومية	2744	20.5	3831	22.0	3.8	120.8	26.8
الخدمات الشخصية	1189	8.9	1591	9.1	3.3	44.7	9.9
إجمالى قطاعات الخدمات الاجتماعية	4133	30.9	5653	32.4	3.5	168.9	37.5
المستوى القومى	13376	100	17434	100	3.0	450.9	100

المصدر : محسوب من بيانات الجدول رقم (6-1) م.

1-3- : القطاعات السلعية:

سوف يتم تحليل قدرة هذه القطاعات على استيعاب العمالة، وخلق فرص العمل، ومقارنة ذلك بنصيبها النسبى من الاستثمارات فى ظل تطبيق برنامج الإصلاح

الاقتصادى، ومقارنتها بالفترات السابقة عليها، وهذا ما توضحه بيانات **الجدولين** **(6-3)، (6-4)**. وكذلك الجدول رقم (6-2).

جدول رقم (6-3)

المتوسط السنوى لمعدل نمو كل من العمالة والاستثمار الحقيقى في القطاعات السلعية خلال فترة الدراسة (%)

البيان / الفترة	قطاع الزراعة		قطاع الصناعة		قطاع البترول والكهرباء		قطاع التشييد والبناء		القطاعات السلعية ككل		المستوى القومى	
	العمالة	الاستثمار	العمالة	الاستثمار	العمالة	الاستثمار	العمالة	الاستثمار	العمالة	الاستثمار	العمالة	الاستثمار
1981/80-74	0.1	17.6	3.5	24	7.1	35.6	12.5	70.2	1.8	26.5	3.7	26.8
1991/90-82/81	0.7	6.6	1.7	1.5	4.7	9	2.6	1.7-	1.2	3.1	1.6	2.1
2000/99-92/91	1.1	10.3	4.1	3.5	3.5	5-	5.9	12.5	2.5	2.1	3	3.3

المصدر : محسوب بمعرفة الباحث من بيانات : وزارة التخطيط ، ***وثيقة مرجعية عن أهم متغيرات الاقتصاد القومى عن الفترة من عام 1960/59 إلى عام 2000/99*** ، وزارة التخطيط ، القاهرة ، أغسطس 2000.

- الاستثمار مقوم بالأسعار الثابتة لعام 1973 كسنة أساس.

جدول رقم (6-4)

المتوسط السنوى لنسبة كل من حجم العمالة المتولدة وحجم الاستثمار الحقيقى فى القطاعات السلعية خلال فترة الدراسة

البيان / الفترة	قطاع الزراعة		قطاع الصناعة		قطاع البترول والكهرباء		قطاع التشييد والبناء		إجمالى القطاعات السلعية			
	العمالة	الاستثمار	العمالة	الاستثمار	العمالة	الاستثمار	العمالة	الاستثمار	العمالة		الاستثمار	
	(%)	(%)	(%)	(%)	(%)	(%)	(%)	(%)	عدد *	%	قيمة **	%
1981/80-74	5.1	13.5	42.1	49.3	4.7	30.7	48.7	6.5	104.2	100	768.1	100
1991/90-82/81	40.5	12.3	32	43.8	6.3	40.1	21.4	3.8	77.3	100	1553.3	100
2000/99-92/91	26	20.8	40.7	39.8	2.6	45.4	30.7	4.2	201.2	100	1234.2	100

المصدر : حسوب بمعرفة الباحث من بيانات : وزارة التخطيط ، ***وثيقة مرجعية عن أهم متغيرات الاقتصاد القومى عن الفترة من عام 1960/59 إلى عام 2000/99*** ، وزارة التخطيط ، القاهرة ، أغسطس 2000.

* عدد العمال بألف فرد وذلك يمثل المتوسط السنوى لعدد المشتغلين الجدد خلال كل فترة.

** قيمة الاستثمار بالمليون جنيه بالأسعار الثابتة لعام 1973 كسنة أساس.

ويتضح من هذه الجداول؛ أنه قد ازداد حجم العمالة فى القطاعات السلعية – فى ظل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى – من حوالى 7.1 مليون فرد فى عام 1991/90 إلى حوالى 9 مليون فرد فى عام 2000/99 بزيادة قدرها 1.8 مليون فرد تقريباً؛ بما يمثل حوالى 201 ألف فرد فى المتوسط سنوياً خلال عقد التسعينيات. وتمثل اسهامات القطاعات السلعية حوالى 45 % من الوظائف التى توفرت على المستوى القومى خلال هذا العقد -451 ألف وظيفة فى المتوسط سنوياً- وقد كانت اسهامات القطاعات السلعية هذه أعلى من نظيرتها خلال فترتى الانفتاح الاقتصادى الأولى، وعقد الثمانينيات والمقدرتين بحوالى 104، 77 ألف وظيفة فى المتوسط سنوياً؛ بما يمثل 29 % ، 40 % من مستواهما على المستوى القومى على التوالى[1]. وقد كان معدل نمو العمالة بها 2.5 % فى المتوسط سنوياً خلال عقد التسعينيات وهو أعلى مما تحقق فى السبعينيات والثمانينيات؛ غير أن هذا المعدل كان أقل من نظيره على المستوى القومى فى الفترات الثلاث. وقد ترتب على ذلك، انخفاض النصيب النسبى للقطاعات السلعية من العمالة على المستوى القومى باستمرار من حوالى 60 % فى المتوسط فى فترة الانفتاح الأولى إلى حوالى 52 % فى المتوسط فى عقد التسعينيات.

ويرجع ذلك ، إلى تناقص معدلات نمو الاستثمارات بالقطاعات السلعية خلال عقد التسعينيات – مقارنة بالفترات السابقة عليها– ويعزى ذلك إلى تراجع الاستثمارات بالقطاع العام، واتباع سياسة الخصخصة، وما صاحبها من تسريح بعض العمال؛ بحيث صار معدل نمو العمالة بالقطاع العام سالباً، ولم يعوض ذلك الارتفاع المفترض

[1] بيانات الجدولين (2-2) ، (2-3) بالفصل الثانى من هذه الدراسة.

لمعدلات نمو العمالة فى القطاع الخاص بدرجة ملموسة[1]. ويمثل هذا الأمر صورة من صور الاختلال الهيكلى فى الاقتصاد المصرى – وهو الاختلال فى النمو بين القطاعات – وتراجع النصيب النسبى للقطاعات السلعية، الأمر الذى يستدعى ضرورة إعطاء هذه القطاعات أولوية أكبر حتى تحافظ على نصيبها النسبى من العمالة، وتقوم بدور فاعل فى الحد من تفاقم مشكلة البطالة فى المستقبل، **وتعزى هذه التطورات كما توضحها الجداول السابقة وكذلك الشكل رقم (6-5) إلى ما يلى:**

(1) **حجم العمالة فى القطاع الزراعى:** وهو من أكثر القطاعات –التقليدية– استيعاباً للعمالة ؛ فقد كان يستحوذ على ما يقرب من نصف العمالة على المستوى القومى فى بداية فترة الدراسة[2]، إلا أن نصيبه النسبى قد أخذ فى التراجع – تدريجياً– حتى وصل إلى حوالى 29 % من العمالة القومية فى نهاية التسعينيات، ويعزى ذلك إلى انخفاض معدل نمو العمالة به مقارنة بنظيرتها على المستوى القومى. وقد زاد حجم العمالة بالقطاع الزراعى من حوالى 4.5 مليون فرد فى عام 1991/90 إلى حوالى 5 مليون فرد فى عام 2000/99 بزيادة قدرها 472 ألف فرد خلال عقد التسعينيات، وبذلك يكون متوسط ما استوعبه من التدفقات العمالية الجديدة سنوياً حوالى 52.4 ألف فرد – بما يمثل

(1) يرجع فى ذلك إلى:

- Nassar H., "Overview of the Labor Market Documentation Case Study: Greater Cairo Region", ***Research Projects***, Center for Economic & Financial Research & Studies, Faculty of Economics and Political Science - Cairo University, Vol. (12), Sep. 2001, pp. 7, 8.

(2) حيث كان النصيب النسبى لهذا القطاع حوالى 47 % من العمالة القومية فى عام 1974، كما هو موضح فى بيانات الجدول رقم (2-2) م ، ولمزيد من التفصيل يمكن الرجوع كذلك إلى:

- Toth J., "Rural Workers and Egypt's National Development", ***British Journal of Middle Eastern Studies***, Vol. 21, Iss. 1, 1994, 2002 Jstor, http://www.jstor.org., 21/12/2002, pp. 38, 39.

حوالى 26 % من العمالة المتولدة فى القطاعات السلعية و 12 % من العمالة القومية – وقد كانت هذه النسب أقل مما تحقق فى عقد الثمانينيات. هذا، فى الوقت الذى زاد فيه نصيب قطاع الزراعة من استثمارات القطاعات السلعية من 14 %، 12 % فى السبعينيات والثمانينيات على التوالى لتصل إلى حوالى 20 % فى التسعينيات.

و يعكس هذا الأمر؛ تزايد الاعتماد على أساليب إنتاجية أكثر كثافة رأسمالية بسبب عديد من سياسات برنامج الإصلاح الاقتصادى التى تشجع على تبنى هذا الاتجاه[1]. وفضلاً عن ذلك؛ فقد تراجعت معدلات نمو الاستثمارات الزراعية، وانخفض نصيبها النسبى لتصل فى أفضل الظروف إلى حوالى 10 % من الاستثمارات القومية. ويوضح هذا الأمر، عدم إعطاء القطاع الزراعى الاهتمام الكافى الذى يتناسب مع أهميته النسبية فى الاقتصاد القومى، وما يستوعبه من العمالة[2]. ولذا، يجب تعديل سياسات برنامج الإصلاح الاقتصادى التى تؤثر سلبياً فى قدرة هذا القطاع لتقليل حدة هذه الآثار السلبية مع العمل على دعم الأنشطة والصناعات الريفية المرتبطة بهذا القطاع لتنمية قدرته على خلق مزيد من فرص العمل فيه.

(1) وهذا ما تم توضيحه فى المحور (6-2) من هذا الفصل.

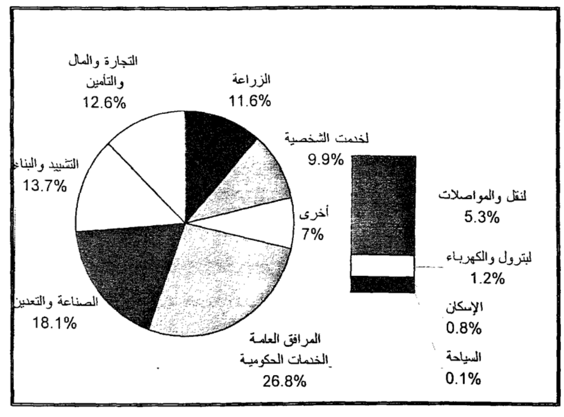
(2) لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- Shaban R. A., Assaad R., Al-Qudsi S., "The Challenge of Unemployment in The Arab Region", International Labor Review, ***op. cit.***, p. 71.
- Nassar H., "Overview of the Labor Market Documentation Case Study: Greater Cairo Region", Research Projects, ***op. cit.***, p. 7.

شكل رقم (6-5)

النصيب النسبى لقطاعات الاقتصاد القومى من الزيادة فى العمالة المحققة خلال عقد التسعينيات

(%)



المصدر : بيانات الجدول رقم (6-2).

(2) حجم العمالة فى القطاع الصناعى: لقد ازداد هذا الحجم - فى ظل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى- من 1.7 مليون فرد فى عام 1991/90 إلى 2.4 مليون فرد فى عام 2000/99 بزيادة قدرها 736 ألف فرد؛ بمتوسط سنوى حوالى 82 ألف فرد؛ بما يمثل 41 % من العمالة المتولدة فى القطاعات السلعية ككل، 18 % من العمالة القومية، وهى أعلى مما تحقق فى عقد الثمانينيات. ويرجع هذا، إلى ارتفاع معدل نمو العمالة فى قطاع الصناعة

بدرجة ملموسة فى عقد التسعينيات الذى وصل إلى 4.1 % فى المتوسط سنوياً. ويلاحظ ارتفاع نصيب قطاع الصناعة من الاستثمارات مقارنة بنصيبه من العمالة على مستوى القطاعات السلعية، ويعكس هذا الأمر الارتفاع النسبى للتكثيف الرأسمالى فى القطاع الصناعى مقارنة بالقطاعات السلعية الأخرى.

وعلى الرغم من الاهتمام المتزايد بالقطاع الصناعى خلال فترة الإصلاح الاقتصادى، وصدور عديد من القوانين والتشريعات والاعفاءات والمزايا والحوافز بهدف توفير البيئة الملائمة للقطاع الخاص – سواء المحلى أو الأجنبى– إلا أن استثمارات القطاع الخاص به لم تزد بالصورة المطلوبة – وبخاصة إذا أخذنا فى الحسبان تناقص دور القطاع العام فى مجالى الاستثمار، وخلق فرص عمل جديدة– كما كان متوقعاً من قبل واضعى برنامج الإصلاح، ومن ثم، فإن القطاع الصناعى لم يؤد الدور المنشود نحو خلق مزيد من فرص العمل. ويتطلب ذلك؛ تشجيع الصناعات الصغيرة، وإعطاء مزيد من الاهتمام لها، ذلك أنها تستوعب أعداداً كبيرة من العمالة مقارنة بما تتطلبه من الاستثمارات، فضلاً عن اعتمادها المتزايد على الخامات المحلية وتشجيعها لخلق فرص عمل بصورة غير مباشرة فى الأنشطة المرتبطة بها[1]. ويضاف إلى ذلك؛ أهمية ربط الحوافز والمزايا والإعفاءات، بما يوفره الاستثمار فى

(1) لمزيد من الإيضاح عن متطلبات تنمية الصناعات الصغيرة ، يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- د. حسام مندور، " نحو سياسة لتنمية الصناعات الصغيرة "، ***مذكرة خارجية رقم (1604)*** ، معهد التخطيط القومى، القاهرة ، سبتمبر 2000 ، ص ص 15-17.
- د. إبراهيم العيسوى، مشاكل البطالة وإعادة التأهيل وفرص تشغيل الشباب، ***سلسلة ندوات 2002/2001 ، حوار حول الرؤية المستقبلية للتنمية فى مصر***، معهد التخطيط القومى، القاهرة، الحلقة الخامسة (2002/1/22) ، ص 31.

القطاع الصناعى من فرص عمل إضافية، وهو الأمر الذى سوف يتم التركيز عليه فى توصيات هذه الدراسة.

(3) **حجم العمالة فى قطاع البترول والكهرباء:** وتتميز أنشطة هذا القطاع بأنها ذات كثافة رأسمالية مرتفعة جداً؛ فضلاً عن اعتمادها على الخبرات الأجنبية. ولذا، فإن قدرة هذا القطاع على استيعاب العمالة، وخلق فرص العمل محدودة للغاية. فبالرغم من ارتفاع معدل نمو العمالة به مقارنة بنظيره فى القطاعات السلعية أو على المستوى القومى إلا أن نسبة ما يوفره من العمالة المتولدة فى القطاعات السلعية تراجعت من 5 % فى السبعينيات إلى 3 % فى التسعينيات. ذلك أن حجم العمالة به قد ازداد خلال عقد التسعينيات بحوالى 48 ألف فرد فقط؛ أى أن ما وفره من وظائف يقدر بحوالى 5.3 ألف وظيفة سنوياً؛ بما يمثل حوالى 3 % من الوظائف المتولدة، فى القطاعات السلعية. وتعد تلك الإسهامات محدودة جداً، وخاصة إذا ما قورنت بنصيبه النسبى من الاستثمارات فى القطاعات السلعية، وهى 45 %، وهى أعلى من نظيرتها فى الفترتين السابقتين؛ مما يعكس الاعتماد المتزايد فى هذا القطاع على الأساليب الإنتاجية الأكثر كثافة رأسمالية.

(4) **حجم العمالة فى قطاع التشييد والبناء:** ويتميز هذا القطاع بأنه من الأنشطة المكثفة للعمالة، وقد استوعب نسبة كبيرة من العمالة فى عقدى السبعينيات والثمانينيات، واستمر الأمر – كذلك – خلال فترة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى. فقد استوعب هذا القطاع حوالى 49 %، 21 %، 31 % من العمالة المتولدة فى القطاعات السلعية فى السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات على التوالى. وهذه النسبة مرتفعة مقارنة بنصيبه من الاستثمارات فى

القطاعات السلعية التى تراوحت فيما بين 4 % - 6.5 % فى المتوسط سنوياً خلال فترة الدراسة. وقد زاد حجم العمالة بهذا القطاع خلال فترة تطبيق برنامج الإصلاح من 822 ألف فرد فى عام 1991/90 إلى حوالى 1.4 مليون فرد فى عام 2000/99 بزيادة مقدارها 555 ألف فرد؛ بمتوسط سنوى يقدر بحوالى 62 ألف فرد؛ بما يمثل 14 % من العمالة القومية. وقد كان المعدل السنوى لنمو العمالة فى التسعينيات حوالى 6 % فى المتوسط وهو أقل من نظيره فى فترة الانفتاح الأولى - الذى كان حوالى 12.5 % فى المتوسط - ويرجع ذلك إلى تراجع معدلات نمو الاستثمارات من حوالى 70 % فى فترة الانفتاح الأولى إلى حوالى 13 % فى المتوسط سنوياً فى عقد التسعينيات، وإن كان هذا المعدل أعلى من نظيره خلال عقد الثمانينيات، التى سادها الركود الاقتصادى. **ويتضح من ذلك، أن قطاع التشييد والبناء من الأنشطة الحساسة لظروف النشاط الاقتصادى وتقلباته، كما أنه من الأنشطة التى يمكن أن تستوعب أعداداً متزايدة من العمال بسبب اعتماده على أساليب مكثفة للعمل، وبالتالى، فإنه يمكن أن يؤدى دوراً مهماً فى الحد من تفاقم مشكلة البطالة فى الاقتصاد المصرى فى المستقبل[1].**

---

[1] لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- Radwan S., "***Towards Full Employment: Egypt Into The 21st Century***", Distinguished Lecture Series 10, A Publication of The Egyptian Center for Economic Studies, ECES, Cairo, 1998, pp. 7, 8.

6-3-2 : قطاعات الخدمات الإنتاجية:

وسيتم تحليل قدرة هذه القطاعات على خلق فرص العمل والتوظف بالأسلوب السابق نفسه، وذلك استناداً إلى بيانات الجدولين (6-5)، (6-6) وكذلك الجدول رقم (6-2)، فضلاً عن الشكل رقم (6-5). يتضح أنه قد ازداد حجـم العمالة فى قطاعات الخـدمات الإنتاجية – فى ظل تطبيق برنامـج الإصـلاح الاقتصادى– من حوالى 2.1 مليون فرد فى عام 1991/90 إلى حوالى 2.8 مليون فرد فى عام 2000/99 بزيادة قدرها 728 ألف فرد؛ بمتوسط سنوى حوالى 81 ألف فرد؛ بما يمثل حوالى 18 % من العمالة القومية المتولدة خلال عقد التسعينيات، وهذه النسبة تعادل تقريباً نظيرتها فى الفترتين السابقتين . وقد كان معدل نمو العمـالة حوالـى 3.4 % فى المتوسط سنـوياً خلال عقد التسعينيات. ويتضح من ذلك أن قطاعات الخدمات الإنتاجية تستوعب نسبة ثابتة إلى حد ما من التدفقات الجديدة إلى سوق العمل التى تراوحت ما بين 17 %، 18 % من العمالة القومية خلال فترة الدراسة. غير أن الوضع يختلف فيما يتعلق بالاستثمارات إذ تراجع النصيب النسبى لقطاعات الخدمات الإنتاجية من الاستثمارات القومية من 28 % فى فترة الانفتاح الأولى إلى حـوالـى 24 % فى عقد التسعينيات.

جدول رقم (6-5)

المتوسط السنوى لمعدل نمو كل من العمالة والاستثمار الحقيقى * فى قطاعات الخدمات الإنتاجية خلال فترة الدراسة

البيان / الفترة	النقل والمواصلات وقناة السويس		التجارة والمال والتأمين		السياحة		الخدمات الإنتاجية ككل		المستوى القومى	
	العمالة	الاستثمار	العمالة	الاستثمار	العمالة	الاستثمار	العمالة	الاستثمار	العمالة	الاستثمار
74-1981/80	2	23.1	4.9	56.9	9	20.6	4.2	23.7	3.7	26.8
82/81-1991/90	2.4	0.9	1.4	6.9	5.2	14.5	1.9	2.1	1.6	2.1
92/91-2000/99	3.6	3.8	3.6	5.4	0.4	15.4	3.4	5	3	3.3

المصدر: محسوب بمعرفة الباحث من بيانات: وزارة التخطيط ***وثيقة مرجعية عن أهم متغيرات الاقتصاد القومى عن الفترة من عام 1960/59 إلى عام 2000/99***، وزارة التخطيط، القاهرة، أغسطس2000.

* الاستثمار مقوم بالأسعار الثابتة لعام 1973 كسنة أساس.

جدول رقم (6-6)

المتوسط السنوى لنسبة كل من حجم العمالة المتولدة وحجم الاستثمار الحقيقى فى قطاعات الخدمات الإنتاجية خلال فترة الدراسة

البيان / الفترة	النقل والمواصلات وقناة السويس		التجارة والمال والتأمين		السياحة		الخدمات الإنتاجية ككل			
	العمالة	الاستثمار	العمالة	الاستثمار	العمالة	الاستثمار	العمالة		الاستثمار	
							عدد*	%	قيمة**	%
1981/80-74	17.2	88.9	77.6	6.1	9.2	5	63	100	382.4	100
1991/90-82/81	33.5	76.8	50.2	10.2	16.3	13	34.3	100	707.2	100
2000/99-92/91	29.5	70.1	70.2	11.7	0.4	19.7	80.8	100	627.8	100

المصدر: محسوب بمعرفة الباحث من بيانات: وزارة التخطيط، *وثيقة مرجعية عن أهم متغيرات الاقتصاد القومى عن الفترة من عام 1960/59 إلى عام 2000/99*، وزارة التخطيط، القاهرة، أغسطس 2000.

* عدد العمال يمثل المتوسط السنوى لعدد المشتغلين الجدد خلال كل فترة بألف فرد.

** قيمة الاستثمار بالمليون جنيه بالأسعار الثابتة لعام 1973 كسنة أساس.

وتجدر الملاحظة هنا، إلى أن نسبة استيعاب قطاعات الخدمات الإنتاجية من العمالة أقل من نسبة استيعابها للاستثمارات على المستوى القومى، وذلك لأنها أنشطة تعتمد بدرجة أكبر على التكثيف الرأسمالى. ويتضح ذلك من التطورات التالية:

(1) **حجم العمالة فى قطاع النقل والمواصلات وقناة السويس:** لقد ازداد هذا الحجم – فى ظل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى– من 575 ألف فرد فى عام 1991/90 إلى 789 ألف فرد فى عام 2000/99 بزيادة قدرها 214 ألف فرد؛

بمتوسط سنوى حوالى 24 ألف فرد. ولذا، فإن هذا القطاع قد استوعب حوالى 30 % من إجمالى العمالة المتولدة فى قطاعات الخدمات الإنتاجية، وهو - إلى حد ما- نفس المعدل المحقق فى عقد الثمانينيات، وأعلى مما ساد فى السبعينيات. وقد كان معدل نمو العمالة هو 2 %، 2.4 %، 3.6 % فى المتوسط سنوياً خلال السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات على التوالى.

ويلاحظ أنه فى الوقت الذى يسهم فيه هذا القطاع بحوالى ثلث العمالة المتولدة فى قطاعات الخدمات الإنتاجية؛ فإنه يستوعب حوالى 75 % من الاستثمارات فى هذه القطاعات، وذلك لأنه من الأنشطة المكثفة لرأس المال بدرجة كبيرة، خاصة ما يتعلق منها بعمليات الصيانة والتوسعات فى قناة السويس.

(2) حجم العمالة فى قطاع التجارة والمال والتأمين: لقد ازداد هذا الحجم - فى ظل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصاد- من 1.4 مليون فرد فى عام 1991/90 إلى 1.9 مليون فرد فى عام 2000/99 بزيادة قدرها 510 ألف فرد؛ بمتوسط سنوى حوالى 57 ألف فرد؛ بما يمثل حوالى 70 % من العمالة المتولدة فى قطاعات الخدمات الإنتاجية - و 13 % من العمالة القومية - وهو أعلى مما تحقق فى الثمانينيات، وإن كان أقل مما تحقق فى السبعينيات. وقد كان معدل نمو العمالة فى هذا القطاع حوالى 3.6 % فى المتوسط سنوياً خلال عقد التسعينيات. أما نصيب القطاع النسبى من الاستثمار فى قطاعات الخدمات الإنتاجية؛ فقد كان 6 %، 10 %، 12 % فى المتوسط سنوياً خلال فترة الانفتاح الأولى وعقدى الثمانينيات والتسعينيات على التوالى. ومن ثم، فإن نسبة ما يستوعبه هذا القطاع من العمالة فى قطاعات الخدمات الإنتاجية تفوق كثيراً نسبة ما يستوعبه من

الاستثمارات فيها وذلك لأنه من الأنشطة المكثفة للعمالة. وبالتالى، فإنه يمكن أن يعوّل عليه كثيراً فى علاج مشكلة البطالة مستقبلاً فى الاقتصاد المصرى.

(3) **حجم العمالة فى قطاع السياحة:** لقد ازداد هذا الحجم خلال عقد التسعينيات بحوالى ثلاثة آلاف فرد؛ بما يمثل 333 فرد فى المتوسط سنوياً[1]. وقد كان معدل نمو العمالة بهذا القطاع فى عقد التسعينيات أقل مقارنة بالفترات السابقة، وقد نتج عن ذلك تراجع نسبة ما يستوعبه من العمالة الكلية فى قطاعات الخدمات الإنتاجية؛ ذلك بسبب اتباع سياسة الخصخصة، وخاصة فى مجال الإدارة فى عديد من المنشآت السياحية. ولو نظرنا إلى ما يستوعبه من العمالة؛ فسنجد أنها نسبة محدودة جداً مقارنة بما تمتلكه مصر من مقومات سياحية، وكذلك نسبة إلى ما يستوعبه من الاستثمارات التى وصلت إلى حوالى 20 % من استثمارات قطاعات الخدمات الإنتاجية فى عقد التسعينيات.

6-3-3 : قطاعات الخدمات الاجتماعية:

وسوف يتم تحليل قدرة هذه القطاعات على خلق فرص العمل بالأسلوب السابق نفسه ، وذلك كما توضحه بيانات **الجدولين** (6-7)، (**6-8**)، فضلاً عن الجدول رقم (6-2). ومن هذه الجداول يتضح أنه قد ازداد حجم العمالة فى قطاعات لخدمات الاجتماعية من 4.1 مليون فرد فى عام 1991/90 إلى 5.7 مليون فرد فى عام 2000/99 بزيادة قدرها 1.5 مليون فرد؛ بمتوسط سنوى حوالى 169 ألف فرد خلال عقد التسعينيات؛ بما يمثل حوالى 38 % من العمالة المتولدة على المستوى القومى. إلا أن هذه الإسهامات أقل من نظيرتها فى الفترتين السابقتين اللتين قدرتا بحوالى 54 %،

[1] وقد كان معدل نمو العمالة بالسالب فى بداية التسعينيات نتيجة لعدة أحداث أمنية غير مواتية داخلياً، وكذلك حرب الخليج الثانية خارجياً.

42 % فى السبعينيات والثمانينيات. ويعزى ذلك إلى تراجع الحكومة عن سياسة التعيينات تدريجياً منذ منتصف الثمانينيات[1]. وقد حققت هذه القطاعات معدلاً لنمو العمالة هو 3.5 % فى المتوسط سنوياً خلال عقد التسعينيات، وهو أعلى مما ساد فى الثمانينيات غير أنه كان أقل مما تحقق فى السبعينيات. ولكنه - فى كل الأحوال- كان أعلى من نظيره على المستوى القومى. وقد تمخض عن ذلك زيادة النصيب النسبى لهذه القطاعات من العمالة القومية لتصل إلى 32 % فى المتوسط فى التسعينيات. كما يلاحظ ازدياد نسبة ما استوعبته هذه القطاعات من الاستثمارات القومية بدرجة ملموسة، وذلك بسبب ارتفاع معدل نمو الاستثمار بها عن نظيره على المستوى القومى.

جدول رقم (6-7)

المتوسط السنوى لمعدل نمو كل من العمالة والاستثمار الحقيقى * فى قطاعات الخدمات الاجتماعية خلال فترة الدراسة

البيان / الفترة	الإسكان		المرافق العامة والخدمات الحكومية		الخدمات الشخصية		الخدمات الاجتماعية ككل		المستوى القومى	
	العمالة	الاستثمار	العمالة	الاستثمار	العمالة	الاستثمار	العمالة	الاستثمار	العمالة	الاستثمار
1981/80-74	2.7	49.7	8.9	26.8	7.8	63.8	5.2	35.7	3.7	26.8
1991/90-82/81	1.9	1.9	2.6	7.1	1.9	4.9	2.3	3.4	1.6	2.1
2000/99-92/91	1.6	7.5	3.8	2.4	3.3	10.6	3.5	4.7	3	3.3

المصدر:محسوب بمعرفة الباحث من بيانات:وزارة التخطيط، *وثيقة مرجعية عن أهم متغيرات الاقتصاد القومى عن الفترة من عام60/59إلى عام2000/99*،وزارة التخطيط،القاهرة، أغسطس2000.

* الاستثمار مقوم بالأسعار الثابتة لعام 1973 كسنة أساس.

---

(1) هذا علماً بأن الخدمات الحكومية تستوعب النصيب الأكبر من العمالة بقطاعات الخدمات الاجتماعية.

جدول رقم (6-8)

المتوسط السنوى لنسبة كل من حجم العمالة المتولدة وحجم الاستثمار الحقيقى فى قطاعات الخدمات الاجتماعية خلال فترة الدراسة

البيان / الفترة	قطاع الإسكان		المرافق العامة والخدمات الحكومية		الخدمات الشخصية		الخدمات الاجتماعية ككل			
	العمالة	الاستثمار	العمالة	الاستثمار	العمالة	الاستثمار	العمالة		الاستثمار	
							عدد*	%	قيمة**	%
1981/80-74	2	46.7	69	44.9	29	8.7	197.1	100	261.7	100
1991/90-82/81	4.1	48.7	72.8	42.5	23	8.8	82.1	100	648.4	100
2000/99-92/91	2	37.1	71.5	50.7	26.5	12.2	168.9	100	801.1	100

<u>المصدر</u> : محسوب بمعرفة الباحث من بيانات : وزارة التخطيط ، ***وثيقة مرجعية عن أهم متغيرات الاقتصاد القومى عن الفترة من عام 1960/59 إلى عام 2000/99*** ، وزارة التخطيط، القاهرة، أغسطس 2000.

* عدد العمال يمثل المتوسط السنوى لعدد المشتغلين الجدد خلال كل فترة بألف فرد.

** قيمة الاستثمار بالمليون جنيه بالأسعار الثابتة لعام 1973 كسنة أساس.

وعند مقارنة نسبة ما تستوعبه هذه القطاعات من العمالة بنسبة ما تستوعبه من الاستثمارات؛ يلاحظ تفوق الأولى عن الثانية. غير أن هذا الفارق قد أخذ اتجاهاً نزولياً؛ الأمر الذى يعزى إلى زيادة دور القطاع الخاص وزيادة الكثافة الرأسمالية به إلى حد ما، ومن ثم، تراجع الوزن النسبى لما استوعبته هذه القطاعات من العمالة الجديدة على المستوى القومى باستمرار، إذ كانت 54 %، 42 %، 38 % فى السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات على التوالى. ولذا، يجب إعادة النظر فى

العوامل المؤثرة فى قدرة هذه القطاعات فى خلق فرص عمل حتى يتم الحد من تدهور نصيبها النسبى من العمالة القومية، ويمكن متابعة هذا الأمر من خلال الجداول السابق ذكرها، فضلاً عن الشكل (6-5) كما يلى:

(1) **حجم العمالة فى قطاع الإسكان** : لقد ازداد هذا الحجم – فى ظل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى- بحوالى 31 ألف فرد، أى أنه وفر حوالى 3.4 ألف وظيفة فى المتوسط سنوياً خلال عقد التسعينيات؛ بما يمثل 2 % من العمالة المتولدة فى قطاعات الخدمات الاجتماعية، وهو أقل مما تحقق فى الفترة السابقة عليها. وإذا ما قورن ما يستوعبه هذا القطاع من العمالة بنسبة ما يستوعبه من الاستثمارات؛ نجد تفوق الثانية على الأولى، وهذا ما يدلل على ارتفاع الكثافة الرأسمالية بقطاع الإسكان، ومن ثم، انخفاض قدرته على خلق فرص جديدة للعمالة.

(2) **حجم العمالة فى قطاع المرافق العامة والخدمات الحكومية**: لقد ازداد عدد المشتغلين فى هذا القطاع – فى ظل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى- من حوالى 2.7 مليون فرد فى عام 1991/90 إلى 3.8 مليون فرد فى عام 2000/99 بزيادة قدرها 1.1 مليون فرد؛ بمتوسط سنوى حوالى 121 ألف فرد؛ بما يمثل حوالى 72 % من العمالة المتولدة فى قطاعات الخدمات الاجتماعية – 26 % من العمالة القومية – وهذه النسبة الأخيرة تعادل النسبة المحققة فى أعقاب انتهاج سياسة الانفتاح إلا أنها أعلى من نظيرتها خلال عقد الثمانينيات. وقد حققت العمالة نمواً يقدر بحوالى 3.8 % فى المتوسط سنوياً خلال عقد التسعينيات. ويلاحظ أن نصيب هذا القطاع من خلق فرص للتوظف الذى تراوح بين 67 % - 71 % على مستوى قطاعات الخدمات الاجتماعية

أعلى من نصيبه من الاستثمارات بها ؛ حيث تراوح بين 43 % - 51 %. ويعكس هذا الأمر، ارتفاع الكثافة العمالية بهذه الأنشطة. وبالتالى، فإن هذا القطاع يمكن أن يسهم فى استيعاب مزيد من العمالة، ومن ثم، الحد من تفاقم مشكلة البطالة فى المستقبل.

(3) **حجم العمالة فى قطاع الخدمات الشخصية** : لقد ازداد هذا الحجم - فى ظل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى- من 1.2 مليون فرد فى عام 1991/90 إلى 1.6 مليون فرد فى عام 2000/99 بزيادة قدرها 402 ألف فرد ؛ بمتوسط سنوى حوالى 45 ألف فرد؛ بما يمثل 27 % من العمالة المولدة فى قطاعات الخدمات الاجتماعية - و 10 % من العمالة القومية - وهو يقترب من النسبة المحققة فى السبعينيات، وإن كان أعلى مما تحقق فى الثمانينيات. وقد كان معدل نمو العمالة حوالى 3.3 % فى المتوسط سنوياً خلال عقد التسعينيات. وبمقارنة نسبة ما يستوعبه هذا القطاع من العمالة بنسبة ما يستوعبه من الاستثمارات - التى تراوحت بين 9 % - 12 % خلال فترة الدراسة - فإنه يلاحظ ارتفاع نسبة ما يستوعبه من العمالة مقارنة بنسبة ما يستوعبه من الاستثمارات، وهذا ما يوضح أن الخدمات الشخصية من الأنشطة المكثفة للعمالة التى يمكنها أن تسهم فى توفير مزيد من فرص العمل، وأن تؤدى دوراً ملموساً فى الحد من تفاقم مشكلة البطالة فى المستقبل.

ويتضح مما سبق، تغير التوزيع النسبى للعمالة فيما بين قطاعات الاقتصاد القومى فى ظل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى؛ فقد ازدادت نسبة العمالة فى قطاعات الخدمات بصفة عامة على المستوى القومى، وتناقصت نظيراتها فى القطاعات السلعية؛ غير أن نسبة الزيادة فى قطاعات الخدمات الاجتماعية فاقت

نظيراتها فى قطاعات الخدمات الإنتاجية. ورغم تناقص النصيب النسبى للقطاعات السلعية بصفة عامة إلا أن النصيب النسبى لكل من قطاعى الصناعة، والتشييد والبناء قد ازدادا. وكانت محصلة هذه التطورات استيعاب قطاعات الخدمات لحوالى 55 % من الزيادة فى العمالة القومية المحققة خلال عقد التسعينيات، بينما استوعبت القطاعات السلعية حوالى 45 % منها فقط.

وتشير التطورات السابق ذكرها إلى أن قطاعى الصناعة والخدمات الإنتاجية لم يكن لديها القدرة على استيعاب العمالة النازحة من القطاع الزراعى التى اتجهت إلى قطاعى الخدمات الحكومية، والتشييد والبناء اللذين استوعبا معاً حوالى 39 % من الزيادة فى العمالة القومية المحققة خلال عقد التسعينيات. ولذا، فإنه يمكن إثارة التساؤل هنا عن مدى قدرة هذين القطاعين على خلق مزيد من فرص العمل فى المستقبل. وهو الأمر الذى سوف يتم الإجابة عليه تفصيلياً من خلال التنبؤ بالطلب على العمل على المستوى القطاعى فى الفصل الثامن من هذه الدراسة.

6-4 : تقييم دور الصندوق الاجتماعى للتنمية فى خلق فرص العمل والحد من البطالة

يمثل الصندوق الاجتماعى للتنمية أحد الأدوات التى تعالج مشكلة البطالة فى مصر فى كل من الأجلين: القصير والمتوسط، وذلك لأن مشروعاته تمس مشكلة البطالة بصورة مباشرة، وتعمل على إيجاد فرص عمل دائمة ومؤقتة. ويعد أمر خلق فرص العمل من الأهداف الرئيسة لأربعة من برامج الصندوق، وهى على حسب

أهميتها ودورها فى خلق فرص العمل[1]: برنامج تنمية المشروعات الصغيرة، وبرنامج تنمية المجتمع، وبرنامج الأشغال العامة، وبرنامج تنمية الموارد البشرية (التشغيل والتدريب التحويلى).

وتعد مسألة توفير فرص عمل جديدة - للمسرحين بسبب سياسة الخصخصة والوافدين الجدد إلى؛ سوق العمل - من الأهداف الأساسية لإنشاء الصندوق الاجتماعى. ولذا، فإن قدرته على تحقيق هذا الهدف يعد أهم أسلوب لتقييم أداء عمل الصندوق[2]. وسوف يتم ذلك التقييم من خلال متابعة نتائج المرحلتين الأولى والثانية من نشاط الصندوق كما يلى:

6-4-1 : نتائج المرحلة الأولى من نشاط الصندوق:

وتمتد هذه المرحلة من بداية عمل الصندوق فى عام 1992 حتى نهاية عام 1996، وقد بلغ حجم الموارد المالية المتاحة للصندوق خلال هذه المرحلة حوالى 746.4 مليون دولار ؛ بما يعادل 2514 مليون جنيه، منها 1086 مليون جنيه فى

(1) يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- The World Bank, Trends in Developing Economies, 1996, ***op. cit.***, p. 154.
- Kheir El-Din H., "Assessment of Performance and Impact", Facing Social Consequences of Structural Adjustment in Latin America and The Arab World, ***op. cit.***, p. 245.

(2) يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- Awad A. B., "Social Funds: A New Approach to Poverty Reduction", Facing Social Consequences of Structural Adjustment in Latin America and The Arab World, ***op. cit.***, pp. 222, 223.

صورة قروض و 1428 مليون جنيه فى صورة منح[1]. ويمكن متابعة هذه المرحلة من خلال قراءة بيانات الجدول رقم (6-9)، ومنه، يتضح ما يلى:

- أن الصندوق الاجتماعى قد تعاقد على 422 مشروعاً بقيمة تعاقدية تبلغ 2507 مليون جنيه، والمنصرف فعلياً منها هو 1979.7 مليون جنيه بنسبة 79 % تقريباً من المتعاقد عليه.
- ترتب على عمل الصندوق خلق 354.3 ألف فرصة عمل، منها 246.9 ألف فرصة عمل دائمة – بنسبة 69.7 % – 107.5 ألف فرصة عمل مؤقتة – بنسبة 30.3 % – وقد تحقق الجزء الأكبر من فرص العمل هذه من خلال برنامج تنمية المشروعات الصغيرة بنسبة 58.3 % من إجمالى فرص العمل، يليه فى ذلك برنامج تنمية المجتمع بنسبة 32.7 % ثم برنامج الأشغال العامة، والتشغيل والتدريب التحويلى ولكل منهما 7.5 %، 1.5 % على التوالى.

---

[1] يرجع فى ذلك إلى:

- The Social Funds of Development, ***Annual Reports***, S.F.D., 1993, 1995, 1996.
- Kheir El-Din H., "Assessment of Performance and Impact", Facing Social Consequences of Structural Adjustment in Latin America and The Arab World, ***op. cit.***, p. 237.

جدول رقم (6-9)

نتائج المرحلة الأولى من أداء الصندوق الاجتماعى للتنمية (92-1996)

" عدد المشروعات والمنصرف فعلياً والمخطط وفرص العمل الدائمة والمؤقتة المتولدة عنه "

البيان / اسم البرنامج	عدد المشروعات * المتعاقد عليها	القيمة التعاقدية * (المخططة) (مليون جنيه)	المنصرف فعلياً * (مليون جنيه)	فرص العمل المتولدة **			المستفيدين ** (ألف فرد)
				الدائمة (ألف فرد)	المؤقتة (ألف فرد)	الإجمالى (ألف فرد)	
1- برنامج تنمية المشروعات الصغيرة	120 ***	1384.5	1124.8	149.2	57.4	206.6	745.8
2 - برنامج تنمية المجتمع	182	336.7	244.7	92.6	23.3	115.9	1098.7
3 - برنامج الأشغال العامة	68	623	287.3	2.8	23.7	26.5	17677.8
4 - برنامج التشغيل والتدريب التحويلى	52	162.8	123.1	2.3	3.1	5.4	1.8
الإجمالى	422	2507.0	1979.7	246.9	107.5	354.3	19524.1

المصدر: * الصندوق الاجتماعى للتنمية، تقرير عام 1996، مأخوذ عن: شريف رفعت رزق، دور الصندوق الاجتماعى للتنمية فى علاج مشكلة البطالة، رسالة ماجستير، كلية التجارة - جامعة عين شمس، 1997، ص 148. وكذلك:

- Kheir El-Din H., "Assessment of Performance and Impact", ***Facing Social Consequences of Structural Adjustment in Latin America and The Arab World***, Editor by: Sayyid M. K., Center of Developing Countries Studies, Faculty of Economics and Political Science-Cairo University, No. 24, 2002, Table (4), p. 254.

** الصندوق الاجتماعى للتنمية، تقرير عامى 1996 ، 1997.

*** بما يمثل 52 ألف مشروع فرعى.

- أن تكلفة فرصة العمل بصفة عامة – المؤقتة والدائمة معاً – كانت حوالى 5.6 ألف جنيه[1]. وهذا ما يدل على أن الصندوق الاجتماعى للتنمية يوجه موارده إلى استخدامات ذات كثافة عمالية عالية، ومن ثم، يؤدى إلى تحقيق هدفه الأساسى، وهو إتاحة مزيد من فرص العمل.
- استفاد من عمل الصندوق خلال هذه المرحلة حوالى 19.5 مليون فرد – سواء أكان ذلك فى صورة مباشرة أم غير مباشرة – من خلال خدماته المقدمة لأفراد المجتمع[2].

6-4-2 : نتائج المرحلة الثانية من نشاط الصندوق:

وتمتد هذه المرحلة بداية من عام 1997 حتى نهاية عام 2000 . لقد بلغ حجم الموارد المالية المتاحة للصندوق خلال هذه المرحلة حوالى 2623 مليون جنيه منها 923 مليون جنيه فى صورة قروض، 1700 مليون جنيه فى صورة منح[3]. ويمكن متابعة أداء عمل الصندوق الاجتماعى من خلال قراءة بيانات **الجدول رقم (6-10)**، **ويتضح من هذا الجدول ما يلى:**

---

[1] وإذا تم حساب تكلفة فرصة العمل على أساس فرص العمل الدائمة فقط – وهذا يكون أكثر دقة – فإن تكلفة فرصة العمل الواحدة تكون حوالى 8 ألف جنيه.

[2] لمزيد من الإيضاح عن أداء الصندوق خلال هذه المرحلة، يمكن الرجوع فى ذلك إلى:
- Kheir El-Din H., "Assessment of Performance and Impact", Facing Social Consequences of Structural Adjustment in Latin America and The Arab World, ***op. cit.***, pp. 237-239.

[3] معتصم راشد،"دور الصندوق الاجتماعى فى خلق فرص العمل"، ***ندوة فرص العمل والتكنولوجيا فى المشروعات الصغيرة***،الإسماعيلية،فى الفترة 13-15 ديسمبر1998، ص250.

- أن الصندوق قد تعاقد على مشروعات بحوالى 2185.4 مليون جنيه، والمنصرف فعلياً منها 1961.1 مليون جنيه، بنسبة 90 % تقريباً من المتعاقد عليه.

- ترتب على نشاط الصندوق خلال هذه المرحلة توليد 262 ألف فرصة عمل، منها حوالى 122.5 ألف فرصة عمل دائمة – بنسبة 47 % – و 139.5 ألف فرصة عمل مؤقتة – بنسبة 53 % – وقد تولد الجانب الأكبر من فرص العمل – كما فى المرحلة الأولى – من خلال برنامج تنمية المشروعات الصغيرة، ثم برنامج الأشغال العامة، فبرنامج تنمية المجتمع، وأخيراً، برنامج تنمية الموارد البشرية؛ حيث أسهمت كل منها بحوالى 48 %، 33 %، 16 %، 4 % على الترتيب من إجمالى فرص العمل التى أتيحت خلال هذه المرحلة. ويلاحظ أن فرص العمل المؤقتة – خلال تلك المرحلة – تفوق فرص العمل الدائمة، وهو عكس ما تحقق فى المرحلة الأولى.

- أن تكلفة فرصة العمل الواحدة خلال تلك المرحلة كانت حوالى 7.5 ألف جنيه[1].

- استفاد من عمل الصندوق خلال هذه المرحلة حوالى 12 مليون فرد سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

---

[1] وإذا حسبت تكلفة فرصة العمل على أساس فرص العمل الدائمة فقط فإنها تكون حوالى 16 ألف جنيه.

جدول رقم (6-10)

نتائج المرحلة الثانية من أداء الصندوق الاجتماعى للتنمية (97-2000)

" المنصرف فعلياً والمخطط وفرص العمل الدائمة والمؤقتة المتولدة عنه "

البيان / اسم البرنامج	القيمة التعاقدية (مليون جنيه)	المنصرف فعلياً (مليون جنيه)	فرص العمل المتولدة			المستفيدين (ألف فرد)
			الدائمة (ألف فرد)	المؤقتة (ألف فرد)	الإجمالى (ألف فرد)	
1 - برنامج تنمية المشروعات الصغيرة	1491.7	1359.8	93.8 *	31.3 *	125.1 *	89.4
2 - برنامج تنمية المجتمع	242.0	174.5	16.6	25.3	41.8	2051.9
3 - برنامج الأشغال العامة	283.6	288.1 **	2.8	83.0	85.8	9851.4
4 - برنامج التشغيل والتدريب التحويلى	168.1	138.6	9.3	-	9.3	28.6
الإجمالى	2185.4	1961.1	122.5	139.5	262.0	12021.3

<u>المصدر</u>: الصندوق الاجتماعى للتنمية ، ***التقرير السنوى لعام 2000***، الجزء الثانى، الملحق الإحصائى، الجداول من (3-5) إلى (3-12).

* فرص العمل الخاصة بهذه المشروعات الصغيرة حتى نهاية 1999، وذلك نظراً لعدم دقة البيانات الخاصة بعام 2000؛ حيث يوجد بها مبالغة كبيرة، وتقدر بحوالى 312 ألف فرصة عمل، فضلاً عن وجود تضارب بين هذا التقدير والمصادر الأخرى.

** يتضمن هذا المبلغ المنصرف ضمن الاستثمارات المحلية؛ مما يفسر تزايد المبلغ المنصرف عن المتعاقد عليه، يُرجع فى ذلك إلى جدول رقم (3-6) من تقرير الصندوق الاجتماعى لعام 2000.

6-4-3 : النتائج الإجمالية لنشاط الصندوق الاجتماعى للتنمية خلال الفترة (92-2000):

تلخص بيانات الشكل رقم (6-6) دور الصندوق الاجتماعى فى توفير فرص العمل من بداية نشاطه حتى نهاية عام 2000. وقد ترتب على هذا النشاط توفير حوالى 616.4 ألف فرصة عمل ، منه 369.4 ألف فرصة عمل دائمة، بنسبة 60 % من إجمالى فرص العمل، و 247 ألف فرصة عمل مؤقتة، بنسبة 40 % من إجمالى فرص العمل.

ويعد **برنامج تنمية المشروعات الصغيرة** أنجح برامج الصندوق فى تحقيق هذا الهدف؛ حيث أسهم بحوالى 65 % من إجمالى فرص العمل الدائمة، 36 % من إجمالى فرص العمل المؤقتة؛ بما يمثل 54 % من إجمالى فرص العمل الكلية التى أتاحها الصندوق خلال تلك الفترة؛ مما جعل الصندوق يعتمد على هذا البرنامج بدرجة أساسية فى تحقيق هـدف التوظف. ولذا، فقد خصص الصندوق-فعلياً- أكثر من60 % مـن موارده المالية لتمويل هذا البرنامج ، وذلك لما تتميز به المشروعات الصغيرة من قدرة كبيرة على توليد فرص العمل الجديدة[1]. ويأتى فى المرتبة الثانية **برنامج**

---

[1] لمزيد من التوضيح حول أهمية المشروعات الصغيرة، وخاصة فيما يتعلق بجانب توليد مزيد من فرص العمل ، يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

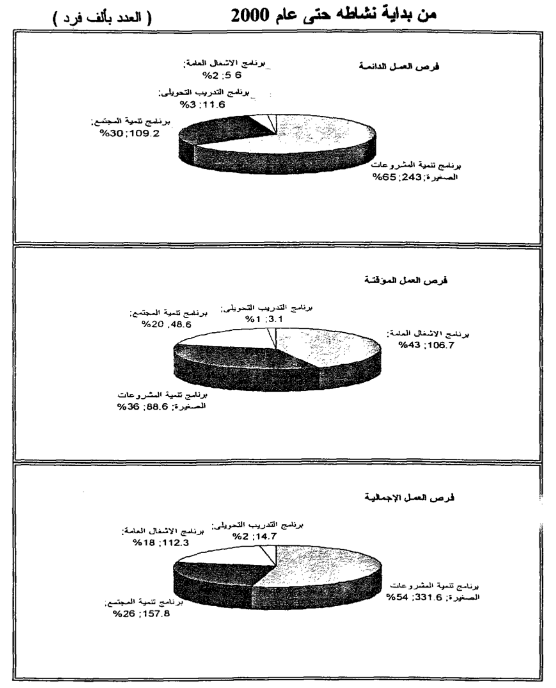
- معتصم راشد، " دور الصندوق الاجتماعى للتنمية فى خلق فرص العمل "، ندوة فرص العمل والتكنولوجيا فى المشروعات الصغيرة ، *مرجع سابق*، ص ص 253 – 255.
- الصندوق الاجتماعى للتنمية، *التقرير السنوى لعام 2000* ، الجزء الثانى.
- Kheir El-Din H., "Assessment of Performance and Impact", Facing Social Consequences of Structural Adjustment in Latin America and The Arab World, *op. cit.*, p. 245.

تنمية المجتمع الذى أتاح 30 % من فرص العمل الدائمة وحوالى 20 % من فرص العمل المؤقتة؛ بما يمثل حوالى 26 % من إجمالى فرص العمل الكلية. وفى المرتبة الثالثة، يأتى برنامج الأشغال العامة الذى وفر الجزء الأكبر من فرص العمل المؤقتة؛ بما يمثل 43 % منها، إلا أنه لم يوفر سوى عدد محدود من فرص العمل الدائمة – حوالى 2 % من إجمالى هذه الفرص– وبما يمثل 18 % من إجمالى فرص العمل الكلية. وبالتالى؛ فإن معظم فرص العمل الناتجة عن برنامج الأشغال العامة تمثل فرص عمل مؤقتة بنسبة 95 % من مجمل فرص العمل التى أتاحها هذا البرنامج. وأخيراً، يأتى برنامج التشغيل والتدريب التحويلى، ولم يوفر سوى 3 % من فرص العمل الدائمة، 1 % من فرص العمل المؤقتة؛ وبما يمثل حوالى 2 % من إجمالى فرص العمل الكلية التى أتاحها الصندوق.

شكل رقم (6-6)

فرص العمل الدائمة والمؤقتة والإجمالية التى أتاحها الصندوق الاجتماعى للتنمية من بداية نشاطه حتى عام 2000

(العدد بألف فرد)



المصدر : بيانات الجدولين (6-9) ، (6-10).

وعليه، فإنه وفقاً لهذه التقديرات، فإن إجمالـــى ما أتاحـــه الصـــندوق خـــلال 9 سنوات من العمل والدعم من الجهات كافة هو حوالى 616.4 ألف فرصة عمل. وهو يعنى، توفير حوالى 68.5 ألف فرصة عمل فى المتوسط سنوياً، منها 41 ألف فرصة عمل دائمة ، 27.5 ألف فرصة عمل مؤقتة[1]. وهذه أرقام غاية فى التواضع بالنسبة لواقع الاقتصاد المصرى؛ ذلك أنه خلال تلك الفترة كان المتوسط السنوى لعدد الوظائف الجديدة فى الاقتصاد حوالى 451 ألف وظيفة. ومن ثم، إذا نسبت فرص العمل الإجمالية هذه إلى متوسط عدد المشتغلين سنوياً؛ فإنها تمثل حوالى 15 % من الوظائف الكلية على المستوى القومى خلال تلك الفترة. وإذا تم الاقتصار على الوظائف الدائمة فقط - وهو الأكثر واقعية - فإن الصندوق يكون بذلك قد وفر وظائف دائمة تمثل حوالى 9 % من الوظائف الكلية على المستوى القومى خلال تلك الفترة. وإذا نسبت إلى حجم البطالة فى أحد السنوات - ليكن عام 2000 مثلاً، الذى كان حجم البطالة وفقاً للتقديرات الرسمية حوالى 1635 ألف عاطل - فإن الوظائف الدائمة التى أتاحها الصندوق خلال تلك الفترة تمثل حوالى 22.6 % من حجم البطالة فى ذلك العام. وهذا يدلل على تواضع فرص العمل التى أتاحها الصندوق الاجتماعى للتنمية، سواء تم مقارنتها بمستوى الوظائف السنوية أو حجم البطالة فى المجتمع المصرى.

---

(1) وهذا يتماشى مع تقديرات البنك الدولى، التى تتراوح بين 50 ألف إلى 70 ألف فرصة عمل سنوياً ، يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- The World Bank, Trends in Developing Economies, 1996, ***op. cit.***, p. 155.
- Awad A. B., "Social Funds: A New Approach to Poverty Reduction", Facing Social Consequences of Structural Adjustment in Latin America and The Arab World, ***op. cit.***, pp. 222, 223.

وبالتالى، فإنه بالنظر إلى حجم التمويل المقرر للصندوق، وإلى الفترة الزمنية لعمله، وفى ضوء حجم البطالة ومعدلها القائمين فى الاقتصاد المصرى فى الوقت الراهن، وما هو متوقع فى المستقبل القريب، والبعيد على السواء نتيجة للنمو فى قوة العمل – حيث يقدر عدد الوافدين الجدد إلى سوق العمل سنوياً فيما بين 750 ألف، 800 ألف فرد؛ هذا فضلاً عن الآثار الناتجة عن تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى[1] – **يبدو أن الدور الذى يسهم به الصندوق الاجتماعى فى علاج مشكلة البطالة شديد التواضع وغير كاف**؛ غير أنه من الظلم أن ينتظر من الصندوق غير هذا الدور – شديد التواضع – حيث أنه من جانب كيف يمكن أن ينتظر منه الإسهام فى حل مشاكل أكثر من 25 % من العمالة الزائدة فى شركات قطاع الأعمال العام المراد خصخصتها؛ بينما الإمكانات المتاحة لهذا الغرض لا تكفى إلا لأقل من ربع هذه النسبة، وذلك وفقاً لتصريحات الأمين العام للصندوق[2]. ومن جانب آخر، كيف يمكن للصندوق أن يقيم مجموعة قوية من الصناعات الصغيرة تصمد فى وجه منافسة غير متكافئة تأتى بها سياسات تحرير التجارة الخارجية، فى ظل هيكل صناعى يفتقر إلى مجموعة كبيرة من الصناعات التجميعية تتكامل معها مجموعة من الصناعات المغذية لها[3].

---

[1] د. رأفت رضوان، "البرنامج القومى للتصدى لقضية البطالة والتشغيل فى مصر"، ***مؤتمر التشغيل والبطالة فى مصر***، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، القاهرة يناير،2002، ص5.

[2] د. أحمد حسن إبراهيم ، " استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسات الإصلاح الاقتصادى بمصر" ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (89) ، ***مرجع سابق***، ص 401.

[3] عمر الفاروق أمين، " مشاكل البطالة وإعادة التأهيل وفرص تشغيل الشباب " ، ***سلسلة ندوات 2001 / 2002*** ، الحلقة الخامسة ، معهد التخطيط القومى، 2002 ، ص 40.

وهذه العوامل كلها؛ من شأنها أن تحد بشدة من دور الصندوق بأنشطته المختلفة فى إيجاد علاج حقيقى لمشاكل سوق العمل والتشغيل والبطالة. ومن الظلم أن ينتظر من الصندوق أو القائمين عليه أكثر مما تسمح به الإمكانات المادية والزمنية المتاحة له، وهى بكافة المعايير شديدة التواضع؛ حيث أن كل ما تم صرفه على البرامج الأربعة سالفة الذكر، التى تهدف إلى توفير فرص العمل هو حوالى 4 مليار جنيه – فقط – كما أن كافة الموارد المالية التى أتيحت للصندوق لتحقيق كافة أهدافه وحتى نهاية عام 2000 تقدر بحوالى 5.1 مليار جنيه فقط[1]. ومن ثم، فإنه يجب مراعاة أن برامج التشغيل لدى الصندوق ذات طاقة محدودة مقارنة بكل من فرص العمل المطلوب توفيرها سنوياً ورصيد البطالة القائم فى الاقتصاد المصرى.

• الخلاصة

يعكس التحليل النظرى لآثار برامج الإصلاح الاقتصادى فى مستويى التشغيل والبطالة رؤية واضعى هذه البرامج. وقد تم هذا التحليل باستخدام نموذجين، هما: النموذج التقليدى ونموذج الترشيد الكمى. يبنى **النموذج التقليدى** على عدد من الافتراضات النظرية المبسطة، ووفقاً له يكون لبرنامج الإصلاح آثار إيجابية؛ حيث يحافظ على مستوى التشغيل الكامل لعنصر العمل مع إعادة تخصيصه فيما بين القطاعات على نحو أكثر كفاءة؛ مما يؤدى إلى زيادة الإنتاجية ورفع معدلات النمو الاقتصادى. ويمثل **نموذج الترشيد الكمى** صياغة معدله للنموذج التقليدى غير أن افتراضاته أكثر واقعية؛ حيث تتسم الأسعار فى ظله بالجمود، ولذا، يتم استعادة التوازن من خلال الترشيد الكمى فى كل من سوق السلع وسوق العمل. ويترتب على برنامج

---

[1] معتصم راشد، " دور الصندوق الاجتماعى للتنمية فى خلق فرص العمل " ، ندوة فرص العمل والتكنولوجيا فى المشروعات الصغيرة، *مرجع سابق*، ص 250.

الإصلاح الاقتصادى وفقاً لهذا النموذج ارتفاع مستوى التشغيل، ومن ثم، يسهم فى تخفيض حجم البطالة.

ويوجه إلى هذين النموذجين **عديد من الانتقادات** أهمها: عدم واقعية افتراضاتهما، وتركيزهما على سياستين فقط هما: تخفيض الإنفاق الحكومى، وتخفيض سعر صرف العملة الوطنية، هذا بالإضافة إلى تجاهل الخصائص الهيكلية لظروف الدول النامية وتجزئة أسواق العمل وجمودها.

تتضافر السياسات المكونة لبرنامج الإصلاح الاقتصادى المصرى فى التأثير سلبياً فى مستوى التشغيل أو زيادته بمعدلات لا تتناسب مع الزيادة فى قوة العمل فى أفضل الأحوال؛ **فسياسات إدارة الطلب الكلى** -من خلال السياسات المالية والنقدية الانكماشية- يترتب عليها خفض هذا الطلب، ومن ثم، انخفاض حجم الاستثمار، وبالتالى، معدل النمو مما يترتب عليه ضعف قدرة المجتمع على خلق فرص عمل جديدة. كما يترتب على سياسة **خفض الإنفاق العام** نقص الاستثمارات العامة وتراجع دور الدولة فى خلق فرص عمل جديدة. كما أن إلغاء الدعم يؤدى إلى ارتفاع نفقات المعيشة؛ مما يؤدى إلى زيادة إقبال الإناث والأطفال على الولوج إلى سوق العمل. وفضلاً عن ذلك؛ فإن **سياسة اصلاح القطاع العام والخصخصة** يترتب عليها تسريح العمالة الزائدة فى المشروعات العامة، وحجب رؤوس الأموال التى تدفع ثمناً لهذه المشروعات عن توليد طاقات إنتاجية جديدة، بالإضافة إلى الاتجاه نحو تبنى فنون إنتاجية أكثر كثافة رأسمالية بسبب زيادة دور القطاع الخاص. كما يترتب على **سياسة تحرير الزراعة** تركز الملكية الزراعية، وتبنى فنون إنتاجية أكثر كثافة رأسمالية، واتباع تراكيب محصولية تخفض من قدرة هذا القطاع على استيعاب العمالة.

يضاف إلى ما سبق، أن سياستى **تحرير التجارة الخارجية، وتحرير سعر الصرف** يتمخضان عن زيادة تكاليف الإنتاج ونقص الاستثمارات المحلية ووجود طاقات عاطلة. وتعضد هذه السياسات بعضها بعضاً لينتهى الأمر بزيادة حدة مشكلة البطالة فى الاقتصاد المصرى.

لقد ازداد **حجم العمالة** فى ظل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى - خلال عقد التسعينيات - بحوالى 4.1 مليون فرد؛ بما يمثل 451 ألف فرد فى المتوسط سنوياً، وبمعدل نمو قدره 3 % فى المتوسط سنوياً. وقد استوعبت القطاعات السلعية من هذه الزيادة 45 % وبما يمثل 201 ألف فرد فى المتوسط سنوياً؛ بينما استوعبت قطاعات الخدمات الإنتاجية 18 % منها؛ بما يمثل 81 ألف فرد فى المتوسط سنوياً، والنسبة المتبقية وقدرها 38 % من الزيادة فى حجم العمالة قد استوعبته قطاعات الخدمات الاجتماعية؛ بما يمثل 169 ألف فرد فى المتوسط سنوياً. وتعكس هذه الأرقام والنسب تراجع دور القطاعات السلعية فى استيعاب العمالة وزيادة دور قطاعات الخدمات وخاصة الاجتماعية منها.

لقد ترتب على نشاط **الصندوق الاجتماعى للتنمية** خلال الفترة (92-2000) توفير حوالى 616 ألف فرصة عمل، منها 60 % فرص عمل دائمة، 40 % فرص عمل مؤقتة. ويعد برنامج تنمية المشروعات الصغيرة أنجح برامج الصندوق فى خلق فرص العمل، يليه فى ذلك برنامج تنمية المجتمع، فبرنامج الأشغال العامة، ثم برنامج التدريب التحويلى؛ حيث تتمثل اسهامات هذه البرامج فى خلق فرص العمل 54 %، 26 %، 18 %، 2 % من إجمالى فرص العمل التى أتاحها الصندوق على التوالى. وبالتالى، فإن ما أتاحه الصندوق يقدر بحوالى 68.5 ألف فرصة عمل فى المتوسط سنوياً، منها 41 ألف فرصة عمل دائمة و 27.5 ألف فرصة عمل مؤقتة. وهى بلا

شك أرقام متواضعة؛ حيث تمثل 15 % فقط من متوسط عدد المشتغلين الجدد على المستوى القومي. وإذا ما تم الاقتصار على فرص العمل الدائمة -وهو الأمر الأكثر واقعية- فإنها لا تمثل سوى 9 % من المشتغلين الجدد على المستوى القومي ، وهذا ما يؤكد تواضع دور الصندوق فى توفير فرص العمل، ويرجع ذلك -أساساً- إلى ضعف إمكانات الصندوق المادية التى لم تتجاوز أربع مليارات جنيه للانفاق على البرامج الأربعة سالفة الذكر.

الفصل السابع

قياس آثار برنامج الإصلاح الاقتصادى المصرى
فى مشكلة البطالة

يتطلب معرفة آثار برنامج الإصلاح الاقتصادى فى واقع مشكلة البطالة فى مصر أن نبدأ بدراسة أهم ملامح سوق العمل المصرى - جانبى العرض والطلب على العمل - من حيث تطور حجم قوة العمل والمشتغلين خلال عقد التسعينيات، فضلاً عن دراسة هيكل وخصائص كل منهما وفقاً لمعيار المكان والنوع والحالة التعليمية والسن. ثم بعد ذلك، تتم دراسة تطور حجوم البطالة ومعدلاتها فى ظل تطبيق هذا البرنامج، أى خلال عقد التسعينيات؛ إلى جانب دراسة هيكل المتعطلين وخصائصهم وفقاً للمعايير السابق ذكرها. وأخيراً، فإنه سوف يتم تحديد أثر برنامج الإصلاح الاقتصادى فى مشكلة البطالة بصورة موضوعية، من خلال نموذج قياسى لتحديد المتغيرات المؤثرة فى كل من معدل البطالة وحجمها خلال فترة الدراسة. غير أن هناك عقبة تواجه تلك الدراسة، تتمثل فى قصور الإحصاءات والبيانات المتعلقة بهذه المشكلة؛ ذلك أن الإحصاءات الرسمية - وكذلك الدولية - لا تشير فى كثير من الأحيان إلى واقع مشكلة البطالة، حتى فى حالة توافر هذه البيانات، فإنه كثيراً ما تتضارب بيانات المصادر مع بعضها بعضاً. وعليه فإنه من الممكن إعطاء صورة تقريبية - فى ضوء ما يتوافر من بيانات وإحصاءات - تعكس بدرجة كبيرة واقع تلك المشكلة فى الاقتصاد المصرى.

وعليه، ينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة محاور، يتناول الأول منها: أهم ملامح سوق العمل المصرى فى ظل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى، ويتعلق الثانى: بدراسة

تطور مشكلة البطالة فى ظل تطبيق هذا البرنامج، ويقدم الثالث: نموذجاً قياسياً لتحديد المتغيرات المؤثرة فى مشكلة البطالة خلال فترة الدراسة.

7-1 : أهم ملامح سوق العمل المصرى فى ظل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى

يعانى سوق العمل المصرى من الاختلال فيما بين جانبى العرض والطلب نتيجة لنمو **عرض العمل** – أى قوة العمل – بمعدل يفوق معدل نمو **الطلب على العمل** – أى المشتغلين – الأمر الذى يؤدى إلى زيادة كل من **حجم البطالة ومعدلها**. وقد ظهر ذلك جلياً منذ بداية عقد الثمانينيات، واستمر هذا الاتجاه فى عقد التسعينيات نتيجة للطبيعة الانكماشية لسياسات برنامج الإصلاح الاقتصادى، وخاصة سياسة الخصخصة. وسيتم التعرف على أهم ملامح سوق العمل من خلال دراسة ملامح كل من عرض العمل والطلب عليه خلال عقد التسعينيات، وكذلك، استكناه متوسط الزيادة السنوية ومعدل النمو فى كل منهما خلال هذا العقد، فضلاً عن تحليل هيكل العرض والطلب على العمل وخصائصهما وفقاً لمعايير النوع، والمكان، والحالة التعليمية، والسن. ومن الملاحظ أن البيانات والتحليل الذى يتضمنه هذا البند يساعد كثيراً فى تقديم تشخيص دقيق للأسباب الكامنة وراء مشكلة الدراسة ومعرفة خصائصها وأبعادها.

7-1-1 : عرض العمل:

يمكن رصد أهم ملامح عرض العمل - أى قوة العمل - وهيكله فى ظل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى فيما يلى:

أولاً : لقد زاد حجم قوة العمل فى مصر من 14.8 مليون فرد فى عام 1991/90 إلى 18.9 مليون فرد فى عام 2000/99، وذلك بزيادة قدرها 4.1 مليون فرد؛ بمتوسط زيادة سنوية قدرها 465 ألف فرد خلال هذه الفترة[1]. وقد كان معدل نمو قوة العمل حوالى 2.8 % فى المتوسط سنوياً خلال عقد التسعينيات، ومن المتوقع استمرار هذا المعدل عند هذا المستوى المرتفع حتى نهاية العقد الأول من القرن الحادى والعشرين؛ ذلك أنه من المتوقع أن يكون معدل النمو السنوى المتوسط لقوة العمل حوالى 2.6 %؛ مما يتطلب خلق حوالى 638 ألف فرصة عمل فى كل سنة من سنوات هذا العقد، وهو ما يفوق المتوسط المحقق خلال عقد التسعينيات[2].

ثانياً : ارتفعت نسبة المشاركة السكانية فى قوة العمل من 28 % فى عام 1986 إلى 29 %، 30 % فى عامى 1996، 2001 على التوالى. وقد ترتب على ذلك ارتفاع معدل نمو قوة العمل عن معدل نمو السكان خلال عقد التسعينيات. ويعزى ذلك إلى تزايد نسبة مشاركات الإناث فى قوة العمل - خاصة فى الريف

---

(1) بيانات الجدول رقم (2-1) م (أ)، فضلاً عن ذلك فإن بحث قوة العمل بالعينة يشير إلى استمرار هذا الاتجاه المتزايد فى حجم قوة العمل لتصل إلى 19.3 مليون فرد فى عام 2001.

(2) يرجع فى ذلك إلى:

- The World Bank, "Egypt Social and Structural Review", ***Social and Economic Development Group Middle East and North Africa Region***, June 2001, http://inweb18.worldbank.org, 12/1/2003, p. 57.

– حيث ارتفعت نسبة المشاركات فى قوة العمل من 7 % من إجمالى السكان الإناث فى عام 1986 إلى 9 %، 13 % فى عامى 1996، 2001 على التوالى. وفى المقابل، انخفضت نسبة الذكور المشاركين فى قوة العمل من 48.2 % من إجمالى السكان الذكور فى عام 1986 إلى 47.9 %، 45.3 % فى عامى 1996، 2001 على الترتيب، ومن ثم، عوضت الزيادة فى مشاركة الإناث النقص فى مشاركة الذكور[1].

ثالثاً : الوزن النسبى لقوة العمل فى الحضر كان أقل من الوزن النسبى لقوة العمل فى الريف، وقد أخذ هذا الاتجاه فى التزايد؛ حيث تراجع الوزن النسبى لقوة العمل فى الحضر تدريجياً من 47 % فى عام 1986 إلى 46 %، 44 % فى عامى 1996، 2001 على التوالى. وفى مقابل ذلك تزايد الوزن النسبى لقوة العمل بالريف، وأصبح يمثل 53 %، 54 %، 56 % فى السنوات الثلاث سالفة الذكر على التوالى[2]. وتعزى هذه الاتجاهات إلى تزايد مشاركة الإناث خاصة فى الريف بعد انتشار التعليم فيما بين فئات الإناث.

---

(1) ويتم التفريق هنا بين معدلين لقياس مشاركة السكان فى النشاط الاقتصادى؛ **أولهما، معدل المشاركة الخام**، وهو يشير إلى نسبة قوة العمل إلى إجمالى السكان، وهو يوضح عبء الإعالة، وهو ما يتم عادة التركيز عليه. **ثانيهما، معدل المشاركة المعدل**، وهو يشير إلى نسبة القوة العاملة إلى إجمالى السكان فى سن العمل، ومن ثم ، يستبعد كل من صغار وكبار السن، ولذا، تكون قيمته أعلى من المعدل الخام ، لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

– د. ماجد عثمان، السكان وقوة العمل فى مصر ، ***مرجع سابق***، ص 112.

– الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ***بحث قوة العمل بالعينة لعام 2001.***

(2) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ***بيانات التعداد العام للسكان فى عامى 1986 ، 1996 ، وبحث قوة العمل بالعينة لعام 2001.***

رابعاً : تزايد النصيب النسبى للإناث فى قوة العمل من 12 % فى عامى 1986 إلى 16 %، 21 % فى عامى 1996، 2001 على الترتيب، فى الوقت الذى تراجع فيه النصيب النسبى للذكور باستمرار؛ حيث مثل النصيب النسبى للذكور فى قوة العمل: 88 %، 84 %، 79 % فى الأعوام الثلاثة سالفة الذكر على التوالى[1]. فقد ازدادت أعداد الذكور فى قوة العمل بحوالى 2.8 مليون فرد فيما بين التعدادين 1986، 1996، وبذلك زاد حجم قوة عمل الذكور إلى 14.5 مليون فرد، فى مقابل زيادة الإناث بحوالى مليون فرد خلال الفترة نفسها؛ إذ قدرت قوة عمل الإناث بحوالى 2.6 مليون، ومن ثم، صار معدل نمو قوة عمل الإناث حوالى 5.3 % فى المتوسط سنوياً خلال تلك الفترة، وهو ما يفوق ضعف المعدل المناظر لقوة عمل الذكور؛ الذى يبلغ حوالى 2.1 % خلال الفترة نفسها. ويتوقع استمرار هذا التزايد السريع لمعدلات نمو قوة عمل الإناث، وكذلك ارتفاع نسبة مشاركتهن فى قوة العمل فى ظل تزايد أعداد الخريجات من النظام التعليمى بمراحله المختلفة.

خامساً : يحتل الشباب حوالى 60 % من قوة العمل وفقاً لكل من تعداد السكان لعام 1996، وبحث قوة العمل بالعينة لعام 2001. ذلك أن الجزء الأكبر من قوة العمل يقع فى الفئة العمرية (25-44 سنة)[2]، وذلك لأنه خلال هذه الفئة العمرية يكون كل المتعلمين قد أنهوا تعليمهم ودخلوا إلى سوق العمل.

سادساً : تشمل الأمية المطلقة حوالى ثلث قوة العمل وفقاً لتعداد عام 1996، وذلك بالرغم من كثرة الحديث عن التعليم والتوسع فيه، وتراجع الأمية فى المجتمع المصرى. ويزداد الأمر سوءاً حينما نتحدث عن الأمية الفعلية التى تشتمل على فئات

---

(1) *المرجع السابق.*

(2) بيانات *الجدول رقم (7-1)* م.

ممن يقرأون ويكتبون إضافة إلى الأمية المطلقة، ومن ثم، تقدر هذه الأمية الفعلية بما يفوق 50 % من قوة العمل وفقاً لكل من تعداد عام 1996، وبحث قوة العمل بالعينة لعام 2001. ولاشك أن هذا المعدل شديد الارتفاع، ويعكس إحدى المشكلات التى تعوق عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر. ويلاحظ على الجانب الآخر زيادة مطردة فى نسبة الحاصلين على مؤهلات؛ إذ ارتفعت نسبة حملة المؤهلات المتوسطة فى قوة العمل من 22 % فى عام 1986 إلى 27 % فى عام 1996، وكذلك ارتفعت نسبة حملة المؤهلات العليا من 8 % فى عام 1986 إلى 13 % فى عام 1996[1]. **ويمكن القول إن هناك عملية إزاحة فى المستوى التعليمى لقوة العمل؛ حيث تزداد نسبة المتعلمين فيما بين الداخلين الجدد إلى سوق العمل مقارنة بنظيراتها فيما بين الخارجين منه.**

وقبل الانتهاء من تقديم أهم ملامح عرض العمل - باختصار شديد - ننوه إلى أنه نظراً لأن قوة العمل تتضمن كلاً من المشتغلين والعاطلين، وحيث أننا قد أفردنا الجزئية (7-1-2) والجزئية (7-2-2) لدراسة هيكل كل من المشتغلين والعاطلين على التوالى، وفقاً لمعيار النوع والمكان والعمر والحالة التعليمية؛ فقد اقتصر هذا الجزء على تناول هيكل وخصائص قوة العمل بصورة مختصرة تجنباً للتكرار.

7-1-2 : الطلب على العمل:

سوف يتم تناول أهم ملامح الطلب على العمل فى الاقتصاد المصرى من خلال دراسة كل من تطور أعداد المشتغلين ومعدلات نموها وتوزيعها فيما بين المجالات المختلفة خلال عقد التسعينيات، فضلاً عن ذلك سوف تتم دراسة هيكل

---

[1] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، *بيانات التعداد العام للسكان فى عامى 1986، 1996*، وكذلك *الجدول رقم (7-2)* م.

المشتغلين وخصائصهم وفقاً لمعيار المكان، والنوع، والحالة التعليمية، والسن، وذلك كما يلى:

أولاً : لقد ازدادت أعداد المشتغلين فى الاقتصاد المصرى من 13.4 مليون فرد؛ بما يمثل 90.7 % من قوة العمل فى عام 1991/90 إلى حوالى 17.4 مليون فرد[1]؛ بما يمثل 92.1 % من قوة العمل فى عام 2000/99 بزيادة قدرها حوالى 4 مليون فرد؛ بمتوسط سنوى قدره حوالى 451 ألف فرد خلال عقد التسعينيات، ومن ثم، كان معدل نمو المشتغلين حوالى 3 % فى المتوسط سنوياً خلال هذا العقد، وهذه القيم أعلى بكثير مما ساد فى عقد الثمانينيات، وهذا ما توضحه بيانات الجدول رقم (6-2)[2]. **ويلاحظ من هذه البيانات ارتفاع معدل نمو المشتغلين بما يفوق نظيره لقوة العمل خلال الفترة نفسها؛ مما ترتب عليه انخفاض معدل البطالة الرسمى من حوالى 9.3 % فى بداية عقد التسعينيات إلى حوالى 8 % فى نهايته[3].**

يتضح من بيانات الجدولين (6-2) ، (6-1) م ، فضلاً عن الشكل رقم (6-5) ما يلى:

(أ) تراجعت نسبة المشتغلين فى **القطاعات السلعية** من 53.4 % من إجمالى المشتغلين فى عام 1991/90 إلى 51.4 % فى عام 2000/99؛ حيث كان معدل نمو العمالة بها 2.5 % فى المتوسط سنوياً خلال عقد التسعينيات، وهو أقل من نظيره على المستوى القومى؛ الأمر الذى ترتب

---

[1] وقد استمر التزايد فى عدد المشتغلين حتى وصل إلى حوالى 17.6 مليون فرد فى عام 2001، يرجع فى ذلك إلى ***بحث قوة العمل بالعينة لعام 2001***.

[2] وكذلك بيانات الجدول رقم (6-1) م.

[3] وسوف يوضح هذا الأمر بصورة أكثر تفصيلاً فى البند (7-2-1).

عليه انخفاض نسبة ما استوعبته هذه القطاعات من الزيادة فى العمالة القومية المحققة خلال هذا العقد لتصبح 44.6 % منها؛ بما يمثل حوالى 201 ألف فرد فى المتوسط سنوياً. ويرجع ذلك إلى استمرار معدل نمو العمالة بالقطاع الزراعى عند مستوى منخفض وهو 1.1 % فى المتوسط سنوياً، ولذا، فلم يستوعب هذا القطاع سوى 11.6 % من الزيادة فى العمالة القومية المحققة خلال عقد التسعينيات. وبالتالى، انخفضت نسبة المشتغلين فى الزراعة من 33.7 % من إجمالى المشتغلين فى بداية هذا العقد إلى 28.6 % فى نهايته. وقد كان معدل نمو العمالة فى **القطاع الصناعى** 4.1 % فى المتوسط سنوياً خلال عقد التسعينيات، ولذا؛ فقد استوعب حوالى 18.1 % من الزيادة فى العمالة القومية المحققة خلال هذا العقد؛ مما ترتب عليه زيادة نصيبه النسبى من إجمالى المشتغلين من 12.5 % فى بداية هذا العقد إلى 13.8 % فى نهايته[1]. وتميز **قطاع التشييد والبناء** بارتفاع معدل نمو العمالة به؛ إذ حقق معدل نمو يقدر بحوالى 6 % فى المتوسط سنوياً خلال عقد التسعينيات، وبالتالى، ارتفع نصيبه النسبى من إجمالى المشتغلين على المستوى القومى من 6.2 % فى بداية هذا العقد إلى 7.9 % فى نهايته، واستوعب حوالى 14 % من الزيادة فى العمالة القومية المحققة خلاله. وقد ظل النصيب النسبى **لقطاع البترول والكهرباء** ثابتاً عند مستوى منخفض هو 1 % من إجمالى المشتغلين، ولم يستوعب سوى 1.2 % من الزيادة فى العمالة القومية المحققة خلال هذا العقد رغم تحقيقه لمعدل نمو مرتفع نسبياً وهو 3.5 %

---

[1] وهو ما يفوق القطاع الزراعى ذات الوزن النسبى الأكبر فى الاقتصاد القومى.

فى المتوسط سنوياً. وبذلك يكون قطاعى الصناعة والتشييد والبناء قد استوعبا معاً حوالى 71 % من الزيادة فى العمالة المحققة فى القطاعات السلعية خلال عقد التسعينيات.

(ب) ارتفعت نسبة المشتغلين فى **قطاعات الخدمات الإنتاجية** من 15.7 % من إجمالى المشتغلين فى عام 1991/90 إلى 16.2 % فى عام 2000/99، وحققت معدل نمو قدره 3.4 % فى المتوسط سنوياً خلال عقد التسعينيات؛ بما يفوق نظيره على المستوى القومي. وقد استوعبت هذه القطاعات حوالى 18 % من الزيادة فى العمالة القومية المحققة خلال هذا العقد؛ بما يمثل حوالى 81 ألف فرد فى المتوسط سنوياً. وترجع هذه التطورات إلى ارتفاع معدل نمو العمالة فى **قطاع التجارة والمال والتأمين** – الذى قدر بحوالى 3.6 % فى المتوسط سنوياً – مما ترتب عليه استيعابه لحوالى 12.6 % من الزيادة فى العمالة القومية المحققة خلال هذا العقد. وقد حقق **قطاع النقل والمواصلات** معدل النمو السابق نفسه – 3.6 % سنوياً – مما أدى إلى استيعابه لحوالى 5.3 % من الزيادة فى العمالة القومية المحققة خلال ذلك العقد. وأخيراً، حقق **قطاع السياحة معدلاً متدنياً** لنمو العمالة قدره 0.4 % فى المتوسط سنوياً واستوعب 0.1 % من الزيادة فى العمالة القومية المحققة خلال عقد التسعينيات، مما تمخض عنه انخفاض نصيبه النسبى من العمالة القومية من 1.1 % فى بداية هذا العقد

إلى 0.9 % فى نهايته[1].

(حـ) ازداد نصيب **قطاعات الخدمات الاجتماعية** من العمالة على المستوى القومى من 30.9 % فى عام 1991/90 إلى 32.4 % فى عام 2000/99؛ بمعدل نمو قدره 3.5 % فى المتوسط سنوياً، وهو يفوق نظيره على المستوى القومى. ولذا، فقد استوعبت هذه القطاعات قدراً كبيراً من الزيادة فى العمالة القومية المحققة خلال تلك الفترة قدرت بحوالى 37.5 %؛ بما يمثل 169 ألف فرد فى المتوسط سنوياً. ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدل نمو العمالة فى **قطاع الخدمات الحكومية** – الذى قدر بحوالى 3.8 % فى المتوسط سنوياً خلال عقد التسعينيات – الأمر الذى أدى إلى استيعابه لحوالى 27 % من الزيادة فى العمالة القومية المحققة خلال هذا العقد، وارتفاع نصيبه النسبى من العمالة القومية من 20.5 % إلى 22 % فيما بين العامين السابقين. ويدل ذلك على أن القطاع الحكومى مازال يمثل المصدر الأساسى لاستيعاب مزيد من العمالة. بينما حققت العمالة فى **قطاع الخدمات الشخصية** معدل نمو سنوى قدره 3.3 % فى المتوسط، واستوعب حوالى 10 % من الزيادة فى العمالة القومية المحققة خلال عقد التسعينيات. وأخيراً، حقق **قطاع الإسكان** نمواً للعمالة فيه قدره 1.6 % فى المتوسط سنوياً، ومن ثم،

[1] كان معدل نمو العمالة بقطاع السياحة سالباً فى النصف الأول من عقد التسعينيات لأسباب أمنية وسياسية داخلياً وخارجياً، لمزيد من الإيضاح يمكن الرجوع إلى:

- Radwan S., "Towards Full Employment: Egypt Into the 21st Century", Distinguished Lecture Series 10, ***op. cit.***, p. 8.

استوعب قدراً محدوداً من العمالة القومية المحققة خلال ذلك العقد، فضلاً عن تناقص نصيبه النسبى من العمالة القومية خلال هذا العقد.

ثانياً : يتضح من استقراء بحث العمالة بالعينة فى عامى 1991، 1999؛ الموضحة فى الشكل رقم (7-1) أهم ملامح العاملين وتوزيعاتهم فيما بين الجهات المختلفة فى الاقتصاد المصرى فى ظل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى التى يتمثل أهمها فيما يلى:

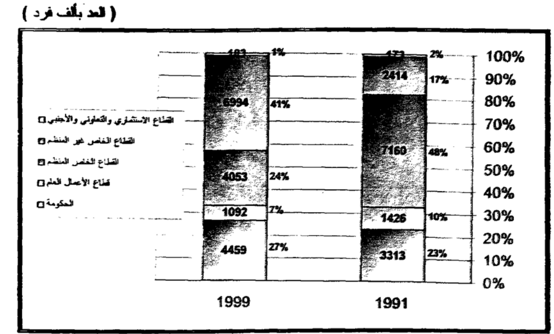
(أ) أن معدل نمو أعداد المشتغلين كان حوالى 2 % فى المتوسط سنوياً فيما بين عامى 1991، 1999 وهو أقل من نظيره المحقق خلال عقد التسعينيات – السابق ذكره – المقدر بحوالى 3 % ويرجع ذلك إلى اختلاف مصادر البيانات، فضلاً عن أن بيانات هذا الشكل لا تتضمن سنوات عقد التسعينيات كلها.

(ب) تناقصت نسبة ما يستوعبه القطاع الخاص المنظم من إجمالى المشتغلين من 48 % فى عام 1991 إلى 24 % – فقط – فى عام 1999. وفى مقابل ذلك تزايدت نسبة ما يستوعبه القطاع الخاص غير المنظم من حوالى 17 % إلى 41 % فيما بين العامين السابقين؛ بمعدل نمو سنوى قدره 14 % فى المتوسط، وهو ما يؤكد أهمية دور القطاع الخاص غير المنظم فى امتصاص أعداد متزايدة من العمالة؛ الأمر الذى يجسد الاتجاه العام الذى ساد بصفة خاصة فى عقد التسعينيات؛ إذ أنه طبقاً لتعداد 1986 بلغ عدد المشتغلين فى القطاع الخاص غير المنظم حوالى 2.6 مليون فرد؛ بما يمثل 33 % من إجمالى المشتغلين بالقطاع الخاص، وقد ارتفع هذا العدد – طبقاً لتعداد 1996 – إلى حوالى 5 مليون فرد؛

شكل رقم (7-1)

توزيع العاملين وفقاً لجهات العمل فى عامى 1991 ، 1999 [1]

(العدد بألف فرد)



المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، *بحث العمالة بالعينة فى عامى 1991، 1999.*

بما يمثل 48 % من إجمالى المشتغلين بالقطاع الخاص؛ بمعدل نمو 9 % فى المتوسط سنوياً فيما بين التعدادين المذكورين.

(حـ) ارتفعت نسبة العاملين بالقطاع الحكومى إلى إجمالى العاملين من حوالى 23 % فى عام 1991 إلى حوالى 27 % فى عام 1999، وبمعدل نمو

---

[1] يلاحظ وجود قدر من الاختلاف فى تقديرات المشتغلين فى هذا الشكل عنه فى بيانات الجدول رقم (6-1) م وذلك راجع إلى اختلاف مصادر البيانات كما تم التنويه لذلك مقدماً.

قدره 4 % فى المتوسط سنوياً. ويدل ذلك على استمرار قيام الحكومة بدور نشط فى استيعاب أعداد متزايدة من العمالة[1].

(د) انخفضت نسبة العاملين فى قطاع الأعمال العام من 10 % من إجمالى العاملين فى عام 1991 إلى حوالى 7 % فى عام 1999، ويرجع ذلك إلى التحول فى ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص وفقاً لسياسة الخصخصة.

(هـ) لم يتجاوز الوزن النسبى لأعداد العاملين فى القطاع الاستثمارى والأجنبى والتعاونى 2 % من إجمالى العاملين رغم عديد من المزايا والحوافز المقدمة لتلك الاستثمارات من قبل الدولة. ويؤكد هذا الأمر ضآلة دور هذه القطاعات فى خلق فرص عمل جديدة، وبالتالى، ضعف دورها فى التقليل من حدة مشكلة البطالة بالمجتمع المصرى.

ثالثاً : هيكل المشتغلين: سوف يتم دراسة هيكل المشتغلين وفقاً لمعيار المكان، والنوع، والحالة التعليمية، والسن، كما يلى:

(1) هيكل المشتغلين طبقاً لمعيار المكان: يتضح من بيانات الشكل رقم (7-2)، أنه قد ارتفعت نسبة المشتغلين فى الحضر من 41 % من إجمالى المشتغلين فى عام 1991 إلى 43 % فى عام 1999؛ بمعدل نمو قدره 2.5 % فى المتوسط سنوياً خلال عقد التسعينيات. وفى مقابل ذلك انخفضت نسبة المشتغلين فى الريف من 59 % فى عام 1991 إلى 57 % فى عام 1999؛ بمعدل نمو

---

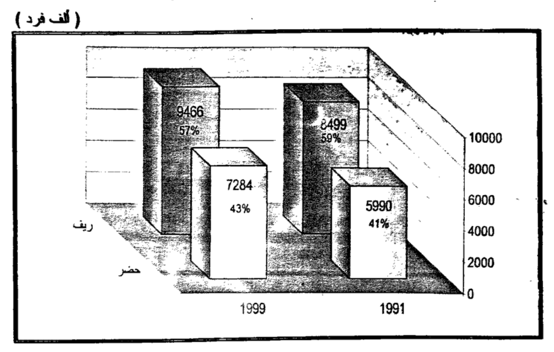
[1] عبد الفتاح الجبالى، *الاقتصاد المصرى من التثبيت إلى النمو*، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة ، 2000 ، ص 146.

سالب خلال تلك الفترة. ويشير ذلك إلى انخفاض قدره القطاع الريفى بصفة عامة والزراعى بصفة خاصة فى توليد فرص العمل الكافية لأبناء الريف.

شكل رقم (7-2)

توزيع المشتغلين فيما بين الريف والحضر فى عامى 1991 ، 1999

(ألف فرد)



المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، *بحث العمالة بالعينة فى عامى 1991، 1999.*

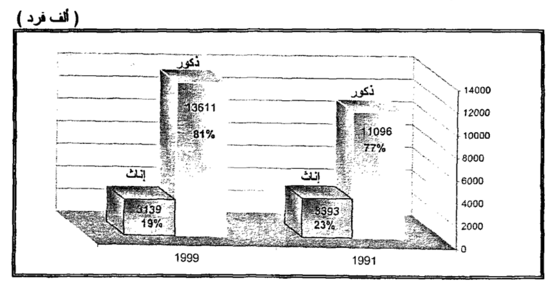
(2) هيكل المشتغلين طبقاً لمعيار النوع: يتضح من بيانات الشكل رقم (7-3)، أن نسبة الذكور المشاركين فى العملية الإنتاجية قد ارتفعت من 77 % من إجمالى المشتغلين فى عام 1991 إلى 81 % فى عام 1999؛ بمعدل نمو قدره 2.6 % فى المتوسط سنوياً خلال عقد التسعينيات. وفى المقابل، تراجعت نسبة مشاركة الإناث من 23 % إلى 19 % فيما بين العامين السابقين، وأصبح معدل نمو المشتغلات من الإناث سالباً خلال عقد التسعينيات. ولقد تمثل هذا الأمر فى صورة تزايد معدلات البطالة بين

الإناث، ويعزى ذلك، إلى تفضيل رجال الأعمال والقطاع الخاص عمالة الذكور على الإناث خاصة فى ظل تزايد دور القطاع الخاص، وتراجع دور القطاع العام.

شكل رقم (7-3)

توزيع المشتغلين فيما بين الذكور والإناث فى عامى 1991 ، 1999

(ألف فرد)



<u>المصدر</u>:الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ***بحث العمالة بالعينة فى عامى 1991، 1999***.

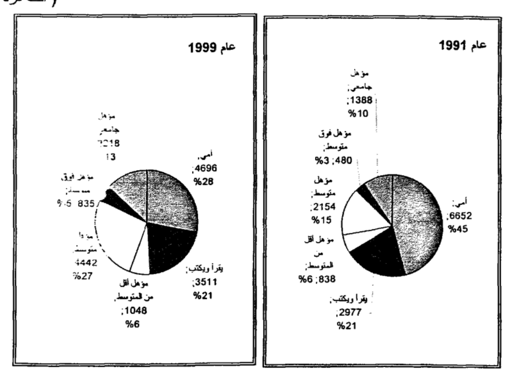
(3) هيكل المشتغلين طبقاً للحالة التعليمية: تناقصت نسبة الأمية من 45 % من إجمالى عدد المشتغلين فى عام 1991 إلى 28 % فى عام 1999 طبقاً لبيانات **الشكل** رقم (7-4)؛ مما يشير إلى عدم ملاءمة هذه النوعية من المشتغلين لطلب بعض الأنشطة الإنتاجية. إلا أن نسب فئات الذين يقرأون ويكتبون، ومن يحملون شهادات أقل من المتوسطة كنسبة إلى إجمالى المشتغلين لم تتغير خلال تلك الفترة. وعليه، فإن نسبة غير المؤهلين قد تراجعت من 72 % من إجمالى المشتغلين فى عام 1991 إلى55 % فى عام 1999. ويرجع ذلك إلى تزايد الإقبال على التعليم وزيادة أعداد المؤهلين ونسبهم فيما بين المشتغلين؛ إذ ارتفعت نسبة حملة الشهادات المتوسطة من 15 % من

إجمالى المشتغلين فى عام 1991 إلى 27 % فى عام 1999، وبمعدل نمو 9.5 % فى المتوسط سنوياً خلال تلك الفترة. وكذلك ارتفعت نسبة حملة المؤهلات فوق المتوسطة من 3 % إلى 5 % فيما بين العامين السابقين على التوالى؛ بمعدل نمو سنوى قدره 7.2 %. وارتفعت – أيضاً – النسبة المناظرة لحملة المؤهلات العليا من 10 % إلى 13 % فيما بين العامين السابقين؛ بمعدل نمو سنوى 6 %. وقد تمخض عن ذلك كله ارتفاع نسبة المؤهلين فيما بين المشتغلين من 27 % إلى 45 % فيما بين العامين السابقين، وهو ما يدل على ارتفاع المستوى التعليمى للمشتغلين خلال عقد التسعينيات.

شكل رقم (7-4)

توزيع المشتغلين حسب الحالة التعليمية فى عامى 1991 ، 1999

(ألف فرد)



المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ***بحث العمالة بالعينة فى عامى 1991، 1999.***

(4) هيكل المشتغلين طبقاً لفئات السن: ارتفعت نسبة المشتغلين فى الفئة العمرية (30-49 سنة) من 51 % من إجمالى المشتغلين فى عام 1991 إلى 53 % فى عام 2001. ويتضح ذلك الأمر من بيانات **الجدول رقم (7-1)**. وقد شكلت نسبة المشتغلين فى الفئة العمرية (15-29 سنة) أقل من 30 % من إجمالى المشتغلين، **وتفسر هذه النسبة المنخفضة بأن جزءاً كبيراً من هذه الفئة العمرية يكون فى مرحلة البحث عن العمل، ولم ينخرط بعد فى سوق العمل، وبالتالى، تتركز البطالة بدرجة أكبر فى هذه الفئة العمرية**[1].

---

[1] وسوف يوضح ذلك فى البند (7-2-2).

جدول رقم (7-1)

توزيع المشتغلين وفقاً لفئات السن فى عامى 1991 ، 2001

السنة / فئة السن	1991		2001	
	العدد * (ألف فرد)	النسبة (%)	العدد (ألف فرد)	النسبة (%)
15 -	1081	7.6	1114	6.4
20 -	1380	9.8	1978	11.3
25 -	2072	14.8	1953	11.1
30 -	3986	28.2	4650	26.5
40 -	3080	21.8	4650	26.5
50 -	1984	14	2732	15.6
60 - 65	567	4.1	480	2.7
الإجمالى	14150	100	17557	100

المصدر:الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، *بحث العمالة بالعينة فى عامى 1991، 2001.*

* يلاحظ أن حجم المشتغلين فى هذا الجدول يستبعد العاملين فى الفئة العمرية(12-14 سنة) ولذا، يكون أقل من المشتغلين فى الأشكال السابقة.

7-2 : تطور مشكلة البطالة فى ظل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى

يشير القدر المتوفر من البيانات عن التشغيل والبطالة فى مصر إلى وجود تزامن بين تناقص معدل نمو التشغيل مع المضى قدماً فى تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى. وقد أسفر ذلك عن ارتفاع حجم البطالة السافرة ومعدلها؛ ذلك أنه بالرغم من تضارب الأرقام حول معدلات البطالة إلا أن هذه الأرقام - كافة - تدلل على وجود هذه المشكلة وتفاقمها. فبالرغم من اعتبار الاقتصاديين فى الآونة الراهنة معدلاً

طبيعي للبطالة يدور حول 5 %، إلا أن معدل البطالة فى مصر قد تخطى هذا المعدل منذ أكثر من 20 سنة؛ حيث وصل إلى أكثر من ضعفه بكثير فى تعداد عام 1986.

ويبدو أن هيكل البطالة وخصائصها فى مصر يمثلان وضعاً أكثر خطورة غير ذلك المتعلق بارتفاع حجمها ومعدلها؛ إذ تتركز البطالة فى مصر – بالدرجة الأولى – بين الشباب المتعلم حديث التخرج الذى يبحث عن فرص عمل لأول مرة. ولذا فسوف نتناول فى هذا المحور تطور حجم البطالة ومعدلها خلال عقد التسعينيات، وكذلك هيكل البطالة وخصائصها خلال تلك الفترة.

7-2-1 : تطور حجم البطالة ومعدلها:

عندما يتم الحديث عن حجم البطالة ومعدلها؛ فإن الأمر يتعلق – عادة – بالبطالة السافرة – الصريحة – تلك التى تقدر على أساس المقياس الرسمى السائد بصفة عامة للبطالة؛ غير أنه عندما نتطرق إلى كل من البطالة المقنعة، والجزئية، وغيرها من الصور غير الصريحة للبطالة؛ فإن الأمر يتطلب قياس حجم البطالة ومعدلها وفقاً للمقياس العلمى، وهو ما سوف يتم تناوله فيما يلى.

أولاً : البطالة الصريحة (السافرة): يتحدد حجم هذه البطالة ومعدلها باستخدام المقياس الرسمى للبطالة الذى تأخذ به الدول كافة. وتشير نتائج بحث العمالة بالعينة، وبيانات الهيئات الدولية إلى تزايد حجم البطالة السافرة ومعدلها فى ظل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى. وتؤكد بيانات الجدول رقم (2-1) م (1) هذه الحقيقة؛ حيث ازداد عدد العاطلين من حوالى 1.4 مليون عاطل فى عام 1991/90 إلى 1.5 مليون، 1.8 مليون فى عامى 2000/99، 2001 على التوالى. وبالرغم من تزايد العدد المطلق للعاطلين إلا أن معدل البطالة قد انخفض من 9.3 % فى عام 1991/90 إلى 7.9 % فى عام

2000/99، باستثناء بعض السنوات التى ارتفع فيها ذلك المعدل وبخاصة عامى 1993/92، 1996/95؛ حيث وصل إلى 10.9 %، 11.7 % على التوالى[1]. ويرجع انخفاض معدل البطالة إلى أن معدل نمو التشغيل أو التوظف فاق معدل نمو قوة العمل خلال عقد التسعينيات. غير أن معدل البطالة قد ارتفع بعد ذلك حتى وصل إلى 9.2 % فى عام 2001[2]. ومن المتوقع أن تزداد حدة هذه المشكلة أكثر فى المستقبل خاصة فى ظل تزايد أعداد الداخلين إلى أسواق العمل وتراجع كل من حركتى الهجرة الخارجية والتعيينات الحكومية[3].

ورغم تراوح المعدلات السنوية المعلنة للبطالة فيما بين 9 %، 10 % فى المتوسط خلال عقد التسعينيات وفقاً لبيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء والهيئات الدولية، غير أن الواقع يشير إلى أن هذه المعدلات تفوق ذلك بكثير – وفضلاً عن ذلك، فإن هناك اتجاه تصاعدى لكل من حجم البطالة السافرة ومعدلها – الأمر الذى يتأكد من الملاحظات الآتية:

---

(1) وقد كان معدل البطالة أعلى من ذلك بكثير وفقاً لبعض الدراسات، يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- The World Bank, "Egypt Social and Structural Review",Social and Economic Development Group Middle East and North Africa Region, ***op. cit.***, p.57.

– وقد قدرت إحدى الدراسات معدل البطالة فى مصر فى منتصف التسعينيات بحوالى 20 %، يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- Abbas J. A., "Middle East Competitiveness in 21st Century's Global Market", ***The Academy of Management Executive***, Briarcliff Manor, Vol. 13, Iss. 1, Feb. 1999, http://80-proquestumi.com., 21/12/2002, p. 104.

(2) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، ***بحث العمالة بالعينة لعام 2001.***

(3) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- The World Bank, "Egypt Social and Structural Review",Social and Economic Development Group Middle East and North Africa Region, ***op. cit.***, pp. 57, 58.

(1) تراخى معدلات نمو الاستثمارات بصفة عامة، فضلاً عن تركزها فى الأنشطة الاقتصادية التى تتسم بضعف قدرتها على استيعاب العمالة التى تنخفض فيها مرونة التشغيل[1].

(2) تناقص معدل نمو الناتج المحلى الحقيقى فى مصر الذى قدر بحوالى 4.4 % فى المتوسط سنوياً خلال عقد التسعينيات، وانخفض إلى 3.3 % فى عام 2001 ثم إلى 1.6 % فى عام 2002 وارتفع قليلاً إلى 2.9 % فى عام 2003، ويتوقع أن يصل إلى 3.6 % فى عام 2004، وهذه المعدلات أقل من المعدل المستهدف المقدر بحوالى 6 % أو 7 % سنوياً؛ مما يؤثر سلبياً فى قدرة الاقتصاد على استيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل[2].

---

(1) مثل: الصناعة والتعدين، والخدمات الاجتماعية ، وكانت مرونة التشغيل / الاستثمار بكل منهما على التوالى 0.62 ، 0.04 ؛ بينما الأنشطة ذات مرونة التشغيل / الاستثمار المرتفعة فتتسم بمحدودية الاستثمارات الموجهة لها مثل: التشييد والبناء 1.51 ، والتجارة والمال 1.76، يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

– د. سميحة السيد فوزى، " ***سياسات الاستثمار ومشكلة البطالة فى مصر*** ، ورقة عمل رقم(68)، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، القاهرة، مايو 2000، ص 9.

(2) هذا فضلاً عن عديد من العوامل الهيكلية والسياسات الاقتصادية التى تحد من إمكانية توليد مزيد من فرص العمل الجديدة ، لمزيد من الإيضاح يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- The Egyptian Center for Economic Studies, ***Employment and Unemployment in Egypt, Policy View Point***, ECES, Cairo, No. (11), June 2002, pp. 1, 2.
- Energy Information Administration, ***Country Analysis Briefs: Egypt***, Specialized Information Services, Washington D.C., Feb. 2004, http://www.eia.doe.gov., 31/5/2004, p. 1.

(3) قدرت بعض الدراسات التطبيقية معدلات البطالة السافرة فيما يتراوح بين 15 %، 17.5 % من قوة العمل خلال عقد التسعينيات[1].

(4) ارتفاع عدد الوافدين الجدد إلى سوق العمل من أقل من نصف مليون فرد فى بداية التسعينيات إلى ما يفوق 0.75 مليون فرد فى عام 2000[2].

(5) تكالب نحو 5 مليون مواطن على التقدم فى برنامج التشغيل الحكومى الذى تم الإعلان عنه فى عام 2001 الذى تضمن شغل 170 ألف وظيفة

---

[1] يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- Youssef S. M., "Structural Reform Programs of Egyptian State-Owned Enterprises Current Impact and Future Prospect", The Journal of Management Development, ***op. cit.***, p. 2.
- Khier El-Din H., "Assessment of Performance and Impact", Facing Social Consequences of Structural Adjustment in Latin America and The Arab World, ***op. cit.***, p. 253.

وقدرت إحدى الدراسات معدل البطالة فى مصر بحوالى 20 % فى منتصف التسعينيات، يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- Pfeifer K., "Parameters of Economic Reform in North Africa", Review of African Political Economy, ***op. cit.***, p. 444.
- Fergany N., ***An Assessment of the Unemployment Situation in Egypt***, Al-Mishkat Center for Research and Training, Cairo, Research Notes, No. 13, Dec. 1999, pp. 4, 5.

[2] حيث يقدر عدد الوافدين الجدد إلى سوق العمل بحوالى 800 ألف فرد فى المتوسط سنوياً فى نهاية التسعينيات وبداية الألفية الثالثة ، يرجع فى ذلك إلى:

– مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ***بيانات غير منشورة*** ، عام 2000.

- Energy Information Administration, ***Country Analysis Briefs: Egypt***, Specialized Information Services, Washington D.C., Jan. 2003, http://www.eia.doe.gov., 31/5/2004, p. 1.

حكومية، وهذا خير دليل على وجود كم هائل من البطالة فى المجتمع المصرى[1].

(6) أن رصيد البطالة المتراكم قد تزايد من 1.4 مليون عاطل فى بداية التسعينيات ليتراوح ما بين 1.5، 2 مليون عاطل فى عام 2000[2].

(7) زيادة حجم البطالة الدورية ومعدلها تلك التى نتجت عن ظروف الركود الاقتصادى العالمى، والتغيرات السياسية على الساحة الدولية. فمثلاً، قدرت البطالة الدورية نتيجة لتأثر قطاع السياحة والأنشطة المرتبطة به والناتجة عن أحداث 11 سبتمبر 2001 بحوالى 387 ألف متعطل[3].

ثانياً : البطالة غير الصريحة[4]: ويتحدد حجم هذه البطالة ومعدلها من خلال المقياس العلمى للبطالة، ولإجراء ذلك فإنه قد تم تقسيم قطاعات الاقتصاد القومى إلى ثلاثة قطاعات رئيسة هى: القطاعات السلعية، وقطاعات الخدمات الإنتاجية، وقطاعات الخدمات الاجتماعية، ثم قُدرت الإنتاجية المتوسطة للعمل فى هذه القطاعات الثلاثة. وقد تم اتخاذ قطاعات

---

(1) يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ***الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية 2002***، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير 2003 ، ص ص 237 ، 238.

- The Egyptian Center for Economic Studies, Employment and Unemployment in Egypt, ***op. cit.***, pp. 3, 4.

(2) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ***بيانات غير منشورة***، عام 2000.

(3) د. سميحة السيد فوزى، " سياسات الاستثمار ومشكلة البطالة فى مصر"، ورقة عمل رقم(68)، ***مرجع سابق***، ص 9.

(4) وتشتمل على كل من البطالة المقنعة والجزئية والموسمية، وغيرها من الصور غير الصريحة للبطالة.

الخدمات الإنتاجية كمؤشر للإنتاجية المتوسطة المحتملة الافتراضية فى الاقتصاد، وذلك لأنها تعطى أعلى متوسط للإنتاجية فيما بين القطاعات الثلاثة[1]. وبافتراض أن معدل البطالة الطبيعى الذى يحافظ على استقرار الأسعار فى حدود 5 %، وبذلك تكون قوة العمل وفقاً للمفهوم العلمى 0.95 من قوة العمل الكلية. ومن خلال العلاقات السابق ذكرها فى الفصل الأول من هذه الدراسة؛ فقد تم تحديد حجم البطالة ومعدلها وفقاً للمقياس العلمى، وذلك كما هو موضح فى الجدولين (2-1) م (ب)، (2-1) م (جـ). ويتضح من هذين الجدولين: **أن معدل البطالة وفقاً لهذا المقياس العلمى يتراوح حول متوسط قدره 50 % من قوة العمل، أى أن نصف قوة العمل المصرية تكون فى صورة بطالة، ومن ثم، فإن المجتمع المصرى بذلك هو مجتمع بطالة فى المقام الأول.**

ولتحديد معدل البطالة غير الصريحة؛ فقد تم طرح معدل البطالة السافرة من معدل البطالة وفقاً للمقياس العلمى. وبذلك يكون معدل البطالة غير الصريحة خلال عقد التسعينيات حوالى 40 % فى المتوسط من قوة العمل؛ بما يتجاوز 6 مليون فرد.

ويلاحظ من هذا العرض، أنه قد يكون هناك مغالاة فى معدل البطالة غير الصريحة، ومن ثم، فى حجمها. وذلك لوجود فارق كبير بين الإنتاجية المتوسطة المحتملة الافتراضية والإنتاجية المتوسطة الفعلية، وذلك لأن المقياس العلمى للبطالة يتأثر بكل منهما، وكلما زاد الفارق بينهما؛ زاد معدل البطالة وحجمها وفقاً لهذا المقياس. ويرجع ذلك - بدوره - إلى وجود تفاوت كبير فيما بين الإنتاجية المتوسطة

(1) وذلك كما سبق توضيحه فى الفصل الثانى من هذه الدراسة.

فى قطاعات الاقتصاد القومى، وهو يمثل أحد صور الاختلالات الهيكلية التى تعانى منها معظم اقتصاديات الدول النامية، مثل: مصر. وربما يشكك هذا الأمر فى دقة هذا المقياس، ومن ثم، تحديد معدل البطالة غير الصريحة وحجمها، وإن كان يشير بصفة عامة إلى تزايد معدل البطالة غير الصريحة وحجمها، وأهمية التصدى لها ومحاولة علاجها والحد منها.

7-2-2 : هيكل البطالة:

يسهم تشخيص ظاهرة البطالة إسهاماً فاعلاً فى تحديد كيفية علاجها، **ويتطلب ذلك التشخيص التعرف على هيكل البطالة وخصائصها واتجاهاتها وتبايناتها النوعية والمكانية ونوع التعطل، فضلاً عن خصائص المتعطلين العمرية والتعليمية. وسوف يقتصر تناول هذه الجوانب على البطالة الصريحة (السافرة) فقط كما يلى:**

أولاً : هيكل البطالة وفقاً لمعيار النوع: لقد تناقص معدل البطالة بين الإناث من حوالى 41 % وفقاً لتعداد 1986 إلى 20 % فى تعداد 1996؛ بما يعادل 535 ألف أنثى فى هذا التعداد الأخير؛ بما يمثل ثلث المتعطلين[1]. ويتضح من بحث العمالة بالعينة والموضح فى **الجدول رقم** (7-2) أن نسبة المتعطلات من الإناث قد ارتفعت من 45 % من إجمالى المتعطلين؛ بما يمثل حوالى 16 % من قوة عمل الإناث فى عام 1991 إلى 51 %؛ بما يمثل حوالى 19 % من قوة عمل الإناث فى عام 1999. وفى مقابل ذلك، تناقصت نسبة البطالة للذكور من 55 % من إجمالى العاطلين؛ بما يمثل حوالى 7 % من قوة عمل

[1] د. ماجد عثمان، السكان وقوة العمل فى مصر، *مرجع سابق*، جدول رقم (15)، ص 149.

الذكور فى عام 1991 لتصبح 49 %؛ بما يمثل حوالى 5 % من قوة عمل الذكور فى عام 1999[1].

ويعزى ارتفاع معدل البطالة بين الإناث عن مثيله بين الذكور إلى وجود اتجاه فى سوق العمل لتفضيل توظيف الذكور عن توظيف الإناث، وذلك بسبب تزايد أعداد العاطلين من ناحية وتضرر بعض الجهات من القوانين المنظمة لعمل المرأة من ناحية أخرى، خاصة مع اتساع مشاركة القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى، الذى يهدف إلى تحقيق أقصى ربح ممكن دون أخذ الأهداف الاجتماعية فى الاعتبار[2].

[1] لقد استمر تزايد نصيب الإناث من البطالة لتصبح 52 % من إجمالى العاطلين فى عام 2001؛ بما يمثل 25 % من قوة عمل الإنا ، وفى المقابل تناقص نصيب الذكور من البطالة ليصبح 48 % من إجمالى العاطلين وبما يمثل 5.6 % من قوة عمل الذكور ، يرجع فى ذلك إلى:

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ***بحث العمالة بالعينة لعام 2001***.
- وقد كان معدل البطالة فيما بين الإناث يمثل 20.5 % من قوة عمل الإناث فى حين كان نظيره لدى الذكور 4.1 % خلال الفترة (80-1982) وأصبح معدل البطالة فيما بين الإناث حوالى 20 % وكان نظيره لدى الذكور 5.1 % خلال الفترة (98-2001)، يرجع فى ذلك إلى:

- The World Bank, ***World Development Indicators***, W. B., Washington D.C., 2003, p. 50.

[2] د. محمد صديق نفادى، واقع الاستثمار فى مصر وعلاقته بالبطالة فى الفترة(1974-1999)، ***المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة***،كلية التجارة-جامعة عين شمس،العدد الأول،2001،ص 398.

جدول رقم (7-2)

توزيع المتعطلين وفقاً لمعيارى النوع والمكان فى عامى 1991 ، 1999

البيان / السنة		1991			1999		
		العدد (ألف فرد)	النصيب النسبى من البطالة(%)	معدل البطالة (%)	العدد (ألف فرد)	النصيب النسبى من البطالة(%)	معدل البطالة (%)
حضر	ذكور	403	29		309	21	
	إناث	363	26		340	23	
	الإجمالى	766	55	8.3	649	44	6.4
ريف	ذكور	365	26		418	28	
	إناث	266	19		414	28	
	الإجمالى	631	45	9.5	832	56	10.3
جملة	ذكور	768	55	6.5	726	49	5.1
	إناث	629	45	15.6	754	51	19.4
	الإجمالى	1397	100	8.8	1481	100	8.1

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، *بحث العمالة بالعينة فى عامى 1991، 1999*.

ثانياً : هيكل البطالة وفقاً لمعيار المكان: لقد كان نصيب الحضر من البطالة وفقاً للتعداد فى عامى 1976، 1986 أعلى من نظيره فى الريف. غير أن هذا الوضع قد تغير وفقاً لتعداد 1996، إذ صار نصيب الريف أكبر منه فى الحضر؛ ذلك أن نصيب الحضر قد تناقص من 53 % من إجمالى العاطلين فى عام 1986 إلى 45 % فى عام 1996، وفى المقابل، ارتفع نصيب الريف من 47 % إلى 55 % فيما بين العامين السابقين[1]. أى أنه فى ظل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى أصبح كل من النصيب النسبى ومعدل البطالة

---

(1) د. ماجد عثمان، السكان وقوة العمل فى مصر، *مرجع سابق*، ص 150.

بالريف يفوق نظيره بالحضر[1]، وهذا ما تؤكده – أيضاً – بيانات الجدول رقم (7-2)؛ حيث انخفض نصيب الحضر من إجمالى البطالة من 55 % فى عام 1991 إلى 44 % فى عام 1999. وقد كان الانخفاض الأكبر من نصيب الذكور، إذ تناقص من 29 % إلى 21 % فيما بين العامين السابقين. وكذلك انخفض معدل البطالة فى الحضر من 8.3 % إلى 6.4 % فيما بين العامين السابقين. وفى المقابل، ارتفع نصيب الريف من إجمالى البطالة من 45 % إلى 56 % فيما بين العامين السابقين. وقد كان الارتفاع الأكبر من نصيب الإناث، ويؤكد هذا الاتجاه انخفاض نسبة المشتغلين من الإناث من 23 % إلى 19 % فيما بين العامين السابقين[2]. وقد ارتفع معدل البطالة فى الريف من 9.5 % إلى 10.3 % فيما بين العامين السابقين، وقد استمر هذا الاتجاه؛ إذ كان نصيب كل من الريف والحضر من إجمالى البطالة 54 %، 46 % على التوالى فى عام 2001[3].

ويرجع تزايد نصيب الريف من البطالة وارتفاع معدل البطالة به مقارنة بنظيره فى الحضر فى ظل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى إلى محدودية فرص العمل المتاحة فى الريف بصفة عامةوفى القطاع الزراعى بصفة

---

(1) لمزيد من الإيضاح يرجع فى ذلك إلى:
- Radwan S., "Towards Full Employment: Egypt Into the 21st Century", Distinguished Lecture Series 10, *op. cit.*, p. 10.

(2) وهذا ما سبق توضيحه فى البند (7-1-2).

(3) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ***بحث العمالة بالعينة لعام 2001***.

خاصة، بالإضافة إلى انحسار حركة الهجرة الداخلية إلى حد كبير لأسباب اقتصادية واجتماعية[1].

ثالثاً : هيكل البطالة وفقاً لمعيار نوع التعطل: تمثلت السمة المميزة لهيكل المتعطلين فى مصر – دائماً – فى ارتفاع نسبة البطالة بين الشباب الداخلين إلى سوق العمل لأول مرة. ولقد تأكدت هذه الخاصية من بيانات التعداد العام للسنوات 1976، 1986، 1996؛ ففى تعداد عام 1976 كان معدل البطالة حوالى 7.7 % معظمهم من الداخلين الجدد إلى سوق العمل (7.4 %). وكذلك كان معدل البطالة 12 % فى تعداد 1986؛ حوالى 75 % منهم من الداخلين الجدد إلى سوق العمل. وقد استمر هذا الاتجاه – وبدرجة أكبر – فى تعداد عام 1996؛ حيث كان عدد العاطلين هو 1.5 مليون عاطل وبمعدل 9 % وكان معظمهم من الداخلين الجدد إلى سوق العمل[2].

ولقد تأكد وجود هذه الخاصية من بيانات أبحاث العمالة بالعينة، فوفقاً لبيانات بحث العمالة بالعينة فى عام 1991 كان نصيب الداخلين الجدد لأول مرة فى سوق العمل حوالى 91 % من إجمالى المتعطلين. وقد ارتفع هذا النصيب إلى 92 % وفقاً لبحث العمالة بالعينة فى كل من عامى

---

(1) يرجع فى ذلك إلى:

- Nassar H., "Overview of The Labor Market Documentation Case Study: Greater Cairo Region", Research Projects, ***op. cit.***, p. 8.

(2) يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

– د. سمية أحمد عبد المولى، " القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى فى ضوء خصائص قوة العمل "، المؤتمر العلمى الثالث والعشرين للاقتصاديين المصريين، بعنوان: القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى، *مرجع سابق*، ص 13.

– د. ماجد عثمان، السكان وقوة العمل فى مصر، *مرجع سابق*، ص ص 147، 148.

1999، 2001. وقد سجل هذا النصيب أعلى نسبة له فى عام 1995؛ حيث كان يمثل حوالى 96 % من المتعطلين، وقد كانت نسبة البطالة بين الوافدين الجدد أعلى فى الريف مقارنة بنظيرتها فى الحضر؛ حيث كانت 98 %، 92 % من العاطلين فى كل منهما على التوالى فى هذا العام الأخير[1].

رابعاً : **هيكل البطالة وفقاً للفئة العمرية:** ينتمى معظم العاطلين فى مصر إلى فئة الشباب، خاصة فى الفئة العمرية (15-29 سنة)، وقد تزايد هذا الاتجاه وفقاً للتعدادات السكانية الثلاثة؛ إذ ارتفع نصيب هذه الفئة من 45 % فى عام 1976 إلى 89 % فى عام 1986، واستمر الوضع كذلك فى عام 1996[2]. وتؤكد كذلك أبحاث العمالة بالعينة هذا الاتجاه كما هو موضح فى **الجدول رقم (7-3)**؛ حيث يلاحظ أن نصيب البطالة فى الفئة العمرية (15-29 سنة) من إجمالى العاطلين كان حوالى 94 %، 88 % فى عامى 1991، 1999 على التوالى[3]. ويرجع انخفاض هذا النصيب فى العام الأخير إلى تزايد نصيب البطالة فى الفئة العمرية الأعلى من ذلك (30-39 سنة) من 6 %

---

(1) يرجع فى ذلك إلى:

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، ***بحث العمالة بالعينة فى الأعوام 1991 ، 1995 ، 1999 ، 2001***.
- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ***التقرير العربى الموحد***،القاهرة، سبتمبر 2003، ص173.

(2) د. ماجد عثمان ، السكان وقوة العمل فى مصر، ***مرجع سابق***، جدول رقم (16)، ص 151، وكذلك جدول رقم (7-1) م.

(3) وقد وصل معدل البطالة فى هذه الفئة العمرية إلى حوالى 98 % فى عام 2001 ، يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- معهد التخطيط القومى، " قضية التشغيل والبطالة على المستوى العالمى والقومى والمحلى "، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (173)، ***مرجع سابق***، ص 40.

فى عام 1991 إلى 10 % فى عام 1999، وكذلك إلى 11 % فى عام 2001.

ويستخلص من ذلك، أن البطالة تتركز فى فئة الشباب بالدرجة الأولى، ولما كان معظم خريجى التعليم: المتوسط والعالى ينتمون إلى الفئة العمرية (18-24 سنة)، ومن ثم ، فإن معظم العاطلين هم ممن لم يسبق لهم العمل ، ولذا ، فإنه يمكن القول أن مدة البحث عن عمل، أى عدد سنوات الانتظار كانت فى تزايد مستمر.

جدول رقم (7-3)

توزيع المتعطلين وفقاً لمعيار الفئة العمرية فى عامى 1991 ، 1999

السنة / الفئة العمرية	1991		1999	
	العدد (ألف فرد)	النسبة (%)	العدد (ألف فرد)	النسبة (%)
15 -	246	18	311	21
20 -	691	50	569	38
25 -	364	26	435	29
30 -	78	6	151	10
40 -	6	-	9	1
50 -	4	-	6	-
60 - 64	1	-	-	-
الإجمالى	1390	100	1480	100

<u>المصدر</u>:الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، بحث *العمالة بالعينة فى عامى 1991، 1999*.

خامساً : هيكل البطالة وفقاً للحالة التعليمية: شهد الربع الأخير من القرن العشرين شكلاً جديداً من أشكال البطالة فى المجتمع المصرى وهو بطالة المتعلمين، وهى ظاهرة خطيرة لأنها تتعلق بالعمل المؤهل، وقد تزايدت وطأة هذه

المشكلة خلال العقد الأخير من هذا القرن. ويمكن استعراض التطورات التي تعكس هذا الاتجاه فيما يلي:

(1) يحتل حملة المؤهلات المتوسطة المرتبة الأولى من إجمالي العاطلين؛ حيث ازداد نصيبهم النسبي من البطالة من 33 % في عام 1976 إلى 51 %، 72 % في عامي 1986، 1996 على التوالي[1].

(2) يحتل حملة المؤهلات العليا المرتبة الثانية من حيث نصيبهم النسبي من البطالة؛ حيث مثل 10 %، 17 %، 12 % من إجمالي البطالة في التعدادات الثلاثة السابق ذكرها على التوالي[2].

(3) يحتل حملة المؤهلات فوق المتوسطة المرتبة الثالثة فيما بين المؤهلين العاطلين؛ حيث كان نصيبهم من إجمالي البطالة 2 %، 5 %، 7 % في التعدادات الثلاثة على التوالي. ويرجع تزايد هذا النصيب النسبي إلى التوسع في هذا النوع من التعليم على اعتبار أن الخريجين منه يجمعون بين التعليم النظري والممارسة العملية؛ مما يسهل عليهم الالتحاق بسوق العمل، إلا أن الواقع جاء على النقيض من ذلك.

---

(1) يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- د. ماجد عثمان، السكان وقوة العمل في مصر، *مرجع سابق*، جدول رقم (18)، ص 155.
- Nassar H., "Overview of The Labor Market Documentation Case Study: Greater Cairo Region", Research Projects, ***op. cit.***, p. 6.

(2) د. ماجد عثمان، السكان وقوة العمل في مصر، *مرجع سابق* ، جدول رقم (18)، ص 155.

(4) يوجد تناقص مستمر فى معدلات البطالة بين الأميين؛ حيث كان نصيبهم النسبى من إجمالى البطالة هو 24 %، 15 %، 4 % فى التعدادات الثلاثة على التوالى. وينطبق الاتجاه نفسه بالنسبة لمن يقرأون ويكتبون، إذ كان نصيبهم النسبى من إجمالى البطالة هو 11 %، 7 %، 3 % فى التعدادات الثلاثة على التوالى. وعلى هذا الأساس انخفض نصيب المتعطلين غير المؤهلين باستمرار، الذى مثل 42 %، 26 %، 9 % فى التعدادات الثلاثة على التوالى[1]. ويعزى هذا الاتجاه إلى أن هذه الفئات تتسم بمرونة أكبر فى سوق العمل مقارنة بالفئات المؤهلة.

وبذلك فإن نصيب حملة المؤهلات من البطالة كان أوفر من حظهم من العمل؛ حيث كان نصيب عمالة الجامعيين على سبيل المثال فى التعدادات الثلاثة هى 5 %، 8 %، 12 % من إجمالى المشتغلين؛ فى حين كان نصيبهم من البطالة 10 %، 17 %، 12 %. وكان الوضع أسوأ من ذلك بالنسبة لحملة المؤهلات المتوسطة[2]. وتشير أحدث الدراسات فى هذا الصدد إلى أن الحجم الكلى لفائض الخريجين قد وصل إلى حوالى 1425 ألف فرد فى نهاية عام 1993، بما يمثل 75 % من إجمالى العاطلين فى هذا العام وقد كان نصيب كل من حملة المؤهلات المتوسطة

---

(1) لمزيد من الإيضاح ارجع إلى:

- Nassar H., "Overview of The Labor Market Documentation Case Study: Greater Cairo Region", Research Projects, *op. cit.*, pp. 7-10.

(2) يرجع ذلك إلى التزايد الكبير فى أعداد الخريجين ؛ حيث كانت أعداد حملة المؤهلات المتوسطة والعليا وفوق المتوسطة فى عام 1996/95 حوالى 548 ، 117 ، 23 ألف خريج على التوالى، يرجع فى ذلك إلى:

- د. محمد صديق نفادى، واقع الاستثمار فى مصر وعلاقته بالبطالة فى الفترة (1974 – 1999)، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، *مرجع سابق*، ص ص 402، 403.

وفوق المتوسطة والعليا من هذا الفائـض 77.1 %، 9.4 %، 13.5 % علـى التوالى[1].

وتؤكد بيانات أبحاث العمالة بالعينة هذه الاتجاهات كما هو موضح بالشكل رقم (5-7) الذى يبين ارتفاع وتزايد نصيب حملة المؤهلات ككل من إجمالى العاطلين. غير أن حملة المؤهلات المتوسطـة سجلت أعلى نصيب من البطالة وهو 66 % فى عام 1991، الذى ارتفع إلى 69 % فى عام 1999. وقد كانت النسب المناظرة لحملة المؤهلات العليا هى 16 %، 18 % فى العامين السابقين على التوالى. إلا أن نصيب الأميين من إجمالى البطالة قد تراجع من 4 % فى عام 1991 إلى 1 % فى عام 1999، وتراجع – كذلك – نصيب الفئات غير المؤهلة ككل من 10 % إلى 4 % فيما بين عامى 1991، 1999.

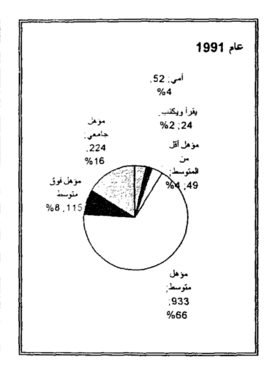
---

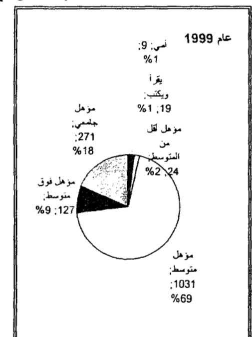
[1] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، ندوة مشكلة البطالة فى جمهورية مصر العربية ، *مرجع سابق*، ص 7.

شكل رقم (7-5)

توزيع المتعطلين وفقاً للحالة التعليمية فى عامى 1991 ، 1999

(ألف فرد)





المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، *بحث العمالة بالعينة فى عامى 1991، 1999.*

ويتضح مما سبق، أن أهم سمة من سمات هيكل البطالة فى مصر هى بطالة المتعلمين من حملة الشهادات المتوسطة فما فوقها؛ إذ توجد علاقة موجبة بين البطالة والمؤهل العلمى. وهذا الأمر يشير إلى انخفاض مردود العملية التعليمية وقدرة الخريجين على التوافق مع سوق العمل. ولاشك أن لهذا الوضع انعكاساته السلبية على حجم الإنتاج و مستويات الإنتاجية، خاصة، أن الأميين – ومن فى

حكمهم - لا يزالون يشكلون ما يفوق ثلث العمالة[1].

وخلاصة القول، أن فترة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى قد شهدت ازدياداً واضحاً فى حجم البطالة السافرة ومعدلها؛ غير أنه يجب التأكيد على أن هذه المشكلة ليست ناتجة عن تطبيق برنامج الإصلاح؛ حيث أنها سادت بمعدلات مرتفعة قبل تطبيقه. إلا أن الازدياد الواضح فى حجم البطالة ومعدلها خلال فترة الإصلاح هما نتاج السياسات الانكماشية التى تضمنها هذا البرنامج، فضلاً عن عدم وجود سياسات مباشرة ضمن مكوناته لعلاج هذه المشكلة. ولا يشير هيكل البطالة إلى استمرار الخصائص نفسها التى كانت سائدة فى فترة ما قبل الإصلاح فقط؛ بل يشير - أيضاً - إلى تعمقها وزيادة خطورتها، وربما يكون لبرنامج الإصلاح دور فى ذلك. إذ اتضح أن البطالة تبلغ ذروتها بين الشباب، وأن ما يفوق 95 % من إجمالى العاطلين هم ممن لم يسبق لهم العمل ويبحثون عنه لأول مرة. وبالتالى، تتركز البطالة بصفة خاصة بين المتعلمين وعلى وجه الخصوص بين حملة الشهادات المتوسطة بسبب الزيادة الكبيرة فى مخرجات النظام التعليمى لهذه الفئات، فضلاً عن زيادة البطالة بين الإناث عن الذكور، وفى المناطق الريفية عن الحضرية، ولعل هذا هو التغير الواضح بعد

---

(1) لمزيد من التوضيح يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

-د. سمية عبد المولى،"سياسات التعليم والتدريب وإصلاح سوق العمل فى مصر"،المؤتمر الثامن لقسم الاقتصاد، بعنوان: *أبعاد الإصلاح الهيكلى مع إشارة خاصة للاقتصاد المصرى*،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية-جامعة القاهرة، فى الفترة 13-14 إبريل 2003، ص ص5،6.

الإصلاح مقارنةً بما كان عليه الحال قبل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى[1].

3-7 : نموذج قياسى لتحديد المتغيرات المؤثرة فى مشكلة البطالة فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة (74-2000)

هناك ثلاثة أهداف لهذا النموذج هى:

أولاً : تحديد المتغيرات الاقتصادية الكلية الأكثر فاعلية فى التأثير فى كل من معدل البطالة وحجمها فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة (74-2000).

ثانياً : تحديد الوزن النسبى للمتغيرات المؤثرة فى معدل البطالة وحجمها، وترتيب مدى فاعليتها فى التأثير فى هذه المشكلة حتى يتأتى لصانع القرار الاقتصادى وضع السياسات الاقتصادية والبدائل المختلفة لعلاجها.

ثالثاً : تحديد أثر برنامج الإصلاح الاقتصادى فى معدل البطالة وحجمها.

وترجع أهمية الجانب القياسى فى تحديد المتغيرات الاقتصادية الأكثر معنوية (Significant) فى التأثير فى معدل البطالة وحجمها كمياً بصورة دقيقة إلى خلق أساس للحكم الموضوعى على أثر برنامج الإصلاح الاقتصادى؛ وما إذا كان له دور فاعل ومؤثر فى تلك المشكلة؛ خاصة بعد انقضاء فترة زمنية تسمح بتحديد ذلك الأثر إلى حد بعيد؛ هو ما يساعد - بلا شك - فى الحكم على مدى فاعلية هذا البرنامج، وما يتضمنه من سياسات فى علاج المشاكل والاختلالات التى يعانى منها الاقتصاد

---

[1] وقد استمرت هذه الاتجاهات فى الازدياد فى بداية الألفية الثالثة، لمزيد من الإيضاح يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- معهد التخطيط القومى، " قضية التشغيل والبطالة على المستوى العالمى والقومى والمحلى "، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (173)، *مرجع سابق*، ص ص 30- 40.

المصرى؛ وبصفة خاصة؛ تلك التى تتعلق بالجانب الحقيقى فى الاقتصاد، مثل: مشكلة البطالة، ومن ثم، يمكن تحديد السياسات المستقبلية التى تستهدف زيادة فاعلية هذا البرنامج و / أو إجراء بعض التعديلات على سياساته بما يتماشى مع أهداف المجتمع المصرى.

وسوف يتم تناول هذا المحور فى ثلاث نقاط: **الأولى:** المتغيرات الاقتصادية التى يمكن أن تؤثر فى **مشكلة البطالة**، **والثانية:** نموذج قياسى لتحديد المتغيرات المؤثرة فى **معدل البطالة**، **والثالثة:** نموذج قياسى لتحديد المتغيرات المؤثرة فى **حجم البطالة**.

7-3-1 : المتغيرات الاقتصادية التى يمكن أن تؤثر فى مشكلة البطالة:

بناءً على ما تم استعراضه فى هذه الدراسة؛ نتبين أن أهم المتغيرات التى يمكن أن تؤثر فى حجم البطالة ومعدلها فى الاقتصاد المصرى **تتلخص فيما يلى: حجم الناتج المحلى الحقيقى ومعدل نموه، وحجم الاستثمار القومى الحقيقى ومعدل نموه، وحجم الأجور الحقيقية ومعدل نموها، ومعدل التضخم، وحجم صافى الهجرة للخارج ومعدل نموها، وحجم السكان ومعدل نموه، والتحولات الاقتصادية المتمثلة فى سياسة الانفتاح الاقتصادى وبرنامج الإصلاح الاقتصادى .**

وسوف يتم التركيز على هذه المتغيرات - فقط - على الرغم من وجود عديد من المتغيرات الأخرى - السابق توضيحها فى متن هذه الدراسة - حيث أن آثارها تتحقق - غالباً - من خلال المتغيرات سالفة الذكر، وبصورة غير مباشرة[1]. وسيتم توضيح أثر هذه المتغيرات فى مشكلة البطالة وفقاً لمنطق النظرية الاقتصادية؛ حيث

---

[1] لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى الفصل الرابع من هذه الدراسة.

يتم تحديد العلاقات المتوقعة مبدئياً - أو قبلياً - بين كل من حجم البطالة ومعدلها من جهة، وكل من هذه المتغيرات التفسيرية من جهة أخرى، هذا في ظل افتراض ثبات المتغيرات التفسيرية الأخرى.

(1) حجم الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى ومعدل نموه: كلما ازداد حجم الناتج المحلى الإجمالى وارتفع معدل نموه أدى ذلك - وفقاً لمنطق النظرية الاقتصادية- إلى زيادة مستوى التشغيل والتوظف نتيجة لخلق مزيد من فرص العمل الجديدة؛ مما يترتب عليه انخفاض كل من حجم البطالة ومعدلها، ويتحقق ذلك في ظل ظروف الرواج أو الانتعاش الاقتصادى، ويحدث العكس، فى ظل ظروف الركود أو الكساد. **أى أن العلاقة المتوقعة بين حجم البطالة ومعدلها من ناحية وحجم الناتج المحلى الحقيقى ومعدل نموه؛ من ناحية أخرى علاقة عكسية.**

(2) حجم الاستثمار القومى الحقيقى ومعدل نموه: كلما ازداد حجم الاستثمار فى المجتمع وارتفع معدل نموه أدى ذلك - وفقاً لمنطق النظرية الاقتصادية - إلى خلق مزيد من فرص العمل الجديدة؛ مما يؤدى بدوره إلى الارتفاع بمستوى التشغيل، ومن ثم، يسهم فى الحد من الزيادة فى حجم البطالة ومعدلها، والعكس صحيح. **أى أن العلاقة المتوقعة بين حجم البطالة ومعدلها من جهة، وحجم الاستثمارات القومية المنفذة ومعدلات النمو بها من جهة أخرى؛ هى علاقة عكسية.** غير أن الأمر لا يتوقف - فقط - على حجم الاستثمار ومعدل نموه فى التأثير فى مشكلة البطالة؛ بل يتوقف- أيضاً - على معامل العمل / رأس المال، وكذلك على نوعية الأنشطة التى توجه تلك الاستثمارات إليها.

(3) **حجم الأجور الحقيقية ومعدل نموها**: تمثل الأجور مكوناً أساسياً من مكونات التكاليف الكلية فى عمليات الإنتاج لدى المشروعات، ومن ثم، فإن تغيرها يؤثر فى الأرباح الخاصة بها، وبالتالى، تتأثر بها مستويات الإنتاج والتشغيل؛ فكلما ازدادت مدفوعات الأجور، وكان معدل نموها يفوق معدل نمو الإنتاجية، فإن هذا الأمر يؤدى إلى زيادة التكاليف الكلية، ومن ثم، يكون ذلك على حساب الأرباح؛ مما يحد بدوره من النمو والتوسع فى عمليات الإنتاج، ويؤثر سلباً فى مستوى التشغيل والتوظف؛ حيث يزداد حجم البطالة ومعدلها. وبعبارة أخرى، فإنه نظراً لأن الأجور تمثل سعر خدمة عنصر العمل؛ فإن ارتفاعها يؤدى إلى نقص الكمية المطلوبة من العمل فى الوقت الذى تزداد فيه الكمية المعروضة منه نتيجة لذلك، ومن ثم، يوجد فائض عرض فى سوق العمل، ويزداد هذا الفائض مع كل زيادة فى مستويات الأجور؛ أى أن زيادة الأجور تؤدى فى النهاية إلى زيادة حجم البطالة ومعدلها، والعكس صحيح. **ومن ثم، فإن العلاقة المتوقعة بين حجم البطالة ومعدلها من جهة ومستويات الأجور ومعدلات نموها من جهة أخرى علاقة طردية.**

(4) **معدل التضخم**: هناك علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم وفقاً للمنطق التقليدى **ومنحنى فيليبس**؛ حيث أنه فى ظروف الرواج الاقتصادى يزداد الطلب الكلى، وترتفع مستويات الأسعار، ويقترن ذلك بزيادة الطلب على العمل، ويرتفع مستوى التشغيل، ومن ثم، يقل حجم البطالة ومعدلها، ويحدث العكس فى حالات الركود. غير أن الفكر الاقتصادى الحديث قدم ما يعرف **بظاهرة الركود التضخمى**؛ حيث يزداد كل من حجم البطالة ومعدلها مع ارتفاع معدلات التضخم. وتعزى هذه العلاقات إلى وجود عديد من التشوهات السعرية واختلالات الأسواق؛ وخاصة سوق العمل، وهو السائد – حالياً – فى اقتصاديات

عديدة. **ولذا؛ فإنه يمكن القول، إن العلاقة بين كل من حجم البطالة ومعدلها ومعدلات التضخم غير واضحة الاتجاه وفقاً لمنطق النظرية الاقتصادية.**

(5) **حجم صافى الهجرة للخارج ومعدل نموها:** تؤدى زيادة حجم الهجرة الخارجية الصافية وارتفاع معدلات نموها إلى تقليل عرض العمل المتاح فى مواجهة الطلب عليه، ومن ثم، تسهم فى الحد من حجم البطالة ومعدلها. كما أن زيادة مستويات الهجرة الصافية يترتب عليها عادة زيادة تحويلات العاملين بالخارج؛ التى يوجه جزء منها لأغراض استثمارية وإنتاجية؛ مما يؤدى إلى خلق فرص عمل جديدة، ومن ثم، يسهم فى الحد من مشكلة البطالة. وقد أسهمت الهجرة الخارجية إلى حد كبير فى عدم تفاقم مشكلة البطالة فى الاقتصاد المصرى خلال فترة السبعينيات وبداية الثمانينيات كما سبق توضيحه فى متن هذه الدراسة[1]. **أى أن العلاقة المتوقعة بين حجم البطالة ومعدلها من ناحية، وحجم الهجرة الخارجية الصافية ومعدلات نموها من ناحية أخرى؛ علاقة عكسية.**

(6) **حجم السكان ومعدل نموه:** تؤدى زيادة معدلات النمو السكانى وما يترتب عليها من زيادة فى أعداد السكان الناشطين اقتصادياً إلى زيادة عرض العمل؛ مما يؤدى بدوره إلى زيادة حجم البطالة ومعدلها ، نظراً لعدم قدرة الطلب على استيعاب مزيد من المعروض من قوة العمل؛ وهو ما تعانى منه معظم الدول النامية، ومنها: مصر؛ خاصة فى ظل قصور فرص العمل بسبب تراجع معدلات النمو الاقتصادى. ويمثل هذا الأمر أحد الأسباب الأساسية لمشكلة البطالة فى الاقتصاد المصرى كما سبق توضيحه[2]. **أى أنه من المتوقع أن**

---

[1] لمزيد من الإيضاح يمكن الرجوع فى ذلك إلى الفصل الرابع من هذه الدراسة.

[2] يمكن الرجوع فى ذلك إلى الفصلين الثانى والرابع من هذه الدراسة.

تكون العلاقة بين حجم البطالة ومعدلها من جهة وحجم السكان ومعدل نموه من جهة أخرى؛ علاقة طردية[1].

(7) **سياسة الانفتاح الاقتصادى:** انتهجت الحكومة المصرية هذه السياسة خلال النصف الأول من السبعينيات؛ خاصة بعد حرب أكتوبر عام 1973، وما ارتبط بها من زيادة فى مستوى تدفقات الموارد المالية الخارجية؛ مما أسهم بدوره فى الارتفاع بمعدلات النمو الاقتصادى. ولقد اقترن ذلك بارتفاع مستويات التشغيل، وبالتالى، الحد من مشكلة البطالة خلال الفترة الأولى لهذه السياسة (74-1981/80). غير أنه مع مر الزمن ظهرت عديد من جوانب القصور لهذه السياسة؛ مما أدى إلى تراجع الحكومة المصرية عنها، وفرضت عديد من القيود التى حدت من فاعلية هذه السياسة وترتب على ذلك تراجع معدلات النمو الاقتصادى، وتزايدت حدة مشكلة البطالة. **وبالتالى، يمكن القول إن تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى قد أسهم إيجابياً فى رفع مستويات التشغيل، والحد من مشكلة البطالة خلال الفترة الفعلية للانفتاح.**

(8) **برنامج الإصلاح الاقتصادى:** انطوى هذا البرنامج على عديد من السياسات ذات الطبيعة الانكماشية[2]، وقد أدى ذلك إلى الحد من فرص التشغيل، ومن ثم، أسهم فى زيادة حجم البطالة ومعدلاتها، خاصة فى ظل تطبيق سياسات إصلاح القطاع العام والخصخصة، وتراجع دور الدولة فى النشاط الاقتصادى، والحد

---

[1] لمزيد من الإيضاح يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- Mcconnell C. R., Brue S. L., Macpherson D. A., Contemporary Labor Economics, *op. cit.*, p. 557.

[2] لمزيد من الإيضاح يمكن الرجوع فى ذلك إلى الفصل الخامس من هذه الدراسة.

من التعيينات الحديدة. ومن ثم، يتوقع أن يسهم هذا البرنامج فى زيادة حدة مشكلة البطالة كما سبق توضيحه فى الفصول السابقة من هذه الدراسة.

7-3-2 : نموذج قياسى لتحديد المتغيرات المؤثرة فى معدل البطالة:

أولاً : مصادر البيانات: لقد تم الاعتماد بصورة أساسية فيما يتعلق بالجانب القياسى فى هذا الفصل وفى الفصل الثامن على المصادر الآتية:

- وزارة التخطيط، الوثيقة المرجعية عن أهم متغيرات الاقتصاد القومى عن الفترة من عام 1960/59 إلى عام 2000/99، وزارة التخطيط، أغسطس 2000.
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، تعدادات السكان، والكتاب الإحصائى السنوى، وأبحاث قوة العمل بالعينة.
- بيانات صندوق النقد الدولى (IMF) والبنك الدولى (WB).

وتجدر الإشارة هنا إلى الملاحظات التالية:

(أ) أنه قد تم تعديل الأرقام القياسية للأسعار؛ بحيث يكون الاعتماد على أسعار سنة أساس واحدة هى سنة 1973.

(ب) جمعت بيانات سلسلة زمنية لكل متغير من المتغيرات سالفة الذكر بالأسعار الجارية، ثم تم تحويلها إلى متغيرات حقيقية مقاسة بالأسعار الثابتة على أساس أسعار المستهلكين لسنة الأساس (1973). وذلك

بهدف أن يعكس التغير فى قيم كل منها الجانب الحقيقى لها خلال فترة الدراسة[1].

(حـ) تم حساب معدلات النمو لتلك المتغيرات سالفة الذكر على أساس المتغيرات الحقيقية كى يتم استبعاد أثر التغيرات النقدية خلال فترة الدراسة.

(د) تم إدراج كل البيانات المتعلقة بالجانب القياسى - فى هذا الفصل وفى الفصل الثامن - بعد هذه المعالجات فى ملحق مستقل وهو الملحق رقم(1) وتحمل المتغيرات نفس الرموز والأرقام المستخدمة فى النماذج القياسية.

ثانياً : صياغة النموذج: لقد تم استخدام أسلوب الانحدار الخطى المتعدد معتمداً فى ذلك على طريقة **المربعات الصغرى العادية (OLS)** التى تعد الأفضل من وجهة نظر المعايير الاقتصادية والإحصائية والقياسية، وقد تم تجريب أربعة أنواع من الصيغ الرياضية لمعادلات **النموذج وهى**: الخطية (Linear)، واللوغاريتمية المزدوجة (Double-log)، واللوغاريتمية الخطية (Log-Linear)، والخطية اللوغاريتمية (Linear-Log).

وقد أجريت عديد من المحاولات من خلال **البرنامج الإحصائى(SPSS)**[2] على كل من هذه الصيغ الأربع، سواء باستخدام المتغيرات على المستوى

---

(1) لقد تم تفضيل استخدام أسعار المستهلكين عند حساب الأسعار الثابتة على أسعار الجملة لأنها تعكس بصورة أدق التغيرات فى مستوى معيشة الأفراد، هذا بالإضافة إلى أنها أكثر اتساقاً مع معدلات التضخم المحسوبة من قبل عديد من المصادر الدولية.

(2) تم الاعتماد على الإصدار [SPSS for Windows Version 10].

القومى أو على مستوى القطاعين العام والخاص للمتغيرات نفسها[1]. وقد وُجد أن الصيغة الأكثر ملاءمة، أى التى تعطى أفضل النتائج هى الصيغة الخطية[2]. وقد تم استخدام المتغيرات القومية المشار إليها فى البند السابق حتى يكون هناك تجانس واتساق فى العوامل المؤثرة فى معدل البطالة وحجمها، وهو ما سوف يتم توضيحه فى البند (7-3-3).

ونقدم فى البدء مدلول الرموز المستخدمة فى النموذج على النحو التالى:

1 - معدل البطالة (y_2).

2 - معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى (X_2).

3 - معدل نمو الاستثمار القومى الحقيقى (X_6).

4 - معدل نمو الأجور الحقيقية (X_{10}).

5 - معدل التضخم (X_{27}).

6 - معدل نمو صافى الهجرة للخارج (X_{30}).

7 - معدل نمو السكان (X_{32}).

8 - سياسة الانفتاح الاقتصادى (D_2) وهى من قبيل المتغيرات النوعية أو الصورية (Dummy Variables)، وتكون قيمة (D_2) مساوية الواحد الصحيح خلال فترة الانفتاح الاقتصادى الفعلى وهى الفترة (74-1981/80) وتكون مساوية للصفر فيما عدا ذلك.

---

(1) أكثر من 35 محاولة متتالية.

(2) وتؤيدها الصيغة اللوغاريتمية - الخطية (وتسمى بأسلوب Poisson Regression) حيث أعطت نتائج متقاربة إلى حد كبير مع الصيغة الخطية ، وإن كانت المقدرة التفسيرية لها أقل، وذلك كما هو موضح فى الملحق رقم (4) (أ) ومقارنة ذلك بنتائج الملحق رقم (2).

9 - برنامج الإصلاح الاقتصادى (D)، وهو بدوره من قبيل المتغيرات النوعية أو الصورية (Dummy Variables)، وتكون قيمة (D) مساوية للصفر خلال الفترة (74-1991/90) ومساوية الواحد الصحيح بعد ذلك[1].

على هذا الأساس ، يكون معدل البطالة هو المتغير التابع - فى دالة الانحدار هذه - **والمتغيرات الأخرى هى المتغيرات التفسيرية ، كما تصورها الدالة التالية:**

$$y_2 = f (X_2 , X_6 , X_{10} , X_{27} , X_{30} , X_{32} , D_2 , D)$$

وبذلك يكون الشكل الرياضى للنموذج وفقاً للصيغة التالية:

$$y_2 = a_0 + a_1 X_2 + a_2 X_6 + a_3 X_{10} + a_4 X_{27} + a_5 X_{30} + a_6 X_{32} + a_7 D_2 + a_8 D + e_i$$

حيث أن (e_i) متغير عشوائى يعبر عن البواقى، له وسط حسابى يساوى الصفر وتباين ثابت.

ثالثاً : نتائج تقدير النموذج: لقد تم استخدام أسلوب **الانحدار التدريجى (Stepwise Reg.)** من خلال البرنامج الإحصائى **(SPSS)**. ويعتمد هذا الأسلوب على إضافة أو إسقاط بعض المتغيرات تدريجياً بهدف التوصل فى النهاية إلى توليفة المتغيرات التفسيرية المثلى الأكثر فاعلية وتأثيراً فى المتغير التابع والمتمثل لدينا هنا فى معدل البطالة (y_2).

---

[1] وقد تم إجراء عديد من المحاولات لأثر هذا المتغير فى المعلمات الانحدارية وحدها، ثم فى المعلمات التقاطعية وحدها، وأخيراً فيهما معاً؛ فتبين أن النتائج غير ذات دلالة اقتصادية فى الحالتين الأولى والثالثة، وبالتالى تم الاقتصار على الصيغة الخاصة بتأثير هذا المتغير الصورى على المعلمات التقاطعية فقط.

وتتمثل النتائج الموجزة لهذا التقدير فى الجدول رقم (7-4) والمبينة بصورة أكثر تفصيلاً فى الملحق رقم (2).

وبذلك تكون معادلة الانحدار المقدرة ومرتبة على حسب الأهمية النسبية للمتغيرات التفسيرية فى التأثير فى معدل البطالة على الصورة التالية:

$$y_2 = 0.0716 - 0.0292\ D_2 + 0.0363\ D - 0.0315\ X_6$$
$$(0.003) \quad (0.006) \quad (0.006) \quad (0.015)$$

$R^2 = 0.892$

D.W. = 1.189

جدول رقم (7-4)

ملخص نتائج النموذج القياسى لتحديد المتغيرات المؤثرة فى معدل البطالة خلال الفترة (74-2000)

Coefficients [a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	8.338E-02	0.005		17.067	0.000
	الانفتاح الاقتصادى	-4.940E-02	0.009	-0.787	-5.703	0.000
2	(Constant)	7.098E-02	0.004		19.402	0.000
	الانفتاح الاقتصادى	-3.699E-02	0.006	-0.589	-6.488	0.000
	الإصلاح الاقتصادى	3.722E-02	0.006	0.534	5.875	0.000
3	(Constant)	7.163E-02	0.003		21.193	0.000
	الانفتاح الاقتصادى	-2.919E-02	0.006	-0.465	-4.547	0.000
	الإصلاح الاقتصادى	3.626E-02	0.006	0.520	6.201	0.000
	معدل نمو الاستثمار القومى	-3.152E-02	0.015	-0.209	-2.109	0.049

a. Dependent Variable : معدل البطالة

وبفحص نتائج هذا التقدير يتضح منه :

(أ) إن أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التى تؤثر جوهرياً فى معدل البطالة – التى اجتازت الاختبارات الإحصائية – مرتبة على حسب أهميتها النسبية كما توضحها المعلمات المعيارية فى الجدول رقم (7-4) وأيضاً معادلة الانحدار المقدرة تتمثل فى:

(1) **سياسة الانفتاح الاقتصادى (D_2)**: وقد ترتب عليها انخفاض فى معدل البطالة وهذا ما توضحه الإشارة السالبة – فى معادلة الانحدار المقدرة – وتتفق هذه النتيجة مع واقع الاقتصاد المصرى والتوقعات القبلية ؛ حيث أنه فى فترة الانفتاح الاقتصادى الفعلى (74-1981/80) ترتب على هذه السياسة وفقاً لهذا النموذج انخفاض معدل البطالة بحوالى 3 % تقريباً ، ولم يعان المجتمع المصرى من مشكلة البطالة خلال تلك الفترة؛ غير أن معدل البطالة قد ارتفع فيما بعد عندما فرض عديد من القيود على هذه السياسة، وخاصة خلال عقد الثمانينيات؛ مما أسهم فى ارتفاع معدل البطالة بدرجة غير مسبوقة فى الاقتصاد المصرى، وذلك كما هو موضح فى الباب الأول من هذه الدراسة.

(2) **برنامج الإصلاح الاقتصادى (D)**: ويؤثر هذا البرنامج فى معدل البطالة طردياً، وهذا ما توضحه الإشارة الموجبة – فى معادلة الانحدار المقدرة – وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات القبلية؛ حيث ترتب على تطبيق هذا البرنامج ارتفاع معدل البطالة بدرجة ملحوظة؛ إذ أنه مسئول عن ارتفاع معدل البطالة بحوالى 4 % تقريباً. ويعزى ذلك إلى الطبيعة الانكماشية لهذا البرنامج، بالإضافة إلى عملية الخصخصة، وما تؤدى إليه من زيادة

فى معدلات البطالة بصورة مباشرة نتيجة لتسريح العمالة الزائدة بشركات قطاع الأعمال العام، وتزايد الاعتماد على أساليب فنية مكثفة لرأس المال، وهو الأمر الذى سبق توضيحه فى الفصل السادس من هذه الدراسة[1].

(3) معدل نمو الاستثمار القومى الحقيقى (X_6): وتدل الإشارة السالبة – فى معادلة الانحدار المقدرة – على أن العلاقة بين معدل البطالة ومعدل نمو الاستثمار القومى علاقة عكسية. وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات القبلية ومنطق النظرية الاقتصادية؛ حيث وفقاً لهذا النموذج أن ارتفاع فى معدل نمو الاستثمار القومى بأسعار عام 1973 بحوالى 1 % يترتب عليه انخفاض معدل البطالة بحوالى 3 % تقريباً. ويدل هذا الأمر على فاعلية الارتفاع بمعدل الاستثمار فى الحد من معدل البطالة فى الاقتصاد المصرى[2].

ويتضح من العرض السابق، أن هذا النموذج قد اجتاز الاختبارات الإحصائية، كما أن نتائجه تتفق – أيضاً – مع منطق النظرية الاقتصادية والتوقعات القبلية، فضلاً عن ذلك فإن المقدرة التفسيرية لهذا النموذج مرتفعة؛ حيث أن حوالى 89 % من التغيرات فى معدل البطالة خلال فترة الدراسة ترجع إلى التغير فى هذه المتغيرات سالفة الذكر، والمرتبة طبقاً لأهميتها النسبية فى التأثير فى معدل البطالة.

---

(1) على وجه التحديد فى المحور (6–2).

(2) وهو الأمر الذى تؤيده إحدى الدراسات فى الاقتصاد المصرى وبعض الدول الأخرى ، يرجع فى ذلك إلى:

- د. سميحة السيد فوزى ، " سياسات الاستثمار ومشكلة البطالة فى مصر " ، مؤتمر عن : ***التشغيل والبطالة فى مصر*** ، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية ، القاهرة ، فى الفترة 13 ، 14 يناير 2002 ، ص ص 3 ، 4.

(ب) المتغيرات الاقتصادية الكلية التى لا تؤثر جوهرياً فى معدل البطالة – تلك التى لم تجتز الاختبارات الإحصائية – وفقاً لهذا النموذج تتمثل فى:

(1) معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى (X_2): وقد كان يتوقع أن يمارس هذا المتغير تأثيراً عكسياً فى معدل البطالة، إلا أن هذا النموذج يوضح أنه غير معنوى فى التأثير فى معدل البطالة. وربما يرجع ذلك إلى تراجع معدلات نمو الناتج المحلى الحقيقى خلال هذه الفترة باستمرار من 9.3 % فى المتوسط سنوياً خلال الفترة (74-1981/80) إلى 5.7 %، 2.3 % فى المتوسط سنوياً خلال عقدى الثمانينيات والتسعينيات على التوالى؛ مما قلل من فاعلية هذا المتغير فى التأثير في معدل البطالة فى الاقتصاد المصرى خلال تلك الفترة؛ حيث يكون متوسط معدل النمو السنوى خلال فترة الدراسة حوالى 5.5 % أى أنه متماثل حول المعدل فى فترة المنتصف مما يحيّد أثر هذا المتغير على معدل البطالة.

(2) معدل نمو الأجور الحقيقية (X_{10}): لقد كان من المتوقع وجود علاقة طردية بين معدل البطالة وهذا المتغير، إلا أنه غير معنوى وفقاً لهذا النموذج. وربما يرجع ذلك إلى حدوث تراجع ملموس فى معدلات نمو الأجور الحقيقية خلال فترة الدراسة من حوالى 7 % فى المتوسط سنوياً خلال فترة الانفتاح الاقتصادى الفعلى (74-1981/80) إلى 2.7 %، 4.4 % فى المتوسط سنوياً خلال عقدى الثمانينيات والتسعينيات على التوالى. وبذلك يكون المتوسط السنوى لمعدل نمو الأجور خلال فترة الدراسة ككل حوالى 4.5 % وهو إلى حد ما يماثل المعدل فى منتصف

الفترة، مما يُحّيد أثر هذا المتغير على معــدل البطالة. كما أن الأجــور لا تتمتع بالمرونة الكافية فى سوق العمل المصرى؛ مما يقلل من فاعلية معدل نموها فى التأثير فى معدل البطالة.

(3) **معدل التضخم (X_{27})**: وقد أظهر هذا النموذج أن هذا المتغير غير معنوى فى التأثير فى معدل البطالة. وربما يرجع ذلك فى هذا النموذج بالذات إلى الاعتماد على المتغيرات الحقيقية من خلال الأسعار الثابتة لعام 1973 لكافة المتغيرات النقدية ومعدلات النمو بها؛ مما أدى إلى تحييد أثر هذا المتغير فى التأثير جوهرياً فى معدل البطالة.

(4) **معدل نمو صافى الهجرة للخارج (X_{30})**: لقد كان يتوقع أن يمارس هذا المتغير تأثيراً عكسياً فى معدل البطالة، إلا أن هذا النموذج يوضح أنه غير معنوى فى التأثير فى معدل البطالة. وربما يعزى ذلك إلى التراجع الكبير فى معدلات نمو صافى الهجرة فى المتوسط سنوياً من حوالى 11 % خلال عقد الثمانينيات إلى أن صار بالسالب خلال النصف الأول من التسعينيات[1]. ويمكن القول، إن زيادة معدل نمو صافى الهجرة فى الفترة الأولى من هذه الدراسة، ثم تراجعها بشدة، أدى إلى إلغاء فاعلية هذا المتغير فى التأثير فى معدل البطالة خلال هذه الفترة وفقاً لهذا النموذج.

(5) **معدل نمو السكان (X_{32})**: وقد كان من المتوقع وجود علاقة طردية بين معدل البطالة وهذا المتغير، إلا أنه وفقاً لهذا النموذج كان هذا المتغير

---

(1) حيث أصبح – 130.4 % فى المتوسط سنوياً خلال النصف الأول من عقد التسعينيات، وهذا ما عرف بظاهرة الهجرة المرتدة أو العائدة.

غير معنوى. وربما يعزى ذلك إلى الثبات النسبى لمعدل نمو السكان عند مستوى مرتفع يتراوح بين 2.6 % ، 2.8 % فى المتوسط سنوياً خلال عقدى السبعينيات والثمانينيات، وقد انخفض ذلك المعدل إلى حوالى 2% فى المتوسط سنوياً خلال عقد التسعينيات، وعليه يكون متوسط معدل نمو السكان حوالى 2.5 % سنوياً خلال فترة الدراسة.

ورغم أن هذه المتغيرات غير معنوية - إحصائياً - فى التأثير فى معدل البطالة، إلا أنه يتعين التنبيه إلى أن النتائج المتعلقة بأثر هذه المتغيرات التفسيرية ترتبط بهذا النموذج تحديداً. ومن ثم، فإن ذلك لا يعنى أن هذه المتغيرات غير مهمة على الإطلاق فى التأثير فى معدل البطالة، إلا أن ظهورها مع مجموعة المتغيرات ذات التأثير المعنوى فى معدل البطالة، والموضحة فى صياغة النموذج أظهر ضعف أهميتها النسبية فى تفسير هذه الظاهرة.

يتضح مما سبق، أن معدل البطالة يتأثر بدرجة كبيرة وبصورة فاعلة بكل من سياسة الانفتاح الاقتصادى وبرنامج الإصلاح الاقتصادى. كما أن برنامج الإصلاح الاقتصادى له تأثير جوهرى وفاعل وبصورة إيجابية فى معدل البطالة؛ حيث أنه ترتب عليه ارتفاع معدل البطالة فى الاقتصاد المصرى خلال فترة تنفيذه بحوالى 4 % تقريباً؛ مما ترتب عليه انتقال معادلة الانحدار المقدرة المتعلقة بهذا الأثر إلى أعلى. ويؤكد هذا الأمر وجود فارق جوهرى فى معادلة الانحدار المقدرة قبل وفى ظل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى، ويمكن التمييز بين معادلة الانحدار المقدرة لمعدل البطالة قبل وفى ظل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى كما يلى:

(أ) قبل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى: تكون معادلة الانحدار المقدرة على الصورة التالية:

$$y_2 = 0.0716 - 0.0292\ D_2 - 0.0315\ X_6$$

(ب) فى ظل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى: تكون معادلة الانحدار المقدرة على الصورة التالية:

$$y_2 = (\ 0.0716 + 0.0363\ ) - 0.0292\ D_2 - 0.0315\ X_6$$

$$\therefore y_2 = 0.1079 - 0.0292\ D_2 - 0.0315\ X_6$$

∴ هناك اختلاف جوهرى فى المعلمة التقاطعية لمعادلة الانحدار المقدرة؛ مما يدل على أن برنامج الإصلاح الاقتصادى قد ترتب على تنفيذه ارتفاع معدل البطالة فى الاقتصاد المصرى، وهذا الأمر يتفق مع الفرض المبدئى للدراسة والقائل بأن برنامج الإصلاح الاقتصادى سوف يترتب عليه ارتفاع معدل البطالة سواء فى الأجل القصير أو فى الأجل الطويل.

7-3-3 : نموذج قياسى لتحديد المتغيرات المؤثرة فى حجم البطالة:

رغم أن معدل البطالة هو المقياس الأكثر دلالة - وقبولاً - فى التعبير عن مشكلة البطالة فى أى مجتمع؛ حيث يمكن من خلاله المقارنة بين وطأة هذه المشكلة فيما بين الدول، بل وفى الدولة نفسها عبر الفترات الزمنية المختلفة. وهذا الأمر لا يتحقق بالنسبة لحجم البطالة، إلا أنه فى واقع الاقتصاد المصرى، وفى خلال فترة الدراسة المحددة (74-2000)، يمكن الاعتماد عليه فى التعرف على العوامل المؤثرة بفاعلية فى زيادة حدة مشكلة البطالة فى الاقتصاد المصرى خلال هذه الفترة، وكذلك التأكد من أثر برنامج الإصلاح الاقتصادى على هذه المشكلة، وما إذا كان يؤيد

النموذج السابق أو يتعارض معه فى ذلك الأمر، وسيتم اتباع الأسلوب نفسه كما فى النموذج السابق.

أولاً : صياغة النموذج: بنفس الأسلوب الذى اتبع فى النموذج السابق ؛ فقد تم استخدام أسلوب الانحدار الخطى المتعدد معتمداً فى ذلك على **طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)** ، وقد تم تجريب الصيغ الأربع – سالفة الذكر – لمعادلات نماذج الانحدار الخطى المتعدد باستخدام **البرنامج الإحصائى (SPSS)**. وبعد إجراء عديد من المحاولات اتضح أن أفضل هذه الصيغ هى الصيغة الخطية[1]؛ حيث أنها تعطى أعلى درجة تفسيرية لهذا النموذج، فضلاً عن أنها تتسق مع صيغة النموذج السابق، كى يمكن المقارنة بين نتائج النموذجين فى أثرهما فى مشكلة البطالة من خلال النظر إليها من زاويتين مختلفتين.

ومن ثم ، تكون رموز المتغيرات الداخلة فى هذا النموذج كما يلى:

1 – حجم البطالة بألف فرد (y_1).

2 – حجم الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى بالمليون جنيه (X_1).

3 – حجم الاستثمارات القومية المنفذة الحقيقية بالمليون جنيه (X_5).

4 – حجم الأجور الحقيقية بالمليون جنيه (X_9).

---

[1] وتؤيدها الصيغة اللوغاريتمية – الخطية التى تعرف بأسلوب (Poisson Regression) ، حيث أعطت نتائج متقاربة إلى حد كبير مع الصيغة الخطية، وإن كانت مقدرتها التفسيرية أقل مقارنة بالصيغة الخطية، وذلك كما هو موضح فى الملحق رقم (4) (ب) ومقارنته بنتائج الملحق رقم (3).

5 – معدل التضخم (X_{27}).

6 – حجم صافى الهجرة للخارج بألف فرد (X_{29}).

7 – حجم السكان بالمليون نسمة (X_{31}).

8 – سياسة الانفتاح الاقتصادى (D_2)، وهى من قبيل المتغيرات النوعية أو الصورية (Dummy Variables) ، وتكون قيمة (D_2) مساوية للواحد الصحيح خلال الفترة (74–1981/80)، ومساوية للصفر فيما عدا ذلك.

9 – برنامج الإصلاح الاقتصادى(D)، وهو الآخر من قبيل المتغيرات النوعية أو الصورية (Dummy Variables)، وتكون قيمة (D) مساوية للصفر خلال الفترة (74–1991/90)، ومساوية الواحد الصحيح فيما بعد ذلك.

وبذلك يكون حجم البطالة هو المتغير التابع – فى دالة الانحدار هذه – والمتغيرات الأخرى هى المتغيرات التفسيرية ، كما تصورها الدالة التالية :

$$y_1 = f (X_1 , X_5 , X_9 , X_{27} , X_{29} , X_{31} , D_2 , D)$$

وعليه، تكون الصيغة الرياضية كما تصورها المعادلة التالية :

$$y_1 = B_0 + B_1 X_1 + B_2 X_5 + B_3 X_9 + B_4 X_{27} + B_5 X_{29} + B_6 X_{31} + B_7 D_2 + B_8 D + u_i$$

حيث أن (u_i) متغير عشوائى يعبر عن البواقى، له وسط حسابى يساوى الصفر وتباين ثابت.

ثانياً : نتائج تقدير النموذج: وتم ذلك من خلال البرنامج الإحصائى **(SPSS)** باستخدام طريقة الانحدار التدريجى **(Stepwise Reg.)**. وتعتمد هذه الطريقة على إضافة أو إسقاط بعض المتغيرات التفسيرية تدريجياً بهدف التوصل فى

النهاية إلى توليفة المتغيرات التفسيرية المثلى الأكثر فاعلية وتأثيراً فى المتغير التابع والمتمثل هنا فى حجم البطالة (y_1).

وقد بينت نتائج تقدير هذا النموذج بصورة تفصيلية فى الملحق رقم (3) وبصورة مختصرة فى الجدول رقم (7-5).

جدول رقم (7-5)

ملخص نتائج النموذج القياسى لتحديد المتغيرات المؤثرة فى حجم البطالة خلال الفترة (74-2000)

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	**(Constant)**	-2303.506	191.794		-12.010	0.000
	عدد السكان (مليون نسمة)	67.473	4.001	0.965	16.866	0.000
2	**(Constant)**	-1789.623	193.404		-9.253	0.000
	عدد السكان (مليون نسمة)	55.062	4.321	0.788	12.744	0.000
	الإصلاح الاقتصادى	335.504	82.977	0.250	4.043	0.001
3	**(Constant)**	-1623.152	167.841		-9.671	0.000
	عدد السكان (مليون نسمة)	51.934	3.697	0.743	14.048	0.000
	الإصلاح الاقتصادى	425.027	73.939	0.317	5.748	0.000
	صافى الهجرة إلى الخارج-ألف فرد	-0.418	0.130	-0.125	-3.217	0.005
4	**(Constant)**	-1472.704	157.609		-9.344	0.000
	عدد السكان (مليون نسمة)	42.507	4.840	0.608	8.783	0.000
	الإصلاح الاقتصادى	532.633	76.613	0.397	6.952	0.000
	صافى الهجرة إلى الخارج(ألف فرد)	-0.524	0.121	-0.156	-4.342	0.000
	الأجور (مليون جنيه)	0.101	0.039	0.126	2.618	0.017

a Dependent Variable: حجم البطالة (ألف فرد)

وعلى ذلك، تكون معادلة الانحدار المقدرة، مرتبة طبقاً للأهمية النسبية للمتغيرات التفسيرية فى التأثير فى معدل البطالة على الصورة التالية:

$$y_1 = -1472.704 + 42.507\,X_{31} + 532.633\,D - 0.524\,X_{29} + 0.101\,X_9$$
$$(157.609)\quad (4.840)\quad (76.613)\quad (0.121)\quad (0.039)$$

$$R^2 = 0.982$$

$$D.W. = 2.5$$

ويتضح من دراسة نتائج ذلك التقدير - والمبينة بصورة أكثر تفصيلاً فى الملحق رقم (3) - ما يلى:

(أ) إن أهم المتغيرات الاقتصادية ذات الأثر الجوهرى - تلك التى اجتازت الاختبارات الإحصائية - فى حجم البطالة ومرتبة طبقاً لأهميتها النسبية والموضحة فى المعادلة السابقة تتمثل فى:

(1) حجم السكان (X_{31}): ويؤثر فى حجم البطالة طردياً، وهذا ما توضحه الإشارة الموجبة - فى معادلة الانحدار المقدرة - وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات القبلية وفقاً لمنطق النظرية الاقتصادية؛ حيث أن زيادة حجم السكان بمليون فرد يترتب عليها وفقاً لهذا النموذج زيادة فى حجم البطالة بحوالى 42.5 ألف فرد.

(2) برنامج الإصلاح الاقتصادى (D): ويؤثر فى حجم البطالة طردياً، وهذا ما توضحه الإشارة الموجبة - فى معادلة الانحدار المقدرة - حيث ترتب على تطبيق هذا البرنامج زيادة فى حجم البطالة بدرجة كبيرة سواء أكان ذلك بصورة مباشرة - من خلال برنامج الخصخصة - أم بصورة غير مباشرة - بسبب السياسات ذات الطبيعة الانكماشية لهذا

البرنامج. وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات القبلية وفقاً لمنطق النظرية الاقتصادية ، كما سبق توضيحه فى متن هذه الدراسة[1]؛ حيث أنه وفقاً لهذا النموذج ترتب على البدء فى تطبيق هذا البرنامج زيادة فى حجم البطالة بحوالى 533 ألف فرد خلال عقد التسعينيات.

(3) حجم صافى الهجرة للخارج (X_{29}): ويؤثر هذا المتغير فى حجم البطالة عكسياً، وهذا ما توضحه الإشارة السالبة - فى معادلة الانحدار المقدرة - وتتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية والتوقعات القبلية؛ حيث أنه وفقاً لهذا النموذج فإن زيادة الهجرة الخارجية الصافية بحوالى ألف فرد تؤدى إلى انخفاض فى حجم البطالة بحوالى 524 فرد؛ أى ما يفوق 50 % من حجم هذه الهجرة الصافية.

(4) حجم الأجور الحقيقية (X_9): ونظراً لأن الإشارة فى معادلة الانحدار المقدرة موجبة؛ فإن هذا يدل على أن العلاقة بين حجم البطالة ومدفوعات الأجور علاقة طردية. وتتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية والتوقعات القبلية؛ حيث أنه وفقاً لهذا النموذج فإن زيادة الأجور بمليون جنيه بالأسعار الثابتة لعام 1973 سوف يترتب عليها زيادة فى حجم البطالة بحوالى 101 فرد، وهذا بسبب تمدد الكمية المعروضة، وانكماش الكمية المطلوبة من العمل مع ارتفاع الأجور الحقيقية.

ويتضح مما سبق، أن هذا النموذج قد اجتاز الاختبارات الإحصائية والقياسية، وتتفق نتائجه مع مقتضيات المنطق الاقتصادى، هذا، فضلاً عن أن المقدرة التفسيرية

---

(1) يمكن الرجوع فى ذلك إلى الفصل السادس.

لهذا النموذج مرتفعة جدا؛ حيث أن 98 % من التغير فى حجم البطالة فى المجتمع المصرى خلال فترة الدراسة يرجع إلى هذه المتغيرات التفسيرية سالفة الذكر، وهى مرتبة على حسب أهميتها النسبية فى التأثير فى حجم البطالة.

(ب) أن المتغيرات الاقتصادية التى لم تجتز الاختبارات الإحصائية - وهى غير مؤثرة جوهرياً أو بفاعلية فى حجم البطالة - تتمثل فى:

(1) حجم الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى (X_1): كان يتوقع وجود علاقة عكسية بين حجم البطالة وهذا المتغير طبقاً لمنطق النظرية الاقتصادية والتوقعات القبلية، إلا أنه وفقاً لهذا النموذج؛ فإن أثر هذا المتغير غير معنوى. وربما يرجع ذلك إلى أن حجم هذا الناتج لم يزد بدرجة محسوسة خلال هذه الفترة، وأن ظروف التشغيل كانت تتأثر بدرجة أكبر خلال هذه الفترة بعوامل أخرى، أهمها: حركة الهجرة الخارجية، والتعيينات الحكومية، والقطاعات الهامشية أو غير الرسمية، التى نمت بدرجة كبيرة فى الاقتصاد المصرى خلال هذه الفترة، وأن الجزء الأكبر من ناتجها لا يدرج ضمن الناتج المحلى الإجمالى؛ مما قلل من أثره فى مستوى التشغيل، ومن ثم، فى حجم البطالة.

(2) حجم الاستثمار القومى الحقيقى (X_5): كان من المتوقع وجود علاقة عكسية بين حجم البطالة وهذا المتغير، إلا انه وفقاً لهذا النموذج؛ فإن أثره غير معنوى. ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن هذا الأثر لا يتوقف على حجم الاستثمارات فى صورتها المطلقة فحسب - كما سبق التنويه إليه - بل يتوقف - أيضاً - على نوعية هذه الاستثمارات ودرجة الكثافة الرأسمالية أو العمالية المستخدمة، وكذلك على الأنشطة الموجهة

إليها. ونظراً لازدياد نصيب الاستثمارات الخاصة بدرجة كبيرة تلك التى تهدف – أساساً – إلى تعظيم الأرباح دون النظر للأهداف الأخرى التى تعتمد بدرجة أكبر على الكثافة الرأسمالية، فضلاً عن توجهها إلى أنشطة معينة لا تسهم كثيراً فى استيعاب العمالة؛ فقد أدى ذلك كله إلى تقليل دور الاستثمار فى الحد من حجم البطالة بصورة فاعلة خلال فترة الدراسة؛ ومما أدى إلى تفاقم هذا الوضع، غياب استراتيجية واضحة للتشغيل تعمل على تحفيز تلك الاستثمارات وتوجيهها إلى أنشطة أكثر استيعاباً للعمالة.

(3) **معدل التضخم (X_{27})**: وقد أظهر هذا النموذج أن هذا المتغير غير معنوى، ويرجع ذلك أساساً إلى الاعتماد على القيم الحقيقية من بداية الفترة لكافة المتغيرات النقدية؛ مما أدى إلى تحييد أثر هذا المتغير فى التأثير فى حجم البطالة.

(4) **سياسة الانفتاح الاقتصادى (D_2)**: وقد كان من المتوقع أن يسهم هذا المتغير فى الحد من حجم البطالة، غير أنه وفقاً لهذا النموذج كان هذا المتغير غير معنوى إحصائياً. ويمكن أن يعزى ذلك إلى قصر فترة الانفتاح الاقتصادى الفعلى والمشار إليها، وهى الفترة(74–1981/80)، هذا بالإضافة إلى وجود عوامل أخرى أثرت بدرجة كبرى؛ مما حال دون ظهور هذه السياسة كعامل فاعل فى الحد من حجم البطالة. وأهم هذه العوامل الأخرى زيادة حركة الهجرة الخارجية، وزيادة الموارد المالية المتدفقة على الاقتصاد المصرى خلال تلك الفترة، فضلاً عن

استمرار سياسة التعيينات الحكومية فى تلك الفترة على وجه الخصوص.

ويجدر التنويه هنا، إلى أن المتغيرات غير المؤثرة جوهرياً فى حجم البطالة طبقاً لهذا النموذج، لا يعنى أنها غير مهمة على إطلاقها فى التأثير فى حجم البطالة. وربما يرجع ذلك إلى أن وجود المتغيرات الأخرى المؤثرة جوهرياً فى حجم البطالة هو المسئول عن إضعاف وزنها النسبى فى التأثير فى حجم البطالة فى هذا النموذج تحديداً، ولا يعنى ذلك أنها لا تؤثر فى حجم البطالة بصورة عامة أو فى الظروف كافة.

ويتضح مما سبق، أن برنامج الإصلاح الاقتصادى كان له أثر إيجابى فى زيادة حجم البطالة فى الاقتصاد المصرى، وذات تأثير معنوى وفاعل؛ إذ أنه قد أدى إلى زيادة حجم البطالة خلال سنى عقد التسعينيات؛ مما ترتب عليه انتقال معادلة الانحدار المقدرة إلى أعلى؛ ويؤكد هذا الأمر وجود فارق جوهرى فى معادلة الانحدار قبل – وفى ظل – برنامج الإصلاح الاقتصادى. ويمكن التمييز بين معادلة الانحدار المقدرة لحجم البطالة قبل وفى ظل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى كما يلى:

(أ) قبل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى: تكون معادلة الانحدار المقدرة كما يلى :

$$y_1 = -1472.704 + 42.507\,X_{31} - 0.524\,X_{29} + 0.101\,X_9$$

(ب) فى ظل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى: تكون معادلة الانحدار المقدرة كما يلى :

$$y_1 = (-1472.704 + 532.633) + 42.507\,X_{31} - 0.524\,X_{29} + 0.101\,X_9$$

$$\therefore y_1 = -940.071 + 42.507\,X_{31} - 0.524\,X_{29} + 0.101\,X_9$$

∴ يوجد اختلاف جوهرى فى المعلمة التقاطعية بالمقدار (532.633)، مما يدل على أن تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى قد ترتب عليه زيادة فى حجم البطالة، وهذا يتفق مع فرض الدراسة، وكذلك مع نتيجة النموذج الأول - والخاص بمعدل البطالة - ويؤكد هذا الأمر أن برنامج الإصلاح الاقتصادى أسهم بصورة فاعلة فى زيادة حدة مشكلة البطالة فى الاقتصاد المصرى.

• الخلاصة

لقد ازداد **عرض قوة العمل** فى مصر خلال عقد التسعينيات بحوالى 4.1 مليون فرد؛ بما يمثل 465 ألف فرد فى المتوسط سنوياً، وبمعدل نمو 2.8 % فى المتوسط سنوياً، وهو ما يفوق معدل نمو السكان والمقدر بمعدل 2 % فى المتوسط سنوياً. وترتب على ذلك ارتفاع نسبة مشاركة السكان فى قوة العمل من 28 % فى بداية التسعينيات إلى 30 % فى نهايتها، ويرجع ذلك إلى تزايد نسبة مشاركة الإناث فى قوة العمل – خاصة فى الريف – مما أدى إلى ارتفاع النصيب النسبى للإناث فى قوة العمل من 12 % فى عام 1986 إلى 21 % فى عام 2001 على حساب تراجع نصيب الذكور.

أما على **جانب الطلب** فقد ازداد عدد المشتغلين بحوالى 4 مليون فرد ؛ بما يمثل 451 ألف فرد فى المتوسط سنوياً، وبمعدل نمو 3 % فى المتوسط سنوياً – وهو أعلى من معدل نمو عرض العمل؛ مما ترتب عليه انخفاض معـدل البطـالة الرسمـى من 9.3 % فى بداية التسعينيات إلى حوالى 9 % فى نهايتها – وقد استوعبت القطاعات السلعية من هذه الزيادة 45 %؛ بينما استوعبت قطاعات الخدمات الإنتاجية والخدمات الاجتماعية 18 %، 37 % على الترتيب. وتعكس هذه النسب تراجع دور القطاعات

السلعية وزيادة دور قطاعات الخدمات بصفة عامة والاجتماعية منها بصفة خاصة فى استيعاب العمالة.

شهد الاقتصاد المصرى فى ظل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى تزايداً واضحاً فى **حجم البطالة السافرة** وفقاً للإحصاءات الرسمية، إلا أن الواقع يشير إلى ارتفاع حجم البطالة ومعدلها عن تلك القيم الرسمية بكثير، وهذا ما تؤكده عديد من الدراسات فى هذا المجال، فضلاً عن تراجع معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى، وتزايد عدد الوافدين إلى سوق العمل، وتكالب عدد ضخم من المواطنين على برنامج التشغيل الحكومى لشغل عدد محدود من الوظائف الحكومية المعلن عنها فى عام 2001. ويرجع ارتفاع كل من معدل البطالة وحجمها إلى الطبيعة الانكماشية لبرنامج الإصلاح الاقتصادى، فضلاً عن عدم وجود سياسات مباشرة ضمن مكوناته لعلاج هذه المشكلة. أما بالنسبة **للبطالة غير الصريحة** فقد قدر معدلها بحوالى 40 %؛ بما يعادل حوالى 6 مليون فرد، وربما تكون هناك مبالغة فى هذه التقديرات ، نتيجة لوجود تفاوت كبير فيما بين الإنتاجية المتوسطة المحتملة الافتراضية والإنتاجية المتوسطة الفعلية.

ويشير تحليل **هيكل البطالة وخصائصها** إلى زيادة وطأة هذه المشكلة، فالبطالة تبلغ ذروتها فيما بين الشباب؛ حيث أن ما يفوق 95 % من إجمالى العاطلين هم من الداخلين الجدد إلى سوق العمل، كما تتركز البطالة فيما بين فئات المتعلمين ، وخاصة بين حملة المؤهلات المتوسطة، وكذلك زيادة البطالة بين الإناث عن الذكور، وزيادة البطالة الريفية عن الحضرية، وهو الأمر الذى يعكس ضعف التنمية الريفية بصفة عامة والزراعية بصفة خاصة فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى.

وتوضح **نتائج النموذج القياسي** أن المتغيرات ذات التأثير الجوهرى والفاعل فى **معدل البطالة** خلال فترة الدراسة تتمثل فى كل من: سياسة الانفتاح الاقتصادى، وبرنامج الإصلاح الاقتصادى، ومعدل نمو الاستثمار القومى، ذلك أن 89 % من التغيرات فى معدل البطالة خلال تلك الفترة تفسر بالتغير فى هذه المتغيرات. بينما المتغيرات التى تؤثر فى **حجم البطالة** فتتمثل فى كل من: حجم السكان وبرنامج الإصلاح الاقتصادى، وصافى الهجرة للخارج، والأجور الحقيقية؛ حيث أن 98 % من التغيرات فى حجم البطالة ترجع إلى التغير فى هذه المتغيرات. ويتضح من القياس - كذلك - أن برنامج الإصلاح الاقتصادى له تأثير جوهرى وفاعل فى كل من معدل البطالة وحجمها؛ إذ ترتب عليه زيادة كل من معدل البطالة وحجمها بحوالى 4 %، 532 ألف فرد على التوالى خلال عقد التسعينيات. وهذه النتائج تتفق مع فرض الدراسة، الذى مؤداه أن برنامج الإصلاح الاقتصادى سوف يترتب عليه زيادة حدة مشكلة البطالة فى المجتمع المصرى فى كل من الأجلين القصير والطويل.

الفصل الثامن

التنبؤ بمشكلة البطالة على المستويين القومى والقطاعى فى مصر خلال الفترة (2001-2010) *

تهدف دراسة أية ظاهرة إلى التوصل إلى تفسير تلك الظاهرة والتنبؤ بشأنها. وبعد العرض والتحليل – الذى قدم فى الفصول السابقة – عن تفسير ظاهرة البطالة فى مصر، هنا نكون قد وصلنا إلى مواجهة لتساؤلات مهمة عن: **ماذا بعد؟** ماذا عن حجم البطالة ومعدلها فى مصر فى العقد الأول من القرن الحادى والعشرين؟ وهل يستمر وضع مشكلة البطالة على الوضع الذى ساد خلال فترة الدراسة؟ وإلى أين يتجه فهل إلى الأفضل أم إلى الأسوأ؟ وسوف تتم مناقشة هذه التساؤلات من خلال التنبؤ بعرض العمل والطلب عليه على المستوى القومى خلال هذا العقد؛ ثم من خلال الموازنة بينهما يتم تحديد حجم البطالة ومعدلها المتوقعين على المستوى القومى. وحتى تزداد الصورة تحديداً يجب التعرف على الطلب المتوقع على العمل بالنسبة لكل من قطاعات الاقتصاد القومى، وذلك لتحديد الاحتياجات المستقبلية لهذه القطاعات، والتعرف على أى القطاعات أكثر استيعاباً للعمالة – خاصة تلك التى تمثل القطاعات الرائدة فى خلق فرص العمل الجديدة والارتفاع بمستوى التوظف – ويساعد ذلك كله – بلا شك – واضعى السياسات الاقتصادية – خاصة المتعلقة بجانب التوظف – فى اتخاذ السياسات التى من شأنها الارتفاع بمستوى التوظف على كل من المستويين

---

* يجدر التنويه هنا إلى أن سنوات التنبؤ الفعلية هى (2000/2001--2009/2010) وهى سنوات مالية، غير أنه سوف يشار إليها فى المتن فى صورة سنوات ميلادية للتبسيط، ومن ثم تكون فترة التنبؤ هى على الصورة (2001-2010)

القطاعى والقومى، وفى كل من الأجلين القصير والطويل[1]؛ مما يمكن أن يسهم فى مواجهة مشكلة البطالة بصورة موضوعية وفاعلة فى المستقبل.

وفى ضوء ذلك، **ينقسم هذا الفصل إلى محورين**: يتناول **الأول** منهما: التنبؤ باتجاهات سوق العمل المصرى خلال الفترة (2001-2010)، ويتعلق **الثانى**: بالتنبؤ باتجاهات الطلب على العمل على المستوى القطاعى خلال فترة التنبؤ السابقة.

8-1 : التنبؤ باتجاهات سوق العمل المصرى خلال الفترة (2001-2010)

يتناول هذا المحور مسائل التنبؤ بكل من جانبى عرض العمل والطلب عليه فى الاقتصاد المصرى، فضلاً عن التنبؤ بمسار الفجوة بينهما خلال فترة التنبؤ. وعليه، سوف يتم التنبؤ بسلوك كل من حجم البطالة ومعدلها خلال العقد الأول من القرن الحادى والعشرين. وسيتم تحديد المتغيرات الأكثر أهمية فى التأثير على كل من جانبى العرض والطلب على العمل اعتماداً على أسلوب الانحدار الخطى المتعدد باستخدام **البرنامج الإحصائى (SPSS)**. وبعد تقدير معادلة الانحدار المقدرة[2]، يتم رسم خط الاتجاه العام للمتغيرات التفسيرية فى هذه المعادلة باستخدام **برنامج (Excel)**. ولقد بنى ذلك على أساس افتراض مؤداه: **أن المتغيرات التفسيرية تسلك فى المستقبل القريب خلال سنوات التنبؤ سلوكاً مقارباً لما كانت عليه فى السنوات الماضية**

---

(1) وهو الأمر الذى سوف يتضح من خلال الأدوات والسياسات ضمن الاستراتيجية المقترحة لعلاج مشكلة البطالة فى توصيات الدراسة.

(2) التى تتصف باجتياز اختبارات المعنوية الإحصائية، وتتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، وتكون ذات قدرة تفسيرية مرتفعة.

والمتاح عنها بيانات فعلية. وعليه، يقدر خط الاتجاه العام لكل متغير تفسيرى بوساطة البيانات الفعلية المتاحة عن الفترة، وباستخدام معادلة هذا الخط يتم التنبؤ بالقيم التى سوف يتخذها المتغير التفسيرى. وبالتعويض فى معادلة الانحدار المقدرة يتم الحصول على القيم المتوقعة لكل من عرض العمل والطلب عليه خلال السنوات المراد التنبؤ بها.

وعليه، فإنه يمكن تحديد أهداف هذا النموذج القياسى فى: التنبؤ بعرض العمل خلال الفترة (2001-2010)، والتنبؤ بالطلب على العمل خلال هذه الفترة، وأخيراً، التنبؤ بحجم البطالة ومعدلها خلال الفترة نفسها.

8-1-1 : التنبؤ بعرض العمل:

أولاً : صياغة النموذج : لقد تم إجراء عديد من المحاولات - على النماذج الأربعة السابق ذكرها فى الفصل السابع - وذلك بإتباع أسلوب **الانحدار الخطى المتعدد** وطريقة **المربعات الصغرى العادية (OLS)** وباستخدام **البرنامج الإحصائى (SPSS)**[1]. ومن خلالها تم تفضيل الصيغة الخطية؛ حيث أنها تعطى أعلى قدرة تفسيرية. ولقد تبين من هذه المحاولات أى المتغيرات أكثر أهمية فى التأثير فى **عرض العمل أو قوة العمل** - التى سوف يشار إليها بالرمز LF بألف فرد -

(1) وهو نفس الأسلوب الذى اتبع فى نماذج الفصل السابع من هذه الدراسة.

تتمثل فيما يلى[1]:

1 – حجم الأجور الحقيقية بالمليون جنيه (X_9).

2 – حجم السكان بالمليون نسمة (X_{31}).

3 – سياسة الانفتاح الاقتصادى (D_2).

4 – برنامج الإصلاح الاقتصادى (D).

علماً بأن المتغيرين (3)، (4) هما من المتغيرات النوعية أو الصورية **(Dummy Variables)** وتأخذ قيمتها الصفر أو الواحد الصحيح كما فى النماذج السابقة[2]. وقد تم ادراج هذين المتغيرين فى النموذج لأنهما يؤثران فى مناخ سوق العمل المصرى وبيئته، ويؤثران بصورة غير مباشرة فى عديد من المتغيرات التى تؤثر بدورها فى سلوك الأفراد نحو الانخراط فى سوق العمل أو الانسحاب منه، ومن ثم، فإنهما يؤثران فى عرض العمل[3]– وسوف يتضح ذلك من نتائج التقدير – وعلى

---

(1) وقد تم إجراء عدة محاولات، وكذا إدخال كثير من المتغيرات الأخرى المؤثرة فى عرض العمل، مثل: حجم الخريجين، ومعدل التضخم، وحجم صافى الهجرة للخارج. غير أن كثيراً من هذه المحاولات وُجهت بعديد من المشاكل مثل: الارتباط الخطى بين حجم الخريجين وحجم السكان؛ مما أثر فى قيم المعلمات المقدرة التى يصعب فى ظلها التفسير الاقتصادى لها. وكذلك فى حالة المتغيرين: معدل التضخم وصافى الهجرة للخارج وجدنا أنه من الصعوبة رسم خط اتجاه عام وخاصة خلال عقد التسعينيات بسبب الاتجاه النزولى المتزايد فيه لأسباب خارجية فى حالة الهجرة الخارجية، وعدم دقة البيانات وصدقها فى حالة معدل التضخم.

(2) حيث أن (D_2) تأخذ قيمتها الواحد الصحيح خلال الفترة (74–1981/80) وتكون قيمتها خلاف ذلك مساوية للصفر ، بينما (D) تأخذ القيمة صفر خلال الفترة (74–1991/90) وتأخذ الواحد الصحيح فيما عدا ذلك.

(3) حيث يؤثران فى كل من نمط الاستهلاك وطموحات الأفراد؛ مما يؤدى إلى عرض مزيد من قوة العمل بهدف زيادة الدخول واقتناء السلع والخدمات.

هذا الأساس يكون عرض العمل فى مصر دالة فى هذه المتغيرات التفسيرية الأربعة سالفة الذكر على الصورة العامة التالية:

$$LF = f(X_9, X_{31}, D_2, D)$$

وتكون الصيغة الرياضية لهذا النموذج على النحو المبين فى المعادلة التالية:

$$LF = a_0 + a_1 X_9 + a_2 X_{31} + a_3 D_2 + a_4 D + e_i$$

حيث أن (e_i) هو متغير عشوائى يعبر عن البواقى له وسط حسابى يساوى صفر وتباين ثابت.

ثانياً: نتائج تقدير النموذج: لقد جاءت نتائج تقدير النموذج وفقاً لاستخدام البرنامج الإحصائى(**SPSS**) كما هو موضح فى الملحق رقم (5) (أ) وبالتالى، تكون معادلة الانحدار المقدرة والمرتبة طبقاً للأهمية النسبية للمتغيرات التفسيرية فى تأثيرها فى عرض العمل - كما توضحها المعلمات المعيارية وقيمة اختبار T الموضحة فى الملحق السابق - **على الصورة الآتية:**

$$LF = -6142.463 + 341.873\ X_{31} + 1978.107\ D_2 + 0.650\ X_9 + 634.529\ D$$
$$(793.963) \quad (15.003) \quad (238.409) \quad (0.114) \quad (187.488)$$

$$R^2 = 0.995$$
$$D.W. = 1.608$$

ويتضح من هذه المعادلة أن أهم المتغيرات الكلية المؤثرة جوهرياً فى عرض العمل تتمثل فيما يلى:

(1) **حجم السكان** (X_{31}): وتبين إشارتها الموجبة - فى معادلة الانحدار المقدرة - وجود علاقة طردية بين عرض العمل وحجم السكان. وتتفق

هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية والتوقعات القبلية؛ حيث أنه وفقاً لهذا النموذج؛ فإن زيادة السكان فى مصر بمليون فرد يترتب عليه زيادة فى عرض العمل بحوالى 342 ألف فرد، ومن ثم، **يمثل حجم السكان أهم المتغيرات المؤثرة فى عرض العمل (قوة العمل) لأنه صاحب أعلى معلمة معيارية وأعلى قيمة لاختبار (T) كما هو موضح فى نتائج التقدير بالملحق رقم (5) (أ).**

(2) **سياسة الانفتاح الاقتصادى (D_2)**: وتبين إشارتها الموجبة – فى معادلة الانحدار المقدرة – أن تأثير هذا المتغير إيجابياً فى عرض العمل، وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات القبلية؛ حيث عملت هذه السياسة على تحسين مناخ سوق العمل فى مصر؛ مما أدى إلى تسهيل الانخراط فى قوة العمل. **ووفقاً لهذا النموذج فقد ترتب على هذه السياسة زيادة حجم قوة العمل بحوالى 2 مليون فرد، نتيجة لانتهاج هذه السياسة خلال فترة السبعينيات.**

(3) **حجم الأجور الحقيقية (X_9)**: ويؤثر إيجابياً فى عرض العمل كما توضحه الإشارة الموجبة – فى معادلة الانحدار المقدرة – وتتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية والتوقعات القبلية، ذلك أن زيادة الأجور الحقيقية تكون سبباً وراء تحفيز الأفراد – الذين لا يرغبون فى العمل عند مستوى أقل من الأجور – الانخراط فى سوق العمل. **ووفقاً لهذا النموذج؛ فإن زيادة الأجور الحقيقية بمليون جنيه بأسعار عام 1973 قد أدت إلى زيادة فى عرض العمل بحوالى 650 فرد.**

(4) برنامج الإصلاح الاقتصادى (D): وتشير الإشارة الموجبة - فى معادلة الانحدار المقدرة - إلى أن هذا البرنامج يؤثر إيجابياً فى عرض العمل؛ الأمر الذى يتفق مع التوقعات القبلية؛ حيث أنه وفقاً لهذا النموذج، فقد ترتب على هذا البرنامج زيادة فى عرض العمل بحوالى 635 ألف فرد خلال فترة تطبيقه.

ويجدر بالذكر هنا، أن المقدرة التفسيرية لهذا النموذج مرتفعة جداً؛ حيث أن 99.5 % من التغير فى عرض العمل (قوة العمل) يفسر بالتغير فى هذه المتغيرات التفسيرية الأربعة سالفة الذكر، سواء أكان ذلك التأثير يتم بصورة مباشرة أم غير مباشرة، مما يمكن أن يدعم الثقة فى نتائج هذا النموذج.

ثالثاً : نتائج التنبؤ بعرض العمل: يتضح مما سبق أن عرض العمل يتأثر جوهرياً بأربعة متغيرات أساسية هى على الترتيب: حجم السكان، وسياسة الانفتاح الاقتصادى، والأجور الحقيقية، وبرنامج الإصلاح الاقتصادى. وعند تحديد معادلة الانحدار المستخدمة فى التنبؤ بعرض العمل يراعى ما يلى:

- إضافة معامل برنامج الإصلاح الاقتصادى (D) إلى الحد الثابت فى معادلة الانحدار المقدرة؛ حيث يفترض الاستمرار فى اتباع هذا البرنامج خلال فترة التنبؤ، ومن ثم؛ تكون قيمة (D) مساوية للواحد الصحيح.
- استبعاد قيمة معامل سياسة الانفتاح الاقتصادى (D_2)، وذلك لأن قيمة (D_2) تكون صفراً امتداداً للفترة السابقة عليها مباشرة.

- **بناءً على ذلك تكون معادلة الانحدار المستخدمة في التنبؤ بعرض العمل على الصورة التالية:**

$$LF = - 5507.934 + 341.873\ X_{31} + 0.650\ X_9$$

وسوف يتم إجراء التنبؤ باستخدام أسلوب خط الاتجاه العام من خلال برنامج (**Excel**)، بافتراض أن المتغيرين التفسيريين – حجم الأجور الحقيقية وحجم السكان– سوف يأخذان سلوكاً في سنوات التنبؤ مقارباً لما كانا عليه خلال الفترة السابقة والمتاح عنها بيانات فعلية. ومن خلال التعويض في معادلة خط الاتجاه العام، الذي يراعى فيها أعلى مقدرة تفسيرية (R^2)[1]، يتم الحصول على قيم المتغيرين التفسيريين خلال فترة التنبؤ. ثم بعد ذلك يتم التعويض عن القيم المتنبأ بها لهذين المتغيرين التفسيريين في دالة عرض العمل السابق ذكرها. وذلك كما هو موضح في الشكل رقم (8-1).

ويتضح من هذا التنبؤ أن عرض العمل يتزايد باستمرار؛ حيث كان حوالى 18.9 مليون فرد في عام 2000/99 ، ويتوقع أن يزداد ليصبح حوالى 22.1 مليون فرد في عام 2004 /2005، ثم يزداد ليصبح 26.6 مليون فرد في عام 2010/2009. أي أن عرض العمل سوف يزداد بمقدار 7.7 مليون فرد خلال العقد الأول من القرن الحادى والعشرين؛ بما يمثل 41 % خلال هذا العقد. أي أن التدفق السنوى المتوقع إلى سوق العمل يمثل حوالى 766 ألف فرد في المتوسط[2]. وتتطلب هذه الزيادة في

---

[1] وذلك كما هو موضح في الملحق رقم (5) (ب)، (جـ).

[2] وهذا يتماشى مع تقديرات بعض التقارير، التي ترى أن الوافدين الجدد إلى سوق العمل في مصر يقدر بحوالى 800 ألف فرد في المتوسط سنوياً في نصف العقد الأول من القرن الحادى والعشرين، يرجع في ذلك إلى:

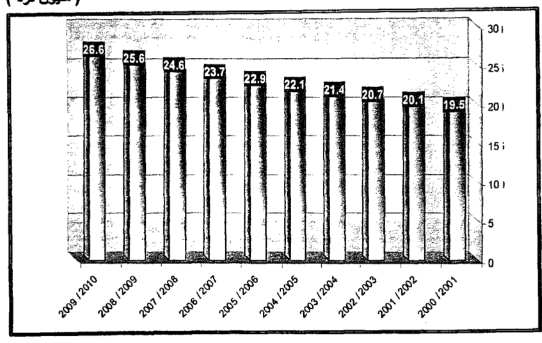
- Energy Information Administration, Country Analysis Briefs: Egypt, Feb. 2004, ***op. cit.***, p. 1.

العرض المتوقع للعمل توفير عدد مناظر - على الأقل - من الوظائف للمحافظة على حجم البطالة الحالى.

شكل رقم (8-1)

عرض العمل فى مصر خلال سنوات التنبؤ (2001-2010)

(مليون فرد)



المصدر: تقديرات الدراسة.

8-1-2 : التنبؤ بالطلب على العمل:

أولاً : صياغة النموذج: يستخدم النموذج أسلوب الانحدار الخطى المتعدد اعتماداً على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، وباستخدام البرنامج الإحصائى (SPSS). ونظراً لأن أسلوب تحليل الانحدار الخطى المتعدد يمثل أداة إحصائية تستخدم لتوضيح العلاقة بين متغير تابع وأكثر من متغير تفسيرى، فإن الدراسة بنفس الأسلوب الذى اتبع فى تقدير عرض العمل قد أخذت فى حسبانها المتغيرات الاقتصادية الكلية الأكثر أهمية فى التأثير فى الطلب على

العمل – تلك التى سوف نشير إليها بالرمز (LA) بألف فرد – **وتتمثل هذه المتغيرات فيما يلى:**

1 – حجم الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى بالمليون جنيه (X_1).

2 – حجم الاستثمار القومى الحقيقى بالمليون جنيه (X_5).

3 – حجم الأجور الحقيقية بالمليون جنيه(X_9).

4 – سياسة الانفتاح الاقتصادى (D_2).

5 – برنامج الإصلاح الاقتصادى (D).

والمتغيران (4)، (5) هما من المتغيرات النوعية أو الصورية **(Dummy Variables)** وتأخذ قيمة كل منهما الصفر أو الواحد الصحيح كما فى النماذج السابقة[1]. وقد تضمن النموذج هذين المتغيرين لأنهما يؤثران فى مستوى أداء النشاط الاقتصادى، ومن ثم، يؤثران بصورة مباشرة وغير مباشرة فى الطلب على العمل – وهذا ما سوف توضحه نتائج التقدير – وبالتالى، **تكون علاقة الانحدار المقدرة للطلب على العمل فى مصر دالة فى المتغيرات التفسيرية الخمسة سالفة الذكر على الصورة التالية[2]:**

$$LA = f (X_1 , X_5 , X_9 , D_2 , D)$$

---

[1] حيث تكون قيمة (D_2) مساوية للواحد الصحيح خلال الفترة (74-1981/80) والصفر فيما عدا ذلك؛ بينما تكون قيمة (D) مساوية للصفر خلال الفترة (74-1991/90) والواحد الصحيح فيما عدا ذلك.

[2] لقد تم التركيز على هذه المتغيرات الخمسة – فقط – وذلك لأنها تعطى أعلى قدرة تفسيرية، كما يمكن تعميم ذلك – أيضاً – فى حالة النماذج الخاصة بالطلب على العمل على المستوى القطاعى كى يكون هناك تناسق فى كل نماذج الطلب سواء على المستوى القومى أو المستوى القطاعى، وسوف يوضح المحور التالى هذا الأمر.

وتكون الصيغة الرياضية لهذا النموذج كما تصورها المعادلة التالية :

$$LA = B_0 + B_1 X_1 + B_2 X_5 + B_3 X_9 + B_4 D_2 + B_5 D + u_i$$

حيث أن (u_i) تمثل متغيراً عشوائياً يصور البواقى له وسط حسابى يساوى الصفر وتباين ثابت.

ثانياً : نتائج تقدير النموذج: من خلال استخدام البرنامج الإحصائى(**SPSS**) فقد كانت نتائج التقدير كما هى موضحة فى **الملحق رقم (6)** (ا)، وبالتالى، فإن معادلة الانحدار المقدرة والمرتبة طبقاً لأهمية المتغيرات التفسيرية فى التأثير فى مستوى التشغيل – كما توضحها المعلمات المعيارية وقيمة اختبار (T) – على الصورة التالية:

$$LA = 3689.546 + 0.998\ X_1 + 2186.954\ D_2 + 1219.968D - 0.572\ X_9$$

$$(910.562)\quad(0.144)\quad(456.647)\quad(455.578)\quad(0.283)$$

$$R^2 = 0.976$$

$$D.W. = 1.254$$

ويلاحظ من معادلة الانحدار المقدرة أن أهم المتغيرات ذات التأثير الجوهرى فى مستوى للتشغيل هى:

(1) **الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى (X_1)**: توضح الإشارة الموجبة لهذا المتغير – فى دالة الانحدار المقدرة – أنه يؤثر طردياً فى مستوى التشغيل، وتتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية والتوقعات القبلية؛ حيث أن زيادة حجم الناتج المحلى تعمل على خلق مزيد من فرص العمل، والعكس. **ووفقاً لهذا النموذج؛ فإن زيادة الناتج المحلى الحقيقى بمليون جنيه بأسعار عام 1973 يترتب عليها زيادة فى مستوى التشغيل، ومن ثم، الطلب على العمل بحوالى 998 فرد.**

(2) **سياسة الانفتاح الاقتصادى (D_2)**: وتؤكد الإشارة الموجبة – فى معادلة الانحدار المقدرة – أن هذه السياسة قد أثرت إيجابياً فى مستوى التشغيل، وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات القبلية، لأن هذه السياسة قد ترتب عليها زيادة التدفقات المالية إلى مصر، فضلاً عن فتح عديد من مجالات العمل والتوظف. **وقد أدت هذه السياسة وفقاً لهذا النموذج إلى زيادة حجم التشغيل بحوالى 2.2 مليون فرد خلال فترة السبعينيات، ولذا؛ فقد أسهمت فى عدم تفاقم مشكلة البطالة فى تلك الفترة.**

(3) **برنامج الإصلاح الاقتصادى (D)**: وتوضح الإشارة الموجبة – فى معادلة الانحدار المقدرة – أن هذا البرنامج أثر فى مستوى التشغيل إيجابياً، وهو الأمر الذى توقعه واضعو هذا البرنامج. **غير أن هذا الأثر اضعف من نظيره الناتج عن تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى، وذلك أن برنامج الإصلاح قد تمخض عنه زيادة حجم التشغيل بحوالى 1.2 مليون فرد خلال عقد التسعينيات.**

(4) **حجم الأجور الحقيقية (X_9)**: وتبين الإشارة السالبة – فى معادلة الانحدار المقدرة – أن هذا المتغير يؤثر عكسياً فى مستوى التشغيل، وتتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية والتوقعات القبلية؛ حيث أن الأجور الحقيقية تمثل ثمن استخدام عنصر العمل. **وقد ترتب على زيادة الأجور الحقيقية بمليون جنيه بأسعار عام 1973 نقصان مستوى التشغيل بحوالى 572 فرد، وذلك طبقاً لهذا النموذج.**

ويلاحظ أن حجم الاستثمار القومى الحقيقى (X_5) لم يكن له وجود فيما بين المتغيرات التفسيرية؛ ذلك أنه لم يكن له تأثير جوهرى أو فاعل

في مستوى التشغيل خلال تلك الفترة. وربما يفسر ذلك بتوجه تلك الاستثمارات إلى مجالات غير مؤثرة بدرجة فاعلة في الارتفاع بمستوى التوظف، فضلاً عن استخدام تقنيات أكثر كثافة رأسمالية، وخاصة في ظل زيادة النصيب النسبي للاستثمارات الخاصة[1].

ويتضح مما سبق؛ أن هذا النموذج له مقدرة تفسيرية عالية؛ حيث أن حوالي 98 % من التغيرات في مستوى التشغيل أو الطلب على العمل ترجع إلى التغير في هذه المتغيرات التفسيرية الأربعة المدرجة في معادلة الانحدار المقدرة.

ثالثاً : نتائج التنبؤ بالطلب على العمل: يتضح مما سبق، أن مستوى التشغيل أو الطلب على العمل يتأثر جوهرياً بأربعة متغيرات هي **على الترتيب: الناتج المحلي الحقيقي، وسياسة الانفتاح الاقتصادي وبرنامج الإصلاح الاقتصادي وحجم الأجور الحقيقية. ويراعى عند تحديد معادلة الانحدار المقدرة للطلب على العمل المستخدمة في التنبؤ ما يلي:**

- إضافة معامل برنامج الإصلاح الاقتصادي (D) إلى الحد الثابت في معادلة الانحدار؛ لأن قيمة (D) تكون مساوية الواحد الصحيح خلال سنوات التنبؤ امتداداً للفترة السابقة عليها مباشرة.
- استبعاد معامل سياسة الانفتاح الاقتصادي (D_2)؛ ذلك لأن قيمة (D_2) تكون مساوية للصفر خلال سنوات التنبؤ امتداداً للفترة السابقة عليها مباشرة.

---

[1] وتتفق هذه النتيجة مع النتائج المحققة في الفصل السابع من أن حجم الاستثمار القومي لم يكن له تأثير جوهري أو فاعل في حجم البطالة.

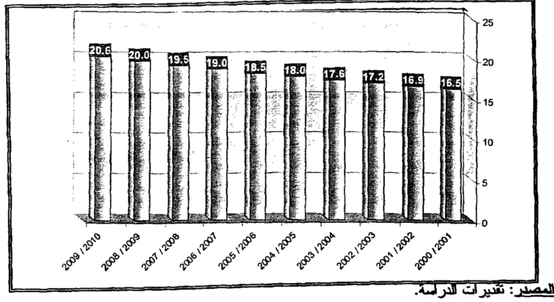
- **على هذا الأساس تكون معادلة الطلب على العمل والمستخدمة فى التنبؤ كما يلى :**

$$LA = 4909.514 + 0.998\ X_1 - 0.572\ X_9$$

وباتباع الأسلوب السابق نفسه – فى تقدير عرض العمل – من خلال رسم خط الاتجاه العام للمتغيرين التفسيريين فى دالة الطلب على العمل[1]، والتنبؤ بالقيم المتوقعة لهما خلال سنوات التنبؤ من خلال برنامج **(Excel)** ثم التعويض فى معادلة الطلب على العمل، يتم التوصل إلى القيم المتوقعة للطلب على العمل خلال العقد الأول من القرن الحادى والعشرين. وذلك كما هو موضح فى **الشكل رقم (8-2)**.

شكل رقم (8-2)

الطلب على العمل خلال سنوات التنبؤ (2001-2010) (مليون فرد)



المصدر: تقديرات الدراسة.

---

[1] وذلك كما هو موضح فى الملحق رقم (6) (ب) ، الملحق رقم (5) (جـ).

ويتضح من هذه البيانات أن الطلب على العمل سوف يزداد من 17.3 مليون فرد فى عام 2000/99 ليصبح حوالى 18 مليون فرد فى عام 2005/2004؛ ثم ليصبح حوالى 20.6 مليون فرد فى عام 2010/2009. وبذلك تكون الزيادة الإجمالية المتوقعة فى الطلب على العمل خلال سنوات التنبؤ حوالى 3.3 مليون فرد؛ بما يمثل حوالى 19 % من إجمالى العمالة فى بداية سنوات التنبؤ. وبذلك يتوقع أن يتم استيعاب حوالى 322 ألف فرد فى المتوسط سنوياً خلال سنوات التنبؤ، وهو رقم متواضع بالنسبة للزيادة السنوية المتوقعة فى عرض العمل[1]؛ مما يسهم فى زيادة حدة مشكلة البطالة، وهو ما سوف يوضح فى النقطة التالية.

8-1-3 : التنبؤ بحجم البطالة ومعدلها:

يترتب على عملية التنمية تغيرات فى الاقتصاد القومى والسكان والقوة العاملة، ينشأ عنها اختلال العلاقة بين عرض العمل والطلب عليه، ويمثل هذا الاختلال قيداً على استمرار عملية التنمية وتطورها، ولذا، فإن أحد الأهداف المهمة للمخططين وواضعى السياسات الاقتصادية يتمثل فى تحقيق الموازنة بين عرض العمل والطلب عليه؛ حيث يعد التوازن بينهما انعكاساً مباشراً لعملية ترشيد استخدام القوة العاملة. ويوضح الجدول رقم (8-1) عرض العمل والطلب عليه، وتحديد كل من حجم

(1) تتماشى هذه النتائج مع نتائج المسح الميدانى بالجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء والخاص بجانب الطلب فى سوق العمل المصرى خلال الفترة (2001-2005) الذى يقدر الطلب على العمل خلال تلك الفترة بحوالى 1.6 مليون فرد؛ بما يمثل 300 ألف فرد فى المتوسط سنوياً، وهو ما يعادل نصف الداخلين إلى سوق العمل والمقدر بحوالى 600 ألف فرد فى المتوسط سنوياً، يرجع فى ذلك إلى:

-د. عبد اللطيف الهنيدى، "جانب الطلب فى سوق العمل المصرى"، مؤتمر بعنوان: ***سوق العمل فى العالم العربى***، كلية التجارة- جامعة طنطا، فى الفترة 27، 28، أبريل 2002، ص5.

البطالة ومعدلها خلال سنوات التنبؤ. ويتضح من هذا الجدول وكذلك من الشكل رقم (8-3) التنبؤات التالية:

1 - يقدر عرض العمل فى عام 2001/2000 بحوالى 19.5 مليون فرد، ويبلغ الطلب عليه حوالى 16.5 مليون فرد فى العام نفسه؛ مما ينتج عنه فائض عرض أى بطالة تقدر بحوالى 3 مليون فرد، ومن ثم، يكون معدل البطالة فى هذا العام حوالى 15.2 %.

2 - يزداد فائض عرض العمل - أى حجم البطالة - فى عام 2005/2004 ليصبح حوالى 4.1 مليون فرد بزيادة مقدارها حوالى 1.1 مليون فرد عن عام 2001/2000، ومن ثم، يرتفع معدل البطالة فى ذلك العام إلى 18.5 %.

3 - يتوقع أن يصل فائض عرض العمل أى حجم البطالة فى نهاية فترة التنبؤ إلى حوالى 6 مليون عاطل؛ بما يمثل ضعف ما كان عليه فى بداية ذلك العقد. ويترتب على ذلك ارتفاع معدل البطالة المتوقع ليصبح 22.7 %، أى أن أكثر من خُمس القوة العاملة المصرية يتوقع لها أن تكون فى حالة بطالة سافرة مع نهاية العقد الأول من القرن الحادى والعشرين[1].

---

[1] وهذا الأمر يتفق مع تقديرات بعض الدراسات، التى ترى أن معدل البطالة فى مصر يتراوح فيما بين 15-25 % فى نصف العقد الأول من القرن الحادى والعشرين، يرجع فى ذلك إلى:
- Energy Information Administration, Country Analysis Breifs: Egypt, Feb. 2004, *op. cit.*, p. 1.

جدول رقم (8-1)

الموازنة بين عرض العمل والطلب عليه ومن ثم تحديد كل من حجم البطالة ومعدلها خلال سنوات التنبؤ (2001-2010)

البيان / السنة	عرض العمل (ألف فرد)	الطلب على العمل (ألف فرد)	البطالة السافرة (ألف فرد)	معدل البطالة السافرة (%)
2001/2000	19494.7	16531.8	2962.9	15.2
2002/2001	20091.9	16876.8	3215.1	16.0
2003/2002	20729.2	17242.2	3487.0	16.8
2004/2003	21409.9	17630.3	3779.5	17.7
2005/2004	22137.1	18043.3	4093.8	18.5
2006/2005	22914.2	18483.3	4430.9	19.3
2007/2006	23744.2	18952.5	4791.7	20.2
2008/2007	24630.6	19453.2	5177.4	21.0
2009/2008	25576.4	19987.5	5588.9	21.9
2010/2009	26585.0	20557.6	6027.4	22.7

المصدر: تقديرات الدراسة.

ويرجع التزايد الكبير المتوقع فى كل من حجم البطالة ومعدلها إلى استمرار معدلات الزيادة المتوقعة بمعدلات مرتفعة فى **عرض العمل**؛ إذ يتوقع أن تكون حوالى 3.5 % فى المتوسط سنوياً خلال سنوات التنبؤ، هذا فى الوقت الذى يكون معدل نمو **الطلب على العمل** حوالى 2.5 % فى المتوسط سنوياً خلال الفترة نفسها. ويعزى الانخفاض النسبى فى معدل النمو المتوقع فى الطلب على العمل - مقارناً بنظيره فى جانب العرض - إلى تراجع كل من معدلات النمو الاقتصادى والحكومة عن سياسة

التعيينات وحركة الهجرة الخارجية، فضلاً عن عدم قيام القطاع الخاص بالدور المنشود منه فى استيعاب مزيد من العمالة. وترجع كل هذه المسببات إلى الطبيعة الانكماشية لسياسات برنامج الإصلاح الاقتصادى، وآثاره السلبية على مستوى التشغيل كما سبق بيانه.

ولقد ترتب على ذلك ارتفاع معدل النمو المتوقع للبطالة إلى حوالى 8.2 % فى المتوسط سنوياً خلال فترة التنبؤ. وهذا يعنى أن جزءاً كبيراً من التدفقات المتوقعة إلى سوق العمل سنوياً سوف تضاف إلى رصيد البطالة القائم؛ مما ينتج عنه ذلك التزايد المستمر فى كل من حجم البطالة ومعدلها خلال فترة التنبؤ[1].

---

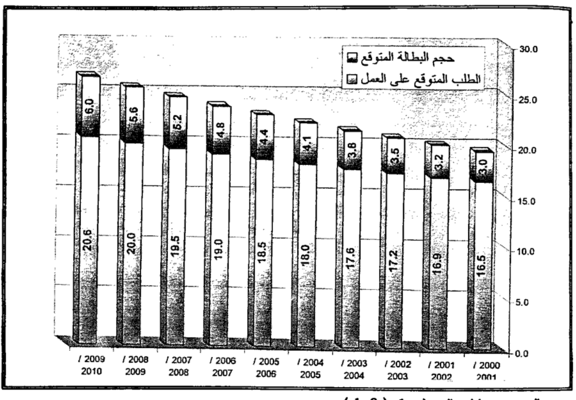
(1) وهذه النتائج تتماشى مع تقديرات - أحد مسئولى منظمة العمل الدولية - د. سمير رضوان الذى يرى أن التدفق السنوى إلى سوق العمل خلال العقد الأول من القرن الحادى والعشرين بعد استبعاد الهجرة الخارجية يقدر بحوالى 806 ألف فرد تقريباً؛ بينما قدرة الاقتصاد المصرى على خلق وظائف تقدر بحوالى 435 ألف وظيفة، ومن ثم، تصبح قدرة الاقتصاد على الاستيعاب حوالى 58.6 % من عرض العمل، أى أن هناك عجز قدره 371 ألف وظيفة سنوياً، يمكن الرجوع فى ذلك إلى:

- Radwan S., "Employment and Unemployment in Egypt: Conventional Problems, Unconventional Remedies", Conference on: ***Employment and Unemployment in Egypt***, The Egyptian Center of Economic Studies, Cairo, Jan. 13-14, 2002, p. 4.

شكل رقم (8-3)

عرض العمل والطلب عليه وحجم البطالة خلال سنوات التنبؤ (2001-2010)

(مليون فرد)



المصدر: بيانات الجدول رقم (8-1).

وبناء على ما سبق كله؛ فإنه يمكن القول إن الاستمرار فى تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى على هذا النحو السابق، يتوقع أن يؤدى إلى تفاقم حدة مشكلة البطالة بصورة غير مسبوقة فى المجتمع المصرى. وهو ما يتفق مع فرض الدراسة ومؤداه: " أن هذا البرنامج سوف يتمخض عن تطبيقه زيادة حجم البطالة ومعدلها فى كل من الأجلين القصير والطويل ".

8-2 : التنبؤ باتجاهات الطلب على العمل على المستوى القطاعى خلال الفترة (2001-2010)

يتطلب التنبؤ بطاقة الاقتصاد القومى على استيعاب العمالة فى المستقبل ضرورة التنبؤ بتلك الطاقة على المستويات الجزئية، أى على مستوى قطاعات الاقتصاد القومى، ومن ثم؛ يمكن التعرف على القطاعات الرائدة والأكثر استيعاباً للعمالة فى المستقبل القريب. ويترتب على ذلك، مساعدة واضعى الخطط والسياسات الاقتصادية عند تحديد الأولويات القطاعية بالنسبة لهدف الارتفاع بمستوى التشغيل والحد من تفاقم مشكلة البطالة[1].

وينقسم هذا المحور إلى جزئين: يتناول **أولهما**: التنبؤ بالطلب على العمل فى قطاعات الاقتصاد القومى المختلفة خلال فترة التنبؤ ثم يتصدى **ثانيهما**: إلى تحديد القطاعات الاقتصادية الرائدة فى استيعاب العمالة خلال فترة التنبؤ.

8-2-1 : التنبؤ بالطلب على العمل فى قطاعات الاقتصاد القومى:

أولاً : صياغة النموذج: لقد تم ذلك من خلال أسلوب الانحدار الخطى المتعدد، اعتماداً على **طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)**، وباستخدام **البرنامج الإحصائى (SPSS)**. ونظراً لأن أسلوب الانحدار الخطى المتعدد هذا يستخدم لتوضيح العلاقة بين متغير تابع واحد وهو هنا مستوى التشغيل أو الطلب على العمل وأكثر من متغير تفسيرى. فقد أخذت الدراسة فى حسبانها أهم المتغيرات التفسيرية المؤثرة فى الطلب على العمل – الذى سوف يشار إليه بالرمز (y) بألف فرد – وتمثلت المتغيرات التفسيرية هذه فى خمسة متغيرات أساسية على مستوى كل قطاع. ويلاحظ أنها نفس

---

[1] سوف يوضح هذا الأمر فى التوصيات الخاصة بهذه الدراسة.

المتغيرات التفسيرية المؤثرة فى الطلب على العمل على المستوى القومى، **وتتمثل هذه المتغيرات فيما يلى:**

1 – حجم الناتج الحقيقى للقطاع بالمليون جنيه (X_1).

2 –حجم الاستثمارات الحقيقية المنفذة فى القطاع بالمليون جنيه(X_5).

3 – حجم الأجور الحقيقية فى القطاع بالمليون جنيه (X_9).

4 – سياسة الانفتاح الاقتصادى (D_2).

5 – برنامج الإصلاح الاقتصادى (D).

والمتغيران (4)، (5) هما من قبيل المتغيرات النوعية أو الصورية **(Dummy Variables)** وتأخذ قيمتهما الصفر أو الواحد الصحيح كما فى النماذج السابقة[1]. وتأخذ هذه المتغيرات نفس الرموز التى استخدمت على المستوى القومى مع إضافة الدليل **(index)** الخاص بكل قطاع **وفقاً للتصنيف التالى:**

(أ) **القطاعات السلعية:** وتتضمن أربعة قطاعات وتأخذ الترتيب من (1) إلى (4) وهى: القطاع الزراعى(1)، قطاع الصناعة والتعدين (2)، قطاع البترول والكهرباء (3)، وقطاع التشييد والبناء (4).

(ب) **قطاعات الخدمات الإنتاجية:** وتشتمل على ثلاثة قطاعات وتأخذ الترتيب من (5) إلى(7) وهى: قطاع النقل والمواصلات وقناة السويس (5)، وقطاع التجارة والمال والتأمين (6)، وقطاع السياحة (7).

---

(1) حيث تكون قيمة (D_2) مساوية للواحد الصحيح خلال الفترة (74-1981/80) والصفر فيما عدا ذلك؛ بينما تكون قيمة (D مساوية للصفر خلال الفترة (74-1991/90) والواحد الصحيح فيما عدا ذلك.

(جـ) **قطاعات الخدمات الاجتماعية**: وتشتمل على ثلاثة قطاعات وتأخذ الترتيب من (8) إلى (10) وهى: قطاع الإسكان (8)، وقطاع المرافق العامة والخدمات الحكومية (9)، وقطاع الخدمات الشخصية (10).

ثانياً : نتائج تقدير النموذج: لتحديد أهم المتغيرات المؤثرة فى مستوى التشغيل على مستوى كل قطاع باستخدام البرنامج الإحصائى(**SPSS**)، وذلك من خلال أسلوب (**Enter**)[1]، الذى يتضمن إدخال كافة المتغيرات التفسيرية الخمسة دفعة واحدة لكل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومى العشرة. فقد كانت نتائج التقدير كما هى موضحة **بالجدول رقم (8-2)، الذى يتضح منه ما يلى:**

[1] باستثناء ثلاثة قطاعات استخدم فيها أسلوب (Stepwise) وهى قطاعات: التشييد والبناء، والنقل والمواصلات وقناة السويس، والخدمات الحكومية والمرافق العامة.

جدول رقم (8-2)

نتائج النماذج المقدرة لتحديد أهم المتغيرات ذات التأثير الجوهرى فى مستوى التشغيل على مستوى القطاعات الاقتصادية باستخدام البرنامج الإحصائى (SPSS)

البيان / القطاعات الاقتصادية	نموذج التقدير والمتغيرات ذات التأثير الجوهرى مرتبة حسب أهميتها النسبية فى التأثير فى الطلب على العمل	D. W.	R
1 - القطاع الزراعى	$y_1 = 3962.061 + 0.272\,X_1 + 0.730\,X_5 - 0.649\,X_9 + 181.87D$ (118.009) (0.085) (0.255) (0.101) (33.726)	1.555	0.969
2 - قطاع الصناعة والتعدين	$y_2 = 587.010 + 155.757\,D + 176.58\,D_2 + 0.487\,X_1$ (71.76) (59.667) (40.296) (0.118)	1.715	0.979
3 - قطاع البترول والكهرباء	$y_3 = 42.231 + 0.743\,X_9 + 51.561\,D$ (12.152) (0.184) (8.569)	0.967	0.927
4 - قطاع التشييد والبناء	$y_4 = 61.463 + 265.323\,D + 1.186\,X_1 + 135.882\,D_2$ (59.768) (35.298) (0.117) (41.794)	1.449	0.954
5 - قطاع النقل والمواصلات وقناة السويس	$y_5 = 381.470 + 153.288\,D + 0.124\,X_1$ (29.102) (32.559) (0.042)	0.594	0.831
6 - قطاع التجارة والمال والتأمين	$y_6 = 583.796 + 193.148\,D + 203.843\,D_2 + 0.378\,X_1$ (66.094) (36.784) (44.791) (0.047)	1.486	0.965
7 - قطاع السياحة	$y_7 = 38.161 - 21.379\,D_2 + 0.26\,X_1 + 0.993\,X_9$ (15.274) (7.217) (0.37) (0.077)	1.541	0.885
8 - قطاع الإسكان	$y_8 = 169.792 + 0.146\,X_5 + 26.485\,D - 20.920\,D_2$ (14.930) (0.024) (4.981) (7.073)	2.036	0.934
9 - قطاع الخدمات الحكومية والمرافق العامة	$y_9 = 1000.992 + 4.658\,X_5 + 516.423\,D$ (95.53) (0.431) (113.788)	1.207	0.956
10 - قطاع الخدمات الشخصية	$y_{10} = 227.620 + 135.643\,D + 155.958\,D_2 + 0.722\,X_1 + 1.016\,X_9$ (80.7) (43.49) (46.51) (0.102) (0.352)	1.676	0.967

المصدر: تقديرات الدراسة.

* القيم بين الأقواس تمثل الأخطاء المعيارية للتقديرات.

- **ظهر الناتج الحقيقى (X_1)** فى سبعة نماذج كمتغير تفسيرى له تأثير جوهرى فى مستوى التشغيل، وكان أثره إيجابياً فى كل منها.
- **ظهر الاستثمار الحقيقى (X_5)** فى ثلاثة نماذج فقط كمتغير تفسيرى له تأثير جوهرى فى مستوى التشغيل، وكان أثره إيجابياً فى مستوى التشغيل فيها.
- **ظهرت الأجور الحقيقية (X_9)** فى أربعة نماذج كمتغير تفسيرى له تأثير جوهرى فى مستوى التشغيل، غير أن ذلك الأثر قد اختلف من قطاع إلى آخر فى هذه النماذج.
- **ظهرت سياسة الانفتاح الاقتصادى (D_2)** فى ستة نماذج كمتغير تفسيرى له تأثير جوهرى فى مستوى التشغيل، وقد كان هذا التأثير إيجابياً فى خمسة منها، وسلبياً فى قطاع واحد فقط هو قطاع السياحة.
- **كان برنامج الإصلاح الاقتصادى (D)** له النصيب الأكبر فى الظهور فيما بين كافة المتغيرات التفسيرية؛ حيث ظهر فى تسعة نماذج كمتغير تفسيرى له تأثير جوهرى إيجابى على مستوى التشغيل فى القطاعات التسعة. ولم يظهر كمتغير تفسيرى له تأثير جوهرى على مستوى التشغيل فى قطاع السياحة فقط فيما بين القطاعات العشرة[1].

ثالثاً : نتائج التنبؤ بالطلب على العمل فى قطاعات الاقتصاد القومى: لتحديد المعادلات المستخدمة فى التنبؤ بالطلب على العمل على مستوى القطاعات الاقتصادية، **فإنه يراعى الخطوات الآتية:**

---

[1] وذلك لأن معدل نمو العمالة بهذا القطاع خلال عقد التسعينيات كان فى جزء كبير منه سالبا؛ مما ترتب عليه انخفاض نصيبه النسبى من العمالة على المستوى القومى، لمزيد من الإيضاح يمكن الرجوع فى ذلك إلى المحور (6-3).

- إضافة معامل برنامج الإصلاح الاقتصادى (D) إلى الحد الثابت فى معادلة الانحدار المقدرة؛ السابق تحديدها فى الجدول رقم (8-2). ويترتب على ذلك زيادة قيمة الحد الثابت بقيمة هذا المعامل، وذلك لأن قيمة (D) تساوى الواحد الصحيح خلال سنوات التنبؤ امتداداً للفترة السابقة عليها مباشرة.
- استبعاد معامل سياسة الانفتاح الاقتصادى(D_2)من معادلة الانحدار، وذلك لأن قيمة(D_2)تساوى الصفر خلال سنوات التنبؤ امتداداً للفترة السابقة عليها مباشرة.

وبناءً عليه، تكون النماذج المستخدمة فى التنبؤ بالطلب على العمل فى القطاعات الاقتصادية كما هى مصورة فى المعادلات الموضحة بالجدول رقم (8-3).

جدول رقم (8-3)

النماذج المستخدمة فى التنبؤ بالطلب على العمل فى القطاعات الاقتصادية المختلفة

البيان / القطاعات الاقتصادية	النماذج المستخدمة فى التنبؤ بالطلب على العمل
1 – القطاع الزراعى	$y_1 = 4143.931 + 0.272\ X_1 + 0.73\ X_5 - 0.649\ X_9$
2 – قطاع الصناعة والتعدين	$y_2 = 742.767 + 0.487\ X_1$
3 – قطاع البترول والكهرباء	$y_3 = 93.792 + 0.743\ X_9$
4 – قطاع التشييد والبناء	$y_4 = 326.786 + 1.186\ X_1$
5 – قطاع النقل والمواصلات وقناة السويس	$y_5 = 534.758 + 0.124\ X_1$
6 – قطاع التجارة والمال والتأمين	$y_6 = 776.944 + 0.378\ X_1$
7 – قطاع السياحة	$y_7 = 38.161 + 0.26\ X_1 + 0.993\ X_9$
8 – قطاع الإسكان	$y_8 = 196.277 + 0.146\ X_5$
9 – قطاع الخدمات الحكومية والمرافق العامة	$y_9 = 1517.415 + 4.658\ X_5$
10 – قطاع الخدمات الشخصية	$y_{10} = 363.263 + 0.722\ X_1 + 1.016\ X_9$

المصدر: حسب من الجدول رقم (8-2).

ويتم إجراء التنبؤ بالطلب على العمل فى كل قطاع على حدة من خلال رسم خط الاتجاه العام للمتغيرات التفسيرية التى تتضمنها معادلة الانحدار فى هذا القطاع باستخدام برنامج (**Excel**). وهذا مبنى على افتراض مؤداه أن المتغيرات التفسيرية سوف تسلك – خلال سنوات التنبؤ – سلوكاً مقارباً لذلك الذى كانت عليه خلال الفترة المتاح عنها بيانات فعلية. ومن الطبيعى أن تتسم معادلة خط الاتجاه العام الذى يتم التنبؤ من خلالها بالمنطقية ، وأن تكون ذات قدرة تفسيرية مرتفعة[1]، ويتم التنبؤ بقيم المتغيرات التفسيرية أثناء فترة التنبؤ من خلال التعويض فى معادلة خط الاتجاه العام، ثم يعوض بقيم هذه المتغيرات التفسيرية فى معادلة الطلب الخاصة بالقطاع والمقدرة سلفاً من خلال البرنامج الإحصائى (**SPSS**)[2]. وقد انصرف اهتمام الدراسة إلى أن تحقق نماذج الطلب على العمل ثلاثة عناصر أساسية حتى تعد ملائمة للاستخدام فى التقدير، ومن ثم، التنبؤ وهى:

1 – معنوية المتغيرات الداخلة فى النموذج.

2 – تحقيق النموذج للمعايير الإحصائية والقياسية ومتطلباتها أن تكون ذات قيمة قبولة لاختبار (T)، وأعلى قيمة لمعامل التحديد (R^2)، وقيمة مقبولة لاختبار ديربن واتسون.

3 – أن تتناسب النتائج المتوقعة للتقدير مع النمو المتوقع للطلب على العمل.

وقد كانت نتائج التقدير للطلب على العمل على مستوى القطاعات العشرة سالفة الذكر والمتبعة بنفس الأسلوب السابق كما هى موضحة فى **الملحق (7)** (أ) وكذلك **الجدول رقم (8-4)**.

---

(1) أى ذات أعلى قيمة لمعامل التحديد (R^2)، وذلك كما هو موضح فى الملحق رقم (7) (ب).

(2) وذلك كما هو موضح فى الملحق رقم (7) (أ).

وتتضح نتائج التنبؤ بالطلب على العمل على المستوى القطاعى فى بيانات الجداول (8-4)، (8-5)، (8-6) وكذلك الشكل (8-4) كما يلى:

(1) **قطاع الزراعة:** يتوقع أن يزداد الطلب على العمل به من 4985 ألف فرد فى عام 2000/99 إلى حوالى 5065 ألف فرد فى عام 2005/2004، ويرتفع ليصل إلى حوالى 5245 ألف فرد فى عام 2010/2009 بزيادة إجمالية مقدارها 260 ألف فرد خلال فترة التنبؤ؛ بما يمثل زيادة قدرها 26 ألف فرد فى المتوسط سنوياً، وبما يعادل حوالى 7.3 % – فقط – من إجمالى الطلب المتوقع على العمل خلال ذلك العقد، وهو رقم متواضع جداً؛ مما يترتب عليه انخفاض النصيب النسبى المتوقع لهذا القطاع من إجمالى المشتغلين على المستوى القومى من 29 % فى بداية فترة التنبؤ إلى 25 % – فقط – فى نهايتها.

(2) **قطاع الصناعة والتعدين:** يتوقع أن يزداد الطلب على العمل بهذا القطاع من 2412 ألف فرد فى عام 2000/99 إلى 2676 ألف فرد فى عام 2010/2009 بزيادة إجمالية مقدارها 264 ألف فرد؛ بما يمثل 26.4 ألف فرد فى المتوسط سنوياً خلال ذلك العقد الزمنى؛ بما يعادل حوالى 7.5 % من إجمالى الطلب المتوقع على العمل خلال تلك الفترة. ويتوقع أن يترتب على ذلك حدوث زيادة محدودة فى النصيب النسبى لقطاع الصناعة من إجمالى المشتغلين على المستوى القومى من حوالى 12 % فى بداية هذه الفترة إلى 13 % – فقط – فى نهايتها.

جدول رقم (8-4)

نتائج تقديرات الطلب المتوقع على العمل فى قطاعات الاقتصاد القومى خلال فترة التنبؤ (2001-2010) (ألف فرد)

السنة / القطاع	2001/2000	2002/2001	2003/2002	2004/2003	2005/2004	2006/2005	2007/2006	1008/2007	2009/2008	2010/2009
الزراعة	4920.1	4955.9	4992.0	5028.3	5064.6	5101.0	5137.2	5173.3	5209.2	5244.8
الصناعة والتعدين	2072.6	2129.4	2188.6	2250.1	2314.2	2380.9	2450.4	2522.6	2597.9	2676.1
البترول والكهرباء	101.1	101.2	101.3	101.5	101.6	101.7	101.8	101.9	102.0	102.0
التشييد والبناء	1343.0	1422.0	1511.9	1613.7	1728.0	1855.8	1997.8	2154.9	2327.9	2517.5
النقل والمواصلات وقناة السويس	712.6	718.0	723.5	729.0	734.4	739.9	745.4	750.8	756.3	761.8
التجارة والمال والتأمين	1939.4	1986.3	2037.5	2093.4	2154.4	2220.9	2293.3	2371.9	2457.3	2549.7
السياحة	134.0	139.4	145.9	153.3	161.8	171.5	182.4	194.7	208.3	223.3
الإسكان	258.6	264.6	271.7	279.9	289.4	300.1	312.2	325.7	340.8	357.6
المرافق العامة والخدمات الحكومية	3746.7	3810.5	3874.0	3937.0	3999.6	4061.8	4123.7	4185.2	4246.3	4307.2
الخدمات الشخصية	1548.0	1600.0	1657.1	1719.6	1787.9	1862.6	1944.0	2032.4	2128.4	2232.4
إجمالى القطاعات (المستوى القومى)	16776.0	17127.6	17503.5	17905.7	18336.0	18796.1	19288.0	19813.5	20374.4	20972.4

المصدر : تقديرات الدراسة من الملحق رقم (7) (1).

جدول رقم (8-5)

تطور النصيب النسبى المتوقع للطلب على العمل فى القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال فترة التنبؤ (2001 - 2010) (%)

القطاع / السنة	2001/2000	2002/2001	2003/2002	2004/2003	2005/2004	2006/2005	2007/2006	1008/2007	2009/2008	2010/2009
الزراعة	29.3	28.9	28.5	28.1	27.6	27.1	26.6	26.1	25.6	25.0
الصناعة والتعدين	12.4	12.4	12.5	12.6	12.6	12.7	12.7	12.7	12.8	12.8
البترول والكهرباء	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5
التشييد والبناء	8.0	8.3	8.6	9.0	9.4	9.9	10.4	10.9	11.4	12.0
النقل والمواصلات وقناة السويس	4.2	4.2	4.1	4.1	4.0	3.9	3.9	3.8	3.7	3.6
التجارة والمال والتأمين	11.6	11.6	11.6	11.7	11.7	11.8	11.9	12.0	12.1	12.2
السياحة	0.8	0.8	0.8	0.9	0.9	0.9	0.9	1.0	1.0	1.1
الإسكان	1.5	1.5	1.6	1.6	1.6	1.6	1.6	1.6	1 7	1.7
المرافق العامة والخدمات الحكومية	22.3	22.2	22.1	22.0	21.8	21.6	21.4	21.1	20.8	20.5
الخدمات الشخصية	9.2	9.3	9.5	9.6	9.8	9.9	10.1	10.3	10.4	10.6
إجمالى القطاعات (المستوى القومى)	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

<u>المصدر</u>: محسوب من بيانات الجدول رقم (8-4).

جدول رقم (8-6)

إجمالى الطلب المتوقع على العمل فى القطاعات الاقتصادية خلال فترة التنبؤ (2001-2010)

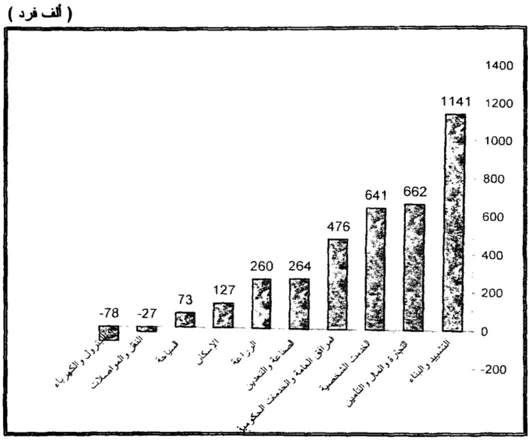
البيان / القطاع	الطلب المتوقع على العمل		النسبة
	الإجمالى (ألف فرد)	المتوسط السنوى (ألف فرد)	(%)
الزراعة	259.8	26.0	7.3
الصناعة والتعدين	264.1	26.4	7.5
البترول والكهرباء	-78.0	-7.8	-2.2
التشييد والبناء	1140.5	114.1	32.2
إجمالى القطاعات السلعية	1586.6	158.7	44.8
النقل والمواصلات وقناة السويس	-27.2	-2.7	-0.8
التجارة والمال والتأمين	661.7	66.2	18.7
السياحة	73.3	7.3	2.1
إجمالى قطاعات الخدمات الإنتاجية	707.7	70.8	20.0
الإسكان	126.6	12.7	3.6
المرافق العامة والخدمات الحكومية	476.2	47.6	13.5
الخدمات الشخصية	641.4	64.1	18.1
إجمالى قطاعات الخدمات الاجتماعية	1244.1	124.4	35.2
إجمالى القطاعات (المستوى القومى)	3538.4	353.8	100.0

المصدر: محسوب من بيانات الملحق رقم (7) (ا).

شكل رقم (8-4)

إجمالى الطلب المتوقع على العمل فى قطاعات الاقتصاد القومى خلال فترة التنبؤ (2001-2010)

(ألف فرد)



<u>المصدر</u>: بيانات الجدول رقم (8-6).

(3) قطاع البترول والكهرباء: يتوقع أن ينخفض ما يستوعبه هذا القطاع من العمالة؛ حيث ينخفض خلال فترة التنبؤ بحوالى 78 ألف فرد – وخاصة فى بداية فترة التنبؤ – ثم يحافظ على مستوى العمالة به عند مستوى حوالى 101 ألف فرد فى السنوات الأولى للتنبؤ ويصل إلى حوالى 102 ألف فرد – فقط – مع نهاية سنوات التنبؤ. وعليه يتوقع أن ينخفض نصيبه النسبى من إجمالى

المشتغلين على المستوى القومى قليلاً من 0.6 % إلى 0.5 % فى نهاية الفترة مقارنة ببدايتها. ويجدر بالذكر هنا، أن هذا القطاع مكثف لرأس المال، ولذا؛ فإن دوره محدوداً جداً فى استيعاب العمالة؛ بل أنه قطاع طارد للعمالة وربما يفسر ذلك بسبب التوسع فى تطبيق برنامج الخصخصة فى هذا القطاع، فضلاً عن الاعتماد المتزايد على الخبرات الأجنبية.

(4) **قطاع التشييد والبناء:** يتوقع أن يزداد الطلب على العمل فى هذا القطاع من 1377 ألف فرد فى عام 2000/99 إلى حوالى 2518 ألف فرد فى عام 2010/2009 بزيادة إجمالية حوالى 1141 ألف فرد؛ بما يمثل 32.2 % من الطلب المتوقع على العمالة ككل خلال فترة التنبؤ، أى انه يتوقع أن يستوعب عمالة إضافية كل عام بحوالى 114 ألف فرد فى المتوسط؛ مما يترتب عليه زيادة النصيب النسبى المتوقع لهذا القطاع من إجمالى المشتغلين على المستوى القومى من حوالى 8 % إلى 12 % فى نهاية فترة التنبؤ مقارنة ببدايتها، وذلك لأنه من الأنشطة المكثفة للعمالة.

(5) **قطاع النقل والمواصلات وقناة السويس:** يتوقع أن ينخفض الطلب على العمل فى هذا القطاع خلال فترة التنبؤ بحوالى 27 ألف فرد – خاصة خلال الفترة الأولى فيها – أى أنه – هو الآخر – من القطاعات الطاردة للعمالة وربما يفسر ذلك أساساً على أنه من القطاعات المكثفة لرأس المال ويتضح هذا الأمر بصورة أوضح فى ظل التحول إلى القطاع الخاص فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى. وعليه، يتوقع انخفاض النصيب النسبى لما يستوعبه هذا القطاع من العمالة القومية من حوالى 4.2 % فى بداية فترة التنبؤ إلى 3.6 % فى نهايتها.

(6) **قطاع التجارة والمال والتأمين:** يتوقع أن يزداد الطلب على العمل فى هذا القطاع من 1888 ألف فرد فى عام 2000/99 إلى 2550 ألف فرد فى عام 2010/2009، بزيادة إجمالية قدرها 662 ألف فرد. ويعنى ذلك أن هذا القطاع يتوقع له أن يستوعب سنوياً حوالى 66.2 ألف فرد فى المتوسط؛ بما يمثل حوالى 19 % من الطلب الكلى المتوقع على العمالة خلال تلك الفترة؛ مما يترتب عليه زيادة نصيبه النسبى من إجمالى المشتغلين على المستوى القومى من 11.6 % فى بداية سنوات التنبؤ إلى 12.2 % فى نهايتها، ويعزى هذا إلى أن هذا القطاع من القطاعات المكثفة للعمالة.

(7) **قطاع السياحة:** يتوقع أن يزداد الطلب على العمل فى هذا القطاع من 150 ألف فرد فى عام 2000/99 إلى حوالى 223 ألف فرد فى عام 2010/2009، بزيادة إجمالية مقدارها 73 ألف فرد؛ بما يمثل حوالى 7.3 ألف فرد فى المتوسط سنوياً؛ بما يعادل 2.1 % من إجمالى الطلب المتوقع على العمل خلال ذلك العقد، وهو مستوى متواضع. وعليه، يتوقع أن يزداد النصيب النسبى لهذا القطاع من إجمالى المشتغلين بدرجة محدودة من 0.8 % إلى 1.1 % فى نهاية سنوات التنبؤ مقارنة ببدايتها.

(8) **قطاع الإسكان:** يتوقع أن يزداد الطلب على العمل فى هذا القطاع من 231 ألف فرد فى عام 2000/99 إلى 358 ألف فرد فى عام 2010/2009، بزيادة إجمالية مقدارها 127 ألف فرد ؛ بما يمثل حوالى 12.7 ألف فرد فى المتوسط سنوياً خلال فترة التنبؤ، وهو رقم متواضع. كما يتوقع أن يزداد النصيب النسبى من إجمالى المشتغلين على المستوى القومى بحوالى 0.2 % – فقط – خلال سنوات التنبؤ.

(9) **قطاع المرافق العامة والخدمات الحكومية**: يتوقع أن يزداد الطلب على العمل في هذا القطاع من 3831 ألف فرد في عام 2000/99 إلى حوالى 4307 ألف فرد في عام 2010/2009 ، بزيادة إجمالية مقدارها 476 ألف فرد؛ بما يمثل حوالى 13.5 % من إجمالى الطلب المتوقع على العمل خلال تلك الفترة، أى أنه يستوعب سنوياً حوالى 48 ألف فرد في المتوسط خلال سنوات التنبؤ، ومن ثم، يتوقع تراجع النصيب النسبى لما يستوعبه هذا القطاع من 22.3 % من إجمالى المشتغلين على المستوى القومى في بداية سنوات التنبؤ إلى 20.5 % في نهايتها. وذلك بسبب تراجع الحكومة عن سياسة التعيينات الجديدة في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى.

(10) **قطاع الخدمات الشخصية**: يتوقع أن يزداد الطلب على العمل في هذا القطاع من 1591 ألف فرد في عام 2000/99 إلى حوالى 2232 ألف فرد في عام 2010/2009، بزيادة إجمالية مقدارها 641 ألف فرد؛ بما يعادل 18.1 % من إجمالى الطلب المتوقع على العمل خلال تلك الفترة؛ بما يمثل حوالى 64 ألف فرد في المتوسط سنوياً خلال فترة التنبؤ. ويتوقع أن يترتب على ذلك زيادة النصيب النسبى لهذا القطاع من إجمالى المشتغلين على المستوى القومى من 9.3 % في بداية سنوات التنبؤ إلى 10.6 % في نهاية تلك السنوات.

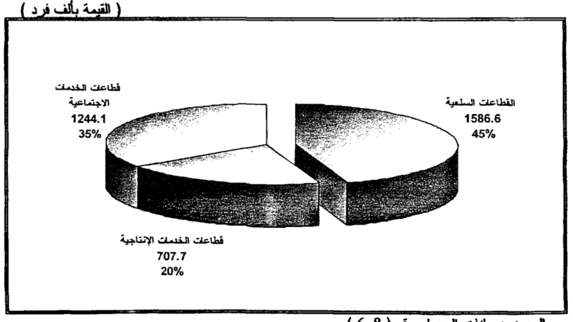
وعليه فإن محصلة ذلك كله أن يزداد الطلب على العمل على المستوى القومى– وفقاً لهذا الأسلوب– من 17434 ألف فرد في عام 2000/99 إلى 20972 ألف فرد في عام 2010/2009، بزيادة إجمالية قدرها 3538 ألف فرد؛ بما يمثل

حوالى 354 ألف فرد فى المتوسط سنوياً[1]. ويتضح من بيانات الجدول رقم (8-6) وكذلك الشكل رقم (8-5) أن القطاعات السلعية تستوعب حوالى 45 % من هذه الزيادة المتوقعة فى العمالة؛ بما يمثل 159 ألف فرد فى المتوسط سنوياً، وقطاعات الخدمات الإنتاجية حوالى 20 % ؛ بما يمثل 71 ألف فرد فى المتوسط سنوياً، وقطاعات الخدمات الاجتماعية حوالى 35 %؛ بما يمثل حوالى 124 ألف فرد فى المتوسط سنوياً. ولعل هذا الأمر يوضح تراجع القطاعات السلعية فى استيعاب العمالة وتزايد دور قطاعات الخدمات بصفة عامة والاجتماعية منها بصفة خاصة.

شكل رقم (8-5)

توزيع إجمالى الطلب المتوقع على العمل بين القطاعات الرئيسة خلال فترة التنبؤ (2001-2010)

(القيمة بألف فرد)



المصدر: بيانات الجدول رقم (8-6).

---

[1] ويتماشى ذلك مع الأسلوب السابق فى التنبؤ بالطلب على العمل على المستوى القومى فى البند (8-1-2) الذى يتوقع زيادة الطلب على العمل بحوالى 3.3 مليون فرد؛ بما يمثل 322 ألف فرد فى المتوسط سنوياً خلال تلك الفترة، لمزيد من الإيضاح ارجع إلى البند المذكور سلفاً.

8-2-2 : تحديد القطاعات الاقتصادية الرائدة فى استيعاب العمالة خلال فترة التنبؤ:

يقصد بالقطاعات الاقتصادية الرائدة تلك القطاعات الأكثر استيعاباً للعمالة، ومن ثم، الأكثر قدرة فى تخفيف حدة مشكلة البطالة، وهى القطاعات التى يتوافر فيها شرطان هما: استيعاب نسبة أكبر من العمالة على المستوى القومى، وتحقيق معدلات مرتفعة لنمو العمالة بها. ولتحديد هذه القطاعات الرائدة؛ فإنه قد تم اتخاذ الخطوات الآتية:

(1) ترتيب القطاعات ترتيباً تنازلياً طبقاً لنسبة العمالة التى تستوعبها على المستوى القومى[1].

(2) ترتيب القطاعات ترتيباً تنازلياً طبقاً لمعدلات نمو العمالة بكل منها خلال فترة التنبؤ[2].

(3) جمع الترتيبين معاً.

ومن ثم؛ فإن القطاعات التى تحتوى على الترتيب الأقل لهذا المجموع تكون هى القطاعات الرائدة والأكثر إسهاماً فى الحد من مشكلة البطالة خلال سنوات التنبؤ (2001-2010)، وذلك كما هو موضح فى **الجدول رقم (8-7)**. ويتضح من هذا الجدول أنه فى حالة التركيز - فقط - على خمسة قطاعات رائدة - مثلاً - **تكون هذه القطاعات على الترتيب هى: التشييد والبناء، والخدمات الشخصية، ويأتى فى المرتبة الثالثة مكرر كل من قطاعات: الصناعة والتعدين، والتجارة والمال والتأمين،**

---

[1] متوسط نسبة العمالة بالقطاع خلال فترة التنبؤ.

[2] المتوسط السنوى لمعدل نمو العمالة بالقطاع خلال فترة التنبؤ.

والمرافق العامة والخدمات الحكومية، إذ يتوقــع أن تستوعب هــذه القطاعات الخمسة 90 % من الزيادة المتوقعة فى العمالة خلال فترة التنبؤ[1].

جدول رقم (8-7)

ترتيب قطاعات الاقتصاد القومى وفقاً لأهميتها فى استيعاب العمالة خلال فترة التنبؤ (2001-2010)

البيان / القطاع	الوزن النسبى لاستيعاب العمالة: متوسط نسبة العمالة (%)	الوزن النسبى لاستيعاب العمالة: الترتيب	الوزن النسبى لمعدل نمو العمالة: متوسط معدل النمو السنوى (%)	الوزن النسبى لمعدل نمو العمالة: الترتيب	مجموع الترتيبين	ترتيب القطاعات وفقاً للمعيارين
الزراعة	27.3	1	0.7	8.5	9.5	6
الصناعة والتعدين	12.6	3	2.9	6	9	3
البترول والكهرباء	0.5	10	0.1	10	20	10
التشييد والبناء	9.8	6	7.2	1	7	1
النقل والمواصلات وقناة السويس	4	7	0.7	8.5	15.5	9
التجارة والمال والتأمين	11.7	4	3.1	5	9	3
السياحة	0.9	9	5.8	2	11	7
الإسكان	1.6	8	3.7	4	12	8
المرافق العامة والخدمات الحكومية	21.6	2	1.6	7	9	3
الخدمات الشخصية	9.9	5	4.2	3	8	2

المصدر: محسوب من بيانات الجدولين (8-4)، (8-5).

(1) هذا ما توضحه بيانات الجدول رقم (8-6).

ويمكن من بيانات الجداول من (8-4) إلى (8-7) فضلاً عن الشكل رقم (8-4) استخلاص التنبؤات الآتية فيما يتعلق بالقطاعات الرائدة فى استيعاب العمالة خلال فترة التنبؤ:

(1) **قطاع التشييد والبناء:** يوضح التنبؤ أن هذا القطاع يحتل المرتبة الأولى فيما بين القطاعات الخمسة الرائدة التى يمكن أن تسهم إيجابياً فى الحد من تفاقم مشكلة البطالة خلال سنوات التنبؤ، وذلك لأنه من القطاعات الواعدة والمكثفة للعمالة. وقد أسهم هذا القطاع خلال السبعينيات وبداية الثمانينيات فى استيعاب قدر كبير من العمالة، ومن ثم، فى الحد من تفاقم مشكلة البطالة فى تلك الفترة. ويلاحظ أن هذا القطاع يتوقع له أن يحقق أعلى معدل لنمو العمالة يقدر بحوالى 7.2 % فى المتوسط سنوياً خلال سنوات التنبؤ، ويترتب على ذلك زيادة النصيب النسبى المتوقع لهذا القطاع فى استيعاب العمالة من 8 % من إجمالى المشتغلين على المستوى القومى فى بداية سنوات التنبؤ إلى 12 % فى نهايتها. كما يلاحظ من معادلة الانحدار المقدرة فى هذا القطاع أن مرونة التشغيل بالنسبة للناتج كانت أكبر ما يمكن فى عقد الثمانينيات؛ إذ قدرت بحوالى 0.92 ، انخفضت إلى 0.70 فى عقد التسعينيات، ويتوقع ارتفاعها إلى 0.82 خلال فترة التنبؤ، وهذا يعنى أن زيادة مستوى الناتج فى هذا القطاع بنسبة 10 % يتوقع أن يترتب عليه زيادة مستوى التشغيل به بنسبة 8.2 %. وهذا كله يدل على أن قطاع التشييد والبناء يمكن أن يلعب دوراً فاعلاً فى الارتفاع بمستوى التشغيل على المستوى القومى، ومن ثم، الإسهام فى الحد من تفاقم مشكلة البطالة خلال فترة التنبؤ. غير أن هذا الأمر يتطلب اتخاذ بعض السياسات التى تدعم دوره فى تحقيق هذا الهدف.

(2) **قطاع الخدمات الشخصية:** يشير التنبؤ إلى أن هذا القطاع يحتل المرتبة الثانية ضمن القطاعات الخمسة الرائدة فى استيعاب العمالة – التى تم التركيز عليها – التى يمكن أن تسهم فى الحد من تفاقم مشكلة البطالة خلال سنوات التنبؤ. وهذا القطاع من القطاعات المكثفة للعمالة؛ ويحقق معدلاً مرتفعاً لنمو العمالة به، وهو الأمر الذى تؤكده بيانات التنبؤ، إذ قدر معدل نمو العمالة به بحوالى 4.2 % فى المتوسط سنوياً خلال سنوات التنبؤ، وعليه، فإنه يتوقع ارتفاع نسبة ما يستوعبه هذا القطاع من إجمالى المشتغلين على المستوى القومى من حوالى 9 % فى بداية سنوات التنبؤ إلى حوالى 11 % فى نهايتها. كما يلاحظ من معادلة الانحدار المقدرة بهذا القطاع، أن تكون مرونة التشغيل بالنسبة لكل من الناتج والأجور خلال فترة التنبؤ حوالى 0.31 ، 0.34 على التوالى، وهذا يعنى أن زيادة أى من الناتج أو الأجور فى هذا القطاع بحوالى 10 % يترتب عليها زيادة مستوى التشغيل المتوقع به بحوالى 3.1 % ، 3.4 % على التوالى. ويبين ذلك إمكان أن يسهم هذا القطاع بصورة إيجابية فى توفير مزيد من فرص العمل والحد من تفاقم مشكلة البطالة خلال سنوات التنبؤ .غير أن هذا يتطلب أن تقوم الحكومة بتوفير البيئة الملائمة لأنشطة هذه الخدمات؛ مما يؤدى إلى اعتماد الأفراد على الذات – ويقلل من اعتمادهم على الحكومة – فى الحصول على فرص العمل.

(3) **قطاع الصناعة والتعدين:** يوضح التنبؤ أن هذا القطاع سوف يحتل المرتبة الثالثة فيما بين القطاعات الخمسة الرائدة فى استيعاب العمالة، ومن ثم، الحد من تفاقم مشكلة البطالة. كما يتضح من معادلة الانحدار المقدرة لهذا القطاع أن مرونة التشغيل بالنسبة للناتج يتوقع لها الزيادة من 0.5 فى عقدى الثمانينيات

والتسعينيات إلى 0.68 خلال فترة التنبؤ، هو ما يعنى أن زيادة مستوى الناتج فى هذا القطاع بحوالى 10 % من شأنه أن يؤدى إلى زيادة مستوى التشغيل به بنسبة 6.8 % وهى نسبة مرتفعة. غير أنه بالرغم من الاهتمام المتزايد بهذا القطاع، إلا أنه لم يزد وزنه النسبى فى استيعابه للعمالة بدرجة ملموسة كما كان يتوقع له؛ حيث يتوقع ارتفاع نسبة المشتغلين به من حوالى 12 % من إجمالى عدد المشتغلين المتوقع فى بداية سنوات التنبؤ إلى حوالى 13 % فى نهايتها. ويرجع الثبات النسبى لاستيعاب هذا القطاع من العمالة إلى عديد من الأسباب، يتمثل أهمها فى الاعتماد المتزايد على الأساليب الإنتاجية المكثفة لرأس المال، فضلاً عن نوعية الصناعات المقامة، وكذلك التحيز للصناعات والمشروعات ذات الحجم الكبير. وقد ترتب على ذلك أن معدل نمو العمالة المتوقع بهذا القطاع لم يتعد 3 % فى المتوسط سنوياً خلال سنوات التنبؤ. غير أنه من الممكن أن يسهم هذا القطاع فى توفير مزيد من فرص العمل والحد من مشكلة البطالة فى المستقبل من خلال اتباع سياسات من شأنها أن تعمل على زيادة الناتج وخلق مزيد من فرص العمل فى هذا القطاع من خلال التركيز على الصناعات الصغيرة، وتوجيه الصناعات إلى الأنشطة التى تستوعب قدراً أكبر من العمالة، فضلاً عن استخدام الأساليب الإنتاجية التى تعطى هدف توفير فرص العمل نفس الأهمية التى يحظى بها هدف استخدام الأساليب الفنية المتقدمة، وتراعى الوفرة والندرة النسبية لعوامل الإنتاج المحلية.

(4) **قطاع التجارة والمال والتأمين:** يحتل هذا القطاع المرتبة الثالثة – مكرر – ضمن القطاعات الرائدة فى استيعاب العمالة خلال فترة التنبؤ، وهو – أيضاً – من القطاعات الاقتصادية المكثفة للعمالة؛ حيث قدر معدل نمو العمالة المتوقع به

بحوالى 3.1 % فى المتوسط سنوياً خلال سنوات التنبؤ. ويتوقع أن يرتفع نصيبه النسبى من إجمالى عدد المشتغلين المتوقع على المستوى القومى من 11.6 % فى بداية سنوات التنبؤ إلى حوالى 12.2 % فى نهايتها. كما توضح معادلة الانحدار المقدرة فى هذا القطاع أن مرونة التشغيل بالنسبة للناتج يتوقع لها الارتفاع من حوالى 0.6 فى عقدى الثمانينيات والتسعينيات إلى 0.65 خلال فترة التنبؤ، وهذا يعنى أن زيادة مستوى الناتج فى هذا القطاع بحوالى 10 % من شأنه أن يترتب عليه زيادة مستوى التشغيل المتوقع به بحوالى 6.5 % وهى نسبة مرتفعة. ولذا فإنه من الممكن أن يسهم هذا القطاع إيجابياً فى توفير مزيد من فرص العمل والحد من تفاقم مشكلة البطالة خلال فترة التنبؤ باتخاذ بعض السياسات التى تعمل على توفير البيئة الملائمة، فضلاً عن الاستقرار فى عمل هذا النشاط، ومن ثم، تدعم من دوره فى تحقيق زيادة الناتج والتوظف .

(5) قطاع المرافق العامة والخدمات الحكومية: يشير التنبؤ إلى أن هذا القطاع سوف يحتل المرتبة الثالثة - مكرر - فيما بين القطاعات الرائدة فى استيعاب العمالة، والإسهام فى الحد من تفاقم مشكلة البطالة خلال فترة التنبؤ. ويستوعب هذا القطاع - تقليدياً - نصيباً كبيراً من المشتغلين على المستوى القومى - وهو ما يفوق خُمس العمالة القومية قبل بداية سنوات التنبؤ - غير أن هذا النصيب قد بدأ فى التراجع منذ بداية التسعينيات، بسبب تراجع الحكومة عن سياسة التعيينات وتباطؤها فى هذا القطاع نتيجة لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى، وما ينطوى عليه من سياسة خفض الإنفاق العام ومنها بند الأجور. ويتوقع على أساس هذه الاتجاهات أن يتراجع معدل نمو العمالة بهذا القطاع ليصل إلى حوالى 1.6 % فى المتوسط سنوياً خلال سنوات التنبؤ. وهذا بالرغم من أنه

يتوقع ارتفاع مرونة التشغيل بالنسبة للاستثمار فى هذا القطاع من حوالى 0.55 فى عقدى الثمانينيات والتسعينيات إلى حوالى 0.62 خلال فترة التنبؤ، وهذا ما يعنى أن زيادة مستوى الاستثمار فى هذا القطاع بحوالى 10 % من المتوقع أن يترتب عليه زيادة مستوى التشغيل به بحوالى 6.2 % وهى نسبة مرتفعة. ولذا فإن هذا القطاع يمكن أن يسهم إيجابياً فى توفير مزيد من فرص العمل وذلك من خلال العمل على ترشيد الإنفاق العام، والتخطيط السليم لهذه المرافق والخدمات العامة، وهذا يتطلب زيادة دور الدولة والحكومة فى هذا المجال، وليس كما ينادى البعض بتقليص هذا الدور فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى، لأن ذلك يعمل على توفير البيئة الملائمة والمواتية لعمل القطاع الخاص ويحقق له – نتيجة لذلك – عديداً من الوفورات الخارجية، لأن دور الحكومة بالنسبة للقطاع الخاص هنا يكون دوراً تكاملياً وليس تنافسياً.

ويتضح مما سبق؛ ضرورة إعطاء الأولوية من قبل المخططين وواضعى السياسات الاقتصادية لهذه القطاعات، كى ترفع من قدرة هذه القطاعات على خلق مزيد من فرص العمل الجديدة فى المستقبل؛ مما يسهم بصورة إيجابية فى الحد من تفاقم مشكلة البطالة فى المستقبل. وهو الأمر الذى سوف يتم التركيز عليه فى الأدوات والسياسات ضمن الاستراتيجية المقترحة لعلاج مشكلة البطالة، وذلك فى التوصيات الخاصة بهذه الدراسة.

غير أن هذا لا يعنى إهمال أو تناسى القطاعات الأخرى ؛ حيث يجب اتخاذ السياسات التى ترفع – أيضاً – من معدلات نمو العمالة بها، وتحول دون تراجع نصيبها النسبى من العمالة على المستوى القومى. فعلى سبيل المثال، يجب الاهتمام بقطاع الزراعة باتخاذ السياسات واستخدام الأدوات التى ترفع من معدلات استيعابه للعمالة،

وتحد من تراجع نصيبه النسبى. وكذلك يجب توجيه اهتمام أكبر لقطاع السياحة فهو من القطاعات الواعدة الذى بدأ يزداد دوره فى استيعاب العمالة.

• الخلاصة

توضح نتائج القياس أن **عرض العمل** فى مصر يتأثر جوهرياً بأربعة متغيرات طبقاً لأهميتها النسبية هى على الترتيب: حجم السكان، وسياسة الانفتاح الاقتصادى، والأجور الحقيقية، وبرنامج الإصلاح الاقتصادى ذلك أن 99.5 % من التغيرات فى عرض العمل تفسر بالتغير فى هذه المتغيرات الأربعة. كما توضح نتائج التنبؤ كذلك أن عرض العمل يتوقع له أن يزداد خلال فترة التنبؤ (2001–2010) بحوالى 7.7 مليون فرد؛ بما يمثل حوالى 766 ألف فرد فى المتوسط سنوياً. وبالتالى يكون معدل نمو عرض العمل المتوقع هو حوالى 3.5 % فى المتوسط سنوياً.

وتوضح نتائج القياس أن **الطلب على العمل** يتأثر جوهرياً بأربعة متغيرات هى على الترتيب: الناتج المحلى الحقيقى، وسياسة الانفتاح الاقتصادى، وبرنامج الإصلاح الاقتصادى، والأجور الحقيقية، وأن 98 % من التغيرات فى مستوى التشغيل أو الطلب على العمل ترجع إلى التغير فى هذه المتغيرات الأربعة. كما توضح نتائج التنبؤ أن الطلب على العمل سوف يزداد خلال فترة التنبؤ بحوالى 3.3 مليون فرد، وبما يمثل حوالى 322 ألف فرد فى المتوسط سنوياً، ومن ثم، يكون معدل نمو الطلب المتوقع على العمل هو 2.5 % فى المتوسط سنوياً.

ويتوقع – نتيجة للتطورات السابق ذكرها – أن يتضاعف **حجم البطالة** خلال فترة التنبؤ؛ حيث يزداد من حوالى 3 مليون فرد فى بداية الفترة إلى حوالى 6 مليون فرد فى نهايتها. وهذا يعنى أن معدل نمو حجم البطالة المتوقع خلال العقد الأول من

القرن الحادى والعشرين هو 8.2 % فى المتوسط سنويا. وبالتالى، يتوقع ارتفاع **معدل البطالة** من 15.2 % فى بداية فترة التنبؤ إلى 22.7 % فى نهايتها، أى أن أكثر من خمس قوة العمل المصرية سوف تكون فى حالة بطالة فى نهاية هذا العقد. ويعزى الانخفاض النسبى المتوقع فى معدل نمو الطلب على العمل – مقارنا بنظيره على جانب العرض – إلى الطبيعة الانكماشية لسياسات برنامج الإصلاح الاقتصادى وما اقترن بها من تراجع فى معدلات النمو الاقتصادى، وإلى عدم قدرة القطاع الخاص على القيام بالدور المنشود منه، فضلاً عن تراجع الحكومة عن سياسة التعيينات وكذلك تقلص حركة الهجرة الخارجية.

ومن المتوقع ، وفقاً **لنتائج التنبؤ بالطلب على العمل على المستوى القطاعى**، زيادة الطلب الكلى على العمل خلال فترة التنبؤ بحوالى 3.5 مليون فرد؛ بما يمثل حوالى 354 ألف فرد فى المتوسط سنوياً. ويتوقع أن تستوعب **القطاعات السلعية** حوالى 45% من هذا الطلب ؛ بما يمثل 159 ألف فرد فى المتوسط سنوياً يستوعب الجزء الأكبر منه – حوالى 61 % – فى قطاع التشييد والبناء، وتستوعب **قطاعات الخدمات الإنتاجية** حوالى 20 %؛ بما يمثل حوالى 71 ألف فرد فى المتوسط سنوياً، يستوعب منها قطاع التجارة والمال والتأمين حوالى 94 %. بينما يتوقع أن تستوعب **قطاعات الخدمات الاجتماعية** حوالى 35 % ؛ بما يمثل حوالى 124 ألف فرد فى المتوسط سنوياً، الجزء الأكبر منها يستوعب فى قطاعى الخدمات الشخصية والحكومية، والمتوقع بحوالى 52 %، 38 % على الترتيب. ويتضح من التطورات المتوقعة خلال فترة التنبؤ استمرار تراجع القطاعات السلعية فى استيعاب العمالة، واستمرار تزايد دور قطاعات الخدمات بصفة عامة والخدمات الاجتماعية منها بصفة خاصة.

فضلا عما سبق ذكره؛ فإن نتائج التنبؤ بالطلب على العمل على المستوى القطاعي تُظهر أن **القطاعات الرائدة في استيعاب العمالة خلال فترة التنبؤ** - وهي تلك القطاعات التي تستوعب النسب الأكبر من العمالة على المستوى القومي، فضلاً عن تحقيقها لمعدلات نمو مرتفعة للعمالة بها - تتمثل في القطاعات الآتية على الترتيب: التشييد والبناء، والخدمات الشخصية، والصناعة والتعدين، والتجارة والمال والتأمين، والمرافق العامة والخدمات الحكومية. فهذه القطاعات الخمسة يتوقع لها أن تستوعب 90 % من الزيادة المتوقعة في العمالة خلال فترة التنبؤ. وهذا الأمر يتطلب من المخططين وواضعي السياسات الاقتصادية ضرورة إعطاء أولوية كبرى لهذه القطاعات لدعم دورها في توفير مزيد من فرص العمل والارتفاع بمستوى التوظف والحد من تفاقم مشكلة البطالة في المستقبل. وهو الأمر الذي سوف يولي الكثير من الاهتمام في توصيات هذه الدراسة.

الفصل التاسع

نتائج وتوصيات الدراسة

حاولت هذه الدراسة تقديم تحليل نظرى – تطبيقى – قياسى لمشكلة البطالة مع التطبيق علي مصر، فضلاً عن تقييم أثر برنامج الإصلاح الاقتصادى فيها. وقد اقتضى منطق الدراسة أن تبدأ بفصل عن البطالة – بصفة عامة – تناول مفهومها وأنواعها وكيفية قياسها ونظرياتها، ثم انقسمت الدراسة إلى جزئين اختص **الجزء الأول** منهما بدراسة مشكلة البطالة فى الاقتصاد المصرى قبل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى خلال الفترة (74 – 1991). بينما اختص **الجزء الثانى** بدراسة مشكلة البطالة فى الاقتصاد المصرى فى ظل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى. **وسوف يتناول هذا الفصل أهم النتائج التى توصلت إليها هذه الدراسة، وعلي ضوء ذلك يتم تقديم التوصيات المبنية على أساس تلك النتائج، وذلك في محوارين متتاليين.**

9-1 : نتائج الدراسة

وتتمثل أهم نتائج هذه الدراسة – خاصة التطبيقية – فـــي صورة نقاط مختصرة ما يلي:

(1) عانى المجتمع المصرى من صور مختلفة للبطالة – خلال الفترة السابقة على تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى (74 – 1991) – سواء أكانت سافرة أم مقنعة أم اختيارية. وقد أخذت **البطالة السافرة** – المتمثلة فى فائض العرض فى سوق العمل فى مصر – عدة أشكال وفقاً لمسبباتها؛ فمنها **البطالة الهيكلية** الناتجة عن عدم قدرة عنصر العمل على التكيف مع التغيرات الهيكلية التى

شهدها الاقتصاد المصرى. وكذلك، **البطالة الموسمية** الناتجة عن نقص الطلب على العمل فى مواسم معينة وقطاعات معينة؛ خاصة فى قطاعى الزراعة والسياحة، فضلاً عن بطالة المتعلمين نتيجة لتراجع الطلب على العمالة المؤهلة – داخلياً وخارجياً – منذ بداية الثمانينيات فى الوقت الذى استمر فيه تزايد أعداد الخريجين. بينما **البطالة المقنعة** – المتمثلة فى الأفراد الذين تكون إنتاجيتهم متدنية أو قد تكون صفراً أو حتى سالبة – فقد شهدها المجتمع المصرى أولاً: فى الزراعة، ثم فى قطاع الخدمات الحكومية والقطاع العام بفعل سياسة التعيين الحكومى. أما **البطالة الاختيارية** فهى تنتشر بين أفراد الهجرة المرتدة، وكذلك فى الريف المصرى تمشياً مع فكرة منحنى عرض العمل الملتوى إلى الخلف.

(2) تمتع الاقتصاد المصرى خلال فترة الرواج الاقتصادى (74 – 1981) بمستوى مرتفع نسبياً من التشغيل بسبب تزايد قدرة قطاعات الخدمات، والتشييد والبناء، والقطاع غير المنظم، والهجرة الخارجية فى استيعاب أعداد كبيرة من الداخلين إلى سوق العمل. وقد دعم هذا الاتجاه كل من سياسة التعيين الحكومى وارتفاع معدلات النمو الاقتصادى – بسبب الطفرة الكبيرة فى موارد النقد الأجنبى – والسياسات المالية والنقدية التوسعية آنذاك. وقد ترتب على ذلك كله عدم ارتفاع **معدل البطالة السافرة أو الصريحة**؛ حيث كان متوسطها خلال تلك الفترة حوالى 4 % – فقط – من قوة العمل. غير أن نصيب **البطالة غير الصريحة – المقنعة والجزئية وغيرها** – كان مرتفعاً ؛ إذ كان معدلها المتوسط من قوة العمل حوالى 29 % ؛ بما يمثل حوالى 3 مليون فرد. ورغم هذا الارتفاع لمعدل هذه الأنواع من البطالة، إلا أنها لا تمثل مشكلة محسوسة، وذلك لكونها تأخذ صورة مستترة. وتؤكد الاتجاهات السابقة وجود آثار إيجابية فى

سوق العمل لسياسة الانفتاح الاقتصادى؛ إذ أسهمت فى ارتفاع مستوى التشغيل، وقللت مـن أهمية مشكلة البطالة خـلال فترة الانفتاح الاقتصادى الفعلى (74-1981).

(3) **شهد الاقتصاد المصرى خلال فترة الركود الاقتصادى (82-1991) تزايد حجم مشكلة البطالة السافرة أو الصريحة**، وذلك لفقد تلك الآليات – التى سادت فترة السبعينيات – فاعليتها فى المحافظة على مستوى التشغيل المرتفع. وقد وصل معدل البطالة إلى 14.7 % فى عام 1986، وباتت هذه المشكلة تهدد الاستقرار السياسى والاجتماعى. ويرجع ذلك إلى عديد من الأسباب الداخلية والخارجية التى ترتب عليها انخفاض قدرة الاقتصاد القومى على توفير فرص العمل الكافية لاستيعاب العمالة الداخلة إلى سوق العمل، يضاف إلى ذلك، أن **معدل البطالة غير الصريحة** كان – بدوره – أكثر ارتفاعاً؛ حيث أصبح متوسطه حوالى 37 % من قوة العمل؛ بما يمثل حوالى 5 مليون فرد.

(4) **لا تكمن مشكلة البطالة فى المجتمع المصرى خلال فترة الركود الاقتصادى فى زيادة حجم البطالة ومعدلها فحسب؛ بل تكمن – بدرجة أكبر – فى هيكل المتعطلين وخصائصهم**؛ فقد ارتفع معدل البطالة فى كل من الريف والحضر وإن ارتفع معدل أسرع فى الريف مقارنة بالحضر؛ مما يعكس اهمال التنمية الريفية بصفة عامة، والزراعية بصفة خاصة. كما أن البطالة تركزت – بشكل متزايد – فيما بين فئة الشباب (15 – 29 سنة) الباحثين عن العمل لأول مرة؛ حيث وصل نصيب هذه الفئة من البطالة ما يزيد عن 90 % فى نهاية الثمانينيات؛ مما يعكس قصور عملية التنمية بصفة عامة. كما تتركـز البطالـة – أيضاً – فيما بين فئات المتعلمين؛ وخاصة من حملة المؤهلات المتوسطة

والعليا، وقد مثل نصيب المؤهلين العاطلين حوالى 85 % من إجمالى البطالة فى نهاية الثمانينيات، ويعكس هذا الأمر قصور السياسة التعليمية، ويشير إلى عدم توافقها مع متطلبات كل من سوق العمل وسياسة التنمية، وفضلاً عما سبق فقد تركزت البطالة فيما بين الإناث بدرجة أكبر من الذكور؛ حيث كان معدل البطالة فيما بين الإناث حوالى 20 % وكان نظيره بين الذكور حوالى 5 % وذلك خلال عقد الثمانينيات، وقد أخذ هذا الاتجاه فى التزايد تدريجياً مع زيادة تدفقات الإناث فى سوق العمل من ناحية ؛ ومن ناحية أخرى، تراجع دور الحكومة فى النشاط الاقتصادى وسياسة تعيين الخريجين وزيادة دور القطاع الخاص.

(5) **يرجع تفاقم مشكلة البطالة السافرة فى المجتمع المصرى خلال عقد الثمانينيات إلى مجموعتين من الأسباب؛ إحداهما تخرج عن سيطرة الحكومة؛ فيما تدخل الثانية فى نطاق سيطرتها. وتتمثل المجموعة الأولى فى:** انخفاض أسعار البترول، والركود الاقتصادى العالمى، وتراجع الهجرة الخارجية، وانخفاض قيمة الدولار الأمريكى فى مواجهة العملات الأخرى، فضلاً عن تدهور شروط التبادل التجارى فى غير صالح الزراعة المصرية، وارتفاع معدل النمو السكانى. بينما تتمثل **المجموعة الثانية فى:** تراجع الحكومة عن سياسة تعيين الخريجين، وعدم ملاءمة الهيكل التعليمى لمتطلبات سوق العمل، وتدنى الإنفاق الاستثمارى، واستخدام فنون إنتاجية مكثفة لرأس المال. يضاف إلى ما سبق، قوانين العمل وتشريعاته، وقلة الاهتمام بالبحث العلمى، وقصور تخطيط القوة العاملة، فضلاً عن زيادة الهجرة الداخلية، وسوء التوزيع الجغرافى للسكان، وعدم الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة. ويؤثر بعض هذه الأسباب فى

جانب الطلب على العمل؛ بينما يؤثر بعضها الآخر فى جانب العرض منه، وقد يؤثر بعض منها فى كل من الجانبين.

(6) **لم تتوفر خطة أو استراتيجية متكاملة لعلاج مشكلة البطالة السافرة فى المجتمع المصرى؛ بل قدمت – فقط – مجموعة من السياسات المتناثرة، التى عملت على تأجيل المشكلة مؤقتاً، وقد أسهمت – بصورة غير مباشرة – فى زيادة حجم الصور غير الصريحة للبطالة ومعدلاتها. وتتمثل هذه السياسات فى كل من: السياسة السكانية، والسياسة التعليمية، وسياسة تعيين الخريجين، وسياسة تشجيع الهجرة الخارجية، وسياسة تشجيع القطاع الخاص. ويرجع** سبب عجز هذه السياسات عن علاج مشكلة البطالة السافرة إلى تركيزها على الاختلالات قصيرة الأجل – فقط – دون الاهتمام بالأجل الطويل، فضلاً عن اهتمامها بالآثار المباشرة واهمال الآثار غير المباشرة، بالإضافة إلى عدم اتساقها واندماجها فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى لم يكن التشغيل يمثل هدفاً محورياً ضمن أهدافها.

(7) **اتجهت الحكومة المصرية فى بداية التسعينيات إلى تبنى مجموعة متكاملة من السياسات الاصلاحية تستهدف توليد قدرة ذاتية على النمو عن طريق زيادة دور القطاع الخاص، وتقليص دور الدولة فى النشاط الاقتصادى، وقد أطلق على هذه السياسات برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى. وتنقسم الأسباب وراء الأخذ بهذا البرنامج إلى مجموعتين: إحداهما داخلية وثانيتهما خارجية.** وتتمثل الأسباب الداخلية فى تراجع معدلات الأداء الاقتصادى، والنمو غير المتوازن فيما بين القطاعات، وارتفاع معدلات التضخم، وتزايد عجز الموازنة العامة، بالإضافة إلى تدنى الأداء الاقتصادى للمشروعات العامة،

والتشوهات السعرية، واختلالات سوق العمل وزيادة حدة البطالة. بينما تتمثل **الأسباب الخارجية** في العجز المتزايد فى ميزان المدفوعات، وعدم واقعية سعر صرف الجنيه المصرى وتعدده، وتزايد كل من المديونية الخارجية وأعباء خدمتها، والآثار السلبية لحرب الخليج الثانية.

(8) يتكون برنامج الإصلاح الاقتصادى المصرى من ثلاثة برامج فرعية هى: برنامج التثبيت، وبرنامج التكيف الهيكلى، وبرنامج البعد الاجتماعى. ويهدف برنامج الإصلاح الاقتصادى بصفة عامة إلى علاج المشاكل والاختلالات التى واجهت الاقتصاد المصرى خلال عقد الثمانينيات، التى كانت وراء الأخذ بهذا البرنامج سواء أكانت أسباباً داخلية أم خارجية. **غير أن مشكلة البطالة لم تحظ بأهمية تذكر فى ظل هذا البرنامج؛ ذلك أن مكوناته قد خلت من أية سياسات مباشرة للتعامل مع هذه المشكلة، وجاء ذلك بصورة غير مباشرة وهامشية من خلال الصندوق الاجتماعى للتنمية. كما أن الأساليب التى طرحت لمعالجتها من خلال الصندوق لا تعدو أن تكون نوعاً من الحلول المؤقتة قصيرة الأجل لا تتلاءم مع تلك المشكلة المزمنة وواقعها فى الاقتصاد المصرى، فضلاً عما يترتب على تطبيق سياسات هذا البرنامج من الآثار السلبية على سوق العمل سواء بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة.**

(9) أدت السياسات المكونة لبرنامج الإصلاح الاقتصادى المصرى إلى التأثير سلباً فى معدل نمو التشغيل أو زيادته – فى أفضل الأحوال – بمعدلات لا تتناسب مع الزيادة فى قوة العمل؛ ذلك أن هذه السياسات قد عضدت بعضها بعضاً فى التأثير سلباً فى قدرة الاقتصاد فى توفير فرص العمل الكافية لاستيعاب التدفقات المتزايدة إلى سوق العمل؛ لينتهى الأمر إلى زيادة حدة البطالة فى الاقتصاد

المصرى؛ الأمر الذى يتناقض مع رؤية واضعى هذه البرنامج فى الدول النامية، ومنها مصر.

(10) تراجع دور **القطاعات السلعية** فى استيعاب العمالة على المستوى القومى بصورة مسمرة، غير أن هذا التراجع كان بمعدل أكبر فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى؛ حيث استوعبت القطاعات السلعية 46 % من المشتغلين الجدد على المستوى القومى خلال عقد التسعينيات، فى حين استوعبت **قطاعات الخدمات الإنتاجية والاجتماعية** 18 % ، 38 % لكل منهما على التوالى. وقد ترتب على ذلك، انخفاض نصيب القطاعات السلعية من 53 % من إجمالى المشتغلين فى بداية التسعينيات إلى حوالى 51 % فى نهايتها – وذلك بسبب تراخى نمو العمالة فى الزراعة بفعل سياسات هذا البرنامج – وفى مقابل ذلك ارتفعت نسبة المشتغلين فى قطاعات الخدمات بصفة عامة، والاجتماعية منها بصفة خاصة.

(11) **أن دور الصندوق الاجتماعى للتنمية – الذى يمثل الأداة الوحيدة لمواجهة مشكلة البطالة فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى – شديد التواضع وغير كاف؛ فلم يقدم منذ بداية نشاطه فى عام 1992 حتى نهاية عام 2000 إلا حوالى 616 ألف فرصة عمل – منها 60 % فرص عمل دائمة، 40 % فرص عمل مؤقتة – بما يمثل 68.5 ألف فرصة عمل سنوياً – منها 41 ألف فرصة عمل دائمة، 27.5 ألف فرصة عمل مؤقتة – بما يمثل 15 % من متوسط فرص العمل التى أتيحت على المستوى القومى خلال عقد التسعينيات، وإذا تم الاقتصار على فرص العمل الدائمة فقط – وهو الأمر الأكثر دقة – فإن هذه النسبة تكون 9 % فقط. وهو ما يدل على تواضع دور الصندوق فى توفير فرص العمل نسبة إلى واقع مشكلة البطالة فى الاقتصاد المصرى. ويعزى ذلك**

إلى ضعف الموارد المالية المتاحة للصندوق، التى لم تتجاوز أربعة مليارات جنيه للانفاق على البرامج - الأربعة - المتعلقة بهدف توفير فرص العمل، 5.1 مليار جنيه للإنفاق على كافة برامجه منذ بداية نشاطه حتى نهاية عام 2000.

(12) لقد كان التدفق إلى سوق العمل خلال عقد التسعينيات - وفقاً للإحصاءات الرسمية - حوالى 465 ألف فرد فى المتوسط سنوياً؛ بمعدل نمو 2.8 % فى المتوسط سنوياً، وهو ما يفوق معدل نمو السكان المقدر بحوالى 2 % سنوياً. ويعزى ذلك إلى زيادة نسبة السكان النشطاء اقتصادياً من حوالى 28 % فى بداية التسعينيات إلى 30 % فى نهايتها، التى ترجع بدورها إلى زيادة قوة عمل الإناث - خاصة فى الريف - مما أدى إلى ارتفاع نصيب الإناث فى قوة العمل إلى 21 % فى عام 2001 مقارنة بحوالى 12 % فى عام 1986. بينما على جانب الطلب على العمل فقد ازداد عدد المشتغلين بحوالى 451 ألف فرد فى المتوسط سنوياً، بمعدل نمو 3 % فى المتوسط سنويا؛ بما يفوق معدل نمو عرض العمل؛ مما يترتب عليه انخفاض معدل البطالة الرسمى من 9.3 % فى بداية التسعينيات إلى 9 % فى نهايتها. ورغم انخفاض معدل البطالة وفقاً للإحصاءات الرسمية، إلا أن الواقع يشير إلى ارتفاع حجم البطالة ومعدلها خلال تلك الفترة عن نظيرتها طبقاً للأرقام الرسمية. وهذا الأمر قد أيدته عديد من الدراسات فى هذا المضمار، فضلاً عن حالة الركود الاقتصادى وتراجع معدلات نمو الناتج المحلى، وتزايد أعداد الوافدين إلى سوق العمل، وتكالب عدد ضخم من المواطنين على برنامج التشغيل الحكومى لشغل عدد محدود من الوظائف الحكومية - 170 ألف وظيفة - فى عام 2001. كما أن معدل البطالة غير

الصريحة كان مرتفعاً هو الآخر؛ إذ قدر متوسطه بحوالى 40 % من قوة العمل؛ بما يمثل حوالى 6 مليون فرد.

(13) ازدادت حدة الاتجاهات السابقة فيما يتعلق بهيكل البطالة وخصائصها فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى عما كانت عليه من قبل؛ إذ تبلغ البطالة ذروتها فيما بين شباب المتعلمين الذين يبحثون عن فرص العمل لأول مرة؛ إذ أصبح هؤلاء يشكلون أكثر من 95 % من المتعطلين، وتزداد حدة هذه البطالة فيما بين الإناث مقارنة بالذكور، فضلاً عن زيادة معدلات نمو البطالة الريفية عن نظيرتها الحضرية؛ مما يعكس ضعف التنمية الريفية والزراعية فى ظل هذا البرنامج.

(14) تبين نتائج الدراسة القياسية أن المتغيرات التى تؤثر جوهرياً فى معدل البطالة خلال فترة الدراسة هى: سياسة الانفتاح الاقتصادى، وبرنامج الإصلاح الاقتصادى، ومعدل نمو الاستثمار القومى الحقيقى، وتفسر هذه المتغيرات 89 % من التغير فى معدل البطالة خلال تلك الفترة. أما المتغيرات التى تؤثر جوهرياً فى حجم البطالة فهى: حجم السكان، وبرنامج الإصلاح الاقتصادى، وصافى الهجرة للخارج، والأجور الحقيقية، وتفسر هذه المتغيرات 98 % من التغير فى حجم البطالة خلال تلك الفترة. وهذا يعنى أن برنامج الإصلاح الاقتصادى له تأثير جوهرى وفاعل، وأسهم فى زيادة حدة مشكلة البطالة سواء أكان بصورة مباشرة أم غير مباشرة؛ حيث أنه ترتب عليه زيادة معدل البطالة وحجمها بحوالى 4 %، 532 ألف فرد على التوالى خلال عقد التسعينيات.

(15) تبين الدراسة أنه فى ظل اتباع السياسات الحالية لبرنامج الإصلاح الاقتصادى يمكن التوصل إلى نتائج التنبؤ فى سوق العمل المصرى خلال الفترة (2001-2010) على النحو التالى:

(أ) يتوقع أن يزداد **عرض العمل** خلال تلك الفترة بحوالى 7.7 مليون فرد؛ بما يمثل 766 ألف فرد فى المتوسط سنوياً، ومن ثم يكون معدل نمو عرض العمل المتوقع 3.5 % فى المتوسط سنوياً.

(ب) يتوقع أن يزداد **الطلب على العمل** خلال تلك الفترة بحوالى 3.3 مليون فرد؛ بما يمثل 322 ألف فرد فى المتوسط سنوياً، ومن ثم، يكون معدل نمو الطلب المتوقع على العمل 2.5 % فى المتوسط سنوياً.

(حـ) يتوقع – نتيجة لما سبق – زيادة حدة مشكلة البطالة؛ حيث أن رصيد البطالة سوف يضاف إليه حوالى 444 ألف فرد فى المتوسط سنوياً، ومن ثم، يكون معدل نمو البطالة المتوقع 8.2 % فى المتوسط سنوياً، وبالتالى، يتوقع زيادة حجم البطالة السافرة من حوالى 3 مليون فرد فى بداية فترة التنبؤ إلى حوالى 6 مليون فرد فى نهايتها؛ مما يعنى ارتفاع معدل البطالة من 15.2 % فى بداية فترة التنبؤ إلى 22.7 % فى نهايتها.

(16) توضح نتائج التنبؤ بالطلب على العمل على المستوى القطاعى خلال الفترة (2001–2010) ما يلى:

(أ) يتوقع زيادة الطلب الإجمالى على العمل بحوالى 3.5 مليون فرد؛ بما يمثل 354 ألف فرد فى المتوسط سنوياً، تستوعب القطاعات السلعية منها 45 % ويستوعب كل من قطاعات الخدمات الإنتاجية والاجتماعية 20 %، 35 % على التوالى. وهو ما يؤكد استمرار تراجع القطاعات السلعية، وتزايد دور قطاعات الخدمات – خاصة الاجتماعية منها – فى استيعاب مزيد من العمالة.

(ب) يتوقع أن تكون القطاعات الرائدة فى استيعاب العمالة التى يمكن أن تؤدى دوراً إيجابياً فى الارتفاع بمستوى التشغيل خلال فترة التنبؤ هى على الترتيب قطاعات: التشييد والبناء، والخدمات الشخصية، والصناعة والتعدين، والتجارة والمال والتأمين، والمرافق العامة والخدمات الحكومية. إذ أن هذه القطاعات الخمسة يتوقع لها أن تستوعب 90 % من الزيادة المتوقعة فى العمالة خلال فترة التنبؤ؛ مما يتطلب من المخططين وواضعى السياسات الاقتصادية اعطاء أولوية أكبر لها فى تحقيق هدف الارتفاع بمستوى التشغيل والحد من حدة مشكلة البطالة السافرة.

9-2 : توصياتالدراسة

تتمثل وسيلة الخروج من الأزمة الاقتصادية الراهنة فى مصر - التى تعد مشكلة البطالة أحد سماتها الأساسية - فى العمل على وضع نمط تنموى جديد وتنفيذه؛ بحيث يكون هدفه تحقيق مستوى مرتفع من التوظف، والحد من مشكلة البطالة بوصفها جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية الشاملة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فضلاً عن ذلك، فان إستراتيجية التوظف ومواجهة مشكلة البطالة يجب أن تضع فى حسبانها أن توفير فرص العمل هو اشباع لحاجات إنسانية أساسية، وليس منتجاً ثانوياً لنشاط الاستثمار والإنتاج - كما تم النظر إليه فى الاستراتيجيات السابقة لعملية التنمية - إذ أن الاستمرار فى انتهاج استراتيجية التنمية والسياسات التى تنطوى عليها فى مصر حالياً، وامتدادها فى المستقبل سوف يتمخض عنه ارتفاع معدل البطالة السافرة إلى ما يقرب من 23 % فى عام 2010[1].

وغنى عن البيان، أن هذا الوضع إذا ما ساد ؛ فإنه ينطوى على تردٍ للأوضاع الاقتصادية، فضلاً عن حدوث توترات اجتماعية وسياسية حادة، ولذا، فإن تبنى أية استراتيجية للتنمية - وما تنطوى عليه من سياسات للتصدى لهذه المشكلة الخطيرة - يجب أن يكون فى إطار المنظور الشامل لعملية التنمية. وتُكون توصيات هذه الدراسة أهم جوانب الاستراتيجية القومية لعلاج اختلالات سوق العمل والارتفاع بمستوى التشغيل والحد من تفاقم مشكلة البطالة فى كل من الأجلين القصير والطويل فى مصر - وذلك فى ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج - **وتنقسم هذه التوصيات إلى مجموعتين، تتعلق إحداهما بالأجل القصير، وتختص ثانيتهما بالأجل الطويل.**

---

[1] كما هو موضح فى نتائج التنبؤ فى الجدول رقم (8-1).

9-2-1 :توصيات الأجل القصير: وتهدف هذه التوصيات إلى الحد من الآثار الانكماشية لبرنامج الإصلاح الاقتصادى، وتوفير البيئة الملائمة لزيادة فرص العمل والارتفاع بمستوى التوظف للحد من تفاقم مشكلة البطالة الحالية. وتتمثل أهم توصيات الأجل القصير فيما يلى:

(1) البدء فى توفير قاعدة متكاملة من البيانات الأساسية عن قوة العمل مع تبيان خصائصها المختلفة وتوزيعاتـــها الجغرافيـــة، بالإضافة إلى بثها بشكل مستمر.

(2) العمل على توفير إحصاءات دقيقة عن كل من فائض مخرجات التعليم وعجزه، وتحليلها وتصنيفها من قبل ذوى الاختصاص. يضاف إلى ذلك، العمل على **تنشيط دور التدريب التحويلى** حتى يمكن سد العجز من الفائض، مع التأكيد هنا على الاهتمام بتأهيل الداخلين الجدد إلى سوق العمل وفقاً لمتطلباته.

(3) تيسير حصول الشباب على القروض الميسرة من بنوك التنمية الإقليمية والصندوق الاجتماعى للتنمية ، وذلك لتشجيعهم على إقامة المشروعات الصغيرة - خاصة فى الريف - التى تعتمد على إمكانات البيئة المحلية ومنتجاتها؛ بما يتيح تشغيل أكبر عدد ممكن من طالبى العمل. فضلاً عن ذلك؛ **العمل على تقديم التسهيلات الأخرى للخريجين** الذين يرغبون فى إقامة هذه المشاريع، مثل: الاستشارات الهندسية والقانونية والمحاسبية والاقتصادية والفنية، وغيرها.

(4) تنمية فرص العمل بالخارج للمصريين وتوسيعها بكافة الوسائل والأساليب المشروعة، وذلك باستثمار العلاقات الدبلوماسية والتاريخية والقومية وغيرها؛ خاصة فى الدول العربية والأفريقية.

(5) **تشجيع الخريجين على ولوج ميادين جديدة للعمل فى المناطق الجديدة التى تحتاج إلى التعمير**، بشرط توفير البنية الأساسية اللازمة لها كى يسهم فائض العمل - وخاصة المؤهل منه - فى استحداث أنشطة إضافية تستثمر جهده وخبراته، وتحقق زيادة فى الناتج القومى، إلى جانب توسيع الحيز الجغرافى للعمران.

(6) **تغيير الأهداف الأساسية للصندوق الاجتماعى للتنمية؛ بحيث تصبح منصبة فى هدف واحد مؤداه مواجهة مشكلة البطالة**. ويتطلب ذلك أن تكون تنمية المشروعات الصغيرة هى الأداة الأساسية لتحقيق ذلك الهدف. ويقف وراء هذه التوصية أن الأهداف الأخرى للصندوق - التى سبق تناولها - يمكن أن تتحقق بصورة غير مباشرة من خلال اتاحة مزيد من فرص العمل. ويدعم دور الصندوق فى تحقيق هذا الهدف عن طريق التخلص مما يقابله من تعقيدات بيروقراطية، فضلاً عن زيادة إمكاناته المالية.

9-2-2 : توصيات الأجل الطويل: وتنقسم هذه التوصيات إلى مجموعتين، تتعلق الأولى بالمستوى القومى ككل، وتختص الثانية بالمستوى القطاعى.

أولاً : توصيات المستوى القومى: وترمى هذه التوصيات إلى تحقيق هدف الخطط طويلة الأجل فى علاج اختلالات سوق العمل، ومواجهة مشكلة البطالة على المستوى القومى، وأهم هذه التوصيات ما يلى:

(1) **العمل على تقليل التشوهات فى سوق العمل**، وذلك بتوفير المعلومات الدقيقة عن سوق العمل خاصة باستخدام أدوات النشر الحديثة وتحديثها بصورة مستمرة، فضلاً عن إزالة أو تقليل كافة أنواع الغموض فى قوانين العمل لخلق علاقات عمل جيدة بين العاملين وجهات العمل مع

ضرورة أن تتسم هذه القوانين بالاستقرار؛ مما يدعم العمليات الإنتاجية، ويسهم فى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يرجى أن يتحقق من خلال قانون العمل الجديد.

(2) وضع سياسة فاعلة لرفع كفاءة القوة العاملة فى مصر وذلك من خلال:

- تحسين النظام التعليمى وتطويره مع زيادة الاهتمام بكل من التعليم الأساسى والمهنى بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل.
- التنسيق الجيد والكامل بين سياسات التعليم والتدريب وسياسات سوق العمل؛ بما يضمن الربط بين مخرجات النظام التعليمى والتدريبى، ومتطلبات سوق العمل فى الداخل والخارج.
- التكامل فى الأداء بين مؤسسات البحث العلمى وإدارات الإنتاج فى المؤسسات العامة والخاصة.
- تبنى استراتيجية تستهدف إعادة تأهيل العمالة الزائدة وتدريبها وفقاً لاحتياجات سوق العمل فى الداخل والخارج.
- بث روح الاعتماد على النفس، والعمل الحر لدى أفراد القوة العاملة - بخاصة الخريجين - وتشجيعهم على العمل فى ميادين جديدة، وكذا، العمل فى المناطق العمرانية الجديدة والنائية.

(3) العمل على تحقيق الاستخدام الأمثل لكافة الموارد المتاحة فى المجتمع المصرى، خاصة الموارد البشرية على اعتبار أنها تمثل وسيلة التنمية وغايتها فى آن معاً. ويمكن أن يتحقق ذلك الهدف من خلال:

- إعادة هيكلة الإنفاق الحكومى وترشيد استخداماته على نحو يؤدى إلى توفير مزيد من فرص العمل، ويمكن أن يتحقق ذلك بتشجيع الاستثمار فى المشروعات الصغيرة كثيفة العمالة.
- العمل على قيام دور المؤسسات غير الحكومية، مثل: الجمعيات الأهلية والاتحادات النوعية والقطاع غير المنظم بدور فاعل ونشط فى توفير مزيد من فرص العمل والإسهام فى الحد من البطالة.
- العمل على تصحيح الأنماط السلوكية السلبية التى سادت المجتمع المصرى فى السنوات الماضية، وترسيخ قيم جديدة من شأنها أن تعلى من قدر العمل المنتج فى كل المجالات؛ بما يسهم فى تفعيل دور المشاركة الشعبية فى عملية التنمية.
- إدراج نشاط الصندوق الاجتماعى ضمن خطط التنمية، وتخصيص قدر له من مواردها يكفى لدعم المشروعات الصغيرة، ويخلق مزيداً من فرص العمل الجديدة.
- تطويع الفن الإنتاجى بما يتناسب مع ظروف الندرة النسبية لعوامل الإنتاج المحلية؛ بما يعنى إعطاء الأولوية للمشروعات والاستثمارات ذات الفن الإنتاجى الأكثر استخداماً لعنصر العمل طالما كانت طبيعة السلع المنتجة تسمح بذلك. مع ضرورة الاهتمام بالبحث العلمى الموجه نحو تقديم فنون إنتاجية تتواءم مع الظروف المحلية.
- تطوير حوافز الاستثمار؛ بحيث تتماشى طردياً مع ما توفره الاستثمارات من فرص عمل؛ بما يدعم القطاعات كثيفة استخدام عنصر

العمل، وينطبق هذا الأمر بصورة جلية فى المشروعات التى تنتج أساساً للتصدير. ولاشك أن زيادة حوافــز الاستثمار التى تتعلــق بهذه المشروعات تزيد من قدرتها التنافسية فى الأسواق الخارجية؛ مما يترتب عليه تحقيق إيرادات من النقد الأجنبى، فضلاً عن توفير مزيد من فرص العمل.

ثانياً : توصيات المستوى القطاعي: وتركز هذه التوصيات على القطاعات الرائدة فى الاقتصاد المصرى تلك التى يمكن أن تسهم بصورة إيجابية فى توفير مزيد من فرص العمل الجديدة. وسوف نقدم التوصيات المتعلقة بكل منها على النحو التالى:

(1) **قطاع التشييد والبناء:** وهو من القطاعات المكثفة للعمالة، ويتوقع له أن يحقق أعلى معدل لنمو العمالة – 7.2 % فى المتوسط سنوياً – خلال العقد الأول من القرن الحادى والعشرين، كما يتوقع أن يوفر حوالى 32% من فرص العمل الجديدة خلال هذا العقد. فضلاً عن ذلك فإنه يتميز بالارتفاع النسبى لمرونة التشغيل / الناتج به؛ حيث تقدر بحوالى 0.82 فى المتوسط خلال هذا العقد، وبالتالى، يتوقع أن يسهم هذا القطاع إيجابياً فى توفير مزيد من فرص العمل الجديدة. **ولدعم هذا الدور نقدم التوصيات الآتية:**

- **التوسع فى الاسكان الشعبى**، حيث أنه بجانب إسهام الإسكان الشعبى فى تخفيف أزمة الاسكان؛ فهو أكثر استخداماً لعنصر العمل مقارنة بالإسكان الفاخر، إلى جانب أنه يعتمد بدرجة أكبر على المستلزمات المحلية؛ مما يدعم علاقات الترابط للأمام وللخلف، ويؤدى ذلك

بالضرورة إلى مزيد من خلق فرص العمل الجديدة فى الأنشطة الأخرى.

- **تقديم التسهيلات المناسبة لدعم المنشآت العاملة فى هذا القطاع** مع توفير المرافق والخدمات الأساسية لها بشروط ميسرة؛ خاصة فى المدن الجديدة والمناطق النائية، وهنا؛ فإن الأمر يتطلب ضرورة توفير الثقة والأمان للاستثمارات الخاصة العاملة فى هذا المجال وكذلك التمويل اللازم لها بشروط ميسرة.

- **خلق الظروف المواتية لتشجيع المدخر الصغير** على ولوج الاستثمار فى المشروعات المساهمة الكبيرة العاملة فى هذا القطاع من خلال إجراء التطوير الملائم لذلك فى سوق الأوراق المالية.

- **القيام بعمل التخطيط العمرانى الملائم** للمناطق المجاورة للتجمعات السكنية – الكردونات – خاصة تلك المتاخمة للأراضى الصحراوية مع توفير كافة المرافق اللازمة لها، يضاف إلى ذلك الزام الأفراد بنماذج سكنية متناسقة تراعى الاعتبارات الاقتصادية والصحية والحضارية والجمالية الملائمة للبيئة.

(2) قطاع الخدمات الشخصية: وهو من القطاعات المكثفة للعمالة، ويتوقع تحقيقه لمعدل مرتفع لنمو العمالة – 4.2 % فى المتوسط سنوياً – خلال العقد الأول من القرن الحادى والعشرين، كما يتوقع أن يوفر حوالى 18% من فرص العمل الجديدة خلال هذا العقد، وأن يستوعب فى نهايته حوالى 11 % من العمالة القومية، ولذا، يمكن أن يسهم هذا القطاع بصورة إيجابية فى توفير مزيد من فرص العمل. ويتطلب ذلك أن تقوم

الحكومة بتوفير البيئة الملائمة لأنشطته من خلال تخفيض معدلات الضرائب عليها، ومراعاة الوضوح وعدم الازدواج بالنسبة لها، وتسهيل إجراءات إقامة مشروعاتها. ومن أجل ذلك، فإن الأمر يتطلب تسهيل الحصول على التمويل اللازم لها كالقروض والتسهيلات الائتمانية مع تقليل ضمانات الحصول عليها.

ويشجع ذلك كله على إقامة الأنشطة الخدمية الصغيرة التى تستوعب أعداداً كبيرة من الأيدى العاملة، بالإضافة إلى القائمين عليها. وعليه، يمكن أن تؤدى مشروعات هذا القطاع دوراً حيوياً فى خدمة الاقتصاد القومى لقدرتها على استيعاب أعداد كبيرة من الأيدى العاملة - الماهرة وغير الماهرة - وخلق روح الاعتماد على الذات لدى الأفراد، وتقليل اعتمادهم على الحكومة فى الحصول على فرص العمل بالإضافة إلى دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

(3) **قطاع الصناعة والتعدين:** يتميز هذا القطاع بالارتفاع النسبى لمرونة التشغيل / الناتج به؛ حيث تقدر بحوالى 0.7 خلال العقد الأول من القرن الحادى والعشرين، ويتوقع لهذا القطاع أن يوفر حوالى 8 % من فرص العمل الجديدة خلال هذا العقد، وأن تصل إسهاماته فى نهايته إلى حوالى 13 % من العمالة القومية. ولذا، يمكن أن يسهم هذا القطاع بصورة فاعلة فى توفير مزيد من فرص العمل مع زيادة الناتج به خاصة عندما يتم التركيز على الصناعات الصغيرة والبيئية والحرفية، ولأنشطة الأسر المنتجة، ويتطلب ذلك، **تقديم بعض الأدوات والسياسات التى تدعم عملية النمو فى قطاع الصناعة والتعدين، ومن أهمها:**

- ضرورة إعطاء دفعة قوية للصناعات الصغيرة بهدف زيادة كل من مستويات الناتج والتشغيل بها؛ فالصناعات الصغيرة أكثر كثافة عمالية، ومن ثم، تكون أكثر ملاءمة لظروف الندرة النسبية لعوامل الإنتاج المحلية، ومن الخطأ الاستمرار فى اعتماد التنمية الاقتصادية على عاتق المشروعات الكبيرة – فقط – فى بلد يعانى من ضغوط سكانية كبيرة، ويشكو من قصور فرص التوظف فيه. ولذا، يجدر وضع استراتيجية متكاملة لتفعيل دور الصناعات الصغيرة والمنزلية بتذليل العقبات والمشكلات التى تواجهها، فضلاً عن ضرورة الربط بينها وبين الصناعات الكبيرة، مع ضرورة تشجيع كل منهما للاعتماد بدرجة أكبر على خامات البيئة المحلية. يضاف إلى ذلك، ضرورة القيام بعلاج الاختلالات التمويلية لهذه الصناعات من خلال تقديم الدعم المالى لها، وتوفير البنية الأساسية وكافة المرافق اللازمة لها.

- العمل على جعل جهاز تنمية الصناعات الصغيرة كياناً مستقلاً داخل الصندوق الاجتماعى للتنمية؛ على أن يتمتع باستقلالية إدارية ومالية، وأن تصير مهمته تخطيط مشروعات الصناعات الصغيرة وإدارتها ومتابعتها، فضلاً عن مساعدتها فى تسويق منتجاتها محلياً ودولياً.

- توفير الحضانات الحكومية للصناعات الصغيرة، وتقديم القروض الميسرة لها، فضلاً عن ضرورة دعم الحكومة للقروض الأخرى المقدمة لهذه المشروعات، وتوفير المعلومات الكافية ودراسات الجدوى اللازمة لها.

- **تقديم مزيد من الحوافز والإعفاءات والمزايا للصناعات الصغيرة؛** خاصة تلك التى تعتمد بدرجة أكبر على الكثافة العمالية، وعلى المستلزمات المحلية؛ الموجه إنتاجها بدرجة أكبر إلى التصدير؛ الموجود منها بالمناطق الريفية والمدن الجديدة؛ مع ضرورة ربط هذه الحوافز والمزايا بما توفره من فرص العمل.

- **العمل على تطويع الفن الإنتاجى المستخدم فى الصناعات المحلية؛** بما يتلاءم مع ظروف الندرة النسبية لعوامل الإنتاج، وهو ما يعنى إعطاء الاهتمام الكافى لاستخدام و / أو تطوير أساليب فنية أكثر استخداماً للعمل.

(4) **قطاع التجارة والمال والتأمين:** يتوقع أن يحقق هذا القطاع معدلاً مرتفعاً لنمو العمالة به – 3.1 % فى المتوسط سنوياً – خلال العقد الأول من القرن الحادى والعشرين، وأن يوفر حوالى 19 % من فرص العمل الجديدة خلال هذا العقد. كما يتوقع أن يصل استيعابه إلى حوالى 12 % من العمالة القومية فى نهاية هذا العقد، فضلاً عن كون هذا القطاع – بصفة عامة – يتميز بالارتفاع النسبى لمرونة التشغيل / الناتج والمقدرة بحوالى 0.65 خلال العقد الأول من القرن الحادى والعشرين. ومن ثم، يمكن أن يسهم هذا القطاع فى توفير مزيد من فرص العمل الجديدة؛ **غير أن هذا الأمر يتطلب تقديم بعض التوصيات لعل أهمها:**

- **العمل على توفير البيئة الملائمة لدعم أنشطة هذا القطاع من خلال** تقليل القيود عليها، فضلاً عن استقرار القوانين والقرارات المتعلقة بها.

- **العمل على رفع كفاءة الجهاز المصرفى بصفة عامة**، وتفعيل دور البنك المركزى فى دعم مؤسساته؛ إلى جانب ضرورة أن يتوفر له قدر أكبر من الاستقلال عن الحكومة.
- **وضع الضوابط الحاكمة لأنشطة هذا القطاع**؛ بحيث تتميز هذه الضوابط – وكذلك معاملاته – بالوضوح والشفافية.
- **تطوير سوق الأوراق المالية**؛ كى يستطيع تأدية دوره فى تعبئة الموارد المالية بكفاءة وفاعلية وتوجيه هذه الموارد إلى أنشطة أكثر إنتاجية .
- **العمل على تحقيق الاستقرار النسبى للأسعار فى الداخل**، وكذلك بالنسبة لسعر الصرف، ولاشك أن هذا الأمر يعمل على تعبئة المدخرات وتوجيهها التوجيه الأمثل.
- **الإسراع إلى فض المنازعات القضائية التى تتعلق بأنشطة هذا القطاع**، وذلك لأن إطالة الفترة التى تنقضى أمام ساحات القضاء تؤدى إلى مزيد من الخلل والغموض وعدم الثقة، وتؤثر سلباً فى عملية التنمية بصفة عامة.

(5) **قطاع المرافق العامة والخدمات الحكومية:** يستوعب هذا القطاع نسبة كبيرة من التدفقات الجديدة إلى سوق العمل، فضلاً عن الارتفاع النسبى لمرونة التشغيل / الاستثمار به؛ حيث تقدر بحوالى 0.62 خلال العقد الأول من القرن الحادى والعشرين، ويستوعب هذا القطاع ما يفوق خمس العمالة القومية. ورغم انخفاض معدل نمو العمالة المتوقع به – 1.6 % فى المتوسط سنوياً – إلا أنه يتوقع أن يوفر حوالى 14 %

من فرص العمل الجديدة خلال هذا العقد. **ويتطلب أمر زيادة قدرة هذا القطاع على خلق فرص عمل جديدة تطبيق بعض التوصيات أهمها:**

- **إدارة وحدات هذا القطاع بالأساليب الحديثة؛** التى تتناسب مع روح العصر؛ بما يضمن رفع كفاءتها، وترشيد استثماراتها وتقليل الفاقد منها.
- **ترشيد الإنفاق العام فى وحدات هذا القطاع مع العمل على تحقيق** الاستخدام الأمثل، وتوفير أدوات الرقابة الفعالة بالنسبة له.
- **توفير إدارة ذات كفاءة عالية لوحدات هذا القطاع؛** مع ضرورة القيام بالتنسيق ومراعاة تحقيق التكامل فيما بين أنشطة وحداته.
- **الاهتمام بالدورات التدريبية لرفع كفاءة العاملين بوحدات هذا القطاع،** فضلاً عن ضرورة التحول تدريجياً لإدارة هذه الوحدات بأسلوب القطاع الخاص.
- **العمل على تقديم القدر الكافى من خدمات وحدات هذا القطاع والارتقاء بجودتها؛ بما يساعد على توفير البيئة المواتية لدعم أنشطة القطاع الخاص؛ وهو ما يعنى تقوية دور الحكومة فى النشاط الاقتصادى، ويتنافى مع ما ينادى به البعض من تقليص هذا الدور فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى.**

الملاحـــــــــــــــق

أولاً : الملاحق القياسية

ملحق رقم (1)

بيانات المتغيرات المستخدمة فى النماذج القياسية

البيان / السنة	الرقم القياسى لأسعار المستهلك باعتبار 1973 هى سنة الأساس	الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى	معدل النمو السنوى للناتج المحلى الإجمالى الحقيقى (%)	إجمالى الاستثمار القومى الحقيقى	معدل النمو السنوى للاستثمار القومى الحقيقى (%)	الأجور الحقيقية على المستوى القومى	المعدل السنوى لنمو الأجور الحقيقية على المستوى القومى (%)	معدل التضخم السنوى على أساس الرقم القياسى لأسعار المستهلك (%)	صافى الهجرة السنوية للخارج (ألف فرد)
		X1	X2	X5	X6	X9	X10	X27	X29
1973	100	3526	-	466.7	-	1590.8	-	-	-
1974	111	3783	7.3	619.6	32.8	1596.2	0.3	11.0	-
1975	122	4149	9.7	1051.1	69.6	1754.6	9.9	9.9	-
1976	135	4566	10.1	1089.7	3.7	1952.1	11.3	10.7	-
1977	152	4868	6.6	1232.4	13.1	1938.6	0.7-	12.6	45
1978	169	5333	9.5	1588.6	28.9	2027.9	4.6	11.2	65
1979	185	6523	22.3	2034.1	28.0	2155.3	6.3	9.5	65
1981/80	235	6593	1.1	2270.0	11.6	2523.6	17.1	27.0	101
1982/81	244	8822	33.8	2576.4	13.5	3767.7	49.3	3.8	101
1983/82	282	9011	2.1	2939.8	14.1	3726.1	1.1-	15.6	140
1984/83	332	9060	0.5	2756.3	6.2-	3567.5	4.3-	17.7	140
1985/84	354	10067	11.1	3002.5	8.9	3769.6	5.7	6.6	153
1986/85	441	9395	6.7-	2951.1	1.7-	3330.7	11.6-	24.6	153
1987/86	552	8938	4.9-	2643.8	10.4-	2932.3	12.0-	25.2	178
1988/87	619	9472	6.0	3521.5	33.2	3130.7	6.8	12.1	178
1989/88	723	10120	6.8	3340.1	5.2-	3052.2	2.5-	16.8	243.8
1990/89	875	10461	3.4	2992.2	10.4-	2923.3	4.2-	21.0	168.3-
1991/90	1004	10957	4.7	2537.6	15.2-	2958.7	1.2	14.7	472.7-
1992/91	1216	10778	1.6-	2261.9	10.9-	2793.1	5.6-	21.1	372.1
1993/92	1351	10819	0.4	2342.3	3.6	2856.0	2.3	11.1	313.5
1994/93	1474	11056	2.2	2269.5	3.1-	3022.2	5.8	9.1	240.2
1995/94	1610	11864	7.3	2448.0	7.9	3223.6	6.7	9.2	23
1996/95	1847	11596	2.3-	2388.0	2.4-	3250.8	0.8	14.7	56-
1997/96	1961	12213	5.3	2819.0	18.0	3564.2	9.6	6.2	-
1998/97	2073	12649	3.6	2991.3	6.1	3714.6	4.2	5.7	-
1999/98	2149	13169	4.1	3191.6	6.7	3969.7	6.9	3.7	-
2000/99	2210	14409	9.4	3308.0	3.6	4326.8	9.0	2.8	-

المصدر : - تم الحصول على هذه البيانات وإجراء المعالجات الخاصة بها كما هى مدونة فى البند (7-3-1).

- يجدر التنويه هنا إلى أن:

(1) المتغيرات الحقيقية تقاس على أساس الأسعار الثابتة للمستهلك باعتبار 1973 هى سنة الأساس، وتكون القيمة بالمليون جنيه.

(2) أعداد المشتغلين على المستوى القومي، موزعة على القطاعات الاقتصادية المختلفة مدرجة بالملحق رقم (7) (1) وبنفس الرموز المستخدمة فى النماذج القياسية.

(3) حجم البطالة (y_1)، ومعدل البطالة (y_2) مدرجة بالجدول رقم (2-1) ، (1).

تابع : ملحق رقم (1)

بيانات المتغيرات المستخدمة في النماذج القياسة

الأجور الحقيقية في قطاع الزراعة	الاستثمارات الحقيقية في قطاع الزراعة	قيمة الناتج الحقيقي في قطاع الزراعة	برنامج الإصلاح الاقتصادي	سياسة الانفتاح الاقتصادي	المعدل السنوي لنمو السكان (%)	حجم السكان (مليون فرد)	المعدل السنوي لنمو صافي الهجرة للخارج (%)	البيان
X9-1	X5-1	X1-1	D	D2	X32	X31	X30	السنة
252.1	57.6	1062.2	-	-	-	34.8	-	1973
269.1	48.8	1152.8	0	1	2.3	35.6	-	1974
286.2	77.5	1203.4	0	1	2.0	36.3	-	1975
332.2	73.0	1292.0	0	1	5.2	38.2	-	1976
303.4	96.3	1340.5	0	1	1.6	38.8	-	1977
314.1	113.2	1352.5	0	1	2.6	39.8	44.4	1978
343.2	139.5	1367.6	0	1	3.0	41	0.0	1979
543.6	157.5	1507.1	0	1	2.7	42.1	55.4	1981/80
673.6	184.6	1661.1	0	0	2.9	43.3	0.0	1982/81
617.7	139.3	1796.5	0	0	2.8	44.5	38.6	1983/82
550.9	158.3	1723.5	0	0	2.7	45.7	0.0	1984/83
538.1	171.1	1802.3	0	0	2.8	47	9.3	1985/84
452.6	195.1	1739.0	0	0	3.0	48.4	0.0	1986/85
379.3	134.3	1831.7	0	0	3.3	50	16.3	1987/86
354.9	239.4	1795.8	0	0	2.8	51.4	0.0	1988/87
317.7	288.9	1991.0	0	0	2.9	52.9	37.0	1989/88
280.9	196.4	2026.9	0	0	0.9	53.4	169.0-	1990/89
286.1	200.0	1903.4	0	0	2.1	54.5	180.9	1991/90
255.1	198.6	1782.9	1	0	2.2	55.7	178.7-	1992/91
248.7	169.9	1808.1	1	0	2.3	57	15.7-	1993/92
248.6	184.2	1865.7	1	0	2.1	58.2	23.4-	1994/93
250.6	211.1	1990.1	1	0	1.7	59.2	90.4-	1995/94
243.9	202.6	2001.5	1	0	0.8	59.7	343.5-	1996/95
257.9	245.3	2158.3	1	0	0.7	60.1	-	1997/96
263.3	329.8	2213.1	1	0	1.0	60.7	-	1998/97
273.1	382.8	2296.9	1	0	2.1	62	-	1999/98
285.0	447.6	2398.9	1	0	2.1	63.3	-	2000/99

تابع : ملحق رقم (1)

بيانات المتغيرات المستخدمة فى النماذج القياسية

البيان / السنة	قيمة الناتج الحقيقى فى قطاع الصناعة والتعدين X1-2	الاستثمارات الحقيقية فى قطاع الصناعة والتعدين X5-2	الأجور الحقيقية فى قطاع الصناعة والتعدين X9-2	قيمة الناتج الحقيقى فى قطاع البترول والكهرباء X1-3	الاستثمارات الحقيقية فى قطاع البترول والكهرباء X5-3	الأجور الحقيقية فى قطاع البترول والكهرباء X9-3	قيمة الناتج الحقيقى فى قطاع التشييد والبناء X1-4	الاستثمارات الحقيقية فى قطاع التشييد والبناء X5-4	الأجور الحقيقية فى قطاع التشييد والبناء X9-4
1973	640.3	126	309	91.6	58.6	21.9	87.3	5.0	61.2
1974	672.3	174.1	297.7	143.2	93.3	22.1	115.9	9.5	66.2
1975	727.5	235.1	277.2	178.9	143.6	23.7	198.8	25.1	108.2
1976	735.6	280.5	345.0	238.4	181.7	26.4	206.7	59.5	105.3
1977	736.6	369.1	348.6	362.4	207.0	30.6	235.2	31.8	101.1
1978	780.4	452.7	348.8	426.1	238.9	36.0	306.3	78.3	118.9
1979	892.1	546.1	364.6	1086.5	368.6	36.8	389.5	86.6	134.5
1981/80	888.0	548.1	442.8	977.6	462.9	47.6	314.9	78.3	154.0
1982/81	1121.3	523.4	606.9	1164.3	565.2	65.5	479.5	57.3	205.3
1983/82	1158.2	612.2	615.5	1061.0	687.6	70.2	477.3	80.3	197.5
1984/83	1219.9	603.2	624.6	1041.6	602.8	84.0	476.5	79.4	180.7
1985/84	1487.6	674.3	695.3	1100.8	708.7	95.5	529.9	46.9	182.8
1986/85	1440.1	747.6	616.9	827.4	593.2	89.1	521.1	49.3	156.2
1987/86	1474.1	717.8	549.6	435.0	379.3	75.5	511.2	49.8	133.0
1988/87	1680.6	971.5	615.6	527.3	861.8	81.7	523.7	45.8	162.5
1989/88	1832.0	736.6	599.6	436.8	590.0	78.3	563.1	68.7	179.4
1990/89	1858.5	663.9	598.3	564.5	699.4	70.8	577.6	52.9	189.7
1991/90	1794.8	555.2	596.5	1245.5	556.0	71.2	560.3	45.8	210.4
1992/91	1787.0	433.7	542.8	1252.3	464.5	67.6	553.9	30.7	219.2
1993/92	1807.5	386.7	537.0	1245.0	526.4	73.1	525.5	30.6	229.3
1994/93	1901.6	356.0	560.0	1075.3	415.8	76.8	576.7	36.8	245.0
1995/94	2070.2	449.5	597.5	1172.0	389.3	82.3	590.1	39.0	258.6
1996/95	2053.9	449.4	612.3	1014.6	389.9	82.4	597.7	41.5	262.1
1997/96	2212.3	464.4	688.2	1023.7	434.6	91.0	650.2	62.5	289.9
1998/97	2354.0	578.0	745.6	1026.2	463.5	99.5	702.4	65.1	308.0
1999/98	2569.8	635.2	817.9	806.9	410.0	104.7	775.2	67.2	321.4
2000/99	2803.5	688.8	893.7	1192.0	323.5	117.8	833.2	103.1	361.2

تابع : ملحق رقم (1)

بيانات المتغيرات المستخدمة فى النماذج القياسة

البيان / السنة	قيمة الناتج الحقيقى فى قطاع النقل والمواصلات وقناة السويس X5-1	الاستثمارات الحقيقية فى قطاع النقل والمواصلات وقناة السويس X5-5	الأجور الحقيقية فى قطاع النقل والمواصلات وقناة السويس X9-5	قيمة الناتج الحقيقى فى قطاع التجارة والمال والتأمين X6-1	الاستثمارات الحقيقية فى قطاع التجارة والمال والتأمين X5-6	الأجور الحقيقية فى قطاع التجارة والمال والتأمين X9-6	قيمة الناتج الحقيقى فى قطاع السياحة X1-7	الاستثمارات الحقيقية فى قطاع السياحة X5-7	الأجور الحقيقية فى قطاع السياحة X9-7
1973	641.5	123.0	112.4	483.4	3.2	168.7	55.0	10.8	15.5
1974	695.7	171.2	106.3	567.1	9.4	161.5	68.6	10.4	20.3
1975	806.4	314.3	125.5	633.0	12.9	221.8	81.3	12.9	23.4
1976	963.7	276.2	120.7	706.4	19.2	234.4	93.8	11.5	27.5
1977	1026.0	291.6	122.4	777.2	19.6	247.9	87.9	19.3	33.7
1978	1202.2	409.3	122.7	908.7	21.8	264.7	98.9	21.2	38.2
1979	1442.2	488.4	116.8	1109.8	37.8	284.4	102.5	25.2	34.3
1981/80	1617.9	419.6	122.5	1014.9	50.0	247.4	91.6	34.7	40.2
1982/81	1987.3	488.0	241.8	1669.3	70.0	635.2	92.6	35.9	49.2
1983/82	1994.0	672.8	240.4	1769.9	118.5	634.8	99.6	80.5	48.6
1984/83	1952.4	554.3	227.7	1821.7	78.2	603.2	97.0	112.7	46.1
1985/84	2082.2	579.0	239.8	2084.5	71.3	637.6	102.5	87.2	48.6
1986/85	1904.9	557.7	212.2	2015.0	51.1	566.7	71.0	84.8	42.9
1987/86	1817.0	561.6	187.5	2001.4	47.5	501.8	83.2	106.9	38.0
1988/87	2044.9	645.3	202.7	2081.6	53.5	530.9	138.9	101.0	40.2
1989/88	2142.8	488.0	201.2	2267.8	81.2	515.2	171.4	121.1	40.1
1990/89	2256.1	498.9	193.6	2297.6	87.5	484.4	222.9	109.9	38.4
1991/90	2410.7	390.8	197.3	2290.1	57.7	483.4	91.7	79.0	37.7
1992/91	2580.4	392.7	190.1	2167.0	45.1	456.1	199.0	65.3	36.2
1993/92	2553.4	389.3	201.1	2181.1	60.3	452.8	198.0	75.1	36.7
1994/93	2480.6	373.3	213.4	2230.0	58.0	488.7	154.7	72.3	34.5
1995/94	2631.2	426.4	226.5	2465.8	71.4	524.0	177.0	80.2	33.5
1996/95	2498.6	432.6	225.8	2442.3	78.7	527.9	175.5	80.6	33.9
1997/96	2614.3	538.6	246.5	2602.1	87.6	582.7	195.3	118.9	38.2
1998/97	2607.6	357.7	258.2	2733.5	79.1	612.2	152.6	219.3	36.1
1999/98	2745.2	429.7	276.7	2935.2	106.5	666.0	164.8	231.9	38.3
2000/99	2923.0	482.8	298.9	3157.5	76.1	762.3	206.4	221.0	42.1

تابع : ملحق رقم (1)

بيانات المتغيرات المستخدمة فى النماذج القياسة

البيان / السنة	قيمة الناتج الحقيقى فى قطاع الإسكان	الاستثمارات الحقيقية فى قطاع الإسكان	الأجور الحقيقية فى قطاع الإسكان	قيمة الناتج الحقيقى فى قطاع المرافق العامة والخدمات الحكومية	الاستثمارات الحقيقية فى قطاع المرافق العامة والخدمات الحكومية	الأجور الحقيقية فى قطاع المرافق العامة والخدمات الحكومية	قيمة الناتج الحقيقى فى قطاع الخدمات الشخصية	الاستثمارات الحقيقية فى قطاع الخدمات الشخصية	الأجور الحقيقية فى قطاع الخدمات الشخصية
	X1-8	X5-8	X9-8	X1-9	X5-9	X9-9	X1-10	X5-10	X9-10
1973	196.0	41.3	10.9	521.9	39.3	485.7	222.7	1.9	153.4
1974	182.7	47.7	9.9	511.7	51.8	488.6	207.4	3.5	154.5
1975	171.1	144.9	11.1	534.9	75.3	515.2	208.0	9.4	162.2
1976	164.5	94.7	10.7	616.5	79.6	571.8	215.3	13.9	178.2
1977	160.2	82.6	10.5	620.2	90.3	565.1	225.2	24.7	175.3
1978	154.9	92.5	10.1	663.2	124.3	592.6	234.6	36.4	181.8
1979	155.1	119.5	10.4	680.1	185.6	626.1	254.0	36.8	193.2
1981/80	132.9	280.8	20.5	783.3	194.0	690.4	262.4	44.0	214.6
1982/81	296.3	273.8	24.6	987.7	266.6	970.5	461.9	70.7	295.1
1983/82	296.8	283.4	24.1	972.0	213.7	980.5	515.2	51.6	296.8
1984/83	280.1	278.6	22.3	984.3	240.8	943.7	568.7	48.0	284.3
1985/84	318.9	335.8	22.9	1094.6	276.8	1006.8	680.5	51.2	302.3
1986/85	298.0	355.1	19.5	971.0	262.1	904.1	726.8	55.3	270.5
1987/86	276.3	327.9	17.0	838.6	282.3	809.8	753.6	43.6	240.8
1988/87	268.0	276.4	17.8	898.9	260.2	883.8	764.6	66.6	256.7
1989/88	251.3	469.4	17.0	925.4	291.1	833.2	857.5	66.7	270.5
1990/89	225.1	316.4	15.9	904.2	303.4	786.7	894.3	63.5	264.1
1991/90	213.2	251.8	15.7	866.2	349.8	809.8	864.5	51.5	250.5
1992/91	193.3	246.2	14.7	808.6	336.9	805.2	813.7	48.1	206.0
1993/92	191.3	241.7	14.7	848.0	375.0	844.9	835.3	87.3	217.5
1994/93	193.4	250.2	12.6	910.9	397.5	907.7	888.7	125.4	235.0
1995/94	214.3	234.4	13.4	988.2	418.8	982.2	972.0	127.8	255.0
1996/95	206.6	213.7	13.6	985.5	394.7	984.6	954.6	104.1	264.2
1997/96	223.1	299.5	14.8	1018.9	425.4	1062.1	1012.8	91.3	292.9
1998/97	234.4	386.8	15.6	1053.8	419.7	1061.2	995.2	92.2	308.8
1999/98	251.8	399.6	16.6	1104.9	427.5	1110.7	1039.6	101.3	333.5
2000/99	275.1	441.4	18.0	1162.6	427.1	1168.2	1094.8	96.6	363.0

ملحق رقم (2)

مخرجات البرنامج الإحصائى (SPSS) لنتائج النموذج القياسى الخاص بتحديد المتغيرات المؤثرة فى معدل البطالة خلال الفترة (74–2000)

Variable Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	الانفتاح الاقتصادى		Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter < = 0.050, Probability-of-F-to-remove > = 0.100).
2	الإصلاح الاقتصادى		Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter < = 0.050, Probability-of-F-to-remove > = 0.100).
3	معدل نمو الاستثمار القومى		Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter < = 0.050, Probability-of-F-to-remove > = 0.100).

a. Dependent Variable: معدل البطالة

Model Summary[d]

Model	R	R Square	Adjusted R square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	0.787[a]	0.619	0.600	1.892E-02	
2	0.930[b]	0.865	0.851	1.157E-02	
3	0.944[c]	0.892	0.874	1.064E-02	1.189

a. Predictors: (Constant), الانفتاح الاقتصادى

b. Predictors: (Constant), الانفتاح الاقتصادى، الإصلاح الاقتصادى

c. Predictors: (Constant), الانفتاح الاقتصادى، الإصلاح الاقتصادى، معدل نمو الاستثمار القومى

d. Dependent Variable: معدل البطالة

ANOVA[d]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.165E-02	1	1.165E-02	32.523	0.000[a]
	Residual	7.161E-03	20	3.581E-04		
	Total	1.881E-02	21			
2	Regression	1.626E-02	2	8.132E-03	60.766	0.000[b]
	Residual	2.543E-03	19	1.338E-04		
	Total	1.881E-02	21			
3	Regression	1.677E-02	3	5.589E-03	49.342	0.000[c]
	Residual	2.039E-03	18	1.133E-04		
	Total	1.881E-02	21			

a. Predictors: (Constant), الانفتاح الاقتصادى

b. Predictors: (Constant), الانفتاح الاقتصادى، الإصلاح الاقتصادى

c. Predictors: (Constant), الانفتاح الاقتصادى، الإصلاح الاقتصادى، معدل نمو الاستثمار القومى

d Dependent Variable: معدل البطالة

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients B	Std. Error	Standardized Coefficients Beta	t	Sig.
1	(Constant)	8 338E-02	0.005		17.067	0.000
	الانفتاح الاقتصادى	-4.940E-2	0.009	-0.787	-5.703	0.000
2	(Constant)	7.098E-02	0.004		19.402	0.000
	الانفتاح الاقتصادى	-3.699E-02	0.006	-0.589	-6.488	0.000
	الإصلاح الاقتصادى	3.722E-02	0.006	0.534	5.875	0.000
3	(Constant)	7.163E-02	0.003		21.193	0.000
	الانفتاح الاقتصادى	-2 919E-02	0.006	-0.465	-4.547	0.000
	الإصلاح الاقتصادى	3 626E-02	0.006	0.520	6.201	0.000
	معدل نمو الاستثمار القومي	-3.152E-02	0.015	-0.209	-2.109	0.049

a. Dependent Variable: معدل البطالة

Excluded Variables[d]

Model		Beta In	t	Sig.	Partial Correlation	Collinearity Statistics Tolerance
1	معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى	-0.211[a]	-1.509	0.148	-0.327	0.918
	معدل نمو الاستثمار القومى	-0.257[a]	-1.510	0.148	-0.327	0.617
	معدل نمو الأجور	-0.096[a]	-0.673	0.509	-0.153	0.970
	معدل التضخم	0.083[a]	0.501	0.622	0.114	0.720
	معدل نمو صافى الهجرة إلى الخارج	-0.236[a]	-1.769	0.093	-0.376	0.965
	معدل نمو السكان	-0.285[a]	-2.205	0.040	-0.451	0.953
	الإصلاح الاقتصادى	0.534[a]	5.875	0.000	0.803	0.863
2	معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى	-0.106[b]	-1.188	0.250	-0.270	0.877
	معدل نمو الاستثمار القومى	-0.209[b]	-2.109	0.049	-0.445	0.613
	معدل نمو الأجور	-0.084[b]	-0.975	0.342	-0.224	0.969
	معدل التضخم	0.112[b]	1.136	0.271	0.259	0.718
	معدل نمو صافى الهجرة إلى الخارج	0.066[b]	0.627	0.539	0.146	0.664
	معدل نمو السكان	-0.120[b]	-1.325	0.202	-0.298	0.833
3	معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى	-0.058[c]	-0.651	0.524	-0.156	0.794
	معدل نمو الأجور	-0.040[c]	-0.473	0.642	-0.114	0.891
	معدل التضخم	0.060[c]	0.611	0.549	0.147	0.654
	معدل نمو صافى الهجرة إلى الخارج	0.050[c]	0.513	0.615	0.123	0.660
	معدل نمو السكان	-0.158[c]	-1.970	0.065	-0.431	0.805

a. Predictors in the model: (Constant), الانفتاح الاقتصادى

b. Predictors in the model: (Constant), الانفتاح الاقتصادى، الإصلاح الاقتصادى

c. Predictors in the model: (Constant), الانفتاح الاقتصادى، الإصلاح الاقتصادى، معدل نمو الاستثمار القومى

d. Dependent Variable: معدل البطالة

ملحق رقم (3)

مخرجات البرنامج الإحصائى (SPSS) لنتائج النموذج القياسى الخاص بتحديد المتغيرات المؤثرة فى حجم البطالة خلال الفترة (74-2000)

Variable Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	عدد السكان (مليون نسمة)		Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter < = 0.050, Probability-of-F-to-remove > = 0.100).
2	الإصلاح الاقتصادى		Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter < = 0.050, Probability-of-F-to-remove > = 0.100).
3	صافى الهجرة إلى الخارج (ألف فرد)		Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter < = 0.050, Probability-of-F-to-remove > = 0.100).
4	الأجور (مليون جنيه)		Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter < = 0.050, Probability-of-F-to-remove > = 0.100).

a. Dependent Variable: معدل البطالة (ألف فرد)

Model Summary[e]

Model	R	R Square	Adjusted R square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	0.965[a]	0.931	0.928	151.9806	
2	0.981[b]	0.962	0.958	115.5192	
3	0.988[c]	0.976	0.972	95.3655	
4	0.991[d]	0.982	0.978	83.3852	2.483

a. Predictors: (Constant), عدد السكان (مليون نسمة)

b. Predictors: (Constant), عدد السكان (مليون نسمة)، الإصلاح الاقتصادى

c. Predictors: (Constant), عدد السكان (مليون نسمة) الإصلاح الاقتصادى، صافى الهجرة إلى الخارج (ألف فرد)

d. Predictors: (Constant), عدد السكان (مليون نسمة) الإصلاح الاقتصادى، صافى الهجرة إلى الخارج (ألف فرد) ، الأجور (مليون جنيه)

e. Dependent Variable: حجم البطالة (ألف فرد)

ANOVA[e]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	6570298.8	1	6570298.784	284.452	0.000[a]
	Residual	485059.937	21	23098.092		
	Total	7055358.7	22			
2	Regression	6788464.9	2	3394232.435	254.351	0.000[b]
	Residual	266893.852	20	13344.693		
	Total	7055358.7	22			
3	Regression	6882561.6	3	2294187.196	252.259	0.000[c]
	Residual	172797.133	19	9094.586		
	Total	7055358.7	22			
4	Regression	6930203.1	4	1732550.774	249.177	0.000[d]
	Residual	125155.627	18	6953.090		
	Total	7055358.7	22			

a. Predictors: (Constant), عدد السكان (مليون نسمة)

b. Predictors: (Constant), عدد السكان (مليون نسمة)، الإصلاح الاقتصادى

c. Predictors: (Constant), عدد السكان (مليون نسمة) الإصلاح الاقتصادى، صافى الهجرة إلى الخارج (ألف فرد)

d. Predictors: (Constant), عدد السكان (مليون نسمة) الإصلاح الاقتصادى، صافى الهجرة إلى الخارج (ألف فرد) ، الأجور (مليون جنيه)

e. Dependent Variable: حجم البطالة (ألف فرد)

Coefficients[a]

	Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-2303.506	191.794		-12.010	0.000
	عدد السكان (مليون نسمة)	67.473	4.001	0.965	16.866	0.000
2	(Constant)	-1789.623	193.404		-9.253	0.000
	عدد السكان (مليون نسمة)	55.062	4.321	0.788	12.744	0.000
	الإصلاح الاقتصادى	335.504	82.977	0.250	4.043	0.000
3	(Constant)	-1623.152	167.841		-9.671	0.000
	عدد السكان (مليون نسمة)	51.934	3.697	0.743	14.048	0.000
	الإصلاح الاقتصادى	425.027	73.939	0.317	5.748	0.000
	صافى الهجرة إلى الخارج (ألف فرد)	-0.418	0.130	-0.125	-3.217	0.005
4	(Constant)	-1472.704	157.609		-9.344	0.000
	عدد السكان (مليون نسمة)	42.507	4.840	0.608	8.783	0.000
	الإصلاح الاقتصادى	532.633	76.613	0.397	6.952	0.000
	صافى الهجرة إلى الخارج (ألف فرد)	-0.524	0.121	-0.156	-4.342	0.000
	الأجور (مليون جنيه)	0.101	0.039	0.126	2.618	0.017

a. Dependent Variable: حجم البطالة (ألف فرد)

Excluded Variables[e]

	Model	Beta In	t	Sig.	Partial Correlation	Collinearity Statistics Tolerance
1	الناتج المحلى الإجمالى (مليون جنيه)	-0.149[a]	-0.804	0.431	-0.177	9.720E-02
	إجمالى الاستثمار القومى (مليون جنيه)	-0.224[a]	-3.676	0.001	-0.635	0.552
	الأجور (مليون جنيه)	-0.058[a]	-0.787	0.441	-0.173	0.608
	معدل التضخم	-0.057[a]	-0.981	0.338	-0.214	0.959
	الإصلاح الاقتصادى	0.250[a]	4.043	0.001	0.671	0.495
	صافى الهجرة إلى الخارج (ألف فرد)	-0.041[a]	-0.704	0.489	-0.156	1.000
	الانفتاح الاقتصادى	0.137[a]	1.381	0.183	0.295	0.318
2	الناتج المحلى الإجمالى (مليون جنيه)	0.183[b]	1.140	0.268	0.253	7.237E-02
	إجمالى الاستثمار القومى (مليون جنيه)	-0.102[b]	-1.107	0.282	-0.246	0.221
	الأجور (مليون جنيه)	0.056[b]	0.890	0.385	0.200	0.482
	معدل التضخم	0.007[b]	0.146	0.886	0.033	0.839
	صافى الهجرة إلى الخارج (ألف فرد)	-0.125[b]	-3.217	0.005	-0.594	0.858
	الانفتاح الاقتصادى	-0.029[b]	-0.314	0.757	-0.072	0.236
3	الناتج المحلى الإجمالى (مليون جنيه)	0.292[c]	2.383	0.028	0.490	6.883E-02
	إجمالى الاستثمار القومى (مليون جنيه)	0.104[c]	1.033	0.315	0.237	0.126
	الأجور (مليون جنيه)	0.126[c]	2.618	0.017	0.525	0.428
	معدل التضخم	0.031[c]	0.775	0.448	0.180	0.811
	الانفتاح الاقتصادى	-0.154[c]	-2.053	0.055	-0.436	0.195
4	الناتج المحلى الإجمالى (مليون جنيه)	0.017[d]	0.052	0.959	0.013	9.950E-03
	إجمالى الاستثمار القومى (مليون جنيه)	-0.172[d]	-1.281	0.217	-0.297	5.268E-02
	معدل التضخم	0.058[d]	1.703	0.107	0.382	0.758
	الانفتاح الاقتصادى	-0.028[d]	-0.242	0.812	-0.059	7.971E-02

a. Predictors in the Model: (Constant), عدد السكان (مليون نسمة)

b. Predictors in the Model: (Constant), عدد السكان (مليون نسمة)، الإصلاح الاقتصادى

c. Predictors in the Model: (Constant), عدد السكان (مليون نسمة)، الإصلاح الاقتصادى، صافى الهجرة إلى الخارج (ألف فرد)

c. Predictors in the Model: (Constant), عدد السكان (مليون نسمة)، الإصلاح الاقتصادى، صافى الهجرة إلى الخارج (ألف فرد)، الأجور (مليون جنيه)

d. Dependent Variable: حجم البطالة (ألف فرد)

ملحق رقم (4)

نتائج النموذج القياسى لتحديد المتغيرات المؤثرة فى كل من معدل البطالة وحجمها باستخدام الصيغة اللوغاريتمية - الخطية (Log-Linear)

(أ) نتائج النموذج القياسى لتحديد المتغيرات المؤثرة فى معدل البطالة خلال الفترة (2000-74)

Model Summary[d]

Model	R	R Square	Adjusted R square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	0.847[a]	0.717	0.703	0.2817	
2	0.910[b]	0.827	0.809	0.2257	
3	0.928[c]	0.862	0.839	0.2073	1.270

a. Predictors: (Constant), الانفتاح الاقتصادى

b. Predictors: (Constant), الانفتاح الاقتصادى ، الإصلاح الاقتصادى

c. Predictors: (Constant), الانفتاح الاقتصادى ، الإصلاح الاقتصادى ، معدل نمو الاستثمار القومى

d. Dependent Variable: L_Y2 لوغاريتم معدل البطالة

Coefficients[a]

	Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-2.514	0.073		-34.575	0.000
	الانفتاح الاقتصادى	-0.918	0.129	-0.847	-7.118	0.000
2	(Constant)	-2.658	0.071		-37.251	0.000
	الانفتاح الاقتصادى	-0.774	0.111	-0.714	-6.960	0.000
	الإصلاح الاقتصادى	0.431	0.124	0.358	3.487	0.002
3	(Constant)	-2.645	0.066		-40.187	0.000
	الانفتاح الاقتصادى	-0.621	0.125	-0.573	-4.966	0.000
	الإصلاح الاقتصادى	0.412	0.114	0.342	3.618	0.002
	معدل نمو الاستثمار القومى	-0.619	0.291	-0.238	-2.125	0.048

a. Dependent Variable: L_Y2 لوغاريتم معدل البطالة

(ب) نتائج النموذج القياسى لتحديد المتغيرات المؤثرة فى حجم البطالة خلال الفترة (2000 - 74)

Model Summary[e]

Model	R	R Square	Adjusted R square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	0.976[a]	0.953	0.951	0.1690	
2	0.984[b]	0.969	0.966	0.1409	
3	0.988[c]	0.976	0.973	0.1266	
4	0.992[d]	0.983	0.980	0.1089	0.396

a. Predictors: (Constant), الناتج المحلى الإجمالى (مليون جنيه)

b. Predictors: (Constant), الناتج المحلى الإجمالى (مليون جنيه)، الانفتاح الاقتصادى

c. Predictors: (Constant), الناتج المحلى الإجمالى (مليون جنيه)، الانفتاح الاقتصادى، معدل التضخم

d. Predictors: (Constant), الناتج المحلى الإجمالى (مليون جنيه)، الانفتاح الاقتصادى، معدل التضخم، الإصلاح الاقتصادى

e. Dependent Variable: L_Y1 لوغاريتم حجم البطالة

Coefficients[a]

	Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	4.289	0.115		37.445	0.000
	الناتج المحلى الإجمالى (مليون جنيه)	2.708E-04	0.000	0.976	20.718	0.000
2	(Constant)	3.393	0.296		11.446	0.000
	الناتج المحلى الإجمالى (مليون جنيه)	3.565E-04	0.000	1.285	12.314	0.000
	الانفتاح الاقتصادى	0.523	0.164	0.333	3.194	0.005
3	(Constant)	3.267	0.271		12.041	0.000
	الناتج المحلى الإجمالى (مليون جنيه)	3.531E-04	0.000	1.273	13.559	0.000
	الانفتاح الاقتصادى	0.531	0.147	0.338	3.608	0.002
	معدل التضخم	1.067E-02	0.004	0.087	2.406	0.026
4	(Constant)	3.647	0.271		13.463	0.000
	الناتج المحلى الإجمالى (مليون جنيه)	3.041E-04	0.000	1.097	10.652	0.000
	الانفتاح الاقتصادى	0.353	0.142	0.225	2.485	0.023
	معدل التضخم	1.373E-02	0.004	0.111	3.455	0.003
	الإصلاح الاقتصادى	0.214	0.077	0.118	2.768	0.013

a. Dependent Variable: L_Y1 لوغاريتم حجم البطالة

ملحق رقم (5)

التنبؤ بعرض العمل

(أ) مخرجات البرنامج الإحصائى (SPSS) لنتائج النموذج القياسى الخاص بتحديد المتغيرات المؤثرة فى عرض العمل خلال الفترة (74-2000)

Variable Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	- عدد السكان (مليون نسمة)، الأجور (مليون جنيه)، الإصلاح الاقتصادى، الانفتاح الاقتصادى [a]		Enter

a. All requested Variables entered.

b. Dependent Variable: قوة العمل (ألف فرد)

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	0.998[a]	0.995	0.994	227.2488	1.608

a. Predictors: (Constant), عدد السكان (مليون نسمة)، الأجور (مليون جنيه)، الإصلاح الاقتصادى، الانفتاح الاقتصادى

b. Dependent Variable: قوة العمل (ألف فرد)

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2.37E+08	4	59198145.396	1146.318	0.000[a]
	Residual	1136123.9	22	51641.998		
	Total	2.38E+08	26			

a. Predictors: (Constant), عدد السكان (مليون نسمة)، الأجور (مليون جنيه)، الإصلاح الاقتصادى، الانفتاح الاقتصادى

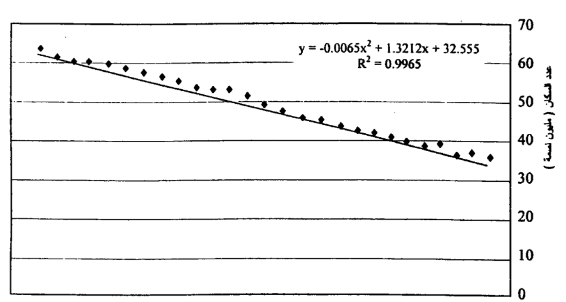
b. Dependent Variable: قوة العمل (ألف فرد)

Coefficients[a]

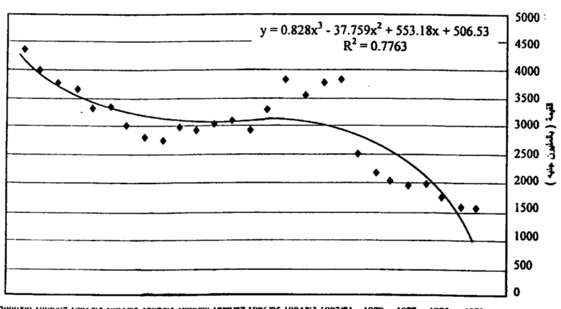
	Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-6142.463	793.963		-7.736	0.000
	الإصلاح الاقتصادى	634.529	187.488	0.101	3.384	0.003
	الانفتاح الاقتصادى	1978.107	238.409	0.304	8.297	0.000
	الأجور (مليون جنيه)	0.650	0.114	0.165	5.698	0.000
	عدد السكان (مليون نسمة)	341.873	15.003	1.025	22.788	0.000

a. Dependent Variable: قوة العمل (ألف فرد)

(ب) خط الاتجاه العام لتطور حجم السكان فى مصر خلال فترة الدراسة



(حـ) خط الاتجاه العام لتطور الأجور الحقيقية فى مصر خلال فترة الدراسة



ملحق رقم (6)

التنبؤ بالطلب على العمل

(أ) مخرجات البرنامج الإحصائى (SPSS) لنتائج النموذج القياسى الخاص بتحديد المتغيرات المؤثرة فى الطلب على العمل خلال الفترة (74-2000)

Variable Entered/Removed [b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	الانفتاح الاقتصادى، الإصلاح الاقتصادى، إجمالى الاستثمار القومى (مليون جنيه)، الأجور (مليون جنيه)، الناتج المحلى الإجمالى (مليون جنيه)	.	Enter

a. All requested Variables entered.

b. Dependent Variable: أعداد المشتغلين (ألف فرد)

Model Summary [b]

Model	R	R Square	Adjusted R square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	0.988[a]	0.976	0.970	432.3092	1.254

a. Predictors: (Constant), الانفتاح الاقتصادى ، الإصلاح الاقتصادى، إجمالى الاستثمار القومى (مليون جنيه) ، الأجور (مليون جنيه) ، الناتج المحلى الإجمالى (مليون جنيه)

b. Dependent Variable: أعداد المشتغلين (ألف فرد)

ANOVA [b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.58E+08	5	31696398.401	169.598	0.000[a]
	Residual	3924716.2	21	186891.246		
	Total	1.62E+08	26			

a. Predictors: (Constant), الانفتاح الاقتصادى، الإصلاح الاقتصادى ، إجمالى الاستثمار القومى (مليون جنيه) ، الأجور (مليون جنيه) ، الناتج المحلى الإجمالى (مليون جنيه)

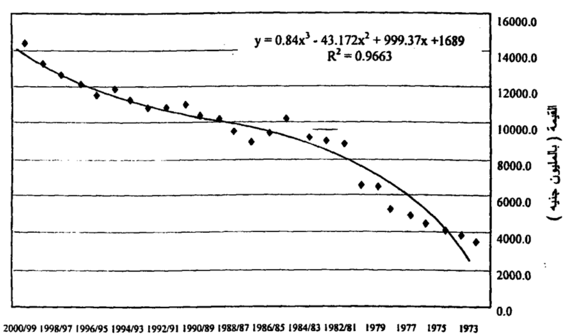
b. Dependent Variable: أعداد المشتغلين (ألف فرد)

Coefficients [a]

	Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	3689.546	910.562		4.052	0.001
	الناتج المحلى الإجمالى (مليون جنيه)	0.998	0.144	1.231	6.925	0.000
	إجمالى الاستثمار القومى (مليون جنيه)	0.166	0.331	0.056	0.500	0.622
	الأجور (مليون جنيه)	-0.572	0.283	-0.176	-2.018	0.057
	الإصلاح الاقتصادى	1219.968	455.578	0.234	2.678	0.014
	الانفتاح الاقتصادى	2186.954	456.647	0.407	4.789	0.000

a. Dependent Variable: أعداد المشتغلين (ألف فرد)

(ب) خط الاتجاه العام لتطور الناتج المحلى الحقيقى فى مصر خلال فترة الدراسة



ملحق رقم (7)

التنبؤ بالطلب على العمل فى قطاعات الاقتصاد القومى

(أ) أعداد المشتغلين والطلب على العمل فى قطاعات الاقتصاد القومى المصرى خلال الفترة (74-2010)

(ألف فرد)

القطاع / السنة	الزراعة (y_1)	الصناعة والتعدين (y_2)	البترول والكهرباء (y_3)	التشييد والبناء (y_4)	إجمالي القطاعات السلعية	النقل والمواصلات وقناة السويس (y_5)	التجارة والمال والتأمين (y_6)	السياحة (y_7)	إجمالي قطاعات الخدمات الإنتاجية	الإسكان (y_8)	المرافق والخدمات الحكومية (y_9)	الخدمات الشخصية (y_{10})	إجمالي قطاعات الخدمات الاجتماعية	المستوى القومي (LA)
1973	4163.8	1122.5	51.8	302.3	5640.4	401.8	864.3	50.0	1316.1	138.0	1193.5	600.3	1931.8	8888.3
1974	4212.3	1133.0	55.9	315.2	5716.4	405.0	883.2	56.5	1344.7	139.0	1229.6	613.0	1981.6	9042.7
1975	4217.9	1156.8	59.5	447.4	5881.6	404.2	966.4	59.6	1430.2	142.9	1342.7	635.9	2131.5	9433.3
1976	4223.9	1190.6	65.9	434.0	5914.4	422.1	1003.6	64.8	1490.5	144.0	1423.3	656.0	2223.3	9628.2
1977	4103.5	1228.4	66.7	457.0	5855.6	444.3	1050.6	74.5	1569.4	144.8	1578.8	736.9	2460.5	9885.5
1978	4135.1	1278.0	70.8	538.0	6021.9	448.6	1092.8	78.3	1619.7	146.5	1655.9	772.3	2574.7	10216.3
1979	4165.0	1332.7	73.1	629.2	6200.0	452.2	1128.7	84.3	1665.2	155.0	1732.2	801.6	2688.8	10554.0
1981/80	4200.0	1429.5	83.2	657.0	6369.7	459.8	1206.5	90.9	1757.2	166.0	2146.2	1000.0	3312.2	11439.1
1982/81	4100.0	1278.0	85.0	531.0	5994.0	399.0	1073.0	104.0	1576.0	168.0	1911.0	873.0	2952.0	10522.0
1983/82	4143.0	1330.0	89.0	552.0	6114.0	415.0	1110.0	108.0	1633.0	174.0	1964.0	910.0	3048.0	10795.0
1984/83	4186.0	1384.0	93.0	576.0	6239.0	432.0	1144.0	112.0	1688.0	178.0	2018.0	949.0	3145.0	11072.0
1985/84	4229.0	1438.0	98.0	608.0	6373.0	450.0	1180.0	116.0	1746.0	180.0	2080.0	988.0	3248.0	11367.0
1986/85	4280.0	1497.0	106.0	646.0	6529.0	471.0	1218.0	104.0	1793.0	187.0	2128.0	1032.0	3347.0	11669.0
1987/86	4330.0	1553.0	111.0	690.0	6684.0	492.0	1248.0	122.0	1862.0	192.0	2185.0	1075.0	3452.0	11998.0
1988/87	4381.0	1586.0	116.0	713.0	6796.0	513.0	1271.0	128.0	1912.0	194.0	2332.0	1100.0	3636.0	12334.0
1989/88	4429.0	1615.0	121.0	748.0	6913.0	539.0	1304.0	136.0	1979.0	196.0	2461.0	1136.0	3793.0	12685.0
1990/89	4471.0	1648.0	126.0	784.0	7029.0	567.0	1332.0	143.0	2042.0	198.0	2600.0	1163.0	3961.0	13032.0
1991/90	4513.0	1676.0	132.0	822.0	7143.0	575.0	1378.0	147.0	2100.0	200.0	2744.0	1189.0	4133.0	13376.0
1992/91	4552.0	1706.0	139.0	858.0	7255.0	600.0	1404.0	151.0	2155.0	202.0	2911.0	1219.0	4332.0	13742.0
1993/92	4578.0	1752.0	143.0	903.0	7376.0	612.0	1432.0	130.0	2174.0	205.0	3013.0	1243.0	4461.0	14011.0
1994/93	4621.0	1828.0	149.0	955.0	7553.0	632.0	1491.0	133.0	2256.0	209.0	3125.0	1293.0	4627.0	14436.0
1995/94	4657.0	1896.0	153.0	1011.0	7717.0	654.0	1553.0	136.0	2343.0	212.0	3270.0	1337.0	4819.0	14879.0
1996/95	4693.0	1966.0	158.0	1073.0	7890.0	677.0	1615.0	140.0	2432.0	215.0	3431.0	1372.0	5018.0	15340.0
1997/96	4747.0	2038.0	163.0	1140.0	8088.0	704.0	1679.0	145.0	2528.0	219.0	3577.0	1413.0	5209.0	15825.0
1998/97	4820.0	2182.0	168.0	1215.0	8385.0	732.0	1745.0	145.0	2622.0	223.0	3647.0	1467.0	5337.0	16344.0
1999/98	4904.0	2297.0	174.0	1295.2	8670.2	760.0	1816.0	147.0	2723.0	227.0	3726.0	1528.0	5481.0	16874.2
2000/99	4985.0	2412.0	180.0	1377.0	8954.0	789.0	1888.0	150.0	2827.0	231.0	3831.0	1591.0	5653.0	17434.0
2001/2000	4920.1	2072.6	101.1	1343.0	8436.8	712.6	1939.4	134.0	2786.0	258.6	3746.7	1548.0	5553.3	16776.0
2002/2001	4955.9	2129.4	101.2	1422.0	8608.6	718.0	1986.3	139.4	2843.8	264.6	3810.5	1600.0	5675.2	17127.6
2003/2002	4992.0	2188.6	101.3	1511.9	8793.9	723.5	2037.5	145.9	2906.9	271.7	3874.0	1657.1	5802.7	17503.5
2004/2003	5028.3	2250.1	101.5	1613.7	8993.6	729.0	2093.4	153.3	2975.7	279.9	3937.0	1719.6	5936.5	17905.7
2005/2004	5064.6	2314.2	101.6	1728.0	9208.4	734.4	2154.4	161.8	3050.7	289.4	3999.6	1787.9	6076.9	18336.0
2006/2005	5101.0	2380.9	101.7	1855.8	9439.3	739.9	2220.9	171.5	3132.3	300.1	4061.8	1862.6	6224.5	18796.1
2007/2006	5137.2	2450.4	101.8	1997.8	9687.2	745.4	2293.3	182.4	3221.1	312.2	4123.7	1944.0	6379.8	19288.0
2008/2007	5173.3	2522.6	101.9	2154.9	9952.8	750.8	2371.9	194.7	3317.4	325.7	4185.2	2032.4	6543.4	19813.5
2009/2008	5209.2	2597.9	102.0	2327.9	10236.9	756.3	2457.3	208.3	3421.8	340.8	4246.3	2128.4	6715.6	20374.4
2010/2009	5244.8	2676.1	102.0	2517.5	10540.6	761.8	2549.7	223.3	3534.7	357.6	4307.2	2232.4	6897.1	20972.4

المصدر: • البيانات الخاصة بالفترة (74-2000/99) هى بيانات فعلية مصدرها :

وزارة التخطيط ، *وثيقة مرجعية عن أهم متغيرات الاقتصاد القومى عن الفترة من عام 1960/59 إلى عام 2000/99*، وزارة التخطيط، القاهرة، أغسطس 2000.

• البيانات الخاصة بفترة التنبؤ (2001/2000-2010/2009) من تقديرات الدراسة.

(ب) معادلات خط الاتجاه العام المستخدمة فى التنبؤ بالمتغيرات المستقلة من خلال برنامج Excel على مستوى قطاعات الاقتصاد القومى

البيان / القطاع	معادلة خط الاتجاه العام	المعادلة	R^2
	الناتج	$y = 0.1674 x^3 - 7.7246 x^2 + 142.11 x + 850.39$	0.94
1 – الزراعة	الاستثمارات	$y = 0.0837 x^3 - 3.314 x^2 + 44.498 x - 28.356$	0.85
	الأجور	$y = 0.1841 x^3 - 8.869 x^2 + 114.64 x + 45.97$	0.66
2 – الصناعة والتعدين	الناتج	$y = 0.0373 x^3 - 0.8863 x^2 + 76.369 x + 468.33$	0.97
3 – البترول والكهرباء	الأجور	$y = 2.4184 x^{0.4223}$	0.72
4 – التشييد والبناء	الناتج	$y = 0.1149 x^3 - 5.3705 x^2 + 92.704 x - 50.685$	0.97
5 – النقل والمواصلات وقناة السويس	الناتج	$y = 44.077 x + 199.84$	0.89
6 – التجارة والمال والتأمين	الناتج	$y = 0.1732 x^3 - 9.358 x^2 + 235.31 x + 21.26$	0.95
7 – السياحة	الناتج	$y = 0.0104 x^2 + 4.8509 x + 58.087$	0.66
	الأجور	$y = 0.0125 x^3 - 0.6198 x^2 + 8.9755 x + 3.7669$	0.89
8 – الإسكان	الاستثمارات	$y = 0.0938 x^3 - 4.5646 x^2 + 72.878 x - 94.024$	0.69
9 – الخدمات الحكومية والمرافق العامة	الاستثمارات	$y = 32.767 x^{0.8047}$	0.97
10 – الخدمات الشخصية	الناتج	$y = - 0.6244 x^2 + 55.839 x + 27.558$	0.95
	الأجور	$y = 0.068 x^3 - 2.9919 x^2 + 41.626 x + 70.691$	0.76

المصدر:

تقديرات الدراسة من خلال برنامج Excel.

ثانياً : الملاحق الإحصائية

جدول رقم (2-1) م

قياس كل من البطالة الصريحة والبطالة غير الصريحة

(أ) تطور كل من قوة العمل والمشتغلون والبطالة ومعدلي التشغيل والبطالة

خلال فترة الدراسة (73 - 2000)

البيان / السنة	حجم قوة العمل (ألف فرد)	المشتغلون الحجم (ألف فرد)	المشتغلون المعدل (%)	البطالة الصريحة (السافرة) الحجم (ألف فرد)	البطالة الصريحة (السافرة) المعدل (%)
1973	9033.4	8888.3	98.4	145.1	1.6
1974	9250.3	9041.7	97.7	208.6	2.3
1975	9666.7	9433.3	97.6	233.4	2.4
1976	9883.8	9628.2	97.4	255.6	2.6
1977	10181.6	9885.5	97.1	296.1	2.9
1978	9802.5	9448	96.4	354.5	3.6
1979	10023.5	9565.3	95.4	458.2	4.6
1980	10335	9799.1	94.8	535.9	5.2
1981/80	10517.9	9945.7	94.6	572.2	5.4
1982/81	11128.2	10522	94.6	606.2	5.4
1983/82	11607.7	10795	93.0	812.7	7.0
1984/83	11828	11072	93.6	756	6.4
1985/84	12194.8	11367	93.2	827.8	6.8
1986/85	12575.4	11669	92.8	906.4	7.2
1987/86	12990.5	11998	92.4	992.5	7.6
1988/87	13065.7	12334	94.4	731.7	5.6
1989/88	13639.8	12685	93.0	954.8	7.0
1990/89	14258.2	13032	91.4	1226.2	8.6
1991/90	14747.5	13376	90.7	1371.5	9.3
1992/91	15134.4	13742	90.8	1392.4	9.2
1993/92	15567.8	13870.9	89.1	1696.9	10.9
1994/93	16004.4	14243.9	89.0	1760.5	11.0
1995/94	16459.1	14599.2	88.7	1859.9	11.3
1996/95	16894.3	14917.7	88.3	1976.6	11.7
1997/96	17352	15825	91.2	1527	8.8
1998/97	17862.3	16344	91.5	1518.3	8.5
1999/98	18381.3	16874	91.8	1507.3	8.2
2000/99	18929.4	17343	92.1	1495.4	7.9

المصدر :

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، *بحث العمالة بالعينة أعداد مختلفة* .
- البنك المركزي المصري ، *النشرات الإحصائية* ، أعداد مختلفة. http://www.economy.gov.eg.,3/11/2002.
- وزارة التخطيط ، *وثيقة مرجعية عن أهم متغيرات الاقتصاد القومي عن الفترة من عام 1960/59 إلى عام 2000/99* ، وزارة التخطيط ، القاهرة ، أغسطس 2000 .
- International Labour Organization, *Year Book of Labor Statistics*, ILo, Geneva, 2000, p. 934.
- International Labour Organization, World Employment Report, ILo, 1998/1999, http://www.erf.org.eg/html/economic,23/4/2003,table A5.2.

تابع : الجدول رقم (2-1) م

(ب) تطور كل من حجم البطالة ومعدلها بالمفهوم العلمى وكيفية تقديرها خلال فترة الدراسة (73 - 2000)

البيان / السنة	الإنتاجية المتوسطة الفعلية للعمل فى القطاعات: السلعية	الخدمات الإنتاجية	الخدمات الاجتماعية	الإنتاجية المتوسطة الفعلية على المستوى القومى(ج ف)	الإنتاجية المحتملة المفترضة (ج م) (ألف جنيه)	نسبة الإنتاجية الفعلية إلى الإنتاجية المحتملة (ج ف/ ج م)	قوة العمل بالمفهوم العلمى وهى [0.95 (ن)] (ألف فرد)	معدل البطالة بالمفهوم العلمى (ب) وهى $(1 - \frac{ج ف}{ج م})$ (%)	حجم البطالة وفقا للمفهوم العلمى وهى (ب× 0.95 ن) (ألف فرد)
1973	333.6	539.1	486.9	396.7	539.1	0.74	8581.7	26.4	2266.8
1974	404.8	658.2	505.2	464.5	658.2	0.71	8787.8	29.4	2586.1
1975	478.8	790	525.6	536.5	790	0.68	9183.4	32.1	2946.8
1976	564.4	993.6	605	640.2	993.6	0.64	9389.6	35.6	3339.7
1977	694.3	1150.6	621.2	748.6	1150.6	0.65	9672.5	34.9	3379.4
1978	804.1	1476.6	691	882.2	1476.6	0.60	9312.4	40.3	3748.7
1979	1114.7	1886.7	749.4	1143.4	1886.7	0.61	9522.3	39.4	3751.5
1980	-	-	-	-	-	-	9818.3	-	-
1981/80	1360.5	2309.8	836.2	1354.5	2309.8	0.59	9992.0	41.4	4132.5
1982/81	1801.8	4102.8	1443.1	2045.8	4102.8	0.50	10571.8	50.1	5300.3
1983/82	2072.3	4722	1650.6	2354.1	4722	0.50	11027.3	50.1	5529.8
1984/83	2374.1	5439.6	1935.1	2716.8	5439.6	0.50	11236.6	50.1	5624.5
1985/84	2733.2	6189	2282.3	3135.2	6189	0.51	11585.1	49.3	5716.3
1986/85	3058.2	7063.6	2629.5	3550.7	7063.6	0.50	11946.6	49.7	5941.3
1987/86	3511.5	8351.2	2987.8	4111.9	8351.2	0.49	12341.0	50.8	6264.6
1988/87	4123.7	9753.7	3297.3	4753.5	9753.7	0.49	12412.4	51.3	6363.2
1989/88	5044	11921.7	3877.7	5768.2	11921.7	0.48	12957.8	51.6	6688.3
1990/89	6258.4	14612.1	4470.3	7023.9	14612.1	0.48	13545.3	51.9	7034.2
1991/90	7736.2	16777.6	4722.5	8224.5	16777.6	0.49	14010.1	51.0	7142.3
1992/91	9010.8	20234.8	5096.5	9537	20234.8	0.47	14377.7	52.9	7601.2
1993/92	9865.4	22109.9	5677.2	10431.8	22109.9	0.47	14789.4	52.8	7811.5
1994/93	10708.3	23364.4	6349	11288.9	23364.4	0.48	15204.2	51.7	7858.0
1995/94	12148.5	26568.5	7265	12837.6	26568.5	0.48	15636.1	51.7	8080.9
1996/95	13267.9	28721.2	7901.8	13962.5	28721.2	0.49	16049.6	51.4	8247.3
1997/96	14655.3	30677.2	8488.4	15184.8	30677.2	0.49	16484.4	50.5	8324.8
1998/97	15564.6	32164.8	8876.8	16043.8	32164.8	0.50	16969.2	50.1	8505.0
1999/98	15985	34124	9396	16772	34124	0.49	17462.2	50.8	8879.5
2000/99	17838.8	36340.8	9900.2	18264.9	36340.8	0.50	17982.9	49.7	8944.7

المصدر :

- وزارة التخطيط، *وثيقة مرجعية عن أهم متغيرات الاقتصاد القومى عن الفترة من عام 1960/59 إلى عام 2000/99*، وزارة التخطيط، القاهرة، أغسطس 2000.

تابع الجدول رقم (2-1) م

(حـ) تطور كل من حجم البطالة ومعدلها وفقاً للمفهوم العلمى وتوزيعاتها فيما بين كل من البطالة الصريحة والبطالة غير الصريحة خلال فترة الدراسة (73 - 2000)

البيان / السنة	البطالة وفقا للمفهوم العلمى: المعدل = (1- ج ف/ج م) (%)	البطالة وفقا للمفهوم العلمى: الحجم = (ب × 0.9 ن) (ألف فرد)	البطالة الصريحه (السافرة): الحجم (ألف فرد)	البطالة الصريحه (السافرة): المعدل (%)	البطالة غير الصريحة *: الحجم (ألف فرد)	البطالة غير الصريحة *: المعدل (%)
1973	26.4	2266.8	145.1	1.6	2121.7	24.8
1974	29.4	2586.1	208.6	2.3	2377.5	27.2
1975	32.1	2946.8	233.4	2.4	2713.4	29.7
1976	35.6	3339.7	255.6	2.6	3084.1	33.0
1977	34.9	3379.4	296.1	2.9	3083.3	32.0
1978	40.3	3748.7	354.5	3.6	3394.2	36.6
1979	39.4	3751.5	458.2	4.6	3293.3	34.8
1980	-	-	535.9	5.2	-	-
1981/80	41.4	4132.5	572.2	5.4	3560.3	35.9
1982/81	50.1	5300.3	606.2	5.4	4694.1	44.7
1983/82	50.1	5529.8	812.7	7.0	4717.1	43.1
1984/83	50.1	5624.5	756	6.4	4868.5	43.7
1985/84	49.3	5716.3	827.8	6.8	4888.5	42.6
1986/85	49.7	5941.3	906.4	7.2	5034.9	42.5
1987/86	50.8	6264.6	992.5	7.6	5272.1	43.1
1988/87	51.3	6363.2	731.7	5.6	5631.5	45.7
1989/88	51.6	6688.3	954.8	7.0	5733.5	44.6
1990/89	51.9	7034.2	1226.2	8.6	5808.0	43.3
1991/90	51.0	7142.3	1371.5	9.3	5770.8	41.7
1992/91	52.9	7601.2	1392.4	9.2	6208.8	43.7
1993/92	52.8	7811.5	1696.9	10.9	6199.5	41.9
1994/93	51.7	7858.0	1760.5	11.0	6185.6	40.7
1995/94	51.7	8080.9	1859.9	11.3	6314.1	40.4
1996/95	51.4	8247.3	1976.6	11.7	6369.5	39.7
1997/96	50.5	8324.8	1527	8.8	6797.8	41.7
1998/97	50.1	8505.0	1518.3	8.5	6986.7	41.6
1999/98	50.8	8879.5	1507.3	8.2	7372.2	42.6
2000/99	49.7	8944.7	1495.4	7.9	7449.3	41.8

المصدر :

- محسوب من بيانات الجدولين (أ)، (ب) السابقين.

* وتشتمل البطالة غير الصريحة على كل من البطالة المقنعة والجزئية والموسمية وغيرها من الصور غير الصريحة للبطالة.

جدول رقم (2-2) م

توزيع المشتغلين فى قطاعات الاقتصاد القومى خلال فترة الرواج الاقتصادى (74-1981/80)

(العدد بألف فرد)

البيان	القطاعات السلعية										قطاعات الخدمات الإنتاجية								قطاعات الخدمات الاجتماعية								المستوى القومى	
	قطاع الزراعة		قطاع الصناعة والتعدين		قطاع البترول والكهرباء		قطاع التشييد والبناء		إجمالى القطاعات السلعية		قطاع النقل والمواصلات		قطاع التجارة والمال والتأمين		قطاع السياحة		إجمالى قطاع الخدمات الإنتاجية		قطاع الإسكان		قطاع الخدمات الحكومية		قطاع الخدمات الشخصية		إجمالى قطاعات الخدمات الاجتماعية			
السنة	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
1973	4163.8	46.8	1122.5	12.6	51.8	0.6	302.3	3.4	5640.4	63.5	401.8	4.5	864.3	9.7	50.0	0.6	1316.1	14.8	138.0	1.6	1193.5	13.4	600.3	6.8	1931.8	21.7	8888.3	100
1974	4212.3	46.6	1133	12.5	55.9	0.6	315.2	3.5	5716.4	63.2	405.0	4.5	883.2	9.8	56.5	0.6	1344.7	14.9	139.0	1.5	1229.6	13.6	613.0	6.8	1981.6	21.9	9042.7	100
1975	4217.9	44.7	1156.8	12.3	59.5	0.6	447.4	4.7	5881.6	62.3	404.2	4.3	966.4	10.2	59.6	0.6	1430.2	15.2	142.9	1.5	1342.7	14.2	635.9	6.7	2121.5	22.5	9433.3	100
1976	4223.9	43.9	1190.6	12.4	65.9	0.7	434	4.5	5914.4	61.4	422.1	4.4	1003.6	10.4	64.8	0.7	1490.5	15.5	144.0	1.5	1423.3	14.8	656.0	6.8	2223.3	23.1	9628.2	100
1977	4103.5	41.5	1228.4	12.4	66.7	0.7	457	4.6	5855.6	59.2	444.3	4.5	1050.6	10.6	74.5	0.8	1569.4	15.9	144.8	1.5	1578.8	16.0	736.9	7.5	2460.5	24.9	9885.5	100
1978	4135.1	40.5	1278	12.5	70.8	0.7	538	5.3	6021.9	58.9	448.6	4.4	1092.8	10.7	78.3	0.8	1619.7	15.9	146.5	1.4	1655.9	16.2	772.3	7.6	2574.7	25.2	10216.3	100
1979	4165.0	39.5	1332.7	12.6	73.1	0.7	629.2	6.0	6200.0	58.7	452.2	4.3	1128.7	10.7	84.3	0.8	1665.2	15.8	155.0	1.5	1732.2	16.4	801.6	7.6	2688.8	25.5	10554.0	100
1981/80	4200.0	36.7	1429.5	12.5	83.2	0.7	657	5.7	6369.7	55.7	459.8	4.0	1206.5	10.5	90.9	0.8	1757.2	15.4	166.0	1.5	2146.2	18.8	1000.0	8.7	3312.2	29.0	11439.1	100
متوسط نسبة العاملين فى القطاع		42.5		12.5		0.7		4.7		60.4		4.4		10.3		0.7		15.4		1.5		15.4		7.3		24.2		100
متوسط معدل النمو السنوى		0.1		3.5		7.1		12.5		1.8		2.0		4.9		9.0		4.2		2.7		8.9		7.8		5.7		3.7
النصيب من الزيادة فى العمالة	36.2	1.4	307.0	12.0	31.4	1.2	354.7	13.9	729.3	28.6	58.0	2.3	342.2	13.4	40.9	1.6	441.1	17.3	28.0	1.1	952.7	37.3	399.7	15.7	1303.4	54.1	2550.8	100

المصدر: وزارة التخطيط، *وثيقة مرجعية عن أهم متغيرات الاقتصاد القومى عن الفترة من عام 1960/59 إلى عام 2000/99*، وزارة التخطيط، القاهرة، أغسطس 2000، ص ص 255 - 258.

جدول رقم (2-3) م

توزيع المشتغلين فى قطاعات الاقتصاد القومى خلال فترة الركود الاقتصادى (82/81 - 1991/90) (العدد بألف فرد)

البيان / السنة	القطاعات السلعية: قطاع الزراعة العدد	قطاع الزراعة النسبة (%)	قطاع الصناعة والتعدين العدد	قطاع الصناعة والتعدين النسبة (%)	قطاع البترول والكهرباء العدد	قطاع البترول والكهرباء النسبة (%)	قطاع التشييد والبناء العدد	قطاع التشييد والبناء النسبة (%)	إجمالى القطاعات السلعية العدد	إجمالى القطاعات السلعية النسبة (%)	قطاعات الخدمات الإنتاجية: قطاع النقل والمواصلات العدد	قطاع النقل والمواصلات النسبة (%)	قطاع التجارة والمال والتأمين العدد	قطاع التجارة والمال والتأمين النسبة (%)	قطاع السياحة العدد	قطاع السياحة النسبة (%)	إجمالى قطاع الخدمات الإنتاجية العدد	إجمالى قطاع الخدمات الإنتاجية النسبة (%)	قطاعات الخدمات الاجتماعية: قطاع الإسكان العدد	قطاع الإسكان النسبة (%)	قطاع المرافق العدد	قطاع المرافق النسبة (%)	قطاع الخدمات الشخصية العدد	قطاع الخدمات الشخصية النسبة (%)	إجمالى قطاعات الخدمات الاجتماعية العدد	إجمالى قطاعات الخدمات الاجتماعية النسبة (%)	المستوى القومى العدد	المستوى القومى النسبة (%)
1982/81	41000	39.0	1273	12.1	85	0.8	531	5.0	59990	57.0	3990	3.8	10730	10.2	1040	1.0	15760	15.0	1680	1.6	19110	18.2	8730	8.3	29520	28.1	105220	100
1983/82	41430	38.4	1330	12.3	89	0.8	552	5.1	61140	56.6	4090	3.8	11100	10.3	1080	1.0	16330	15.1	1740	1.6	19640	18.2	9100	8.4	30480	28.2	107950	100
1984/83	41860	37.8	1384	12.5	93	0.8	576	5.2	62390	56.3	4320	3.9	11440	10.3	1120	1.0	16880	15.2	1780	1.6	20180	18.2	9490	8.6	31450	28.4	110720	100
1985/84	42290	37.2	1438	12.7	98	0.9	608	5.3	63730	56.1	4500	4.0	11800	10.4	1160	1.0	17460	15.4	1800	1.6	20800	18.3	9880	8.7	32480	28.6	113670	100
1986/85	42800	36.7	1497	12.8	106	0.9	646	5.5	65300	56.0	4710	4.0	12080	10.4	1040	0.9	17930	15.4	1870	1.6	21240	18.2	10230	8.8	33470	28.7	116620	100
1987/86	4330	36.1	1553	12.9	111	0.9	690	5.8	66840	55.7	4880	4.1	12480	10.4	1220	1.0	18620	15.5	1920	1.6	21840	18.2	10790	9.0	34520	28.8	119980	100
1988/87	43810	35.5	1586	12.9	116	0.9	713	5.8	67960	55.1	5180	4.2	12710	10.3	1280	1.0	19120	15.5	1980	1.6	23320	18.9	11000	8.9	36260	29.4	123340	100
1989/88	44290	34.9	1615	12.7	121	1.0	748	5.9	69130	54.5	5390	4.2	13040	10.3	1360	1.1	19790	15.6	1960	1.5	24610	19.4	11360	9.0	37980	29.9	126850	100
1990/89	44710	34.3	1648	12.6	126	1.0	784	6.0	70280	53.9	5670	4.4	13320	10.2	1430	1.1	20420	15.7	1980	1.5	26030	20.0	11630	8.9	39610	30.4	130320	100
1991/90	45130	33.7	1676	12.5	132	1.0	822	6.1	71430	53.4	5790	4.3	13780	10.3	1470	1.1	21000	15.7	2000	1.5	27440	20.5	11890	8.9	41330	30.9	133780	100
متوسط نسبة العاملين فى القطاع		36.4		12.6		0.9		5.6		55.5		4.1		10.3		1.0		15.4		1.6		18.8		8.7		29.1		100
متوسط معدل النمو السنوى		0.7		1.7		4.7		2.6		1.2		2.4		1.4		5.2		1.9		1.9		2.6		1.9		2.3		1.8
النصيب من الزيادة فى العمالة	313.0	16.2	246.5	12.7	48.8	2.5	165.0	8.5	773.1	39.9	115.2	5.9	171.5	8.9	56.1	2.9	342.8	17.7	34.0	1.8	597.8	30.9	189.0	9.8	820.8	42.4	1936.9	100

__المصدر__: وزارة التخطيط، *وثيقة مرجعية عن أهم متغيرات الاقتصاد القومى عن الفترة من عام 1960/59 إلى عام 2000/99*، وزارة التخطيط، القاهرة، أغسطس 2000، ص ص 258-261.

جدول رقم (2-4) م

أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس الاختلالات في الاقتصاد المصرى خلال فترة الركود الاقتصادى

السنة / البيان	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى (%)	10.3	10.1	7.6	6.2	6.7	2.7	2.5	3.2	1
عجز الموازنة العامة كنسبة فى الناتج المحلى الإجمالى (%)	25.3	19.1	23.1	22	22.8	17.1	20.0	19.8	13.8
عجز الحساب الجارى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى (%)	9.5	11.8	6.8	7.5	10	9.7	6	7.7	10
معدل التضخم (%)	14.7	15.7	22.1	10.3	14	23.7	20	18.9	21.1
الاستثمار الثابت كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى (%)	29	27	24	22	22	18	18.5	19	18
شروط التجارة الخارجية	100	102	93	93	89	88	76	57	–
التغير فى سعر الصرف الأجنبى (بالنسبة للدولار)	100	116	139	166	199	226	240	225	281

المصدر:

- The World Bank, ***Poverty Alleviation and Adjustment in Egypt***, W. B., Washington D. C., No: 8515, EGT, jun. 1990, p. 5.
- Assaad R., Commanders., ***Labor Markets in an Era of Adjustment, Case Studies of: Egypt***, Edited by: Horton S., and Others, Vol. 2, W. B., Washington D. C., 1994, p. 318.

جدول رقم (3-1) م

البطالة وفقاً لمعيارى المكان والنوع

فى سنوات التعداد (1960 ، 1976 ، 1986)

	الحضر		الريف		الإجمالى	
البيان	العدد (ألف فرد)	النسبة (%)	العدد (ألف فرد)	النسبة (%)	العدد (ألف فرد)	النسبة (%)
<u>تعداد عام 1960</u> *						
ذكور	93.3	67	45.9	33	139.2	100
إناث	35.6	71.4	10.2	28.6	45.8	100
إجمالى البطالة	118.8	67.9	56.1	32.1	174.9	100
إجمالى قوة العمل	2737.7	35	5081.3	65	7818.9	100
معدل البطالة		4.3		1.1		2.2
<u>تعداد عام 1976</u> *						
ذكور	297.3	53.2	260.6	46	557.8	100
إناث	157.0	53.6	135.6	46.3	292.6	100
إجمالى البطالة	454.3	53.4	396.1	46.6	850.4	100
إجمالى قوة العمل	477.2	43.4	6211.3	56.6	10981.5	100
معدل البطالة		9.5		6.4		7.7
<u>تعداد عام 1986</u>**						
ذكور	562.4	48.5	596.3	51.5	1158.8	100
إناث	464.3	54.5	388.2	45.5	852.6	100
إجمالى البطالة	1026.7	51.1	984.6	48.9	2011.4	100
إجمالى قوة العمل	6503.9	47.6	7173.7	52.4	13677.6	100
معدل البطالة		15.8		13.7		14.7

<u>المصدر</u> :

* بيانات تعداد 1960 ، 1976 تم الحصول عليها من :

- Koraym K., "Unemployment and Labour Market Policies" in Leonor M. D., ***Unemployment, Schooling and Training in Developing Countries***, I.L.C. Groom Helm. London, 1985, pp. 62, 63.

** بيانات 1986 : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، *التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت* ، النتائج الأولية ، أبريل 1986 .

جدول رقم (3-2) م

مقارنة بعض المؤشرات السكانية وقوة العمل والبطالة فى الريف والحضر فى تعدادى 1976 ، 1986

السنة / المؤشرات	1976		1986	
	العدد (ألف فرد)	النسبة (%)	العدد (ألف فرد)	النسبة (%)
1 - **عدد السكان :**				
بالحضر	16036.4	43.8	21173.4	43.9
بالريف	20589.8	56.2	27031.6	56.1
الإجمالى	36626.2	100	48205.1	100
2 - **قوة العمل :**		كنسبة من السكان		كنسبة من السكان
بالحضر	4770.2	29.7	6503.9	30.7
بالريف	6211.3	30.2	7173.7	26.5
الإجمالى	10981.5	30	13677.6	28.4
3 - **حجم البطالة :**		كنسبة من قوة العمل		كنسبة من قوة العمل
بالحضر	454.3	9.5	1026.7	15.8
بالريف	396.1	6.4	984.6	13.7
الإجمالى	850.4	7.7	2011.4	14.7

المصدر :

- بيانات قوة العمل والبطالة مأخوذة من بيانات الجدول رقم (3-1) م.
- بيانات السكان مأخوذة عن: د. رجاء عبد الرسول ، " البطالة في الريف المصرى: الظاهرة والأسباب "، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد، بعنوان : *البطالة فى مصر*، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، تحرير: د. سلوى سليمان، 1989، جدول رقم (1)، ص 692.

جدول رقم (3-3) م

توزيع البطالة من فائض الخريجين وأهميته النسبية فى 21 محافظة

طبقاً للمؤهل الدراسى خلال الفترة (82 - 1992)

نسبة فائض الخريجين إلى قوة العمل (%)	قوة العمل فى 1993/1/1 (ألف فرد)	إجمالى فائض الخريجين (ألف فرد)	مؤهل متوسط (ألف فرد)	مؤهل فوق متوسط (ألف فرد)	مؤهل جامعى (ألف فرد)	البيان / المحافظة
8.0	1890.6	151.8	85.1	25.2	41.6	القاهرة
9.4	926.2	86.8	51.4	13.1	22.3	الاسكندرية
16.5	126.8	21.0	13.2	3.4	4.4	بورسعيد
13.4	108.1	14.5	11.6	1.3	1.6	السويس
7.4	241.1	17.8	14.2	1.7	1.9	دمياط
10.6	1138.8	120.8	98.4	9.4	13.1	الدقهلية
10.5	1127.8	118.5	96.2	9.7	12.6	الشرقية
9.6	818.4	78.1	63.4	6.4	8.3	القليوبية
10.5	604.2	63.6	52.8	4.9	6.0	كفر الشيخ
9.6	927.1	89.0	71.3	7.8	9.9	الغربية
9.8	719.0	71.0	58.1	5.2	7.6	المنوفية
7.7	1068.2	82.7	67.9	6.6	8.2	البحيرة
8.8	181.7	16.0	12.3	1.5	2.2	الاسماعيلية
5.5	1201.8	65.6	44.2	7.9	13.6	الجيزة
10.8	486.4	52.5	44.3	2.8	5.4	بنى سويف
7.8	530.3	41.4	35.7	2.5	3.2	الفيوم
11.1	896.3	99.3	84.6	6.3	8.4	المنيا
10.8	753.2	81.6	67.1	6.6	7.9	أسيوط
7.3	812.3	59.7	48.2	5.3	6.3	سوهاج
8.2	775.9	63.5	53.5	4.5	5.6	قنا
10.8	278.0	30.0	25.0	2.6	2.4	أسوان
9.1	15612.2	1425.1	1098.3	134.4	192.5	الإجمالى
-	-	100	% 77.1	% 9.4	% 13.5	النسبة الإجمالية

المصدر :

مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، *بيانات غير منشورة*.

جدول رقم (4-1) م

تطور الزيادة السنوية فى قوة العمل المصرية مقارنة بصافى الهجرة للخارج

خلال الفترة (77 - 1995)

البيان / السنة	حجم قوة العمل (ألف فرد)	الزيادة السنوية فى قوة العمل (ألف فرد)	صافى الهجرة للخارج (ألف فرد)	صافى الهجرة للخارج كنسبة من الزيادة السنوية فى قوة العمل (%)
1976	9326	-	-	-
1977	9607	281	54	19.2
1978	9895	288	65	22.6
1979	10191	296	65	22.0
1980	10495	304	101	33.2
1981	10809	314	101	32.2
1982	11132	323	140	43.3
1983	11465	333	140	42.0
1984	11808	343	153	44.6
1985	12160	352	153	43.5
1986	12522	362	178	49.2
1987	12898	376	178	47.3
1988	13805	907	243.8	26.9
1989	14274	469	-168.3	-35.9
1990	14760	486	-472.7	-97.3
1991	15141	381	372.1	97.7
1992	15571	430	313.5	72.9
1993	16013	442	260.2	58.9
1994	16452	439	23	5.2
1995	16899	447	-56	-12.5

<u>المصدر</u> :

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، تقديرات كل من القوة العاملة، والهجرة الخارجية، مأخوذة عن:
- عبد السلام محمد عوض، *نمط الاستثمار وأثره على البطالة فى مصر فى الفترة (1974 - 1992)*، رسالة ماجستير، كلية التجارة - جامعة الزقازيق، فرع بنها، 1999، جدول رقم (17)، ص 77.

جدول رقم (4-2) م

تطور كل من السكان وقوة العمل خلال الفترة (74 - 1997)

البيان / السنة	السكان العدد (مليون نسمة)	السكان معدل النمو (%)	قوة العمل العدد (مليون نسمة)	قوة العمل معدل النمو (%)
1974	35.6	-	9.0	-
1975	36.3	2.0	9.3	3.0
1976	38.2	5.3	9.3	0.3
1977	38.8	1.6	9.6	3.0
1978	39.8	2.5	10.0	3.0
1979	41.0	3.1	10.2	3.0
1980	42.3	3.2	10.8	6.1
1982/81	43.5	2.8	11.0	2.1
1983/82	44.7	2.8	11.4	3.4
1984/83	45.9	2.8	11.8	3.3
1985/84	47.5	3.5	12.1	3.2
1986/85	47.9	0.8	12.5	3.1
1987/86	48.3	0.8	12.9	3.0
1988/87	49.8	3.3	13.3	3.5
1989/88	51.4	3.0	13.8	3.4
1990/89	52.9	3.0	14.3	3.4
1991/90	54.4	2.9	14.8	3.4
1992/91	55.9	2.7	15.1	2.6
1993/92	56.4	1.0	15.6	2.8
1994/93	57.6	2.0	16.0	2.8
1995/94	59.0	2.5	16.5	2.7
1996/95	60.2	2.1	16.9	2.7
1997/96	61.4	1.9	17.4	2.7

المصدر :

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، *الكتاب الإحصائى السنوى*، أعداد مختلفة.

جدول رقم (4-3) م

تطور أعداد الخريجين لكافة المستويات التعليمية فى مصر خلال الفترة (74 - 1991)

(ألف فرد)

البيان / السنة	التعليم المتوسط	التعليم فوق المتوسط	التعليم الجامعى	إجمالى الخريجين	الرقم القياسى لإجمالى الخريجين بحسبان 1974 سنة الأساس
1975/74	10.6	6.9	41.9	59.4	100
1976/75	10.6	6.9	55.4	73.0	123
1977/76	11.9	7.9	66.2	86.0	145
1978/77	12.3	8.9	69.2	90.3	152
1979/78	11.6	11.5	75.7	98.7	166
1980/79	13.9	11.4	76.1	101.5	171
1981/80	175.8	14.2	81.9	271.9	458
1982/81	189.2	16.8	86.8	292.9	493
1983/82	206.9	17.0	93.7	317.6	535
1984/83	381.7	18.9	106.6	507.2	854
1985/84	215.3	20.2	115.3	350.9	591
1986/85	228.8	27.0	119.2	375.0	632
1987/86	253.1	32.5	115.1	400.7	675
1988/87	271.3	35.0	112.6	418.9	706
1989/88	191.8	35.3	105.6	332.7	560
1990/89	281.3	36.2	106.3	423.8	714
1991/90	284.2	35.1	108.3	427.5	720

المصدر :

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، *الكتاب الإحصائى السنوى*، أعداد مختلفة.

جدول (4-4) م

هيكل توزيع المشتغلين والاستثمارات موزعاً على القطاعات الاقتصادية

خلال الفترة (67/66 - 1992/91)

(%)

الفترة / القطاع	1973 - 67/66		74 - 81/80		82/81 - 83/82		83/82 - 87/86		87/86 - 92/91	
	العمالة	الاستثمار	العمالة	الاستثمار	العمالة	الاستثمار	العمالة	الاستثمار	العمالة	الاستثمار
الزراعة	48.5	16.8	41.3	7.3	36	10.1	33.6	9.2	34.4	10.8
الصناعة والتعدين	11.7	27.7	12.3	26.7	12.4	22.3	12.5	21.4	15.8	26.6
البترول الخام ومنتجاته	-	4.3	0.2	10.7	0.2	3.2	0.2	3.8	0.3	2.4
الكهرباء	0.3	10.4	0.5	5.6	0.5	7.5	0.6	7.3	0.6	10.4
التشييد والبناء	4.0	1.2	5	3.4	5.6	2.3	5.8	2.8	4.3	2.6
مجموع القطاعات السلعية	64.5	60.3	59.3	53.7	54.7	45.4	52.7	44.5	55.7	52.8
النقل والمواصلات وقناة السويس	4.3	20.0	4.3	25.1	3.7	23.9	3.7	23.8	4.5	13.8
التجارة والمال والتأمين والسياحة	9.8	1.1	10.6	1.7	11.7	3.7	9.7	2.9	11.7	2.0
مجموع قطاعات الخدمات الإنتاجية	14.1	21.1	14.9	26.8	15.4	27.6	13.4	26.7	16.2	15.8
الإسكان	1.5	10.3	1.5	8.5	1.5	10.7	1.4	15.2	1.9	14.8
المرافق العامة والخدمات الحكومية	0.5	3.4	0.6	4.3	0.6	7.8	0.6	7.3	0.7	8.7
الخدمات الشخصية والاجتماعية	19.4	4.9	23.7	6.7	28	8.5	31.9	5.9	25.6	7.9
مجموع قطاعات الخدمات الاجتماعية	21.4	18.6	25.8	19.5	29.9	27	33.9	28.4	28.2	31.4
الإجمالي	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

<u>المصدر</u> :

- بيانات وزارة التخطيط، مأخوذة عن:

- شريف رفعت رزق، *دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في علاج مشكلة البطالة*، رسالة ماجستير، كلية التجارة
- جامعة عين شمس، 1997، جدول رقم (11)، ص 64.

جدول رقم (5-1) م

تطور الإيرادات والنفقات العامة وعجز الموازنة العامة للدولة ونسبة العجز للناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة (74 - 2000)

(القيمة بالمليون جنيه)

البيان / السنوات	النفقات العامة بالأسعار الجارية	الإيرادات العامة بالأسعار الجارية	عجز الموازنة العامة للدولة	نسبة تغطية الإيرادات للنفقات (%)	الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية	نسبة عجز الموازنة العامة للناتج المحلى الإجمالى (%)
1974	2228	1358	870	61	4389	9.8
1975	3262	1799	1463	55	5338	27.4
1976	3650	2279	1341	62	7074	19
1977	4493	3092	1401	69	8803	15.9
1978	5995	3557	2438	59	10759	22.7
1979	6827	3954	2873	58	13509	21.3
1980	9983	7275	2708	73	15500	17.5
1981	12272	7333	3939	68	17557	22.4
1982	13288	9059	4330	68	21201	20.4
1983	15815	10337	5578	65	29754	18.7
1984	18278	12878	5400	71	32240	16.7
1985	24285	14469	9789	60	42513	23
1986	24530	15449	9081	63	51500	17.6
1987	33460	19020	14440	57	61600	23.4
1988	33400	22183	12133	66	76800	15.8
1989	41479	25416	16063	61	96100	16.7
1990	44311	32712	11599	73	111200	10.4
1991	42158	32130	10028	76	139100	7.2
1992	47563	41406	6157	87	147200	4.2
1993	52223	46703	5520	89	157300	3.5
1994	56264	52567	3614	93	175000	2.1
1995	58256	52457	2537	90	205000	1.3
1996	63889	60893	2996	95	228300	1.3
1997	66826	64498	2328	97	256250	0.9
1998	70783	67963	2820	96	270590	1.0
1999	86009	73279	12730	85	286940	4.2
2000	89116	77065	12051	87	306350	3.7

المصدر: - البنك المركزى المصرى، المجلة الاقتصادية، أعداد مختلفة، مأخوذ عن:.

- د. عبد الحميد عبد صديق عبد البر، " تطور الدين العام الداخلى وعلاقته بالمتغيرات والتنمية الاقتصادية فى مصر والتنبؤ بنسبة الدين إلى الناتج المحلى فى الفترة 2001 - 2020 "، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، العدد الأول، كلية التجارة - جامعة عين شمس، يناير 2001، جدول رقم (1)، ص 510.

الجدول رقم (5-2) م

تطور حجم الخسائر فى شركات القطاع العام خلال الفترة (87/86 - 1991/90)

البيان / السنة	1987/86	1988/87	1989/88	1990/89	1991/90	إجمالى الخسائر
الزراعة والرى	3253	39278	5173	6663	40384	241211
الصناعة	207156	189675	74622	21111	48405	940969
التشييد والإسكان	82878	144465	83231	96910	7087	614571
الكهرباء	-	-	1453	4470	64136	70049
النقل والمواصلات	11000	8958	2981	9174	9297	41410
التموين والتجارة الداخلية	2371	2588	-	38027	47490	90476
التجارة الخارجية والقطن	72526	21260	30792	11757	12796	149131
الثقافة	162	285	108	202	-	757
الإعلام	179	-	538	-	1044	1761
إجمالى القطاع العام	379525	406509	345458	388314	630529	2150335

المصدر:

- مركز دراسات وبحوث الدول النامية، *تقرير التنمية الشاملة فى مصر*، العدد الأول، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، 1998، جدول رقم (6)، ص 29.

الجدول رقم (5-3) م

تطور ميزان المدفوعات المصرى خلال عقد الثمانينيات

(القيمة بالمليون دولار)

البيان / السنة	الميزان التجارى	ميزان الخدمات	ميزان المعاملات الجارية	صافى التحويلات	ميزان المعاملات الجارية والتحويلات
1980	2960-	268-	3228-	2793+	435-
1981	3919-	447-	4366-	2231+	2135-
1982	4771-	106+	4665-	2660+	2006-
1983	5129-	417+	4712-	3792+	921-
1984	6243-	218-	6461-	4642+	1819-
1985	6588-	143-	6731-	4619+	2112-
1986	5949-	404-	6353-	4204+	2148-
1987	5688-	801+	4887-	4007+	880-
1988	6567-	1925+	4642-	4104+	539
1989	7380-	673+	6707-	4312+	2395-
1990	8296-	798+	7498-	4862+	2637-

<u>المصدر</u>: - د. عبد الرحمن يسرى، د. محمد محروس إسماعيل، ***قضايا اقتصادية معاصرة***، الناشر قسم الاقتصاد، كلية التجارة - جامعة الاسكندرية، 1999، جدول رقم (2-3)، ص 66.

جدول رقم (5-4) م

إنجازات برنامج الخصخصة لعدد الشركات والوحدات الإنتاجية التى تم خصخصتها منذ بداية البرنامج وحتى 30 يونيو 2002

البيان / أسلوب الخصخصة	الفترة بالسنوات										إجمالى عدد
	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002/1/1 وحتى 2002/6/30	الشركات والوحدات الإنتاجية
بيع أغلبية أو كامل الأسهم بالبورصة	0	0	1	14	14	8	0	1	0	0	38
بيع لمستثمر رئيسى	0	3	0	3	3	2	9	5	4	0	29
بيع لاتحاد العاملين المساهمين	0	7	3	0	3	12	5	0	2	2	34
شركات بيع منها 40 % بالبورصة	0	1	2	6	1	0	0	0	0	0	10
شركات بيع منها شرائح أقل من 50 %	0	0	4	0	1	1	0	0	0	0	6
شركات تم بيعها كأصول	6	2	2	1	3	6	7	3	2	0	32
بيع كمصانع وخطوط إنتاج	0	0	0	1	1	3	4	6	3	3	21
شركات مؤجرة بالكامل أو وحدات إنتاجية منها بموجب عقود طويلة الأجل	0	0	0	0	2	0	6	10	2	0	20
الإجمالى	6	13	12	25	28	32	31	25	13	5	190
عدد الشركات التى بحوزة قطاع الأعمال العام فى بداية البرنامج	314 شركة										الإجمالى
عدد الشركات التى خرجت من مظلة القانون 203 لسنة 91	6	12	6	18	23	28	21	9	7	2	132
عدد الشركات الباقية بحوزة قطاع الأعمال العام	308	296	290	272	249	221	199	190	183	181	فى نهاية الفترة
عدد الشركات التى تم خصخصتها (كلياً أو جزئياً) - (تراكمى)	6	19	31	55	80	109	130	139	147	149	شركة
عدد الشركات المباعة (كلياً أو جزئياً) والمصانع المباعة والمؤجرة (تراكمى)	6	19	31	56	84	116	147	172	185	190	شركة ومصنع

المصدر:

- بيانات قطاع الأعمال العام، بيانات غير منشورة.

جدول رقم (6-1) م

توزيع المشتغلين فى قطاعات الاقتصاد القومى خلال عقد التسعينيات

(العدد بألف فرد)

البيان	القطاعات السلعية										قطاعات الخدمات الإنتاجية								قطاعات الخدمات الاجتماعية								المستوى القومى	
	قطاع الزراعة		قطاع الصناعة والتعدين		قطاع البترول والكهرباء		قطاع التشييد والبناء		إجمالى القطاعات السلعية		قطاع النقل والمواصلات		قطاع التجارة والمال والتأمين		قطاع السياحة		إجمالى قطاع الخدمات الإنتاجية		قطاع الإسكان		قطاع الخدمات الحكومية		قطاع الخدمات الشخصية		إجمالى قطاعات الخدمات الاجتماعية			
السنة	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)
1991/90	4513	33.7	1676	12.5	132	1.0	822	6.1	7143.0	53.4	575.0	4.3	1378.0	10.3	147.0	1.1	2100.0	15.7	200.0	1.5	2744.0	20.5	1189.0	8.9	4133.0	30.9	13376	100
1992/91	4552	33.1	1706	12.4	139	1.0	858	6.2	7255.0	52.8	600.0	4.4	1404.0	10.2	151.0	1.1	2155.0	15.7	202.0	1.5	2911.0	21.2	1219.0	8.9	4332.0	31.5	13742	100
1993/92	4578	32.7	1752	12.5	143	1.0	903	6.4	7376.0	52.6	612.0	4.4	1432.0	10.2	130.0	0.9	2174.0	15.5	206.0	1.5	3013.0	21.5	1243.0	8.9	4461.0	31.8	14011	100
1994/93	4621	32.0	1828	12.7	149	1.0	955	6.6	7553.0	52.3	632.0	4.4	1491.0	10.3	133.0	0.9	2256.0	15.6	209.0	1.4	3125.0	21.6	1293.0	9.0	4627.0	32.1	14436	100
1995/94	4657	31.3	1896	12.7	153	1.0	1011	6.8	7717.0	51.9	664.0	4.4	1553.0	10.4	136.0	0.9	2343.0	15.7	212.0	1.4	3270.0	22.0	1337.0	9.0	4819.0	32.4	14879	100
1996/95	4693	30.6	1966	12.8	158	1.0	1073	7.0	7890.0	51.4	677.0	4.4	1615.0	10.5	140.0	0.9	2432.0	15.9	215.0	1.4	3431.0	22.4	1372.0	8.9	5018.0	32.7	15340	100
1997/96	4747	30.0	2038	12.9	163	1.0	1140	7.2	8088.0	51.1	704.0	4.4	1679.0	10.6	145.0	0.9	2528.0	16.0	219.0	1.4	3577.0	22.6	1413.0	8.9	5209.0	32.9	15825	100
1998/97	4820	29.5	2182	13.4	168	1.0	1215	7.4	8385.0	51.3	732.0	4.5	1745.0	10.7	154.0	0.9	2622.0	16.0	223.0	1.4	3647.0	22.3	1467.0	9.0	5337.0	32.7	16344	100
1999/98	4904	29.1	2297	13.6	174	1.0	1282	7.7	8670.2	51.4	760.0	4.5	1816.0	10.8	147.0	0.9	2723.0	16.1	227.0	1.3	3726.0	22.1	1528.0	9.1	5481.0	32.5	16874	100
2000/99	4985	28.6	2412	13.8	180	1.0	1377	7.9	8954.0	51.4	789.0	4.5	1888.0	10.8	150.0	0.9	2827.0	16.2	231.0	1.3	3831.0	22.0	1591.0	9.1	5653.0	32.4	17434	100
متوسط نسبة العاملين فى القطاع		30.8		13.0		1.0		7.0		51.8		4.4		10.5		0.9		15.9		1.4		22.0		9.0		32.3		100
متوسط معدل النمو السنوى		1.1		4.1		3.5		5.9		2.5		3.6		3.6		0.4		3.4		1.6		3.8		3.3		3.5		3.0
النصيب من الزيادة فى العمالة	472	11.6	736	18.1	48.0	1.2	555.0	13.7	1811.0	44.6	2140	5.3	510.0	12.6	3.0	0.1	727.0	17.9	31.0	0.8	1087.0	26.8	402.0	9.9	1520.0	37.5	4058	100

المصدر: - مركز بحوث ودراسات الدول النامية، *تقرير التنمية الشاملة فى مصر 2000/99*، العدد الثانى، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، 2002، جدول رقم (9)، ص 149.

- وزارة التخطيط، *وثيقة مرجعية عن أهم متغيرات الاقتصاد القومى عن الفترة من عام 1960/59 إلى عام 2000/99*، وزارة التخطيط، القاهرة، أغسطس 2000، ص ص 261 - 163.

جدول رقم (7-1) م

هيكل قوة العمل والبطالة حسب فئات السن وفقاً لتعداد 1996

البيان	قوة العمل		البطالة		
فئات السن	العدد (مليون فرد)	الوزن النسبى (%)	العدد (مليون فرد)	الوزن النسبى (%)	معدل البطالة (%)
15 –	1.78	10.4	0.34	21.9	19.1
20 –	2.61	15.2	0.57	36.8	21.8
25 –	2.45	14.3	0.43	30.3	19.2
30 –	4.57	26.7	0.15	9.6	6.5
40 –	3.29	19.2	0.01	0.6	0.6
50 –	1.75	10.2	0	0.2	0.5
60 – 65	0.69	4	0	0	0
الإجمالى	17.14	100	1.55	100	9

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، *التعداد العام للسكان لعام 1996*، جدول رقم (14) ص ص 90 – 95.

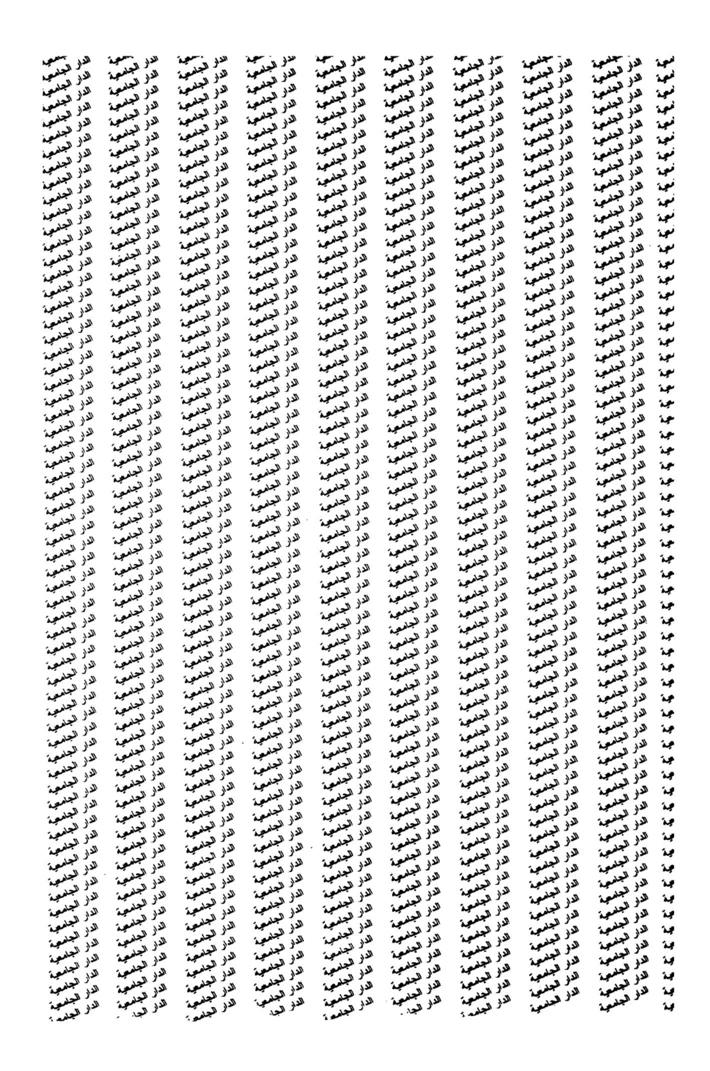
جدول رقم (7-2) م

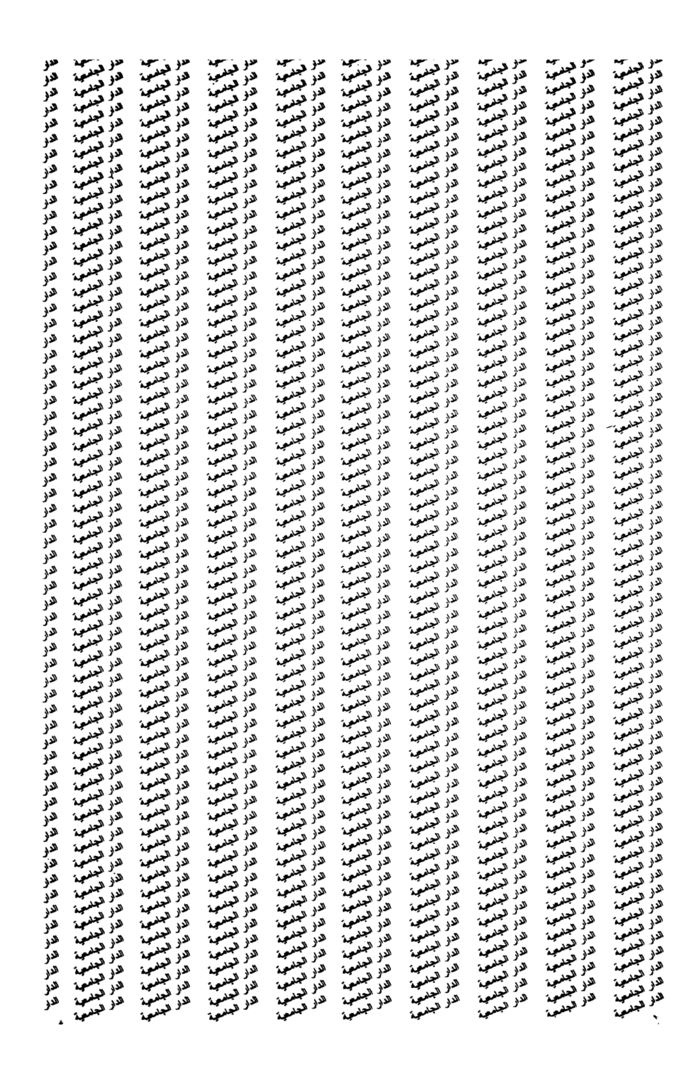
هيكل قوة العمل والبطالة حسب المستوى التعليمى وفقاً لتعداد 1996

البيان	قوة العمل		البطالة		
المستوى التعليمى	العدد (مليون فرد)	الوزن النسبى (%)	العدد (مليون فرد)	الوزن النسبى (%)	معدل البطالة (%)
أمى	5.62	32.8	0.06	3.9	1.1
يقرأ ويكتب	2.99	17.4	0.03	2.0	1.0
مؤهل أقل من المتوسط	0.97	5.7	0.04	2.6	4.1
مؤهل متوسط	4.66	27.2	1.11	72.5	23.8
مؤهل فوق المتوسط	0.76	4.4	0.1	6.5	13.2
مؤهل جامعى فأعلى	2.15	12.5	0.19	12.4	9.1
الإجمالى	17.5	100	1.53	100	9

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، *التعداد العام للسكان لعام 1996*، جدول رقم (20) ص 116.


١٣ شارع حسبو - محرم بك - الإسكندرية
٣٩٣٢١٩٨


الدار الجامعية


الدار الجامعية



يتضمن الكتاب بصفة عامة :

- البطالة من حيث: مفهومها وأنواعها وأسبابها.
- تطور نظريات البطالة سواء النظريات التقليدية أو النظريات الحديثة.
- قياس البطالة وفقاً للمقياس الرسمي الذي يقيس البطالة الصريحة.
- قياس البطالة غير الصريحة من خلال المقياس العلمي للبطالة.
- برامج الإصلاح الاقتصادي من حيث: مكوناتها وسياساتها وأهدافها.
- تحليل آثار برامج الإصلاح الاقتصادي على مستويي التشغيل والبطالة من وجهة نظر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

تتضمن الدراسة التطبيقية

- تطورمشكلة البطالة قبل وبعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي.
- أسباب مشكلة البطالة وتقييم سياسات علاجها.
- قياس حجم البطالة الصريحة ومعدلها من خلال المقياس الرسمي للبطالة.
- قياس حجم البطالة غير الصريحة ومعدلها من خلال المقياس العلمي للبطالة.
- برنامج الإصلاح الاقتصادي من حيث: مكوناته وسياساته.
- أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادي وموقع مشكلة البطالة منها.
- تحليل آثار سياسات برنامج الإصلاح علي مستويي التشغيل والبطالة.
- تقييم دورالصندوق الاجتماعي للتنمية في خلق فرص العمل والحد من البطالة.
- نموذجين قياسيين لتحديد أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي علي معدل البطالة وحجمها من خلال برنامج (SPSS).
- التنبؤ بحجم البطالة ومعدلها من خلال التنبؤ بكل من عرض العمل والطلب عليه بإستخدام برنامج (SPSS) وبرنامج (EXCEL).
- التنبؤ بالطلب على العمل على المستوى القطاعي بإستخدام برنامج (SPSS) وبرنامج (EXCEL).و تحديد القطاعات الاقتصادية الرائدة في استيعاب العمالة.

الدار الجامعية
٨٤ شارع زكريا غنيم
الابراهيمية - الاسكندرية ج.م.ع
ت/فاكس : ٥٩٠٧٤٦٦ - ٥٩١٧٨٨٢ / ٠٣ / ٢+